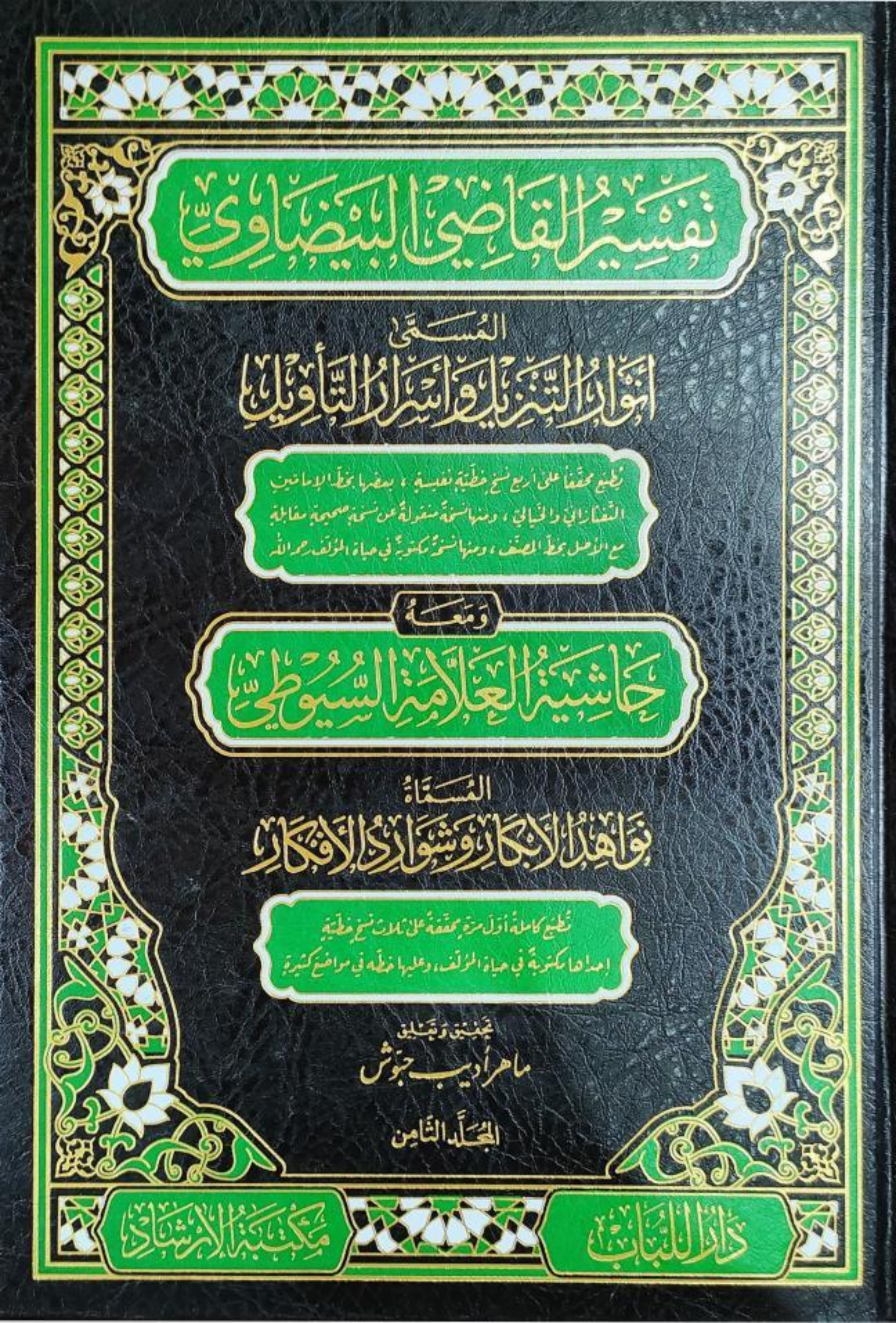
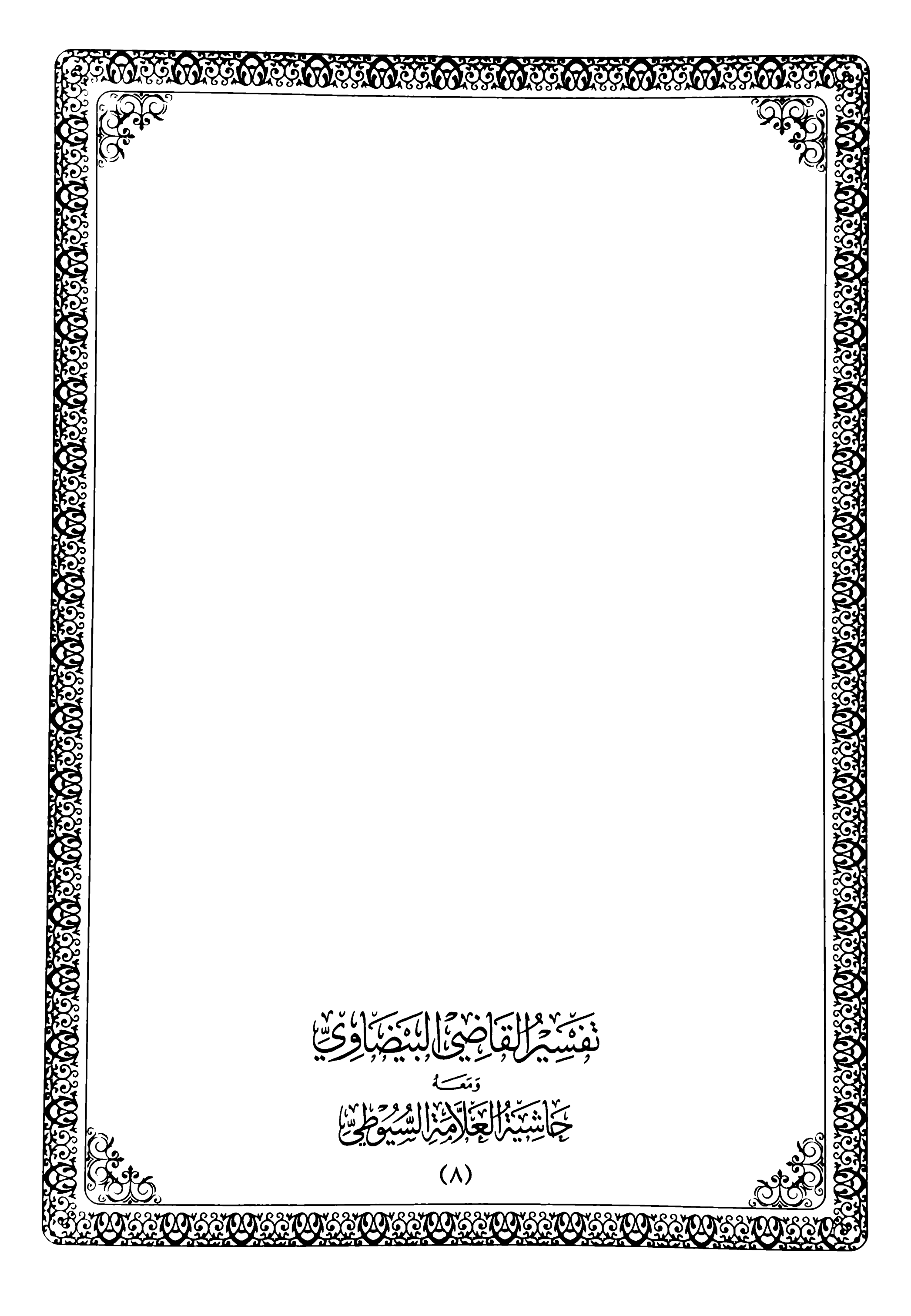

تفسير القاضي البيضاوي
المسمّى
أنوار التنزيل وأسرار التأويل
طُبع محققاً على أربع نسخ خطّية نفيسة، بعضها بخطّ الإمامين
التفتازاني والخيالي، ومنها نسخة منقولة عن نسخة صحيحة مقابلة
مع الأصل بخطّ المصنف، ومنها نسخة مكتوبة في حياة المؤلف رحمه الله
ومعهُ
حاشية العلامة السيوطي
المسمّاة
نواهد الأبكار وشوارد الأفكار
تُطبع كاملة أول مرة محققة على ثلاث نسخ خطّية
إحداها مكتوبة في حياة المؤلف، وعليها خطّه في مواضع كثيرة
تحقيق وتعليق
ماهر أديب حبّوش
المجلّد الثامن
دار اللباب
مكتبة الإرشاد

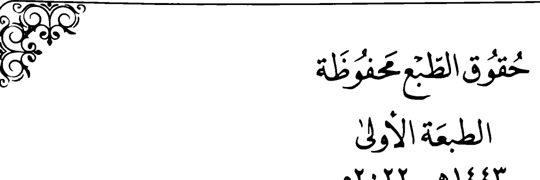


تفسير القاضي البيضاوي

ومعه

حاشية العلامة السيوطي

(٨)



الطبعَة الأولى

١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م

مكتبة الإرشاد

للطباعة والنشر والتوزيع

إسطنبول

لِصَاحِبِهَا مُحَمَّد مَحْفُوظ أُزْدَمِير

هاتف: 02126381633 - 08504804773

iskenderpaşa Mah. Feyzullah Efendi Sok. No 8 Dük: 1 Fatih/istanbul

 www.irsad.com.tr info@irsad.com.tr  fb.com /irsadkitabevi  @irsadkitabevi

+90 (0) 5309109575





DAR-ALLOBAB

Lubab Yazma Eserleri İhya ve İlmi Araştırma Yayınları

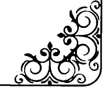
اسطنبول - تركيا
00902125255551
00905454729850

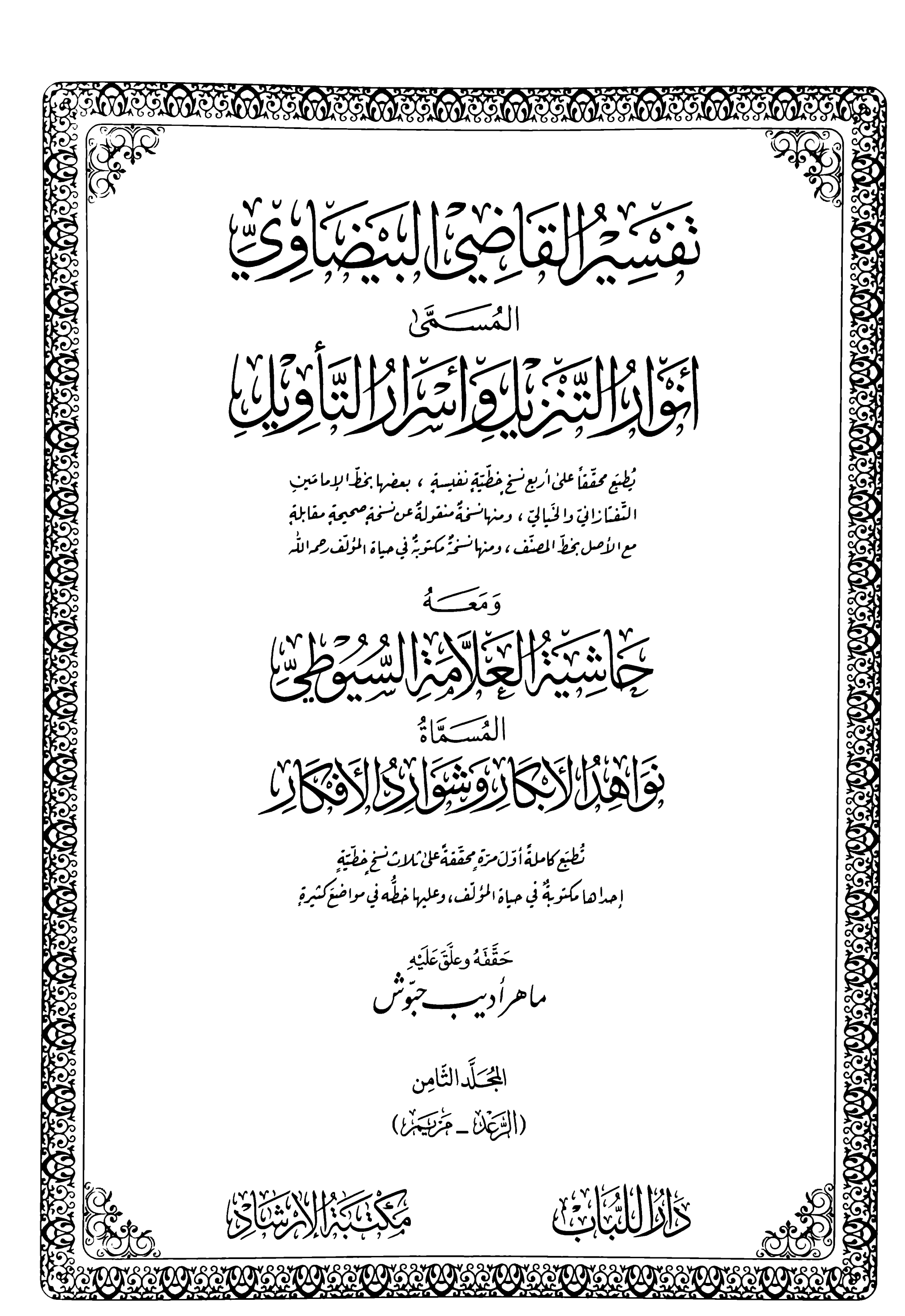
دمشق - سوريا
00963993151546
info@allobab.com
Www.allobab.com

بيروت - لبنان
009615813966
0096170112990



İskenderpaşa mh. Kıztaşı cd. No:7 D:5 Fatih (Özel Fatih Hastanesi Karşısı)





تفسير القاضي البيضاوي

المسمّى

أنوار التنزيل وأسرار التأويل

طُبِع محققاً على أربع نسخ خطّية نفيسة، بعضها بخط الإمامين
التفتازاني والخيالي، ومنها نسخةٌ منقولةٌ عن نسخة صحيحة مقابلة
مع الأصل بخط المصنف، ومنها نسخةٌ مكتوبةٌ في حياة المؤلف رحمه الله

ومعه

حاشية العلّامة السيوطي

المسمّاة

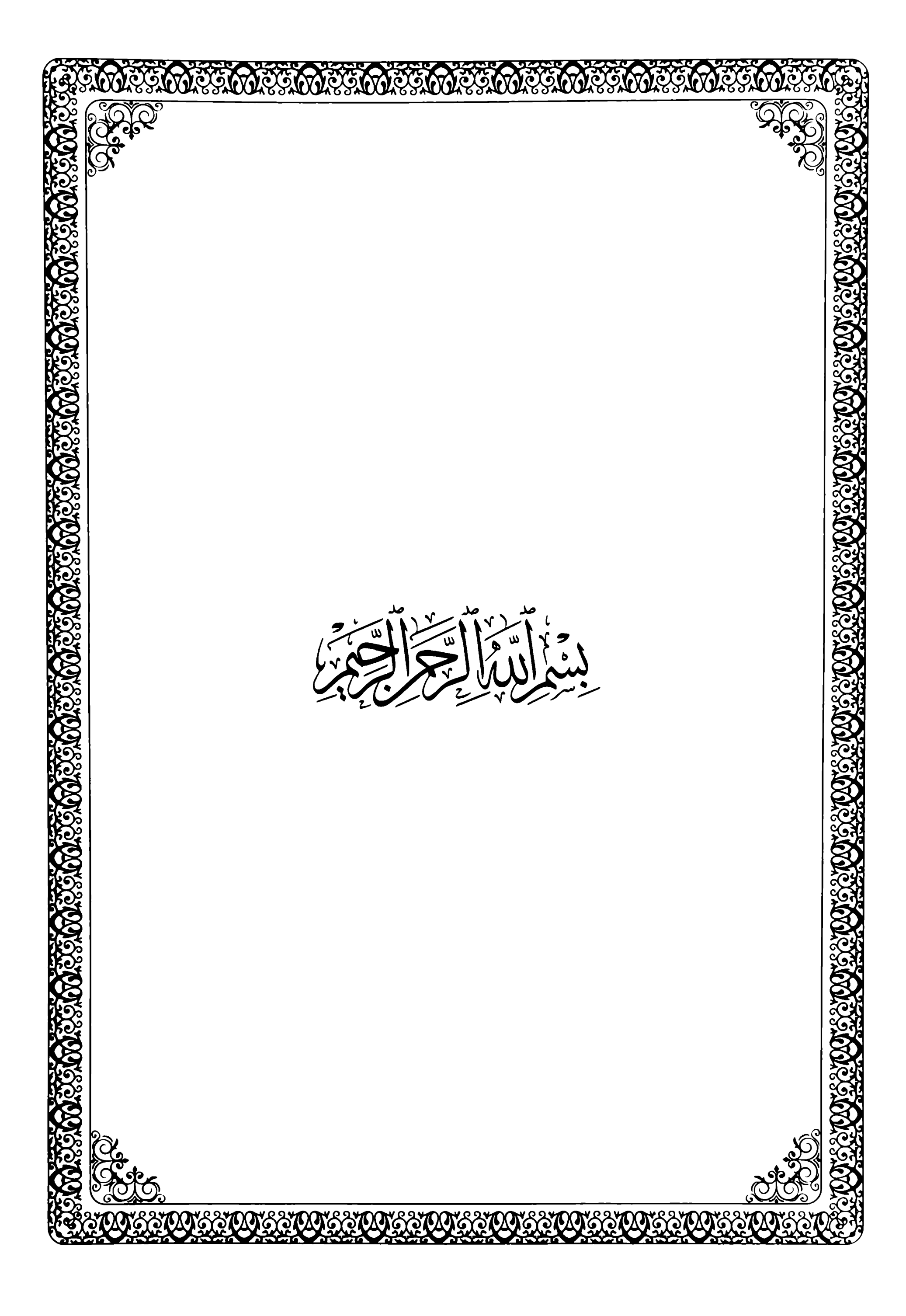
نواهد الأبكار وشوارد الأفكار

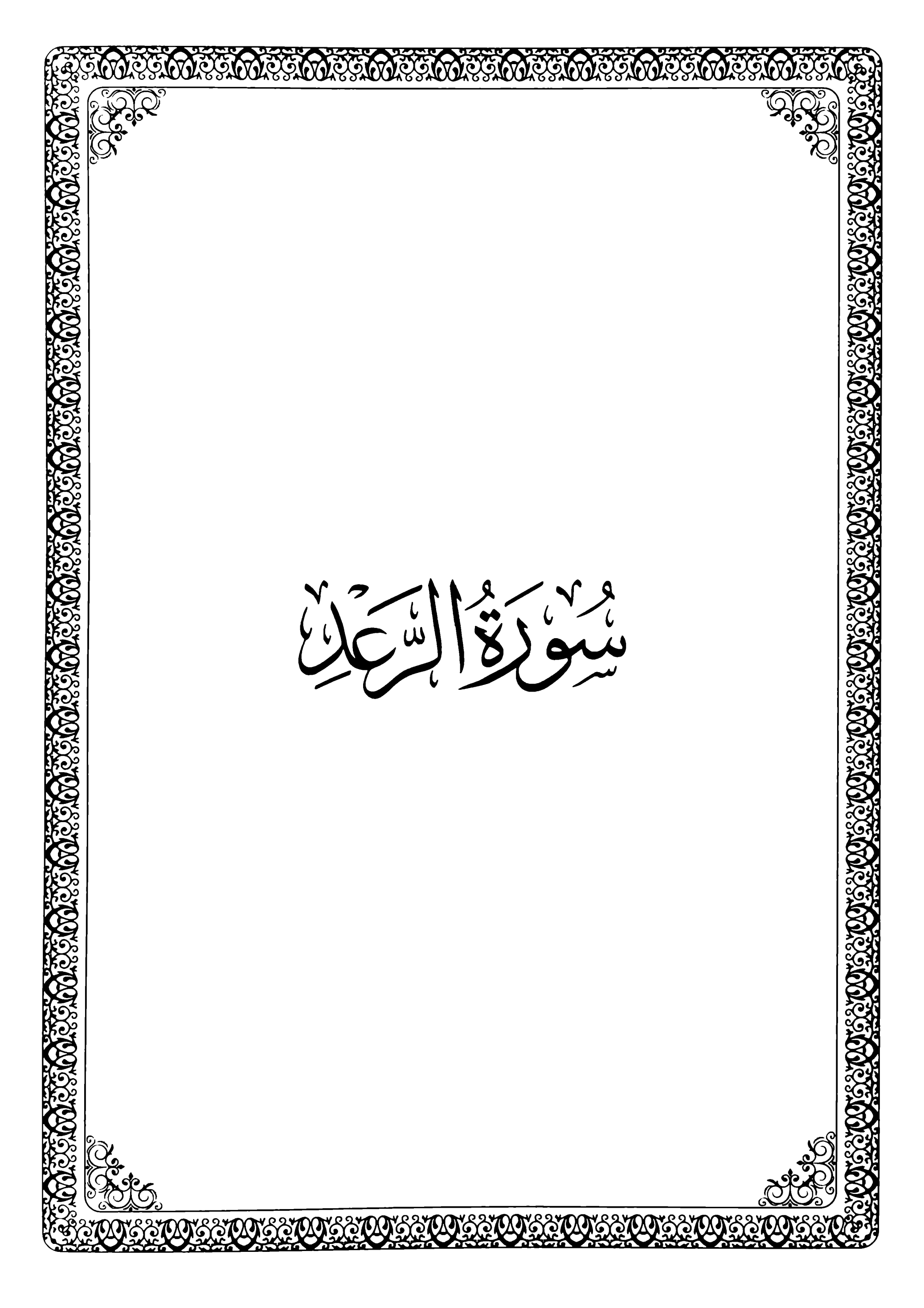
تُطبع كاملةً أول مرة محققةً على ثلاث نسخ خطّية
إحداها مكتوبةٌ في حياة المؤلف، وعليها خطُّه في مواضع كثيرة

حقّقه وعلّق عليه
ماهر أديب حبّوش

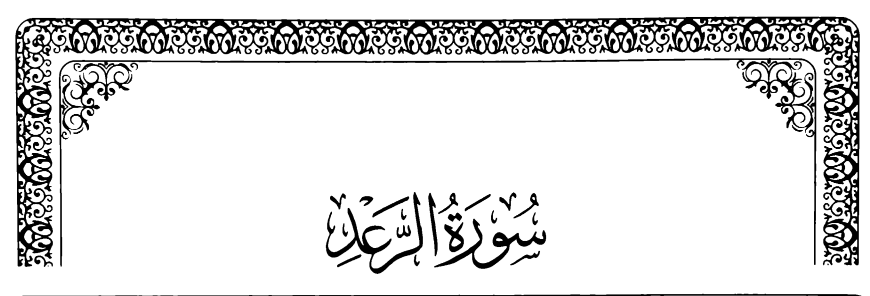
المجلد الثامن
(الرعد - مريم)

دار اللباب
مكتبة الإرشاد


بسم الله الرحمن الرحيم



سُورَةُ الرَّعْدِ



سُورَةُ الرَّعْدِ

مَدَنِيَّةٌ، وقيل: مَكِّيَّةٌ إلَّا قولَه: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ...﴾ الآية[١].

وآيُها خَمْسٌ وأَرْبعونَ[٢].

بسمِ الله الرَّحمنِ الرَّحيمِ

(١) ـ ﴿الٓمٓرۚ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِۗ وَٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

﴿الٓمٓر﴾ قيل: معناه: أنا اللهُ أعلَمُ وأَرى[٣].

---

(١) ذكره ابن الجوزي في «زاد المسير» (٢/ ٤٧٩) من رواية أبي صالح عن ابن عباس مع استثناء آية أخرى وهي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُواْ قَارِعَةٌ﴾. وذكر الداني في «البيان في عد آي القرآن» (ص: ١٦٩) عن ابن عباس وعطاء ومجاهد وسعيد بن جبير أنها مكية ولم يستثن. وهكذا رواه النحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص: ٥٣٥) عن ابن عباس وسعيد بن جبير.

(٢) انظر: «البيان في عد آي القرآن» للداني (ص: ١٦٩)، وفيه: «وهي أربعون وثلاث آيات في الكوفي وأربع في المدنيين والمكي وخمس بَصري وسبع شامي، اختلافها خمس آيات..».

(٣) رواه الداني في «المكتفى في الوقف والابتدا» (٦٦) عن ابن عباس رضي الله عنهما، وذكره عنه السمرقندي في «تفسيره» (٢/ ٢١٥)، والثعلبي في «تفسيره» (٥/ ٢٦٧)، والواحدي في «البسيط» (١٢/ ٢٧٩). وروى الطبري في «تفسيره» (١/ ٢٠٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: ﴿الٓمٓر﴾: أنا الله أعلم.

﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ يعني بالكتابِ: السُّورَةَ، و﴿تِلْكَ﴾ إشارةٌ إلى آياتِها؛ أي: تلكَ الآياتُ آياتُ السُّورَةِ الكامِلَةِ، أو: القُرآنَ(١).

﴿وَٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ هو القرآنُ كلُّهُ، ومحلُّهُ الجَرُّ بالعطفِ على ﴿ٱلْكِتَٰبِ﴾ عَطْفَ العامِّ على الخاصِّ، أو إِحْدَى الصِّفَتينِ على الأخرى(٢)، أو الرَّفعُ بالابتداءِ وخبرُه: ﴿ٱلْحَقُّ﴾.

والجملةُ كالحُجَّةِ على الجُمْلَةِ الأُولى، وتَعريفُ الخبرِ وإنْ دلَّ على اختصاصِ المنزلِ بكونهِ حقًّا فهو أعَمُّ مِن المنزلِ صَريحًا أو ضِمْنًا، كالمثبَتِ بالقِياسِ وغيره ممَّا نطقَ المنزَلُ بحُسنِ اتِّباعِه.

﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ لإخلالِهم بالنَّظرِ والتَّأمُّلِ فيه.

سُورَةُ الرَّعدِ

قوله: «آياتُ السُّورةِ الكاملَةِ»:

قال الطِّيبيُّ: وذلك أنَّ خبرَ المبتدأِ إذا عُرِّفَ بلامِ الجنسِ أفادَ المُبالغَة، فإن هذا المحكومَ عليه اكتسبَ مِن الفضيلةِ ما يُوجِبُ جعلَه نفسَ الجنسِ، وأنَّه ليس نوعًا من أنواعِه(٣).

(٢) ـ ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ۖ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ يُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّكُم بِلِقَآءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ﴾.

﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ مبتدأٌ وخَبرٌ، ويجوزُ أَنْ يكونَ الموصولُ صِفَةً والخبرُ: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ﴾.

---

(١) قوله: «أو القرآن» بالنصب عطف على (السورةَ) في قوله: «يعني بالكتاب: السورةَ».

(٢) في (خ): «أو أحد الوصفين على الآخر».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٤٥٤).

﴿بِغَيْرِ عَمَدٍ﴾: أساطينَ، جمعُ عِمادٍ، كإِهَابٍ وأَهَبٍ، أو عَمُودٍ، كأَدِيمٍ وأَدَم[١].

وقُرِئَ (عُمُد) كرُسُلٍ[٢].

﴿تَرَوْنَهَا﴾ صفةٌ لـ﴿عَمَدٍ﴾، أو استئنافٌ للاستشهادِ برُؤيَتِهم السَّماواتِ كذلك، وهو دَليلٌ على وجودِ الصَّانعِ الحَكيمِ، فإنَّ ارتفاعَهَا على سائرِ الأجسامِ المُساوِيَةِ لها في حقيقَةِ الجِرميَّةِ، واختصاصَها بما يَقتَضِي ذلك، لا بدَّ وأَنْ يكونَ بمُخصِّصٍ ليسَ بجسمٍ ولا جسمانيٍّ يرجِّح بعضَ المُمكِناتِ على بعضٍ بإرادَتِه، وعلى هذا المنهاجِ سائرُ ما ذُكرَ مِن الآياتِ.

﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ بالحفظِ والتَّدبيرِ.

﴿وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ﴾: ذلَّلَهما لِمَا أرادَ مِنْهُما، كالحركةِ المُستمرَّةِ على حدٍّ مِن السُّرعةِ ينفعُ في حُدوثِ الكائناتِ وبَقائِها.

﴿كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ لِمُدَّةٍ مُعيَّنَةٍ يُتِمُّ فيها أدوارَهُ، أو لغايةٍ مضروبةٍ ينقطِعُ دونَها سَيْرُه، وهي ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ۝١ وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتْ﴾ [التكوير: ١].

﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ﴾: أمرَ مَلَكوتِه مِن الإيجادِ والإعدامِ والإحياءِ والإماتَةِ وغيرِ ذلك.

﴿يُفَصِّلُ ٱلْآيَٰتِ﴾: يُنزِّلُها ويُبيِّنُها مُفصَّلَةً، أو: يحدِثُ الدَّلائلَ واحدًا بعدَ واحدٍ.

---

(١) قوله: «كأَدِيمٍ وأَدَمْ» قال ابن التمجيد: هذا لا يناسب الممثل؛ فإن العمود ليس على صيغة الأديم. وقال القونوي: شبهه بأديم لأن فعولاً كعمود وفعيلاً كأديم يشتركان في الأحكام، ولا يخفى ما فيه من التشويش والاضطراب... إلى آخر ما قال. انظر: «حاشية ابن التمجيد» مع «حاشية القونوي» (١٠/ ٤٤٧).

(٢) انظر: «الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٥٧٧) عن أبي حيوة، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٢٩١) عن يحيى بن وثاب، و«البحر» (١٣/ ١٢) عنهما.

﴿لَعَلَّكُم بِلِقَآءِ رَبِّكُمۡ تُوقِنُونَ﴾ لكي تَتفكَّرُوا فيها وتَتحقَّقُوا كمالَ قُدرَتِه، فتعلَمُوا أنَّ مَن قدرَ على خلقِ هذه الأشياءِ وتدبيرها قدرَ على الإعادةِ والجزاءِ.

قوله: «﴿تَرَوۡنَهَا﴾ صفةٌ لـ﴿عَمَدٖ﴾»:

قال الزَّجَّاجُ: يجوزُ أن يكونَ ﴿تَرَوۡنَهَا﴾ مِن نعتِ العمدِ؛ أي: بغيرِ عَمَدٍ مَرئيَّةٍ، فعلى هذا فعَمَدُها قدرة[1] الله تعالى[2].

قال الطِّيبيُّ: ويُروى عَن صاحبِ «الكشاف»: يجوزُ أن يتناوَلَ المَنفيُّ الصِّفةَ وحدَها على أنَّ ثَمَّ عَمَدًا إلا أنَّها غيرُ مَرئيَّةٍ، وهو إمساكُ اللهِ إيَّاها بقُدرَتِه، وأن يتناولَ الصِّفَةَ والمَوصوفَ معًا، كقوله:

ولا يُـرَى الضَّـبُّ بهـا يَنْجَحِـر[3]

قوله: «أو استئنافٌ»:

قال الطِّيبيُّ: أي: جملةٌ مُنقطِعَةٌ واردَةٌ لبيانٍ يوجِبُ أنَّ السَّمواتِ رُفِعَت بغيرِ عَمَدٍ، كأنَّه لَمَّا قيل: ﴿رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيۡرِ عَمَدٖ﴾ قيل: وما الدَّليلُ عليه؟ وما الذي يستشهدُ به لذلك؟ فقيل: برُؤيَةِ النَّاسِ لها غيرَ مَعمودَةٍ، وإليه الإشارةُ بقولِه[4]: «للاستشهادِ برُؤيَتِهم السَّمواتِ كذلك»[5].

---

(١) في (س): «فعمدها قدَّرها».

(٢) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٣/ ١٣٦).

(٣) تقدم تخريج البيت، وانظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٤٥٨).

(٤) هذه عبارة البيضاوي، وكان تعليق الطيبي على عبارة «الكشاف»، ولكن السيوطي عدَّلها.

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٤٥٨).

(٣) - ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى مَدَّ ٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنْهَٰرًا وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾.

﴿وَهُوَ ٱلَّذِى مَدَّ ٱلْأَرْضَ﴾: بسَطَها طولًا وعرضًا لتثبُتَ عليهَا الأقدامُ ويَنقَلِبَ عليهـا الحيوانُ.

﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ﴾: جبالًا ثوابِتَ، مِن رَسَا الشَّيءُ: إذا ثبتَ، جمع راسِيَةٍ، والتَّاءُ للتَّأنيثِ على أنَّها صِفَةُ أَجْبُلٍ، أو للمُبالغَةِ.

﴿وَأَنْهَٰرًا﴾ ضمَّها إلى الجبالِ وعلَّقَ بهما فعلًا واحدًا من حيثُ إنَّ الجبالَ أسبابٌ لتولُّدِها.

﴿وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ مُتعلِّقٌ بقولِه: ﴿جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾؛ أي: وجعلَ فيها مِن جميعِ أنواعِ الثَّمراتِ صنفينِ اثنينِ كالحلوِّ والحامضِ، والأَسودِ والأبيضِ، والصَّغيرِ والكبيرِ.

﴿يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ﴾: يُلْبسُهُ مكانَهُ فيصيرُ الجوُّ مُظلِمًا بعدَما كانَ مضيئًا.

وقرَأَ حمزَةُ والكِسائيُّ وأبو بكرٍ: ﴿يُغَشِّي﴾ بالتَّشديدِ[1].

﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ فيها، فإنَّ تكوُّنَها وتخصيصَها[2] بوجهٍ دونَ وَجهٍ دليلٌ على وجودِ صانعٍ حَكيمٍ دبَّرَ أمرَها وهيَّأَ أسبابَها.

قوله: «﴿يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ﴾ يُلْبسُه مَكانَه»:

قال الطِّيبيُّ: تقديره: يُلبِسُ الليلَ النَّهارَ مكانَ ضوئِه، يدلُّ عليه ترتُّبُ قولِه: «فيصيرُ الجوُّ مُظلِمًا بعدما[3] كانَ مضيئًا»[4].

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٥٦)، و«التيسير» (ص: ١٣٠).

(٢) في (ت): «وتخصصها».

(٣) في (ز): «بقدر ما».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٤٦٠).

قوله: «فإنَّ تكونَها وتخصيصَها بوجهٍ دونَ وَجهٍ دليلٌ على وجودِ صانعٍ حَكيمٍ دبَّرَ أمرَها»:

قال الإمام: إنَّه تَعالى في غالبِ الأَمرِ يذكرُ الدَّلائلَ المَوجودةَ في العالمِ السُّفليِّ ويجعلُ مَقطعَها ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾، أو ما يقربُ منه.

والسَّببُ فيه أنَّ الفلاسفةَ يُسنِدونَ حوادِثَ العالمِ السُّفليِّ إلى الاختلافاتِ الواقعةِ في الأشكالِ الكوكبيَّةِ، فأرادَ اللهُ ردَّ ذلك فقال: ﴿لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ يعني: مَن أمعَنَ الفِكرَ عَلِمَ أنَّه لا يجوزُ أن يكونَ حدوثُ الحوادثِ لأجلِ الاتِّصالاتِ الفلكيَّةِ، ومن ثم عقَّبَ هذا الإرشادَ بقولِه: ﴿وَفِي الْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَاوِرَاتٌ﴾ الآية.

ثم قال: ومَن تأمَّلَ في هذه اللَّطائفِ ووقفَ على دقائقِها عَلِمَ أنَّ هذا الكتابَ الكريمَ اشتملَ على علومِ الأوَّلينَ والآخرينَ[1]، ثم بيَّنَ كيفيَّةَ الاستدلالِ.

قال الطِّيبيُّ: وجاءَ القاضي بتَلخيصِه حيثُ قال: الأرضُ بَعضُهَا طِيِّبةٌ وبعضُها سبخَةٌ... إلى آخره[2].

(٤) - ﴿وَفِي الْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي الْأُكُلِ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾.

﴿وَفِي الْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَاوِرَاتٌ﴾ بعضُها طَيِّبَةٌ وبعضُها سَبْخَةٌ، وبعضُها رخوَةٌ وبعضُها صُلبَةٌ، وبعضُها يَصلحُ للزرعِ دونَ الشَّجرِ وبعضُها بالعَكسِ، ولولا تَخصيصُ قادرٍ موقعٍ لأفعالِه على وَجهٍ دونَ وجهٍ لم تَكُن كذلكَ؛ لاشتراكِ تلك القطعِ في الطَّبيعةِ الأرضيَّةِ وما يلزَمُها ويَعرِضُ لها بتوسُّطِ ما يَعْرِضُ مِن الأَسبابِ السَّماويَّةِ مِن حيثُ إنَّها مُتضامَّةٌ متشاركةٌ في النِّسَبِ والأَوضاعِ.

---

(١) انظر: «تفسير الرازي» (١٩/ ٧-٨).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٤٦١) وعنه نقل المصنف.

﴿وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وزرعٍ ونخيلٍ﴾: وبَساتينُ فيها أنواعُ الأَشجارِ والزُّروعِ، وتَوحيدُ الزَّرعِ لأنَّه مَصدَرٌ في أَصلِه.

وقرأَ ابنُ كثيرٌ وأبو عمرٍو ويَعقوبُ وحَفصٌ: ﴿وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ﴾ بالرَّفع[1] عطفًا على ﴿وَجَنَّٰتٌ﴾.

﴿صِنْوَانٌ﴾: نخلاتٌ أصلُها واحدٌ ﴿وَغَيْرُ صِنْوَانٍ﴾: ومُتفرِّقاتٌ مختلفَةُ الأُصولِ، وقرأَ حَفصٌ بالضمِّ[2]، وهو لغَةُ تميمٍ كقُنْوانٍ في جمعِ قِنْوٍ.

﴿تُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلْأُكُلِ﴾: في الثَّمرِ شَكلًا وقَدْرًا ورائحةً وطَعْمًا، وذلك أيضًا ممَّا يدلُّ على الصَّانعِ الحَكيمِ، فإن اختلافَها مع اتِّحادِ الأُصولِ والأَسبابِ لا يكونُ إلا بتَخصيصِ قادرٍ مُختارٍ.

وقرأَ ابنُ عامرٍ وعاصِمٌ ويَعقوبُ: ﴿يُسْقَىٰ﴾ بالتَّذكيرِ[3] على تأويلِ ما ذكرَ.

وحمزةُ والكِسائيُّ: ﴿يُفَضِّلُ﴾ بالياءِ ليطابقَ قوله: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ﴾.

﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ يَستعملونَ عُقولَهم بالتَّفكُّرِ.

(٥) - ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَاقِهِمْ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾.

﴿وَإِن تَعْجَبْ﴾ يا محمَّدُ مِن إنكارِهم البعثَ ﴿فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾ حقيقٌ بأن يُتعجَّبَ منه، فإنَّ مَن قدرَ على إنشاءِ ما قُصَّ عليك كانت الإعادَةُ أيسرَ شيءٍ عليه، والآياتُ

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٥٦)، و«التيسير» (ص: ١٣١)، و«النشر» (٢/ ٢٩٧).

(٢) وهي قراءة شاذة، ونسبت أيضا لأبي عبد الرحمن السلمي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٠)، و«المحتسب» (١/ ٣٥١).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣٥٦)، و«التيسير» (ص: ١٣١).

المَعدودَةُ كمَا هيَ دالَّةٌ على وُجودِ المبدأِ فهيَ دالَّةٌ على إمكانِ الإعادَةِ مِن حيثُ إنَّها تدلُّ على كمالِ قُدرَتِه وقبولِ الموادِّ لأنواعِ تَصرُّفاتِه.

﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ بدلٌ مِن ﴿قَوْلُهُمْ﴾، أو مَفعولٌ له، والعامِلُ في (إذا) محذوفٌ دلَّ عليه ﴿أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ﴾ لأنَّهُم كفرُوا بقدرتِهِ على البَعثِ.

﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَاقِهِمْ﴾ مُقيَّدونَ بالضَّلالِ[1] لا يُرْجَى خَلاصُهُم، أو: يُغَلُّونَ يومَ القيامَةِ.

﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ لا يُنقلونَ عنها، وتوسيطُ الفَصلِ لتَخصيصِ الخلودِ بالكُفَّارِ.

قوله: «﴿وَإِن تَعْجَبْ﴾ يا محمَّدُ من إنكارِهِم البعثَ ﴿فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾...» إلى آخرِه.

قال أبو حيَّان: ليسَ مَدلولُ اللفظِ ما ذكرَ؛ لأنَّه جعلَ مُتعلَّقَ عجبِه ﷺ هو قولُهُم في إنكارِ البعثِ، وجوابَ الشرط هو قولُهُم في إنكارِ البعثِ، فاتَّحدَ الجزاءُ والشَّرطُ؛ إذ صارَ التَّقديرُ: وإن تعجَبْ مِن قَولِهِم في إنكارِ البَعثِ فاعجَبْ مِن قَولِهِم في إنكارِ البعثِ، وإنَّما مَدلولُ اللفظِ: إن يَقَعْ منكَ عجبٌ فليَكُن مِن قَولِهِم: ﴿أَءِذَا مِتْنَا﴾.. الآية[2].

وقال الطِّيبيُّ في تَقريرِ كَلامِ المُصنِّفِ[3]: يريدُ أنَّ المُخاطبَ رسولُ اللهِ ﷺ،

---

(١) في (ت): «بالضلالة».

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٣/ ٢٥).

(٣) أي: الزمخشري. انظر: «الكشاف» (٤/ ٣٧١).

والشَّرطُ والجَزاءُ مِن بابِ (مَن أَدركَ الصمانَ فقَدْ أدركَ)؛ أي: مرعًى لا يُكتَنَهُ كنهُهُ، ولذلك حقَّقَه بقولِه: «حقيقٌ بأَنْ يتعجبَ[1] منه...» إلى آخره.

قـال الطِّيبِـيُّ: ويجـوزُ أن يكـونَ الخطـابُ عامًّا، ومـا يَتعجَّبُ منه مـا يفهَمُ مِن مبـدأِ قولـه: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾ إلى آخـرِ الآياتِ؛ لأنَّهـا مِن الأمورِ العَجيبَـةِ الشَّـأنِ الدالَّـةِ علـى القـدرةِ الباهـرَةِ، فـلا يختصُّ الخطـابُ حينئـذٍ بواحدٍ دونَ واحدٍ.

المعنى: إن يعجبكَ أيُّها المُخاطَبُ النَّاظرُ بعينِ البَصيرَةِ فهذه الأشياءُ سببٌ للإخبارِ عَن شيءٍ عجبٍ حقيقٍ بأن يتعجَّبَ منه، بل هو العَجبُ كلُّه؛ لتقديمِ الخبرِ على المُبتدَأِ وهو ﴿عجبٌ قولُهُم﴾، وذلك أنَّ الإنكارَ مِن العاقلِ النَّاظرِ في هذه الدَّلائلِ لما هو أهوَنُ مِن ذلك أعجوبة مِن الأَعاجيبِ[2].

قوله: «بدلٌ مِن ﴿قَوْلُهُمْ﴾»:

قال أبو حيَّان: هذا إعرابٌ متكلَّفٌ وعدولٌ عَن الظَّاهرِ، والظاهِرُ أَنَّ ﴿أَءِذَا﴾ مَعمولٌ لـ﴿قَوْلُهُمْ﴾ مُحلًّى به[3].

قوله: «والعامِلُ في (إذا) مَحذوفٌ دلَّ عليه: ﴿أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾»:

قال أبو البقاءِ: تقديرُه: أئذا كُنَّا تُرابًا نُبعَثُ، ولا يجوزُ أن يَنتَصِبَ بـ﴿كُنَّا﴾؛ لأنَّ (إذا) مُضافَةٌ إليه[4].

---

(١) في (س): «يعجب».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٤٦٣ ـ ٤٦٤).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٤/ ٢٨).

(٤) انظر: «التبيان» لأبي البقاء (٢/ ٧٥١).

(٦) - ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِمُ الْمَثُلَاتُ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ﴾.

﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ﴾: بالعُقوبَةِ قبلَ العافيَةِ، وذلك أنَّهم استَعجَلُوا بما هدِّدُوا بهِ مِن عَذابِ الدُّنيا استهزاءً.

﴿وَقَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِمُ الْمَثُلَاتُ﴾: عقوباتُ أمثالِهم مِن المُكذِّبينَ، فما لَهُم لَمْ يَعتَبِرُوا بها ولم يُجوِّزُوا حلولَ مِثلِهَا عَلَيهِم؟ و(المثُلَةُ) بضمِّ الثَّاءِ وفَتحِهَا ـ كالصَّدُقةِ والصَّدَقَةِ ـ العُقوبَةُ؛ لأنَّها مِثْلُ المعاقَبِ عليه، ومنه: المثالُ للقِصاصِ، وأَمْثَلْتُ الرَّجُلَ مِن صاحبِهِ: إذا اقتَصَصْتَهُ منه.

وقُرِئَ: (المَثْلات) بالتَّخفيفِ، و: (المُثُلات) بإتباعِ الفاءِ العينَ، و: (المُثْلات) بالتخفيفِ بعدَ الإتباعِ[1]، و(المُثَلات) بفتحِ الثَّاءِ[2] على أنَّها جمعُ مُثْلة كرُكْبَة ورُكَبَاتٍ.

﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾: مع ظُلْمِهم أَنفُسَهُم، ومحلُّهُ النَّصبُ على الحَالِ، والعامِلُ فيه المَغفِرَةُ، والتَّقييدُ بِهِ دَليلُ جَوازِ العَفْوِ قبلَ التَّوبَةِ، فإنَّ التَّائبَ ليسَ على ظُلمِه، ومَن منعَ ذلك خصَّ الظُّلمَ بالصَّغائرِ المُكفَّرَةِ لِمُجتنبِ الكَبائرِ، أو أوَّلَ المَغفِرَةَ بالسَّترِ والإِمْهالِ.

﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ للكُفَّارِ، أَوْ لِمَن شاءَ.

وعَن النبيِّ ﷺ: «لولا عَفْوُ اللهِ وتَجاوزُهُ ما هنأَ أحدًا العَيشُ، ولولا وَعيدُه وعِقابُه لاتَّكَلَ كلُّ أحدٍ».

---

(١) انظر هذه القراءات مع من قرأ بها في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٠)، و«المحتسب» (١/ ٣٥٣).

(٢) انظر: «الكشاف» (٤/ ٣٧٣) دون نسبة وعنه نقل المصنف جميع هذه القراءات.

قوله: «وعن النبيِّ ﷺ: «لولا عَفوُ اللهِ وتجاوُزُه ما هنأَ أحداً العيشُ، ولولا وَعيدُه وعِقابُه لاتَّكلَ كلُّ أحدٍ» »:

أخرجَه ابنُ أبي حاتمٍ والثَّعلبيُّ والواحديُّ من حديثِ سعيدِ بن المسيبِ مُرسَلًا[1].

(٧ ـ ٨) ـ ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦٓ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌۖ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ۝٧ ٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ ٱلْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُۖ وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ﴾.

﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦٓ﴾ لعدمِ اعتدادِهم بالآياتِ المنزلةِ عليه، واقتراحًا لنحوِ ما أُوتِيَ مُوسى وعِيسى.

﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ﴾: مُرسَلٌ للإنذارِ كغَيرِكَ مِن الرُّسلِ، وما عليك إلا الإِتيانُ بما تَصِحُّ به نبوَّتُكَ مِن جنسِ المُعجِزاتِ لا بما يُقتَرَحُ عليك.

﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ نبيٌّ مَخصوصٌ بمُعجِزَاتٍ مِن جنسِ ما هوَ الغالِبُ علَيْهِم يَهديهِمْ إلى الحقِّ ويَدعوهُمْ إلى الصَّوابِ، أو: قادرٌ على هِدايَتِهم وهوَ اللهُ تعالى، لكنْ لا يَهدي إلَّا مَن يَشاءُ هِدايَتَهُ بما ينزلُ مِن الآياتِ، ثمَّ أردفَ ذلك بما يَدُلُّ على كمالِ عِلْمِه وقُدرَتِه وشُمولِ قَضائِه وقَدَرِه تنبيهًا على أنَّه تعالى قادِرٌ على إنزالِ ما اقترَحُوه، وإنَّما لم يُنزِلْ لعلمِه بأنَّ اقتراحَهُم للعنادِ دون الاسترشادِ، وأنه قادِرٌ على هِدايَتِهم، وإنَّما لم يَهدِهِم لسَبقِ قَضائِه عليهم بالكُفرِ فقال:

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٢١٤٥)، والثعلبي في «تفسيره» (١٥/ ٢١٧ ـ ٢١٨)، والواحدي في «الوسيط» (٣/ ٦) عن سعيد بن المسيب عن النبي ﷺ مرسلاً.

﴿ٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تَحۡمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ﴾؛ أي: حَمْلَها، أو: ما تحمِلُه أنَّه على أيِّ حالٍ مِن الأحوالِ الحاضرَةِ والمُترقَّبَةِ ﴿وَمَا تَغِيضُ ٱلۡأَرۡحَامُ وَمَا تَزۡدَادُۖ﴾: وما تنقصُهُ وما تزدادُه في الجثَّةِ والمدَّةِ والعَددِ.

وأقصى مُدَّةِ الحملِ أربعُ سنينَ عِندَنا، وخمسٌ عندَ مالكٍ، وسَنتانِ عندَ أبي حنيفةَ.

رُوِيَ أن الضَّحَّاكَ ولدَ لسَنتَينِ(١)، وهَرِمَ بن حيَّانَ لأربعِ سنينَ(٢)، وأعلى عددِه لا حدَّ له.

وقيل: نهايَةُ ما عُرفَ أربعَةٌ، وإليه ذهبَ أبو حنيفةَ، وقال الشَّافعي: أخبرَني شيخٌ باليَمَنِ: أنَّ امرأَتَهُ ولدَت بطونًا في كلِّ بطنٍ خمسَةٌ.

وقيل: المرادُ: نقصانُ دَمِ الحيضِ وازدِيادُهُ.

و(غاضَ) جاءَ مُتعدِّيًا ولازمًا، وكذا (ازدادَ)، قال تعالى: ﴿وَٱزۡدَادُواْ تِسۡعٗا﴾ [الكهف: ٢٥]، فإنْ جعَلْتَهُما لازِمَيْنِ تعيَّنَ ﴿مَا﴾ أن تكونَ مَصدَرِيَّةً، وإسنادُهُما إلى الأرحامِ على المجازِ، فإنَّهُما للهِ أو لِمَا فيها.

﴿وَكُلُّ شَيۡءٍ عِندَهُۥ بِمِقۡدَارٍ﴾: بقَدرٍ لا يُجاوِزُهُ ولا ينقصُ عنه، كقوله: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ﴾، فإنَّه تَعالى خصَّ كلَّ حادثٍ بوَقتٍ وحالٍ مُعيَّنينِ، وهيَّأَ له أَسبابًا مَسوقةً إليه تَقتَضي ذلك.

وقرأ ابن كثير: ﴿هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، و﴿وَالٍ﴾ [الرعد: ١١]، و﴿وَاقٍ﴾ [الرعد: ٣٤]، ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦] بالتنوينِ في الوصلِ، فإذا وقفَ وقفَ بالياءِ في

---

(١) رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٦/ ٣٠٠) عن الضحاك.

(٢) رواه الثعلبي في «تفسيره» (١٥/ ٢٢٩) عن حماد بن سلمة.

هـذه الأحـرف الأربعـةِ حيـثُ وقعَت لا غيـرُ، والباقـون يَصِلُـونَ بالتنويـنِ ويقِفُونَ بغيرِ يـاءٍ(١).

(٩) ـ ﴿ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلۡكَبِيرُ ٱلۡمُتَعَالِ ﴾.

﴿ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ ﴾: الغائبِ عَن الحسِّ ﴿ وَٱلشَّهَٰدَةِ ﴾: الحاضرِ له.

﴿ ٱلۡكَبِيرُ ﴾: العَظيمُ الشَّأنِ الذي لا يخرجُ عَن علمِه شيءٌ.

﴿ ٱلۡمُتَعَالِ ﴾: المُستَعلي علـى كلِّ شَـيءٍ بقُدرَتِـه، أو الـذي كبـرَ عَـن نَعـتِ المَخلوقيـنَ وتَعالـى عنـه.

قوله: «﴿ ٱلۡكَبِيرُ ﴾: العَظيمُ الشَّأنِ...» إلى آخرِه.

قال الطِّيبيُّ: يعني: مَعنى الكبيرِ المُتعالي بالنَّظرِ إلى مردوفِه وهو عالِمُ الغيبِ والشَّهادَةِ= هو العَظيمُ الشَّأنِ ... إلى آخره؛ ليضمَّ مع(٢) العلمِ العظمةَ والقُدرةَ، وبالنَّظرِ إلى ما سبقَ مِن قولِه: ﴿ مَا تَحۡمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ .. ﴾ إلى آخره= أن يقول: كَبُرَ عَن صفاتِ المَخلوقينَ؛ ليفيدَ تنزيهًا عمَّا يقولُه النَّصارَى والمُشرِكُون(٣).

(١٠) ـ ﴿ سَوَآءٞ مِّنكُم مَّنۡ أَسَرَّ ٱلۡقَوۡلَ وَمَن جَهَرَ بِهِۦ وَمَنۡ هُوَ مُسۡتَخۡفِۢ بِٱلَّيۡلِ وَسَارِبُۢ بِٱلنَّهَارِ ﴾.

﴿ سَوَآءٞ مِّنكُم مَّنۡ أَسَرَّ ٱلۡقَوۡلَ ﴾ في نفسِه ﴿ وَمَن جَهَرَ بِهِۦ ﴾ لغيرِه.

﴿ وَمَنۡ هُوَ مُسۡتَخۡفِۢ بِٱلَّيۡلِ ﴾: طالبٌ للخفاءِ في مُختبأٍ بالليلِ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٦٠)، و«التيسير» (ص: ١٣٣).

(٢) في (ز): «ليضم إلى».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٤٧٢).

﴿وَسَارِبٌ﴾: بارزٌ ﴿بِالنَّهَارِ﴾ يراهُ كلُّ أحدٍ، مِن سَرَبَ سُروبًا: إذا برزَ، وهو عطفٌ على ﴿مَنْ﴾، أو ﴿مُسْتَخْفٍ﴾ على أنَّ ﴿مَنْ﴾ في مَعنى الاثنين، كقولِه:

نَكُـنْ مِثْـلَ مَـن يـا ذِئْـبُ يَصْطَحِبَانِ

كأنَّه قال: سواءٌ مِنْكُم اثنانِ: مُستخفٍ بالليلِ وساربٌ بالنَّهارِ.

والآيةُ مُتَّصلَةٌ بما قبلَها مُقرِّرَةٌ لكمالِ علمِه وشُمولِه.

قوله: «وهو عطفٌ على ﴿مَن﴾، أو ﴿مُسْتَخْفٍ﴾ على أنَّ (مَن) في معنى الاثنين»:

قال صاحب «الانتصاف»: حاصلُه عَطفُ أحدِ الموصوفينِ على الآخرِ، ويحتملُ أن يكونَ الموصولُ مَحذوفًا وصِلتُه باقية؛ أي: ومَن هو مُستخفٍ بالليلِ ومن هو ساربٌ بالنَّهارِ، وحذفُ المَوصولِ المعطوفِ وبقاءُ صِلَتِه سائِغٌ، ومنه قولُه: ﴿وَمَآ أَدۡرِي مَا يُفۡعَلُ بِي وَلَا بِكُمۡ﴾، لأنَّ الجُملةَ الثَّانيَةَ لو عُطِفَت على صلةِ الأُولى لم يَكُن لدُخولِ حَرفِ النَّفيِ مَعنًى، ومِنه قولُ حسَّان:

فمَــن يَهجُــو رَسُــولَ اللهِ مِنْكُم ... ويَـمْـدَحُـــهُ ويَنصــرُهُ سَــواءُ[1]

أي: ومَن يَمْدَحُه ويَنصُرُه[2].

قوله: «كقولِه:

نكُـنْ مثـلَ مَن يـا ذِئْـبُ يَصطَحِبَانِ»

أوَّلُه:

تَعَـشَّ فـإنْ عَاهَدْتَنِـي لا تَخُونُنِـي

(١) انظر: «ديوان حسان بن ثابت» (ص: ٢٠).

(٢) انظر: «الانتصاف» لابن المنير بهامش «الكشاف» (٢/ ٥١٦).

وهو للفرزدَقِ مِن أبياتٍ، وقبلَه:

فقُلْتُ لـهُ لَمَّا تَكَشَّرَ ضَاحِكًا ... وقائِمُ سَيْفِي مِن يَدِي بمَكَانِ[1]

قال الطِّيبِيُّ: تكشَّرَ؛ أي: أَبدَى أسنانَه، وصفَ ذئبًا أتاه وهو في قفرٍ وألقى إليه ما يأكُلُه.

ومعنى قوله: (وقائِمُ سَيفِي مِن يَدي بمَكانِ)؛ أي: أنا قابضٌ قائِمَ سَيفِي قبضَ قُوَّةٍ تتمكَّنُ عليه يَدِي تمكُّنًا ليسَ بعدَهُ، يُظهِرُ تجلُّدَه وشَجاعةً، يقول: إن عاهدتَنِي على أَنْ لا تَخُونَني، كنَّا مِثلَ رَجُلينِ [متصاحبين]، (يَصطحِبانِ) صلةَ (مَن) و(يا ذئبُ) نداءٌ اعترضَ بين الصِّلةِ والمَوصولِ في (يصطحبانِ)[2] على مَعنى (مَن)؛ لأنَّ مَعناه التَّثنيةُ[3].

(١١) ـ ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ يَحۡفَظُونَهُۥ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡۗ وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ سُوٓءٗا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥۚ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾.

﴿لَهُۥ﴾: لِمَن أَسَرَّ أو جَهَرَ، واستَخْفَى أو سَرَبَ ﴿مُعَقِّبَٰتٌ﴾ ملائكةٌ تَعْتَقِبُ في حِفظِه، جمعُ مُعَقِّبَةٍ، مِن عَقَّبَ مُبالَغَةُ عَقَبَه: إذا جاءَ على عَقِبه، كأنَّ بعضَهم يعقُبُ بعضًا، أو لأنَّهم يعقُبونَ أقوالَهُ وأفعالَهُ فيكتبونَه، أو اعتقبَ، فأُدغِمَت التَّاءُ في القافِ.

---

(١) انظر: «ديوان الفرزدق» (٢/ ٣٢٩)، و«الكتاب» (٢/ ٤١٦)، و«الكامل» للمبرد (١/ ٢٨٩).

(٢) من قوله: «ومعنى قوله: وقائم سيفي...» إلى هنا من (ز).

(٣) كذا شرحه أبو محمد السيرافي في «شرح أبيات سيبويه» (٢/ ٩٣)، وانظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٤٧٤ ـ ٤٧٥)، وما بين معكوفتين منه.

والتَّاءِ[١] للمُبالغةِ، أو لأنَّ المرادَ بالمُعقِّباتِ: جَماعاتٌ[٢].

وقُرِئَ: (مَعَاقِيبُ)[٣] جمع مُعقِّبٍ أو مُعَقِّبَةٍ على تعويضِ الياءِ مِن إحدى القافَيْنِ.

﴿مِّنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ﴾: مِن جَوانبِهِ، أو من الأعمالِ ما قَدَّمَ وأَخَّرَ.

﴿يَحۡفَظُونَهُۥ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ﴾: مِن بَأسِهِ مَتى أذنبَ بالاستمهالِ والاستغفارِ له، أو: يحفظونَهُ مِن المضارِّ، أو: يراقبونَ أحوالَهُ مِن أَجلِ أَمرِ اللهِ، وقد قُرِئَ به[٤].

وقيل: ﴿مِنۡ﴾ بمعنى الباءِ.

وقيل: ﴿مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ﴾ صِفَةٌ ثانيةٌ لـ﴿مُعَقِّبَٰتٌ﴾.

وقيل: المُعقِّبَاتُ: الحَرَسُ والجَلَاوِزَةُ حولَ السُّلطانِ يَحفظونَهُ في تَوهُّمِه مِن قَضاءِ اللهِ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ﴾ مِن العافيَةِ والنِّعمَةِ ﴿حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ﴾ مِن الأَحوالِ الجَميلَةِ بالأَحوالِ القَبيحَةِ.

---

(١) في هامش (أ): «نسخة: والهاء». وانظر التعليق الآتي.

(٢) قوله: «والتاء»؛ أي: في مفرد ﴿مُعَقِّبَٰتٌ﴾ وهو: مُعقِّبةٌ «للمبالغة»؛ أي: كعلاَّمة ونسَّابة؛ أي: ملَكٌ معقِّبٌ، ثم جُمِعَ هذا الجمعَ كعلَّامات ونسَّابات، أو هي للتأنيث كما ذكره بقوله: «أو لأن المراد ...» إلى آخره. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٣٣٥).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧١) عن زياد بن أبي سفيان، و«المحتسب» (١/ ٣٥٥) عن عبيد الله بن زياد، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٥١٧) عن أبي البرهسم.

(٤) أي: (يَحفظونه بأمر الله). نسبت لعليٍّ وابنِ عباس رضي الله عنهم وزيدِ بن عليٍّ وجعفرِ بن محمد وعكرمةَ. انظر: «المحتسب» (١/ ٣٥٥)، و«الكشاف» (٤/ ٣٧٨)، و«البحر» (١٣/ ٤٥).

﴿وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ سُوٓءٗا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ﴾: فلا ردَّ له، فالعامِلُ في ﴿إذا﴾ ما دلَّ عليهِ الجَوابُ ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾: ممَّنْ يَلِي أَمْرَهُم فيدفعُ عَنْهُم السُّوءَ.

وفيه دليلٌ عَلى أنَّ خِلافَ مرادِ اللهِ مُحالٌ.

قوله: «أو اعتقبَ، فأُدغِمَت التَّاءُ في القافِ»:

قال أبو حيَّان: هذا وهمٌ فاحشٌ؛ لأنَّ التَّاءَ لا تُدغَمُ في القافِ لا مِن كَلِمَةٍ ولا مِن كَلِمَتينِ، وقد نصَّ علماءُ التَّصريفِ على أنَّ القافَ والكافَ كلٌّ مِنهُما تُدغَمُ في الآخرِ، ولا تدغمانِ في غيرِهما، ولا[1] يُدغَمُ غيرُهما فيهِما[2].

قوله: «الحرسُ والجَلاوِزَةُ»:

قال الجوهري: الحرسُ: حرسُ السُّلطانِ، الواحِدُ حَرَسِيٌّ؛ لأنَّه قد صارَ اسمَ جنسٍ فنُسِبَ إليه، والجَلاوِزَةُ: أعوانُ السُّلطانِ، جمعُ جلوازٍ، وهو الشرطِيُّ[3].

(١٢ ـ ١٣) ـ ﴿هُوَ ٱلَّذِي يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ١٢ وَيُسَبِّحُ ٱلرَّعۡدُ بِحَمۡدِهِۦ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ مِنۡ خِيفَتِهِۦ وَيُرۡسِلُ ٱلصَّوَٰعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَن يَشَآءُ وَهُمۡ يُجَٰدِلُونَ فِي ٱللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ ٱلۡمِحَالِ﴾.

﴿هُوَ ٱلَّذِي يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ خَوۡفٗا﴾ مِن أذاه ﴿وَطَمَعٗا﴾ في الغَيثِ، وانتصابُهُما على العِلَّةِ بتَقديرِ المُضافِ؛ أي: إرادةَ خوفٍ وطمعٍ، أو التَّأويلِ بالإخافَةِ والإطماعِ، أو الحالِ مِن ﴿ٱلۡبَرۡقَ﴾، أو المخاطبينَ على إضمارِ: ذوو، أو إِطلاقِ المَصدَرِ بمعنى المَفعولِ أو الفَاعلِ للمُبالغَةِ.

---

(١) في (س): «كما».

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٣/ ٤٣).

(٣) انظر: «الصحاح» للجوهري مادة: (حرس)، و(جلز).

وقيل: يخافُ المطرَ مَن يَضرُّهُ، ويَطمَعُ فيه مَن يَنفَعُه.

﴿وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ﴾: الغيمَ المُنسَحِبَ في الهواءِ ﴿ٱلثِّقَالَ﴾ وهو جمعُ ثَقِيلَةٍ، وإنَّما وصفَ بِهِ السَّحابُ لأنَّه اسمُ جنسٍ في مَعنى الجَمعِ.

﴿وَيُسَبِّحُ ٱلرَّعۡدُ﴾: ويسبِّحُ سامِعوهُ ﴿بِحَمۡدِهِۦ﴾ مُلتبسِينَ به، فيَضجُّونَ بـ(سُبحانَ اللهِ والحَمدُ للهِ)، أو يدلُّ الرَّعدُ بنفسِهِ على وَحدانيَّةِ اللهِ تَعالى وكمالِ قُدرَتِه مُلتَبِسًا بالدَّلالةِ على فَضلِه ونُزولِ رَحمَتِه.

وعن ابنِ عباسٍ: سُئِلَ النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه عَن الرَّعدِ فقال: «ملكٌ موكَّلٌ بالسَّحابِ معَه مَخاريقُ مِن نارٍ يَسوقُ السَّحابَ».

﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ مِنۡ خِيفَتِهِۦ﴾: مِن خَوفِ اللهِ وإجلالِه، وقيل: الضَّميرُ لـ﴿ٱلرَّعۡدُ﴾.

﴿وَيُرۡسِلُ ٱلصَّوَٰعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَن يَشَآءُ﴾ فيهلكُه.

﴿وَهُمۡ يُجَٰدِلُونَ فِي ٱللَّهِ﴾ حيثُ يكذِّبونَ رسولَ اللهِ فيما يَصِفُه به مِن كَمالِ العلمِ والقُدرةِ، والتَّفرُّدِ بالألوهيَّةِ، وإعادةِ النَّاسِ ومُجازاتهم.

والجدالُ: التَّشدُّدُ في الخُصومَةِ، مِن الجَدْلِ وهو الفَتلُ.

والواوُ: إمَّا لعَطفِ الجُملَةِ على الجُملَةِ، أو للحَالِ فإنَّه رُوِيَ أنَّ عامرَ بنَ الطفيلِ وأربدَ بنَ رَبيعةَ أخا لبيدٍ وَفَدَا على رَسولِ اللهِ ﷺ قاصدَينِ لقَتلِه، فأخذَهُ عامرٌ بالمُجادلةِ ودارَ أربَدُ مِن خَلفِهِ ليَضرِبَهُ بالسَّيفِ، فتنبَّهَ له الرَّسولُ وقال: «اللهمَّ اكفِنيهِمَا بمَا شِئتَ»، فأرسلَ اللهُ على أربَدَ صاعقَةً فقتلَه[1]، ورمى عامرًا بغُدَّةٍ فماتَ في بيتِ سَلُوليَّةٍ، وكانَ يقول: غُدَّةٌ كغُدَّةِ البَعيرِ ومَوتٌ في بيتِ سَلُوليَّةٍ، فنزلَت.

---

(١) في (ت): «فقتلته».

﴿وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾ المُمَاحَلَةُ: المُكايدَةُ لأَعدائِهِ، مِن مَحَل بفلانٍ: إذا كادَهُ وعرَّضَهُ للهَلاكِ، ومِنه تمحَّلَ: إذا تكلَّفَ استِعمالَ الحِيلَةِ، لعلَّ أصلَهُ المَحْلَ بمعنى القَحطِ.

وقيل: فِعَالٌ مِن المَحْلِ بمَعنى القوَّةِ.

وقيل: مِفْعَلٌ مِن الحَوْلِ أو الحِيلَةِ أُعِلَّ على غيرِ قِياسٍ، ويَعضُدُه أنَّه قُرِئَ بفَتحِ الميمِ[١] على أنَّه مَفعَلٌ مِن حَالَ يَحولُ: إذا احتالَ.

ويجوزُ أن يكونَ بمعنى الفَقارِ، فيكونُ مثلًا في القوَّةِ والقُدرَةِ، كقولهم: «فسَاعِدُ اللهِ أَشَدُّ ومُوسَاهُ أَحَدُّ».

قوله: «وعن ابنِ عبَّاسٍ: سُئِلَ النبيُّ ﷺ عَن الرَّعدِ فقال: «ملكٌ مُوكَّلٌ بالسَّحابِ معه مخاريقُ مِن نارٍ يَسوقُ بها السَّحابَ» »:

أخرجَه التِّرمذيُّ وصَحَّحه والنَّسائيُّ[٢].

قال في «النهاية»: المخاريقُ: جمعُ مِخراقٍ، وهو في الأصلِ ثوبٌ يُلَفُّ ويضربُ به الصِّبيانُ بعضُهم بعضًا، وهي آلةٌ تزجرُ بها الملائكةُ السَّحابَ وتَسوقُه[٣].

قوله: «رُوِيَ أنَّ عامرَ بن الطفيلِ وأربد بن ربيعةَ...» إلى آخرِه.

أخرجَهُ الثَّعلبيُّ مِن حَديثِ ابنِ عبَّاسٍ[٤].

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧١)، و«المحتسب» (١/ ٣٥٦)، عن الأعرج.

(٢) رواه الترمذي (٣١١٧)، وقال: هذا حديث حسن غريب، والنسائي في «الكبرى» (٩٠٢٤). ورواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٤٨٣).

(٣) انظر: «النهاية» لابن الأثير مادة: (خرق).

(٤) رواه الثعلبي في «تفسيره» (١٥/ ٢٤١ ـ ٢٤٤) من طريق محمد بن مروان عن الكلبي عن أبي =

قوله: «بمعنى: الفقارِ»:

«الأساس»: فرسٌ قويُّ المحالِ، وهو الفقارُ، الواحدةُ محالَة، والميمُ أصليَّةٌ[1].

قوله: «كقولِهِم: «فساعِدُ اللهِ أشدُّ، ومُوساه أحدُّ»»:

قلت: هو حديثٌ مَرفوعٌ[2].

(١٤) ـ ﴿لَهُۥ دَعۡوَةُ ٱلۡحَقِّۖ وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسۡتَجِيبُونَ لَهُم بِشَيۡءٍ إِلَّا كَبَٰسِطِ كَفَّيۡهِ إِلَى ٱلۡمَآءِ لِيَبۡلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَٰلِغِهِۦۚ وَمَا دُعَآءُ ٱلۡكَٰفِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَٰلٖ﴾.

﴿لَهُۥ دَعۡوَةُ ٱلۡحَقِّ﴾: الدُّعاءُ الحَقُّ، فإنَّه الذي يحقُّ أن يُعبَدَ ويُدعى إلى عبادَتِه دونَ غَيرِه.

أو: له الدَّعوَةُ المُجابَةُ، فإنَّ مَن دعاهُ أَجابَ، ويؤيِّدُه ما بعدَهُ.

و﴿ٱلۡحَقِّ﴾ على الوَجهينِ: ما يُناقِضُ الباطِلَ، وإضافَةُ الدَّعوَةِ إليهِ لِمَا بينَهُما مِن المُلابسَةِ، أو عَلى تَأويلِ: دَعوَةُ المَدعوِّ الحقِّ.

وقيل: الحقُّ هو اللهُ، وكلُّ دعاءٍ إليه دَعوَةُ الحَقِّ.

= صالح (وتسمى سلسلة الكذب) عن ابن عباس. ورواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٧٦٠)، و«المعجم الأوسط» (٩١٢٧)، من طريق عبد العزيز بن عمرانَ، عن عبد الرحمن وعبد الله ابنَا زيدِ بنِ أسلَمَ، عن أبيهما، عن عطاء بنِ يسارٍ، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٤٢): وفي إسنادهما عبد العزيز بن عمران وهو ضعيف.

ورواه الطبري في «تفسيره» (١٣/ ٤٦٧ ـ ٤٧٠) عن عبد الرحمن بن زيد أسلم، و(١٣/ ٤٨١) عن ابن جريج. وكلاهما مرسل.

(١) انظر: «أساس البلاغة» مادة: (محل).

(٢) قطعة من حديث رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٢٢٨)، والنسائي في «الكبرى» (١١٠٩٠)، من حديث مالك بن نضلة الجشمي رضي الله عنه مرفوعاً بإسناد صحيح.

والمرادُ بالجُملتَينِ إنْ كانَت الآيةُ في عامرٍ وأربَدَ أنَّ إهلاكَهُما مِن حيثُ لَمْ يَشْعُرَا به محالٌ مِن اللهِ وإجابَةٌ لدَعوَةِ رَسولِه، أو دلالةٌ على أنَّه على الحَقِّ، وإن كانَتْ عامَّةً فالمُرادُ وَعيدُ الكَفَرَةِ على مُجادَلَةِ رَسولِ اللهِ ﷺ بحُلولِ محالِه بهم، وتَهديدُهُم بإجابَةِ دعاءِ الرَّسولِ عليهم، أو بيانُ ضَلالِهِم وفَسادِ رأيِهِم.

﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ﴾؛ أي: والأصنامُ الذين يَدْعُوهُم المُشرِكُونَ، فحُذِفَ الرَّاجِعُ، أو: والمُشركونَ الذينَ يَدعونَ الأَصنامَ، فحُذِفَ المَفعولُ لدَلالةِ ﴿مِن دُونِهِۦ﴾ عليهِ.

﴿لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَيْءٍ﴾ مِن الطَّلباتِ ﴿إِلَّا كَبَٰسِطِ كَفَّيْهِ﴾: إلا استجابةً كاستِجَابةِ مَن بسطَ كفَّيْهِ ﴿إِلَى الْمَاءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ﴾ يطلبُ مِنه أَنْ يبلُغَه ﴿وَمَا هُوَ بِبَٰلِغِهِۦ﴾ لأَنَّه جَمادٌ لا يشعرُ بدُعائِه ولا يقدرُ على إجابَتِه والإتيانِ بغَيرِ ما جُبِلَ عليه، وكذلك آلهتُهم.

وقيل: شُبِّهُوا في قِلَّةِ جَدْوَى دُعائِهِم لها بمَنْ أرادَ أنْ يغرفَ[1] الماءَ ليشربَهُ فبسطَ كفَّيْهِ ليشربَهُ.

وقُرِئَ: (تدعون) بالتَّاءِ، و: (باسطٍ) بالتَّنوينِ[2].

﴿وَمَا دُعَاءُ الْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَٰلٍ﴾: في ضَياعٍ وخَسارٍ وباطلٍ.

قوله: «وإضافَةُ الدَّعوةِ إليه لِمَا بينَهُما مِن المُلابسَةِ»:

قال الطِّيبِيُّ: وذلك أنَّ معنى قوله تعالى: ﴿لَهُۥ دَعْوَةُ الْحَقِّ﴾: لله الدَّعوَةُ الثابتَةُ غيرُ الزَّائلَةِ، وإذا كان كذلك كانَت الدَّعوةُ مُلابِسَةً للحَقِّ ألبتَّةَ؛ لكونِه تعالى حقيقًا بأنَّه هو الذي يوجَّهَ إليه الدُّعاءُ؛ لِمَا في دَعوتِه مِن النَّفعِ، بخلافِ آلهتِهم التي لا تنفَعُ ولا

---

(١) في (ت): «يغترف».

(٢) القراءتان في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧١)، الأولى عن أبي عمرو في رواية، والثانية عن يحيى بن يعمر.

جَدوَى في دُعائها، يؤيِّدُه ما بعدَه: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسۡتَجِيبُونَ لَهُم بِشَيۡءٍ﴾[1].

قوله: «أو على تَأويلِ دَعوَةِ المَدعوِّ الحقِّ، وقيل: الحقُّ هو اللهُ»:

قال أبو حيَّان: هذا لا يظهَرُ؛ لأنَّ مآلَه إلى تَقديرِ: لله دعوةُ اللهِ، كما تقولُ: (لزيدٍ دعوَةُ زيدٍ)، وهذا التَّركيبُ لا يَصِحُّ.

والـذي يظهـرُ أنَّ هذه الإضافةَ مِن بـابِ إضافَةِ المَوصوفِ إلـى صِفَتِه، كقولِه: ﴿وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [يوسف: ١٠٩] علـى أحـدِ الوَجهيـنِ، والتَّقديـرُ: للهِ الدَّعـوَةُ الحـقُّ بخـلافِ غيـرِه فـإنَّ دعوَتَهـم باطلَةٌ.

والمعنى: أنَّ اللهَ تعالى الدعوَةُ له هيَ الدَّعوَةُ الحَقُّ[2].

وقال السَّفاقسيُّ: هذا الردُّ لا يظهَرُ؛ لأنَّ في الحقِّ زيادةٌ لا تُفهَمُ مِن الجلالةِ؛ لأنَّ الحقَّ وصفٌ في الأصلِ، ولهذا قال[3]: «دعوَةُ المَدعوِّ الحقِّ».

وقال الطِّيبيُّ: ما قالَه المُصنِّفُ[4] مُشكِلٌ؛ لِمَا يُؤدِّي إلى أَنْ يُقال: للهِ دعوَةُ اللهِ، ويمكنُ أن يُقال: معناه: للهِ الدَّعوةُ التي تليقُ؛ أي: تُنسَبُ وتُضافُ إلى حضرتِه لكونه سَمِيعًا بصيرًا كريمًا لا يخيبُ سائِلُه فيجيبُ الدُّعاءَ.

والحاصـلُ: أنَّ قولَـه: ﴿ٱلۡحَقِّ﴾ وصـفٌ جُعِـلَ علَّـةً لاسـتجابةِ الدُّعـاءِ، فـإن جُعِـلَ بمَعنـى: الحَقِّ الذي هو خِـلافُ الباطلِ، فيَجِـبُ أن يُفسَّـرَ بالمَصلَحَةِ ليرتَّبَ عليهـا الإجابةَ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٤٨٦).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٣/ ٥٥).

(٣) أي: الزمخشري. انظر: «الكشاف» (٤/ ٣٨٤).

(٤) أي: الزمخشري. انظر: «الكشاف» (٤/ ٣٨٤).

وإن جُعِلَ وَصفًا لله فيجبُ أن يثبتَ له وصفٌ يصلحُ لترتُّبِ الإجابةِ، وهو أن يقالَ: إنَّه(١) المدعوُّ الحقُّ الذي يسمَعُ فيُجيبُ(٢).

قوله: «كاستجابةِ مَن بسطَ كفَّيه ﴿إِلَى ٱلْمَآءِ﴾»:

قال الطِّيبِيُّ: هو عَلى هذا الوَجهِ مِن التَّشبيهِ التَّمثيليِّ، شبَّهَ حالةَ عدمَ استجابةِ الأصنامِ دعاءَهُم وأنَّهُم لم يفوزوا مِن دُعائِهِم الأصنامَ بالإجابةِ والنَّفعِ بحالةِ عَدمِ استجابةِ الماءِ كمَن بسطَ كفَّيهِ إليه يطلبُ منه أن يبلغَ فاه، والوَجهُ عدمُ استطاعةِ إجابةِ الدُّعاءِ مع العجزِ عَن إيصالِ النَّفعِ، فهوَ كما ترى مُنتزَعٌ من عدَّةِ أُمورٍ(٣).

قوله: «وقيل: شُبِّهُوا في قِلَّةِ جَدوى دُعائِهِم لها بمَن أرادَ أن يغترفَ الماءَ ليشربَه»:

قال الطِّيبِيُّ: هو على هذا مِن التَّشبيهِ المُركَّبِ العَقليِّ، شُبِّهُوا في عدمِ انتفاعِهِم بدُعاءِ آلِهَتِهم بشخصٍ يرومُ مِن الماءِ [الشُّربَ]، ويفعلُ ما لا يحصلُ منه على شَيءٍ، والوجهُ قلَّةُ جَدوَى توخِّي المَطلوبِ(٤).

(١٥) ـ ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَٰلُهُم بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ﴾.

﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ يحتمِلُ أَنْ يكونَ السُّجودُ على حقيقَتِه، فإنَّه يَسجدُ لهُ المَلائِكَةُ والمؤمنونَ مِن الثَّقلينِ طَوْعًا حالَتَي الشِّدَّةِ والرَّخاءِ، والكفرَةُ كرهًا حالَ الشِّدَّةِ والضَّرورةِ ﴿وَظِلَٰلُهُم﴾ بالعَرَضِ.

---

(١) في (س): «إن».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٤٨٧).

(٣) المصدر السابق (٨/ ٤٨٨).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٤٨٩)، وما بين معكوفتين منه.

وأَنْ يرادَ بِهِ انقِيادُهُم لإحداثِ ما أرادَهُ فيهِمْ شَاؤوا أو كرهُوا، وانقيادُ ظلالِهِمَ لتَصريفِه إيَّاها بالمدِّ والتَّقليصِ.

وانتصابُ ﴿طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ بالحالِ، أو بالمفعولِ له[١].

﴿بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ﴾ ظرفٌ لـ﴿يَسْجُدُ﴾، والمرادُ بهمَا الدَّوامُ، أو حالٌ مِن الظِّلالِ، وتَخصيصُ الوَقتَيْنِ لأنَّ الظلالَ إنَّما تَعظُمُ وتَكثرُ[٢] فيهما.

والغُدُوُّ: جَمعُ غَداةٍ، كقُنِيٍّ جمعُ قَنَاةٍ، والآصالُ: جمعُ أَصيلٍ، وهو ما بينَ العَصرِ والمَغربِ.

وقيل: الغُدُوُّ مصدَرٌ، ويؤيِّدُه أنَّه قُرِئَ: (والإيصالُ)[٣]، وهو الدُّخولُ في الأصيلِ.

قوله: «والتَّقليصِ»:

في «الصحاح»: قَلُصَ الظِّلُّ: إذا ارتفَعَ[٤].

قوله: «قرئ: (والإيصال) »:

قال ابن جني: هو مَصدرُ آصَلْنا؛ أي: دَخَلْنا في وقتِ الأَصيلِ[٥].

---

(١) في (ت): «بالحال أو العلة وقوله».

(٢) في (أ): «لأن الإظلال إنما يكبر ويعظم»، وفي (ت): «لأن الامتداد والتقلص أظهر».

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧١)، عن عمران بن حدير، و«المحتسب» (١/ ٣٥٦) عن أبي مجلز، واسمه لاحق بن حميد.

(٤) انظر: «الصحاح» للجوهري مادة: (قلص).

(٥) انظر: «المحتسب» لابن جني (١/ ٢٧١).

(١٦) - ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللَّهُ ۚ قُلْ أَفَٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا ۚ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ۗ أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُوا۟ كَخَلْقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ۚ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّٰرُ﴾.

﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾: خالِقُهُما ومُتولِّي أمرِهما ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾: أَجِبْ عَنْهُم بذلك، إِذْ لا جوابَ لَهُم سِواهُ، ولأنَّه البَيِّنُ الذي لا يمكنُ المِراءُ فيهِ، أو: لَقِّنْهُم الجوابَ به.

﴿قُلْ أَفَٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِۦٓ﴾ ثمَّ أَلْزِمْهُم بذلك لأنَّ[1] اتِّخاذَهُم مُنكَرٌ بَعيدٌ عَن مُقتَضى العَقلِ.

﴿أَوْلِيَآءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا﴾ لا يقدرونَ أن يجلبوا إليها نفعاً[2] أو يدفَعُوا عنها ضرًّا، فكيفَ يَستَطِيعونَ إنفاعَ الغيرِ ودفعَ الضرِّ عَنْه، وهو دَليلٌ ثانٍ على ضَلالِهِم وفَسادِ رَأْيِهِم في اتِّخاذِهِم أولياءَ رجاءَ أَنْ يَشفَعُوا لَهُم.

﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ﴾: المشركُ الجاهِلُ بحَقيقَةِ العِبادَةِ والموجِبِ لها، والمُوحِّدُ العالِمُ بذلك.

وقيل: المعبودُ الغَافِلُ عنكم والمَعبودُ المُطَّلِعُ على أَحوالِكُم.

﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾: الشِّركُ والتَّوحيدُ. وقرأَ حمزَةُ والكِسائيُّ وأبو بَكرٍ بالتَّاءِ[3].

---

(١) في (ت): «أن». وكذا وقع في «حاشية القونوي» (١٠/ ٤٨٣)، و«حاشية شيخ زاده» (٥/ ١١٣)، قال القونوي: أي: في أن.

(٢) في (أ): «أن ينفعوها».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣٥٨)، و«التيسير» (ص: ١٣٣).

﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾: بل أجَعَلوا، والهمزةُ للإنكارِ، وقولُه: ﴿خَلَقُوا كَخَلْقِهِ﴾ صفةٌ لـ﴿شُرَكَاءَ﴾ داخِلَةٌ في حكمِ الإنكارِ.

﴿فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ﴾: خَلْقُ اللهِ وخَلْقُهم، والمعنى: أنَّهم ما اتَّخذوا للهِ شُركاءَ خالِقينَ مِثلَهُ حتَّى يتشابَهَ عليهِم الخَلْقُ فيقولوا: (هؤلاء خَلَقُوا كما خلقَ اللهُ فاستَحَقُّوا العبادةَ كما استحقَّها)، ولكنَّهُم اتَّخذوا شُركاءَ عاجِزينَ لا يقدرونَ على ما يقدرُ عليهِ الخَلْقُ فَضْلًا عمَّا يقدرُ عليه الخالِقُ.

﴿قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ لا خالقَ غيرُه فيُشاركَهُ في العبادَةِ، جعلَ الخلقَ مُوجِبَ العِبادَةِ ولازمَ استِحقاقِهَا، ثمَّ نَفاهُ عَمَّنْ سِواهُ ليدلَّ على قولِه: ﴿وَهُوَ الْوَاحِدُ﴾؛ أي: المُتَوَحِّدُ بالألوهيَّةِ ﴿الْقَهَّارُ﴾ الغالِبُ على كُلِّ شيءٍ.

(١٧) ـ ﴿أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًا وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾.

﴿أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾: مِن السَّحابِ، أو: مِن جانبِ السَّماءِ، أو: مِن السَّماءِ نَفسِها، فإنَّ المبادئَ مِنه.

﴿فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ﴾: أنهارٌ، جمعُ وادٍ، وهو الموضِعُ الذي يسيلُ الماءُ فيهِ بكَثرةٍ، فاتُّسِعَ فيه واستعملَ للماءِ الجاري فيه، وتنكيرُها لأنَّ المطرَ يأتي على تناوُبٍ بينَ البِقاعِ.

﴿بِقَدَرِهَا﴾: بمقدارِها الذي عَلِمَ اللهُ أنَّه نافعٌ غيرُ ضارٍّ، أو: بمقدارِها في الصِّغَرِ والكِبَرِ[1].

---

(١) في (ت): «الصغير والكبير».

﴿فَٱحۡتَمَلَ ٱلسَّيۡلُ زَبَدٗا﴾: رَفعَهُ، والزَّبَدُ: وَضَرُ الغَلَيانِ ﴿رَّابِيٗا﴾: عالِيًا.

﴿وَمِمَّا تُوقِدُونَ عَلَيۡهِ فِي ٱلنَّارِ﴾ يَعُمُّ الفِلِزَّاتِ كالذَّهَبِ والفِضَّةِ والحَديدِ والنُّحاسِ على وجهِ التَّهاوُنِ بها إظهارًا لكِبريائِه.

﴿ٱبۡتِغَآءَ حِلۡيَةٍ﴾: طلبَ حِليَةٍ ﴿أَوۡ مَتَٰعٖ﴾ كالأَواني وآلاتِ الحَربِ والحَرثِ، والمقصودُ مِن ذلك: بيانُ مَنافِعِها.

﴿زَبَدٞ مِّثۡلُهُۥ﴾؛ أي: وممَّا تُوقِدونَ عليه زَبدٌ مثلُ زبدِ الماءِ[1]، وهو خَبَثُه، و(مِن) للابتداءِ أو التَّبعيضِ.

وقرأَ حمزَةُ والكِسائيُّ وحفصٌ باليَاءِ[2] على أنَّ الضَّميرَ للنَّاسِ، وإضمارُهُ للعلمِ به.

﴿كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡحَقَّ وَٱلۡبَٰطِلَ﴾: مَثَلَ الحَقِّ والباطلِ، فإنَّه مَثَّلَ الحقَّ في إفادتِه وثباتِه بالماءِ الذي ينزلُ من السَّماءِ فتسيلُ به الأَودِيَةُ على قَدْرِ الحاجةِ والمَصلَحَةِ، فيُنتفعُ به أنواعَ المَنافعِ، ويمكثُ في الأرضِ بأنْ يَثبتَ بعضُهُ في مَناقعِه[3] ويَسلُكَ بعضُه في عروقِ الأرضِ إلى العيونِ والقُنيِّ والآبارِ، وبالفِلِزِّ[4] الذي يُنتفعُ به في صَوغِ الحليِّ واتخاذِ الأمتعةِ المختلفةِ، ويدومُ ذلك مدَّةً مُتطاولَةً، والباطلَ[5] في قلَّةِ

---

(١) في (خ): «ذلك الماء».

(٢) قراءة حمزة والكسائي وحفص، والباقون بالتاء. انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٨)، و«التيسير» (ص: ٣٣).

(٣) في (ت): «منابعه». قال الأنصاري: «مناقعه» بالقاف: جمع مِنقَع بالكسر، وهو محلُّ نَقْعِ الماءِ؛ أي: اجتماعه، وفي نسخة: «في منابعه» بالباء، وكلٌّ منهما صحيحٌ؛ لأنه محلُّ نقعِ الماء ونبعِه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٣٤٢).

(٤) قوله: «وبالفلز» عطف على (بالماء).

(٥) قوله: «والباطل» بالنصب عطف على «الحقَّ» في قوله: «مَثَّل الحقَّ في إفادته».

نفعِه وسرعةِ زَوالِه بزَبَدِهما، وبيَّنَ ذلك بقَولِه: ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً﴾: يُجفَأُ به؛ أي: يرمي به السَّيلُ، أو الفِلزُّ المُذابُ، وانتصابُه على الحالِ.

وقُرِئَ: (جُفالًا)(١)، والمعنى واحِدٌ.

﴿وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ﴾ كالماءِ وخُلاصةِ الفِلزِّ ﴿فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ يَنتفعُ به أهلُها.

﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾ لإيضاحِ المُشتَبِهاتِ.

قوله: «الفِلِزَّات»:

في «النهاية»: الفِلِزُّ بكسرِ الفاء واللامِ وتَشديدِ الزَّايِ: ما في الأرض مِن الجَواهرِ المَعدنيَّةِ كالذَّهبِ والفِضَّةِ والنُّحاسِ والرَّصاصِ(٢).

(١٨) ـ ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِرَبِّهِمُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَهُۥ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لَٱفْتَدَوْا۟ بِهِۦٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ سُوٓءُ ٱلْحِسَابِ وَمَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ﴾.

﴿لِلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟﴾: للمُؤمنينَ الذين استَجابُوا ﴿لِرَبِّهِمُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾: الاستجابةُ الحُسْنَى.

﴿وَٱلَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَهُۥ﴾ وهم الكَفَرَةُ، واللامُ مُتعلِّقَةٌ بـ﴿يَضْرِبُ﴾ على أنَّه جَعَلَ ضَرْبَ المثلِ لشأنِ الفَريقينِ ضَرْبَ المثلِ لهما.

وقيل: ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟﴾ خبرُ ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾، وهي المثوبَةُ والجنَّةُ.

﴿وَٱلَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَهُۥ﴾ مبتدأٌ خبرُه ﴿لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لَٱفْتَدَوْا۟ بِهِۦٓ﴾ وهو على الأوَّلِ كلامٌ مُبتدأٌ لبيانِ مآلِ غيرِ المُستجيبينَ.

---

(١) انظر: «معاني القرآن» للنحاس (٣/ ٤٨٩)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧١)، و«الكشاف» (٤/ ٣٨٩)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٣٠٨)، عن رؤبة.

(٢) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير مادة: (فلز).

﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ سُوٓءُ ٱلۡحِسَابِ﴾ وهو المناقشَةُ فيه بأن يحاسَبَ الرَّجلُ بذَنبهِ لا يُغفرُ منه شيءٌ.

﴿وَمَأۡوَىٰهُمۡ﴾: مرجِعُهُم ﴿جَهَنَّمُۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمِهَادُ﴾: المستَقَرُّ، والمَخصوصُ بالذَّمِّ مَحذوفٌ.

قوله: «وقيل: ﴿لِلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ﴾ خبرُ ﴿ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾»:

قال أبو حيَّان: هذا الوجهُ أَوْلَى؛ لأنَّ فيه ضربَ الأمثالِ غيرُ مقيَّدٍ بمثلِ هذينِ، واللهُ تعالى قد ضربَ أمثالًا كثيرةً في هذين وفي غيرِهما.

ولأنَّ فيه ذكرَ ثوابِ المُستجيبينَ كما ذكَرْنَا لغَيرِهم مِن العقابِ.

ولأنَّ تَقديرَهُ: (الاستجابةَ الحُسنى) مُشعِرٌ بتَقييدِ الاستجابةِ، ومقابِلُها نَفيُ الاستجابةِ الحُسنى لا نفيُ الاستجابَةِ مُطلَقًا، واللهُ تعالى قَدْ نَفى الاستجابةَ مُطلَقًا.

ولأنَّه على الأوَّلِ يَكونُ قولُه: ﴿لَوۡ أَنَّ لَهُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ كلامًا مُفلتًا ممَّا قبلَه أو كالمفلتِ؛ إذ يصيرُ المَعنى: كذلك يَضربُ اللهُ الأمثالَ للمُؤمنينَ والكافرينَ لو أَنَّ لَهُم ما في الأرضِ، فلَوْ كانَ التَّركيبُ بحرفٍ رابِطٍ بما قبلَها زالَ التَّفلُّتُ(١).

وقال الطِّيبيُّ: النَّظمُ يَستَدعِي هذا الوجهَ؛ لأنَّ الفَصاحةَ على انقطاعِ ما بعدَ الفاصِلَةِ عنها... ولأن لفظَ (الحُسنى) لَمَّا تعلَّقَ بإِحدى القَرينَتينِ أوجبَ أن لا يعطلَ ما يقابِلُها عَن أُختِها، لئلَّا يَنخرِمَ النَّظمُ، كأنَّه قال: للذين استَجابُوا لرَبِّهم الحُسْنَى والذين لم يَستَجِيبُوا لرَبِّهم السُّوأَى، فوضعَ موضِعَه ﴿لَوۡ أَنَّ لَهُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا﴾.. إلى آخره، وإنَّما اكتفى في الأُولى بالحُسنى المُطلقَةِ لتَعُمَّ فيكونُ أبلغَ؛ لأنَّ جانبَ الحسنَةِ أرجَحُ(٢).

---

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٣/ ٧٠).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٥٠٠).

(١٩ ـ ٢١) ـ ﴿أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴿١٩﴾ الَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَلَا يَنقُضُونَ الْمِيثَاقَ ﴿٢٠﴾ وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ﴾.

﴿أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ الْحَقُّ﴾ فيستجيبُ ﴿كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰ﴾ عمَى[1] القلبِ لا يَستَبْصِرُ فيَستجيب، والهمزةُ لإنكارِ أن يقعَ شبهةٌ في تَشابُهِهما بعدمَا ضُربَ مِن المثلِ.

﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾: ذوُو العُقولِ المبرَّأةِ مِن مشايعةِ الإلفِ ومعارضَةِ الوَهمِ.

﴿الَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ﴾: ما عقدوهُ على أَنفُسِهم مِن الاعترافِ برُبوبيَّتِهِ حينَ قالوا: ﴿بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، أو ما عهدَ اللهُ عليهِم في كتبهِ.

﴿وَلَا يَنقُضُونَ الْمِيثَاقَ﴾: ما وثَّقُوه[2] مِن المَواثيقِ بينَهُم وبينَ اللهِ وبينَ العِبادِ، وهو تَعميمٌ بعدَ تخصيصٍ.

﴿وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ﴾ من الرَّحِمِ ومُوالاةِ المُؤمنينَ والإيمانِ بجَميعِ الأَنبياءِ، ويندرِجُ في ذلك مُراعَاةُ جميعِ حُقوقِ النَّاسِ.

﴿وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾: وعيدَه عمومًا ﴿وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ﴾ خصوصًا، فيحاسِبونَ أنفُسَهُم قبلَ أَنْ يُحاسَبُوا.

قوله: «وهو تَعميمٌ بعدَ تَخصيصٍ»:

قال الطِّيبيُّ: يعني: عطفَ قولِه: ﴿وَلَا يَنقُضُونَ الْمِيثَاقَ﴾ ـ وهو عامٌّ؛ لأنَّ التَّعريفَ

---

(١) في (ت): «أعمى».

(٢) في (أ): «أوثقوه».

فيـه للجنـسِ ـ علـى قولـه: ﴿يُوفُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ﴾، والمـرادُ: ما عقـدوهُ على أنفُسِـهم مِن الشَّـهادةِ برُبوبيَّتِه، وهو خَـاصٌّ، كما عُطِـفَ ﴿وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾ على قوله: ﴿يَصِلُونَ﴾ علـى هذا؛ لأنَّ خشـيةَ اللهِ مِـلاكُ كلِّ خيرٍ.

وأمَّا عطفُ ﴿وَيَخَافُونَ سُوٓءَ ٱلْحِسَابِ﴾ على ﴿يخشون﴾ فمِن عَطفِ الخاصِّ على العامِّ، ومن ثمَّ قال: «﴿وَيَخَافُونَ سُوٓءَ ٱلْحِسَابِ﴾ خُصوصًا»[1].

(٢٢) ـ ﴿وَٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟ ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً وَيَدْرَءُونَ بِٱلْحَسَنَةِ ٱلسَّيِّئَةَ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾.

﴿وَٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟﴾ على ما تكرهُه النَّفسُ ويخالِفُه الهوى ﴿ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ﴾: طلبًا لرِضَاهُ لا فخوراً وسُمْعَةً ونَحوَهما.

﴿وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ المفروضةَ ﴿وَأَنفَقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ﴾: بعضَه الذي وجبَ عليهِمْ إنفاقُه.

﴿سِرًّا﴾ لمَنْ لم يُعرفْ بالمالِ ﴿وَعَلَانِيَةً﴾ لمَن عُرِفَ به.

﴿وَيَدْرَءُونَ بِٱلْحَسَنَةِ ٱلسَّيِّئَةَ﴾: ويدفعونَها بها فيجازونَ الإساءةَ بالإحسانِ، أو يُتْبعونَ الحسنةَ السَّيِّئةَ فتَمحوها.

﴿أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾: عاقبةُ الدُّنيَا، وما ينبغي أن يكونَ مآلُ أهلِها، وهي الجنَّةُ، والجملَةُ خبرُ المَوصولاتِ إن رُفعَتْ بالابتداءِ، وإن جُعِلَت صفاتٍ لأُولي الألبابِ فاستئنافٌ بذكرِ ما استوجبُوا بتلكَ الصِّفاتِ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٥٠٢ ـ ٥٠٣).

(٢٣ ـ ٢٤) ـ ﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٍ يَدۡخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنۡ ءَابَآئِهِمۡ وَأَزۡوَٰجِهِمۡ وَذُرِّيَّٰتِهِمۡۖ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَدۡخُلُونَ عَلَيۡهِم مِّن كُلِّ بَابٖ (٢٣) سَلَٰمٌ عَلَيۡكُم بِمَا صَبَرۡتُمۡۚ فَنِعۡمَ عُقۡبَى ٱلدَّارِ﴾.

﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٍ﴾ بدلٌ مِن ﴿عُقۡبَى ٱلدَّارِ﴾، أو مُبتدأٌ خبرُه: ﴿يَدۡخُلُونَهَا﴾.

والعَدْن: الإقامَةُ؛ أي: جناتٌ يُقيمونَ فيها، وقيل: هو بطنانُ الجنَّةِ.

﴿وَمَن صَلَحَ مِنۡ ءَابَآئِهِمۡ وَأَزۡوَٰجِهِمۡ وَذُرِّيَّٰتِهِمۡ﴾ عطفٌ على المرفوعِ في (يدخلون)، وإنَّما ساغَ للفَصلِ بالضَّميرِ الآخرِ، أو مفعولٌ معه، والمعنى: أنَّه يُلحَقُ بهم مَن صلحَ مِن أهلِهم ـ وإن لم يَبلُغْ مَبلغَ فضلِهم ـ تبعًا لهم وتعظيمًا لشأنِهم، وهو دليلٌ على أنَّ الدَّرجةَ تَعلُو بالشَّفاعةِ، أو أن المَوصوفينَ بتلكَ الصِّفاتِ يُقرنُ بَعضُهم ببعضٍ ـ لِمَا بينَهُم مِن القرابةِ والوُصْلةِ ـ في دخولِ الجنَّةِ زيادةً في أُنسِهم، والتَّقييدُ بالصَّلاحِ دلالَةٌ على أنَّ مُجرَّدَ الأَنسابِ لا تَنفَعُ.

﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَدۡخُلُونَ عَلَيۡهِم مِّن كُلِّ بَابٖ﴾ مِن أبوابِ المَنازلِ، أو مِن أَبوابِ الفُتوحِ والتُّحفِ[١]، قائلين: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكُم﴾ بشارةٌ بدَوامِ السَّلامَةِ ﴿بِمَا صَبَرۡتُمۡ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿عَلَيۡكُم﴾، أو بمَحذوفٍ؛ أي: هذا بما صَبرتُم لا بـ﴿سَلَٰمٌ﴾ فإنَّ الخبرَ فاصِلٌ، والباءُ للسَّببيَّةِ أو البَدليَّةِ.

﴿فَنِعۡمَ عُقۡبَى ٱلدَّارِ﴾ وقُرِئَ: (فنَعْمَ) بفتحِ النُّونِ[٢]، والأصلُ: نَعِم، فسكَّنَ العينَ بنَقلِ كَسرَتِها إلى الفاءِ وبغيرِه.

قوله: «مُتعلِّقٌ بـ﴿عَلَيۡكُم﴾»:

---

(١) قوله: (أو من أبواب الفتوح والتحف) الفتوح جمع فتح، وهو الرزق الذي يفتح الله به عليهم مما لم يكن على بال من الأرزاق وليس التحف عطف تفسير له. انظر: «حاشية الشهاب» (٥/ ٢٣٦).

(٢) انظر: «المحتسب» (١/ ٣٥٦) عن يحيى بن وثاب.

قال السَّفاقسيُّ: لا وجهَ له، والصَّحيحُ أنَّه إنَّما يتعلَّقُ به ﴿عَلَيْكُمْ﴾.

قوله: «لا بـ﴿سَلَٰمٌ﴾ فإن الخبرَ فاصِلٌ»:

خالفَ صاحِبَ «الكشاف» حيثُ قال: ويجوزُ أَنْ يَتعلَّقَ بـ﴿سَلَٰمٌ﴾؛ أي: يُسلِّمُ[1] عليكُم ويُكرِمُكُم بصبرِكُم[2].

وتبعَ أبا البقاءِ حيثُ قال: ولا يَتعلَّقُ بـ﴿سَلَٰمٌ﴾؛ لأنَّه لا يُفصَلُ بين المَصدَرِ ومَعمولِه بالخَبرِ[3].

وقال الحَلَبيُّ: لَمَّا نقلَ أبو حيَّان كلامَ الزَّمخشريِّ لم يَعتَرِض عليهِ بشَيءٍ[4]، والظَّاهرُ أنَّه لا يُعترضُ عليه بما تقدَّمَ؛ لأنَّ ذلك في المصدَرِ المُؤوَّلِ بحرفٍ مَصدرِيٍّ وفعلٍ، وهذا المصدَرُ ليسَ مِن ذلك[5].

(٢٥) - ﴿وَٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ﴾.

﴿وَٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ﴾ يعني: مُقابلي الأوَّلين[6].

﴿مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ﴾: مِن بَعدِمَا أَوْثَقوهُ به[7] مِن الإقرارِ والقَبولِ.

﴿وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ بالظُّلمِ وتَهييجِ الفِتَنِ.

---

(١) في «الكشاف»: «نسلم».

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٤/ ٣٩٤).

(٣) انظر: «التبيان» لأبي البقاء العكبري (٢/ ٧٥٧).

(٤) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٣/ ٨١ - ٨٢).

(٥) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٧/ ٤٥).

(٦) في (خ): «المقابل للأولين»، وفي (ت): «مقابل الأولين».

(٧) في (خ): «أوثقوا به»، و«به» ليست في (أ).

﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱللَّعۡنَةُ وَلَهُمۡ سُوٓءُ ٱلدَّارِ﴾ عـذابُ جهنَّـمَ، أو سـوءُ عاقبَـةِ الدُّنيـا لأنَّـه في مُقابلـةِ ﴿عُقۡبَى ٱلدَّارِ﴾.

(٢٦) ـ ﴿ٱللَّهُ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقۡدِرُۚ وَفَرِحُواْ بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَمَا ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا مَتَٰعٞ﴾.

﴿ٱللَّهُ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقۡدِرُ﴾: يوسعُهُ ويُضيقُهُ.

﴿وَفَرِحُواْ﴾؛ أي: أهلُ مكَّةَ ﴿بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾: بما بُسطَ لهم في الدُّنيَا ﴿وَمَا ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ﴾: في جنبِ الآخرَةِ ﴿إِلَّا مَتَٰعٞ﴾: إلا مُتعةٌ لا تَدومُ؛ كعُجالَةِ الرَّاكبِ وزادِ الرَّاعي، والمعنى: أنَّهم أَشِرُوا بما نَالُوا مِن الدُّنيا، ولم يَصْرِفُوه فيما يَستوجبونَ بهِ نَعيمَ الآخرةِ، واغترُّوا بما هو في جنبِهِ نزرٌ قليلُ النَّفعِ سَريعُ الزَّوالِ.

(٢٧ ـ ٢٩) ـ ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ ءَايَةٞ مِّن رَّبِّهِۦۚ قُلۡ إِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِيٓ إِلَيۡهِ مَنۡ أَنَابَ ٢٧ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَتَطۡمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكۡرِ ٱللَّهِۗ أَلَا بِذِكۡرِ ٱللَّهِ تَطۡمَئِنُّ ٱلۡقُلُوبُ ٢٨ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ طُوبَىٰ لَهُمۡ وَحُسۡنُ مَـَٔابٖ﴾.

﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ ءَايَةٞ مِّن رَّبِّهِۦۚ قُلۡ إِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِيٓ إِلَيۡهِ مَنۡ أَنَابَ﴾ باقتـراحِ الآيـاتِ بعـدَ ظُهـورِ المُعجـزَاتِ ﴿وَيَهۡدِيٓ إِلَيۡهِ مَنۡ أَنَابَ﴾: أقبلَ إلى الحَـقِّ ورجـعَ عَـن العِنـادِ، وهو جـوابٌ يَجـرِي مجـرى التَّعجُّـبِ مِـن قَولِهِـم؛ كأنَّه قـال: قُـلْ لهـم: مـا أعظَـمَ عِنادَكُـم! إنَّ اللهَ يُضِلُّ مَن يَشـاءُ ممَّـنْ كان علـى صِفَتِكُم، فـلا سَـبيلَ إلـى اهتِدائِهِـم وإن أنزِلَـتْ كلُّ آيـةٍ، ويَهـدي إليه مَـن أنابَ بما جئـتُ به، بـل بأدنى مِنـه مِـن الآياتِ.

﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ بدلٌ مِن ﴿مَنۡ﴾ أو خبرُ مُبتدأٍ مَحذوفٍ ﴿وَتَطۡمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكۡرِ ٱللَّهِ﴾ أُنسًا به واعتمادًا عليه ورجاءً مِنه، أو بذكرِ رَحمَتِه بعد القلقِ مِن خَشيتِه، أو

بذكرِ دَلائلِه الدالَّةِ عَلى وُجودِه ووَحدانيَّته، أو بكلامِه؛ يعني: القرآنَ الذي هو أقوى المُعجزاتِ.

﴿أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ﴾: تَسكنُ إليه.

﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ مُبتدأٌ خبرُه: ﴿طُوبَىٰ لَهُمْ﴾ وهو فُعْلَى مِن الطِّيبِ، قُلِبَت ياؤُه واوًا لضمَّةِ ما قبلَها مصدراً[1] لطابَ، كبُشْرَى وزُلْفَى، ويجوزُ فيه الرَّفعُ والنَّصبُ، ولذلك قُرِئَ: (وحُسنَ مآبٍ) بالنَّصبِ[2].

(٣٠) ـ ﴿كَذَٰلِكَ أَرْسَلْنَٰكَ فِىٓ أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهَآ أُمَمٌ لِّتَتْلُوَا۟ عَلَيْهِمُ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ ۚ قُلْ هُوَ رَبِّى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾.

﴿كَذَٰلِكَ﴾: مثلَ ذلك ـ يعني: إرسالَ الرُّسلِ قبلكَ ـ ﴿أَرْسَلْنَٰكَ فِىٓ أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهَآ﴾: تَقَدَّمَتْها ﴿أُمَمٌ﴾ أُرْسِلُوا إليهم، فليسَ ببِدْعٍ إرسالُكَ إليها.

﴿لِّتَتْلُوَا۟ عَلَيْهِمُ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾: لتقرأَ عليهِم الكتابَ الذي أوحيناهُ إليك.

﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾: وحالُهُم أنَّهُم يكفرونَ بالبَليغِ الرَّحمةِ، الذي أحاطَتْ بهِمْ نِعمَتُه، ووسعَتْ كلَّ شيءٍ رَحْمَتُه، فلم يَشْكُروا نِعمَهُ وخُصوصًا ما أنعمَ عليهِم بإرسالِكَ إليهِمْ، وإنزالِ القرآنِ ـ الذي هو مناطُ المَنافعِ الدِّينيَّةِ والدُّنيويَّةِ ـ عليهم.

وقيلَ: نزلَتْ في مُشرِكِي مكَّةَ حينَ قيلَ لهم: ﴿ٱسْجُدُوا۟ لِلرَّحْمَٰنِ قَالُوا۟ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [لقمان: ٦٠][3].

﴿قُلْ هُوَ رَبِّى﴾؛ أي: الرَّحمنُ خالقي ومُتولِّي أَمْرِي.

---

(١) في (أ): «مصدر».

(٢) نسبت لابن محيصن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧١).

(٣) ذكره الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٧٣) من رواية الضحاك عن ابن عباس رضي الله عنهما.

﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾: لا مستحقَّ للعِبادةِ سِواه ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ﴾ في نُصرَتي عَلَيكُم ﴿وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾: مَرجِعِي ومَرجِعُكُم.

قوله: «وحالُهُم أَنَّهم يَكفرونَ بالبليغِ الرَّحمةِ»:

قال الطِّيبيُّ: يريدُ أنَّ قولَه: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾ حالٌ مِن فاعلِ ﴿أَرْسَلْنَٰكَ﴾، و﴿الرحمن﴾ مُظهَرٌ وُضِعَ مَوضِعَ المُضمَرِ لتلكَ الفائدَةِ التي ذكرَها، وهي أنَّهُم يَكفرونَ بالبليغِ الرَّحمةِ التي وَسِعَت رحمَتُه كلَّ شَيءٍ(١).

(٣١) ـ ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ بَل لِّلَّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُوا۟ قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ حَتَّىٰ يَأْتِيَ وَعْدُ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾.

﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ﴾ شَرطٌ حُذِفَ جوابُهُ، والمراد منه: تَعظيمُ شَأنِ القُرآنِ، أو المبالغةُ في عِنادِ الكَفَرَةِ وتصميمِهِم؛ أي: ولو أنَّ كتابًا زُعزِعَتْ به الجبالُ عَن مَقارِّهَا ﴿أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ﴾: تصدَّعَتْ مِن خشيَةِ اللهِ عندَ قِراءتِه، أو شُقِّقَت فجُعِلَت أنهارًا وعيونًا ﴿أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ فتقرؤُهُ، أو: فتَسمعُ وتجيبُ عندَ قِراءَتِه= لكانَ هذا القُرآنَ؛ لأنَّه الغايةُ في الإعجازِ والنِّهايةُ في التَّذكيرِ والإنذارِ.

أو: لَمَا آمَنُوا بهِ؛ كقولِه: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾ الآية [الأنعام: ١١].

وقيل: إنَّ قريشًا قالوا: يا محمَّد! إنْ سَرَّكَ أن نتَّبعكَ فسيِّر بقرآنِك الجبالَ عَن مكَّةَ حتَّى تتسِعَ لنا فنتَّخِذَ فيها بَساتينَ وقَطائِعَ، أو سخِّرْ لَنا بِهِ الرِّيحَ لنركبَها ونتَّجِرَ إلى الشَّامِ، أو ابعَثْ لَنا به قُصَيَّ بنَ كلابٍ وغيرَه مِن آبائِنا ليكلِّمُونا فيك، فنزلَتْ، وعلى هذا فتَقطيعُ الأرضِ: قطعُها بالسَّيرِ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٥١٤).

وقيل: الجوابُ مُقدَّمٌ، وهو: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾ وما بينَهُما اعتراضٌ.

وتذكيرُ ﴿كُلِّمَ﴾ خاصةً لاشتِمالِ المَوْتَى على المذكَّرِ الحقيقيِّ.

﴿بَل لِّلَّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا﴾: بَـل للهِ القُـدرةُ علـى كلِّ شـيءٍ، وهـو إضـرابٌ عمَّـا تَضمَّنَـه ﴿لـو﴾ مِـن مَعنـى النَّفـيِ؛ أي: بل اللهُ قـادِرٌ علـى الإتيانِ بمـا اقترَحُـوهُ مِن الآيـاتِ، إلَّا أنَّ إرادَتَـهُ لـم تَتعلَّـق بذلـك لعِلْمِـه بأنَّـه لا تَلينُ لـهُ شَـكِيمَتُهُم، ويؤيِّدُ ذلـك قولُه:

﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ عَن[1] إيمانِهم مع ما رَأَوْا مِن أَحْوالِهِم.

وذهبَ أكثَرُهم إلى أنَّ مَعناه: أفلَمْ يَعْلَم، لِمَا رُوِيَ أنَّ عَلِيًّا وابنَ عبَّاسٍ وجماعةً مِن الصَّحابةِ والتَّابعينَ قَرَؤوا: (أفلَمْ يَتبيَّن)[2]، وهو تَفسيرُه، وإنَّما استُعملَ اليَأسُ بمعنى العلمِ لأنَّه مُسبَّبٌ عَن العلمِ بأنَّ المَيؤوسَ عَنْه لا يكونُ[3]، ولذلك عَلَّقَه بقولِه: ﴿أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ فإنَّ مَعناه: نفيُ هُدى بَعضِ النَّاسِ لعَدَمِ تَعلُّقِ المَشيئَةِ باهتِدائِهِم.

وهـو علـى الأوَّلِ مُتعلِّـقٌ بمَحـذوفٍ تَقديـرُه: أفلَـمْ يَيْأَس الذيـنَ آمنوا مِـن إيمانِهِم

---

(١) في (ت): «من».

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧١)، و«المحتسب» (١/ ٣٥٧). ورواه عن علي وابن عباس الطبري في «تفسيره» (١٣/ ٥٣٧ ـ ٥٣٨).

(٣) في (ت): «عن العلم، فإن المأيوس عنه لا يكون إلا معلومًا»، وهكذا جاءت العبارة في «حاشية الشهاب» (٥/ ٢٤٠) وقال الشهاب: قوله: «فإن» بالفاء، وفي نسخة: «بأنّ» بالباء الموحدة، والأُولى أولى، وفي نسخة: «لا يكون» بدون قوله: «إلا معلوما» فهي (كان) التامَّة، وهذه تؤيِّد ما قيل: إنّ المعنى: معلوماً انتفاؤه.

علمًا مِنْهُم أَنْ لَوْ شاءَ[١] اللهُ لهدَى النَّاسَ جميعًا، أو بـ﴿ءَامَنُوٓاْ﴾[٢].

﴿وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُواْ﴾ مِن الكُفرِ وسُوءِ الأَعمالِ ﴿قَارِعَةٌ﴾: داهيَةٌ تَقرَعُهُم وتُقَلْقِلُهُم ﴿أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ﴾ فيفزعونَ مِنْها ويتطايرُ إليهِمْ شَرَرُها.

وقيل: الآيةُ في كُفَّارِ مكَّةَ، فإنَّهُم لا يزالونَ مُصابينَ بما صنَعُوا برسولِ اللهِ، فإنَّهُ عليهِ السَّلامُ كان لا يزالُ يَبعَثُ السَّرايَا فتُغِيرُ حوالَيهِم وتختَطِفُ مواشيَهم، وعلى هذا يجوزُ أَنْ يكونَ ﴿تَحُلُّ﴾ خطابًا للرَّسولِ، فإنَّه حلَّ بجَيشِهِ قريبًا مِن دارِهِم عامَ الحُديبيةِ.

﴿حَتَّىٰ يَأْتِيَ وَعْدُ ٱللَّهِ﴾: الموتُ أو القِيامَةُ أو فَتحُ مكَّةَ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾ لامتناعِ الكَذِبِ في كلامِه.

قوله: «وقيل: إنَّ قريشًا قالوا: يا مُحمَّد! إن سرَّكَ أن نَتَّبعكَ...» إلى آخرِه.

أخرجَه أبو يَعْلى في «مسنده» مِن حَديثِ الزُّبيرِ بن العوَّامِ بنحوِه[٣].

---

(١) في (ت): «يشاء».

(٢) قوله: «وهو»؛ أي: ﴿أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ﴾ «على الأول»؛ أي: وهو أنَّ ﴿يَاْيْـَٔسِ﴾ باقٍ على معناه «متعلق بمحذوف»؛ أي: وهو (عِلماً) في قوله: «تقديره: أفلم ييأس الذينَ آمنوا مِن إيمانِهم علمًا...»، وقوله: «أو بـ﴿ءَامَنُوٓاْ﴾» عطف على «محذوفٍ». انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٣٤٩).

(٣) رواه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٦٧٩)، وفي سنده عبد الجبار بن عمر، أبو عمر الأيلي، قال عنه يحيى بن معين: ليس بشيء، ولا يكتب حديثه. انظر: «الكامل» لابن عدي (٧/ ١٣). وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٨٥): رواه أبو يعلى من طريق عبد الجبار بن عمر الأيلي عن عبدالله بن عطاء بن إبراهيم وكلاهما وثق، وقد ضعفهما الجمهور.
وروى نحوه أيضاً الطبري في «تفسيره» (١٣/ ٥٣٤ ـ ٥٣٥)، عن قتادة والضحاك وابن زيد.
وقد ذكره مقاتل في «تفسيره» (٢/ ٣٧٩)، والثعلبي في «تفسيره» (١٥/ ٢٩٨)، والبغوي في «تفسيره» (٤/ ٣١٩)، دون راو ولا سند.

قوله: «وعلى الأوَّلِ مُتعلِّقٌ بمَحذوفٍ...» إلى آخرِه.

قال أبو حيَّان: يُحتملُ عندي وجهٌ آخرُ غير ما ذَكروهُ، وهو أنَّ الكلامَ تامٌّ عندَ قوله: ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾، وهو تقريرٌ؛ أي: قد يَئِسَ المُؤمنونَ مِن إيمانِ هؤلاءِ المعاندينَ.

و﴿أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ﴾ جوابُ قَسَمٍ محذوفٍ؛ أي: وأقسمَ لو يشاءُ الله لهدى الناسَ جميعًا، ويدلُّ على إضمارِ هذا القسمِ وجودُ (أَن) مع (لو)، كقَولِ الشَّاعرِ:

أمَا واللهِ أن لو كنتُ حُرًّا[١]

وقد ذكرَ سيبويه أنَّ (أن) تأتي بعدَ القسمِ، وجعلَها ابنُ عُصفورٍ رابطَةَ القسمِ بالجُملَةِ المقسَمِ علَيْها[٢].

(٣٢) ـ ﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَمْلَيْتُ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾.

﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَمْلَيْتُ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ تسليةٌ لرَسولِ اللهِ، ووعيدٌ للمُستهزئينَ به والمقترِحينَ عليه، والإملاءُ: أَنْ يُتْرَكَ ملاوةً مِن الزَّمانِ في دعَةٍ وأَمْنٍ.

﴿أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾؛ أي: عِقابي إيَّاهُم.

قوله: «مَلاوَةً من الزمانِ»:

بفتحِ الميمِ وكَسرِهَا وضَمِّها، أي: حينًا وبُرهَةً[٣].

---

(١) صدر بيت ذكره الفراء في «معاني القرآن» (٢/ ٤٤)، وعجزه:

ومـا بالحـر أنـت ولا العقيـق

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٣/ ٩٧).

(٣) انظر: «الصحاح» للجوهري مادة: (ملا)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٥٢٢)، وعنه نقل المصنف.

(٣٣ ـ ٣٤) ـ ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ قُلْ سَمُّوهُمْ أَمْ تُنَبِّـُٔونَهُۥ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلْأَرْضِ أَم بِظَٰهِرٍ مِّنَ ٱلْقَوْلِ بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ مَكْرُهُمْ وَصُدُّواْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ ﴿٣٣﴾ لَّهُمْ عَذَابٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَلَعَذَابُ ٱلْءَاخِرَةِ أَشَقُّ وَمَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ ﴾.

﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ ﴾ رقيبٌ عليهِ ﴿بِمَا كَسَبَتْ﴾ مِن خَيرٍ أو شَرٍّ، لا يَخْفَى عليه شَيءٌ مِن أَعمالِهِم، ولا يفوتُ عِنْدَهُ شَيءٌ مِن جَزائِهِم، والخبرُ مَحذوفٌ تَقديرُه: كمَنْ ليسَ كذلك ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾ استئنافٌ، **أو عطفٌ على** ﴿كَسَبَتْ﴾ **إنْ جعلت (ما) مصدرية.**

ويجوز أن يقدَّر ما هو خبرٌ للمبتدأ ويعطَفَ عليه (جعلوا)؛ أي: أفَمَن هو بهذِهِ الصِّفَةِ لم يوحِّدُوه وجعلوا له شركاء، ويكونُ الظَّاهرُ فيه مَوضِعَ الضَّميرِ للتَّنبيهِ على أنَّه المُستَحِقُّ للعِبادَةِ.

وقوله: ﴿قُلْ سَمُّوهُمْ﴾ تنبيهٌ على أنَّ هؤلاءِ الشُّركاءَ لا يَستَحِقُّونَها، والمعنى: صِفُوهُم فانظُرُوا هل لهم ما يَستَحِقُّونَ به العبادةَ ويَستَأهِلُونَ الشَّرِكَةَ.

﴿أَمْ تُنَبِّـُٔونَهُۥ﴾: بَلْ أَتُنَبِّئُونَه، وقرئ: (تُنْبِئُونَهُ) بالتَّخفيفِ[١].

﴿بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾: بشُرَكاءَ يَستَحِقُّونَ العِبادَةَ لا يَعْلَمُهُم، أو بصفاتٍ لَهُم يَستَحِقُّونَها لأَجلِها لا يَعْلَمُها، وهو العالِمُ بكُلِّ شَيءٍ.

﴿أَم بِظَٰهِرٍ مِّنَ ٱلْقَوْلِ﴾: أَمْ تُسَمُّونَهُم شُركاءَ بظَاهِرٍ مِن القَولِ مِن غيرِ حَقيقَةٍ واعتبارِ مَعْنًى، كتَسمِيَةِ الزِّنجيِّ كافورًا، وهذا احتجاجٌ بَليغٌ على أسلوبٍ عجيبٍ يُنادِي على نفسِهِ بالإعجازِ.

---

(١) انظر: «المحرر الوجيز» (٣/ ٣١٤)، و«البحر» (١٣/ ١٠٢)، عن الحسن.

﴿بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مَكْرُهُمْ﴾: تمويهُهُم، فتخيَّلُوا أباطيلَ ثُمَّ خالوها حقًّا، أو: كيدُهُم للإسلامِ بشِرْكِهم.

﴿وَصُدُّوا عَنِ السَّبِيلِ﴾: سبيلِ الحَقِّ. وقرأَ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرٍو وابنُ عامرٍ: ﴿وصَدُّوا﴾ بالفتح[1]؛ أي: وصَدُّوا النَّاسَ عَنِ الإيمانِ، وقُرِئَ بالكسرِ[2]، و: (صَدٌّ) بالتَّنوينِ[3].

﴿وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ﴾: يخذُلْه ﴿فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ يوفِّقُه للهُدى.

﴿لَهُمْ عَذَابٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ بالقَتلِ والأَسرِ وسائرِ ما يُصيبهُمْ مِن المَصائبِ ﴿وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَقُّ﴾ لشِدَّتِه ودَوامِه ﴿وَمَا لَهُم مِّنَ اللَّهِ﴾: مِن عَذابِه، أو مِن رَحمَتِه ﴿مِن وَاقٍ﴾: حافظٍ.

قوله: «وهذا احتجاجٌ بَليغٌ على أسلوبٍ عَجيبٍ يُنادي على نفسِه بالإعجازِ»:

قال الطِّيبيُّ: أي: هذا الاحتجاجُ مَبنيٌّ على فنونٍ مِن علمِ البيانِ:

أوَّلُها: قولُه: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ كمَن هو ليسَ كذلكَ، احتجاجٌ عليهِم وتَوبيخٌ لهم على القياسِ الفاسدِ لفُقدانِ الجِهَةِ الجامِعَةِ.

وثانيها: قولُه: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾ مِن وضعِ المُظهَرِ مَوضِعَ المُضمَرِ للتَّنبيهِ على أنَّهم جَعَلُوا شُركاءَ لِمَن هو فَردٌ واحِدٌ لا يُشارِكُهُ أَحَدٌ في اسمِه كقولِه تَعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥].

وثالثها: ﴿قُلْ سَمُّوهُمْ﴾؛ أي: عَيِّنُوا أَسامِيَهم فقولوا: فلانٌ وفلانٌ، فهو إنكارٌ

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٥٩)، و«التيسير» (ص: ١٣٣).

(٢) نسبت ليحيى بن وثاب، ورويت عن الكسائي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧١).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧١) عن ابن أبي إسحاق.

لوُجودِها على وجهٍ بُرهانيٍّ، كما تقولُ: إن كانَ الذي تَدَّعيه مَوجودًا فسَمِّهِ؛ لأنَّ المرادَ بالاسمِ العَلَمُ الذي علقَ على الشَّيءِ بعينِه، فما لَمْ يَكُن مَوجودًا لم يَكُن مُعيَّنًا، فلا يُعلَّقَ عليه الاسمُ؛ لأنَّه ليسَ بشَيءٍ، وهو مِن أسلوبِ الكِنايَةِ الإيمائيَّةِ.

ورابعُها: قولُه: ﴿أَمْ تُنَبِّـُٔونَهُۥ بِمَا لَا يَعْلَمُ﴾ احتجاجٌ مِن بابِ نَفيِ الشَّيءِ بنفيِ لازمِهِ، وهو نوعٌ مِن الكِنايَةِ.

وخامسُها: قولُه تعالى: ﴿أَم بِظَـٰهِرٍ مِّنَ ٱلْقَوْلِ﴾ احتجاجٌ مِن بابِ الاستدراجِ، والهمزَةُ للتَّقريرِ يتبعَهُم[1] على التَّفكُّرِ؛ يعني: أتقولونَ بأفواهِكُم مِن غَيرِ رويَّةٍ، وأنتُم أَلِبَّاءُ، ففكِّرُوا فيه لتقِفُوا على بطلانِه.

وسادسُها: التَّدرُّجُ في كلٍّ مِن الإضراباتِ على ألطفِ وَجهٍ.

وحينَ كانَت الآيَةُ مُشتمِلَةً على هذه الأساليب البديعَةِ مع اختصارِها على أبلغِ ما يكونُ، قال[2]: «إنَّه يُنادِي على نفسِه بالإعجازِ، وأنَّه ليسَ مِن كَلامِ البَشرِ»[3].

(٣٥) ـ ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ ۖ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ۚ تِلْكَ عُقْبَى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ ۖ وَّعُقْبَى ٱلْكَـٰفِرِينَ ٱلنَّارُ﴾.

﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ صِفَتُها التي هي مَثَلٌ في الغرابَةِ، وهو مُبتدَأٌ

---

(١) كذا في النسخ الخطية، وفي «فتوح الغيب»: «ببعثهم».

(٢) أي: البيضاوي، فالسيوطي جعل عبارته مكان عبارة الزمخشري التي ذكرها الطيبي في «فتوح الغيب»، وهي: وهذا الاحتجاج وأساليبه العجيبة التي ورد عليها مناد على نفسه بلسان طلق ذلق: أنه ليس من كلام البشر لمن عرف وأنصف من نفسه، فتبارك الله أحسن الخالقين. وكلام الزمخشري هذا دسم، لكنه دسَّ فيه السمَّ. وانظر التعليق عليه في «الكشاف» (٤/ ٤٠٢).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٥٢٥).

خبرُه مَحذوفٌ عند سيبويه؛ أي: فيما قَصَصْنا عليكُم مثلُ الجنَّةِ[١].

وقيـل: خبـرُه: ﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ على طريقـةِ قولِك: صِفَةُ زيدٍ أَسـمَرُ، أو علـى حذفِ موصـوفٍ؛ أي: مثـلُ الجنَّةِ جنَّـةٌ تَجرِي مِـن تَحتِها الأنهـارُ[٢]، أو على زيـادةِ المثلِ.

وهو[٣] على قولِ سِيبويه حالٌ مِن العائدِ المَحذوفِ مِن الصِّلَةِ.

﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ﴾؛ أي: لا يَنقطِعُ ثَمرُها ﴿وَظِلُّهَا﴾؛ أي: وظِلُّها كذلك لا يُنسَخُ كما يُنْسَخُ في الدُّنيا بالشَّمسِ.

﴿تِلْكَ﴾؛ أي: الجنَّةُ المَوصوفَةُ ﴿عُقْبَى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟﴾ مآلُهُم ومُنتَهَى أَمرِهِم.

﴿وَّعُقْبَى ٱلْكَٰفِرِينَ ٱلنَّارُ﴾ لا غير، وفي تَرتيبِ النَّظمَيْنِ إطماعٌ للمُتَّقينَ وإِقناطٌ للكَافرينَ.

قولـه: «وقيـل: خبـرُه: ﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ علـى طريقـةِ قولِـك: صفـةُ زيدٍ أسمَرُ»:

قال أبو حيَّان: هذا لا يَصِحُّ؛ إذ لا يستقيمُ أَنْ يكونَ ﴿تَجْرِى﴾ ولا (أسمرُ) خبرًا عن الصِّفَةِ، وإنَّما يُتأَوَّلُ ﴿تَجْرِى﴾ على إسقاطِ (أن) ورفعِ الفعلِ والتَّقديرُ: أن تجريَ؛ أي: جَريانُها[٤].

قال الحَلَبِيُّ: وخرَّجَه بعضُهُم على حذفِ لفظةِ (أنَّها)، والأصلُ: صفةُ الجنَّةِ

---

(١) انظر: «الكتاب» (١/ ١٤٣).

(٢) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٣/ ١٥٠). وما سبق من قول سيبويه والذي بعده مذكور فيه.

(٣) قوله: «وهو»؛ أي: ﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾.

(٤) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٣/ ١٠٦).

أنَّها تَجرِي، وهذا منه تفسيرُ معنًى لا إعراب، وكيفَ تُحذفُ (أنَّها) مِن غيرِ دليلٍ[١]؟

قوله: «أو على حَذفِ مَوصوفٍ؛ أي: مثل الجنَّة جنةٌ تجرِي»:

قال أبو عليٍّ الفارِسيُّ: تفسيرُ المثلِ بالجنَّةِ غيرُ مُستَقيمٍ[٢].

(٣٦) ـ ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ ۖ وَمِنَ ٱلْأَحْزَابِ مَن يُنكِرُ بَعْضَهُۥ ۚ قُلْ إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ وَلَآ أُشْرِكَ بِهِۦٓ ۚ إِلَيْهِ أَدْعُوا۟ وَإِلَيْهِ مَـَٔابِ ﴾.

﴿ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾ يعني: المُسلمينَ مِن أَهلِ الكتابِ، كابنِ سلامٍ وأصحابه ومَن آمنَ مِن النَّصارى، وهم ثَمانونَ رَجلًا، أربعونَ بنَجرانَ وثمانيةٌ باليَمنِ واثنانِ وثلاثونَ بالحَبشَةِ، أو عامَّتُهم فإنَّهُم كانوا يفرَحُونَ بما يُوافِقُ كتبَهُم.

﴿وَمِنَ ٱلْأَحْزَابِ﴾ يعني: كَفَرَتَهُم الذين تحزَّبُوا على رَسولِ اللهِ ﷺ بالعَداوَةِ، ككَعْبِ بنِ الأَشرَفِ وأصحابِهِ والسَّيِّدِ والعاقِبِ وأَشياعِهِمَا.

﴿مَن يُنكِرُ بَعْضَهُۥ﴾ وهو ما يُخالِفُ شَرائِعَهُم، أو يوافِقُ ما حَرَّفوهُ مِنْها.

﴿قُلْ إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ وَلَآ أُشْرِكَ بِهِۦٓ﴾ جوابٌ للمُنكرينَ[٣]؛ أي: قُلْ لهم: إنِّي أُمِرْتُ فيما أُنزِلَ إليَّ بأَنْ أَعبُدَ اللهَ وأوحِّدَه، وهو العمدةُ في الدِّينِ، ولا سبيلَ لَكُم إلى إنكارِه، وأمَّا ما تُنكِرُونَه لِمَا يخالِفُ شرائِعَكُم فليسَ ببِدْعٍ مخالفَةُ الشَّرائعِ والكتبِ الإلهيَّةِ في جُزئيَّاتِ الأَحكامِ.

---

(١) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٧/ ٥٨ ـ ٥٩).

(٢) انظر: «الإغفال» لأبي علي الفارسي (٢/ ٣٤٣)، وسبقه إلى ذلك المبرد في «المقتضب» (٣/ ٢٢٥) وعلله بأن مثل لا يوضع في موضع صفة، إنما يقال: صفة زيد أنه ظريف، وأنه عاقل، ويقال: مثل زيد مثل فلان، وإنما المثل مأخوذ من المثال والحذو، والصفة تحلية ونعت.

(٣) في (خ): «للمشركين».

وقُرِئَ: (ولا أشركُ) بالرَّفعِ على الاستئنافِ[1].

﴿إِلَيْهِ أَدْعُواْ﴾ لا إلى غيره ﴿وَإِلَيْهِ مَـَٔابِ﴾: وإليه مَرجِعِي للجَزاءِ لا إلى غَيرِه، وهذا هو القَدْرُ المُتَّفَقُ عليه بينَ الأنبياء، وأمَّا ما عدا ذلكَ مِن التَّفاريعِ فمِمَّا يَختَلِفُ بالأَعصارِ والأُمَمِ فلا مَعنى لإنكارِكُم[2] المُخالفَةَ فيه.

(٣٧) ـ ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَـٰهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا ۚ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَمَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ﴾.

﴿وَكَذَٰلِكَ﴾ ومِثْلَ ذلك[3] الإنزالِ المُشتمِلِ على أصولِ الدِّياناتِ المُجْمَعِ عليها ﴿أَنزَلْنَـٰهُ حُكْمًا﴾ يحكمُ في القَضايَا والوقائعِ بما تَقتضيهِ الحِكمَةُ[4].

﴿عَرَبِيًّا﴾: مُترجَمًا بلسانِ العربِ ليَسْهُلَ[5] لهم فهمُهُ وحفظُهُ، وانتصابهُ على الحالِ.

﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم﴾ التي يَدعونَكَ إليها لتَقريرِ دينِهم والصَّلاةِ إلى قِبلَتِهم بعدَمَا حُوِّلْتَ عنها ﴿بَعْدَمَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ﴾ بنسخِ ذلك ﴿مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ﴾ ينصرُكَ ويَمنَعُ العَذابَ[6] عَنْكَ، وهو حَسمٌ لأَطماعِهِم وتهييجٌ للمُؤمِنينَ على الثَّباتِ في دِينِهم.

---

(١) قراءة نافع فـي رواية أبي خُلَيْد. انظر: «الكشاف» (٤/ ٤٠٥)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧١)، ووقع في مطبوعه: (خليل عن نافع)، وهو تحريف، وأبو خليد هو عتبة بن حماد الدمشقي. وقراءة نافع المشهورة عنه بالنصب كالباقين.

(٢) في (خ) و(ت): «لإنكار».

(٣) في (أ): «هذا».

(٤) في (ت): «استصلاحهم».

(٥) في (ت): «يسهل».

(٦) في (ت): «العقاب».

(٣٨) ـ ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِيَ بِـَٔايَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴾.

﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ ﴾ بشرًا مِثْلَك ﴿وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً ﴾ نِساءً وأَوْلادًا كما هي لكَ ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ ﴾: وما صَحَّ له ولَمْ يَكُن في وسعِه ﴿أَن يَأْتِيَ بِـَٔايَةٍ ﴾ تُقترَحُ عليهِ وحُكمٍ يلتمسُ منه ﴿إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ فإنَّهُ المُمْلي بذلك.

﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴾: لكلِّ وَقتٍ وأَمَدٍ حكمٌ يُكتبُ على العبادِ على ما يَقتَضِيهِ استِصلاحُهُم.

(٣٩) ـ ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴾.

﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴾: يَنسَخُ ما يَستصوِبُ نَسخَه ﴿وَيُثْبِتُ ﴾ ما تَقتَضِيهِ حِكْمَتُه.

وقيل: يَمْحُو سيِّئاتِ التَّائبِ ويُثبِتُ الحَسَناتِ مَكانَها.

وقيل: يَمْحُو مِن كتابِ الحَفَظَةِ ما لا يَتعلَّقُ بهِ جزاءٌ ويتركُ غيرَهُ مثبتًا، أو: يثبتُ ما رآهُ وحدَهُ في صميمِ قَلبِه[1].

وقيل: يَمْحُو قَرْنًا ويُثْبِتُ آخرينَ.

وقيل: يَمْحُو الفَاسِدَاتِ ويُثْبِتُ الكَائِنَاتِ.

وقرأَ نافِعٌ وابنُ عامرٍ وحَمزَةُ والكِسائيُّ: ﴿ويُثَبِّتُ﴾ بالتَّشديدِ[2].

﴿وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴾: أصلُ الكتبِ[3]، وهو اللوحُ المَحفوظُ، إذ ما مِن كائنٍ إلَّا وهوَ مَكتوبٌ فيه.

---

(١) قوله: «أو يثبت» عطف على (ويترك غيره) «ما رآه»؛ أي: اللهُ «وحده»؛ أي: دونَ الملائكةِ «في صميم قلبه»؛ أي: قلبِ العبدِ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٣٥٤).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٥٩).

(٣) في (خ): «الكتاب».

(٤٠) ـ ﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَـٰغُ وَعَلَيْنَا ٱلْحِسَابُ﴾.

﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ﴾: وكَيْفَما دارت الحالُ: أَرَيْناكَ بعضَ ما أَوْعَدْنَاهُم أو تَوَفَّيْناكَ قبلَه ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَـٰغُ﴾ لا غيرَ ﴿وَعَلَيْنَا ٱلْحِسَابُ﴾: المُجازاةُ[1] لا عليكَ، فلا تَحْتَفِلْ بإعراضِهِم ولا تَسْتَعْجِلْ بعَذَابِهِم، فإنَّا فاعلونَ لهُ وهذا طلائِعُه:

(٤١ ـ ٤٢) ـ ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا نَأْتِى ٱلْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا ۚ وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ ۚ وَهُوَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿٤١﴾ وَقَدْ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلِلَّهِ ٱلْمَكْرُ جَمِيعًا ۖ يَعْلَمُ مَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ ۗ وَسَيَعْلَمُ ٱلْكُفَّـٰرُ لِمَنْ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾.

﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا نَأْتِى ٱلْأَرْضَ﴾: أرضَ الكَفَرةِ ﴿نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا﴾ بما نفتحُه على المُسلمينَ مِنها.

﴿وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ﴾: لا رادَّ له، وحقيقتُهُ: الذي يُعقِّبُ الشَّيءَ بالإبطالِ، ومنه قيلَ لصاحبِ الحقِّ: مُعَقِّبٌ؛ لأنَّه يَقْفُو غَرِيمَهُ بالاقتضاءِ، والمعنى: أنَّه حكمٌ للإسلامِ بالإقبالِ وعلى الكُفرِ بالإدبارِ، وذلك كائنٌ لا يمكِنُ تَغييرُهُ، ومَحلُّ ﴿لَا﴾ مع المنفيِّ النَّصبُ على الحالِ؛ أي: يحكمُ نافذًا حكمُهُ.

﴿وَهُوَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ فيحاسِبُهُم عمَّا قَليلٍ في الآخرَةِ بعدَمَا عَذَّبَهم بالقَتلِ والإجلاءِ في الدُّنيَا.

﴿وَقَدْ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ بأنبيائِهِم والمُؤمنينَ مِنهُم ﴿فَلِلَّهِ ٱلْمَكْرُ جَمِيعًا﴾ إذ لا يُؤبَهُ بمكرٍ دونَ مَكرِهِ، فإنَّه القادِرُ على ما هو المقصودُ مِنْهُ دونَ غيرِه.

---

(١) في (أ): «للمجازاة».

﴿يَعْلَمُ مَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ﴾ فيُعِدُّ جزاءَها ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكُفَّارُ لِمَنْ عُقْبَى الدَّارِ﴾ مِن الحِزبَيْنِ حيثُما يأتيهِم العَذابُ المُعَدُّ لهم وهُم في غَفْلَةٍ منه، وهذا كالتَّفسيرِ لِمَكرِ اللهِ بِهِم.

واللامُ تَدُلُّ على أنَّ المُرادَ بالعُقبَى: العاقِبَةُ المَحمودَةُ، مع ما في الإضافَةِ إلى ﴿الدَّارِ﴾ كما عرفتَ.

وقَرَأَ ابنُ كَثيرٍ ونافِعٌ وأبو عَمرٍو: ﴿الكافِرُ﴾[1] على إرادةِ الجنسِ، وقُرِئَ: (الكافرون)[2]، و: (الذين كفروا)[3]، و: (الكفرُ)[4]؛ أي: أهلُه، و: (سيُعْلَم)[5] مِن أَعْلَمَهُ: إذا أخبرَهُ.

(٤٣) ـ ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾.

﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا﴾ قيل: المرادُ بهم: رُؤَساءُ اليَهودِ.

﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ فإنَّه أظهَرَ مِن الأدلَّةِ على رِسالتي ما يُغني عَن شاهدٍ يشهَدُ عَلَيْها.

﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ علمُ القُرآنِ وما أُلِّفَ عليه مِن النَّظمِ المُعجزِ، أو: علمُ التَّوراةِ، وهو ابنُ سَلَامٍ وأَضرابُه، أو: علمُ اللَّوحِ المَحفوظِ، وهو اللهُ؛ أي: وكَفَى

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٥٩)، و«التيسير» (ص: ١٣٤).

(٢) انظر: «المصاحف» لابن أبي داود (ص: ١٧٨)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٣١٩)، عن ابن مسعود.

(٣) انظر: «المحرر الوجيز» (٣/ ٣١٩) عن أبي بن كعب.

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦١) عن بعضهم.

(٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦١) عن جناح بن حبيش.

بالذي يَستَحِقُّ العبادةَ وبالذي لا يعلَمُ ما في اللوحِ إلا هو شَهِيدًا بَيْنَنَا، فيُخْزِي الكاذبَ مِنَّا.

ويؤيِّدُه قراءَةُ مَن قرأَ: (ومِنْ عِنْدِه) بالكسرِ(١).

و﴿عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ على الأوَّلِ يَرْتَفِعُ بالظَّرفِ، فإنَّه مُعتَمِدٌ على الموصولِ، ويجوزُ أَنْ يكونَ مبتدأً والظَّرفُ خبرُهُ، وهو مُتعيِّنٌ للثَّانيةِ.

وقرئ: (ومِن عِندِهِ عُلِمَ) بالحرفِ والبِناءِ للمَفعولِ(٢).

عَن رَسولِ اللهِ ﷺ: «مَن قرأَ سُورةَ الرَّعدِ أُعْطِيَ مِن الأَجرِ عشرَ حَسناتٍ بوزنِ كلِّ سَحابٍ مَضَى وكلِّ سَحابٍ يكونُ إلى يومِ القِيامَةِ، وبُعِثَ يومَ القِيامَةِ مِن الموقنينَ بعَهْدِ اللهِ».

---

(١) نسبت للنبي ﷺ، وعليٍّ وابن عباس وأبيٍّ رضي الله عنهم، وسعيد بن جبير وعكرمة، ومجاهد بخلاف، والحسن بخلاف، وعبد الرحمن بن أبي بكرة وابن أبي إسحاق والضحاك والحكم بن عتيبة، ورُويت عن الأعمش. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه (ص: ٧٢)، و«المحتسب» لابن جني (١/ ٣٥٨).

ورواها الطبري في «تفسيره» (١٣/ ٥٨٤ ـ ٥٨٦) عن ابن عباس رضي الله عنهما ومجاهد وسعيد بن جبير والضحاك.

وأما نسبتها للنبي ﷺ فقد قال الطبري في «تفسيره» (١٣/ ٥٨٦) بعد أن ذكر خبرًا مرفوعًا عن النبيِّ ﷺ يؤيد هذه القراءة: وهذا خبر ليس له أصلٌ عند الثِّقات من أصحاب الزُّهري، فإذا كان ذلك كذلك، وكانت قراء الأمصار من أهل الحجاز والشَّام والعراق على القراءة الأخرى، وهي: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٤٣]، كان التَّأويل الذي على المعنى الذي عليه قرَّاء الأمصار أولى بالصَّواب ممَّن خالفه، إذ كانت القراءة بما هم عليه مجمعون أحق بالصواب.

(٢) نسبت لعلي رضي الله عنه وابن السميفع والحسن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٢)، و«المحتسب» (١/ ٣٥٨). ورواها الطبري في «تفسيره» (١٣/ ٥٨٥ ـ ٥٨٦) عن الحسن.

قوله: «أي: كفى بالذي يستحقُّ العِبادَةَ»:

قال الطِّيبِيُّ: يعني: إذا عنى بـ(مَن عندَه علمُ الكتابِ) اللهَ عزَّ وجلَّ يلزَمُ عطفُ الشَّيءِ على نفسِه، فأُوِّلَ اسمُ الذَّاتِ بما يعطيه مِن مَعنى استحقاقِ العِبادَةِ؛ لكونِه جامعًا لِمَعاني الأَسماءِ[1].

قال الأزهريُّ: لا يكونُ إلهًا حتى يكونَ معبودًا وحتى يكونَ خالقًا ورازقًا ومُدبِّرًا، فأتى بالموصوليَّةِ ليتوافَقَ المَعطوفُ والمَعطوفُ عليه[2].

قوله: «مَن قرأَ سُورَةَ الرَّعدِ..» إلى آخرِه.

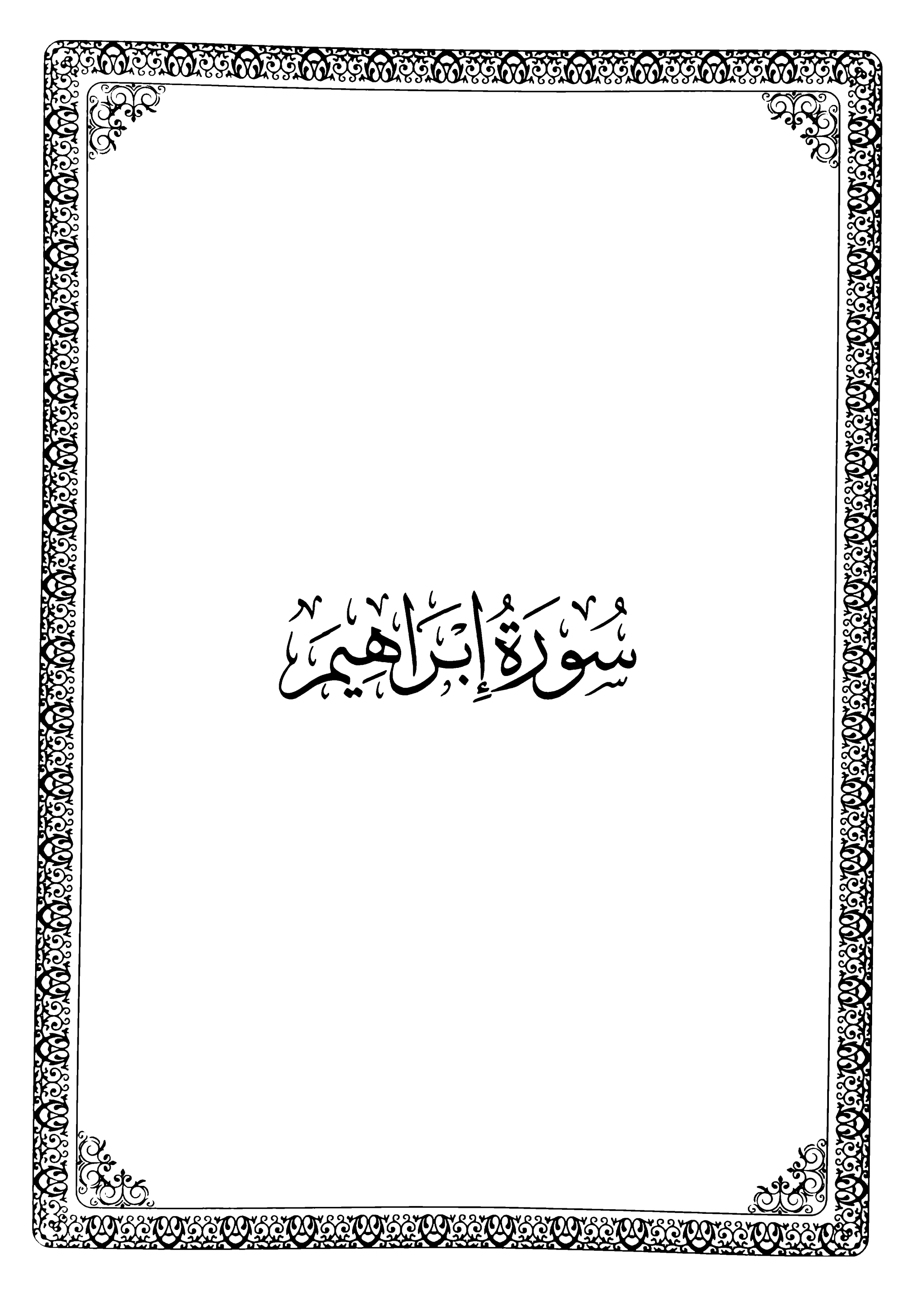
رواهُ الثَّعلَبِيُّ والواحِديُّ وابنُ مردويه عَن أُبَيٍّ، وهو مَوضوعٌ[3].

***

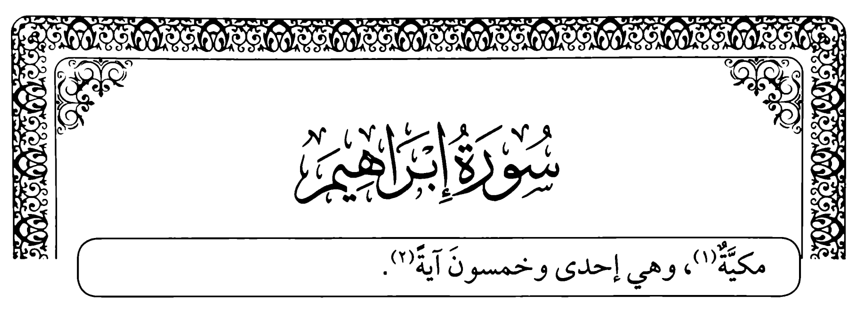
(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٥٣٩).

(٢) انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (٦/ ٢٢٣)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٥٣٩).

(٣) رواه الثعلبي في «تفسيره» (١٥/ ٢٠٠)، والواحدي في «الوسيط» (٣/ ٣)، من حديث أبيٍّ رضي الله عنه، وهو قطعة من الحديث الموضوع في فضائل السور. انظر: «الفتح السماوي» (٢/ ٧٤٢)، و«الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» للشوكاني (ص: ٢٩٦). وتقدم الكلام عليه مراراً.



سُورَةُ إِبْرَاهِيمَ



سُورَةُ إبراهيم

مكيَّةٌ[1]، وهي إحدى وخمسونَ آيةً[2].

بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

(١) ـ ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ﴾.

﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ﴾؛ أي: هو كتابٌ ﴿أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ﴾ بدُعائِكَ إيَّاهُم إلى ما تضمَّنَه ﴿مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ﴾: مِن أنواعِ الضَّلالِ ﴿إِلَى ٱلنُّورِ﴾ إلى الهُدى.

﴿بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡ﴾: بتوفيقِه وتَسهيلِه، مُستعارٌ مِن الإذنِ الذي هو تَسهيلُ الحِجابِ، وهو صِلَةٌ لـ﴿تُخۡرِجَ﴾ أو حالٌ مِن فاعلِه أو مَفعولِه.

﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ﴾ بدلٌ مِن قَولِه: ﴿إِلَى ٱلنُّورِ﴾ بتكريرِ العاملِ، أو استئنافٌ على أنَّه جوابٌ لِمَن يسألُ عنه، وإضافةُ الصِّراطِ إلى اللهِ إمَّا لأنَّه مقصدُهُ، أو المظهِرُ له، وتخصيصُ الوَصْفينِ للتَّنبيهِ على أنَّه لا يَذلُّ سالِكُهُ ولا يَخيبُ سائِلُه.

---

(١) انظر: «البيان في عد آي القرآن» للداني (ص: ١٧١)، وفيه: مكِّيَّة إلاَّ آيتين منها نزلتا بالمدينة في قتلى قريش يوم بدر، كذا قال ابن عباس ومجاهد وعطاء وقتادة، وهما قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ كُفۡرٗا﴾ إلى قوله: ﴿وَبِئۡسَ ٱلۡقَرَارُ﴾.

(٢) انظر: «البيان في عد آي القرآن» للداني (ص: ١٧١)، وفيه: وهي خمسون وآيةٌ في البَصْريّ، وآيتان في الكوفي، وأربع في المدنيين والمكي، وخمس في الشَّامي. ثم ذكر الآيات التي وقع الاختلاف فيها.

سُورَةُ إبراهيمَ

قوله: «وتخصيصُ الوَصفَيْن»؛ أي: ﴿الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾.

(٢ ـ ٣) ـ ﴿اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَوَيْلٌ لِلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ (٢) الَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ﴾.

﴿اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ على قراءةِ نافعٍ وابنِ عامرٍ[1] مبتدأٌ وخَبرٌ، أو ﴿اللَّهِ﴾ خبرُ مَحذوفٍ و﴿الَّذِي﴾ صِفتُه، وعلى قراءةِ الباقينَ عطفُ بيانٍ لـ﴿الْعَزِيزِ﴾؛ لأنَّه كالعَلَمِ لاختِصاصهِ بالمَعبودِ[2] الحَقِّ.

﴿وَوَيْلٌ لِلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ وعيدٌ لِمَن كَفَرَ بالكِتابِ ولم يخرُجْ بهِ مِن الظُّلُماتِ إلى النُّورِ، والوَيْلُ: نقيضُ الوَأْلِ وهو النَّجاةُ، وأصلُه النَّصبُ ـ لأنَّه مصدرٌ إلا أنه لم يُشتقَّ مِنه ـ لكنَّه رُفِعَ لإفادةِ الثَّباتِ.

﴿الَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ﴾: يختارونَها عليها، فإنَّ المُختارَ للشَّيءِ يطلبُ مِن نفسِهِ أَنْ يكونَ أَحَبَّ إِلَيْها مِن غَيرِه.

﴿وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ بتعويقِ النَّاسِ عَن الإيمانِ.

وقُرِئَ: (ويُصِدُّونَ) مِن أَصَدَّهُ[3]، وهو مَنقولٌ مِن صَدَّ صُدُودًا: إذا تنكَّبَ، وليسَ فصيحًا؛ لأنَّ في صدَّهُ مَندوحَةً عَن تكلُّفِ التَّعدِيَةِ.

---

(١) أي: بالرفع، والباقون بالجر. انظر: «السبعة» (ص: ٣٦٢)، و«التيسير» (ص: ١٣٤).

(٢) في (خ) زيادة: «على»، وفي (ت) زيادة: «وعلى».

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٢)، و«الكشاف» (٤/ ٤١٧)، و«البحر» (١٣/ ١٢٨)، عن الحسن.

﴿وَيَبۡغُونَهَا عِوَجًا﴾: ويبغونَ لها زيغًا ونُكوبًا عن الحقِّ ليَقدَحُوا فيه، فحُذِفَ الجارُّ وأوصِلَ الفِعلُ إلى الضَّميرِ، والموصولُ بصِلَتِه يَحتَمِلُ الجرَّ صفةً لـ(الكافرين)، والنَّصبَ على الذمِّ، والرَّفعَ عليهِ، أو على أنَّه مُبتدأٌ خبرُه:

﴿أُوْلَٰٓئِكَ فِي ضَلَٰلِۢ بَعِيدٖ﴾؛ أي: ضَلُّوا عَن الحَقِّ ووَقَعُوا عنه بمَراحِلَ، والبعدُ في الحَقيقَةِ للضَّالِّ، فوُصِفَ بهِ فِعلُهُ للمُبالغَةِ، أو للأَمْرِ[1] الذي به الضَّلالُ، فوُصِفَ به لمُلَابسَتِهِ.

قوله: «وليسَ فصيحًا؛ لأنَّ في (صدَّه) مَندوحَةً عن تَكلُّفِ التَّعدِيَةِ»:

تَبعَ في ذلك الزَّمخشرِيَّ[2].

وقد قال الطِّيبِيُّ: هذا مبنيٌّ على عادَتِه بأنَّ القِراءةَ ليسَتْ مَوقوفَةً على السَّماعِ، بل على الاجتهادِ[3].

(٤) ـ ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾.

﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ﴾: إلا بلُغَةِ قَومِه الذي هو مِنْهُم وبُعِثَ فيهِم.

﴿لِيُبَيِّنَ لَهُمۡ﴾ ما أُمِرُوا به فيَفْقَهُوهُ عَنْه بيُسْرٍ وسُرْعَةٍ ثمَّ يَنْقُلوهُ ويُتَرجِمُوه لغَيْرِهِم، فإنَّهُم أَوْلَى النَّاسِ إليهِ بأَنْ يَدْعُوَهُم، وأَحَقُّ بأَنْ يُنذِرَهُم، ولذلك أُمِرَ النَّبيُّ

---

(١) قوله: «للأمر» عطف على قوله: «للضال».

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٤/ ٤١٨).

(٣) المصدر السابق (٨/ ٥٤٥).

ﷺ بإنذارِ عَشِيرته الأقربين[١] أوَّلًا، ولو نزلَ على مَن بُعِثَ إلى أُمَمٍ مُختلفَةٍ كُتُبٌ على أَلسِنَتِهِم استقلَّ ذلك بنوعٍ مِن الإعجازِ، لكِنْ أَدَّى إلى اختلافِ الكَلِمَةِ وإضاعَةِ فَضْلِ الاجتِهَادِ في تعلُّمِ الألفاظِ ومَعانِيها والعُلومِ المُتشعِّبَةِ مِنْها، وما في إتعابِ القَرائحِ وكَدِّ النَّفسِ مِن القُرَبِ المُقتَضِيَةِ لجَزِيلِ الثَّوابِ.

وقُرِئَ: (بِلِسْنِ)[٢]، وهو لغَةٌ فيهِ كرِيشٍ ورِيَاشٍ، و: (لُسُن) بضَمَّتينِ[٣]، وضَمَّةٍ وسُكونٍ[٤]، على الجَمعِ، كعُمُدٍ وعُمْدٍ.

وقيل: الضَّميرُ في ﴿قَوْمِهِۦ﴾ لِمُحمَّدٍ عليهِ السَّلامُ، وأنَّه تَعالى أنزلَ الكُتبَ كلَّها بالعربيَّةِ ثمَّ ترجمَها جِبريلُ، أو كلُّ[٥] نبيٍّ بلغَةِ المنزلِ عليهِم، وذلك يردُّه قولُه: ﴿لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ فإنَّه ضَميرُ القَومِ، والتَّوراةُ والإنجيلُ ونحوُهُما لم تنزِل لتبيِّنَ للعربِ.

﴿فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ﴾: فيخذلُه عَن الإيمانِ ﴿وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ بالتَّوفيقِ له ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ﴾ فلا يُغلبُ على مشيئتِه ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ الذي لا يُضِلُّ ولا يَهدِي إلا لحكمةٍ.

(٥) ـ ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَآ أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ وَذَكِّرْهُم بِأَيَّىٰمِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾.

﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ يعني: اليدَ والعَصا وسائرَ مُعجِزاتِه.

---

(١) «الأقربين» من (خ).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٢)، و«المحتسب» (١/ ٣٥٩)، عن أبي السمال. وزاد ابن خالويه: الأعمش.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٢) عن جناح بن حبيش.

(٤) انظر: «الكشاف» (٤/ ٤٢٠) دون نسبة.

(٥) قوله: «كلُّ» عطف على قوله: «جبريل».

﴿أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ بمعنـى: أي أخـرِجْ؛ لأنَّ في الإرسـالِ مَعنـى القـولِ، أو: بأَنْ أخـرِجْ، فـإنَّ صِيغَ الأفعالِ سَـواءٌ فـي الدَّلالةِ على المصـدرِ فيَصِـحُّ أن يوصلَ بهـا (أنْ) الناصبةُ.

﴿وَذَكِّرْهُم بِأَيَّىٰمِ ٱللَّهِ﴾: بوقائعِـه التـي وقعَـت علـى الأُمَـم الدَّارجَـةِ، وأيامُ العَـرَبِ: حروبُهـا، وقيـل: بنَعمائِـهِ وبَلائِه.

﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ يصبـرُ علـى بَلائِـه[1] ويشـكرُ لنَعمائِـه، فإنَّـه إذا سـمعَ بمـا نـزلَ علـى مَـن قبلَـهُ مِـن البَـلاءِ وأُفيـضَ عليهِـمْ مِـن النَّعمـاءِ اعتبَـرَ وتَنبَّـهَ لِمَـا يَجِـبُ عليـهِ مِـن الصَّبـرِ والشُّـكرِ.

وقيل: المرادُ: لكلِّ مؤمنٍ، وإنَّما عبَّرَ عنه[2] بذلك تنبيهًا على أنَّ الصَّبرَ والشُّكرَ عنوانُ المُؤمِنِ.

(٦) ـ ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنجَىٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ ۚ وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾.

﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنجَىٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾؛ أي: اذكُـروا نعمتَـهُ وقـتَ إنجائِـه إيَّاكُـم، ويجـوزُ أن ينتَصِـبَ بـ﴿عَلَيْكُمْ﴾ إن جُعِلَت مُستقرَّةً غيرَ صِلَـةٍ للنِّعمَةِ، وذلك إذا أُريـدَت بها العَطِيَّةُ دونَ الإنعـامِ، ويجوزُ أَنْ يكونَ بدلًا مِن ﴿نِعْمَةَ ٱللَّهِ﴾ بدلَ الاشـتمالِ.

---

(١) في (خ): «بلاء الله».

(٢) في (خ) و(ت): «عنهم».

﴿يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ﴾ أحوالٌ مِن ﴿ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ أو مِن ضَميرِ المُخاطبينِ، والمرادُ بـ﴿ٱلْعَذَابِ﴾ هاهنا غيرُ المرادِ بهِ في سُورةِ البَقرةِ والأَعرافِ؛ لأنَّه مُفسَّرٌ بالتَّذبيحِ والقتلِ ثَمَّ، ومعطوفٌ عليه التَّذبيحُ هاهنا، وهو إمَّا جنسُ العَذابِ أو استِعبادُهُم واستِعمالُهُم بالأَعمالِ الشَّاقَّةِ.

﴿وَفِى ذَٰلِكُم﴾ من حيثُ إنَّه بإقدارِ اللهِ تَعالى إيَّاهُم وإمهالِهم فيهِ ﴿بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾: ابتلاءٌ مِنْه، ويجوزُ أَنْ تكونَ الإشارةُ إلى الإنجاءِ، والمرادُ بالبَلاءِ النِّعمَةُ.

(٧) ـ ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِى لَشَدِيدٌ﴾.

﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ﴾ أيضًا مِن كَلامِ مُوسَى، و﴿تَأَذَّنَ﴾ بمَعنى: آذَنَ، كتَوعَّدَ وأَوْعَدَ، غيرَ أنَّه أبلَغُ لِمَا في التَّفعُّلِ مِن مَعنى التَّكلُّفِ والمُبالَغَةِ.

﴿لَئِن شَكَرْتُمْ﴾ يا بَني إسرائيلَ ما أنعمتُ عليكُمْ مِن الإنجاءِ وغَيرِهِ بالإيمانِ والعَملِ الصَّالحِ ﴿لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ نعمَةً إلى نِعمَةٍ ﴿كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِى لَشَدِيدٌ﴾ فلَعلِّي أُعذِّبُكُم على الكُفرانِ عَذابًا شديدًا، ومِن عادةِ أكرمِ الأَكرمينَ أَن يصرِّحَ بالوَعدِ ويُعرِّضَ بالوَعيدِ.

والجُملَةُ مقولُ قَولٍ مَحذوفٍ[1]، أو مفعولُ ﴿تَأَذَّنَ﴾ على أنَّه مُجرًى[2] مُجرى (قال)؛ لأنَّه ضربٌ مِنه.

---

(١) في (ت): «مقدر».

(٢) في (ت): «يجري».

(٨) - ﴿ وَقَالَ مُوسَىٰٓ إِن تَكْفُرُوٓاْ أَنتُمْ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا فَإِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِىٌّ حَمِيدٌ ﴾.

﴿ وَقَالَ مُوسَىٰٓ إِن تَكْفُرُوٓاْ أَنتُمْ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ مِن الثَّقلينِ ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِىٌّ﴾ عن شُكرِكُم ﴿ حَمِيدٌ ﴾ مُستَحِقٌّ للحَمدِ في ذاتِه، مَحمودٌ تَحمَدُهُ المَلائكَةُ وتَنطِقُ بنِعَمِه ذرَّاتُ[1] المَخلوقاتِ، فما ضَررتُم بالكُفرانِ إلا أَنفُسَكُم، حيثُ حَرَمْتُموها مَزيدَ الإنعامِ، وعَرَّضْتُموهَا للعَذابِ الشَّديدِ.

(٩) - ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ ۛ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۛ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَـٰتِ فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَقَالُوٓاْ إِنَّا كَفَرْنَا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ وَإِنَّا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ ﴾.

﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ ﴾ مِن كَلامِ مُوسى عليهِ السَّلامُ، أو كَلامٌ مبتدأٌ مِن اللهِ.

﴿وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ جملَةٌ وقَعَت اعتِرَاضًا، أو ﴿الَّذين مِن بَعْدِهِم﴾ عطفٌ على ما قبلَه، و﴿لَا يَعْلَمُهُمْ﴾ اعتراضٌ.

والمَعنى: أَنَّهُم لكَثْرَتِهم لا يعلَمُ عددَهُم إلا اللهُ، ولذلك قالَ ابنُ مَسعودٍ: كذبَ النَّسَّابونَ[2].

﴿جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَـٰتِ فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ ﴾: فعَضُّوها غيظًا مما جاءَتْ بهِ الرُّسُلُ، كقولِه: ﴿عَضُّواْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَنَامِلَ مِنَ ٱلْغَيْظِ﴾ [آل عمران: ١١٩]، أو: وَضَعُوهَا عَلَيْها تَعَجُّبًا منه، أو استهزاءً عليه كمَن غلبَهُ[3] الضَّحِكُ، أو إسكاتًا للأنبياءِ وأمرًا لهم

---

(١) في (ت): «ذوات».

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٣/ ٦٠٤).

(٣) في (خ): «غلب عليه».

بإطباقِ الأفْواهِ، أو أشارُوا بها إلى ألسِنَتِهم وما نطقَتْ بهِ مِن قَوْلِهم: ﴿إِنَّا كَفَرْنَا﴾ تنبيهًا على أنْ لا جوابَ لَهُم سِواه.

أو: ردُّوها في أفواهِ الأنبياءِ يَمْنَعُونَهُم عن(١) التَّكلُّمِ، وعلى هذا يَحتَمِلُ أن يكونَ تمثيلًا.

وقيل: الأَيْدِي بمعنى: الأَيادِي؛ أي: رَدُّوا أيادِيَ الأنبياءِ التي هيَ مواعِظُهُم وما أُوحِيَ إليهِمْ مِن الحِكَمِ والشَّرائعِ في أفواهِهِم؛ لأنَّهم إذا كذَّبُوها أو لم يَقبَلُوها، فكأنَّهُم رَدُّوها إلى حيثُ جاءَتْ منه.

﴿وَقَالُوٓاْ إِنَّا كَفَرْنَا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ﴾ على زَعْمِكُم ﴿وَإِنَّا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَآ إِلَيْهِ﴾ مِن الإيمانِ. وقُرِئَ: (تَدعونَّا) بالإدغامِ(٢).

﴿مُرِيبٍ﴾: مُوقِعٍ في الرِّيبَةِ، أو: ذِي رِيبَةٍ، وهي قَلَقُ النَّفسِ وأن لا تَطمَئِنَّ إلى شيءٍ(٣).

قوله: «﴿وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ جُملَةٌ وقعَت اعتِراضًا»:

قال أبو حيَّان: ليسَت جملةَ اعتراضٍ؛ لأنَّ جملةَ الاعتراضِ تكونُ بين جُزأينِ يطلبُ أحدُهُما الآخرَ، وكذا في قولِه ثانيًا أنَّ قولَه: ﴿لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ اعتراضٌ(٤).

قال الحَلَبِيُّ: ويمكنُ أَنْ يُجابَ في المَوضِعَينِ بأنَّ الزَّمخشريَّ يمكنُ أن يعتقدَ

---

(١) في (ت): «من».

(٢) انظر: «المحرر الوجيز» (٣/ ٣٢٧) عن طلحة بن مصرف.

(٣) في (ت): «الشيء».

(٤) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٣/ ١٣٦).

أن ﴿جَآءَتۡهُمۡ﴾ حالٌ ممَّا تقدَّمَ، فيكونُ الاعتراضُ واقعًا بين الحالِ وصاحبِها، وهو صَحيحٌ[١].

قوله: «أو﴿وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ﴾ عطفٌ على ما قبلَه، و﴿لَا يَعۡلَمُهُمۡ﴾ اعتراضٌ»:

قال الطِّيبِيُّ: هذا أحسَنُ مِن الأوَّلِ؛ لأنَّ الاعتراضَ مِن التَّحاسينِ في الكلامِ، وحَسَّنَ مَوقِعَه أنَّ يكونَ مَع التَّأكيدِ ألطَفُ كما قال: والمَعنى أنَّهم لكَثْرَتِهم لا يعلَمُ عَددَهُم إلا الله[٢]، وعلى الأوَّلِ ﴿وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡۛ لَا يَعۡلَمُهُمۡ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ ليسَ في رائِحَةٍ مِن ذلك[٣].

(١٠) - ﴿قَالَتۡ رُسُلُهُمۡ أَفِي ٱللَّهِ شَكّٞ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ يَدۡعُوكُمۡ لِيَغۡفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ وَيُؤَخِّرَكُمۡ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗىۚ قَالُوٓاْ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأۡتُونَا بِسُلۡطَٰنٖ مُّبِينٖ﴾.

﴿قَالَتۡ رُسُلُهُمۡ أَفِي ٱللَّهِ شَكّٞ﴾ أُدْخِلَت هَمزَةُ الإنكارِ إلى[٤] الظَّرفِ لأنَّ الكَلامَ في المَشكوكِ فيه لا في الشكِّ[٥]؛ أي: إنَّما نَدعوكُم إلى اللهِ وهو لا يَحتَمِلُ الشَّكَّ لكثرةِ الأدِلَّةِ وظهورِ دَلالَتِها عليه، وأشارُوا إلى ذلكَ بقَولِه: ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ وهو صِفَةٌ أو بَدَلٌ، و﴿شَكّٞ﴾ مُرتَفِعٌ بالظَّرفِ.

﴿يَدۡعُوكُمۡ﴾ إلى الإيمانِ ببعثِهِ إيَّانا ﴿لِيَغۡفِرَ لَكُم﴾ أو: يَدعوكُم إلى المغفرَةِ، كقولك: دَعَوْتُه لِيَنْصُرَنِي، على إقامَةِ المَفعولِ له مُقامَ المفعولِ به.

---

(١) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٧/ ٧٢).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٤/ ٤٢٤).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٥٥٦).

(٤) في (ت): «على».

(٥) «لا في الشك» من (خ).

﴿مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾: بعضَ ذُنوبِكُم، وهو ما بينكُم وبينَهُ فإنَّ الإسلامَ يَجبُّه دونَ المَظالمِ.

وقيل: جيءَ بـ﴿مِّن﴾ في خطابِ الكفرَةِ دونَ المُؤمنينَ في جميعِ القُرآنِ تفرقةً بينَ الخِطابينِ، ولعلَّ المَعنى فيه: أنَّ المَغفِرَةَ حيثُ جاءَتْ في خطابِ الكُفَّارِ مرتَّبَةٌ[١] على الإيمانِ، وحيثُ جاءَتْ في خطابِ المُؤمنينَ مَشفوعَةٌ بالطَّاعةِ والتَّجنُّبِ عَن المَعاصِي ونحوِ ذلك فتتناوَلُ الخُروجَ عَن المَظالمِ.

﴿وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾: إلى وقتٍ سَمَّاهُ اللهُ وجعلَهُ آخرَ أعمارِكُم.

﴿قَالُوٓاْ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ لا فضلَ لَكُم علينا، فلمَ تُخَصُّونَ بالنبوَّةِ دونَنا، ولو شاءَ اللهُ أَنْ يبعثَ إلى البشرِ رُسُلًا لبَعَثَ مِن جنسٍ أفضَلَ.

﴿تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا﴾ بهذه الدَّعوَى[٢] ﴿فَأْتُونَا بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾ يدلُّ على فَضلِكُم واستِحقاقِكُم لهذه المَزِيَّةِ، أو على صِحَّةِ ادِّعائِكُم النبوَّةَ، كأنَّهُم لم يَعتَبِرُوا ما جاؤوا به مِن البَيِّنَاتِ والحُجَجِ واقترَحُوا عليهم آيةً أخرى تَعنُّتًا ولجاجًا.

قوله: «لأنَّ الكلامَ في المشكوكِ فيه لا في الشَّكِّ»:

قال الطِّيبِيُّ: يَعني: مِن حَقِّ حرفِ الاستِفهامِ أَنْ يدخلَ على فعلِ الشَّكِّ، لا على الظَّرفِ[٣] الذي هو مُتعلِّقُه، وإنما أدخلَ عليه لأنَّ التَّردُّدَ إنَّما يقَعُ في المَشكوكِ فيه؛ لأنَّ الشَّكَّ مَوجودٌ لا كلامَ فيه[٤].

---

(١) في (خ): «مترتبة».

(٢) في (خ): «الدعوة».

(٣) في «فتوح الغيب»: «الظرف».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٥٥٩).

قوله: «﴿يَدْعُوكُمْ﴾ إلى الإيمانِ...» إلى آخرِه.

قال الطِّيبيُّ: أرادَ أنَّ المَدعوَّ إليه في الأوَّلِ الإيمانُ و﴿لِيَغْفِرَ لَكُم﴾ تعليلٌ قصدًا، وفي الثَّاني المدعوُّ إليه المغفرَةُ والتَّعليلُ لازمٌ لكن مِن غيرِ قَصدٍ[١].

(١١ ـ ١٢) ـ ﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ۖ وَمَا كَانَ لَنَا أَن نَّأْتِيَكُم بِسُلْطَانٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ۚ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١١﴾ وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلَنَا ۚ وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَىٰ مَا آذَيْتُمُونَا ۚ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾.

﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ سَلَّمُوا مُشاركتَهُم في الجنسِ، وجَعَلُوا الموجِبُ لاختِصاصِهِم بالنبوَّةِ فضلَ اللهِ ومَنَّهُ عليهِم، وفيه دليلٌ على أنَّ النبوَّةَ عَطائيَّةٌ، وأن تَرجيحَ بَعضِ الجائزاتِ على بَعضٍ بمَشيئَةِ اللهِ تَعالى.

﴿وَمَا كَانَ لَنَا أَن نَّأْتِيَكُم بِسُلْطَانٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾؛ أي: ليسَ إِلَينا الإتيانُ بالآياتِ ولا تستبدُّ به استطاعتنا حتى نَأتِيَ بما اقتَرَحْتُموهُ، وإنَّما هو أَمْرٌ يَتعلَّقُ بمشيئَةِ اللهِ تعالى فيَخُصُّ كُلَّ نَبِيٍّ بنوعٍ مِن الآياتِ.

﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾: فلْنتَوكَّل عليه في الصَّبرِ[٢] على مُعانَدَتِكُم ومُعادَاتِكُم.

عمَّموا الأمرَ للإشعارِ بما يوجبُ التَّوكُّلَ، وقصَدوا به أنفسَهُم قصدًا أَوَّليًا، ألا تَرى قولَه: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ﴾؛ أي: أيُّ عذرٍ لَنا في أن لا نَتوكَّلَ ﴿وَقَدْ هَدَانَا سُبُلَنَا﴾ التي بها نَعرِفُه، ونعلمُ أنَّ الأمورَ كلَّها بيَدِه.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٥٦٠).

(٢) في (خ) و(ت): «بالصبر».

وقرأ أبو عَمرٍو بالتَّخفيفِ هاهنا وفي العَنكبوتِ[١].

﴿وَلَنَصۡبِرَنَّ عَلَىٰ مَآ ءَاذَيۡتُمُونَاۚ﴾ جوابُ قَسمٍ مَحذوفٍ أكَّدُوا به توكُّلَهُم وعدمَ مُبالاتِهِم بما يَجرِي من الكُفَّارِ عليهِمْ.

﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُتَوَكِّلُونَ﴾: فلْيَثْبُت المُتوكِّلونَ على ما استحدَثوهُ مِن تَوكُّلِهِم المُسبَّبِ عَن إيمانِهِم.

(١٣ ـ ١٤) ـ ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِرُسُلِهِمۡ لَنُخۡرِجَنَّكُم مِّنۡ أَرۡضِنَآ أَوۡ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَاۖ فَأَوۡحَىٰٓ إِلَيۡهِمۡ رَبُّهُمۡ لَنُهۡلِكَنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ ١٣ وَلَنُسۡكِنَنَّكُمُ ٱلۡأَرۡضَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡۚ ذَٰلِكَ لِمَنۡ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدِ﴾.

﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِرُسُلِهِمۡ لَنُخۡرِجَنَّكُم مِّنۡ أَرۡضِنَآ أَوۡ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ حَلَفُوا على أن يكونَ أحدُ الأَمرينِ: إمَّا إخراجُهُم للرُّسُلِ، أو عودُهُم إلى مِلَّتِهِم، وهو بمَعْنَى الصَّيرورةِ؛ لأنَّهُم لم يَكونُوا على مِلَّتِهِم قطُّ، ويجوزُ أَنْ يكونَ الخِطابُ لكلِّ رَسولٍ ولِمَن آمنَ مَعَه، فغلَّبوا الجماعةَ على الواحِدِ.

﴿فَأَوۡحَىٰٓ إِلَيۡهِمۡ رَبُّهُمۡ﴾؛ أي: إلى الرُّسُلِ[٢] ﴿لَنُهۡلِكَنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ على إضمارِ القَولِ، أو إجراءِ الإيحاءِ مُجراهُ لأنَّه نوعٌ مِنه.

﴿وَلَنُسۡكِنَنَّكُمُ ٱلۡأَرۡضَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ﴾؛ أي: أرضَهُم ودِيارَهُم، كقولِه: ﴿وَأَوۡرَثۡنَا ٱلۡقَوۡمَ ٱلَّذِينَ كَانُواْ يُسۡتَضۡعَفُونَ مَشَٰرِقَ ٱلۡأَرۡضِ وَمَغَٰرِبَهَا﴾ [الأعراف: ١٣٧].

وقُرِئَ: (لَيُهْلِكَنَّ ... وليُسكِنَنَّكُم) بالياءِ[٣] اعتبارًا لـ﴿أَوۡحَىٰ﴾، كقولك: أقسمَ زَيدٌ ليَخرُجَنَّ.

---

(١) أي: ﴿سُبۡلَنَا﴾ بسكون الباء. انظر: «التيسير» (ص: ٨٥).

(٢) في (أ): «رسلهم».

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٢) عن أبي حيوة.

﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى الموحَى به، وهو إهلاكُ الظَّالِمينَ وإسكانُ المُؤمنينَ.

﴿لِمَنْ خَافَ مَقَامِى﴾: مَوقِفِي، وهو الموقفُ الذي يقيمُ فيه العبادَ للحُكومَةِ(١) يومَ القِيامَةِ، أو: قيامي عليه وحِفظي لأعمالِهِ.

وقيل: المقامُ مُقحَمٌ.

﴿وَخَافَ وَعِيدِ﴾؛ أي: وَعيدِي بالعَذابِ، أو: عَذابي المَوعودَ للكُفَّارِ.

قوله: «وهو بمَعنى الصَّيرورَةِ»:

قال صاحبُ «الفرائد»: لو كانَ (عادَ) بمَعنى (صارَ) لقيل: لتَعودُنَّ إلى مِلَّتِنا؛ أي: لتصيرُنَّ إليها، فلَمَّا عُدِّيَ بـ(في) ضُمِّنَ مَعنى: دخلَ، كقولِه: ﴿فَٱدْخُلِى فِى عِبَٰدِى﴾ [الفجر: ٢٩]؛ أي: لتدخلُنَّ في أهلِ مِلَّتِنا.

وقال الطِّيبيُّ: إنما يلزَمُ ذلك أن لو كانَ ﴿فِى مِلَّتِنَا﴾ صِلَةَ ﴿لَتَعُودُنَّ﴾، وليس كذلكَ؛ لأنَّ (عادَ) إذا كانَ بمَعنى (صارَ) لَمْ يَكُن ﴿فِى﴾ من صلةِ العَودِ، بل يَكونُ خبرًا لـ(عادَ)؛ لأنَّ أخواتِ (كان) و(صارَ) من دواخلِ المبتدأِ والخبرِ.

ويمكنُ أَنْ يقالَ: إنَّهُم قالوا ذلك لظَنِّهم الفاسدِ وجَهلِهم بأَحوالِهم، كقَولِ فِرعونَ: ﴿وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ ٱلَّتِى فَعَلْتَ وَأَنتَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [الشعراء: ١٩](٢).

(١٥ ـ ١٧) ـ ﴿وَٱسْتَفْتَحُوا۟ وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ ﴿١٥﴾ مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴿١٦﴾ يَتَجَرَّعُهُۥ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ وَيَأْتِيهِ ٱلْمَوْتُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ وَمِن وَرَآئِهِۦ عَذَابٌ غَلِيظٌ﴾.

﴿وَٱسْتَفْتَحُوا۟﴾: سَأَلُوا مِن اللهِ الفَتحَ على أَعدائِهِم، أو القَضاءَ بينَهُم وبينَ

---

(١) في (ت): «الحكومة».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٥٦٦).

أَعدائِهِم، مِن الفُتاحةِ[1]، كقولِه: ﴿رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٨٩]، وهو مَعطوفٌ على ﴿فَأَوْحَىٰٓ﴾.

والضَّميرُ للأَنبياءِ، وقيل: للكفرَةِ، وقيل: للفَرِيقَيْنِ، فإنَّ كلَّهُم سألوهُ أن يَنصرَ المحقَّ ويُهلك المبطِلَ، وقُرِئَ بلفظِ الأمرِ[2] عَطْفًا على ﴿لَنُهْلِكَنَّ﴾.

﴿وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾؛ أي: ففتحَ لهم فأفلَحَ المُؤمنونَ وخابَ كلُّ جبارٍ عاتٍ مُتكبِّرٍ على اللهِ مُعانِدٍ للحقِّ فلَمْ يُفلِح، ومَعنى الخيبَةِ إذا كانَ الاستِفتاحُ مِن الكفرَةِ أو مِن القَبيلَينِ كانَ أوقعَ.

﴿مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ﴾؛ أي: مِن بينِ يديهِ فإنَّه مُرْصَدٌ بها واقفٌ على شَفيرِها في الدُّنيا مَبعوثٌ إليها في الآخرةِ، وقيل: مِن وَراءِ حياتِه، وحقيقتُه: ما تَوَارَى عنكَ.

﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ﴾ عطفٌ على محذوفٍ تَقديرُه: مِن وَرائِه جهنَّمُ يَلْقَى فيها ما يَلْقَى ويُسْقَى.

﴿صَدِيدٍ﴾ عطفُ بيانٍ لـ﴿مَّآءٍ﴾، وهو ما يسيلُ مِن جلودِ أَهْلِ النَّارِ.

﴿يَتَجَرَّعُهُۥ﴾: يَتكَلَّفُ جرعَهُ، وهو صِفَةٌ لـ﴿مَّآءٍ﴾، أو حالٌ مِن الضَّميرِ في ﴿وَيُسْقَىٰ﴾.

﴿وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ﴾: ولا يقارِبُ أَنْ يُسيغَهُ فكيفَ يُسيغُه؟ بل يَغَصُّ به فيطولُ عذابُه، والسَّوغُ: جوازُ الشَّرابِ على الحلقِ بسُهُولةٍ وقَبولِ نَفْسٍ.

---

(١) وهي الحكومة.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٨)، و«المحتسب» (١/ ٣٥٩)، عن ابن عباس ومجاهد وابن محيصن.

﴿وَيَأْتِيهِ ٱلْمَوْتُ مِن كُلِّ مَكَانٍ﴾؛ أي: أسبابُه مِن الشَّدائدِ فتُحِيطَ به مِن جميعِ الجهاتِ.

وقيل: مِن كلِّ مَكانٍ مِن جَسَدِه حتَّى مِن أُصولِ شَعرِهِ وإبهامِ رِجلِه.

﴿وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ﴾ فيَستريحَ.

﴿وَمِن وَرَآئِهِۦ﴾: ومِن بينِ يديهِ ﴿عَذَابٌ غَلِيظٌ﴾؛ أي: يَستقبلُ في كلِّ وقتٍ عَذابًا أشدَّ ممَّا هو عليه[1].

وقيل: هو الخلودُ في النَّارِ.

وقيل: حبسُ الأَنفاسِ.

وقيل: الآيةُ مُنقطِعَةٌ عَن قصَّةِ الرسلِ نازلةٌ في أَهلِ مَكَّةَ، طلبُوا الفتحَ الذي هو المطرُ في سِنيهِم التي أرسلَ اللهُ عليهِم بدعوةِ رسولِه فخيَّبَ رجاءَهُم فلَمْ يَسقِهِم، ووعدَ لَهُم أن يَسْقِيَهُم في جَهنَّمَ بدلَ سُقياهُم صديدَ أهلِ النَّارِ.

قوله: «مُرصَدٌ بها[2]»:

قال الطِّيبيُّ: بفتحِ الميمِ والباءِ أو بضَمِّ الميمِ واللامِ[3]، يقال: رَصَدْتَه؛ إذا قَعدْتَ له على طَريقَةٍ تترقُّبُه، و: أرصدَتُ له العقوبةَ؛ إذا أعدَدْتُها له، وحقيقَتُهُ جَعلُهَا على طريقِه[4] كالمُترقِّبَةِ له[5].

---

(١) في (ت) زيادة: «وقبل يديه عذاب غليظ».

(٢) في النسخ الخطية: «مرصدتها»، والمثبت من «تفسير البيضاوي»، و«فتوح الغيب».

(٣) كذا في النسخ الخطية، وفي «فتوح الغيب»: «بفتح الميم وبالباء، وفي نسخة: «مرصد لجهنم» بضم الميم وباللام».

(٤) في النسخ الخطية: «طريقته»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٥٧٠).

قوله: «وقيل: الآيةُ مُنقطِعَةٌ عَن قصَّةِ الرُّسلِ»:

قال الطِّيبيُّ: وقرنَتْ بالعاطفِ لأنَّها مُتصلَةٌ بقولِه في مُفتتحِ السُّورَةِ: ﴿وَوَيْلٌ لِّلْكَٰفِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ ۝٢ ٱلَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾، والمرادُ بهم: أهلُ مَكَّةَ، وتَوسَّطَتْ قصصُ الأنبياءِ بينِ الكَلامينِ تذكيرًا لهم واعتبارًا وتسليةً لرَسولِ اللهِ ﷺ[1].

(١٨) ـ ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ ۖ أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ فِى يَوْمٍ عَاصِفٍ ۖ لَّا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا۟ عَلَىٰ شَىْءٍ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ﴾.

﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ﴾ مُبتدأٌ خبرُه مَحذوفٌ؛ أي: فيما يُتلَى عليكُمْ صِفَتُهُم التي هي مثلٌ في الغَرابةِ، أو قولُه: ﴿أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ﴾ وهي على الأوَّلِ جملةٌ مُستأنفَةٌ لبيانِ مَثَلِهم.

وقيل: ﴿أَعْمَٰلُهُمْ﴾ بدلٌ مِن المَثَلِ، والخبرُ: ﴿كَرَمَادٍ﴾.

﴿ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ﴾: حَمَلتْهُ وأسرَعَت الذَّهابَ به، وقرأَ نافعٌ: ﴿الرِّياحُ﴾[2].

﴿فِى يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ العصفُ: اشتِدادُ الرِّيحِ، وصَفَ به زمانَه للمُبالغَةِ، كقولِهم: نهارُهُ صائِمٌ وليلُهُ قائِمٌ، شبَّهَ صَنائِعَهُم مِن الصَّدقةِ وصِلَةِ الرَّحمِ وإغاثَةِ المَلهوفِ وعتقِ الرِّقابِ ونحوِ ذلك مِن مَكارِمهم في حُبوطِها لبِنائِهَا على غَيرِ أَساسٍ مِن مَعرفَةِ اللهِ والتوجُّهِ بها إليه، أو أعمالَهم للأَصنامِ، برمادٍ[3] طيَّرَتْهُ الريحُ العاصِفَةُ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٥٧٢).

(٢) هي قراءة نافع. انظر: «السبعة» (ص: ١٧٣)، و«التيسير» (ص: ٧٨).

(٣) قوله: «برماد» متعلق بـ«شَبَّه».

﴿لَّا يَقْدِرُونَ﴾ يومَ القِيامَةِ ﴿مِمَّا كَسَبُوا﴾ مِن أعمالِهِم ﴿عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ لحبوطِه، فلا يرونَ له أثرًا مِن الثَّوابِ، وهو فذلَكَةُ التَّمثيلِ.

﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى ضَلالِهِم مع حسبانِهِم أنَّهُم مُحسِنونَ ﴿هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ﴾ فإنَّه الغايَةُ في البُعدِ عَن طريقِ الحقِّ.

(١٩ ـ ٢٠) ـ ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ (١٩) وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ﴾.

﴿أَلَمْ تَرَ﴾ خطابٌ للنَّبيِّ، والمرادُ بِهِ أمَّتُه.

وقيل: لكلِّ واحدٍ مِن الكفرةِ على التَّلوين.

﴿أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ﴾: بالحكمةِ والوجهِ الذي يحقُّ أن تُخلقَ عليه.

وقرأ حمزَةُ والكِسائيُّ: ﴿خالقُ السَّمَاوَاتِ﴾[1].

﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾: يُعْدِمْكُم ويخلقْ خلقًا آخرَ مَكانَكُم، رتَّبَ ذلك على كونِه خالقًا للسَّماواتِ والأرضِ استِدلالًا به عليه، فإنَّ مَن خلقَ أُصولَهُم وما يتوقَّفُ عليه تَخليقُهُم ثمَّ كوَّنَهُم بتَبديلِ الصُّوَرِ وتَغييرِ الطَّبائعِ، قدَرَ أَنْ يبدِّلَهُم بخلقٍ آخرَ ولم يمتنِعْ عليه ذلك كمَا قال: ﴿وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ﴾: بمُتعذِّرٍ أو مُتعسِّرٍ[2]، فإنَّه قادِرٌ لذاتِه لا اختصاصَ له بمَقدورٍ دونَ مَقدورٍ، ومَن هذا شأنُهُ كانَ حقيقًا بأن يؤمَنَ به ويُعبَدَ رجاءً لثوابِهِ وخَوْفًا مِن عقابِه يومَ الجَزاءِ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٦٢)، و«التيسير» (ص: ١٣٤).

(٢) في (ت): «ومتعسر».

قوله: «أو قولُه: ﴿أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ﴾»:

قال الطِّيبيُّ: على تَقديرِ مُضافٍ ليَستقيمَ إيقاعُ ﴿أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ﴾ خبرًا عنه، أو تكونُ هذه الجُملَةِ ـ أي: ﴿أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ﴾ ـ خبرًا على التَّأويلِ المَذكورِ، ولا يُقدَّرُ شَيءٌ؛ لأنَّه حينئذٍ مِن التَّركيبِ السَّببيِّ[1].

قوله: «وقيل: ﴿أَعْمَٰلُهُمْ﴾ بدلٌ مِن المثلِ»:

قال أبو البَقاءِ: بدلَ اشتمالٍ[2].

وقال الطِّيبيُّ: على تَقديرِ: مثلُ أَعمالِهم[3].

(٢١) ـ ﴿وَبَرَزُوا۟ لِلَّهِ جَمِيعًا فَقَالَ ٱلضُّعَفَٰٓؤُا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓا۟ إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ ۚ قَالُوا۟ لَوْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ لَهَدَيْنَٰكُمْ ۖ سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ﴾.

﴿وَبَرَزُوا۟ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾؛ أي: يبرزونَ مِن قُبورِهم يومَ القِيامَةِ لأمرِ اللهِ ومُحاسبتِه، أو للهِ على ظَنِّهم فإنَّهم كانوا يُخفونَ ارتكابَ الفَواحشِ ويَظنُّونَ أنَّها تَخفى على اللهِ، فإذا كانَ يومُ القيامَةِ انكشَفُوا للهِ عندَ أَنفُسِهم، وإنَّما ذُكرَ بلفظِ الماضي لتحقُّقِ وُقوعِه.

﴿فَقَالَ ٱلضُّعَفَٰٓؤُا۟﴾: الأتباعُ، جمعُ ضَعيفٍ، يريدُ به ضِعافَ الرَّأيِ، وإنَّما كتبَ بالواوِ على لَفظِ مَن يفخِّمُ الأَلِفَ قبلَ الهمزَةِ فيُميلُها إلى الواوِ.

﴿لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓا۟﴾: لرُؤسائِهم الذين استَتْبَعُوهُم واستَغْوَوْهُم: ﴿إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا﴾

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٥٧٣ ـ ٥٧٤).

(٢) انظر: «التبيان» لأبي البقاء العكبري (٢/ ٧٦٦).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٨/ ٥٧٤)، وهذا التقدير ذكره الزمخشري في «الكشاف» (٤/ ٤٣٢).

في تكذيبِ الرُّسلِ والإعراضِ عَن نَصائِحِهِم، وهو جمعُ تابعٍ، كغَائبٍ وغَيَبٍ، أو مصدرٌ نُعِتَ به للمُبالغةِ، أو على إضمارِ مُضافٍ.

﴿فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا﴾: رافعونَ عنَّا ﴿مِنْ عَذَابِ ٱللَّهِ مِن شَيْءٍ﴾، ﴿مِنْ﴾ الأولى للبَيانِ واقعةٌ مَوقِعَ الحالِ، والثَّانِيَةُ للتَّبعيضِ واقِعَةٌ موقِعَ المَفعولِ؛ أي: بعضَ الشَّيءِ الذي هو عذابُ اللهِ.

ويجوزُ أَنْ تَكُونَا للتَّبعيضِ؛ أي: بعضَ شيءٍ هو بعضُ عَذابِ اللهِ، والإعرابُ ما سبقَ.

ويحتملُ أن تكونَ الأولى مَفْعولًا والثَّانيةُ مَصْدرًا؛ أي: فهَلْ أَنتُمْ مُغنونَ بعضَ العَذابِ بعضَ الإغناءِ.

﴿قَالُوا﴾؛ أي: الذين استكْبَروا جوابًا عن مُعاتبةِ الأتباعِ واعتذارًا عمَّا فَعَلُوا بهم: ﴿لَوْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾ للإيمانِ ووفَّقَنا له ﴿لَهَدَيْنَٰكُمْ﴾ ولكن ضَلَلنا فأَضْلَلناكُم؛ أي: اختَرْنا لَكُم ما اخترناهُ لأَنفُسِنا.

أو: لو هَدانا اللهُ طريقَ النَّجاةِ مِن العَذابِ لهَديناكُم وأغنيناه عَنْكُم كما عَرَّضْناكُم له[1]، لكن سُدَّ دونَنا طريقُ الخَلاصِ.

﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾ مَستوِيَانِ علينا الجَزَعُ والصَّبرُ ﴿مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ﴾ مَنجًى ومَهربٍ مِن العَذابِ، مِن الحَيْصِ، وهو العُدولُ على جِهَةِ[2] الفِرارِ، وهو يحتمِلُ أَنْ يكونَ مَكانًا كالمَبيتِ، ومصدرًا كالمغيبِ.

---

(١) في (أ) و(خ): «عرضناه لكم».

(٢) في (خ): «وجه».

ويجوزُ أن يكونَ قولُه: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ﴾ من كلامِ الفريقينِ، ويؤيِّدُه ما رُوِيَ أَنَّهُم يقولون: تَعالوا نجزَعْ، فيجزعونَ خمسَ مئة عامٍ فلا ينفعُهُم فيقولون: تعالوا نَصبِرْ، فيَصبِرُونَ كذلك ثمَّ يَقولون: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ﴾[1].

قوله: «﴿مِن﴾ الأُولى للبَيانِ واقعَةٌ موقِعَ الحالِ...» إلى آخرِه.

قال الحَلَبيُّ: لأنَّها لَوْ تأخَّرَت عَن ﴿شَيۡءٍ﴾ كانت صفةً له وتبيينًا[2]، فلَمَّا تَقدَّمَت انقَلَب إعرابُها مِن الصِّفَةِ إلى الحالِ[3].

قال أبو حيَّان: مُقتضاه أنَّ ﴿مِن شَيۡءٍ﴾ هو المبينُ، وحقُّ (مِن) البيانيَّةِ أَن يتقدَّمَ عليها ما تبيِّنُه ولا يتأخَّرَ[4].

قال الحَلَبيُّ: إنَّما يَفوتُ بالتَّأخيرِ كونُها صِفَةً، وأمَّا المَعنى ـ وهو البَيانُ ـ فباقٍ لَمْ يَتغيَّرْ[5].

قوله: «ويجوزُ أَنْ يكونا للتَّبعيضِ؛ أي: بعضَ شَيءٍ هو بعضُ عَذابِ اللهِ»:

قال أبو حيَّان: هذا التَّوجيهُ يَقتَضِي أن يكونَ بدلًا، فهوَ بَدلُ عامٍّ مِن خاصٍّ؛ لأنَّ ﴿مِن شَيۡءٍ﴾ أعمُّ مِن قولِه: ﴿عَذَابِ ٱللَّهِ﴾[6].

---

(١) لم أقف فيه على خبر مرفوع أو موقوف، وإنما ورد في «تفسير مقاتل» (٢/ ٤٠٣)، وذكره عن مقاتل الثعلبي في «تفسيره» (١٥/ ٣٦٩). وروى الطبري في «تفسيره» (١٣/ ٦٢٧ـ ٦٢٨) معناه عن ابن زيد.

(٢) في (س): «وتبياناً».

(٣) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٧/ ٨٦).

(٤) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٣/ ١٦٠).

(٥) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٧/ ٨٦).

(٦) المصدر السابق (١٣/ ١٦٠).

وقال السَّفاقسيُّ: لا تتعيَّنُ البَدليَّةُ؛ لجَوازِ أَنْ يكونَ ﴿مِنْ عَذَابِ ٱللَّهِ﴾ حالًا ﴿مِن شَيْءٍ﴾ لتَقدُّمِه عليه، وهو نعتٌ له في الأصلِ؛ أي: كائنًا مِن عَذابِ الله، بل هو ظاهِرُ كلامِه؛ لأنَّه قدَّرَ (بعضَ شيءٍ) مُقدَّمًا على (بعضِ العَذابِ)، ولو أرادَ البدلُ لم يُقدِّرْهُ مُقدَّمًا على المبدَلِ منه، نعم فيه تقديمُ الحالِ على صاحبِها المَجرورِ بالحرفِ، والصَّحيحُ جوازُه.

(٢٢) - ﴿وَقَالَ ٱلشَّيْطَٰنُ لَمَّا قُضِيَ ٱلْأَمْرُ إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ ٱلْحَقِّ وَوَعَدتُّكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ ۖ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَٰنٍ إِلَّآ أَن دَعَوْتُكُمْ فَٱسْتَجَبْتُمْ لِي ۖ فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوٓا۟ أَنفُسَكُم ۖ مَّآ أَنَا۠ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ ۖ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَآ أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ ۗ إِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

﴿وَقَالَ ٱلشَّيْطَٰنُ لَمَّا قُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾: أُحكِمَ[١] وفُرِغَ مِنْه، ودخلَ أهلُ الجنَّةِ الجنَّةَ وأَهلُ النَّارِ النَّارَ، خَطِيبًا في الأشقياءِ مِن الثَّقلينِ:

﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ ٱلْحَقِّ﴾: وَعْدًا مِن حَقِّه أَنْ يُنجَزَ، أو: وَعْدًا أنجزَهُ وهو الوَعْدُ بالبَعثِ والجزاءِ ﴿وَوَعَدتُّكُمْ﴾ وعدَ الباطلِ[٢]، وهو أنْ لا بعثَ ولا حِسابَ، وإن كانا فالأَصنامُ تشفَعُ لَكُم ﴿فَأَخْلَفْتُكُمْ﴾ جعلَ تبيُّنَ خُلفِ وَعدِهِ كالإخلافِ مِنْه.

﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَٰنٍ﴾: تَسلُّطٍ فأُلجِئَكُم إلى الكُفرِ والمَعاصي ﴿إِلَّآ أَن دَعَوْتُكُمْ﴾: إلا دُعائي إيَّاكُم إليها بتَسويلي[٣].

وهو ليسَ مِن جنسِ السُّلطانِ، ولكنَّهُ على طريقَةِ قَولِهم:

---

(١) في (ت): «حكم».

(٢) في (ت): «الأباطيل».

(٣) في (أ) و(خ): «بتسويل».

تَحِيَّـةُ بَيْنِهِـم ضَـرْبٌ وَجِيـعُ[١]

ويجوزُ أَنْ يكونَ الاستثناءُ مُنقطِعًا.

﴿فَٱسْتَجَبْتُمْ لِي﴾: أَسْرَعْتُم إجابَتِي ﴿فَلَا تَلُومُونِي﴾ بوَسْوَسَتِي، فإنَّ مَن صَرَّحَ العَداوةَ لا يُلامُ بأَمثالِ ذلك ﴿وَلُومُوٓاْ أَنفُسَكُم﴾ حيثُ أَطَعْتُمُونِي إذ دَعَوْتُكُم ولم[٢] تُطيعوا ربَّكُم لَمَّا دعاكُم.

واحتَجَّت المُعتزِلَةُ بأمثالِ ذلك على استقلالِ العَبدِ بأَفعالِه، وليسَ فيها ما يدلُّ عليه؛ إذ يَكفي لصِحَّتِها أن يكونَ لقُدرَةِ العَبدِ مدخلٌ ما في فعلَهُ، وهو الكسبُ الذي يقولُه أَصحابُنا.

﴿مَّآ أَنَا۠ بِمُصْرِخِكُمْ﴾: بمُغيثِكُم مِن العَذابِ ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾: بمُغيثيَّ.

وقرأَ حمزَةُ بكسرِ الياءِ[٣] على الأصلِ في التقاءِ السَّاكِنَينِ، وهو أصلٌ مَرفوضٌ في مثلِهِ لِمَا فيهِ مِن اجتماعِ ياءَينِ وثلاثِ كَسراتٍ، مع أنَّ حركةَ ياءِ الإضافةِ الفَتحُ، فإذا لم تُكسَر وقبلَها أَلِفٌ فبالحريِّ أنْ لا تُكسرَ وقبلَها ياءٌ، أو على لُغَةِ مَن يزيدُ ياءً على ياءِ الإضافةِ إجراءً لها مُجرى الهاءِ والكافِ في: ضربتُه وأَعْطَيْتُكَهُ[٤]، وحذف الياء اكتفاءً بالكسرةِ[٥].

---

(١) عجز بيت لعمرو بن معدي كرب. انظر: «الكتاب» (٣/ ٥٠)، و«النوادر» لأبي زيد (ص: ٤٢٨)، و«الخزانة» (٩/ ٢٦٥)، وقال البغدادي: ولم أره في شعره. وقد تقدم مراراً.

(٢) في (أ): «حيث أطعتموني أَنْ دَعَوْتُكُم وأَنْ لم».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣٦٢)، و«التيسير» (٢: ١٣٤).

(٤) في هامش (أ): «في نسخة: وأعطيتكاه»، وفي (خ): «وأعطيتك».

(٥) قوله: «إجراء لها» تعليلٌ لصحة قراءةِ حمزةَ «مجرى الهاء والكاف في ضربته وأعطيتكه»؛ أي: في أن كلاً من هاء الضمير وكافِه يُتبعُ بحرف لِيْنٍ من حركته يُسمَّى صِلةً، فيقال في الهاء: لهو وبهي، =

﴿إِنِّي كَفَرْتُ بِمَآ أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ﴾ (ما) إمَّا مَصدريَّةٌ و﴿مِن﴾ مُتعلِّقَةٌ بـ﴿أَشْرَكْتُمُونِ﴾؛ أي: كَفَرْتُ اليومَ بإشراكِكُم إيَّايَ مِن قبلِ هذا اليومِ؛ أي: في الدُّنيا، بمَعنى: تبرَّأْتُ مِنه واستَنْكَرْتُه، كقَولِه: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾ [فاطر: ١٤].

أو مَوصولَةٌ بمعنى (مَن) نحو (ما) في قولهم: (سبحانَ ما سَخَّرَكُنَّ لنا)، و﴿مِن﴾ مُتعلِّقَةٌ بـ﴿كَفَرْتُ﴾؛ أي: كفرتُ بالذي أشركتُمُونِيهِ ـ وهو الله تعالى ـ بطاعَتِكُم إيَّايَ فيما دَعَوْتُكُم إليه مِن عِبادةِ الأَصنامِ وغيرِها مِن قبلِ إشراكِكُم حينَ رددْتُ أمرَهُ بالسُّجودِ لآدمَ، و(أشرك) منقولٌ مِن شَرِكْتُ زيداً للتَّعدِيَةِ إلى مَفعولٍ ثانٍ.

﴿إِنَّ ٱلظَّـٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ تتمَّةُ كلامِهِ، أو ابتداءُ كلامٍ مِن اللهِ تَعالى، وفي حكايَةِ أمثالِ ذلك لطفٌ للسَّامعينَ، وإيقاظٌ لَهُم حتى يحاسِبوا أنفُسَهُم ويَتدبَّرُوا عواقِبَهُم.

قوله: «وقرأ حمزةُ بكسرِ الياءِ...» إلى آخره.

قال أبو حيَّان: هي قراءةٌ متواترَةٌ نقلَها السَّلفُ، واقتَفَى آثارَهُم فيها الخلفُ، فلا يجوزُ أن يقالَ فيها: إنَّها خَطأٌ أو قبيحَةٌ أو رديَّةٌ.

وقد نقلَ جماعةٌ مِن أهلِ اللغةِ: أنَّها لغَةٌ، لكن قلَّ استِعمالُها.

= وفي الكاف: أعطيتكاه وأعطيتكيه، «وحذف الياء اكتفاء بالكسرة» فيه معَ ما قبلَه خفاءٌ، وتحريرُه ما قاله غيره: إن أصلَ (مُصرِخيِّ): مُصْرِخِيْيِي بثلاث ياءات: ياءِ الجمع، وياءِ الإضافة، وياءِ الصلة، لكنها حُذِفت لاجتماع الياءات، وبقيت الكسرةُ لتدلَّ على الياء المحذوفة كما في عليهِ وإليهِ، وإنما كُسِرت الياء لاجتماع سكونِ ياء الجمعِ وياء المتكلِّم بعدَ سقوط النون بالإضافة، فحُرِّكَت ياءُ المتكلِّم بالكسر على الأصل في التحريك لالتقاء الساكنين. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٣٧١).

ونصَّ قُطْرُبٌ على أَنَّها لغَةٌ في بني يربوعٍ.

ونصَّ على أَنَّها صوابٌ أبو عمرو بن العلاءِ إذ سُئِلَ عَنْها، والقاسِمُ بنُ معنٍ مِن رُؤساءِ النُّحاةِ الكوفِيِّينَ(١).

قوله: «نحو (ما) في قَولِهم: (سبحانَ ما سَخَّرَكُنَّ لنا»):

قال الطِّيبِيُّ: يريدُ أنَّ (ما) على أَنَّها مَوصولَةٌ يُرادُ بها اللهُ عزَّ وجلَّ، و(ما) لا تُستعمَلُ في ذوي العلمِ إلا باعتبارِ الوَصفيَّةِ فيه وتعظيمِ شأنِه؛ أي: سُبحانَ العَظيمِ الشَّأنِ الذي سخَّر أمثالَكُنَّ لنا(٢).

وقال أبو حيَّان: مَن منعَ ذلك جعلَ (سبحان) علمًا على مَعنى التَّسبيحِ، كما جعلَ (برّةَ) عَلَمًا للمَبرَّةِ، و(ما) مصدريَّةٌ ظرفيَّةٌ(٣)؛ أي: فيكونُ على حذفِ مُضافٍ؛ أي: سبحانَ صاحبِ تَسخيرِكُنَّ؛ لأنَّ التَّسبيحَ لا يليقُ إلا باللهِ(٤).

(٢٣) ـ ﴿ وَأُدْخِلَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ ۖ تَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ ﴾.

﴿ وَأُدْخِلَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ ﴾: بإذنِ اللهِ وأَمرِه، والمُدخِلُونَ هم الملائكَةُ.

---

(١) انظر: «الحجة» لأبي علي الفارسي (٥/ ٢٩)، و«البحر المحيط» لأبي حيان (١٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٥٨٧ ـ ٥٨٨).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٣/ ١٦٧).

(٤) من قوله: «أي: فيكون» إلى هاهنا من كلام السمين الحلبي في «الدر المصون» (٧/ ٩٧).

وقُرِئَ: (أُدْخِلُ) على التكلُّمِ[١]، فيكونُ قولُه: ﴿بِإِذْنِ رَبِّهِمْ﴾ مُتعلِّقًا بقوله: ﴿تَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ﴾؛ أي: تُحيِّيهم المَلائكةُ بالسَّلام بإذنِ رَبِّهِم.

قوله: «فيكونُ قولُه: ﴿بِإِذْنِ رَبِّهِمْ﴾ مُتعلِّقًا بقوله: ﴿تَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ﴾»:

قال أبو حيَّان: ظاهرُهُ أنَّ ﴿بِإِذْنِ رَبِّهِمْ﴾ مَعمولٌ لقوله[٢]: ﴿تَحِيَّتُهُمْ﴾، ولذلكَ قال: «أي: تُحيِّيهم المَلائِكَةُ بإذنِ ربِّهم» وهذا لا يجوزُ؛ لأنَّ فيه تقديمَ معمولِ المصدرِ المنحلِّ بحرفٍ مَصدرِيٍّ والفعلِ عليه، وهو غيرُ جائزٍ[٣].

وقال السَّفاقسيُّ: قولُ أبي حيَّان: (إنَّه منحلٌّ بحرفٍ مَصدرِيٍّ وفعلٍ) هنا بعيدٌ؛ لأنَّه يكونُ التَّقديرُ: أن يحيوا فيها سَلامٌ، وليس المعنى عليه، بل الظَّاهرُ هنا أنه غيرُ مُنحلٍّ.

ولو سُلِّمَ، فمُرادُه التَّعلُّقُ المَعنويُّ، ويكونُ العاملُ فيه بحسبِ الصِّناعَةِ فعلًا يدلُّ عليه ﴿تَحِيَّتُهُمْ﴾؛ أي: يُحيَّوْنَ بإذنِ ربِّهم.

ولو سُلِّمَ أنَّه أرادَ التَّعلُّقَ الصِّناعِيَّ، فهو باعتبارِ ما فيه مِن مَعنى الفعلِ، لا باعتبارِ كونِه مَصدَرًا.

وقال الحَلَبِيُّ: قد علَّقَه غيرُ الزَّمخشرِيِّ بـ﴿أدخل﴾[٤] ولا تنافُرَ فيه؛ لأنَّ كلَّ أحدٍ يعلمُ أنَّ المُتكلِّمَ في قولِه: ﴿وَأُدْخِلَ﴾ هو الربُّ تعالى، وأحسَنُ مِن هذينِ أن يتعلَّقَ في هذه القراءةِ بمَحذوفٍ على أنَّه حالٌ[٥].

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٢)، و«المحتسب» (١/ ٣٦١)، عن الحسن وعمرو بن عبيد.

(٢) في (س): «معمول له»، وفي (ز): «معمول لقولهم»، والمثبت من «البحر المحيط».

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٣/ ١٦٨).

(٤) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٤/ ٤٤١).

(٥) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٧/ ٩٩).

(٢٤ ـ ٢٥) ـ ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾ تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا ۗ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾.

﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا﴾ كيفَ اعتمدَهُ ووَضعَهُ ﴿كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ﴾؛ أي: جعلَ كلمةً طيِّبةً كشجرةٍ طيِّبةٍ، وهو تفسيرٌ لقولِه: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا﴾.

ويَجوزُ أَنْ تكونَ ﴿كَلِمَةً﴾ بدلًا مِن ﴿مَثَلًا﴾ و﴿كَشَجَرَةٍ﴾ صِفتَها أو خبرَ مُبتدأٍ مَحذوفٍ؛ أي: هي كشجرةٍ، وأن تكونَ أوَّلَ مفعولَيْ ﴿ضَرَبَ﴾ إجراءً له مُجرى (جعلَ).

وقد قُرِئَت بالرَّفعِ على الابتداءِ[(١)].

﴿أَصْلُهَا ثَابِتٌ﴾ في الأرضِ ضاربٌ بعُروقِه فيها ﴿وَفَرْعُهَا﴾: وأعلاها ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ﴾.

ويجوزُ أَنْ يريدَ: وفروعُها؛ أي: أفنانُها، على الاكتفاءِ بلفظِ الجنسِ لاكتِسابِه[(٢)] الاستغراقَ مِن الإضافةِ.

وقرئَ: (ثابتٍ أَصلُها)[(٣)]، والأوَّلُ على أَصلِه، ولذلك قيل: إنَّه أَقْوَى، ولعلَّ الثَّاني أبلَغُ[(٤)].

---

(١) أي: (كلمةٌ). ذكرها العكبري في «التبيان» (٢/ ٧٦٨) دون نسبة.

(٢) في (ت): «لاكتسابها».

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القرآن» (ص: ٧٢)، و«المحتسب» (١/ ٣٦٢)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٤) قوله: «والأول»؛ أي: من القراءتين «على أصله»؛ أي: وضعِه من حيثُ إفادةُ المعنى الأقوى؛ لأن في قراءة أنس أُجريت الصفةُ على الشجرة، وإذا قلتَ: (مررتُ برجلٍ أبوه قائمٌ) فهو أقوى معنًى =

﴿تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا﴾: تُعطي ثَمرَهَا ﴿كُلَّ حِينِۭ﴾ وقَّتَهُ اللهُ لإثمارِهَا ﴿بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾: بإرادَةِ خالِقِهَا وتَكوينِه.

﴿وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ لأنَّ في ضَربِهَا زيادةَ إفهامٍ وتَذكيرٍ، فإنَّه تَصويرٌ للمَعاني وإدناءٌ لها مِن الحسِّ.

قوله: «أي: جعلَ كلمةً طيِّبَةً...» إلى آخرِه.

قال أبو حيَّان: فيه تكلُّفُ إضمارٍ لا ضَرورةَ تَدعو إليه[1].

وقال الحَلَبيُّ: بل مَعناه يَحتاجُ إليه، فيضطرُّ إلى تقديرِهِ محافظةً على لمحِ هذا المعنى الخاصِّ[2].

قوله: «ويجوزُ أَنْ يُريدَ: وفروعُها»:

قال الطِّيبِيُّ: عطفٌ على (وفروعها)[3]؛ يعني: الفرعُ إمَّا أَنْ يُحمَلَ على أعلى الشَّجرةِ، أو أعلى أغصانِها بأن يُكتفى باسمِ الجنسِ عَن الجَمعِ[4].

قوله: «ولذلك قيل: إنَّها أَقْوَى»:

قال ابنُ جنِّي: لأنَّكَ إذا قُلْت: (ثابتٍ أصلُها) فقد أجريتَ الصِّفَةَ على ﴿شجرة﴾،

= من قولك: (مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه) لأن المخبَر عنه إنما هو الأبُ لا رجل، وهذا ما في «الكشاف» (٤/ ٤٤٢)، وقد حكاه المصنف مع ترجيحِه خلافَه بقوله: «ولذلك قيل: إنه أقوى، ولعل الثاني أبلغ». انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٣٧١).

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٣/ ١٦٩).

(٢) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٧/ ٩٩).

(٣) في «فتوح الغيب»: «وفرعها».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٥٩٠).

وليسَ الثَّباتُ لها إنَّما هو للأصلِ، ولعمري إنَّ الصِّفَةَ إذا كانَتْ في المعنى لِمَا هوَ مِن سَببِ المَوصوفِ جَرَت عليه، وإذا كانت [له كانت] أخصَّ لفظًا به، وإذا كان الثَّباتُ في الحقيقَةِ إنَّما هو للأصلِ، فالمُعتمَدُ بالثَّباتِ هو الأَصلُ.

فالأحسَنُ تقديمُ الأَصلِ عِنايَةً به، ومن ثَمَّ قالوا: (زيدٌ ضَرَبتُهُ) فقدَّمُوا المفعولَ؛ لأنَّ الغرَضَ هنا ليس ذكرَ الفاعلِ وإنَّما هو ذكر المفعولِ، فقُدِّمَ للاعتناءِ بذكرِه، ثمَّ لم يُقنَعْ بذلكِ حَتَّى أَزالوهُ عَن لفظِ الفضلَةِ وجعلوهُ رَبَّ الجملَةِ لفظًا فرفعوهُ بالابتداءِ، وصارَ قولُه: (ضربتُه) دليلًا له وفضلةً تُلحِقُه به، وكذلك قولك: (مررتُ برَجلٍ أبوه قائِمٌ) أقوَى معنى من قولِكَ: (قائمٍ أبوهُ)؛ لأنَّ المخبرَ عنه بالقيامِ إنَّما هو الأبُ لا (رجل)[1].

(٢٦) - ﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ﴾.

﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ﴾: كمثلِ شَجرَةٍ ﴿خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ﴾: استؤصِلَتْ وأُخِذَت جُثَّتُه في الكُلِّيَّةِ ﴿مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ﴾ لأنَّ عُروقَهَا قَريبَةٌ منه ﴿مَا لَهَا مِن قَرَارٍ﴾: استقرار.

واختلفَ في الكلمَةِ والشَّجرَةِ، ففُسِّرَت الكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ بكلمَةِ التَّوحيدِ ودعوةِ الإسلامِ والقُرآنِ، والكلمَةُ الخَبيثَةُ بالإشراكِ باللهِ والدُّعاءِ إلى الكُفرِ وتَكذيبِ الحَقِّ، ولعلَّ المُرادَ بهمَا ما يعمُّ ذلك، فالكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ ما أَعربَ عَن حقٍّ أو دَعا إلى صَلاحٍ، والكَلِمَةُ الخبيثَةُ ما كانَ على خلافِ ذلك.

---

(١) انظر: «المحتسب» لابن جني (١/ ٣٦٢)، وما بين معكوفتين منه.

وفُسِّرَت الشَّجرةُ الطَّيِّبَةُ بالنَّخلةِ، ورُوِيَ ذلكَ مَرفوعًا، وبشَجرةٍ في الجنَّةِ[١]، والخبيثَةُ بالحَنْظَلَةِ، والكَشُوثِ[٢]، ولعلَّ المُرادَ بهما أيضًا ما يعمُّ ذلك.

قوله: «وفُسِّرَت الشَّجرةُ الطَّيِّبَةُ بالنَّخلةِ، ورُوِيَ ذلك مَرفوعًا»:

أخرجَه التِّرمذِيُّ والنَّسائيُّ وابنُ حِبَّان والحاكِمُ وصحَّحَه مِن حَديثِ أنسٍ مرفوعًا[٣].

(٢٧) - ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴾.

﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ ﴾: الذي ثبتَ بالحُجَّةِ عِندَهُم وتَمكَّنَ في قلوبِهم.

﴿فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ فلا يَزِلُّونَ إذا افتُتِنُوا[٤] في دينِهم كزَكرِيَّاءَ ويَحيَى وجرجيسَ وشَمسُونَ[٥] والذين فتَنَهُم أَصحابُ الأخدودِ.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٣/ ٦٤١) عن ابن عباس رضي الله عنهما. وصوَّب الطبري قولَ مَن قال: (هي النَّخْلَةُ) لصحة الخبر عن رسول الله ﷺ.

(٢) قوله: «والكشوث»، بالثاء المثلثة: نبت يتعلق بأغصان الشجر من غير أن يضرب بعرق في الأرض. انظر: «الصحاح» (مادة: كشث).

(٣) رواه الترمذي (٣١١٩)، والنسائي في «الكبرى» (١١١٩٨)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٧٥)، والحاكم في «المستدرك» (٣٣٤١) وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي في «التلخيص».
ورواه البخاري (١٣١) و(٤٦٩٨) و(٦١٤٤)، ومسلم (٢٨١١). وابن حبان في «صحيحه» (٢٤٣)، والطبري في «تفسيره» (١٣/ ٦٤٢)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٤) في (خ): «إذا فتنوا».

(٥) روى قصته الطبري في «التاريخ» (٢/ ٢٢) عن وهب وملخصها: أنه كان من أهل قرية من قرى =

﴿وَفِي ٱلْآخِرَةِ﴾ فلا يَتلَعْثَمُونَ إذا سُئِلُوا عَن مُعتقَدِهِم في المَوقِفِ، ولا تُدهِشُهُم أهوالُ[1] القيامَةِ، ورُوِيَ أنَّه عليهِ السَّلامُ ذكرَ قبضَ روحِ المُؤمنِ فقال: «ثمَّ تعادُ رُوحُهُ في جَسَدِهِ فيأتيهِ مَلَكانِ فيُجلِسَانِه في قَبرِهِ ويَقُولانِ له: مَن ربُّكَ، وما دِينُكَ، ومَن نَبيُّكَ؟ فيقول: ربِّي اللهُ ودِيني الإسلامُ ونَبِيِّي محمَّدٌ، فيُنادِي مُنادٍ مِن السَّماءِ: أنْ صدَقَ عَبْدِي، فذلك قوله: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ﴾».

﴿وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾: الذينَ ظَلَمُوا أَنفُسَهُم بالاقتصارِ على التَّقليدِ فلا يهتدونَ إلى الحَقِّ ولا يَثْبُتُونَ في مواقفِ الفِتَنِ.

﴿وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ مِن تَثبيتِ بَعضٍ وإِضلالِ آخرينَ مِن غيرِ اعتراضٍ عليه.

قوله: «وجرجيس»:

قال الطِّيبِيُّ: وجدتُ في كتابِ «المُبتدَأِ» المنسوبِ إلى أبي عبدِ الله محمَّد بنِ عبد الله الكِسائيِّ قال: إنَّ جرجيسَ كانَ مِن الحَواريِّينَ مِن أَصحابِ عيسى عليهِ

= الروم، قد هداه الله لرشده، وكان قومه أهل أوثان يعبدونها، وكان منزله منها على أميال غير كثيرة، وكان يغزوهم وحده ويجاهدهم في الله، وكان قد أعطي قوة في البطش، وكان لا يوثقه حديد ولا غيره، وكان على ذلك يجاهدهم في الله ويغزوهم، ويصيب منهم حاجته، لا يقدرون منه على شيء، فأخذوه بالحيلة من قِبَل امرأته، فلما نام أوثقت يده إلى عنقه بشعر رأسه، فأوثقه ذلك، وبعثت إلى القوم، فجاءوا فأخذوه، فجدعوا أنفه وأذنيه، وفقؤوا عينيه، ووقفوه للناس بين ظهراني المئذنة ـ وكانت مئذنة ذات أساطين، وكان ملكهم قد أشرف عليها بالناس لينظروا إلى شمسون وما يصنع به ـ فدعا اللهَ شمسونُ حين مَثَلوا به ووقفوه أن يسلطه عليهم، فأُمر أن يأخذ بعمودين من عمد المئذنة التي عليها الملك والناس الذين معه فيجذبهما، فجذبهما فرد الله عليه بصره وما أصابوا من جسده، ووقعت المئذنة بالملك ومَن عليها من الناس، فهلكوا فيها هدماً.

(١) في (خ): «ولا تدهشهم أحوال».

السَّلامُ علَّمَه اللهُ الاسمَ الذي يُحيِي به المَوتى وكانَ بأَرضِ الموصلِ جبارٌ يعبدُ الصَّنمَ، فدعاهُ جرجيسُ إلى عبادَةِ اللهِ، ونهاهُ عَن عبادَةِ الصَّنمِ، فأمرَ به فشُدَّت يَداه ورِجلاهُ، ودَعا بأمشاطِ حَديدٍ، فسرحَ بها صدرَه ويدَه، ثمَّ صبَّ عليه ماءَ الملحِ، فصبَّرَه الله عليه، ثمَّ دَعا بمَسامِيرَ مِن حَديدٍ فسمرَ عينيهِ وأُذنيهِ، فصَبَّرَه الله عليه، ثم دعا بحوضٍ مِن نحاسٍ فأوقدَ تحتَه حتى ابيضَّ ثمَّ أوقدَ عليهِ وأطبقَ رأسَهُ عليه فجعَلَه اللهُ تعالى عليه بردًا وسلامًا وزادَه حسنًا وجمالًا، ثمَّ قُطِّعَ إربًا إربًا، فأحياه اللهُ تعالى، ودَعَاهم إلى اللهِ تعالى، وأحيا الموتى، فلَمْ يُؤمِن الملكُ، فأمره اللهُ أَنْ يَعتزِلَهُم، وقلبَ المدينةَ عالِيَها سافِلَها[1].

قوله: «رُوِيَ أَنَّه عليهِ السَّلامُ ذكرَ قَبْضَ روحِ المؤمنِ...» الحديث.

أخرجَه أبو داودَ والحاكمُ وصَحَّحه مِن حَديثِ البراءِ بن عازبٍ[2].

(٢٨ ـ ٣٠) ـ ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا۟ قَوْمَهُمْ دَارَ ٱلْبَوَارِ ﴿٢٨﴾ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا ۖ وَبِئْسَ ٱلْقَرَارُ ﴿٢٩﴾ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِهِۦ ۗ قُلْ تَمَتَّعُوا۟ فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى ٱلنَّارِ﴾.

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا﴾؛ أي: شُكرَ نِعمَتِه كفرًا بأَنْ وَضعوهُ مَكانَهُ، أو بدَّلُوا نفسَ النِّعمَةِ كُفرًا، فإنَّهُم لَمَّا كَفرُوها سُلِبَتْ مِنْهُم فصاروا تاركينَ لها مُحَصِّلينَ للكُفْرِ بدلَها، كأَهلِ مَكَّةَ خلَقَهُم اللهُ وأَسْكَنَهُم حرمَهُ وجَعَلَهُم قوامَ بيتِهِ ووسَّعَ عَلَيْهِم

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٥٩٤ ـ ٥٩٥).

(٢) رواه أبو داود (٤٧٥٣)، وبنحوه الحاكم في «المستدرك» (١٠٧) مطولًا، وسكت عنه الذهبي في «التلخيص»، ونقل ابن حجر في «فتح الباري» (٣/ ٢٣٤) عن أبي عوانة وغيره تصحيحه. ورواه مختصراً البخاري (١٣٦٩)، ومسلم (٢٨٧١).

أبوابَ رِزْقِه وشَرَّفَهُم بمُحمَّدٍ ﷺ فكَفَروا ذلك، فقُحِطُوا سبعَ سِنينَ وأُسِرُوا وقُتِلُوا يومَ بَدرٍ، وصارُوا أَذِلَّاءَ فبَقُوا مَسلوبي النِّعمَةِ موصوفينَ بالكُفْرِ.

وعَن عُمَرَ وعَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما: همُ الأفجرانِ مِن قُريشٍ: بَنُو المغيرةِ وبنُو أُميَّةَ، فأمَّا بنو المغيرَةِ فكُفِيتُمُوهُم يومَ بَدرٍ، وأمَّا بنو أُميَّةَ فمُتِّعوا إلى حينٍ(١).

﴿وَأَحَلُّواْ قَوْمَهُمْ﴾ الذين شايَعُوهُم في الكفرِ ﴿دَارَ ٱلْبَوَارِ﴾: دارَ الهَلاكِ بحَمْلِهِم على الكُفرِ.

﴿جَهَنَّمَ﴾ عطفُ بيانٍ لها ﴿يَصْلَوْنَهَا﴾ حالٌ مِنْها، أو مِن القَوْمِ؛ أي: داخلينَ فيها مُقاسِينَ لحَرِّهَا، أو مُفسِّرٌ لفعلٍ يقدَّرُ ناصبًا لـ﴿جَهَنَّمَ﴾.

﴿وَبِئْسَ ٱلْقَرَارُ﴾؛ أي: وبئسَ المقرُّ جهنَّمُ.

﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ الذي هو التَّوحيدُ. وقرأَ ابنُ كَثيرٍ وأبو عَمرٍو ورُوَيسٌ عَن يعقوبَ بفَتحِ الياءِ(٢)، وليسَ الضَّلالُ ولا الإضلالُ غرضَهُم في اتخاذِ الأندادِ، لكنْ لَمَّا كان نتيجتَهَ جُعِلَ كالغَرضِ.

﴿قُلْ تَمَتَّعُواْ﴾ بشَهَواتِكُم، أو بعِبادَةِ الأَوثانِ فإنَّها مِن قَبيلِ الشَّهواتِ التي يُتمتَّع بها، وفي التَّهديدِ بصِيغَةِ الأَمرِ إيذانٌ بأنَّ المُهدَّدَ عليه كالمَطلوبِ لإفضائِه إلى المهدَّدِ به، وأنَّ الأَمْرينِ كائنانِ لا مَحالةَ، ولذلك علَّلَه بقولِه: ﴿فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى ٱلنَّارِ﴾، وأنَّ المُخاطبَ لانهماكِه فيهِ كالمَأمورِ بهِ مِن آمرٍ مُطاعٍ.

---

(١) رواه عن عمر رضي الله عنه الطبري في «تفسيره» (١٣/ ٦٧٠). ورواه عن علي رضي الله عنه عبد الرزاق في «تفسيره» (١٤١٠)، والطبري في «تفسيره» (١٣/ ٦٧٠).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٧)، و«التيسير» (ص: ١٣٤)، و«النشر» (٢/ ٣٩٩).

قوله: «أي: شُكْرَ نعمتِهِ كفرًا..» إلى آخرِه.

قال الطِّيبيُّ: فعلى الأوَّلِ التَّبديلُ: التَّغييرُ في الوَصفِ، وعلى الثَّاني: التَّغييرُ في الذَّاتِ، فعلى الأوَّلِ النِّعمَةُ باقيَةٌ، لكنَّها مَوصوفَةٌ بالكُفرانِ، وعلى الثَّاني النِّعمَةُ زائِلَةٌ مُبدَّلَةٌ بالكُفرِ[1].

(٣١) ـ ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ ﴾.

﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ خصَّهُم بالإضافَةِ تَنويهًا لهم، وتنبيهًا على أنَّهُم المقيمونَ لحُقوقِ العُبوديَّةِ، ومَقُولُ ﴿ قُل ﴾ محذوفٌ يدلُّ عليهِ جَوابُه؛ أي: قُلْ لعِبادِيَ الذين آمنوا أقيمُوا الصَّلاةَ وأَنفِقُوا ﴿يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ ﴾ فيكونُ إيذانًا بأنَّهُم لفرطِ مُطاوعَتِهِم الرَّسولَ عليهِ السَّلامُ بحيثُ لا ينفَكُّ فِعلُهُم عَن أَمْرِه، وأنَّه كالسَّببِ الموجِبِ له، ويجوزُ أن يُقَدَّرَا بلامِ الأَمرِ ليَصِحَّ تعلُّقُ القَولِ بهمَا، وإنَّما حَسُنَ ذلك هاهنا ولَمْ يَحْسُن قولُه:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ... إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَا

لدلالَةِ ﴿ قُل ﴾ عليه.

وقيل: هُمَا جَوابَا (أَقيمُوا) و(أَنفِقُوا) مُقامَيْنِ مُقامَهُما، وهو ضَعيفٌ؛ لأنَّه لا بُدَّ مِن مُخالفَةٍ[2] ما بين الشَّرطِ وجَوابِه، ولأنَّ أمرَ المُواجهَةِ لا يُجابُ بلفظِ الغيبةِ إذا كان الفاعلُ واحِدًا.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٥٩٧).

(٢) في (ت): «المخالفة».

﴿سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ مُنتَصبانِ على المَصدَرِ؛ أي: إنفاقَ سِرٍّ وعَلانِيَةٍ، أو على الحال؛ أي: ذَوِي سرٍّ وعلانيةٍ، أو على الظَّرفِ؛ أي: وقتَيْ سِرٍّ وعَلانِيَةٍ، والأحبُّ إعلانُ الواجبِ وإخفاءُ المتطوَّعِ بهِ.

﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾ فيبتاعَ المقصِّرُ ما يتداركُ به تَقصيرَهُ أو يفدي به نفسَه.

﴿وَلَا خِلَالٌ﴾ ولا مخالَّةَ فيشفعَ لكَ خليلٌ[1].

أو مِن قبلِ أن يأتيَ يومٌ لا انتفاعَ فيه بمبايعَةٍ ولا مخالّةٍ، وإنما يُنتفَعُ فيه بالإنفاقِ لوَجهِ اللهِ تعالى.

وقرأَ ابنُ كَثيرٍ وأبو عَمرٍو ويعقوبُ بالفتحِ فيهِما[2] على النَّفيِ العامِّ.

قوله: «فيكونُ إيذانًا بأنَّهُم لفرطِ مُطاوَعَتِهم للرَّسولِ...» إلى آخرِه.

قال ابنُ المُنَيِّرِ: لأنَّ الآيَةَ وَرَدَت في حَقِّ أَشرافِ المُؤمنينَ بحيثُ أُضيفُوا إلى اللهِ تعالى في قولِه: ﴿لِّعِبَادِيَ﴾، فاندفعَ بهذا التَّقريرِ ما أوردَ مِن أنَّه قد يقولُ ذلك ولا يُقيمونَ ولا يُنفقونَ، وخَبرُ اللهِ لا يُخلَفُ[3].

قوله:

«مُحمَّــدُ تَفْدِ نَفْسَــكَ كــلُّ نفسٍ إذا ما خِـفْتَ مِــن أَمْــرٍ تَبَالَا»[4]

---

(١) في (خ): «خليلك».

(٢) أي: (لا بيعَ... ولا خلالَ)، انظر: «السبعة» (ص: ١٨٧)، و«التيسير» (ص: ٨٢)، و«النشر» (٢/ ٢١١).

(٣) انظر: «الانتصاف» لابن المنير بهامش «الكشاف» (٢/ ٥٥٦)، و«الإنصاف» لعلم الدين العراقي (٢/ ١٩) وما نقله علم الدين العراقي يختلف عن المطبوع من الانتصاف، وعبارته أقرب لما أورده المصنف.

(٤) انظر: «الكتاب» (٣/ ٨)، و«المقتضب» (٢/ ١٣٢)، و«سر صناعة الإعراب» (١/ ٣٩١)، وعزاه ابن =

(٣٢ ـ ٣٤) ـ ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْفُلْكَ لِتَجْرِىَ فِى ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْأَنْهَٰرَ ﴿٣٢﴾ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ﴿٣٣﴾ وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ۚ وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ۗ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴾.

﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾ مبتدأٌ وخبرٌ ﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ﴾ تعيشونَ به، وهو يَشتَمِلُ المطعومَ والمَلبوسَ، وهو مفعولٌ لـ(أَخْرجَ).

و﴿مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ ﴾ بيانٌ له وحالٌ منه، ويحتمِلُ عكسَ ذلك، ويجوزُ أَنْ يُرادَ بهِ المصدَرُ فينتصِبَ بالعِلَّةِ، أو المصدرِ لأنَّ (أخرج) في مَعنى: رَزَقَ.

﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْفُلْكَ لِتَجْرِىَ فِى ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ ﴾: بمَشيئَتِه إلى حيثُ توَجَّهْتُم.

﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْأَنْهَٰرَ ﴾ فجعَلَهَا مُعدَّةً لانتِفاعِكُم وتَصرُّفِكُم.

وقيل: تسخيرُ هذه الأشياءِ: تَعليمُ كيفيَّةِ اتِّخاذِهَا.

﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ ﴾ يدأبانِ في سَيرِهِما وإنارَتِهما وإصلاحِ ما يُصلِحَانِه مِن المُكوَّناتِ ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ﴾ يَتعاقبانِ لسُباتِكُم ومَعاشِكُم.

﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ﴾؛ أي: بعضَ جميعِ ما سَألتُمُوه؛ يعني: مِن كلِّ شيءٍ سألتموهُ شيئًا، فإنَّ الموجودَ مِن كلِّ صنفٍ بعضُ ما في قُدرةِ اللهِ، ولعلَّ المرادَ بـ﴿مَا سَأَلْتُمُوهُ ﴾: ما كانَ حقيقًا بأنْ يُسألَ لاحتياجِ النَّاسِ إليه سُئِلَ أو لَمْ يُسأَلْ.

و﴿مَا﴾ يحتملُ أَنْ تكونَ مَوصولَةً ومَوصوفَةً ومَصدريَّةً، ويكونُ المصدَرُ بمَعنى المفعولِ.

= هشام في «شرح شذور الذهب» (ص: ٢٧٥) لأبي طالب.

وقُرِئَ: (مِن كلٍّ) بالتَّنوين[١]؛ أي: وآتاكم مِن كلِّ شيءٍ ما احتَجْتُم إليه وسَألتموهُ بلِسانِ الحالِ، ويجوزُ أن تكونَ ﴿مَا﴾ نافيَةً في مَوضعِ الحال؛ أي: وآتاكُمْ مِن كلِّ شَيءٍ غيرَ سائلِيه.

﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾: لا تَحصرُوهَا ولا تُطيقُوا عدَّ أنواعِهَا فَضْلًا عن أفرادِهَا فإنَّها غيرُ مُتناهِيَةٍ، وفيهِ دَليلٌ على أنَّ المُفرَدَ يفيدُ الاستغراقَ بالإضافَةِ.

﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ﴾ يظلمُ النِّعمَةَ بإغفالِ شُكرِهَا، أو: يظلمُ نفسَهُ بأن يعرضَها للحِرمانِ.

﴿كَفَّارٌ﴾ شديدُ الكُفرانِ، وقيل: ظلومٌ في الشدَّةِ يَشكو ويجزَعُ، كَفَّارٌ في النِّعمَةِ يجمَعُ ويمنَعُ.

قوله: «مَفعولٌ لـ(أخرج)، و﴿مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ بيانٌ له»:

قال أبو حيَّان: هذا ليسَ بجيِّدٍ؛ لأنَّ (مِن) البيانيَّةَ إنَّما تَأتي بعدَ المُبهَمِ الذي تُبيِّنُه[٢].

قال الحَلَبِيُّ: وقد يجابُ عنه بأنَّه أرادَ ذلك مِن حَيثُ المَعنى لا الإعرابُ[٣].

قوله: «ويحتملُ عكسَ ذلك»:

قال الطِّيبِيُّ: فـ(مِن) على هذا تَبعيضٌ؛ أي: أخرجَ بعضَ الثَّمراتِ[٤].

---

(١) نسبت لابن عباس والحسن والضحاك ومحمد بن علي وجعفر بن محمد وغيرهم. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٨)، و«المحتسب» (١/ ٣٦٣).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٣/ ١٨٥).

(٣) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٧/ ١٠٨).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٦٠٤).

(٣٥ ـ ٣٦) ـ ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا وَٱجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ ﴿٣٥﴾ رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُۥ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ﴾ بلدةَ[1] مكَّةَ ﴿ءَامِنًا﴾: ذا أمنٍ لِمَن فيهَا، والفرقُ بينَهُ وبينَ قوله: ﴿ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا﴾ [البقرة: ١٢٦] أنَّ المسؤولَ في الأوَّلِ إزالَةُ الخوفِ عنه وتَصييرُه آمِنًا، وفي الثَّاني جعلُهُ مِن البلادِ الآمنَةِ.

﴿وَٱجْنُبْنِي وَبَنِيَّ﴾: بَعِّدْني وإيَّاهم ﴿أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ﴾: واجعَلْنَا مِنهم في جانبٍ.

وقُرِئَ: (وأَجْنِبْنِي)[2]، وهما على لُغَةِ نَجْدٍ، وأمَّا أَهْلُ الحِجازِ فيقولون: جَنِّبْني شَرَّهُ.

وفيه دَليلٌ على أنَّ عِصمةَ الأنبياءِ بتَوفيقِ اللهِ وحِفظِه إيَّاهُم، وهو بظاهِرِه لا يَتناوَلُ أحفادَهُ وجميعَ ذُرِّيَّتِه، وزعمَ ابنُ عُيينَةَ أنَّ أولادَ إسماعيلَ لم يعبُدُوا الصَّنَمَ مُحْتَجًّا به، وإنَّما كانَتْ لهم حِجارَةٌ يَدورونَ بها ويُسمونَها: الدُّوَارَ، ويقولون: البيتُ حَجَرٌ فحيثُمَا نَصَبْنَا حَجَرًا فهو بمَنزِلَتِه[3].

﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ فلذلك سألتُ مِنكَ العِصمَةَ واستَعَذْتُ بكَ مِن إضلالِهِنَّ، وإسنادُ الإضلالِ إليهنَّ باعتبارِ السَّببيَّةِ، كقولِه: ﴿وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا﴾ [الأنعام: ٧٠].

---

(١) في (ت): «بلد».

(٢) نسبت للجحدري وعيسى الثقفي وابن يعمر. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٣)، و«المحتسب» (١/ ٣٦٣)، و«البحر» (١٣/ ١٩٤).

(٣) ذكره الزمخشري في «الكشاف» (٤/ ٤٥٢).

﴿فَمَن تَبِعَنِى﴾ على دِيني ﴿فَإِنَّهُۥ مِنِّى﴾؛ أي: بَعْضِي لا يَنفَكُّ عَنِّي في أمرِ الدِّينِ.

﴿وَمَنْ عَصَانِى فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ تقدِرُ أَنْ تَغفِرَ لهُ وتَرحمَهُ ابتداءً، أو بعدَ التَّوفيقِ للتَّوبَةِ، وفيهِ دَليلٌ على أنَّ كُلَّ ذَنبٍ فللّهِ أَنْ يَغفِرَه حتَّى الشِّرك، إلا أنَّ الوَعيدَ فرَّقَ بينَهُ وبينَ غَيرِه.

قوله: «يدورونَ بها»؛ أي: يطوفونَ بها أسابيعَ تشبُّهًا بالبيتِ، قاله ابنُ الأنباري[1].

قوله: «﴿فَإِنَّهُۥ مِنِّى﴾ أي: بعضِي»:

قال الطِّيبيُّ: لا يريدُ أنَّ (مِن) في قولِه: ﴿مِنِّى﴾ تَبعيضيَّةٌ وإن صرَّحَ بلفظِ البعضِ، بل هي اتِّصاليَّةٌ كقولِه: ﴿ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٦٧][2].

(٣٧) ـ ﴿رَّبَّنَآ إِنِّىٓ أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِى بِوَادٍ غَيْرِ ذِى زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ ٱلْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱجْعَلْ أَفْـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوِىٓ إِلَيْهِمْ وَٱرْزُقْهُم مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ﴾.

﴿رَّبَّنَآ إِنِّىٓ أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِى﴾؛ أي: بعضَ ذُرِّيتي، أو: ذُريَّةً مِن ذُرِّيتي، فحُذِفَ المفعولُ وهم إسماعيلُ ومَن وُلِدَ منه، فإنَّ إسكانَه مُتضمِّنٌ لإسكانِهم.

﴿بِوَادٍ غَيْرِ ذِى زَرْعٍ﴾ يعني: وادي مكَّةَ، فإنها حَجَريَّةٌ لا تُنبتُ.

﴿عِندَ بَيْتِكَ ٱلْمُحَرَّمِ﴾ الذي حرَّمْتَ التعرُّضَ له والتَّهاوُنَ به، أو: لم يَزَلْ مُعظَّمًا ممنَّعًا[3] يهابُه الجبابرةُ، أو: منعَ منه الطُّوفان فلم يستولِ عليه ولذلك سُمِّيَ عتيقًا؛ أي: أُعتقَ منه.

---

(١) انظر: «شرح القصائد السبع» لابن الأنباري (ص: ٩٣).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٦١٣).

(٣) في (خ): «ممتنعًا».

ودعا بهذا الدُّعاءِ أوَّلَ ما قَدِمَ، فلعلَّهُ قال ذلك باعتبارِ ما كان[١] أو ما سيؤولُ إليه.

رُوي أنَّ هاجرَ كانَتْ جاريةً لسارةَ، فوَهَبَتْها إبراهيمَ عليه السَّلام فولدَتْ منه إسماعيلَ، فغارَتْ عليهما فناشَدَتْه أن يُخرِجَهُما مِن عندِها، فأخرجَهُمَا إلى أرضِ مكَّةَ، فأظهرَ اللهُ عينَ زَمْزَمَ، ثمَّ إنَّ جُرْهُمَ رأَوْا ثَمَّ طيورًا فقالوا: لا طيرَ إلا على الماءِ، فقصدوهُ فرأَوهُما وعندَهُما عينُ ماء[٢]، فقالوا: أشركينا في مائكِ نُشركْكِ في ألبانِنا، ففعَلَتْ[٣].

﴿رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَوٰةَ﴾ اللامُ لامُ كَيْ، وهي مُتعلِّقةٌ بـ﴿أَسْكَنتُ﴾؛ أي: ما أسكنتُهُم بهذا الوادي البلقَعِ مِن كلِّ مرتفَقٍ ومرتزَقٍ إلا لإقامةِ الصَّلاةِ عندَ بيتكَ المُحرَّمِ، وتكريرُ النِّداءِ وتَوسيطُه للإشعارِ بأنَّها المقصودةُ بالذَّاتِ مِن إسكانهم ثَمَّ، والمقصودُ مِن الدُّعاءِ تَوفيقُهُم لها.

وقيل: اللامُ لامُ الأَمرِ، والمرادُ هو الدُّعاءُ لهم بإقامةِ الصَّلاةِ، كأنَّه طلبَ مِنْهُم الإقامةَ وسأَلَ مِن اللهِ أَنْ يُوَفِّقَهُم[٤] لها.

﴿فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ﴾؛ أي: أفئدةً مِن أَفئدَةِ النَّاسِ، و﴿مِّنَ﴾ للتَّبعيضِ، ولذلك قيل: لو قال: (أفئدةَ النَّاسِ) لازدَحَمَتْ عليهم فارسُ والرُّومُ ولحجَّتِ اليَهودُ والنَّصارَى.

---

(١) بعدها في (خ): «عليه».

(٢) «ماء» من (خ).

(٣) لم أجده هكذا لكن رواه البخاري (٣٣٦٤) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وفيه: فقالوا: أتأذنين لنا أن ننزل عندك؟ فقالت: نعم، ولكنْ لا حقَّ لكم في الماء، قالوا: نعم.

(٤) في (ت): «توفيقهم».

أو للابتداءِ كقولك: القلبُ مِنِّي سَقيمٌ؛ أي: أفئدةَ ناسٍ.

وقرأ هشام: ﴿أَفْئِيدَةً﴾ بخُلفٍ عنه، بياءٍ بعد الهمزة(١).

وقُرِئَ: (آفِدَةً)(٢)، وهو(٣) يحتمل أن يكونَ مَقلوبَ أَفْئِدَة، كآدُرٍ في أَدْؤُرٍ، وأن يكونَ اسمَ فاعلٍ مِن أَفِدَتِ الرِّحلة: إذا عَجِلَت؛ أي: جماعةً يعجلونَ نحوَهُم.

و(أَفِدَةً) بطرحِ الهمزةِ للتَّخفيفِ(٤)، وإن كانَ الوَجهُ فيه إخراجَها بينَ بينَ، ويجوزُ أن يكونَ مِن أَفِدَ.

﴿تَهْوِيٓ إِلَيْهِمْ﴾: تُسرِعُ إليهِمْ شوقًا ووِدادًا.

وقُرِئَ: (تُهوَى) على البناءِ للمَفعولِ(٥)، مِن هوَى إليه، وأهواه غيرُه.

و(تَهْوَى)(٦) من هَوِيَ يَهْوَى: إذا أحبَّ، وتَعدِيَتُه بـ(إلى) لتَضمينِ معنى النُّزوعِ.

﴿وَٱرْزُقْهُم مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ مع سُكناهُم واديًا لا نباتَ فيه ﴿لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ﴾ تلك النِّعمةَ.

فأجابَ اللهُ دعوتَهُ، فجعلَهُ حَرَمًا آمِنًا يُجبى إليه ثَمراتُ كلِّ شيءٍ، حتى توجَدُ فيه الفواكِهُ الرَّبيعيَّةُ والصَّيفيَّةُ والخريفيَّةُ في يومٍ واحدٍ.

---

(١) انظر: «التيسير» (ص: ١٣٥). ولم يذكرها ابن مجاهد في «السبعة».

(٢) رويت عن ابن كثير في غير المشهور عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٣).

(٣) في (ت): «وهي».

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٣) عن عيسى بن عمر.

(٥) انظر: «المحتسب» (١/ ٣٦٤) عن مسلمة بن عبد الله.

(٦) نسبت لعلي بن أبي طالب وأبي جعفر محمد بن علي وجعفر بن محمد ومجاهد. انظر: «المحتسب» (١/ ٣٦٤).

قوله: «أي: ما أسكَنْتُهُم بهذا الوادي البَلْقَعِ»:

قال الجوهريُّ: هي الأَرضُ القَفْراءُ التي لا شيءَ بها[١].

قوله: «إلا لإقامَةِ الصَّلاةِ»:

قال الطِّيبِيُّ: هذا الحصرُ وتلكَ الفوائِدُ إنما يفيدُها[٢] تكريرُ ذكرِ ﴿رَبَّنَآ﴾؛ لأنَّه للاهتمامِ بشَأنِ المدعوِّ المَطلوبِ[٣].

قوله: «أو للابتداءِ كقولِك: القَلْبُ مِنِّي سَقيمٌ»:

قال الطِّيبِيُّ: كأنَّه قيل: نشأَ سقمُ هذا العُضوِ مِن جِهَتِي[٤].

وقال أبو حيَّان: لا يظهرُ كونُها للابتداءِ؛ لأنَّه ليسَ لها فعلٌ يُبتدَأُ فيه لغايةٍ تَنْتَهِي إليها؛ إذْ لا يَصِحُّ ابتداءُ جَعْلِ الأَفئِدَةِ مِن النَّاسِ[٥].

(٣٨) ـ ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ تَعۡلَمُ مَا نُخۡفِي وَمَا نُعۡلِنُۗ وَمَا يَخۡفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِن شَيۡءٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾.

﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ تَعۡلَمُ مَا نُخۡفِي وَمَا نُعۡلِنُ﴾: تعلمُ سِرَّنَا كما تعلَمُ عَلَنَنا، والمعنى: أنَّك أعلَمُ بأحوالِنا ومَصالحنا وأرحَمُ بنا مِنَّا بأنفُسِنا، فلا حاجةَ لنا إلى الطَّلبِ، لكنَّا ندعوكَ إظهارًا لعُبودِيَّتِكَ، وافتقارًا إلى رحمتِكَ، واستِعجالًا لنيلِ ما عِندَكَ.

---

(١) انظر: «الصحاح» للجوهري مادة: (بلقع).

(٢) في (ز): «وتلك الفرائد إنما يفيدها»، وفي (س): «وتلك العوائد إنما يفيد»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٦١٤).

(٤) المصدر السابق (٨/ ٦١٥).

(٥) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٣/ ١٩٧)

وقيل: ما نُخفِي من وَجْدِ الفُرقةَ، وما نُعلنُ من التَّضرُّعِ إليك والتَّوكُّلِ عليك، وتكريرُ النِّداءِ للمُبالغَةِ في التَّضرُّعِ واللجأِ[1] إلى اللهِ تعالى.

﴿وَمَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ لأنَّه العالِمُ بعلمٍ ذاتيٍّ تَستوي نسبتُه إلى كلِّ مَعلومٍ، و﴿مِن﴾ للاستغراق.

(٣٩) ـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى وَهَبَ لِى عَلَى ٱلْكِبَرِ إِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ ۚ إِنَّ رَبِّى لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾.

﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى وَهَبَ لِى عَلَى ٱلْكِبَرِ﴾؛ أي: وهبَ لي وأنا كبيرٌ آيسٌ عن الولدِ، قيَّدَ الهِبَةَ بحالِ الكبرِ استعظامًا للنِّعمَةِ وإظهارًا لِمَا فيها مِن آلائِه.

﴿إِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾ رُوِيَ: أنَّه ولدَ له إسماعيلُ لتسعٍ وتِسعينَ سنةً، وإسحاقُ لمئةٍ وثِنْتَيْ عشرةَ سنةً.

﴿إِنَّ رَبِّى لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾؛ أي: لَمُجيبُه، مِن قولك: سَمِعَ الملكُ كلامي: إذا اعتدَّ به، وهو من أبنيةِ المُبالغةِ العاملَةِ عملَ الفِعلِ أضيفَ إلى مَفعولِه أو فاعلِه على إسنادِ السَّماعِ إلى دعاءِ اللهِ على المجازِ، وفيه إشعارٌ بأنَّه دَعا ربَّه وسألَ مِنه الولدَ فأجابَهُ ووهبَ له سُؤلَهُ حينما وقعَ اليأسُ مِنه ليكونَ مِن أجلِّ النِّعَمِ وأَجْلَاها.

(٤٠ ـ ٤١) ـ ﴿رَبِّ ٱجْعَلْنِى مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۚ رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ ﴿٤٠﴾ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ ٱلْحِسَابُ﴾.

﴿رَبِّ ٱجْعَلْنِى مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾: مُعدِّلًا لها مُواظبًا عليها ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِى﴾ عطفٌ على المَنصوبِ في ﴿ٱجْعَلْنِى﴾، والتَّبعيضُ لعلمِه بإعلامِ اللهِ تَعالى أو استقرارِ عادتِه في الأُمَمِ الماضيَةِ أنَّه يَكونُ في ذُرِّيَّتِه كفَّارٌ.

---

(١) في (ت): «والالتجاء».

﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ﴾: واستَجِبْ دُعائي، أو: وتقبَّلْ عِبادَتِي.

﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ﴾ وقُرِئَ: (ولأبويَّ)[1]، وقد تَقدَّمُ عذرُ استغفارِه لَهُما، وقيل: أرادَ بهما آدمَ وحوَّاءَ.

﴿وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ ٱلْحِسَابُ﴾: يَثْبُتُ، مستعارٌ مِن القيامِ على الرِّجْلِ، كقولهم: قامَتِ الحربُ على سَاقٍ، أو: يقومُ إليه أهلُهُ، فحُذِفَ المضافُ أو أُسنِدَ إليه قيامُهُم مجازًا.

قوله: «وقد تَقدَّمَ عُذرُ استغفارِه لَهُما»:

قلت: إنَّما يحتاجُ إلى العذرِ في أبيهِ، وأمَّا أمُّه فكانَتْ مُؤمِنَةً.

قوله: «مُستعارٌ من القِيامِ على الرِّجلِ»:

قال الطِّيبيُّ: أي: القيامُ مُستَعارٌ للثَّباتِ، شبَّهَ الحَسناتِ في الوُقوعِ والثُّبوتِ بالإنسانِ إذا كانَ على أَقْوى حالٍ، وهو القيامُ، ثمَّ خيَّلَ له ما يُلازِمُ الإنسانَ في هذه الحالَةِ، وهو القيامُ، ثم شبَّه هذا المتخيَّلَ بمثلِه مِن المُحقَّقِ، ثمَّ أطلقَ المُحقَّقَ على ذلك المُتخيَّلِ، فهي استعارَةٌ مَكنِيَّةٌ مُستلزِمَةٌ للتَّخييليَّةِ[2].

(٤٢ ـ ٤٣) ـ ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ ۚ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴿٤٢﴾ مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُءُوسِهِمْ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ ۖ وَأَفْـِٔدَتُهُمْ هَوَآءٌ﴾.

﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ خطابٌ لرَسولِ اللهِ ﷺ، والمرادُ به: تثبيتُه على ما كان عليه مِن أنَّه مُطَّلِعٌ على أحوالِهم وأَفعالِهم لا يَخفى

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٣) عن أبيٍّ رضي الله عنه.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٦٢٥).

عليه خافيَةٌ، والوعيدُ بأنَّه مُعاقِبُهُم على قليلِه وكثيرِه لا محالةَ، أو لكلِّ مَن تَوهَّمَ غفلتَهُ جَهْلًا بصِفاتِه واغترارًا بإمهالِه.

وقيل: إنَّه تَسليَةٌ للمَظلومِ وتَهديدٌ للظَّالمِ.

﴿إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ﴾: يؤخِّرُ عَذابَهُم، وعَن أَبي عَمرٍو بالنُّونِ.

﴿لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ﴾؛ أي: تشخَصُ أبصارُهُم فلا تَقَرُّ في أماكِنِها مِن هولِ ما ترى ﴿مُهْطِعِينَ﴾: مُسرِعينَ إلى الدَّاعي، أو: مُقبلينَ بأبصارِهِم لا يطرفونَ هيبةً وخوفًا، وأصلُ الكَلِمَةِ هو الإقبالُ على الشَّيءِ ﴿مُقْنِعِي رُءُوسِهِمْ﴾: رافعِيها.

﴿لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ﴾ بل بَقِيَت[1] عُيونُهُم شاخِصَةً لا تَطْرِفُ، أو: لا يرجِعُ إليهِمْ نَظَرُهم فينظُروا إلى أَنفُسِهِم.

﴿وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاءٌ﴾: خلاءٌ؛ أي: خاليَةٌ عَن الفهمِ لفَرطِ الحيرةِ والدَّهشةِ، ومنه يقالُ للأحمقِ وللجَبانِ: قلبُهُ هَواءٌ؛ أي: لا رأيَ فيه ولا قوَّةَ، قال زُهيرٌ:

مِـــنَ الظِّلْمَـــانِ جُؤْجُـــؤُهُ هَـــوَاءُ

وقيل: خاليَةٌ عَن الخيرِ خاوِيَةٌ عَن الحقِّ.

قوله: «وقيل: إنَّه تسليَةٌ للمَظلومِ وتهديدٌ للظَّالمِ»:

قال الطِّيبيُّ: يعني: الخطابُ عامٌّ، فلا يختصُّ به مخاطبٌ دونَ مُخاطبٍ؛ لأنَّ النَّاسَ بين ظالمٍ ومظلومٍ، فإذا سمعَ المظلومَ أنَّ اللهَ تعالى عالمٌ بما يفعلُه الظَّالمُ ومُنتصِرٌ له، هانَ عليه ظُلمُهُ، وارتدَعَ الظَّالِمُ[2].

---

(١) في (خ): «بل تثبت».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٦٢٧)، وفي ما نقله اختصار في العبارة الأخيرة، وعبارة الطيبي: «والظالم إذا تصور أن الله تعالى عالم بما يفعله، ولابد أن يجازيه على ظلمه، ربما ارتدع عن ظلمه».

قوله: «قال زهيرٌ:

مِـــن الظِّلْمَـــانِ جُؤْجُـــؤُه هَـــواءُ»

صدرُه:

كأنَّ الرَّحْـلَ مِنهـا فـوقَ صَعْـلٍ[1]

قال الطِّيبيُّ: الصَّعْلُ: الصَّغيرُ الرَّأسِ مِن الرِّجالِ والنَّعامِ مِن غيرِ قصرِ العنقِ، والجؤجؤ مِن الطائرِ والسَّفينَةِ: صَدرُهُما، يُهمَزُ ولا يُهمَزُ، يَصِفُ مَطِيَّته بالقلقِ، يقول: كأنَّ رحلَ هذه المطيَّة فوقَ ظليمٍ ـ أي: نعامة ـ لا قوَّةَ في صلتِه[2]؛ لأنَّ النَّعامَ يضربُ به المثلُ في الجبنِ[3].

(٤٤) ـ ﴿ وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ ٱلْعَذَابُ فَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ رَبَّنَآ أَخِّرْنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ نُّجِبْ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ ٱلرُّسُلَ ۗ أَوَلَمْ تَكُونُوٓا۟ أَقْسَمْتُم مِّن قَبْلُ مَا لَكُم مِّن زَوَالٍ ﴾.

﴿ وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ ﴾ يا مُحمَّدُ ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمُ ٱلْعَذَابُ ﴾ يعني: يومَ القِيامَةِ، أو يومَ الموتِ، فإنَّه أوَّلُ أيَّامِ عَذابِهم، وهو مَفعولٌ ثانٍ لـ﴿أنذر﴾.

﴿فَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ﴾ بالشِّركِ والتَّكذيبِ: ﴿رَبَّنَآ أَخِّرْنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾: أخِّرِ العَذابَ عنَّا ورُدَّنَا إلى الدُّنيَا وأَمْهِلْنا إلى حدٍّ مِن الزَّمانِ قريبٍ، أو: أخِّر آجالَنا وأبقِنَا مِقدارَ ما نُؤمِنُ بك ونُجيبُ دعوتَك.

---

(١) انظر: «ديوان زهير» (ص: ٦٧)، و«الحيوان» للجاحظ (٤/ ٤٥٤).

(٢) في «فتوح الغيب»: «قلبه».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٦٢٩).

﴿نُّجِبۡ دَعۡوَتَكَ وَنَتَّبِعِ ٱلرُّسُلَ﴾ جـوابٌ للأمرِ، ونظيرُه: ﴿لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠].

﴿أَوَلَمۡ تَكُونُوٓاْ أَقۡسَمۡتُم مِّن قَبۡلُ مَا لَكُم مِّن زَوَالٖ﴾ على إرادةِ القـولِ، و﴿مَا لَكُم﴾ جـوابُ القَسَـمِ جـاءَ بلفـظِ الخِطابِ على المطابقَـةِ دونَ الحِكايَةِ، والمعنى: أقسَـمْتُم أنَّكُـم باقـونَ فـي الدُّنيـا لا تُزالـونَ بالمـوتِ، ولعلَّهُم أقسَـمُوا بطـرًا وغُـرورًا، أو دل عليـه حالُهُـم حيـثُ بَنَوْا شـديدًا وأَمَّلـوا بعيدًا.

وقيل: أقسَمُوا أنَّهم لا ينتقلونَ إلى دارٍ أخرى، وأنهم إذا ماتُوا لا يزالونَ عن تلك الحالةِ إلى حالةٍ أخرى، كقوله: ﴿وَأَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ لَا يَبۡعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ﴾ [النحل: ٣٨].

(٤٥) - ﴿وَسَكَنتُمۡ فِي مَسَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ وَتَبَيَّنَ لَكُمۡ كَيۡفَ فَعَلۡنَا بِهِمۡ وَضَرَبۡنَا لَكُمُ ٱلۡأَمۡثَالَ﴾.

﴿وَسَكَنتُمۡ فِي مَسَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ﴾ بالكفرِ والمعـاصي كعادٍ وثمودَ، وأصلُ سكنَ أَنْ يعدَّى بـ(في)، كقَرَّ وغَنِيَ وأقامَ، وقد يُستعملُ بمعنى التَّبَوُّءِ فيجري مجراه، كقولك: سكنتُ الدَّار.

﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمۡ كَيۡفَ فَعَلۡنَا بِهِمۡ﴾ بما تُشاهدونَ في مَنازلهم مِن آثارِ ما نزلَ بهم وما تواترَ عِندَكُم من أخبارِهِم.

﴿وَضَرَبۡنَا لَكُمُ ٱلۡأَمۡثَالَ﴾ مِـن أَحوالِهِم؛ أي: بيَّنَّا لَكُم أنَّكُم مثلُهُم في الكفرِ واستحقاقِ العَذابِ، أو صفاتِ ما فعلوا وفُعل[1] بهم التي هي في الغرابَةِ كالأمثالِ المَضروبَةِ.

---

(١) في (خ): «ما فعلوا أو ما فعل»، وفي (ت): «أو فعل».

(٤٦) ـ ﴿ وَقَدْ مَكَرُواْ مَكْرَهُمْ وَعِندَ ٱللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴾.

﴿ وَقَدْ مَكَرُواْ مَكْرَهُمْ ﴾ المستفرَغَ فيه جهدهُم لإبطالِ الحقِّ وتَقريرِ الباطلِ.

﴿وَعِندَ ٱللَّهِ مَكْرُهُمْ ﴾: ومكتوبٌ عندَهُ فِعلُهُم، فهو مُجازيهِمْ عليه، أو: عندَهُ ما يَمكُرُهُمْ به جزاءً لِمَكرِهِم وإبطالًا له.

﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ ﴾؛ أي: في العِظَمِ والشِّدَّةِ ﴿لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ مُسوًّى لإزالةِ الجبالِ ومُعَدًا.

وقيل: ﴿إنْ﴾ نافيةٌ واللامُ مؤكِّدَةٌ لها، كقوله: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ [الأنفال: ٣٣]، على أنَّ ﴿ٱلْجِبَالُ﴾ مَثَلٌ لأمرِ النبيِّ ونحوِه.

وقيل: مخفَّفَةٌ مِن الثقيلةِ، والمعنى: أنَّهم مكَروا ليُزيلوا ما هو كالجبالِ الراسِيَةِ ثباتًا وتمكُّنًا من آياتِ اللهِ وشرائعِهِ.

وقرأ الكسائيُّ: ﴿لَتزُولُ﴾ بالفتحِ والرَّفعِ[1] على أنَّها المُخفَّفَةُ، واللامُ هي الفاصِلَةُ، ومعناه: تعظيمُ مَكرِهم.

وقُرِئَ بالفَتحِ والنَّصبِ[2] على لغَةِ مَن يفتَحُ لامَ كَيْ.

وقُرِئَ: (وإن كادَ مَكرُهُم)[3].

---

(١) وهي قراءة الكسائي، والمصدَّر بها قراءة الباقين. انظر: «السبعة» (ص: ٣٦٣)، و«التيسير» (ص: ١٣٥).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١٣/ ٢١٢).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٤)، و«المحتسب» (١/ ٣٦٥) عن علي وعمر وابن عباس وابن مسعود وأبيٍّ رضي الله عنهم وأبي إسحاق السَّبيعي.

ورواه الطبري في «تفسيره» (١٣/ ٧٢٠ ـ ٧٢٣) عن عمر وأنس وابن مسعود.

قوله: «أو عِندَهُ ما يَمكرُهُم به»:

قال أبو حيَّان: هذا لا يَصِحُّ إلا إن ثبتَ أنَّ (مكرَ) متعدٍّ، والمحفوظُ أنَّه لازِمٌ[1].

(٤٧) ـ ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾.

﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾ مثلُ قوله: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا﴾ [غافر: ٥١] ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ﴾ [المجادلة: ٢١]، وأصلُه: مُخلِفَ رسلِه وعدَهُ، فقدَّمَ المفعولَ الثَّاني إيذانًا بأنه لا يُخلفُ الوعدَ أصلًا، كقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾ [آل عمران: ٩]، وإذا لم يُخلِفْ وعدَهُ أحدًا فكيفَ يخلفُ وعدَه[2] رسلَه.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ﴾: غالبٌ لا يماكَرُ، قادرٌ لا يدافَعُ ﴿ذُو ٱنتِقَامٍ﴾ لأوليائِه مِن أَعدائِه.

قوله: «وأصلُه: مُخلِفَ رُسلِه وعدَه، فقدَّمَ المفعولَ الثَّاني إيذانًا بأنَّه لا يُخلِفُ الوعدَ أصلًا...» إلى آخرِه.

قال صاحبُ «الانتصاف»: فيه نظرٌ؛ لأنَّ الفعلَ إذا تقيَّدَ بمَفعولٍ انقطَعَ إطلاقُه، فليسَ تقديمُ الوعدِ دالّاً على إطلاقِ [الفعلِ حتى يكونَ ذكرُ (الرُّسلِ) ثانياً كالأجنبي، فلا فرقَ بينَ تقديمِ] الوَعدِ وتأخيرِه، بل فيه الإيذانُ بعِنايَةِ المُتكلِّمِ، وهذه الآية سيقَتْ لتَهديدِ الظَّالمينَ بما وعدَهُم اللهُ على ألسنَةِ الرُّسلِ، فالمهمُّ ذكرُ الوَعدِ، أمَّا كونُه على أَلسِنَةِ الرسلِ فلا يَقِفُ التَّخويفُ عليه[3].

---

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٣/ ٢١٠).

(٢) «وعده» من (خ).

(٣) انظر: «الانتصاف» لابن المنير بهامش «الكشاف» (٢/ ٥٦٦)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٦٣٣ ـ ٦٣٤)، وعنه نقل المصنف، وما بين معكوفتين منه.

وقال صاحِبُ «الإنصاف»: هذا السُّؤالُ قَوِيٌّ، والذي ذكَرَهُ المُصنِّفُ هو القاعِدَةُ عند عُلماءِ البيانِ.

قال الجُرجانيُّ مثلَ ذلكَ في قولِه تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ ﴾.

قال: إنَّما قدَّمَ ﴿شُرَكَآءَ﴾ للإيذانِ بأنَّه لا يَنبَغِي أن يُتَّخذَ للهِ شُركاء مُطلقًا، ثم ذكرَ الجنَّ تحقيرًا؛ أي: إذا لم يُتَّخذْ مِن غيرِ الجنِّ فالجِنُّ أحَقُّ أن لا يُتَّخذُوا شُركاءَ.

وإن كان السُّؤالُ مُتوجِّهًا على هذه الآيةِ أيضًا[1].

وقال الطِّيبِيُّ: لم يأتِ صاحِبُ «الإنصاف» مِن نفسِه بالإنصافِ، حيثُ قال: (إنَّ السُّؤالَ قويٌّ) بعدَما أقرَّ السَّائلُ بأن لا فرقَ بينَ تَقديمِ الوَعدِ وتَأخيرِه إلا الإيذانَ بعنايةِ المُتكلِّمِ، أَلَا تَسمَعُ سيبويه كيفَ قال: (فإنَّهُم يُقدِّمُونَ الأهَمَّ وما هُم به أَعْنَى)[2]؟! فإذا قُدِّمَ المَفعولُ الثَّاني عَلى الأولِ وقعَ الكلامُ فيه أصالَةً، ويكونُ المَفعولُ الأوَّلُ تبعًا له؛ لأنَّ الفعلَ يَصيرُ مُطلَقًا.

فإذَن المعنى ما قالَ المُصنِّفُ: ليسَ من شأنِ الله إخلافُ المواعيدِ كقولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾ ثـمَّ قـال: ﴿رُسُلَهُۥٓ﴾، ولَمَّا كان السِّياقُ في تَهديدِ الظَّالمينَ كان ذكرُ الرُّسلِ تتميمًا لذلك التَّهديدِ ومُبالغَةً فيه، وأنَّ ذلك كائِنٌ لا محالةَ؛ لأنَّهُم خيرَتُه وصَفْوَتُه، وهو على مِنوالِ قولِها[3]:

كأنَّــه عَلَــمٌ فــي رَأسِــهِ نَــارُ[4]

---

(١) انظر: «الإنصاف» لعلم الدين العراقي (٢/ ٢١).

(٢) انظر: «الكتاب» لسيبويه (١/ ٣٤).

(٣) في النسخ الخطية: «قوله»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٤) عجز بيت للخنساء ترثي أخاها صخراً، وصدره:

وإنَّ صخــراً لتأتــمُّ الهُــداةُ بــه

وسقط أيضًا قولُ صاحبِ «الانتصافِ»: أمَّا كونُه على أَلسِنَةِ الرُّسلِ فلا يقفُ التَّخويفِ عليه(١).

(٤٨) ـ ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ ۖ وَبَرَزُوا۟ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾.

﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ﴾ بدلٌ من ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمُ﴾، أو ظرفٌ للانتقامِ، أو مقدَّرٌ بـ: اذكر، أو: لا يخلفُ وعدَهُ، ولا يجوزُ أَنْ يَنتَصِبَ بـ﴿مُخْلِفَ﴾؛ لأنَّ ما قبلَ (إنَّ) لا يعملُ فيما بعدَه.

﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ عطفٌ على ﴿ٱلْأَرْضُ﴾، وتقديرُه: والسَّماواتُ غيرَ السَّماواتِ.

والتَّبديلُ(٢) يكونُ في الذَّاتِ، كقولك: بَدَّلتُ الدَّراهِمَ بالدَّنانيرِ، وعليه قوله: ﴿بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ [النساء: ٥٦]، وفي الصِّفَةِ كقولِك: (بدَّلْتُ الحلقةَ خاتمًا): إذا أذبتَها وغَيَّرتَ شَكلَها، وعليه قولُه: ﴿يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ﴾ [الفرقان: ٧٠]، والآية تحتَمِلُهُما.

وعن عليٍّ رَضِيَ اللهُ عنه: تبدَّلُ أرضًا مِن فضَّةٍ وسماواتٍ مِن ذهبٍ(٣).

وعن ابن مسعودٍ وأنسٍ: يحشَرُ النَّاسُ على أرضٍ بَيضاءَ لم يُخطِئْ عليها أحدٌ خطيئةً(٤).

= انظر: «البخلاء» للجاحظ (ص: ٣٠٨)، و«طبقات فحول الشعراء» لابن سلام الجمحي (١/ ٢١)، و«بلاغات النساء» لابن طيفور (ص: ١٦٨)، و«التعازي» للمبرد (ص: ٦١).

(١) هذا نهاية ما نقله المصنف من كلام الطيبي. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٦٣٤ ـ ٦٣٥)، وانظر: «الانتصاف» لابن المنير بهامش «الكشاف» للزمخشري (٢/ ٥٦٦).

(٢) بعدها في (خ): «قد».

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١٣/ ٧٣٣ ـ ٧٣٤).

(٤) رواه عنهما الطبري في «تفسيره» (١٣/ ٧٣٠ ـ ٧٣٢). ورواه عبد الرزاق في «تفسيره» (١٤٢٤) عن عمرو بن ميمون.

وعن ابنِ عبَّاسٍ: هي تلك الأرضُ، وإنَّما تغيَّرُ صِفاتُها[١]، ويدلُّ عليه ما روى أبو هريرةَ: أنَّه عليه السَّلامُ قال: «تبدَّلُ الأرضُ غيرَ الأرضِ فتُبسَطُ وتُمَدُّ مدَّ الأديم العكاظيِّ، لا ترى فيها عِوَجًا ولا أمتًا»[٢].

واعلم أنه لا يلزَمُ على الوَجهِ الأوَّلِ أن يكونَ الحاصِلُ بالتَّبديلِ أرضًا وسماءً على الحقيقةِ، ولا يبعدُ على الثَّاني أن يَجعلَ اللهُ الأرضَ جهنَّمَ والسَّماواتِ الجنَّةَ على ما أَشعرَ به قولُه تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ﴾ [المطففين: ١٨]، وقوله: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْفُجَّارِ لَفِى سِجِّينٍ﴾ [المطففين: ٧].

﴿وَبَرَزُوا﴾ من أجداثِهم ﴿لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾: لِمُحاسبتِه ومُجازاتِه، وتوصيفُه بالوَصفينِ للدَّلالةِ على أنَّ الأمرَ في غايةِ الصُّعوبةِ كقولِه: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦] فإنَّ الأمرَ إذا كان لواحدٍ غلابٍ لا يغالَبُ فلا مُستغاثَ لأحدٍ إلى غيرِه ولا مُستجار.

---

(١) رواه ابن أبي الدنيا في «الأهوال» (٢١٧).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٣/ ٧٣٥)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٩/ ٢٩٣١)، وهو قطعة من حديث الصور الطويل، رواه الطبراني في «الأحاديث الطوال» (٤٨). وذكره ابن كثير عند تفسير الآية (٧٣) من سورة الأنعام ونقل عن الطبراني قوله: هذا الحديث مشهور وهو غريب جدًّا ولبعضه شواهد في الأحاديث المتفرقة، وفي بعض ألفاظه نكارة، تفرد به إسماعيل بن رافع قاص أهل المدينة، وقد اختلف فيه فمنهم من وثقه ومنهم من ضعفه، ونص على نكارة حديثه غير واحد من الأئمة كأحمد بن حنبل وأبي حاتم الرازي وعمرو بن علي الفلاس، ومنهم من قال فيه: هو متروك، وقال ابن عدي: أحاديثه كلها فيها نظر إلا أنه يكتب حديثه في جملة الضعفاء.

ثم قال ابن كثير: وقد اختلف عليه في إسناد هذا الحديث على وجوه كثيرة، وقد أفردتها في جزء على حدة، وأما سياقه فغريب جدًّا، ويقال: إنه جمعه من أحاديث كثيرة وجعله سياقًا واحدًا، فأنكر عليه بسبب ذلك، وسمعت شيخنا الحافظ أبا الحجاج المزي يقول: إنه رأى للوليد بن مسلم مصنفًا قد جمعه كالشواهد لبعض مفردات هذا الحديث. فالله أعلم.

(٤٩ ـ ٥٠) ـ ﴿ وَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ مُّقَرَّنِينَ فِي ٱلْأَصْفَادِ ﴿٤٩﴾ سَرَابِيلُهُم مِّن قَطِرَانٍ وَتَغْشَىٰ وُجُوهَهُمُ ٱلنَّارُ ﴾.

﴿ وَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ مُّقَرَّنِينَ ﴾ قُرِنَ بَعضهُم مع بعضٍ بحسبِ مُشاركَتِهِم في العَقائدِ والأعمالِ كقوله: ﴿وَإِذَا ٱلنُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾ [التكوير: ٧]، أو: قُرِنُوا مع الشَّيطانِ، أو: مع ما اكتَسَبُوا من العقائدِ الزَّائغَةِ والملكاتِ الباطلةِ، أو: قُرنت أيديهِم وأرجلُهم إلى رقابِهِم بالأغلالِ، وهو يحتمِلُ أن يكونَ تمثيلًا لِمُؤاخذَتِهِم على ما اقترفَتْهُ أيديهِم وأَرجُلُهِم.

﴿فِي ٱلْأَصْفَادِ﴾ متعلِّقٌ بـ﴿مُّقَرَّنِينَ﴾، أو حالٌ مِن ضَميرِهِ، والصَّفدُ: القيدُ، وقيل: الغُلُّ، قال سَلَامةُ بنُ جَنْدَلٍ:

وَزَيْـــدُ الخَيْـــلِ قَـــدْ لَاقَـــى صِفَادًا يَعَـــضُّ بســـاعدٍ وبعَظْـــمِ ســـاقِ[١]

وأصله: الشدُّ.

﴿ سَرَابِيلُهُم ﴾: قمصانُهُم ﴿مِّن قَطِرَانٍ﴾ وجاءَ (قَطْرانٌ) و(قِطْرانٌ) لغتينِ[٢] فيه، وهو ما يتحلَّبُ مِن الأبهلِ فيُطبخُ فتُهنأُ بِهِ الإبلُ الجَرْبَى، فيُحرِقُ الجَرَبَ بحِدَّتِه، وهو أسودُ لوناً[٣] مُنتِنٌ تشتَعِلُ فيه النَّارُ بسرعةٍ، تُطْلى به جلودُ أهلِ النَّارِ حتى يكونَ طلاؤُه لهم كالقُمُصِ؛ ليَجتَمِعَ عليهِم لَذْعُ القطرانِ ووحشَةُ لونِه ونتنُ ريحِه مع إسراعِ النَّارِ في جلودِهِم، على أنَّ التَّفاوُتَ بين القطرانينِ كالتَّفاوُتِ بينَ النَّارينِ.

---

(١) انظر: «ديوان سلامة بن جندل» (ص: ٧٠). والبيت شاهدٌ على أنَّ الصَّفَدَ هو الغُلُّ أَخْذاً من الصِّفادِ، ومعناه: أن زيداً يعضُّ على ساعدِه تارةً، وعلى ساقِه أخرى؛ ليتخلَّصَ من الوثاقِ.

(٢) في (خ): «لغتان».

(٣) «لوناً» من (ح).

ويحتمِلُ أَنْ يكونَ تمثيلًا لِمَا يحيطُ بجوهرِ النَّفسِ مِن الملكاتِ الرَّديئَةِ والهيئاتِ الوَحِشَةِ[١] فيجلبُ إليها أنواعًا مِن الغُمومِ والآلامِ.

وعن يعقوبَ: (قِطْرٍ آن)[٢]، والقطرُ: النُّحاسُ أو الصُّفْرُ المذابُ، والآني: المُتناهي حرُّهُ.

والجملةُ حالٌ ثانيةٌ، أو حالٌ مِن الضَّميرِ في ﴿مُقَرَّنِينَ﴾.

﴿وَتَغْشَىٰ وُجُوهَهُمُ ٱلنَّارُ﴾؛ أي: وتَغشاهَا لأنَّهُم لم يَتوجَّهُوا بها إلى الحقِّ، ولم يَستَعمِلُوا في تَدبُّرِه مشاعِرَهُم وحواسَّهُم التي خُلقَت فيها لأجلِه، كما يطَّلعُ على أفئِدَتِهم لأنَّها فارِغَةٌ عَن المعرفَةِ مملوءةٌ بالجهالاتِ، ونظيرُه قوله: ﴿أَفَمَن يَتَّقِي بِوَجْهِهِۦ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الزمر: ٢٤]، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي ٱلنَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ﴾ [القمر: ٤٨].

قوله: «﴿فِي ٱلْأَصْفَادِ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿مُقَرَّنِينَ﴾»:

قال الطِّيبِيُّ: أي: يكونُ ظرفًا لغوًا، وهو نَشرٌ لقولِه: «قرن بعضهم مع بعضٍ... أو قُرِنُوا مع الشَّياطين»[٣].

قوله: «أو حالٌ مِن ضَميرِه»:

قال الطِّيبِيُّ: أي: يكونُ ظرفًا مُستقرًا حالًا مِن ضَميرِ ﴿ٱلْمُجْرِمِينَ﴾، وهو نَشرٌ لقولِه: «قُرِنَت أَيديهِم وأَرجلُهُم إلى رقابِهِم بالأَغلالِ»[٤].

---

(١) في (خ): «الوحشية».

(٢) رويت عن علي وابن عباس وأبي هريرة وعكرمة وغيرهم. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٤)، و«المحتسب» (١/ ٣٦٦)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٣٤٨)، و«البحر» (١٣/ ٢١٨).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٦٣٦)، وقد سقطت عبارة الطيبي هذه من (ز).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٦٣٦).

(٥١) ـ ﴿ لِيَجْزِيَ ٱللَّهُ كُلَّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾.

﴿ لِيَجْزِيَ ٱللَّهُ كُلَّ نَفْسٍ ﴾؛ أي: يفعلُ بهم ذلك ليجزيَ كلَّ نفسٍ مُجرِمَةٍ ﴿مَّا كَسَبَتْ﴾ أو: كل نفسٍ مِن[١] مجرمَةٍ أو مُطيعَةٍ؛ لأنه إذا بيَّنَ أنَّ المجرمينَ مُعاقَبونَ[٢] لإجرامِهِم عُلمَ أنَّ المطيعينَ يُثابونَ لطاعَتِهِم، ويتعيَّنُ ذلك إنْ عُلِّقَ اللامُ بـ﴿برزوا﴾.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾ لأنه لا يَشغَلُه حسابٌ عَن حسابٍ.

(٥٢) ـ ﴿ هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُواْ بِهِۦ وَلِيَعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَلِيَذَّكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾.

﴿ هَٰذَا ﴾ إشارةٌ إلى القرآنِ، أو السُّورَةِ، أو ما فيه من العِظَةِ والتَّذكيرِ، أو ما وصفَهُ مِن قَولِه: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ ﴾.

﴿بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ﴾ كفايَةٌ لَهُم في المَوعِظَةِ.

﴿وَلِيُنذَرُواْ بِهِۦ﴾ عطفٌ على مَحذوفٍ؛ أي: لِيُنصَحُوا ولِيُنذَرُوا بهذا البلاغِ، فتكونُ اللامُ مُتعلِّقَةً بالبلاغِ، ويجوزُ أَنْ تتعلَّقَ بمَحذوفٍ تَقديرُهُ: ولِيُنذَروا به أُنزلَ أو تُلِيَ.

وقُرِئَ بفتحِ الياءِ[٣]، مِن نَذِرَ به: إذا عَلِمَه[٤] واستعدَّ له.

﴿وَلِيَعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ بالنَّظرِ والتَّأمُّلِ فيما فيه من الآياتِ الدالَّةِ عليه، أو المنبِّهةِ على ما يدلُّ عليه.

---

(١) «من»: ليس في (خ).

(٢) في (خ): «يعاقبون».

(٣) نسبت ليحيى بن عمر الذارع وأحمد بن يزيد بن أسيد السلمي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٤)، و«المحتسب» (١/ ٣٦٧).

(٤) في (ت) و(خ): «علم به».

﴿وَلِيَذَّكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ فيَرْتَدِعُوا عما يُردِيهم ويَتدرَّعُوا بما يُحظيهم.

واعلَمْ أنَّه سُبحانَهُ ذكرَ لهذا البلاغِ ثلاثَ فوائدَ هي الغايةُ والحِكمَةُ في إنزالِ الكتبِ: تكميلُ الرُّسلِ للنَّاسِ، واستكمالُ القوَّةِ النَّظريَّةِ التي مُنتهى كمالها التَّوحيدُ، واستِصلاحُ القُوَّةِ العَمَليَّةِ الذي هو[1] التَّدرُّعُ بلباسِ التَّقوَى، جعلنا اللهُ مِن الفائزين بهما.

وعن النبيِّ ﷺ: «مَن قرأَ سورةَ إبراهيمَ أُعطِيَ مِن الأجرِ عشرَ حَسناتٍ بعَددِ مَن عبدَ الأصنامَ وعددِ مَن لَمْ يَعْبُد».

قوله: «وقُرِئَ بفَتحِ الياءِ مِن: نَذِرَ به»:

قال الطِّيبيُّ: بفتحِ الياءِ والذَّالِ.

قال: ولم تَسْتَعمِلِ العَربُ له مَصدَرًا، كأنَّه مِن الفُروعِ المَهجورَةِ الأُصولِ كـ: (عَسَى) و(لَيْسَ)، وكأنَّهُم استَغنَوا عنه بـ(أن) والفعلِ نحو: (سَرَّني أَنْ نَذَرْتُ بالشَّيءِ) و: (يَسُرُّني أَنْ تَنذَرَ به)[2].

قوله: «مَن قرأَ سُورَةَ إبراهيمَ...» إلى آخرِه.

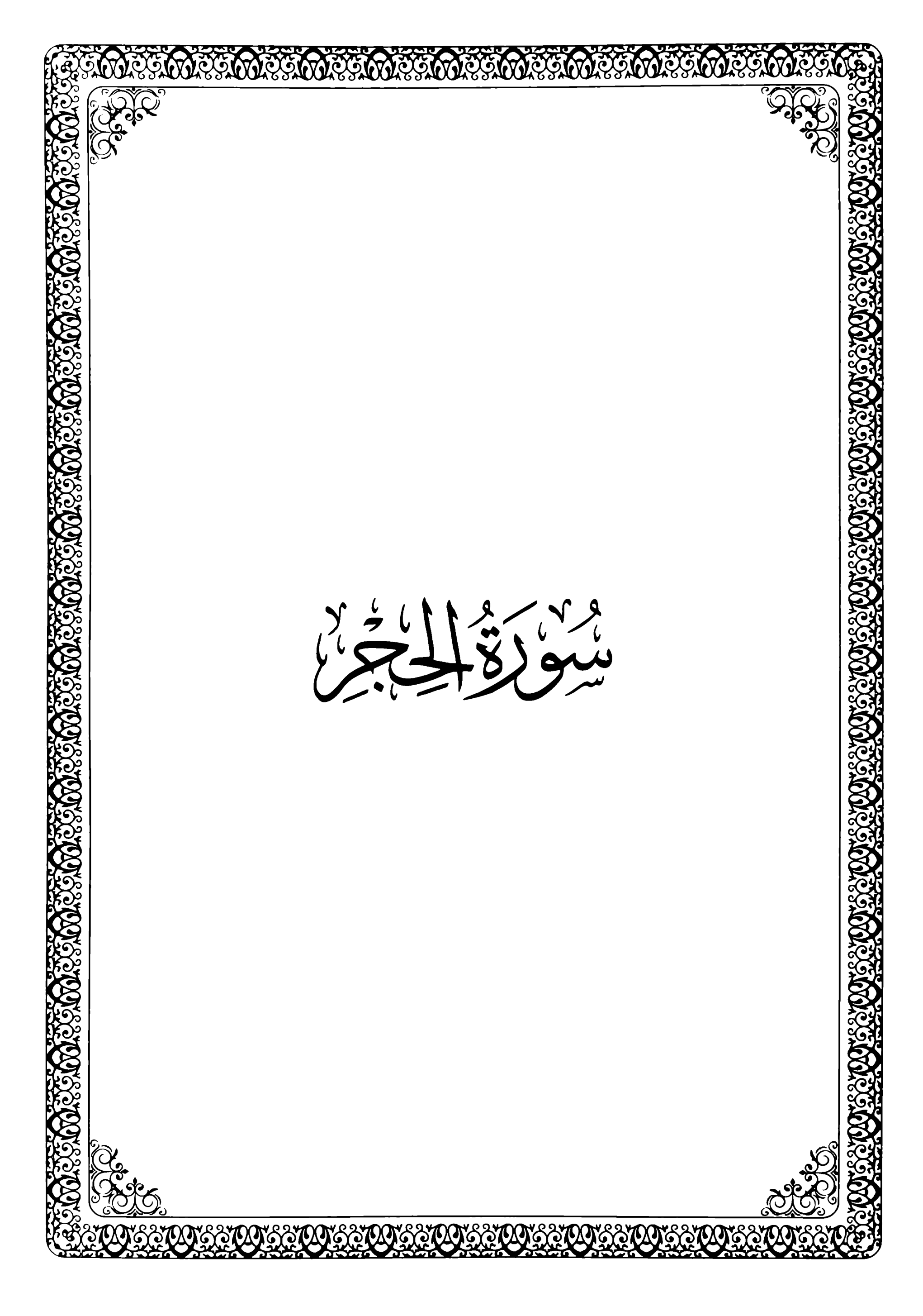
رواه ابنُ مردويه والثَّعلبيُّ والواحِديُّ عن أُبَيٍّ، وهو مَوضوعٌ[3].

***

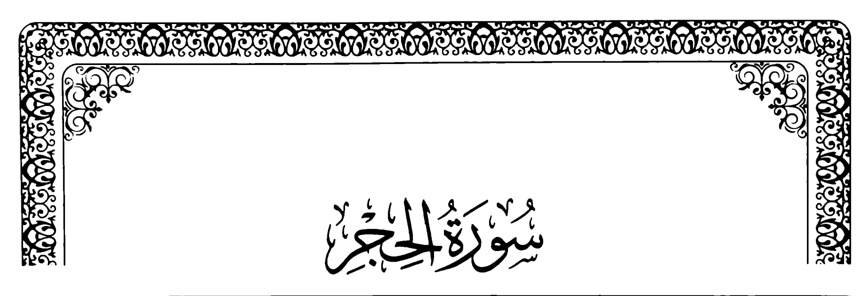
(١) في (خ): «التي هي».

(٢) وهي قراءة: يحيى بن عمر الذارع، وأحمد بن يزيد بن أسيد السلمي، انظر: «المحتسب» لابن جني (١/ ٣٦٧)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٦٣٩).

(٣) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٥/ ٣٠٤)، والواحدي في «الوسيط» (٣/ ٢٢)، من حديث أبي رضي الله عنه. وهو قطعة من الحديث الموضوع في فضائل السور. انظر: «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» للشوكاني (ص: ٢٩٦). وتقدم الكلام عليه مراراً.



سُورَةُ الحِجْرِ



مَكِّيَّةٌ، وهي تسعٌ وتِسعونَ آيةً.

بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

(١ ـ ٢) ـ ﴿الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ وَقُرۡءَانٖ مُّبِينٖ ١ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾.

﴿الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ وَقُرۡءَانٖ مُّبِينٖ﴾ الإشارةُ إلى آياتِ السُّورَةِ، والكتابُ هو السُّورَةُ، وكذا القرآنُ، وتَنكيرُه للتَّفخيمِ؛ أي: تلك آياتُ الجامعِ لكَونِهِ كِتابًا كامِلًا وقرآنًا يبيِّنُ الرُّشدَ مِن الغيِّ بَيانًا عربيًّا.

﴿ربَّمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾ حين عايَنُوا حالَ المسلمينَ عندَ نُزولِ النَّصرِ أو حلولِ المَوْتِ أو يومَ القِيامةِ.

وقرأَ نافِعٌ وعاصِمٌ: ﴿رُبَمَا﴾ بالتَّخفيفِ[1]، وقُرِئَ (رَبَما) بالفتحِ والتَّخفيفِ[2].

وفيه ثمانِ لغاتٍ: ضَمُّ الرَّاءِ وفَتحُه مع التَّشديدِ والتَّخفيفِ، وبتاءِ التَّأنيثِ ودونَها.

و(ما) كافَّةٌ تكفُّهُ عَن الجرِّ، فيَجوزُ دخولُه على الفعلِ، وحقُّهُ أن يدخلَ الماضيَ، لكنْ لمَّا كان المترقَّبُ في أخبارِ اللهِ تَعالى كالماضي في تحقُّقِه أُجري مُجراهُ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٦٦)، و«التيسير» (ص: ١٣٥).

(٢) نسبت لأبي قرة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٤).

وقيل: (ما) نَكِرَةٌ موصوفةٌ، كقوله:

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفوسُ مِنَ الأَمْـ ـرِ لَهُ فُرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

ومَعنى التَّقليلِ فيه: الإيذانُ بأَنَّهُم لو كانوا يودُّونَ الإسلامَ مَرَّةً فبالحريِّ أَنْ يُسارِعُوا إليه، فكيفَ وهُمْ يودُّونَه كلَّ ساعةٍ؟

وقيل: تُدهِشُهُم أهوالُ[1] القيامَةِ، فإن كانَتْ مِنْهُم إفاقةٌ في بعضِ الأوقاتِ تمنَّوْا ذلك، والغيبةُ في حكايةِ وِدادَتِهم كالغيبَةِ في قولك: حلفَ باللهِ ليَفْعَلَنَّ.

سُورَةُ الحجرِ

قوله: «وحَقُّهُ أن يدخلَ على الماضي»:

قال ابن الحاجبِ: لأَنَّها لتَعليلِ ما ثبتَ وتَحقيقِه[2].

وقيل: هي لتعليلِ المُحقَّقِ، وهو بالماضي أجدَرُ، ونصَّ[3] عليه المبردُ[4].

قوله:

«ربَّمَا تَكْرَهُ النُّفوسُ مِنَ الأَمْـ ـرِ لَـهُ فُرْجَةٌ كحَلِّ العِقَالِ»

هذا البيتُ قيل: لأُميَّةَ بن أبي الصَّلتِ، وقيل: لحنيفِ بن عميرٍ اليَشْكُرِي، وقيل: لنَهارِ ابن أختِ مُسيلِمَةَ الكَذَّابِ[5].

---

(١) في (خ): «أهوال يوم القيامة»، وفي (أ): «أحوال القيامة».

(٢) انظر: «شرح المفصل» لابن الحاجب (٢/ ١٥٢).

(٣) في (ز): «نص» بلا واو.

(٤) انظر: «الكامل» للمبرد (١/ ٢٦٩).

(٥) عزاه البحتري في «الحماسة» (١/ ٤٣٧) إلى أمية بن الصلت، وصدر الدين البصري في «الحماسة البصرية» (٢/ ٧٨) لحنيف بن عمير اليشكري، ونهار ابن أخت مسيلمة الكذاب.

وأخرجَ ابنُ عَساكرَ مِن طَرِيقِ الأَصمعِيِّ، قال: قال أبو عمرو بن العلاءِ: هربتُ مِن الحَجَّاجِ فسمعتُ يومًا أعرابيًّا ينشدُ هذه الأبيات:

يــا قليــلَ العَــزاءِ فــي الأَهوالِ وكـثيــرَ الهُـمــومِ والأَوْجَــالِ
أَصبـرِ النَّفـسَ عِنـدَ كُـلِّ مُلِـمٍّ إنَّ فــي الصَّبـرِ حيلَـةَ المُحتــالِ
لا تَضيقَــنَّ بـالأُمــورِ فَـقَــد تُكشَــفُ لَأواؤُهــا بغيــرِ احتيــالِ
ربَّمـا تَجـزَعُ النُّفـوسُ مِـن الأَمـ ـرِ لــه فُرجَــةٌ كحــلِّ العِقــالِ
قـد يصـابُ الجَبـانُ فـي آخـرِ الصَّفِّ ويَــنــجُــو مُـقــارِعُ الأَبــطــالِ

فقلت: ما وراءَكَ يا أَعرابِيُّ؟ قال: ماتَ الحَجَّاجُ، فلَمْ أَدْرِ بأَيِّهِما أفرَحُ؛ بمَوتِ الحَجَّاجِ أو بقولِه: (فُرجَة)؛ لأني كنتُ أَطلُبُ شاهدًا لاختياري القراءةَ في سورةِ البَقرةِ: ﴿إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً﴾ [البقرة: ٢٤٩][1].

قوله: «فبالحريِّ أَنْ يُسارِعُوا»:

قال الطِّيبِيُّ: قيل: (أن يُسارِعُوا) مُبتدَأٌ و(بالحريِّ) خَبرُه وهو مصدرٌ والباءُ غيرُ زائدَةٍ؛ أي: المسارعَةُ ثابتَةٌ بالحريِّ، فإذا جُعِلَ صِفَةً مُشبَّهَةً فالباءُ زائدَةٌ، و(بالحريِّ) مُبتدَأٌ، و(أن يُسارِعُوا) خبرٌ كقولِك: (بحسبِكَ زَيدٌ)[2].

قوله: «والغيبةُ في حكايةِ وِدادَتِهم كالغيبةِ في قولِك: حلفَ بالله ليَفعلنَّ»:

قال صاحب «الفرائد»: لا بدَّ لقولِه: ﴿يَوَدُّ﴾ مِن مفعولٍ، فـ﴿لَوْ﴾ مع ما

---

(١) انظر: «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٦٧/ ١١٥)، و«الفرج بعد الشدة» للتنوخي (٥/ ١٥).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٩/ ١٠).

بعدَه نُزِّلَ مَنزِلَتَه، كأنَّه قيل: ربَّما يودُّ الذين كَفَرُوا ما يلازِمُ لو كانوا مُسلمينَ، وهو الخَلاصُ من النَّارِ ودخولُ الجنَّة، ولو قيل: لو كنَّا مُسلِمينَ، لكانَ التَّقديرُ: رُبَّما يودُّ الذين كفروا الإسلامَ قائلينَ: لو كنا مُسلمينَ لَمَا ابتُلِينا بالنَّارِ ولدَخلنا الجنَّةَ، وظهر مِن هذا أنَّ الغَيبةَ أَوْلى بالذكرِ؛ لأنَّها أقلُّ إحواجًا إلى التَّقديرِ[١].

(٣) ـ ﴿ ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا۟ وَيَتَمَتَّعُوا۟ وَيُلْهِهِمُ ٱلْأَمَلُ ۖ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾.

﴿ ذَرْهُمْ ﴾: دَعْهُم ﴿يَأْكُلُوا۟ وَيَتَمَتَّعُوا۟ ﴾ بدُنياهُم ﴿وَيُلْهِهِمُ ٱلْأَمَلُ ﴾: ويشغلُهُمْ تَوقُّعُهم لطولِ الأعمارِ واستِقامَةِ الأَحوالِ عَن الاستعدادِ للمَعادِ.

﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ سوءَ صَنيعِهِم إذا عايَنُوا جزاءَهُ.

والغَرَضُ: إِقناطُ الرَّسولِ عليهِ السَّلامُ مِن ارعوائِهِم، وإيذانُهُ بأَنَّهُم مِن أَهلِ الخذلانِ، وأن نصحَهُم يُعدُّ اشتغالاً بما لا طائِلَ تحتَهُ، وفيه إلزامٌ للحُجَّةِ، وتحذيرٌ عَن إيثارِ التَّنعُّمِ وما يؤدِّي إليه طولُ الأملِ.

قوله: «مِن ارعِوائِهِم»؛ أي: انزجارِهم عَن القَبيحِ[٢].

قوله: «وفيه إلزامٌ...»:

قال الطِّيبيُّ: أي: في قولِه: ﴿ ذَرْهُمْ ﴾[٣].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٩/ ١٠).

(٢) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير مادة: (رعى).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٩/ ١٢).

(٤ ـ ٥) ـ ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ۝٤ مَّا تَسۡبِقُ مِنۡ أُمَّةٍ أَجَلَهَا وَمَا يَسۡتَـٔۡخِرُونَ ﴾.

﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ﴾ أجلٌ مُقدَّرٌ كُتِبَ في اللَّوحِ[1]، والمُستثنى جملةٌ واقِعَةٌ صِفةً لـ﴿قَرۡيَةٍ ﴾، والأصلُ أَنْ لا يدخلَهَا الواوُ، كقوله: ﴿إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٠٨]، لكن لَمَّا شابَهَت صورتُها صورةَ الحالِ أُدخِلَت عليها تأكيدًا للُصوقِهَا بالمَوْصوفِ.

﴿ مَّا تَسۡبِقُ مِنۡ أُمَّةٍ أَجَلَهَا وَمَا يَسۡتَـٔۡخِرُونَ ﴾؛ أي: وما يَستأخِرونَ عنه، وتذكيرُ ضَميرِ ﴿أُمَّةٍ﴾ فيه للحَملِ على المَعنى.

قوله: «والمُستَثْنَى جملةٌ واقعَةٌ صِفَةً لـ﴿قَرۡيَةٍ ﴾، والأَصلُ أن لا يدخُلَها الواوُ، كقولِه: ﴿إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾، لكن لَمَّا شابَهَت صورَةَ الحالِ أُدخِلَت عليها تأكيدًا للُصُوقِها بالمَوصوفِ»:

قال أبو حيَّان: هذا الذي قالَه الزَّمخشرِيُّ تبعَه فيه أَبو البقاءِ[2]، ولا يُعلَمُ أَحدٌ قالَه مِن النَّحويِّينَ، وهو مَبنِيٌّ على أنَّ ما بعدَ (إلا) يجوزُ أن يكونَ صِفَةً، وقد مَنَعوا ذلك[3].

قال الأخفشُ: لا يُفصَلُ بين الصِّفَةِ والمَوصوفِ بـ(إلا) ونحو: (ما جاءَنِي رجلٌ إلا راكبٌ)، تقديرُه: إلا رَجلٌ راكبٌ.

وقال أبو عليٍّ الفارسيُّ: تقول: (ما مَررتُ بأحدٍ إلا قائمًا) حالٌ مِن (أحدٍ)

---

(١) بعدها في (خ): «المحفوظ».

(٢) انظر: «التبيان» لأبي البقاء العكبري (٢/ ٧٧٧).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٣/ ٢٣١).

ولا يجـوزُ (إلا قائمٌ) لأنَّ (إلا) لا تعترضُ بيـن الصِّفَةِ والمَوصوفِ[١].

وقال ابن مالكٍ: ما ذهبَ إليه الزَّمخشرِيُّ مِن أنَّ الجُملةَ بعدَ (إلا) صِفَةٌ[٢] مذهبٌ لم يُعرَف لبَصرِيٍّ ولا كُوفيٍّ فلا يُلتفَتُ إليه، وأبطلَ قولَه: «إنَّ الواوَ توسَّطَتْ لتأكيدِ لُصوقِ الصِّفَةِ بالمَوصوفِ»[٣].

وقالَ ابنُ هشامٍ في «المغني»: كلامُ النَّحويِّينَ بخلافِ ذلك[٤].

وقال الحَلَبِيُّ: في محفوظي أنَّ ابنَ جِنِّي سبقَهُما إلى ذلك[٥]، وهو قويٌّ مِن حيثُ القياسُ؛ فإنَّ الصِّفَةَ كالحالِ في المعنى وإن كانَ بينَهُما فرقٌ مِن بعضِ الوُجوهِ حُكمًا، فكمَا أنَّ الواوَ تدخلُ على الجُملَةِ الواقعَةِ حالًا، كذلك تدخلُ عليها واقعةً صِفَةً، ويقوِّيه أيضًا ما نظَّرَه[٦] به مِن الآيةِ الأخرى في قولِه: ﴿مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨]، ويقوِّيهِ أيضًا قراءةُ ابنِ أبي عبلةَ: (إلا لها) بإسقاطِ الواوِ[٧].

وقال صاحبُ «التَّقريب»: في قولِ المُصنِّفِ نَظرٌ؛ لأنَّ تَوسُّطَ العاطفِ بين الصِّفاتِ مَعهودٌ لا بين الصِّفَةِ والمَوصوفِ، والحالُ ليسَ وِزانُها وِزانَ الصِّفَةِ؛ أي: حَقُّهَا الواوُ وقَد تُحذَفُ، وإنَّما لم يَجعَلْهُ حالًا لتنكيرِ ذي الحَالِ، وهو ﴿قَرْيَةٍ﴾.

---

(١) عزاه الطيبي في «فتوح الغيب» (٩/ ١٥) لـ«التذكرة» لأبي علي الفارسي، ولم أقف عليه في «مختار التذكرة» لابن جني، وهو مختصره.

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٤/ ٤٧٦).

(٣) انظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (٢/ ٣٠٢)، و«البحر المحيط» لأبي حيان (١٣/ ٢٣١).

(٤) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٥٣٦).

(٥) انظر: «الخصائص» لابن جني (٢/ ٢٢٦).

(٦) في (س): «ما يظهره»، والمراد: ما نظَّر به الزمخشري لقوله في الصفة بعد أداة الاستثناء. انظر: «الكشاف» (٤/ ٤٧٦).

(٧) انظر: «المحرر الوجيز» لابن عطية (٣/ ٣٥٠)، و«الدر المصون» للسمين الحلبي (٧/ ١٤٢).

وجازَ أن يُقالَ: عمومُها يُصحِّحُ كونها ذا الحال، كما في المبتدأ نحو: (ما أحد خير منك).

قال الطِّيبيُّ: وهو تبعَ صاحبَ[١] «المفتاح» حيث قال: والوَجهُ عندِي هو أنَّ: ﴿وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ حالٌ لـ﴿قَرْيَةٍ﴾؛ لكونِها في حكمِ المَوصوفَةِ؛ أي: قريةٌ مِن القُرَى، لا وصفٌ، وحملُه على الوَصفِ سهوٌ لا خطأٌ، ولا عيبَ في السَّهوِ[٢].

قال: وقَدْ أَطالَ ابنُ مالكٍ في «شرح التسهيل» في الردِّ قياسًا ونقلًا، وجعلَ مُصححَ وقوعِ النَّكرةِ ذا الحالِ كونَها منفيةً.

وقال: والمنفيُّ صالِحٌ لأن يُجعلَ صاحبَ حالٍ بما هو صالحٌ لأَنْ يُجعلَ مُبتدأً[٣].

(٦ ـ ٧) ـ ﴿وَقَالُوا۟ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ۝٦ لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾.

﴿وَقَالُوا۟ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ﴾ نادَوا بهِ النبيَّ عليهِ السَّلام على التَّهكُّمِ، ألا تَرى إلى ما نادَوهُ له وهو قوله: ﴿إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ ونظيرُ ذلك قولُ فِرعونَ: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ [الشعراء: ٢٧]، والمعنى: إنَّك لَتقولُ قولَ المَجانينِ حينَ تَدَّعِي أنَّ اللهَ نَزَّلَ عليكَ الذِّكرَ؛ أي: القرآنَ.

﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا﴾ ركِّبَ (لو) مع (ما) كما رُكِّبَ مع (لا) لِمَعنيينِ: امتناعِ الشَّيءِ لوُجودِ غَيرِه، والتَّخصيصِ.

---

(١) في النسخ الخطية: «لصاحب»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٢) انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي (ص: ٢٥١)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٩/ ١٤).

(٣) انظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (٢/ ٣٠٣).

﴿بِٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ﴾ ليصدِّقوكَ ويَعضدوكَ على الدَّعوةِ، كقولِه: ﴿لَوۡلَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مَلَكٞ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ٧] أو للعقابِ على تَكذيبِنا لك كما أَتَت الأُمَمَ المُكذِّبَةَ قبلُ.

﴿إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ في دعواكَ.

قوله: «لمعنيَين»:

قال الطِّيبيُّ: أي: على سَبيلِ البدلِ؛ إما الامتناعِ، أو التَّخصيصِ(١).

(٨ ـ ٩) ـ ﴿مَا نُنَزِّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ وَمَا كَانُوٓاْ إِذٗا مُّنظَرِينَ ٨ إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾.

﴿ما يُنزِّلُ الملائكةَ﴾ بالياءِ مُسندٌ إلى ضَميرِ اسمِ اللهِ(٢).

وقرأَ حمزَةُ والكِسائيُّ وحفصٌ بالنُّونِ، وأبو بكرٍ بالتَّاءِ والبناءِ للمَفعولِ ورفعِ ﴿الملائِكَةُ﴾.

وقُرِئَ ﴿تَنزَّلُ﴾ بمعنى: تَتنزَّلُ(٣).

﴿إِلَّا بِٱلۡحَقِّ﴾: إلا تنزيلًا مُلتَبِسًا بالحقِّ؛ أي: بالوجهِ الذي قدَّرَه واقتَضَتْه حِكمَتُه، فلا حكمةَ في أَنْ تأتِيَكُم بصوَرٍ(٤) تُشاهدونَها فإنَّه لا يَزيدُكُم إلا لبسًا، ولا في

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٩/ ١٤ ـ ١٥)، وعنه نقل المصنف قول صاحب «التقريب».

(٢) وأورد عليه أنّ قراءة الياء لم يقرأ بها أحد من العشرة، ولم توجد في الشواذ أيضًا، والمصنف رحمه الله تعالى بنى تفسيره عليها، وحكى قراءة السبعة بصيغة التمريض. انظر: «حاشية الشهاب» (٥/ ٢٨٤).

(٣) وهذه الأخيرة هي لباقي السبعة. انظر: «السبعة» (ص: ٣٦٦)، و«التيسير» (ص: ١٣٥).

(٤) في (خ): «بصورة».

مُعاجَلَتِكُم بالعُقوبَةِ فإنَّ مِنْكُم ومِن ذَراريكُم مَن سَبَقَت كَلِمَتُنا له بالإيمانِ، وقيل: الحقُّ الوَحْيُ أو العَذابُ.

﴿وَمَا كَانُوٓاْ إِذًا مُّنظَرِينَ﴾ ﴿إِذًا﴾ جوابٌ لهم وجَزاءٌ لشَرطٍ مُقدَّرٍ؛ أي: ولو نَزَّلْنا المَلائِكَةَ ما كانوا مُنظَرِينَ.

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ﴾: القرآنَ، رَدٌّ لإنكارِهِم واستِهزائِهِم، ولذلك أكَّدَهُ مِن وُجوهٍ وقَرَّرَهُ بقولِه: ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾؛ أي: مِن التَّحريفِ والزِّيادَةِ والنَّقصِ بأنْ جَعلناه مُعجِزًا مُبايِنًا لكلامِ البَشَرِ بحيث لا يخفى تَغييرُ نَظمِه على أَهلِ الدِّينِ، أو نَفَى[1] تطرُّقَ الخللِ إليه في الدَّوامِ بضمانِ الحِفظِ له كما نَفَى أن يُطعنَ فيه بأنَّه المنزلُ له[2].

وقيل: الضَّميرُ في ﴿لَهُۥ﴾ للنَّبيِّ عليهِ السَّلامُ.

(١٠ ـ ١١) ـ ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى شِيَعِ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٠﴾ وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾.

﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى شِيَعِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾: في فِرَقِهِم، جمعُ شِيعَةٍ، وهي الفِرقَةُ المُتَّفِقَةُ على طريقٍ ومَذهَبٍ، مِن شاعَهُ: إذا تَبِعَهُ، وأصلهُ: الشِّياعُ، وهو الحَطَبُ الصِّغارُ يوقَدُ به الكبارُ، والمعنى: نَبَّأْنا رِجالًا فيهِمْ وجَعلناهُمْ رُسُلًا فيما بَيْنَهُم.

﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ كما يفعَلُ هؤلاءِ، وهو تَسليَةٌ للنَّبيِّ

---

(١) في (خ): «على أهل الدين، نفى به».

(٢) في (خ): «إليه».

عليهِ السَّلامُ، و(ما) للحالِ لا يدخلُ إلا مضارعًا بمعنى الحالِ، أو ماضيًا قريبًا منه[١]، وهذا على حكايةِ الحالِ الماضيةِ.

(١٢ ـ ١٣) ـ ﴿كَذَٰلِكَ نَسْلُكُهُۥ فِى قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿١٢﴾ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۖ وَقَدْ خَلَتْ سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾.

﴿كَذَٰلِكَ نَسْلُكُهُۥ﴾: نُدخلُه ﴿فِى قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ والسَّلْكُ: إدخالُ الشَّيءِ في الشَّيءِ كالخَيْطِ في المِخْيَطِ والرُّمحِ في المَطعونِ، والضَّميرُ للاستهزاءِ، وفيه دليلٌ عَلى أنَّه تَعالى يوجِدُ الباطلَ في قُلوبِهِم.

وقيل: للذِّكرِ، فإنَّ الضَّميرَ الآخرَ في قولِه تَعالى: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ له، وهو حالٌ مِن هذا الضَّميرِ[٢]، والمعنى: مِثْلَ ذلك السَّلكِ نَسلكُ الذِّكرَ في قلوبِ المُجرمينَ مكذَّبًا غير مؤمَنٍ به، أو بيانٌ للجُملةِ المُتضمِّنَةِ له[٣].

وهذا الاحتجاجُ ضَعيفٌ؛ إذ لا يلزَمُ مِن تَعاقُبِ الضَّمائرِ توافُقُها[٤] في المرجوعِ إليه، ولا يَتعيَّنُ أن تكونَ الجُملَةُ حالًا من الضَّميرِ؛ لجوازِ أَنْ تكونَ حالًا من[٥] ﴿ٱلْمُجْرِمِينَ﴾، ولا يُنافي كونَها مُفسِّرَةً للمَعنى الأولِ، بل يقوِّيه.

---

(١) وهذا بناء على ما ذهب إليه الزمخشري من أنها مع المضارع لنفي الحال، ومع الماضي لنفي الماضي القريب من الحال، وهو أكثريٌّ لا كلِّيٌّ، فإنها جاءت لنفي المضارع في المستقبل، كقوله: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ﴾. انظر: «حاشية الشهاب» (٥/ ٢٨٥).

(٢) قوله: «وهو»؛ أي: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ «حال من هذا الضمير»؛ أي: ضمير ﴿نَسْلُكُهُۥ﴾ على القول بأنه للذِّكْر. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٣٩٥)

(٣) قوله: «أو بيان» عطف على (حالٌ) «للجملة المتضمِّنة له»؛ أي: وهي قوله: ﴿كَذَٰلِكَ نَسْلُكُهُۥ فِى قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٣٩٥)

(٤) في (خ): «من تعاقب الضميرين توافقهما».

(٥) في (خ) زيادة: «الضمير في».

﴿وَقَدْ خَلَتْ سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾؛ أي: سُنَّةُ اللهِ فيهِمْ بأَنْ خذلَهُم وسَلَكَ الكُفرَ في قُلوبِهِم، أو: بإهلاكِ مَن كذَّبَ الرُّسُلَ مِنْهُم فيكونُ وَعيدًا لأهلِ مَكَّةَ.

(١٤ ـ ١٥) ـ ﴿وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَظَلُّواْ فِيهِ يَعْرُجُونَ ﴿١٤﴾ لَقَالُوٓاْ إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَٰرُنَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَّسْحُورُونَ﴾.

﴿وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم﴾؛ أي: على هؤلاءِ المُقترحين ﴿بَابًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَظَلُّواْ فِيهِ يَعْرُجُونَ﴾: يصعدونَ إِلَيْها ويَرَوْنَ عَجائِبَها طولَ نَهارِهِم مُستَوْضِحينَ لِمَا يرونَ، أو تصعدُ الملائِكَةُ وهُم يُشاهِدونَهُم.

﴿لَقَالُوٓاْ﴾ مِن غُلُوِّهِم في العِنادِ وتَشكيكِهِم في الحَقِّ ﴿إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَٰرُنَا﴾: سُدَّتْ عن الإبصارِ بالسِّحرِ، مِن السَّكْرِ، ويدلُّ عليهِ قراءةُ ابنِ كثيرٍ بالتَّخْفيفِ[1].

أو حُيِّرَتْ مِن السُّكْرِ، ويدلُّ عليه قراءَةُ من قرأَ: (سَكِرَت)[2].

﴿بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَّسْحُورُونَ﴾: قَدْ سَحَرَنا مُحمَّدٌ بذلك، كما قالوه[3] عندَ ظُهورِ غيرِه مِن الآياتِ.

وفي كَلِمَتي الحصرِ والإضرابِ دلالةٌ على البَتِّ بأنَّ ما يَرَوْنَه لا حقيقةَ له، بل هو باطلٌ خُيِّلَ[4] إليهِمْ بنوعٍ مِن السِّحرِ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٦٦)، و«التيسير» (ص: ١٣٦).

(٢) انظر: «المحتسب» (٢/ ٣) عن الزهري.

(٣) في (ت): «قالوا».

(٤) بعدها في (أ) و(خ): «ما خيل».

(١٦ ـ ١٨) ـ ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَزَيَّنَّاهَا لِلنَّاظِرِينَ ﴿١٦﴾ وَحَفِظْنَاهَا مِن كُلِّ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ ﴿١٧﴾ إِلَّا مَنِ اسْتَرَقَ السَّمْعَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ مُبِينٌ﴾.

﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا﴾: اثنَيْ عشرَ مُختلفةَ الهيئاتِ والخَواصِّ على ما دلَّ عليه الرَّصدُ والتَّجرِبَةُ مع بساطةِ السَّماءِ.

﴿وَزَيَّنَّاهَا﴾ بالأشكالِ والهيئاتِ البَهيَّةِ ﴿لِلنَّاظِرِينَ﴾ المُعتَبِرينَ[1] المُستَدِلِّينَ بها على قُدرَةِ مُبدِعِها وتَوحيدِ صانِعِها.

﴿وَحَفِظْنَاهَا مِن كُلِّ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ﴾ فلا يقدرُ أن يصعدَ إليهَا ويوسوسَ أهلَها، ويَتصرَّفَ في أمرِها، ويَطَّلِعَ على أَحوالِها.

﴿إِلَّا مَنِ اسْتَرَقَ السَّمْعَ﴾ بدلٌ مِن ﴿كُلِّ شَيْطَانٍ﴾، واستِراقُ السَّمعِ: اختِلاسُه سِرًّا، شبَّهَ بِهِ خَطْفَتَهُم اليسيرةَ مِن قُطَّانِ السَّماواتِ لِمَا[2] بَينَهُم مِن المُناسبةِ في الجوهرِ، أو بالاستدلالِ مِن أوضاعِ الكَواكبِ أو حَرَكاتِها[3].

وعن ابنِ عبَّاسٍ: أَنَّهُم كانوا لا يُحجبونَ عَن السَّماواتِ، فلمَّا وُلِدَ عيسى مُنعوا مِن ثلاثِ سماواتٍ، فلمَّا وُلِدَ محمَّدٌ عليهِ السَّلامُ مُنِعُوا مِن كلِّها بالشُّهُبِ[4].

---

(١) في (ت): «للمعتبرين».

(٢) في (ت): «بما».

(٣) في (خ): «وحركاتها».

(٤) ذكر نحوه عن ابن عباس السمرقندي في «تفسيره» (٢/ ٢٥٣)، والثعلبي في «تفسيره» (١٥/ ٤٣٦)، والواحدي في «البسيط» (١٢/ ٥٦٦)، والبغوي في «تفسيره» (٤/ ٣٧٢)، والرازي في «تفسيره» (١٩/ ١٣٠).

وذكره الماوردي في «النكت والعيون» (٣/ ١٥٢) عن الكلبي.

ولا يقدحُ فيه تَكَوُّنُها قبلَ المولدِ؛ لجَوازِ أن يكونَ لها أسبابٌ أُخَرُ[١].

وقيل: الاستثناءُ مُنقَطِعٌ؛ أي: ولكنْ مَن استرقَ السَّمعَ.

﴿فَأَتْبَعَهُۥ﴾: فتَبِعَهُ ولَحِقَه ﴿شِهَابٌ مُّبِينٌ﴾: ظاهرٌ للمُبصِرينَ.

والشِّهابُ: شُعلَةُ نارٍ ساطعَةٌ، ويطلقُ[٢] للكوكبِ والسِّنَانِ لِمَا فيهِما مِن البَرِيقِ.

قوله: «﴿إِلَّا مَنِ ٱسْتَرَقَ ٱلسَّمْعَ﴾ بدلٌ مِن ﴿كُلِّ شَيْطَٰنٍ﴾»:

الطِّيبِيُّ: قيل: فيه نظرٌ؛ لأنَّه في كلامٍ موجبٍ.

وأجيبَ أنَّ قولَه: ﴿وَحَفِظْنَٰهَا مِن كُلِّ شَيْطَٰنٍ رَّجِيمٍ﴾ في مَعنى النَّفيِ، كقولِه تعالى: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩][٣].

(١٩ ـ ٢٠) ـ ﴿وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِيَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ (١٩) وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ﴾.

﴿وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا﴾: بَسَطْناها ﴿وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِيَ﴾: جبالًا ثوابِتَ ﴿وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا﴾: في الأرضِ، أو فيها وفي الجبال ﴿مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ﴾: مُقدَّرٌ بِمقدارٍ مُعيَّنٍ تَقتَضيهِ حِكمَتُه، أو: مُستحسَنٍ مُناسِبٍ، مِن قولِهم: كلامٌ مَوزونٌ، أو: ما يوزَنُ ويُقدَّرُ، أو: له وزنٌ في أَبوابِ النِّعمَةِ والمنفعَةِ.

---

(١) قوله: «ولا يقدح فيه»؛ أي: في مَنعِهم مِن كلِّها بالشُّهب، وفي نسخة: (فيها) (تكوُّنُها)؛ أي: الشهب «لجواز أن يكون لها»؛ أي: للشُّهُبِ؛ أي: لتكوُّنِها، «أسباب أُخر»؛ أي: غيرُ استراقِ السَّمعِ؛ كالزِّينةِ، والاستدلالِ على الوحدانية، والاهتداءِ للطُّرُق. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٣٩٧)

(٢) في (خ) و(ت): «وقد يطلق».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٩/ ٢٤).

﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ﴾ تعيشونَ بها مِن المَطاعِمِ والمَلابسِ، وقُرِئَ بالهَمزِ[1] على التَّشبيهِ بشَمائلَ.

﴿وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾ عطفٌ على ﴿مَعَايِشَ﴾، أو على محلِّ ﴿لَكُمْ﴾ ويريدُ به: العِيالَ والخدمَ والمَماليكَ وسائرَ ما يَظنُّونَ أنَّهُم يرزقونَهُم ظنًّا كاذبًا، فإنَّ اللهَ يرزقُهُم وإيَّاهُم.

وفذلكَةُ الآيةِ: الاستدلالُ بجعلِ الأرضِ ممدودةً بمِقدارٍ وشكلٍ مُعيَّنَيْنِ، مُختلفةَ الأَجزاءِ في الوَضعِ، محدَثةً فيها أنواعُ النَّباتِ والحيوانِ المُختَلِفَةِ خلقةً وطَبيعةً، مع جوازِ أَنْ لا تكونَ كذلك= على كَمالِ قُدرَتِه وتَناهِي حِكمَتِه والتَّفرُّدِ في أُلوهِيَّتِه، والامتنانُ على العبادِ بما أَنعمَ عَلَيهِم في ذلك ليُوَحِّدُوهُ ويَعبُدُوهُ، ثمَّ بالغَ في ذلكَ وقال:

(٢١) ـ ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾.

﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَائِنُهُ﴾؛ أي: وما مِـن شَيءٍ إلا ونحنُ قَادِرونَ على إيجادِهِ وتَكوينِهِ أضعافَ ما وُجِدَ مِنْه، فضربَ الخَزائنَ مَثَلًا لاقتدارِه، أو شَبَّهَ مَقدُوراتِهِ بالأَشياءِ المَخزونَةِ التي لا يُحْوِجُ إخراجُها إلى كلفةٍ واجتِهادٍ.

﴿وَمَا نُنَزِّلُهُ﴾ مِن يَفَاعِ[2] القدرةِ ﴿إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ حَدّهُ الحكمَةُ[3] وتَعلَّقَتْ

---

(١) ذكرها الزجاج في «معاني القرآن» (٢/ ٣٢١)، والنحاس في «إعراب القرآن» (٢/ ٤٥)، وابن عطية في «المحرر الوجيز» (٢/ ٣٧٧)، عن نافع، وهي خلاف المشهور عنه. وذكروها جميعهم عند الآية (١٠) من سورة الأعراف.

(٢) كلمة: «يفاع» كتب تحتها في (ت): «اليفاع: ما ارتفع. صحاح». وانظر: «الصحاح» (مادة: يفع).

(٣) قولـه: «حـده الحكمـة» يحتملُ أن يكـون (حدًّا) مصـدراً مضافاً إلـى الضمير على أنه مبتـدأٌ خبرُه: «الحكمـةُ»، وأن يكـون فعلاً و«الحكمـةُ» فاعلُه، وعليه فالأولـى: حدَّتْه الحكمـةُ؛ أي: بيَّنَتْه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٣٩٧)

به المَشيئَةُ، فإنَّ تَخصيصَ بَعضِهَا بالإيجادِ في بَعضِ الأَوقاتِ على بعضِ الصِّفاتِ والحالاتِ لا بُدَّ له مِن مُخصِّصٍ حَكيمٍ.

(٢٢ ـ ٢٣) ـ ﴿ وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ فَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَسْقَيْنَٰكُمُوهُ وَمَآ أَنتُمْ لَهُۥ بِخَٰزِنِينَ ﴿٢٢﴾ وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴾.

﴿ وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ ﴾: حوامِلَ، شبَّهَ الرِّيحَ التي جاءَتْ بخَيرٍ مِن إنشاءِ سَحابٍ ماطِرٍ بالحاملِ، كما شبَّهَ ما لا يكونُ كذلك بالعَقيمِ.

أو: ملقحاتٍ للشَّجرِ والسَّحابِ، ونظيره: الطَّوائِحُ بمَعنى: المُطيحاتِ في قولِه:

ومُختبِطٌ ممَّا تُطيحُ الطَّوائِحُ

وقرئ: ﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ ﴾ على تأويلِ الجنسِ[1].

﴿فَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَسْقَيْنَٰكُمُوهُ ﴾: فجَعلناه لَكُم سُقْيَا ﴿وَمَآ أَنتُمْ لَهُۥ بِخَٰزِنِينَ ﴾: قادرينَ مُتمكِّنينَ من إخراجِه، نفى عَنْهُم ما أثبتَهُ لنَفسِه، أو: حافظينَ في الغُدرانِ والعُيونِ والآبارِ، وذلك أيضًا يدلُّ على المدبِّرِ الحَكيمِ، كما تدلُّ حركةُ الهَواءِ في بعضِ الأوقاتِ مِن بعضِ الجهاتِ على وجهٍ يَنتفعُ به النَّاسُ، فإنَّ طَبيعةَ الماءِ تَقتَضِي الغورَ[2]، فوقوفُه دونَ حدٍّ لا بُدَّ له مِن سببٍ مخصِّصٍ.

﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِۦ ﴾ بإيجادِ الحَياةِ في بعضِ الأجسامِ القابلةِ لها ﴿وَنُمِيتُ﴾ بإزالَتِها، وقد أوَّلَ الحياةَ بما يعمُّ الحيوانَ والنَّباتَ، وتكريرُ الضَّميرِ للدَّلالةِ على الحصرِ.

﴿وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴾: الباقونَ إذا ماتَ الخَلائِقُ كلُّها.

---

(١) هي قراءة حمزة. انظر: «السبعة» (ص: ١٧٣)، و«التيسير» (ص: ٧٨).

(٢) في (أ): «الغؤور».

قوله:

«ومُخْتَبِطٌ ممّا تُطِيحُ الطَّوائِحُ»

وصدره:

لِيُبْكَ يَزيدُ ضارِعٌ لخُصومَةٍ

واختلفَ في قائلِه، فقيل: لبيدٌ، وقيل: نهشلُ بن حري، وقيل: الحارثُ بنُ نهيكٍ النَّهشَلِيُّ، وقيل: الحارِثُ بن ضرارٍ النَّهشَلِيُّ، حكاهُ الزَّمخشرِيُّ في «شرح شواهد سيبويه»، وقيل: مُزرِّد[1].

قوله: «نفى عَنْهُم ما أثبتَهُ لنَفسِه»؛ أي: في قولِه: ﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَائِنُهُ ﴾.

قال الطِّيبيُّ: هذا يُؤذِنُ أن قولَه: ﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ ﴾ عُطِفَ على قولِه: ﴿وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ عطْفَ ﴿جبريلَ ومِيكائيلَ﴾ على ﴿مَلائِكَتِه﴾ [البقرة: ٩٨][2].

---

(١) عزاه سيبويه في «الكتاب» (١/ ٢٨٨)، وأبو علي الفارسي في «الإيضاح العضدي» (ص: ٧٤) للحارث بن نهيك النهشلي، وعزاه أبو عبيدة في «مجاز القرآن» (١/ ٣٤٨) لنهشل بن حري، وعزاه أبو علي القيسي في «إيضاح» (١/ ١٠٩) لمزرد أخي الشماخ، وعزاه علي بن عدلان في «الانتخاب» (ص: ٣٠) للحارث بن ضرار، وعزاه ابن هشام في «تخليص الشواهد» للبيد (ص: ٤٨٠).

وهو بلا نسبة في «المقتضب» (٣/ ٢٨٢)، و«الخصائص» (٢/ ٣٥٣).

قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته» (٥/ ٢٨٩): هو من شعر في رثاء يزيد النهشلي.

قال: والمختبط طالب العرف المحتاج، وأصله من خبط ورق الأشجار لتأكلها الدواب، وإنما يُفعل ذلك في الجدب وشدّة الاحتياج، وتطيح بمعنى: ترمي، والطوائح: جمع المطيحة بمعنى السنين أو الجوائح الرامية له، أو جمع طائحة على التجوُّز.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٩/ ٢٨).

(٢٤ ـ ٢٥) ـ ﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَقْدِمِينَ مِنكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَـْٔخِرِينَ ﴿٢٤﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَحْشُرُهُمْ إِنَّهُۥ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾.

﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَقْدِمِينَ مِنكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَـْٔخِرِينَ﴾: مَن استَقْدَمَ ولادةً ومَوْتًا ومَن استَأْخرَ، أو: مَن خرجَ مِن أَصلابِ الرِّجالِ ومَن لم يخرُجْ بَعدُ، أو: مَن تَقدَّمَ في الإسلامِ والجهادِ وسبقَ إلى الطَّاعةِ أو تأخَّرَ، لا يَخْفَى عَلَينا شيءٌ مِن أَحوالِكُم، وهو بيانٌ لكمالِ علمِهِ بعدَ الاحتجاجِ على كمالِ قُدرَتِه، فإنَّ ما يدلُّ على قُدرتِهِ دليلٌ[1] على علمِهِ.

وقيل: رَغَّبَ رسولُ اللهِ ﷺ في الصفِّ الأوَّلِ فازدَحمُوا عليه فنزلَتْ.

وقيل: إنَّ امرأةً حَسناءَ كانَتْ تُصَلِّي خلفَ رَسولِ اللهِ ﷺ، فتَقدَّمَ بعضُ القَوْمِ لئلَّا ينظُرَ إليها وتأَخَّرَ بعضٌ ليُبصِرَها، فنَزَلَتْ.

﴿وَإِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَحْشُرُهُمْ﴾ لا محالةَ للجَزاءِ، وتوسيطُ الضَّميرِ للدَّلالةِ على أنَّه القادرُ والمُتولِّي لحشرِهِم لا غيرُه، وتصديرُ الجُملَةِ بـ﴿إِنَّ﴾ لتَحقيقِ الوَعدِ والتَّنبيهِ على أنَّ ما سبقَ مِن الدَّلالةِ على كمالِ قُدرَتِه وعِلمِهِ بتَفاصيلِ الأَشياءِ يدلُّ على صِحَّةِ الحُكمِ، كما صرَّحَ بِهِ بقوله: ﴿إِنَّهُۥ حَكِيمٌ﴾ باهرُ الحِكمَةِ مُتقِنٌ في أفعالِه ﴿عَلِيمٌ﴾ وَسِعَ عِلمُهُ كلَّ شيءٍ.

قوله: «وقيل: رغبَ رَسولُ اللهِ ﷺ في الصفِّ الأَوَّلِ فازدَحموا عليه، فنَزلَت»:

لم أَقِف عليه[2].

---

(١) في (ت): «يدل».

(٢) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٥/ ٤٥٦) والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٧٦) عن الربيع بن أنس وهو مرسل.

=

قوله: «وقيلَ: إنَّ امرأةً حَسناءَ...» إلى آخرِه.

أخرجَه التِّرمذيُّ والنَّسائيُّ وابنُ ماجَه وابنُ حِبَّانَ والحاكمُ وصحَّحَه مِن حَديثِ ابنِ عبَّاسٍ[1].

(٢٦ ـ ٢٧) ـ ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴿٢٦﴾ وَٱلْجَآنَّ خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ مِن نَّارِ ٱلسَّمُومِ﴾.

﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن صَلْصَٰلٍ﴾: طينٍ يابِسٍ يصلصِلُ؛ أي: يُصوِّت إذا نُقِرَ.

وقيل: هو مِن صَلْصَلَ: إذا أنتنَ، تَضعيفُ صَلَّ.

﴿مِّنْ حَمَإٍ﴾: طينٍ تَغيَّرَ واسوَدَّ مِن طولِ مجاورةِ الماءِ، وهو صِفَةُ ﴿صَلْصَٰلٍ﴾؛ أي: كائنٍ مِن حمأٍ ﴿مَّسْنُونٍ﴾: مُصَوَّرٍ، مِن سُنَّةِ الوَجْهِ[2]، أو: مَصبوبٍ لِيَيْبَسَ ويَتَصَوَّرَ كالجواهرِ المُذابَةِ تُصبُّ في القَوالبِ، مِن السَّنِّ: وهو الصَّبُّ، كأنَّه أفرغَ الحمأَ فصَوَّرَ مِنه تمثالَ إنسانٍ أجوَفَ، فيبسَ حَتَّى إذا نُقِرَ صلصَلَ، ثمَّ غيَّرَ ذلك طَوْرًا

= وأورده الجرجاني في «درج الدرر» (٢/ ١٧٢) من رواية الكلبي عن ابن عباس، وابنُ الجوزي في «زاد المسير» (٢/ ٥٣٢) من رواية أبي صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما، وإسناده ضعيف جداً؛ لأنه من رواية الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، والكلبي متروك، وأبو صالح لم يسمع من ابن عباس.

(١) رواه الترمذي (٣١٢٢)، والنسائي (٨٧٠)، وابن ماجه (١٠٤٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٠١)، والحاكم في «المستدرك» (٣٣٤٦) وصححه، ووافقه الذهبي في «التلخيص». ورواه الترمذي عن أبي الجوزاء عن ابن عباس رضي الله عنهما وعن أبي الجوزاء دون ذكر ابن عباس رضي الله عنهما، وقال: وهذا أشبه أن يكون أصح. وقال ابن كثير عند تفسير هذه الآية: غريب جدًّا وفيه نكارة شديدة.

(٢) «سنة الوجه»: صورته؛ كما في «الصحاح» (مادة: سنن)، واستشهد بقول ذي الرُّمة:

تريك سُنَّةَ وجهٍ غيرَ مُقرَفةٍ ... ملساءَ ليس بها خالٌ ولا نَدَبُ

بعدَ طَوْرٍ حتَّى سَوَّاهُ ونفخَ فيهِ مِن رُوحِهِ، أو مُنتنٌ، مِن سَنَنْتُ الحجرَ على الحجر: إذا حَكَكْتَه بهِ، فإنَّ ما يسيلُ بَيْنَهُمَا يكونُ مُنْتِنًا، وسُمِّيَ سَنِينًا.

﴿وَٱلْجَآنَّ﴾: أبا الجنِّ، وقيل: إبليسَ، ويجوزُ أَنْ يرادَ به الجنسُ كما هوَ الظَّاهرُ مِن ﴿ٱلْإِنسَـٰنَ﴾؛ لأنَّ تَشعُّبَ الجنسِ لَمَّا كانَ مِن شَخصٍ واحِدٍ خُلقَ مِن مادَّةٍ واحِدَةٍ كانَ الجنسُ[1] بأَسْرِهِ مَخْلُوقًا منها.

وانتصابُهُ بفعلٍ يفسِّرُهُ: ﴿خَلَقْنَـٰهُ مِن قَبْلُ﴾: مِن قَبلِ خلقِ الإنسانِ ﴿مِن نَّارِ ٱلسَّمُومِ﴾: مِن نارِ الحَرِّ الشَّديدِ النَّافذِ في المَسامِّ، ولا يَمْتَنِعُ خلقُ الحَياةِ في الأَجرامِ البَسيطَةِ كما لا يَمتَنِعُ خَلقُها في الجَواهرِ المجرَّدَةِ فَضْلًا عَن الأَجسادِ المؤلَّفَةِ التي الغالبُ فيها الجزءُ النَّاريُّ، فإنَّها أقبَلُ لها مِن التي الغالِبُ فيها الجُزءُ الأَرضيُّ[2]، وقوله: ﴿مِن نَّارٍ﴾ باعتبارِ الغَالِبِ، كقولِه: ﴿خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ﴾ [الروم: ٢٠][3].

ومَساقُ الآيةِ كمَا هو للدَّلالَةِ على كَمالِ قُدرَةِ اللهِ وبيانِ بَدءِ[4] خَلْقِ الثَّقَلين، فهو للتَّنبيهِ على المُقدِّمَةِ الثَّانيَةِ التي يَتوقَّفُ عليها إمكانُ الحَشرِ، وهو قبولُ المَوادِّ للجَمعِ والإحياءِ.

---

(١) في (خ): «لأن تشعب الجن... كان الجن».

(٢) قوله: «فإنها»؛ أي: الأجسادَ المؤلَّفةَ التي الغالبُ فيها الجزءُ الناريُّ كالجانِّ «أقبلُ لها»؛ أي: للحياةِ «من التي الغالبُ فيها الجزءُ الأرضي» كالآدميِّ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٤٠١)

(٣) قوله: «وقوله: ﴿مِن نَّارٍ﴾ باعتبار الغالب»؛ أي: وإلا فالجانُّ خُلِقَ من العناصر الأربعة «كقوله تعالى: ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩]»؛ أي: في أنَّ ذكرَ الترابِ في آدمَ باعتبار الغالبِ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٤٠١).

(٤) في (خ): «مبدأ»، وفي (ت): «بدو».

(٢٨ ـ ٢٩) ـ ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى خَٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴿٢٨﴾ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ ﴾.

﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ ﴾ واذكُرْ وقتَ قولِه ﴿لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى خَٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴿٢٨﴾ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ ﴾: عَدَّلْتُ خلقتَهُ وهَيَّأْتُه لنَفخِ الرُّوحِ فيه ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى ﴾ حتَّى جَرَى آثارُهُ في تَجاويفِ أَعضائِهِ فحَيِيَ.

وأَصْلُ النَّفخِ: إجراءُ الرِّيحِ في تَجويفِ جِسْمٍ آخرَ، ولَمَّا كانَ الرُّوحُ يَتعلَّقُ أَوَّلًا بالبُخارِ اللَّطيفِ المُنبعِثِ مِن القَلبِ، وتَفيضُ عليه القُوَّةُ الحَيوانيَّةُ فيسرِي حامِلًا لها في تَجويفِ[1] الشَّرايينِ إلى أَعماقِ البَدنِ، جعلَ تعلُّقَهُ بالبدنِ نَفْخًا، وإضافَةُ الرُّوحِ إلى نَفسِهِ لِمَا مرَّ في النِّساءِ.

﴿فَقَعُوا۟ ﴾: فاسقُطُوا ﴿لَهُۥ سَٰجِدِينَ ﴾ أَمْرٌ مِن وَقَعَ يَقَعُ.

(٣٠ ـ ٣١) ـ ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰٓ أَن يَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴾.

﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ أكَّدَ بتَأكيدينِ للمُبالَغةِ في التَّعميمِ ومَنعِ التَّخصيصِ.

وقيلَ: أكَّدَ بالـ(كُلِّ) للإحاطَةِ، وبـ(أجمعينَ) للدَّلالةِ على أنَّهُم سَجَدُوا مُجتمِعينَ دفعةً، وفيه نَظَرٌ؛ إذ لو كانَ الأَمرُ كذلك كانَ الثَّاني حالًا لا تأكيدًا.

﴿ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ إنْ جُعلَ منقطعًا اتَّصلَ به قولُه: ﴿أَبَىٰٓ أَن يَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴾؛ أي: ولكنَّ إبليسَ أَبى، وإنْ جُعِلَ مُتَّصِلًا كانَ استِئْنافًا على أنَّه جَوابُ سَائلٍ قالَ: هَلَّا سَجَدَ.

---

(١) في (خ) و(ت): «تجاويف».

(٣٢ ـ ٣٣) ـ ﴿قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ ٣٢ قَالَ لَمۡ أَكُن لِّأَسۡجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقۡتَهُۥ مِن صَلۡصَٰلٖ مِّنۡ حَمَإٖ مَّسۡنُونٖ﴾.

﴿قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ﴾: أيُّ غَرَضٍ لكَ في أَنْ لا تكونَ ﴿مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾ لآدمَ.

﴿قَالَ لَمۡ أَكُن لِّأَسۡجُدَ﴾ اللامُ لتأكيدِ النَّفيِ؛ أي: لا يَصِحُّ مِنِّي ويُنافِي حالي أَنْ أَسجُدَ ﴿لِبَشَرٍ﴾ جِسْمانيٍّ كَثيفٍ، وأنا مَلَكٌ روحانِيٌّ.

﴿خَلَقۡتَهُۥ مِن صَلۡصَٰلٖ مِّنۡ حَمَإٖ مَّسۡنُونٖ﴾ وهو أَخسُّ العَناصرِ، وخلقْتَنِي مِن نارٍ وهيَ أَشرَفُها.

استَنْقَصَ آدمَ عليهِ السَّلامُ باعتبارِ[1] النَّوعِ والأَصلِ، وقَدْ سبقَ الجَوابُ عنه في سُورَةِ الأَعرافِ.

(٣٤ ـ ٣٥) ـ ﴿قَالَ فَٱخۡرُجۡ مِنۡهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٞ ٣٤ وَإِنَّ عَلَيۡكَ ٱللَّعۡنَةَ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾.

﴿قَالَ فَٱخۡرُجۡ مِنۡهَا﴾: مِن السَّماءِ، أو: الجنَّةِ، أو: زُمْرةِ[2] الملائكَةِ.

﴿فَإِنَّكَ رَجِيمٞ﴾: مَطرودٌ مِن الخَيرِ والكَرامَةِ، فإنَّ مَن يُطرَدُ يُرجَمُ بالحجرِ، أو: شَيطانٌ يُرجَمُ بالشُّهُبِ، وهو وعيدٌ يَتضمَّنُ الجَوابَ عَن شُبهَتِهِ.

﴿وَإِنَّ عَلَيۡكَ ٱللَّعۡنَةَ﴾ هذا الطَّردَ والإبعادَ ﴿إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ فإنَّه مُنتهى أَمَدِ اللعنِ، فإنَّه يُناسِبُ أيامَ التَّكليفِ، ومنه زَمانُ الجَزاءِ، وما في قوله: ﴿فَأَذَّنَ مُؤَذِّنُۢ بَيۡنَهُمۡ أَن لَّعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأعراف: ٤٤] فبمَعنًى آخرَ يُنسى عِندَه هذه[3].

---

(١) في (خ): «بحسب».

(٢) في (أ) و(خ): «زمر».

(٣) قوله: «فإنه منتهى أمد اللعن»؛ أي: اللعن بمعنى الطَّرْدِ والإبعادِ؛ أي: المجرد عن العقاب «يناسب =

وقيل: إنَّما حدَّ اللعنَ بِهِ لأنَّهُ أَبعَدُ غايةٍ يَضرِبُها النَّاسُ[1]، أو لأنَّهُ يُعذَّبُ فيه بما يُنسَى اللَّعنُ معه فيَصيرُ كالزَّائلِ.

(٣٦ ـ ٣٨) ـ ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿٣٦﴾ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ ﴿٣٧﴾ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ﴾.

﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِيٓ﴾: فأَخِّرْني، والفاءُ مُتعلِّقةٌ بمَحذوفٍ دَلَّ عليهِ ﴿فَٱخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ﴾.

﴿إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ أرادَ أن يَجِدَ فُسحةً في الإغواءِ ونَجاةً عَن الموتِ؛ إذ لا موتَ بعدَ وَقتِ البعثِ، فأجابَهُ إلى الأوَّلِ دونَ الثَّاني.

﴿قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ ﴿٣٧﴾ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ﴾ المُسمَّى فيه أجلُكَ عِندَ اللهِ، أو: انقراضِ النَّاسِ كُلِّهِم، وهو النَّفخَةُ الأُولى عندَ الجُمهورِ، ويجوزُ أَنْ يكونَ المُرادُ بالأيَّامِ الثَّلاثَةِ يومَ القِيامَةِ، واختلافُ العباراتِ لاختلافِ الاعتِباراتِ، فعبَّرَ عنه أوَّلًا بيومِ الجَزاءِ لِمَا عَرَفتَه، وثانيًا بيومِ البَعثِ إذ به يَحصُلُ العِلمُ بانقِطاعِ التَّكليفِ واليَأسُ عَنِ التَّضليلِ، وثالثًا بالمَعلومِ لوقوعِهِ في الكَلامينِ، ولا يلزَمُ من ذلك أن لا يموتَ، فلعلَّهُ يَموتُ أَوَّلَ اليَومِ ويبعثُ الخَلائِقُ في تَضاعيفِهِ، وهذه المُخاطَبَةُ وإن لم تَكُن بواسِطَةٍ لم تَدُلَّ على مَنصبِ إبليسَ؛ لأنَّ خِطابَ اللهِ له على سَبيلِ الإهانَةِ والإذلالِ.

= أيام التكليف» أما اللَّعنُ بمعنى التعذيبِ فإنما يناسب دار الجزاء، (ومنه)؛ أي: من يوم الدِّين؛ أي: زمانِه (زمان الجزاء)؛ أي: الذي يقعُ فيه التعذيبُ «وما في قوله: ﴿فَأَذَّنَ﴾ ...إلى آخره» جوابُ ما يقال: كيف غَيَّا اللعنةَ بيومِ الدِّين مع أنه أثبتَها فيه بقوله: ﴿فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌۢ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾؟ فأجاب: بأنها ثَمَّ «بمعنًى آخرَ» غيرِ الطَّرد والإبعاد، وهو التعذيبُ الذي (تُنسى عنده) اللعنةُ بمعناهما، وهي ما أشار إليه بقوله: «هذه». انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٤٠٣).

(١) في (ت): «الإنسان».

(٣٩ ـ ٤٠) ـ ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٣٩﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾.

﴿ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى ﴾ الباءُ للقَسَمِ، و(ما) مَصدريَّةٌ، وجوابُه ﴿لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ والمعنى: أقسِمُ بإغوائِكَ إيَّايَ لأُزَيِّنَنَّ لَهُم المَعاصِيَ في الدُّنيا التي هي دارُ الغُرورِ، كقولِه: ﴿أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ ﴾ [الأعراف: ١٧٦]، وفي انعقادِ القَسَمِ بأَفعالِ اللهِ تَعالى خلافٌ.

وقيل: للسَّببيَّةِ.

والمُعتزلَةُ أَوَّلُوا الإغواءَ بالنِّسبَةِ إلى الغيِّ، أو التَّسبُّبِ له بأَمرِهِ إيَّاه بالسُّجودِ لآدمَ عليهِ السَّلامُ، أو بالإضلالِ عَن طَريقِ الجنَّةِ[1]، واعتذَرُوا عَن إمهالِ اللهِ له ـ وهو سَببٌ لزيادَةِ غيِّهِ وتَسليطٌ له على إغواءِ بَنِي آدمَ ـ بأنَّ اللهَ تَعالى عَلِمَ مِنْه وممَّنْ تَبِعَه أنَّهم يَموتونَ على الكُفْرِ ويَصيرونَ إلى النَّارِ، أُمهِلَ أو لم يُمْهَلْ، فإنَّ في إمْهَالِه تعريضًا لِمَن[2] خالفَهُ لاستِحقاقِ مزيدِ الثَّوابِ، وضَعْفُ ذلك لا يَخْفَى على ذَوِي الأَلبابِ[3].

---

(١) قوله: «والمعتزلة» القائلون بأن العبد يُوجِدُ أفعالَه بنفسه «أَوَّلوا الإغواء» الذي هو مِن ﴿أَغْوَيْتَنِى ﴾ كالصريحِ في أن الموجدَ له هو اللهُ «بالنسبة إلى الغي» المترتِّبِ على الإغواء، لا إلى الإغواء نفسه، «أو التسبب له»؛ أي: للغيِّ (بأمره) متعلق بـ(التسبُّبِ)، «أو بالإضلال» عطف على (بالنسبة). انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٤٠٥).

(٢) في (ت): «بمن».

(٣) قوله: «وضعفُ ذلك..»؛ أي: ما ذُكِر من التأويل والاعتذار؛ لما ثبتَ أن الموجِدَ للأشياءِ هو اللهُ، وأنَّ له أن يفعلَ ما يشاءُ، فلا يحتاجُ إلى تأويلٍ واعتذار، معَ أن التأويلَ بالإضلال مُحْوِجٌ على مذهبهم إلى تأويلٍ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٤٠٥).

﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾: ولأحمِلَنَّهم أجمَعِينَ على الغِوَايَةِ ﴿إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾: أَخْلَصْتَهُم لطاعَتِكَ وطَهَّرْتَهُم مِن الشَّوائبِ فلا يَعمَلُ فيهم كيدِي.

وقرأَ ابنُ كَثيرٍ وابنُ عامرٍ وأبو عَمرٍو بالكسرِ في كُلِّ القُرآنِ[1]؛ أي: الذين أخلصُوا نُفوسَهُم للهِ.

(٤١ ـ ٤٢) ـ ﴿قَالَ هَٰذَا صِرَٰطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ ﴿٤١﴾ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾.

﴿قَالَ هَٰذَا صِرَٰطٌ عَلَيَّ﴾: حقٌّ عليَّ أَنْ أُرَاعِيَه ﴿مُسْتَقِيمٌ﴾ لا انحرافَ عنه، والإشارةُ إلى ما تَضمَّنَه الاستِثناءُ، وهو تخلُّصُ المخلَصينَ مِن إغوائِه، أو الإخلاصِ على مَعنى: أنَّه طريقٌ عليَّ يُؤدِّي إلى الوُصولِ إليَّ مِن غيرِ اعوجاجٍ وضَلالٍ.

وقُرِئَ ﴿عَلِيٌّ﴾ مِن عُلوِّ الشَّرفِ[2].

﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ تصديقٌ لإبليسَ فيما استثناه، وتَغييرُ الوَضْعِ لتعظيمِ المُخلَصِينَ، ولأنَّ المقصودَ بيانُ عِصمَتِهم وانقطاعِ مَخالبِ الشَّيطانِ عنهم، أو تكذيبٌ له فيما أوهمَ أنَّ له سُلطانًا على مَن ليسَ بمُخلَصٍ مِن عبادِه، فإنَّ مُنتَهى تَزيينِهِ التَّحريضُ والتَّدليسُ، كمَا قال: ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَٰنٍ إِلَّا أَن دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي﴾ [إبراهيم: ٢٢]، وعلى هذا يكونُ الاستِثناءُ مُنقَطِعًا، وعلى الأوَّلِ يُدْفَعُ قولُ مَن شَرَطَ أَنْ يكونَ المُستثنى أقَلَّ مِن الباقي لإفضائِهِ إلى تَناقُضِ الاستثناءينِ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٤٨)، و«التيسير» (ص: ١٢٨).

(٢) قرأ بها يعقوب من العشرة. انظر: «النشر» (٢/ ٣٠١). وذكرها في «المحتسب» (٢/ ٣) عن أبي رجاء وابن سيرين وقيس بن عبادة وقتادة والضحاك ويعقوب وابن شرف ومجاهد وحميد وعمرو بن ميمون وعمارة بن أبي حفصة.

(٤٣ ـ ٤٤) ـ ﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٤٣﴾ لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَٰبٍ لِّكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ ﴾.

﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ ﴾: لَموعِدُ الغَاوينَ أو المُتَّبِعينَ ﴿أَجْمَعِينَ﴾ تأكيدٌ للضَّميرِ، أو حالٌ والعامِلُ فيها الموعِدُ إنْ جعَلْتَهُ مَصدرًا على تقديرِ مُضافٍ، ومَعنى الإضافَةِ إنْ جعَلْتَهُ اسمَ مَكانٍ فإنَّه لا يعمَلُ.

﴿لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَٰبٍ﴾ يدخلونَ فيها لكَثرَتِهم، أو طبقاتٍ يَنزِلُونَها بحسبِ مَراتِبِهم في المُتابعَةِ، وهي: جهنَّمُ، ثمَّ لَظَى، ثمَّ الحُطَمَةُ، ثمَّ سَقَرُ، ثمَّ السَّعِيرُ[١]، ثمَّ الجَحِيمُ، ثمَّ الهَاوِيَةُ.

ولعلَّ تَخصيصَ العَددِ لانحِصارِ مجامعِ المُهلِكاتِ في الركونِ إلى المَحسوساتِ، ومتابعةِ القوَّةِ الشَّهويَّةِ والغَضبيَّةِ، أو لأنَّ أهلَها سبعُ فِرَقٍ.

﴿لِّكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ﴾: مِن الأَتباعِ ﴿جُزْءٌ مَّقْسُومٌ﴾ أُفرِزَ له، فأَعلاها للمُوَحِّدينَ العُصاةِ[٢]، والثَّاني لليَهودِ، والثَّالثُ للنَّصارَى، والرَّابعُ للصَّابئينَ، والخامِسُ للمَجوسِ، والسَّادسُ للمُشركينَ، والسَّابعُ للمُنافقينَ.

وقَرأَ أبو بكرٍ: ﴿جُزُءٌ﴾ بالتَّثقيلِ[٣].

---

(١) في (أ) و(خ): «ثم السعير ثم سقر».

(٢) في (ت): «لعصاة الموحدين».

(٣) قوله: «بالتثقيل» يعني: بضم الزاي، وقرأ باقي السبعة بالتخفيف؛ أي: بسكون الزاي. انظر: «التيسير» (ص: ٨٢).

وقرئ: ﴿جُزٌّ﴾(١) على حذفِ الهمزِ وإلقاءِ حركتِهِ على الزَّايِ، ثمَّ الوَقفِ عليه بالتَّشديدِ، ثمَّ إجراءِ الوَصلِ مُجرى الوقفِ.

و﴿مِّنْهُمْ﴾ حالٌ مِنه، أو من المستكنِّ في الظَّرفِ(٢)، لا في ﴿مَّقْسُومٌ﴾؛ لأنَّ الصِّفَةَ لا تعمَلُ فيما تقدَّمَ موصوفَها.

(٤٥ ـ ٤٦) ـ ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿٤٥﴾ ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ﴾.

﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ مِن اتِّباعِهِ في الكُفرِ والفَواحشِ، فإنَّ غيرَها مُكفَّرَةٌ ﴿فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾ لكلِّ واحدٍ جنَّةٌ وعينٌ، أو لكلٍّ عِدَّةٌ مِنهُما، كقولِه: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ﴾ [الرحمن: ٤٦]، ثمَّ قولِه: ﴿وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٢]، وقولِه: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ﴾ [محمد: ١٥] الآيةَ.

وقرأَ نافِعٌ وأبو عمرٍو وحفصٌ وهِشامٌ: ﴿وَعُيُونٍ﴾ و﴿ٱلْعُيُونِ﴾ [يس: ٣٤] بضمِّ العينِ حيثُ وقعَ، والباقونَ بكسرِ العَينِ(٣).

﴿ٱدْخُلُوهَا﴾ على إرادةِ القَولِ، وقُرِئَ بقَطعِ الهَمزَةِ وكسرِ الخَاءِ على أنَّه ماضٍ(٤)، فلا يُكسرُ التَّنوينُ.

---

(١) قرأ بها أبو جعفر المدني من العشرة. انظر: «النشر» (١/ ٤٣٢). وذكرها ابنُ جني في «المحتسب» (٢/ ٤)، وابن الجزري في «النشر» (١/ ٤٣٢)، عن الزهريِّ.

(٢) قوله: «و﴿مِّنْهُمْ﴾ حال منه»؛ أي: من ﴿جُزْءٌ﴾ «أو من المستكنِّ في الظرف»؛ أي: وهو ﴿لِكُلِّ بَابٍ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٤٠٧).

(٣) انظر: «التيسير» (ص: ١٣٦).

(٤) أي: (أُدْخِلوها) على الماضي المبني للمجهول، نسبت للحسن. انظر: «تفسير الثعلبي» (١٥/ ٤٧٥)، و«الكشاف» (٤/ ٤٩٢)، ونسبت ليعقوب في رواية رويس. انظر: «النشر» (٢/ ٣٠١). والمشهور عن يعقوب: ﴿ٱدْخُلُوهَا﴾ كقراءة الجمهور.

﴿بِسَلَٰمٍ﴾: سالمينَ، أو: مُسلِّمًا عليكُم ﴿ءَامِنِينَ﴾ مِن الآفَةِ والزَّوالِ.

(٤٧ ـ ٤٨) ـ ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَٰبِلِينَ ﴿٤٧﴾ لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾.

﴿وَنَزَعْنَا﴾ في الدُّنيا بمَا أَلَّفَ بين قُلوبِهِم، أو في الجنَّةِ بتَطييبِ نُفوسِهِم.

﴿مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ﴾: مِن حقدٍ كان في الدُّنيَا، وعَن عليٍّ رَضِيَ اللهُ عنه: أرجو أن أكونَ أنا وعُثمانُ وطَلحَةُ والزُّبَيرُ مِنْهُم[1].

أو: مِن التَّحاسُدِ على درجاتِ الجنَّةِ ومَراتبِ القربِ.

﴿إِخْوَٰنًا﴾ حالٌ مِن ضَميرِ ﴿فِي جَنَّٰتٍ﴾، أو فاعلِ ﴿ٱدْخُلُوهَا﴾، أو الضَّميرِ في ﴿ءَامِنِينَ﴾، أو الضَّميرِ المضافِ إليه والعامِلُ فيها مَعنى الإضافةِ، وكذا قولُه: ﴿عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَٰبِلِينَ﴾ ويجوزُ أَنْ يكونَا صِفَتينِ لـ﴿إِخْوَٰنًا﴾ أو حالَينِ مِن ضَميرِه؛ لأنَّه بمَعنى مُتصافِينَ، وأَنْ يكونَ ﴿مُّتَقَٰبِلِينَ﴾ حالًا مِن المستقِرِّ في ﴿عَلَىٰ سُرُرٍ﴾.

﴿لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ﴾ استئنافٌ، أو حالٌ بعدَ حالٍ، أو حالٌ مِن الضَّميرِ في ﴿مُّتَقَٰبِلِينَ﴾.

﴿وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ فإنَّ تمامَ النِّعمَةِ بالخُلودِ.

(٤٩ ـ ٥١) ـ ﴿نَبِّئْ عِبَادِيٓ أَنِّيٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٤٩﴾ وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ ٱلْعَذَابُ ٱلْأَلِيمُ ﴿٥٠﴾ وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ﴾.

﴿نَبِّئْ عِبَادِيٓ أَنِّيٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٤٩﴾ وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ ٱلْعَذَابُ ٱلْأَلِيمُ﴾ فذلكةُ ما

---

(١) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٩٠١)، والإمام أحمد في «فضائل الصحابة» (١٢٩٩)، والطبري في «تفسيره» (١٤/ ٧٦)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٤٧٨).

سبقَ مِن الوَعدِ والوَعيدِ وتَقريرٌ لَهُ، وفي ذكرِ المَغفِرَةِ دليلٌ على أنَّه لم يُرَدْ بالمُتَّقين مَن يَتَّقِي الذُّنوبَ بأسرِها كبيرِها وصغيرِها، وفي تَوصيفِ ذاتِه بالغُفرانِ والرَّحمةِ دونَ التَّعذيبِ ترجيحُ الوَعدِ وتأكيدُه.

وفي عطفِ ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ﴾ على ﴿نَبِّئْ عِبَادِي﴾ تحقيقٌ لهما بما يَعتبِرونَ به.

قوله: «وفي عطفِ ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ﴾ على ﴿نَبِّئْ عِبَادِي﴾ تحقيقٌ لهما بما يَعتبِرونَ به»:

قال الطِّيبيُّ: يعني: لِمَا اشتملَت الآيتانِ على ذكرِ العذابِ عطفَ هذه القصة لتضمُّنِها معنى العذابِ عليها على سبيلِ الاستطرادِ.

قال: ويمكنُ أَنْ يُقال: إنَّ الآياتِ السَّابقَةِ لما اشتَمَلَت على الوعدِ والوَعيدِ، وعُقِّبَت بقولِه: ﴿أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾، وقولِه: ﴿وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ﴾ على الجمعِ ليكونَ تقريرًا لما ذُكِرَ، وتمكينًا له في النُّفوسِ، [كما] فُصِلَت بقِصَّتَيْ إبراهيمَ ولُوطٍ عليهما السَّلامُ لتكونَ حكايةُ سلامِ الملائِكَةِ وبشارَتِهم بإسحاقَ وذكرِ الرَّحمةَ تَفصيلًا لقوله: ﴿أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾، وقصةُ لوطٍ ودمارُ قَومِه واستئصالُ شأفَتِهم تَفصيلًا لقوله: ﴿وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ﴾[1].

(٥٢ ـ ٥٣) ـ ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ ﴿٥٢﴾ قَالُوا لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ﴾.

﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا﴾؛ أي: نُسلِّمُ عليك سَلامًا، أو: سَلَّمْنا[2] سلامًا.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٩/ ٤١ ـ ٤٢)، وما بين معكوفتين منه.

(٢) في (ت) زيادة: «عليك».

﴿قَالَ إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ﴾: خائفونَ، وذلك لأنَّهم دَخلوا بغيرِ إذنٍ وبغيرِ وَقتٍ، أو لأنَّهم امتَنعُوا من الأكلِ، والوَجَلُ: اضطِرابُ النَّفسِ لتوقُّعِ ما تكرَهُ.

﴿قَالُوا۟ لَا تَوْجَلْ﴾ وقُرِئَ: (لا تَأْجَل)[١]، و: (لا تُوجَلْ) مِن أوجلَهُ[٢]، و: (لا تُواجَلْ)[٣] من واجَلَه بمعنى: أَوْجَلَهُ.

﴿إِنَّا نُبَشِّرُكَ﴾ استئنافٌ في مَعنى التَّعليلِ للنَّهيِ عَن الوجلِ، فإنَّ المبشَّرَ لا يُخافُ منه.

وقرأ حمزَةُ: ﴿نَبْشُرُك﴾ مِن البَشْرِ[٤].

﴿بِغُلَٰمٍ﴾ هو إسحاقُ؛ لقولِه: ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ﴾ [هود: ٧١] ﴿عَلِيمٍ﴾ إذا بلغَ.

(٥٤ ـ ٥٦) ـ ﴿قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَىٰٓ أَن مَّسَّنِيَ ٱلْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴿٥٤﴾ قَالُوا۟ بَشَّرْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْقَٰنِطِينَ ﴿٥٥﴾ قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾.

﴿قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَىٰٓ أَن مَّسَّنِيَ ٱلْكِبَرُ﴾ تعجَّبَ مِن أنْ يولدَ له مع مسِّ الكبرِ إيَّاه، أو إنكارٌ لأنْ يُبشرَ به في مثلِ هذه الحالِ، وكذلك قولُه: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾؛ أي: فبأيِّ أُعجوبَةٍ تبشِّروني؟ أو فبأيِّ شيءٍ تُبشِّروني؟ فإنَّ البِشارةَ بما لا يتصوَّرُ وقوعُه عادةً بشارةٌ بغيرِ شَيءٍ.

---

(١) انظر: «الكشاف» (٤/ ٤٩٤) دون نسبة، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٥) عن أبي معاذ لكن وقع فيه: (تاجل) بالألف لا بالهمزة. وذكر (تأجل) بالهمز أبو عبيدة في «مجاز القرآن» (١/ ٣٥١) على أنها لغة في توجل.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٥)، و«المحتسب» (٢/ ٤)، عن الحسن.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٥) عن أصحاب ابن مسعود، «الكشاف» (٤/ ٤٩٤) دون نسبة.

(٤) وقرأ الباقون بضم النون والتشديد. انظر: «السبعة» (ص: ٢٠٥)، و«التيسير» (ص: ٨٧ ـ ٨٨).

وقرأَ ابنُ كَثيرٍ بكسرِ النُّونِ مُشدَّدَةً في كلِّ القُرآنِ على إدغامِ نونِ الجَمعِ في نونِ الوِقايَةِ، ونافعٌ بكسرِها مُخفَّفَةً على حذفِ نونِ الجَمعِ استِثْقالًا لاجتماعِ المِثْلَيْنِ، ودلالةً بإبقاءِ نونِ الوقايةِ على الياءِ[١].

﴿قَالُوا بَشَّرْنَاكَ بِالْحَقِّ﴾: بما يكونُ لا مَحالةَ، أو: باليقينِ الذي لا لبسَ فيه، أو: بطريقةٍ هي حَقٌّ، وهو قولُ اللهِ تَعالى وأمرُه.

﴿فَلَا تَكُن مِّنَ الْقَانِطِينَ﴾: مِن الآيسينَ مِن ذلك، فإنَّه تَعالى قادرٌ على أن يخلقَ بشرًا من غيرِ أبوينِ، فكيفَ مِن شيخٍ فانٍ وعَجوزٍ عاقرٍ.

وكان استعجابُ إبراهيمَ باعتبارِ العادَةِ دونَ القُدرةِ، ولذلك ﴿قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾: المخطئونَ طريقَ المعرفَةِ فلا يعرفونَ سَعةَ رَحمتِه[٢] وكمالَ علمِه وقُدرتِه، كما قال: ﴿لَا يَيْأَسُ مِن رَّوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧].

وقرأَ أبو عمرٍو والكِسائيُّ: ﴿يَقنِطْ﴾ بالكسر[٣]، وقرئ بالضمِّ[٤]، وماضيهما: قَنَط بالفتح.

(٥٧ ـ ٦٠) ـ ﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ (٥٧) قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ (٥٨) إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ (٥٩) إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ﴾.

﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ﴾؛ أي: فما شأنُكُم الذي أُرسِلْتُم لأجلِهِ سوى البشارةِ، ولعلَّه علمَ أنَّ كمالَ المَقصودِ ليسَ البشارةَ؛ لأنَّهُم كانوا عددًا، والبِشارةُ لا

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٦٧)، و«التيسير» (ص: ١٣٦).

(٢) في (خ) و(ت): «رحمة الله».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣٦٧)، و«التيسير» (ص: ١٣٦).

(٤) انظر: : «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٥)، و«المحتسب» (٢/ ٥)، عن زيد بن علي والأشهب العقيلي ويحيى بن يعمر وعيسى.

تَحتاجُ إلى العَددِ، ولذلك اكتُفي بالواحدِ في بشارةِ زكريَّا ومَريمَ، أو لأَنَّهم[١] بشَّروهُ في تَضاعيفِ الحالِ لإزالةِ الوَجَلِ، ولو كانَت تمامَ المَقصودِ لابتدَؤُوا بها.

﴿قَالُوٓاْ إِنَّآ أُرۡسِلۡنَآ إِلَىٰ قَوۡمٖ مُّجۡرِمِينَ﴾ يعني: قومَ لُوطٍ ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ﴾ إن كانَ استثناءً مِن ﴿قَوۡمٖ﴾ كانَ مُنقَطِعًا؛ إذ القومُ مُقيَّدٌ بالإجرامِ، وإن كانَ استثناءً مِن الضَّميرِ في ﴿مُّجۡرِمِينَ﴾ كانَ مُتَّصِلًا، والقومُ والإرسالُ شاملَيْنِ للمُجرمينَ وآلِ لوطٍ المؤمنين به، وكأنَّ المَعنى: إنَّا أُرسِلْنا إلى قومٍ أجرمَ كلُّهُم إلا آلَ لوطٍ مِنْهُم لنُهلكَ المجرمينَ وننجي آلَ لوطٍ، ويدلُّ عليه قولُه: ﴿إِنَّا لَمُنَجُّوهُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾؛ أي: مما يعذَّبُ به القومُ، وهو استئنافٌ إذا اتَّصلَ الاستثناءُ، ومُتَّصلٌ بـ﴿ءَالَ لُوطٍ﴾ جارٍ مَجْرَى خبرِ (لكنَّ) إذا انقطعَ، وعلى هذا جازَ أَنْ يكونَ قولُه: ﴿إِلَّا ٱمۡرَأَتَهُۥ﴾ استثناءً مِن ﴿ءَالَ لُوطٍ﴾ أو مِن ضَميرِهم، وعلى الأوَّلِ لا يكونُ إلَّا مِن ضَميرِهم، لاختلافِ الحكمينِ، اللهمَّ إلا أن يُجعَلَ ﴿إِنَّا لَمُنَجُّوهُمۡ﴾ اعتراضًا.

وقرأَ حمزَةُ والكِسائيُّ: ﴿لَمُنجُوهُم﴾ مخفَّفًا[٢].

﴿قَدَّرۡنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلۡغَٰبِرِينَ﴾: الباقين مع الكفرةِ لتَهْلِكَ مَعَهُم.

وقرأَ أبو بكرٍ عَن عاصمٍ: ﴿قَدَّرۡنَآ﴾ هنا وفي النَّملِ بالتَّخفيفِ[٣].

وإنَّما عُلِّقَ ـ والتَّعليقُ مِن خواصِّ أفعالِ القُلوبِ ـ لتَضمُّنِه مَعنى العلمِ.

ويجوزُ أَنْ يكونَ ﴿قَدَّرۡنَآ﴾ أُجري[٤] مُجرى: قُلْنا؛ لأنَّ التَّقديرَ بمعنى القضاءِ

---

(١) في (ت): «ولأنهم».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٦٧)، و«التيسير» (ص: ١٣٦).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣٦٧)، و«التيسير» (ص: ١٣٦).

(٤) في (ت): «مُجرى».

قـولٌ، وأصلُه: جعلُ الشَّـيءِ علـى مِقدارِ غَيـرِهِ، وإسـنادُهُم إيَّاهُ إلى أَنفُسِـهِم - وهو فعلُ اللهِ تَعالى - لِمَا لَهُم مِن القُربِ والاختِصاصِ.

قوله: «إن كان استثناءً مِن ﴿قَوْمٍ﴾ كان مُنقطعًا...» إلى آخره.

قـال ابـنُ المُنيِّـرِ: وجعلُـه مُنقَطِعًـا علـى الأوَّلِ أَوْلَـى وأمكـنُ؛ لأنَّ الاسـتثناءَ إخـراجُ مـا لَـوْلَاه لدخـلَ فـي حكـمِ الأوَّلِ، وقومُ لـوطٍ نَكِـرَةٌ فعَـودُه إلـى الضَّميرِ المعرفَـةِ مُتعذِّرٌ.

ولذلـك قـلَّ أَنْ يُستَثْنَى مِـن النَّكـرَةِ إلَّا فـي سياقِ النَّفـيِ؛ لأنَّها تعـمُّ فيتحَقَّقُ الدُّخـولُ لـولا الاسـتثناءُ، فلا يحسـنُ (رأيـتُ قومًـا إلا زيدًا)، ويحسُـنُ (مـا رأيتُ أحدًا إلا زيـدًا)[1].

وقـال الطِّيبِـيُّ: ليسَ ما نحـنُ بصَـددِهِ مِن قَبيـلِ (رأيتُ قومًـا إلا زيـدًا)، بل مِن قَبيـلِ (رأيـتُ قومًـا أسـاؤُوا إلا زيـدًا)، علـى أنَّ (قومًـا) معروفيـنَ محصوريـنَ وإن كان منكـورًا بدليـل قولِه في العنكبـوت قالـوا: ﴿إِنَّا مُهْلِكُوٓاْ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِۖ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُواْ ظَٰلِمِينَ ۝٣١ قَالَ إِنَّ فِيهَا لُوطًاۚ قَالُواْ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَن فِيهَاۖ لَنُنَجِّيَنَّهُۥ وَأَهْلَهُۥٓ﴾، فلـو لـم يكن (آل لـوطٍ) داخليـنَ في ما سـبقَ لم يَحسُـنْ مِنـه أن يقـول: ﴿إِنَّ فِيهَا لُوطًا﴾، ولـو لـم يكونـوا مَحصورينَ لـم يقولـوا: ﴿نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَن فِيهَا﴾.

وهاهنا لما سأَلَ الخَليلُ عليه السَّلامُ عَن الرُّسلِ بقولِه: ﴿فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ أجابوا: ﴿إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ﴾ أي: قومٍ معروفينَ تعرفُهُم أنتَ ونحنُ لا يَخْفَى علينا وعليكَ شيءٌ مِن أَحْوالِهِم[2].

---

(١) انظر: «الانتصاف» لابن المنير بهامش «الكشاف» للزمخشري (٢/ ٥٨١).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٩/ ٤٥)، وعنه نقل المصنف كلام ابن المنير.

قوله: «وعَلى الأوَّلِ لا يكونُ إلَّا مِن ضَميرِهِم لاختلافِ الحكمَيْنِ»:

قال الطِّيبِيُّ: لأنَّ ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿أُرْسِلْنَآ﴾ و﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ﴾ قد تُعلَّقُ بـ(منجُّوهم).

قال صاحب «التقريب»: وقد يُتوهَّمُ أنَّ الإرسالَ إذا كان بمعنى الإهلاكِ فلا اختلافَ؛ إذ التَّقديرُ: إلا آل لوطٍ لم نُهْلِكْهُم، فهو بمعنى (منجُّوهم)[1].

وجوابُه أنَّ الاستثناءَ مِن الاستثناءِ شرطُه أيضًا أن لا يَتخلَّلَ لفظٌ بينَ الاستثناءَين مُتعدِّدٌ يصلحُ مُستثنًى منه، وهاهنا تخلَّلَ ﴿إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ﴾، فلو قال: إلَّا آل لوطٍ إلَّا امرأَتَهُ، لجازَ ذلك.

قال الطِّيبِيُّ: لا سِيَّما أنَّ قولَه: ﴿إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ﴾ على تقديرِ أن يكونَ الاستثناءُ مُتَّصِلًا جملةٌ مُنقَطِعَةٌ عمَّا قبلَها على تَقديرِ سُؤالِ سائلٍ، فيبعد من البليغِ[2] أن يَجعلَ ما في حيِّزِه مُتعلِّقًا بما قبلَه[3].

وقال أبو حيَّان: لم يُجَوِّز الزَّمخشَرِيُّ ـ على أَنَّ ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ﴾ مُستثنًى مِن الضَّميرِ المَجرورِ في قولِه: ﴿لَمُنَجُّوهُمْ﴾ ـ أن يكونَ استثناءً مِن استثناءٍ[4]، ومَن قال: إنَّه استثناءٌ من استثناءٍ فيمكنُ تصحيحُ كلامِه بأَحدِ وَجهينِ:

أَحدُهُما: أنَّه لَمَّا كان الضَّميرُ في ﴿لَمُنَجُّوهُمْ﴾ عائدًا على ﴿ءَالَ لُوطٍ﴾ وقد استُثنِيَ مِنه المرأَةُ صارَ كأنَّهُ مُستثنًى مِن ﴿ءَالَ لُوطٍ﴾؛ لأنَّ الضَّميرَ هو الظَّاهِرُ في المعنى.

---

(١) نقله الطيبي في «فتوح الغيب» (٩/ ٤٦).

(٢) في النسخ الخطية: «التبليغ»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٩/ ٤٦).

(٤) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٤٩٧).

والوَجهُ الآخرُ: أنَّ قوله: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ﴾ لَمَّا حكمَ عَلَيهِم بغيرِ الحكمِ على ﴿قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ﴾ اقتضى ذلك نَجاتَهُم، فجاءَ قولُه: ﴿إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ تأكيدًا لمعنى الاستثناءِ، إذ المَعنى: إلَّا آلَ لُوطٍ فلم نُرسَل إليهِم بالعذابِ[١]، ونَجاتُهُم مُرتَّبَةٌ على عدمِ الإرسالِ إليهِمْ بالعَذابِ، فصارَ نظيرَ قولِك: (قامَ القَومُ إلا زيدًا فإنَّه لم يَقُم)، و: (إلا زيدًا لَمْ يَقُم)، فهذِه الجُملَةُ تأكيدٌ لِمَا تَضمَّنَه الاستثناءُ مِن الحُكمِ على ما بعدَ (إلا) بضدِّ الحكمِ السَّابقِ على المُستَثْنَى منه فـ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ﴾ على هذا التَّقديرِ الذي قَدَّرناه مُستَثْنًى مِن (آلِ لوطٍ)؛ لأنَّ الاستثناءَ ممَّا جيءَ به للتَّأسيسُ أَوْلَى مِن الاستثناءِ ممَّا جيءَ به للتَّأكيدِ[٢].

فائدة:

سأَلَ بعضُ الأَفاضلِ هنا سُؤالًا نثرًا ونظمًا وقَدَّمَه إلى أُستاذِنا[٣] الإمامِ الأَوْحَدِ المُجتهدِ كمالِ الدِّينِ بن الهُمامِ[٤]، وصُورَتُه:

---

(١) في (ز): «العذاب».

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٣/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠).

(٣) في (س): «الأستاذ».

(٤) ذكر نجم الدين الغزي في «الكواكب السائرة» (١/ ٢٢٧) في ترجمة المصنف رحمه الله: أن والده توفي وله من العمر خمس سنوات وسبعة أشهر وقد وفى القراءة إذا ذاك إلى سورة التحريم وأسند وصايته إلى جماعة منهم العلامة كمال الدين بن الهمام فأحضر ابنه عقيب موته فقرره في وظيفة الشيخونية ولحظه بنظره وختم القرآن العظيم وله من العمر دون ثماني سنين.
وقد ترجم المصنف في «بغية الوعاة» (١/ ١٦٦) للكمال بن الهمام حيث قال: محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد السيواسي ثم الإسكندري، العلامة كمال الدين ابن الهمام الحنفي، تفقه بالسراج قارئ الهداية، ولازمه، وبالقاضي محب الدين ابن الشحنة، وغيرهم، تقدم على أقرانه وبرع في العلوم وتصدى لنشر العلم وكان علامة في الفقه والأصول والنحو والتصريف وغيرها محققاً جدلياً نظاراً ا.هـ بتصرف، وقد أفرد له ترجمة طويلة.

قال الزَّمخشريُّ في «كشافه» على تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ۝٥٨ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ﴾:

فإن قلت: هل الاستثناءُ مُتَّصِلٌ أو مُنقَطِعٌ؟

قلت: لا يَخْلُو إمَّا أَنْ يكونَ مِن ﴿قَوْمٍ﴾ فيكونُ مُنقَطِعًا؛ لأنَّ القومَ مَوصوفونَ بالإجرامِ فاختلفَ لذلك الجنسانِ، أو مِن الضَّميرِ في صِفَتِهم، فيكونُ مُتَّصِلًا[(١)]، انتهى.

ووَجهُ الإشكالِ: أنَّ الضَّميرَ في الصِّفَةِ هو عينُ المَوصوفِ المقيَّدِ بالصِّفَةِ، فيَنبَغِي أَنْ يكونَ الاستثناءُ في الآيةِ الكَريمَةِ مُنقَطِعًا في الصُّورتَيْنِ.

ثم إنَّه يَنشَأُ مِن هنا سؤالان:

أحدُهما: أنَّ قولَ بعضِ النُّحاةِ: الضَّميرُ ما كانَ كِنايَةً عَن ظاهرٍ[(٢)]، هل يعني به: أنَّه عينُه مِن كلِّ وجهٍ فيُحملُ عليه حملَ (هو هو)، أو أنَّه يَصدُقُ عليه؟

فإنْ عَنَى الأوَّلَ فمَنْقُوضٌ بضَميرِ النَّكِرَةِ كـ: (مَررتُ برُجلٍ أَكْرَمتُه) فإنَّ (رَجُلًا) هنا نكرَةٌ بلا خِلافٍ، والضَّميرُ مَعرِفَةٌ على الأَصَحِّ[(٣)].

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٤/ ٤٩٦).

(٢) انظر: «بيان المختصر» لأبي الثناء الأصبهاني (٢/ ٣٣٨).

(٣) هذا هو الأصح، ولكن قال ابن عصفور في «شرح جمل الزجاجي» (١/ ٢٩٠) كما ذكر ناظر الجيش في «تمهيد القواعد» (٣/ ١١٣٧): إن ضمير النكرة يعامل في باب الإخبار معاملة النكرة وذلك أن تعريفه إنما هو لفظي ألا ترى أنك إذا قلت: لقيت رجلاً فضربته على أنك إنما تعني بالضمير الرجل المتقدم الذكر وأن الملقى هو المضروب وأما أن يعلم من هو في نفسه فلا فلما علم من يعني به كان معرفة من هذا الطريق وأيضاً فإنه ينوب مناب تكرار الظاهر والظاهر إذا كرر =

وإن عَنَى الثَّاني فيُشكِلُ مِن وجهٍ آخرَ، وذلكَ أنَّ كُلَّ سَبَبينِ اعتبَرْنَاهُما لا بدَّ أن يكونَ بينَهُما إحدى نِسَبٍ أربع: إمَّا المُساوَاةُ، وإمَّا العُمومُ والخُصوصُ المُطلَقُ، وإمَّا العمومُ والخُصوصُ مِن وَجهٍ، وإمَّا المُبايِنَةُ الكُلِّيَّةُ[1].

فالضَّميرُ ليسَ مُساوِيًا للظَّاهرِ؛ لأنَّ المُتساوِيَينِ هما الشَّيئانِ اللذانِ يَصدقُ كلٌّ مِنهُما على كلِّ ما يَصدُقُ عليه، كالإنسانِ والبَشرِ، والغَيثِ والمَطرِ.

والضَّميرُ كُلِّيٌّ وضعًا جزئيٌّ استعمالًا.

ويمتنعُ أَنْ يكونَ أعمَّ مِنهُ؛ لأنَّ الأَعمَّ لا دلالةَ له على الأَخصِّ كـ: (حيوانٍ) لـ(إنسانٍ).

ويمتنعُ العمومُ من وجهٍ لِمَا تَقدَّمَ.

ولا يكونُ مُبايِنًا له؛ لأنه يُحمَلُ عليهِ، ولا يُحمَلُ على الشَّيءِ مُبايِنُه، فلا يقال: (الإنسانُ فَرسٌ).

وفروعُ النَّحوِ تَدُلُّ على أَنَّهُم أَرادوا المَعنى الأَوَّلَ، مِنها قولهم في (زُرْهُ خالدًا): إنَّه بدلُ كُلٍّ من كلٍّ، ومِنها قولُهم في (مَرَرْتُ بِهِ زيدًا): إنَّه بدلٌ مِن الضَّميرِ على المَوضعِ، وعَودُ الضَّميرِ على الظَّاهرِ المُبدلِ منه جائزٌ إجماعًا كعَوْدِهِ على تَمْيِيزِهِ في بابِ (رُبَّ) و(نعمَ) كقَوْلِهِ تَعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠]، وشاهدُ بابِ (ربَّ):

= كان بالألف واللام فلما ناب مناب معرفة بالألف واللام كان هو معرفة فإذا ثبت أن تعريفه لفظي والإخبار عن النكرة إنما امتنع من طريق معناها لا من طريق لفظها جرى ضمير النكرة مجرى النكرة وإن كان معرفاً في اللفظ على ما مر آنفاً.

(١) هذا الإيراد بناء على قوله: «يصدق عليه» بمعنى أنه ليس من كل وجه، وقد أجبت عنه في التعليق السابق.

ورُبَّـهُ عَطِبًـا أَنْقَـذْتُ مِـن عَطَبِـهْ[1]

ولم يَخُصَّها الزَّمخشرِيُّ بالبابينِ، بل قالَ بهِ في قَولِه تَعالى: ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٩][2].

السُّؤالُ الثَّاني: قولُ المُتكلِّمينَ مِن أَصحابِنَا الأَشاعرَةِ: الصِّفَةُ معَ الذَّاتِ لا هو ولا هوَ غيرُه بطرقِه[3] سؤالُ النِّسَبِ الأَربَعِ، ويَفتَقِرُ إلى جوابٍ تَحقيقِيٍّ لا إِقناعِيٍّ[4].

---

(١) عجز بيت ذكره ابن الأنباري في «الزاهر» (٢/ ١١٩) عن أبي العباس، وصدره:

واهٍ رأبــتُ وهابــا صــدعَ أعظمِــه

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٢٤).

(٣) كذا في كل النسخ الخطية، ولعل الصواب: «يطرقه»، كإيراد على قول الأشاعرة في أن الصفة لا هي الذات ولا غيره.

(٤) الجواب الإقناعي أو الجواب الجدلي: هو الجواب الذي يهدم فيه المجيب الاعتراض؛ إما بمعارضته بما يفسده مما يسلمه الخصم، أو بمناقضته وإثباته أنه اعتراض فاسد في ذاته.

أما الجواب التحقيقي: فهو الجواب الذي يتجه مباشرة لاعتراض الخصم، وبيان ما يعتقده المجيب من الحق تجاهه بالحجة والبرهان، وسمي بذلك لأن أهم مقاصده كشف الحق وإظهاره. انظر: «شرح الآمدي على الرسالة الولدية» (ص: ١٨٧).

وعليه فالجواب التحقيقي لهذه المسألة هو ما ذكره الباجوري في «تحفة المريد» (ص: ١٤٠): فإن قيل: الشيء إما أن يكون غيراً، وإما أن يكون عيناً، فلا يعقل قولهم: (ليست بغير الذات ولا بعين) أجيب بأن نفي العينية ظاهر، إذ من المعلوم أن حقيقة الذات غير حقيقة الصفات، وإلا لزم اتحاد الصفات والموصوف وهو لا يعقل.

وأما نفي الغيرية فالمراد به: نفي الغير المصطلح عليه، وهو الغير المنفك، لا مطلق الغير.

فالمعنى: أنها ليست بعين الذات ولا بغير الذات غيراً منفكاً، فلا ينافي أن حقيقتها غير حقيقة الذات، لكنها ليست منفكة عن الذات. وقال بعضهم: إنها غيرٌ نظراً لذلك وإن لم تنفك.

قال الشمس السمرقندي: وهو خلاف لفظي؛ لأن القول بأنها ليست بغيرٍ محمولٌ على نفي الغير =

والمسؤولُ تحريرُ الجَوابِ لتَحقيقِ هذه المدارِكِ، وتَقديرُ الصَّوابِ بتطبيقِ هذه المَسالِك.

ثمَّ أورد السُّؤالَ مَنظومًا فقال:

لَبَدرُ سَنَا عَلْـياكَ أَبْهَـى مِـن الـدُّرِّ وبَهجَتُك الحَسْناءُ كالكَوْكَبِ الدُّرِّي

إلى أن قال:

سَـأُبْدِي سُـؤَالًا سِـرُّ سُـؤْلِي شِـفَاؤُه سحابا لما شعرا سَبَى سَبرُه سَبري
وَقَـدْ سبرَ الكَشَّـافُ وَجْـهَ ظُهـورِهِ بإغـرابِ إِعْـرَابٍ بأَلْفَاظِـه الغُـرِّ
وَلِـي سَـنَةٌ لَـمْ أستَطِعْ حَـلَّ عَقلِـهِ وفـي سِنَةٍ مِـن عقـدِه نبَّهـتُ فِكْرِي
فَهِمْـتُ بِـهِ لَمَّـا فَهِمْـتُ غَريبَـهُ على صُورَةٍ غَرَّاءَ في سُورَةِ الحِجْرِ
بآيَـةِ إلَّا آلَ لُـوطٍ بَيَانُـهُ فـرَدَّدَ فـي الثُّنْيَـا لنَوْعَيْـنِ بالحَصْـرِ
فَـإِنْ يَـكُ مِـن قَـوْمٍ فمُنْقَطِـعٌ وإِنْ يَكُنْ مِنْ ضَمِيرِ القَوْمِ فالضِّدُّ عَنْ سَبْرِ
فَأَيْـنَ اتِّصَـالٌ والضَّمِيـرُ عِبَـارَةٌ عَنِ القَـوْمِ فالتَّرْدِيـدُ لَمْ يَـدْرِهِ ذِكْرِي
فأَقْطَـعُ فـي الحَالَيْـنِ بالقَطْعِ مُسْـنَدًا لوَجْهِـي بتَوْجِيهِـي بعِلْـمٍ بِـلَا حـزْرِ
وَلِـي مَبْحَـثٌ أَيْضًـا يَـؤُولُ مَرَامُـهُ إِلَـى مُضْمَـرٍ مَـعْ ظَاهِـرٍ أَوَّلَ الأَمْـرِ
وتَقْرِيـرُهُ هَـلْ مُضْمَـرٌ عَيْـنُ ظَاهِـرٍ مُسَاوٍ لَهُ أَوْ غَيْرُهُ ما اخْتَفَى حَصْرِي
فَـإِنْ قِيْلَ عَيْـنٌ يَلْـزَمُ النَّقْـصُ إِنْ يَعُدْ عَلَـى نَكِـرَاتٍ فِـي الـكَلَامِ بِـلَا نُكْـرِ

= المنفك وإن كانت غيراً في المفهوم، والقول بأنها غيرٌ محمول على الغير في المفهوم وإن لم تنفك، ولكون الصفات ليست غيراً بالمعنى المتقدم وقع التسامح بإضافة ما للذات إليها، نحو (تواضع كل شيء لقدرته) والمراد: تواضع كل شيء لذاته لأجل قدرته، وإلا فعبادة مجرد الصفات كفر، وعبادة مجرد الذات فسق، فالمستقيم عبادة الذات المتصفة بالصفات.

كَصُـنْ رَجُـلًا فِـي عِلْمِـهِ قَـدْ خَبِرْتَـهُ وَأَحْسِـنْ إِلَيْـهِ تَسـتفِدْ مِنْحَـةَ الأَجْـرِ
فَفِـي نَحْوِهِـمْ قَالُـوا الضَّمَائِـرُ كُلُّهَـا معـارفُ لَا تَنْكِيرَ في سَـيْرِهَا يَسْـرِي
وَإِنْ قِيْـلَ عَيْـنٌ قِيْـلَ زَيْـدٌ رَأَيْتـهُ هُـوَ العَيْنُ فـي المَعْنَى فَعَايِنْـهُ بالخُبْرِ
وَإِنْ قَـالَ نَحْـوِيٌّ بِإِحْـدَاثِ ثَالِـثٍ فوَاسِـطَةٌ بِالنَّفْـيِ لَـمْ تُلْـفَ بالذِّكْـرِ

(٦١ ـ ٦٤) ـ ﴿ فَلَمَّا جَآءَ ءَالَ لُوطٍ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴿٦٢﴾ قَالُوا۟ بَلْ جِئْنَٰكَ بِمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَمْتَرُونَ ﴿٦٣﴾ وَأَتَيْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴾.

﴿ فَلَمَّا جَآءَ ءَالَ لُوطٍ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴾ تُنكِرُكُم نَفسي وتَنفِرُ عَنكُم مَخافةَ أَنْ تَطرُقوني بشَرٍّ.

﴿ قَالُوا۟ بَلْ جِئْنَٰكَ بِمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَمْتَرُونَ ﴾؛ أي: ما جِئناكَ بما تُنكِرُنَا لأَجلِه، بل جِئناكَ بما يَسرُّكَ ويَشفي لكَ مِن عَدوِّكَ، وهو العَذابُ الذي تَوعَّدْتَهم بهِ فيَمتَرونَ فيه.

﴿ وَأَتَيْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ ﴾: باليَقينِ مِن عَذابِهم ﴿وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴾ فيما أخبرناكَ به.

(٦٥) ـ ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَٱتَّبِعْ أَدْبَٰرَهُمْ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ وَٱمْضُوا۟ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ ﴾.

﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ ﴾: فاذهَبْ بهم في اللَّيلِ، وقرأَ الحجازيَّانِ بوصلِ الأَلفِ مِن السُّرَى[١]، وهما بمعنًى. وقُرِئَ: (فسِرْ) من السَّيرِ[٢].

﴿بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ ﴾: في طائفةٍ مِن الليلِ، وقيل: في آخرِه، قال:

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٣٨)، و«التيسير» (ص: ١٢٥). والحجازيان: نافع المدني وابن كثير المكي.

(٢) انظر: «المحرر الوجيز» (٣/ ٣٦٨) عن اليماني. والمشهور بهذا اللقب هو محمد بن السميفع.

افتَحِـي البـابَ وانظُـرِي فـي النُّجُومِ كَـمْ عَـلَـيْنَا مِـن قِطْـعِ لَيْـلٍ بَهِيـمِ

﴿وَاتَّبِعْ أَدْبَـٰرَهُمْ﴾ وكُنْ على إثرِهِمْ تَذودُهُم وتُسرِعُ بهم وتَطَّلِعُ على حالِهِم.

﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾ ليَنظُرَ ما وراءَه فيرى مِن الهَولِ ما لا يُطيقُهُ، أو: فيُصيبُهُ ما أصابَهم، أو: ولا ينصرفْ أحدُكُم ولا يتخلَّفْ لغَرَضٍ فيُصيبَهُ العَذابُ، وقيل: نُهُوا عن الالتفاتِ ليوطِّنُوا نُفوسَهُم على المُهاجرةِ.

﴿وَامْضُواْ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾: إلـى حيثُ أَمَرَكُـم اللهُ بالمُضِـيِّ إليـه وهـو الشَّـامُ أو مِصـرُ، فعُـدِّيَ ﴿وَامْضُواْ﴾ إلـى ﴿حَيْثُ﴾ و﴿تُؤْمَرُونَ﴾ إلـى ضَميـرِهِ المحـذوفِ على الاتِّسـاعِ.

قوله:

«افتَحِـي البَـابَ فانْظُـرِي فـي النُّجُومِ كَـمْ عَـلَيْنَا مِـن قِطْـعِ لَيْـلٍ بَهِيـمِ[١]»

قال الطِّيبيُّ: كأَنَّهُ طالَ عليهِ اللَّيلُ، يُخاطِبُ ضجيعَتَه بذلك، أو كانَ يُحِبُّ طولَ الليلِ للوِصَالِ[٢].

قوله: «فعُدِّيَ ﴿وَامْضُواْ﴾ إلى ﴿حَيْثُ﴾ و﴿تُؤْمَرُونَ﴾ إلى ضَميره المحذوفِ»:

قال الطِّيبيُّ: كأنَّ الأصلَ: وامضوا في حَيثُ تؤمرونَ فيه؛ لأنَّه ظرفٌ مُؤقَّتٌ لا مُبهَمٌ، لكنَّه أُجرِيَ مجرى المُبهَمِ في النَّصبِ اتِّسَاعًا[٣].

---

(١) البيت دون نسبة في «العين» (١/ ١٣٩)، و«معجم ديوان العرب» (١/ ١٨٨)، و«الصحاح» (مادة: قطع)، و«الحور العين» لنشوان الحميري (ص: ٢٤٨)، و«الكشاف» للزمخشري (٤/ ٥٠٠).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٩/ ٥٠).

(٣) المصدر السابق (٩/ ٥١ ـ ٥٢).

(٦٦ ـ ٦٩) ـ ﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴿٦٦﴾ وَجَآءَ أَهْلُ ٱلْمَدِينَةِ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿٦٧﴾ قَالَ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ ضَيْفِى فَلَا تَفْضَحُونِ ﴿٦٨﴾ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ ﴾.

﴿ وَقَضَيْنَآ ﴾؛ أي: أوحينا ﴿ إِلَيْهِ ﴾ مقضيًّا، ولذلك عُدِّيَ بـ(إلى) ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ ﴾ مُبهَمٌ تَفسيرُه: ﴿ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ ﴾ ومحلُّهُ النَّصبُ على البدلِ منه، وفي ذلك تَفخيمٌ للأمرِ وتَعظيمٌ له.

وقُرِئَ بالكَسرِ على الاستئنافِ[1]، والمعنى: أنهم يُستأصَلُونَ عن آخرِهم حتى لا يبقَى مِنْهُم أحدٌ.

﴿ مُّصْبِحِينَ ﴾: داخلينَ في الصُّبحِ، وهو حالٌ مِن ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾، أو مِن الضَّميرِ في ﴿ مَقْطُوعٌ ﴾، وجمعُهُ للحَملِ على المَعنى، فـ﴿ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ في مَعنى: مُدْبِري هؤلاءِ.

﴿ وَجَآءَ أَهْلُ ٱلْمَدِينَةِ ﴾ سَدومَ ﴿ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ بأضيافِ لوطٍ طمعًا فيهم ﴿ قَالَ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ ضَيْفِى فَلَا تَفْضَحُونِ ﴾ بفَضِيحَةِ ضَيْفِي، فإنَّ مَن أُسيءَ إلى ضيفِهِ فقَدْ أُسيءَ إليهِ.

﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ﴾ في ركوبِ الفاحِشَةِ[2] ﴿ وَلَا تُخْزُونِ ﴾ ولا تُذِلُّوني بسببِهِم، من الخِزْيِ، وهو الهوانُ، أو: لا تُخْجِلُوني فيهِم، من الخزايَةِ، وهي الحياءُ.

قوله: «سَذُوم»:

قال الطِّيبيُّ: في «تهذيبِ الأزهريِّ»: سَذُومُ بالذَّالِ المُعجَمَةِ[3].

---

(١) أي: (إنَّ). انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٥) عن الأعمش. وفيه عن ابن مسعود: (وقُلنا له إنَّ دابرَ هؤلاء).

(٢) في (ت): «الفواحش».

(٣) انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (١٢/ ٢٧١).

وفي «الصحاح»: بفتحِ السِّينِ والدَّالِ غيرِ المُعجمَةِ[١].

وقال المَيْدانيُّ: سَذُومُ بفَتحِ السِّينِ: مَدينةٌ مِن مَدائنِ قَومِ لُوطٍ[٢].

وقال أبو حاتمٍ: إنَّما هوَ سَذُومُ بالذَّالِ المُعجَمَةِ، والدَّالُ خَطَأٌ.

قال الأزهريُّ: هذا عِنْدِي هوَ الصَّحيحُ[٣].

قال الطَّبرِيُّ: هو ملكٌ من بقايَا اليونانيَّةِ غشوم، كان بمَدينَةِ سَرْمين مِن أَرضِ قِنَّسْرين[٤].

(٧٠ ـ ٧١) ـ ﴿قَالُوٓاْ أَوَلَمۡ نَنۡهَكَ عَنِ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٧٠ قَالَ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِيٓ إِن كُنتُمۡ فَٰعِلِينَ﴾.

﴿قَالُوٓاْ أَوَلَمۡ نَنۡهَكَ عَنِ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ عَن أَنْ تُجيرَ مِنْهُم أحدًا، أو: تمنعَ بينَنا وبينَهُم، فإنَّهُم كانوا يتعرَّضُونَ لكلِّ أَحدٍ، وكان لوطٌ يمنعُهُم عنه بقَدْرِ وُسعِهِ، أو عن ضيافَةِ النَّاسِ وإنزالِهِم.

﴿قَالَ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِيٓ﴾ يعني: نساءَ القَوْمِ، فإنَّ نبيَّ كُلِّ أُمَّةٍ بمنزلةِ أَبيهِم، وفيه وجوهٌ ذُكِرَت في سورةِ هُودٍ.

﴿إِن كُنتُمۡ فَٰعِلِينَ﴾ قضاءَ الوطرِ، أو: ما أقولُ لَكُم.

(٧٢ ـ ٧٤) ـ ﴿لَعَمۡرُكَ إِنَّهُمۡ لَفِي سَكۡرَتِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ۝٧٢ فَأَخَذَتۡهُمُ ٱلصَّيۡحَةُ مُشۡرِقِينَ ۝٧٣ فَجَعَلۡنَا عَٰلِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمۡطَرۡنَا عَلَيۡهِمۡ حِجَارَةٗ مِّن سِجِّيلٍ﴾.

﴿لَعَمۡرُكَ﴾ قَسَمٌ بحياةِ المُخاطبِ، وهو النبيُّ عليهِ السَّلامُ.

---

(١) انظر: «الصحاح» للجوهري مادة: (سدم)، وذكر الطيبي ما سبق في «فتوح الغيب» (٩/ ٥٢).

(٢) انظر: «مجمع الأمثال» لأبي الفضل الميداني (١/ ١٩٠).

(٣) انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (١٢/ ٢٦٠)، وعنه نقل كلام ابن أبي حاتم، وقد ذكر الأزهري في «التهذيب» أيضاً (١٢/ ١١٢): (صذوم) بالصاد.

(٤) ذكر الطيبي كل ما سبق في «فتوح الغيب» (١٢/ ١٦٧)، وعنه نقل المصنف.

وقيل: لوطٌ عليهِ السَّلامُ، قالتِ المَلائِكَةُ له ذلك، تقديرُه[1]: لعَمْرُكَ قَسَمِي، وهو لُغَةٌ في العُمرِ، يختصُّ به القَسَمُ لإيثارِ الأَخَفِّ فيه؛ لأنَّه كَثيرُ الدَّورِ على ألسِنَتِهِم.

﴿إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ﴾: لفِي غَوايَتِهِم، أو: شِدَّةِ غُلْمَتِهِم التي أزالَتْ عُقولَهُم وتمييزَهُم بين خَطئِهِم والصَّوابِ الذي يُشارُ بهِ إليهِم.

﴿يَعْمَهُونَ﴾: يَتحيَّرونَ، فكيفَ يَسمعونَ نصحكَ؟

وقيل: الضَّميرُ لقُريشٍ، والجملَةُ اعتِراضٌ.

﴿فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ﴾ يعني: صيحَةً هائِلَةً مُهلِكَةً، وقيل: صيحةُ جِبريلَ.

﴿مُشْرِقِينَ﴾: داخلينَ في وقتِ شُروقِ الشَّمسِ.

﴿فَجَعَلْنَا عَالِيَهَا﴾: عاليَ المَدينةِ، أو: عاليَ قُراهُم ﴿سَافِلَهَا﴾ وصارَتْ مُنقلِبَةً بهم.

﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ﴾: مِن طِينٍ مُتحجِّرٍ، أو: طينٍ عليه كتابٌ، مِن السِّجِلِّ، وقد تقدم[2] مزيدُ بيانٍ لهذه القصَّةِ في سورةِ هُودٍ.

(٧٥ ـ ٧٧) ـ ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهَا لَبِسَبِيلٍ مُّقِيمٍ ﴿٧٦﴾ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾.

﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ﴾: المُتفكِّرينَ المُتفرِّسينَ الذين يَتَثبَّتونَ في نَظَرِهِم حتى يعرفوا حقيقةَ الشَّيءِ بسِمَتِه.

﴿وَإِنَّهَا﴾: وإنَّ المَدينةَ أو القرى ﴿لَبِسَبِيلٍ مُّقِيمٍ﴾: ثابتٍ يَسلُكُه النَّاسُ ويرونَ آثارَها ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ باللهِ ورُسُلِه[3].

---

(١) في (خ) و(ت): «والتقدير».

(٢) في (ت): «وقد سبق».

(٣) في (ت): «ورسوله».

(٧٨ ـ ٧٩) ـ ﴿وَإِن كَانَ أَصْحَٰبُ ٱلْأَيْكَةِ لَظَٰلِمِينَ ۝٧٨ فَٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ وَإِنَّهُمَا لَبِإِمَامٍ مُّبِينٍ﴾.

﴿وَإِن كَانَ أَصْحَٰبُ ٱلْأَيْكَةِ لَظَٰلِمِينَ﴾ هُم قومُ شُعَيبٍ، كانوا يَسكنونَ الغَيْضَةَ فبعثَهُ اللهُ إليهِم فكذَّبوهُ فأُهلكوا بالظُّلَّةِ، والأيكةُ: الشَّجرَةُ المُتكاثِفَةُ.

﴿فَٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ بالإهلاكِ ﴿وَإِنَّهُمَا﴾ يعني: سَدُومَ والأيكةَ، وقيل: الأيكةَ ومَدينَ، فإنَّه كانَ مَبعُوثًا إليهِما، فكانَ ذكرُ أحدِهما مُنبِّهًا على الآخرِ.

﴿لَبِإِمَامٍ مُّبِينٍ﴾: لبطريقٍ واضحٍ، والإمامُ: اسمُ ما يُؤتَمُّ به، فسُمِّيَ به الطريق، واللوحُ، ومِطْمَرُ البَنَّاءِ[1]؛ لأنها مما يؤتَمُّ بهِ.

(٨٠ ـ ٨١) ـ ﴿وَلَقَدْ كَذَّبَ أَصْحَٰبُ ٱلْحِجْرِ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٨٠ وَءَاتَيْنَٰهُمْ ءَايَٰتِنَا فَكَانُوا۟ عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾.

﴿وَلَقَدْ كَذَّبَ أَصْحَٰبُ ٱلْحِجْرِ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ يعني: ثمودَ كذبوا صالحًا، ومَن كَذَّبَ واحدًا مِن الرُّسلِ فكأنَّما كذَّبَ الجَميعَ، ويجوزُ أَنْ يُرادَ بـ﴿ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ صالحًا ومَن معَهُ مِن المؤمنينَ، والحِجْرُ: وادٍ بينَ المدينَةِ والشَّامِ يَسكنونَها.

﴿وَءَاتَيْنَٰهُمْ ءَايَٰتِنَا فَكَانُوا۟ عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ يعني: آياتِ الكتابِ المنزلِ على نبيِّهِم، أو مُعجزاتِه كالنَّاقةِ وسَقْبِهَا وشُربِها ودَرِّهَا، أو ما نصبَ لهم مِن الأدلَّةِ.

(٨٢ ـ ٨٤) ـ ﴿وَكَانُوا۟ يَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا ءَامِنِينَ ۝٨٢ فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ مُصْبِحِينَ ۝٨٣ فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾.

﴿وَكَانُوا۟ يَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا ءَامِنِينَ﴾ مِن الانهدامِ ونقبِ اللُّصوصِ وتَخريبِ الأَعداءِ لوَثاقَتِها، أو: مِن العَذابِ لفَرطِ غَفْلَتِهِم، أو حُسبانِهِم أنَّ الجبالَ تَحميهِمْ منه.

---

(١) المطمر: خيط البنَّاء الذي يقوِّم عليه البِنَاء. انظر: «النهاية» و«معجم متن اللغة» (مادة: طمر).

﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ مُصْبِحِينَ ﴿٨٣﴾ فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ مِن بناءِ البُيوتِ الوَثيقَةِ واستكثارِ الأَموالِ والعُددِ.

(٨٥ ـ ٨٦) ـ ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۗ وَإِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَءَاتِيَةٌ ۖ فَٱصْفَحِ ٱلصَّفْحَ ٱلْجَمِيلَ ﴿٨٥﴾ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ﴾.

﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾: إلا خلقًا مُلتبِسًا بالحقِّ لا يُلائِمُ استمرارَ الفَسادِ ودوامَ الشُّرورِ، فلذلك اقتَضَتِ الحِكمَةُ إهلاكَ أَمثالِ هَؤلاءِ وإزاحةَ فَسادِهِم مِن الأرضِ.

﴿وَإِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَءَاتِيَةٌ﴾ فينتَقِمُ اللهُ لك فيها ممَّنْ كذَّبَك ﴿فَٱصْفَحِ ٱلصَّفْحَ ٱلْجَمِيلَ﴾ ولا تَعجَلْ بالانتِقامِ مِنْهُم، وعامِلْهُم مُعاملَةَ الصَّفوحِ الحَليمِ.

وقيل: هو مَنسوخٌ بآيةِ السَّيفِ.

﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْخَلَّٰقُ﴾ الذي خلقَكَ وخَلَقَهُم، وبيدِهِ أَمْرُكَ وأمرُهُم ﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ بحالِكَ وحالِهِم، فهو حَقيقٌ بأن تَكِلَ إليه ليحكمَ بينكُم، أو هو الذي خَلَقَكُم وعلمَ الأصلحَ لَكُم، وقد عَلِمَ أنَّ الصَّفحَ اليومَ أَصلَحُ.

وفي مُصحَفِ عُثمانَ وأُبيٍّ: (هو الخالِقُ)[1]، وهو يصلُحُ للقَليلِ والكَثيرِ، و(الخَلَّاقُ) يَختَصُّ بالكَثيرِ.

قوله: «أو هو الذي خَلَقَكُم وعَلِمَ الأَصْلَحَ لَكُم»:

قال الطِّيبِيُّ: الوَجْهانِ مَبْنِيَّانِ على تفسيرِ: ﴿فَٱصْفَحِ ٱلصَّفْحَ ٱلْجَمِيلَ﴾؛ لأنَّه

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٥) عنهما وعن مالك بن دينار وسليم التيمي والجحدري، و«المحتسب» (٢/ ٦) عن مالك بن دينار والأعمش والجحدري.

كالتَّعليلِ لـه، فالوَجـهُ الأوَّلُ مَبْنِـيٌّ علـى أنَّ الآيـةَ مِـن بـابِ المُخالفَـةِ، وهـي غَيرُ مَنسـوخَةٍ، والثَّانـي علـى أنَّهـا مِـن بـابِ المُـداراةِ والاصطِبَارِ.

قال: وهذا هوَ الظَّاهِرُ(١).

(٨٧) ـ ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾.

﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا﴾: سبعَ آياتٍ، وهي الفاتِحَةُ.

وقيل: سبعَ سُوَرٍ، وهي الطِّوالُ، وسابِعَتُها الأنفالُ والتَّوبَةُ فإنَّهُما في حُكمِ سُورَةٍ ولذلك لم يُفصَل بينَهُما بالتَّسمِيَةِ، وقيل: التوبةُ، وقيل: يونُس.

أو: الحَوامِيمَ السَّبعَ(٢).

وقيل: سبعَ صحائِفَ، وهي الأسباعُ(٣).

﴿مِّنَ ٱلْمَثَانِي﴾ بيانٌ للسَّبعِ، و﴿ٱلْمَثَانِي﴾ مِن التَّثنِيَةِ أو الثَّناءِ، فإنَّ كلَّ ذلك مَثْنًى تُكَرَّرُ قراءَتُه أو ألفاظُهُ أو قصصُهُ ومواعظُهُ، أو مَثنِيٌّ عليه بالبَلاغَةِ والإعجازِ، أو مثنٍ على اللهِ بما هو أهلُهُ مِن صِفاتِه العُظمَى وأسمائِه الحُسْنى، ويجوزُ أَنْ يُرادَ بـ﴿ٱلْمَثَانِي﴾ القرآنُ، أو كتبُ(٤) اللهِ كلُّها، فيكونُ ﴿مِّنَ﴾ للتَّبعيضِ.

﴿وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ إنْ أُريدَ بالسَّبعِ الآياتُ أو السُّوَرُ فمِن عَطْفِ الكُلِّ على البَعضِ، أو العامِّ على الخاصِّ، وإنْ أُريدَ به الأسباعُ فمِن عَطفِ أحدِ الوَصفَيْنِ على الآخرِ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٩/ ٥٨).

(٢) قوله: «أو الحواميم...» عطف على قوله: «وهي الطوال». انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٥٩).

(٣) قوله: «وقيل: سبع صحائف وهي الأسباع» قال الشهاب في «الحاشية على البيضاوي» (٥/ ٣٠٦): الظاهر أن المراد بالصحائف: الصحف النازلة على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وأنه أنزل عليه سبع منها، والمراد: ما يتضمنها وان لم يكن بلفظها، فتأمّل.

(٤) في (ت): «وكتب».

(٨٨ ـ ٩٠) ـ ﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٨٨﴾ وَقُلْ إِنِّىٓ أَنَا ٱلنَّذِيرُ ٱلْمُبِينُ ﴿٨٩﴾ كَمَآ أَنزَلْنَا عَلَى ٱلْمُقْتَسِمِينَ﴾.

﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ﴾ لا تطمَحْ ببَصَرِكَ طَموحَ راغبٍ ﴿إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ﴾: أصنافًا مِن الكُفَّارِ، فإنه مُستحقَرٌ بالإضافَةِ إلى ما أوتيتَه، فإنَّه كمالٌ مَطلوبٌ بالذَّاتِ مُفْضٍ إلى دَوامِ اللذَّاتِ.

وفي حَديثِ أبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنه: مَن أُوتيَ القُرآنَ فرأى أنَّ أحدًا أُوتِيَ مِن الدُّنيا أَفضلَ ممَّا أُوتي فقد صغَّرَ عَظِيمًا وعَظَّمَ صَغِيرًا.

ورُوِيَ أنَّه عليهِ السَّلامُ وافى بأذرعاتٍ سبعَ قوافِلَ ليَهودِ بَنِي قُرَيظَةَ والنَّضيرِ فيها أَنواعُ البَزِّ والطِّيبِ والجَواهرِ[1] وسائرِ الأَمتِعَةِ، فقال المسلمون: لو كانَتْ هذه الأموالُ لنا لتَقوَّيْنَا بها وأنفقنَاهَا[2] في سبيلِ اللهِ، فقال لهم: «قد أُعطِيتُمْ سبعَ آياتٍ هيَ خَيرٌ مِن هذهِ القَوافلِ السَّبعِ».

﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾ أنَّهم لم يُؤمِنُوا، وقيل: أنَّهُم المتمتِّعون[3] به.

﴿وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾: وتواضَعْ لَهُم وارفُقْ بهم.

﴿وَقُلْ إِنِّىٓ أَنَا ٱلنَّذِيرُ ٱلْمُبِينُ﴾ أُنذِرُكُم ببيانٍ وبُرهانٍ أنَّ عذابَ اللهِ نازِلٌ بكُمْ إنْ لم تُؤمِنُوا ﴿كَمَآ أَنزَلْنَا عَلَى ٱلْمُقْتَسِمِينَ﴾: مثلَ العَذابِ الذي أنزَلْنا عليهم، فهو وصفٌ لِمَفعولِ ﴿ٱلنَّذِيرُ﴾ أُقيمَ مُقامَهُ، والمقتسِمون: هُمْ الاثنا عشرَ الذين اقتَسَمُوا مداخلَ مكَّةَ أيامَ الموسمِ لينفِّرُوا النَّاسَ عَنِ الإيمانِ بالرَّسولِ فأهلَكَهُم اللهُ يومَ بَدرٍ، أو الرَّهطُ الذين اقتسَمُوا؛ أي: تَقاسَمُوا على أن يُبَيِّتُوا صالحًا عليه السَّلامُ.

---

(١) في (ت): «والجوهر».

(٢) في (ت): «ولأنفقناها».

(٣) في (خ): «المنعمون».

وقيل: هو صِفَةُ مَصدرٍ مَحذوفٍ يدلُّ عليه: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ﴾ فإنَّه بمَعنى: أنزَلْنا إليك، والمُقتسِمُونَ هُم ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ حيثُ قالُوا عنادًا: (بعضُه حقٌّ موافِقٌ للتَّوراةِ والإنجيلِ وبعضُهُ باطِلٌ مخالِفٌ لهما)[1]، أو قسَّموهُ إلى شعرٍ وسحرٍ وكهانةٍ وأساطيرِ الأوَّلينَ، أو أهلُ الكتابِ آمَنُوا ببعضِ كتبِهِم وكفروا ببعضٍ على أنَّ المراد بـ﴿ٱلْقُرْءَانَ﴾ ما يقرؤونَه من كتبِهِم، فيكونُ ذلك تَسلِيَةً لرَسولِ اللهِ ﷺ، وقولُه: ﴿لَا تَمُدَّنَّ...﴾ إلخ اعتراضًا ممدًّا لها.

قوله: «وفي حَديثِ أَبِي بَكْرٍ: مَن أُوتِيَ القُرآنَ فرَأَى أَنَّ أَحَدًا أُوتِيَ مِن الدُّنيا أفضَلَ مِمَّا أُوتِيَ فقَدْ صغَّرَ عَظِيمًا وعَظَّمَ صَغِيرًا»:

قالَ الشَّيخُ وَلِيُّ الدِّينِ: لَمْ أَقِفْ عَلَيهِ مِن حَديثِ أَبي بكرٍ.

ورواهُ إسحاقُ بنُ راهويه في «مسنده»، ومِن طَريقِه الطَّبرانيُّ في «معجمه»، مِن حَديثِ عبدِ اللهِ بنِ عمرِو بنِ العاص[2].

---

(١) وقد روي هذا المعنى عن ابن عباس رضي الله عنهما، رواه البخاري (٣٩٤٥) عنه قال: هم أهلُ الكتابِ، جَزَّءُوه أجزاءً فآمَنوا ببعضِه وكفروا ببعضِه، يعني قولَ اللهِ تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾. ورواه (٤٧٠٥) بلفظ: ﴿كَمَآ أَنزَلْنَا عَلَى ٱلْمُقْتَسِمِينَ﴾ قال: آمَنوا ببعضٍ وكفروا ببعضٍ، اليهودُ والنصارى.

(٢) كذا ذكره الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (٢/ ٢١٧ ـ ٢١٨)، وقال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٩٣): لم أجده عن أبي بكر، وأخرجه ابن عدي [في «الكامل» (٢/ ٣٧٧)] في ترجمة حمزة النصيبي عن زيد بن رفيع عن أبي عبيدة عن ابن مسعود رفعه: «من تعلم القرآن فظن أن أحداً أغنى منه فقد حقَّر عظيماً وعظَّم صغيراً»، وحمزة اتهموه بالوضع. وأخرجه إسحاق والطبري من حديث عبد الله بن عمر بلفظ: «مَن أُعطي القرآن فرأى أن أحداً أُعطي أفضلَ مما أُعطي فقد عظَّم ما صغَّر الله وصغَّر ما عظم الله». =

قوله: «ورُوِيَ أنَّه عليهِ السَّلامُ وافَى بأَذْرَعاتٍ سبعَ قوافِلَ ليَهودِ بَنِي قُرَيظَةَ والنَّضيرِ فيها أَنْوَاعٌ مِن البَزِّ والطِّيبِ والجَواهِرِ وسائِرِ الأَمْتِعَةِ، فقال المسلمونَ: لو كانَت هذهِ الأَمْوالُ لنَا لتَقَوَّيْنَا بها وأَنْفَقْنَاهَا في سَبِيلِ اللهِ، فقال لهم: «قد أُعْطِيتُم سبعَ آياتٍ هي خيرٌ مِن هذهِ القَوَافِلِ السَّبعِ»[1].

= قلت: قوله: (الطبري) تحريف، والصواب: الطبراني، وقوله: (ابن عمر) تحريف، والصواب: ابن عمرو. والحديث رواه المروزي في «مختصر قيام الليل» (ص: ١٧٥)، والطبراني في «الكبير» (١٤٥٧٥) (١٣/ ٦٤٩)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعًا، وفيه إسماعيل بن رافع وهو متروك، كما قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ١٥٩).

(١) لم يخرجه المصنف، وقد ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٥/ ٥٠٦ ـ ٥٠٧)، وتلميذه الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٧٧)، ونسباه للحسين بن الفضل. وتابعهما في إيراد هذا الخبر في تفاسيرهم الزمخشري وابن الجوزي والفخر الرازي والقرطبي، وعندهم جميعًا: (أن سبع قوافل وافت من بصرى وأذرعات ليهود قريظة والنضير في يوم واحد...)، فقول المصنف: «أنَّه عليهِ السَّلامُ وافى بأذرعاتٍ سبعَ قوافِلَ...» فيه نظر، فإنه يوهم أن القصة وقعت بأذرعات، بينما الوارد عند غيره يفيد أنها بالمدينة، وعليه كان رد الخازن في «تفسيره» (٣/ ٦١) لهذا الخبر بقوله: وهذا القول ضعيف، أو لا يصح؛ لأن هذه السورة مكية بإجماع أهل التفسير، وليس فيها من المدني شيء، ويهود قريظة والنضير كانوا بالمدينة، وكيف يصح أن يقال: إن سبع قوافل جاءت في يوم واحد، فيها أموال عظيمة حتى تمناها المسلمون فأنزل الله هذه الآية، وأخبرهم أن هذه السبع آيات هي خير من هذه السبع القوافل؟!

قلت: وقد ورد نحو هذه القصة بغير الإشكال المذكور، فقد ذكرها أبو حفص النسفي في «التيسير في التفسير» عند هذه الآية فقال: (قيل: قَدِمَتْ لأبي جهلٍ ـ لعنه الله ـ في يومٍ واحدٍ سبعُ قوافل للتِّجارة، معها مالٌ كثيرٌ وطعام ومطاعم وثياب، وكان بأصحاب رسول الله ﷺ يومَئذٍ عُرْيٌ وجوعٌ...) الحديث، لكن يبقى أنه ليس لهذا الحديث سند يعرف، والله أعلم.

(٩١ ـ ٩٣) ـ ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ۝٩١ فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٩٢ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾.

﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾: أجزاءً، جمعُ عِضَةٍ، وأَصلُها عِضوَةٌ، مِن عَضَّى الشَّاةَ: إذا جعلَها أَعْضَاءً.

وقيل: فِعْلَةٌ من عَضَهْتُهُ: إذا بهتَّهُ، وفي الحديث: «لعنَ اللهُ العاضِهَةَ والمُستَعْضِهَةَ».

وقيل: أسحارًا[١].

وعَن عِكرِمَةَ: العَضْهُ: السِّحرُ[٢]، وإنَّما جُمِعَ جمعَ السَّلامةِ[٣] جبرًا لِمَا حُذِفَ مِنْه.

والمَوصولُ بصِلَتِه صِفةٌ لـ﴿ٱلْمُقْتَسِمِينَ﴾ أو مبتدأٌ خبرُه: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٩٢ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ مِن التَّقسيمِ، أو النِّسبَةِ إلى السِّحرِ، فنُجازيهِمْ عليه.

وقيل: هو عامٌّ في كلِّ ما فعلوا مِن الكُفرِ والمَعاصِي.

قوله: «وأَصْلُها عِضَوةٌ»:

قال الطِّيبيُّ: بفَتحِ الضَّادِ[٤].

---

(١) في (ت): «والمستعضهة أي الساحرة».

(٢) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢/ ٢٦٠)، والطبري في «تفسيره» (١٤/ ١٣٧)، والماوردي في «النكت والعيون» (٣/ ١٧٣).

(٣) في هامش (أ): «في نسخة: وقيل: أسحارًا، من عضهته إذا بهته، وفي الحديث: لعن رسول الله العاضهة والمستعضهة، وإنما جمع جمع السلامة».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٦٢).

قوله: «وفي الحَديث: «لعنَ اللهُ العَاضِهَةَ والمُسْتَعْضِهَةَ»»:

أخرجَه أَبو يَعْلَى في «مسنده» وابنُ عَدِيٍّ في «الكامل» مِن حَديثِ: [ابن عباس][1].

(٩٤) ـ ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾.

﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾: فاجهَرْ بِه، مِن صَدَعَ بالحُجَّةِ: إذا تكلَّمَ بها جهارًا، أو: افرُقْ به بينَ الحقِّ والباطلِ، وأصلُه: الإبانَةُ والتَّمييزُ، و(ما) مَصدريَّةٌ أو مَوصولَةٌ، والرَّاجعُ مَحذوفٌ؛ أي: بما تؤمَرُ به مِن الشَّرائعِ ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ فلا تلتفِتْ إلى ما يقولونَ.

(٩٥ ـ ٩٦) ـ ﴿إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ (٩٥) الَّذِينَ يَجْعَلُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾.

﴿إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾ بقَمْعِهم وإهلاكِهم.

قيل: كانوا خمسَةً مِن أَشرافِ قُريشٍ: الوَليدُ بن المغيرةِ، والعاصُ بن وائلٍ، وحارث بن الطُّلاطِلة[2]، وعديُّ بنُ قيس، والأَسوَدُ بن عبدِ يَغوثَ، والأَسوَدُ بن

(١) ما بين معكوفتين بياض في النسخ ولعل المراد هو المثبت. ولم أقف عليه عند أبي يعلى، والحديث رواه ابن عدي في «الكامل» (٣/ ٣٣٩)، والحربي في «غريب الحديث» (٣/ ٩٢٣)، من حديث ابن عباس مرفوعاً. قال ابن طاهر في «ذخيرة الحفاظ» (٢/ ٨٦٩): رواه سلمة بن وهرام عن عكرمة عن ابن عباس. وسلمة قال عنه أحمد بن حنبل: أخشى أن يكون حديثه ضعيفاً. والبخاري قال: فيه نظر. وقال ابن حجر في «الكافي الشاف» (ص: ٩٤): في إسناده زمعة بن صالح عن سلمة بن وهرام، وهما ضعيفان.

ورواه عبد الرزاق في «المصنف» (٥٠٩٠) عن عطاء.

(٢) قوله: «وحارث بن الطلاطلة» من (ت) وليس في باقي النسخ، وبه يصبحون ستة، وكلهم مذكورون في الأخبار الواردة بهذه القصة، وقد وقع في تلك الأخبار بعض الاختلاف في عددهم وتعيينهم.

المطلبِ، يبالغونَ في إيذاءِ النَّبيِّ عليهِ السَّلامُ والاستهزاءِ به، فقال جبريلُ لرَسولِ اللهِ ﷺ: أُمِرْتُ أَنْ أكفيَكَهُم، فأومأَ إلى ساقِ الوَليدِ فمرَّ بنبَّالٍ فتَعلَّقَ بثوبِهِ سَهمٌ فلَمْ يَنعَطِفْ تعظُّمًا لأخذِهِ، فأصابَ عرقًا في عقبِهِ فقطعه فماتَ، وأومأَ إلى أخمصِ العاصِ فدخلَتْ فيها شوكَةٌ فانتفخَتْ رِجلُهُ حتَّى صارَتْ كالرَّحَى وماتَ، وأشارَ إلى أنفِ حارثٍ فامتَخطَ قيحًا فماتَ، وإلى الأسوَدِ بن عبدِ يغوثَ وهو قاعدٌ في أصلِ شَجرَةٍ فجعلَ يَنطَحُ رأسَهُ الشَّجرةَ ويضرِبُ وجهَهُ بالشَّوكِ حتَّى ماتَ، وإلى عيني الأسودِ بن المطلبِ فعَمِيَ.

﴿ٱلَّذِينَ يَجۡعَلُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَۚ فَسَوۡفَ يَعۡلَمُونَ﴾ عاقبةَ أمرِهِم في الدَّارينِ.

قوله: «قيل: كانُوا خَمْسَةً...» إلى آخرِه.

أخرجَه الطَّبرانيُّ وابنُ مردويه وأبُو نعيمٍ والبَيْهَقِيُّ معًا في «الدلائل» مِن حَديثِ ابنِ عَبَّاسٍ(١).

---

(١) رواه الطبراني في «الأوسط» (٤٩٨٦)، وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (٢٠٣)، والبيهقي في «الدلائل» (٢/ ٣١٦)، وفي «السنن الكبرى» (٩/ ٨)، والضياء في «المختارة» (١٠/ ٩٦)، من طريق جعفر بن إياس عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، وصححه الذهبي في «تاريخ الإسلام» (١/ ٢٢٥).

وعزاه المصنف في «الدر المنثور» (٥/ ١٠٢) إلى ابن مردويه عن ابن عباس.

ورواه ابن حبيب النيسابوري في «عقلاء المجانين» (ص: ٩ ـ ١٠) من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما. والكلبي متروك، وأبو صالح لم يسمع من ابن عباس.

ورواه عبد الرزاق في «تفسيره» (١٤٦٥) عن مقسم مولى ابن عباس.

ورواه الطبري في «تفسيره» (١٤/ ١٤٧ ـ ١٤٨) عن سعيد بن جبير.

ورواه بنحوه ابن إسحاق في «السيرة» (٤١٨)، والطبري في «تفسيره» (١٤/ ١٤٦) عن عروة بن الزبير.

وذكر نحوه الواحدي في «الوسيط» (٣/ ٥٣)، والبغوي في «تفسيره» (٤/ ٣٩٥)، دون نسبة.

(٩٧ ـ ٩٩) ـ ﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ ﴿٩٧﴾ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَكُن مِّنَ السَّاجِدِينَ ﴿٩٨﴾ وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ ﴾.

﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ ﴾ مِن الشِّركِ والطَّعنِ في القُرآنِ والاستهزاءِ بك ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾: فافزَعْ إلى اللهِ فيما نابكَ بالتَّسبيحِ والتَّحميدِ يكفِكَ ويكشِفِ الغمَّ عنك، أو: فنزِّهْهُ عمَّا يقولونَ حامِدًا له على أن هداكَ للحقِّ.

﴿وَكُن مِّنَ السَّاجِدِينَ ﴾: مِن المُصلِّينَ، وعنه عليه السَّلامُ: أنَّه كانَ إذا حَزَبَهُ أَمرٌ فزعَ إلى الصَّلاةِ.

﴿ وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ ﴾؛ أي: الموتُ، فإنَّهُ مُتيقَّنٌ لحاقُهُ كلَّ حيٍّ مَخلوقٍ، والمعنى: واعبُدْهُ ما دمتَ حَيًّا ولا تُخِلَّ بالعبادةِ لحظةً.

عن رسولِ اللهِ ﷺ: «مَن قرأَ سُورةَ الحجرِ كانَ له مِن الأجرِ عشرَ حَسناتٍ بعدَدِ المُهاجرينَ والأَنصارِ والمُستهزئينَ بمُحمَّدٍ عليهِ السَّلامُ».

قوله: «فافزَعْ إلى اللهِ فيمَا نابَكَ بالتَّسبيحِ والتَّحميدِ»:

قال الطِّيبيُّ: يريدُ أنَّ قولَه: ﴿ فَسَبِّحْ ﴾ أمرٌ بإزالَةِ ما كانَ يلحَقُهُ مِن ضيقِ الصَّدرِ، وفي الحَقيقَةِ المُزيلُ هو الفَزَعُ إلى اللهِ، فوُضِعَ التَّسبيحُ مَوضِعَ اللَّجأِ، واللَّجأُ إلى المخلوقِ: الدُّخولُ في كنفِه واللُّحوقُ إلى خِفارَتِه، وإلى اللهِ: بالتَّضرُّعِ إليه بالذِّكرِ الدَّائمِ، والخُضوعِ بينَ يَديْهِ بالسُّجودِ المُتوالِي[١].

قوله: «وعنه عليهِ السَّلامُ: أنَّه كانَ إذا حَزَبَه أمرٌ فَزِعَ إلى الصَّلاةِ»:

تقدَّمَ تَخْرِيجُهُ في سُورَةِ البَقَرَةِ[٢].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٩/ ٦٧).

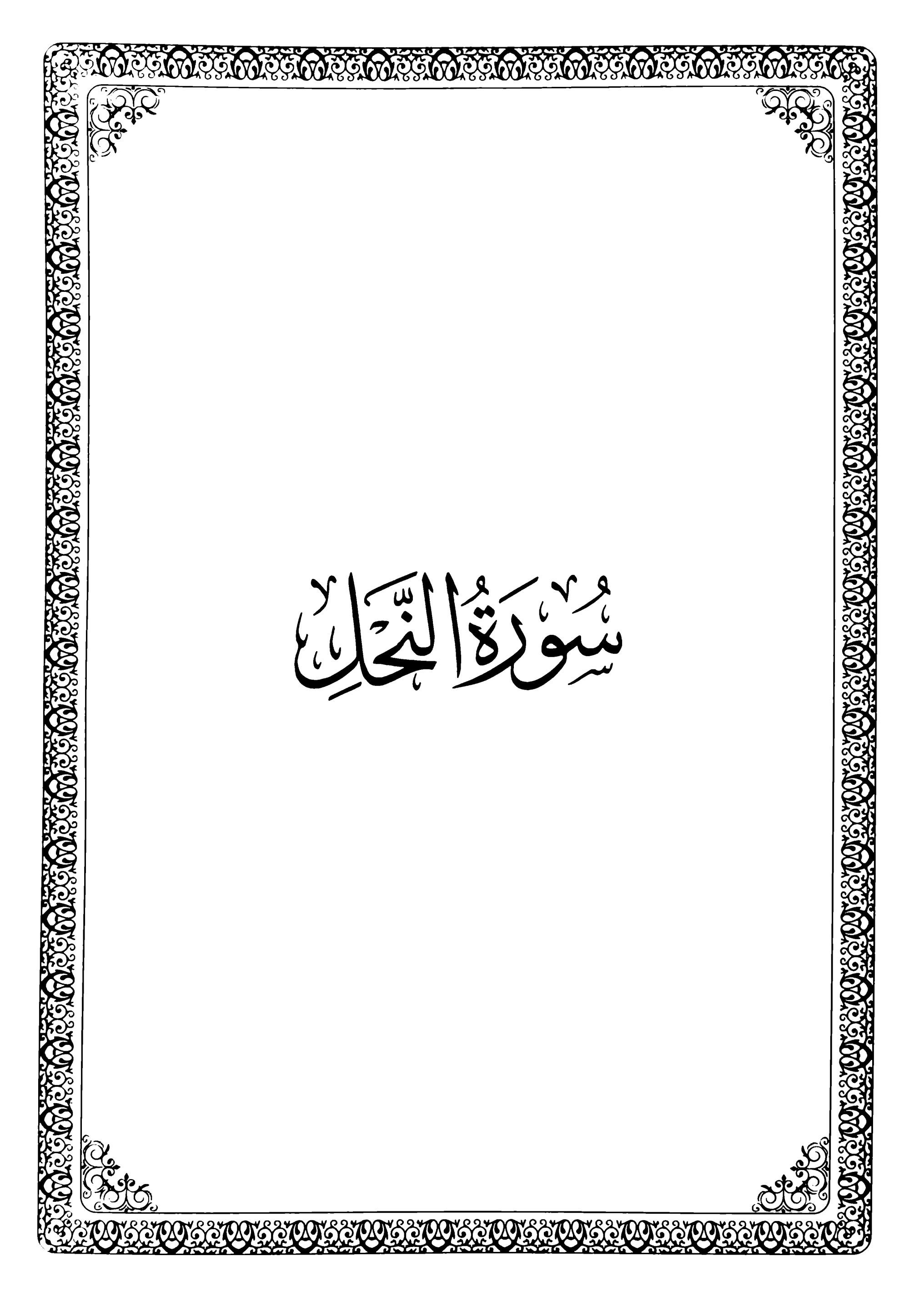
(٢) رواه أبو داود (١٣١٩) من حديث حذيفة رضي الله عنه، ولفظه: (كان النبي ﷺ إذا حزبه أمر صلى).

قوله: «مَن قرأ سُورَةِ الحِجْرِ...»:

الحديثُ مَوضُوعٌ كما مَرَّ في سائرِ السُّوَرِ[1].

***

(١) رواه الثعلبي في «تفسيره» (١٥/ ٤٢٦)، والواحدي في «الوسيط» (٤/ ١٤٩)، من حديث أبيٍّ بن كعب رضي الله عنه. وقال المناوي في «الفتح السماوي» (٢/ ٧٤٥): وهو موضوع. وانظر: «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» للشوكاني (ص: ٢٩٦). وتقدم الكلام عليه مراراً.



سُورَةُ النَّحلِ



سُورَةُ النَّحلِ

مَكيَّةٌ غيرَ ثلاثِ آياتٍ في آخرِها[1]، وهي مئةٌ وثمانٍ وعِشرونَ آيةً.

بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

(١) ـ ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾.

﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُ﴾ كانوا يَستعجِلونَ ما أوعدَهُم الرَّسولُ مِن قيامِ السَّاعةِ وإهلاكِ اللهِ إيَّاهُم كما فعلَ يومَ بدرٍ استهزاءً وتكذيبًا، ويقولون: إن صحَّ ما يقولُه فالأَصنامُ تشفَعُ لنا وتُخلِّصُنَا منه فنزلت[2]، والمعنى: أنَّ الأمرَ الموعودَ به بمنزلةِ الآتي المُتحقِّقِ مِن حيثُ إنَّه واجبُ الوُقوعِ فلا تَستَعجِلُوا وقوعَهُ فإنَّه لا خيرَ لَكُم فيه ولا خلاصَ لَكُم عنه.

﴿سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ تبرَّأَ وجلَّ عَن أَنْ يكونَ له شَريكٌ فيَدفعَ ما أرادَ بهم.

وقرأَ حمزَةُ والكِسائيُّ بالتَّاءِ على وَفقِ قولِه: ﴿فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُ﴾، والباقونَ بالياءِ[3] على تلوينِ الخطابِ، أو على أنَّ الخطابَ للمُؤمنينَ، أو لهم ولغيرِهم لِمَا رُوِيَ: أنَّه لمَّا نزل ﴿ٱقۡتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ﴾ [القمر: ١] قال الكفَّارُ فيما بينهم: أَمسِكوا

---

(١) رواه النحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص: ٥٤١) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) لم أجده هكذا، وقد روي في سبب النزول نحو هذا وسيأتي قريباً.

(٣) انظر: «السبعة» لابن مجاهد (ص: ٣٢٤)، و«التيسير» للداني (ص: ١٢١).

عـن بعـضٍ ما تعملـون، فلمَّـا تأخرتْ قالـوا: ما نرى شـيئاً! فنزلـت: ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ [الأنبياء: ١] فأَشْـفَقوا وانتَظَـروا فلمَّـا امتـدَّتِ الأيـامُ قالـوا: يـا محمـدُ! مـا نـرى شـيئاً، فنزلَـتْ ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ فوثبَ النَّبـيُّ ورفعَ النَّـاسُ رؤوسَـهُم فنزلَتْ: ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [فاطمأنُّوا][1].

(٢) ـ ﴿يُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ أَنْ أَنذِرُوٓاْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱتَّقُونِ﴾.

﴿يُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ﴾: بالوحـيِ، أو القُـرآنِ، فإنَّـه يُحيـي بـه القُلـوبَ الميتـةَ بالجَهـلِ، أو يقـومُ فـي الدِّينِ مقـامَ الرُّوحِ في الجسـدِ، وذكرَه عقيبَ ذلك إشـارةً إلى الطَّريـقِ الـذي به علـمَ الرَّسـولُ تحقُّقَ مـا تَوَعَّدَهُم بـه ودنـوَّهُ، وإزاحةً لاسـتبعادِهِم اختصاصَـه بالعلـمِ به.

وقـرأَ ابنُ كثيرٍ وأبو عمـرٍو: ﴿يُنْزِلُ﴾ مِن أنزلَ[2]، وعَن يعقـوبَ مِثلُه[3]، وعنه: ﴿تَنَزَّلُ﴾ بمَعنى: تتنزَّلُ[4].

---

(١) ذكره أبو الليث السمرقندي في «تفسيره» (٢/ ٢٦٥)، والثعلبي في «تفسيره» (١٦/ ١٠)، والواحدي في «أسباب النزول» (٢٧٨)، والجرجاني في «درج الدرر» (٢/ ١٨١)، والبغوي في «تفسيره» (٤/ ٧)، وابن الجوزي في «زاد المسير» (٢/ ٥٤٩)، والقرطبي في «تفسيره» (١٢/ ٢٦٨)، جميعهم عن ابن عباس رضي الله عنهما ولم يذكر أحد له سنداً. وذكره أيضاً الزمخشري في «الكشاف» (٤/ ٥١٩) دون نسبة، وما بين معكوفتين منه ومن باقي المصادر.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٧٠)، و«التيسير» (ص: ٧٥).

(٣) هي رواية رويس عن يعقوب. انظر: «النشر» (٢/ ٣٠٢).

(٤) هي رواية روح عن يعقوب. انظر: «النشر» (٢/ ٣٠٢).

وقرأَ أبو بكرٍ: ﴿تُنَزَّلَ﴾ على المُضارعِ المَبنيِّ للمَفعولِ مِن التَّنزيلِ[١].

﴿مِنْ أَمْرِهِۦ﴾: بأمرِه ومِن أَجلِه ﴿عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ﴾ أن يتَّخذَهُ رسولًا.

﴿أَنْ أَنذِرُوٓا۟﴾: بأن أَنذِرُوا؛ أي: أَعلِموا ـ مِن نَذِرْتُ بكَذا: إذا عَلِمتَه ـ ﴿أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱتَّقُونِ﴾: أنَّ الشَّأنَ ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱتَّقُونِ﴾، أو: خوِّفوا أهلَ الكُفرِ والمَعاصي بأنَّه لا إلهَ إلا أنا.

وقوله: ﴿فَٱتَّقُونِ﴾ رجوعٌ إلى مُخاطَبَتِهم بما هو المقصودُ، و﴿أَنْ﴾ مُفسِّرَةٌ؛ لأنَّ الرُّوحَ بمَعنى الوَحيِ الدَّالِّ على القَوْلِ، أو مَصدريَّةٌ في مَوضعِ الجرِّ بدلًا من (الرُّوحِ)، أو النَّصبِ بنَزعِ الخافضِ، أو مخفَّفَةٌ مِن الثَّقيلَةِ.

والآيةُ تَدلُّ على أنَّ نزولَ الوَحيِ بواسِطَةِ الملائكةِ، وأنَّ حاصِلَهُ: التَّنبيهُ على التَّوحيدِ الذي هو مُنتهَى كمالِ القُوَّةِ العلميَّةِ، والأمرُ بالتَّقوَى الذي هو أَقْصَى كمالاتِ القوَّةِ العمليَّةِ، وأنَّ النبوَّةَ عطائيَّةٌ، والآياتُ التي بعدَها دليلُ وَحدانيَّتِهِ مِن حيثُ إنَّها تَدُلُّ على أنَّهُ تَعالى هو الموجِدُ لأصولِ العالَمِ وفروعِه على وَفْقِ الحكمةِ والمصلحةِ، ولو كانَ له شَريكٌ لقدرَ عَلى ذلك، فيلزمُ التَّمانعُ.

سورَةُ النَّحلِ

قوله: «فإنَّه يُحيِي بِهِ القُلوبَ المَيتَةَ...» إلى آخره.

قال الطِّيبيُّ: فهو استعارَةٌ تَحقيقيَّةٌ مُصرِّحَةٌ حيثُ أُقيمَ المُشبَّهُ به ـ وهو الرُّوحُ ـ مُقامَ

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٧٠)، و«معاني القراءات» للأزهري (٢/ ٧٥)، من طريق الكسائي عن أبي بكر، وقال الأزهري: ما رواه غيره. وانظر: «إعراب القراءات» لابن خالويه (ص: ٢٠٠)، و«الحجة» لأبي علي الفارسي (٥/ ٤٢).

المُشبَّهِ وهو الوَحيُ، والقَرينةُ الصَّارفَةُ عن إرادةِ الحَقيقةِ إبدالُ ﴿أَنْ أَنذِرُوٓاْ﴾ مِن (الرُّوحِ)[(١)].

قوله: «أي: أَعْلِمُوا».

قال الطِّيبِيُّ: إنَّما فسَّرَ الإنذارَ بالإعلامِ ليَستقيمَ إيقاعُه على قولِه: ﴿أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾ كقولِه: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩][(٢)].

(٣ ـ ٤) ـ ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ تَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۝٣ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ﴾.

﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ﴾: أوجدَهُما على مقدارٍ وشكلٍ وأوضاعٍ وصِفاتٍ مُختلفةٍ قدَّرَها وخصَّصَها بحكمَتِه.

﴿تَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ منهما، أو: ممَّا يفتقِرُ في وجودِهِ أو بقائِهِ إليهِمَا، أو: ممَّا لا يقدرُ على خَلقِهما، وفيه دليلٌ على أنَّه تَعالى ليسَ مِن قَبيلِ الأَجرامِ.

﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ﴾ جمادٍ لا حِسَّ لَها ولا حراكَ، سيَّالةٍ لا تحفَظُ الوضعَ والشَّكلَ ﴿فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ﴾: مِنطيقٌ[(٣)] مُجادِلٌ ﴿مُّبِينٌ﴾ للحُجَّةِ.

أو: خصيمٌ مُكافِحٌ لخالقِه، قائل: ﴿مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ٧٨].

رُوِيَ أنَّ أُبيَّ بنَ خلفٍ أتى النبيَّ ﷺ بعظمٍ رَميمٍ وقال: يا محمَّدُ! أَترى[(٤)] الله يُحيِي هذا بعدَما قد رمَّ، فنزلت[(٥)].

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٩/ ٧٥).

(٢) المصدر السابق (٩/ ٧٦).

(٣) في (ت) زيادة: «مناظر».

(٤) في (خ) زيادة: «أن».

(٥) ذكره أبو حفص النسفي في «التيسير في التفسير» عند هذه الآية، وفيه: (أمية بن خلف). وفي آخره: =

(٥ ـ ٦) ـ ﴿وَٱلۡأَنۡعَٰمَ خَلَقَهَاۖ لَكُمۡ فِيهَا دِفۡءٞ وَمَنَٰفِعُ وَمِنۡهَا تَأۡكُلُونَ ۝٥ وَلَكُمۡ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسۡرَحُونَ﴾.

﴿وَٱلۡأَنۡعَٰمَ﴾: الإبِلَ والبقرَ والغنَمَ، وانتصابُه بمُضمَرٍ يُفسِّرُه: ﴿خَلَقَهَاۖ لَكُمۡ﴾، أو بالعَطفِ على ﴿ٱلۡإِنسَٰنَ﴾ و﴿خَلَقَهَاۖ لَكُمۡ﴾ بيانُ ما خُلقَت لأَجلِه، وما بعدَهُ تفصيلٌ له.

﴿فِيهَا دِفۡءٞ﴾: ما يُدْفَأُ به فيَقي البردَ ﴿وَمَنَٰفِعُ﴾: نَسلُها ودَرُّهَا وظُهورُها، وإنما عبَّرَ عَنْها بالمنافعِ لتَتناولَ عِوَضَها[1].

﴿وَمِنۡهَا تَأۡكُلُونَ﴾؛ أي: تأكلونَ ما يُؤكَلُ مِنْها مِنَ اللُّحومِ[2] والشُّحوم

= فأنزل الله تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلٗا وَنَسِيَ خَلۡقَهُۥۖ قَالَ مَن يُحۡيِ ٱلۡعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٞ﴾ [يس: ٧٨] الآيات.

ورواه عبد الرزاق في «تفسيره» (١٠٠١)، والطبري في «تفسيره» (١١/ ٨٧) عن الزهري عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيۡتَ إِذۡ رَمَيۡتَ﴾ [الأنفال: ١٧].

ورواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢٤٩٨)، والطبري في «تفسيره» (١٩/ ٤٨٧) عن قتادة، في نزول قوله تعالى: ﴿قَالَ مَن يُحۡيِ ٱلۡعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٞ﴾ [يس: ٧٨].

وكذا جاء في «السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ٣٦١ ـ ٣٦٢) عن ابن إسحاق.

وكذا رواه البيهقي في «البعث والنشور» (١٦) عن أبي مالك، و(١٧) عن مقاتل بن سليمان.

وكذا رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٨١٢١) عن مجاهد.

وفي رواية سعيد بن جبير عند الطبري (١٩/ ٤٨٧) أنه العاص بن وائل السهمي، وكذا رواه الحاكم في «المستدرك» (٣٦٠٦) من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما. وهو في نزول آية (يس) أيضاً.

فمما تقدم يظهر أن الروايات شبه متفقة على نزولها في آية (يس)، وما روي عن الزهري في آية الأنفال فليس هو سبب النزول لبعد المسافة بين القصة ونزول الآية، بل لنوع ارتباط بينهما.

(١) قوله: «لتتناول عوضها»؛ أي: أجرتَها، وفي نسخة: (غرضها)؛ أي: وهو النفعُ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٤٢٣).

(٢) في (ت): «كاللحوم».

والألبانِ، وتقديمُ الظَّرفِ للمُحافظةِ على رؤوسِ الآيِ، أو لأنَّ الأكلَ مِنْها هو المعتادُ المعتمَدُ عليه في المعاشِ، وأمَّا الأَكلُ مِن سائرِ الحيواناتِ المأكولةِ فعَلى سبيلِ التَّداوِي أو التَّفكُّهِ.

﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ﴾: زينةٌ ﴿حِينَ تُرِيحُونَ﴾: تردُّونها مِن مراعيها إلى مَرَاحِها بالعَشِيِّ ﴿وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾: تُخرِجُونَها بالغَداةِ إلى المراعي، فإنَّ الأفنيةَ تتزيَّنُ بها في الوقتينِ، ويَجلُّ أهلُهَا في أعيُنِ النَّاظرينَ إليها، وتقديمُ الإراحَةِ لأنَّ الجمالَ فيها أظهَرُ، فإنَّها تُقبِلُ ملأى البُطونِ حافِلَةَ الضُّروعِ، ثمَّ تأوي إلى الحظائرِ حاضرةً لأَهلِها.

وقرئ: (حينًا)[١] على أن ﴿تُرِيحُونَ﴾ و﴿تَسْرَحُونَ﴾ وصفٌ له بمعنى: تُريحونَ فيه وتَسرحونَ فيه.

(٧) - ﴿وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا بَالِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنفُسِ ۚ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾.

﴿وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ﴾: أحمالَكُم ﴿إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا بَالِغِيهِ﴾ إن لم تكُنِ الأنعامُ ولم تُخلَقْ، فضلًا أن تَحمِلُوها على ظُهورِكُم إليه.

﴿إِلَّا بِشِقِّ الْأَنفُسِ﴾: إلا بكلفَةٍ ومَشَقَّةٍ. وقُرِئَ بالفتحِ[٢]، وهو لغَةٌ فيه، وقيل: المفتوحُ مَصدرُ شَقَّ الأَمرُ عليه، وأصله: الصَّدعُ، والمكسورُ بمعنى النِّصفِ، كأنَّه ذهبَ نِصفُ قوَّتِه بالتَّعبِ.

﴿إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ حيثُ رَحِمَكُم بخَلقِها لإنفاعِكُم وتَيسيرِ الأَمرِ عَلَيْكُم.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٦) عن عكرمة والضحاك.

(٢) أي: بفتح الشين في ﴿بِشِقِّ﴾، قرأ بها أبو جعفر من العشرة، والباقون بكسرها. انظر: «النشر» (٢/ ٣٠٢).

(٨) ـ ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾.

﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ ﴾ عطفٌ على (الأنعامَ) ﴿لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾؛ أي: لِتَرْكَبُوها وتتزيَّنُوا[1] بها زينةً.

وقيل: هي مَعطوفةٌ على محلِّ ﴿لِتَرْكَبُوهَا ﴾، وتغييرُ النَّظمِ لأنَّ الزِّينةَ بفعلِ الخالقِ، والرُّكوبَ ليسَ بفعلِه، ولأنَّ المَقصودَ مِن خلقِها الرُّكوبُ، وأمَّا التَّزيُّنُ بها فحاصِلٌ بالعَرَضِ.

وقُرِئَ بغيرِ واوٍ[2]، وعلى هذا يحتمِلُ أَنْ يكونَ عِلَّةً لـ(تركبوها)، أو مصدرًا في موقعِ الحالِ مِن أحدِ الضَّميرينِ؛ أي: مُتَزيِّنينَ، أو مُتزيَّنًا بها.

واستُدلَّ به على حرمةِ لُحومِها، ولا دليلَ فيه؛ إذ لا يلزمُ من تَعليلِ الفعلِ بما يُقصدُ منه غالبًا أن لا يُقصدَ منه غيرُه أصلًا، ويدلُّ عليه أنَّ الآيةَ مَكيَّةٌ، وعامَّةُ المفسِّرينَ والمُحدِّثينَ على أنَّ الحُمُرَ الأهليَّةَ حُرِّمَت عامَ خيبرَ.

﴿وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ لَمَّا فصَّلَ الحيواناتِ التي يُحتاجُ إليها غالبًا احتياطًا ضروريًّا أو غيرَ ضروريٍّ أجمَلَ غيرَها، ويجوزُ أَنْ يكونَ إخبارًا بأنَّ لَهُ مِن الخلائقِ ما لا عِلمَ لَنا به، وأن يرادَ به ما خلقَ في الجنَّةِ والنَّارِ ممَّا لم يَخْطُر على قلبِ بَشرٍ.

(٩) ـ ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَائِرٌ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾.

﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ ﴾: بيانُ مُستقيمِ الطَّريقِ الموصِلِ إلى الحقِّ، أو: إقامَةُ السَّبيلِ وتعديلُها رحمةً وفَضْلًا، أو: عليه قَصْدُ السَّبيلِ يصلُ إليه مَن يَسلكُهُ لا محالةَ،

(١) في (خ) و(ت): «ولتتزينوا».

(٢) أي: (لتركبوها زينة). انظر: «المحتسب» (٢/ ٨) عن أبي عياض.

يقال: سبيلٌ قَصْدٌ وقاصِدٌ؛ أي: مُستقيمٌ، كأنَّه يقصدُ الوجهَ الذي يقصدُهُ السَّالكُ لا يميلُ عَنْه.

والمرادُ بـ﴿ٱلسَّبِيلِ﴾: الجنسُ، ولذلك أضافَ إليه القصدَ، وقال: ﴿وَمِنْهَا جَآئِرٌ﴾[1]: حائدٌ عَن القصدِ، أو عَن اللهِ تَعالى، وتغييرُ الأُسلوبِ[2] لأنَّه ليسَ بحَقٍّ على اللهِ أَنْ يبيِّنَ طرقَ الضَّلالةِ، ولأنَّ[3] المقصودَ بيانُ سَبيلِه، وتقسيمُ السَّبيلِ إلى القصدِ والجائرِ إنَّما جاء[4] بالعَرَضِ.

وقُرِئَ: (ومنكُم جائرٌ)[5]؛ أي: عن القَصْدِ.

﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾؛ أي: ولو شاء هدايتكم أجمعِينَ لهداكم إلى قصدِ السبيلِ هدايةً مستلزِمةً للاهتداء.

(١٠) ـ ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ﴾.

﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾: مِن السَّحابِ، أو: مِن جانبِ السَّماءِ ﴿مَآءً لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ﴾: ما تَشربونَه، و﴿لَّكُم﴾ صِلَةُ ﴿أَنزَلَ﴾ أو خبرُ ﴿شَرَابٌ﴾، و(مِن)

---

(١) قوله: «ولذلك أضاف...»، يعني: لما كان المراد الجنس أضاف القصد إليه؛ لأن السبيلَ القصدَ نوعٌ من جنس السبيل، ولذا أيضاً قال: ﴿وَمِنْهَا جَآئِرٌ﴾؛ أي: أن السبيل إما مستقيم وهو المراد من القصد، وإما معوج وهو الجائر. انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٨٧).

(٢) قوله: «وتغيير الأسلوب»؛ أي: حيثُ قال في الأول: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ﴾، وفي الثاني: ﴿وَمِنْهَا جَآئِرٌ﴾، دون: وعليه جائرُها. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٨٧).

(٣) في (ت): «لأن» دون واو.

(٤) في (خ): «والجائر وقع».

(٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٦) عن علي رضي الله عنه.

تبعيضيَّةٌ مُتعلِّقَةٌ بـه(١)، وتقديمُها يوهِـمُ حصـرَ المَشـروبِ فيـه، ولا بـأسَ بـهِ لأنَّ مِياهَ العيـونِ والآبارِ منـه، لقولِـه: ﴿فَسَلَكَهُۥ يَنَٰبِيعَ﴾ [الزمر: ٢١]، وقولِـه: ﴿فَأَسْكَنَّٰهُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [المؤمنون: ١٨].

﴿وَمِنْهُ شَجَرٌ﴾: ومنه يكونُ شَجرٌ؛ يعني: الشَّجرَ الذي ترعاه المواشِي.

وقيل: كلُّ ما نبتَ على الأرضِ شَجرٌ، قال:

نَعْلِفُهَا اللَّحْمَ إِذَا عَزَّ الشَّجَرْ وَالخَيْلُ فِي إِطْعَامِهَا اللَّحْمَ ضَرَرْ(٢)

﴿فِيهِ تُسِيمُونَ﴾: تَرْعَوْنَ، مِن سَامَتِ الماشِيَةُ وأَسَامَهَا صاحِبُها، وأَصْلُها: السُّوْمَةُ، وهي العلامَةُ؛ لأنَّها تُؤثِّرُ بالرَّعي علاماتٍ.

(١١) - ﴿يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرْعَ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلْأَعْنَٰبَ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾.

﴿يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرْعَ﴾ وقرأ أبو بكرٍ بالنُّونِ على التَّفخيمِ(٣).

﴿وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلْأَعْنَٰبَ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾: وبعضَ كلِّهَا؛ إذ لم يُنبِتْ في الأرضِ كلَّ ما يمكنُ مِن الثِّمارِ، ولعلَّ تقديمَ ما يسامُ فيه على ما يُؤكَلُ منه لأنَّه سيصيرُ غِذاءً حيوانيًّا هو أشرَفُ الأغذيَةِ، ومن هذا تَقديمُ الزَّرعِ والتَّصريحُ بالأجناسِ الثلاثةِ وتَرتيبُهَا.

﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ على وُجودِ الصَّانعِ وحِكمَتِه، فإنَّ مَن تأمَّلَ أنَّ الحبَّةَ تقَعُ في الأرضِ وتَصِلُ إليها نَداوةٌ تَنفُذُ فيها فيَنشَقُّ أعلاها

---

(١) قوله: «ومن تبعيضية» يعني: التي في ﴿مِّنْهُ﴾ «متعلقة به»؛ أي: بـ﴿شَرَابٌ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٨٧).

(٢) البيت للنمر بن تولب. انظر: «الرسائل» للجاحظ (٢/ ٣٢٩)، و«الشعر والشعراء» (١/ ٢٩٩).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣٧٠)، و«التيسير» (ص: ١٣٧).

ويخرجُ مِنه ساقُ الشَّجرةِ، وينشقُّ أسفلُها فيخرجُ منه عروقُها، ثم ينمو ويخرجُ منه الأوراقُ والأَزهارُ والأَكمامُ والثِّمارُ، ويشتمِلُ كلٌّ مِنْهَا على أجسامٍ مختلفةِ الأشكالِ والطِّباعِ[1]، مع اتِّحادِ الموادِّ ونسبَةِ الطَّبائعِ[2] السُّفليَّةِ والتَّأثيراتِ الفَلَكيَّةِ إلى الكُلِّ[3]= علمَ أنَّ ذلكَ ليسَ إلا بفعلِ فاعلٍ مُختارٍ مُقدَّسٍ عَن مُنازعَةِ الأضدادِ والأَندادِ، ولعلَّ فصلَ الآيةِ بهِ لذلك.

(١٢ ـ ١٣) ـ ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتُۢ بِأَمۡرِهِۦٓۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ ١٢ وَمَا ذَرَأَ لَكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُخۡتَلِفًا أَلۡوَٰنُهُۥٓۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لِّقَوۡمٖ يَذَّكَّرُونَ﴾.

﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ والنجومَ﴾ بأَنْ هَيَّأَهَا لِمَنافِعِكُم ﴿مسخراتٍ بِأَمۡرِهِۦٓ﴾ حالٌ من الجميعِ؛ أي: نَفَعَكُم بها حالَ كونِها مُسخَّراتٍ للهِ خلقَها ودبَّرَها كيفَ شاء، أو لِمَا خُلقنَ[4] له بإيجادِه وتقديرِه، أو لحكمِه، وفيه إيذانٌ بالجوابِ عَمَّا عَسَى أن يقالَ: إنَّ المؤثِّرَ في تكوينِ النَّباتِ حركاتُ الكَواكبِ وأوضاعُها، فإنَّ ذلك ـ إن سلِّمَ ـ فلا ريبَ في أنَّها أيضًا ممكنةُ الذَّواتِ والصِّفاتِ، واقعةٌ على بعضِ الوجوهِ المحتملةِ، فلا بدَّ لها مِن موجِدٍ مخصِّصٍ مختارٍ واجبِ الوُجودِ دفعًا للدَّورِ والتَّسلسُلِ.

---

(١) في (ت): «والطبائع».

(٢) في (خ): «الطباع».

(٣) قوله: «ونسبةِ الطبائع» بالجر عطفاً على «المواد»؛ أي: ومع اتحاد نسبة الطبائع السفلية ومع اتحاد نسبة التأثيرات الفلكية إلى الكل، يعني: اتحادُ المواد واتحادُ نسبة الطبائع واتحادُ نسبة التأثيرات الفلكية إلى الكل كان يقتضي اتحاد الأشكال والأوضاع والهياكل والهيئات والصفات. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (١/ ٢٣٣).

(٤) قوله: «أو لما خلقن له» عطف على «لله».

أو مصدرٌ ميميٌّ[١] جُمِعَ لاختلافِ الأنواعِ.

وقرأَ حَفصٌ: ﴿وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتُۢ﴾ على الابتداءِ والخبرِ، فيكونُ تَعميمًا للحُكمِ بعدَ تخصيصِه، ورفعَ ابنُ عامرٍ ﴿الشمسُ والقمرُ﴾ أيضًا[٢].

﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ﴾ جمعَ الآيةَ وذكَرَ العقلَ؛ لأنَّها تدلُّ أنواعًا مِن الدلالةِ ظاهرةً لذَوِي العقولِ السَّليمةِ غيرَ مُحوجَةٍ إلى استيفاءِ فكرٍ كَأحوالِ النَّباتِ.

﴿وَمَا ذَرَأَ لَكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ عطفٌ على ﴿ٱلَّيۡلَ﴾؛ أي: وسخَّرَ لَكُم ما خلقَ لَكُم فيها من حيوانٍ ونَباتٍ[٣].

﴿مُخۡتَلِفًا أَلۡوَٰنُهُۥٓ﴾: أصنافُه، فإنَّها تَتخالَفُ باللونِ غالبًا.

﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لِّقَوۡمٖ يَذَّكَّرُونَ﴾: إنَّ اختلافَها في الطِّباعِ[٤] والهيئاتِ والمناظرِ ليسَ إلا بصُنعِ صانعٍ حَكيمٍ.

قوله: «أو مَصدرٌ [ميميٌّ] جُمِعَ».

قال الطِّيبيُّ: أي: بجعلُ ﴿مُسَخَّرَٰتُۢ﴾ مفعولًا مطلقًا على تأويلِ (مُسخَّرٍ) بمَعنى: تَسخيرٍ[٥].

---

(١) قوله: «أو مصدر» عطف على «حالٌ». وفي هامش (أ): «مصدر ميمي بمعنى التسخير».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٧٠)، و«التيسير» (ص: ١٣٧).

(٣) في (ت): «الحيوان والنبات».

(٤) في (ت): «الطبائع».

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٩/ ٩١).

(١٤) - ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي سَخَّرَ ٱلۡبَحۡرَ لِتَأۡكُلُواْ مِنۡهُ لَحۡمٗا طَرِيّٗا وَتَسۡتَخۡرِجُواْ مِنۡهُ حِلۡيَةٗ تَلۡبَسُونَهَاۖ وَتَرَى ٱلۡفُلۡكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِهِۦ وَلَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ﴾.

﴿وَهُوَ ٱلَّذِي سَخَّرَ ٱلۡبَحۡرَ﴾: جَعلَه بحيثُ تَتمكَّنُونَ مِن الانتفاعِ به بالرُّكوبِ والاصطيادِ والغَوصِ ﴿لِتَأۡكُلُواْ مِنۡهُ لَحۡمٗا طَرِيّٗا﴾ هو السَّمكُ، ووصفَهُ بالطَّراوةِ لأنَّه أرطَبُ اللحومِ يُسرِعُ[١] إليه الفسادُ فيُسارَعُ إلى أكلِهِ، ولإظهارِ قُدرَتِه في خَلْقِه خَلَقَه عَذْبًا طَرِيًّا في ماءٍ زعاقٍ[٢].

وتمسَّكَ بـه مالِـكٌ والثَّوريُّ علـى أنَّ مَن حلـفَ أن لا يأكُلَ لحمًـا حَنِثَ بأكلِ السَّمكِ[٣].

وأُجيبَ عنه: بأنَّ مَبْنى الأَيْمانِ على العُرفِ، وهو لا يُفهَمُ مِنهُ عندَ الإطلاقِ، ألا تَرى أنَّ اللهَ سمَّى الكافِرَ دابَّةً، ولا يحنثُ الحالِفُ على أن لا يركبَ دابَّةً برُكوبِهِ.

﴿وَتَسۡتَخۡرِجُواْ مِنۡهُ حِلۡيَةٗ تَلۡبَسُونَهَا﴾ كاللؤلؤِ والمرجانِ؛ أي: تلبسُ نِساؤُكُم، فأسندَ إليهِم لأنَّهنَّ مِن جُملَتِهِم، ولأنَّهنَّ يَتزيَّنَّ بها لأجلِهِمْ.

﴿وَتَرَى ٱلۡفُلۡكَ﴾: السُّفُنَ ﴿مَوَاخِرَ فِيهِ﴾: جواريَ فيه تَشُقُّهُ بحَيْزُومِها، مِن المَخْرِ، وهو شَقُّ الماءِ، وقيل: صوتُ جريِ الفُلكِ.

﴿وَلِتَبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِهِۦ﴾: مِـن سَـعَةِ رزقِـه برُكوبِهـا للتِّجـارةِ ﴿وَلَعَلَّكُمۡ

(١) في (ت): «فيسرع»، وفي (خ): «ويسرع». والمعنى على الكل: أنه وُصِف بالطَّراوةِ لأن الفساد يُسرِعُ إليه.

(٢) الزُّعاق: الماء المُرُّ الغليظ الذي لا يُطاق شُربه من أُجوجته. انظر: «تهذيب اللغة» (١/ ١٢٧).

(٣) انظر: «المدونة» (١/ ٦٠١)، «الإشراف» لابن المنذر (٧/ ١٥٩)،

﴿تَشْكُرُونَ﴾؛ أي: تعرفونَ نِعَمَ اللهِ فتقومونَ بحَقِّها، ولعلَّ تَخصيصَهُ بتَعقيبِ الشُّكرِ لأنَّه أقوى في بابِ الإنعامِ مِن حَيثُ إنَّه جعلَ المَهالكَ سَببًا للانتفاعِ وتحصيلِ المَعاشِ.

(١٥) ـ ﴿وَأَلْقَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَٰرًا وَسُبُلًا لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾.

﴿وَأَلْقَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِيَ﴾: جبالًا رواسِيَ ﴿أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾: كراهةَ أنْ تميلَ بِكُم وتَضطَرِبَ، وذلك لأنَّ الأرضَ قبلَ أن تُخلقَ فيها الجبالُ كانَتْ كرةً حقيقيَّةً بسيطةَ الطَّبعِ، وكان مِن حقِّها أَنْ تتحرَّكَ بالاستدارةِ كالأفلاكِ، وأن[1] تتحرَّكَ بأدنى سببٍ للتَّحريكِ، فلَمَّا خُلقَت الجِبالُ على وَجهِها تَفاوتَت جوانِبُها وتَوجَّهَت الجِبالُ بثِقَلِها نحو المركزِ فصارَتْ كالأَوتادِ التي تمنَعُها عن الحركةِ.

وقيل: لَمَّا خلقَ اللهُ الأرضَ جعلَتْ تَمُورُ فقالَت المَلائِكَةُ: ما هي بمقرٍّ أحدٍ على ظهرِها، فأصبحَتْ وقد أُرسيَتْ بالجبالِ[2].

﴿وَأَنْهَٰرًا﴾: وجعلَ فيها أنهارًا لأنَّ (ألقى) فيه معناه ﴿وَسُبُلًا لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ لمقاصدِكُم، أو إلى مَعرِفَةِ اللهِ.

(١٦) ـ ﴿وَعَلَٰمَٰتٍ وَبِٱلنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾.

﴿وَعَلَٰمَٰتٍ﴾: مَعالِمَ يَستدِلُّ بها السَّابلَةُ مِن جبلٍ وسَهلٍ وريحٍ ونحوِ ذلك ﴿وَبِٱلنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ بالليلِ في البراري والبِحَارِ، والمرادُ بالنَّجمِ: الجِنسُ، ويدلُّ عليه قراءَةُ: (وبالنُّجُمِ) بضمَّتينِ، وضمَّةٍ وسكونٍ، على الجمعِ[3].

---

(١) في (خ): «أو أن».

(٢) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٦/ ٣١) عن وهب بن منبه.

(٣) القراءتان في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٦)، و«المحتسب» (٢/ ٨)، بضمتين عن =

وقيل: الثُّرَيَّا والفَرقدانِ وبناتُ نَعشٍ والجَديُ.

ولعلَّ الضَّميرَ لقُرَيشٍ؛ لأنَّهُم كانوا كثيري الأسفارِ للتِّجارَةِ، مَشهورينَ بالاهتداءِ في مَسايرِهِم بالنُّجومِ، وإخراجُ الكلامِ عن سَنَنِ الخطابِ، وتقديمُ النَّجمِ، وإقحامُ الضَّميرِ= للتَّخصيصِ، كأنه قيل: وبالنَّجمِ خُصوصًا هؤلاء خصوصًا يهتدونَ، فالاعتبارُ بذلك والشُّكرُ عليه ألزمُ لَهُم وأوجَبُ عليهم.

(١٧) - ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾.

﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ﴾ إنكارٌ بعدَ إقامَةِ الدَّلائلِ المتكاثرَةِ على كمالِ قُدرَتِه وتَناهي حكمَتِه، والتَّفرُّدِ بخلقِ ما عدَّدَ مِن مُبدَعاتِه، لأنْ يُساويَه ويستحِقَّ مشاركتَهُ ما لا يقدرُ على خلقِ شَيءٍ مِن ذلك، بل على إيجادِ شيءٍ مّا، وكان حقُّ الكَلامِ: أفمَنْ لا يخلقُ كمَنْ يخلُقُ، لكنَّه عكسَ تنبيهًا على أنَّهُم بالإشراكِ باللهِ جَعَلُوه مِن جنسِ المَخلوقاتِ العَجَزَةِ شَبيهًا بها.

والمرادُ بـ(مَن لا يخلقُ): كلُّ ما عُبِدَ مِن دونِ اللهِ مغلَّبًا فيه أولو العلمِ مِنْهم، أو: الأصنامُ، وإجراؤُها مُجرى أولي العلمِ لأنَّهُم سمَّوْهَا آلهةً، ومِن حقِّ الإلهِ أنْ يَعلمَ، أو للمُشاكلَةِ بينَهُ وبينَ مَن يَخلقُ، أو للمبالغَةِ، فكأنَّه قيل: إنَّ مَن يَخلُقُ ليسَ كمَنْ لا يَخلقُ مِن أُولي العلم، فكيفَ بما لا عِلمَ عِندَه؟

﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ فتَعرِفُوا فسادَ ذلك، فإنَّه لجَلائِهِ كالحاصلِ للعَقلِ، الذي يحضرُ عِندَه بأدنى تذكُّرٍ والتِفَاتٍ.

= الحسن، وبضم فسكون عن يحيى.

(١٨ ـ ٢١) ـ ﴿ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٨﴾ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴿١٩﴾ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿٢٠﴾ أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾.

﴿ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ﴾: لا تَضبِطُوا عددَها فضلًا أن تُطيقُوا القيامَ بشُكرِهَا، أَتبعَ ذلك تعدادَ النِّعَمِ وإلزامَ الحُجَّةِ على تفرُّدِه باستحقاقِ العبادةِ تَنبيهًا على أنَّ وراءَ ما عدَّدَ نِعَماً لا تنحصِرُ، وأنَّ حقَّ عِبادَتِه غيرُ مَقدورٍ.

﴿إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ﴾ حيثُ يتجاوزُ عَن تقصيرِكُم في أداءِ شُكرِها.

﴿رَّحِيمٌ﴾ لا يقطَعُها لتَفريطِكُم فيه ولا يعاجِلُكُم بالعقوبةِ على كُفرانِها.

﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ مِن عَقائِدكُم وأَعمالِكُم، وهو وعيدٌ وتَزييفٌ للشركِ باعتبارِ العلمِ.

﴿ وَالَّذِينَ تَدْعونَ مِن دُونِ اللَّهِ ﴾؛ أي: والآلهةُ الذين تَعبدونَهُم مِن دونِه. وقرأَ أبو بكرٍ ويعقوب[1]: ﴿يَدْعُونَ﴾ بالياءِ، وقرأَ حَفصٌ ثلاثتَها بالياءِ[2].

﴿لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا﴾ لَمَّا نَفى المشاركةَ بينَ مَن يَخلقُ ومَن لا يخلقُ بيَّن أنَّها لا تخلقُ شيئًا، لِيَنْتُجَ أنَّهم لا يشاركونَهُ، ثمَّ أكَّدَ ذلك بأَنْ أثبتَ لَهُم صِفاتٍ تُنافي الألوهيَّةَ فقال: ﴿وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ لأنَّها ذواتٌ مُمكِنَةٌ مُفتقِرةُ الوجودِ إلى التَّخليقِ، والإلهُ يَنبغي أن يكونَ واجبَ الوُجودِ.

---

(١) في (ت) ونسخة في هامش (أ): «عاصم ويعقوب»، «ويعقوب» ليس في باقي النسخ.

(٢) قراءة ﴿يَدْعُونَ﴾ بالياء من رواية أبي بكر وحفص كلاهما عن عاصم في «السبعة» (ص: ٣٧١) و«التيسير» (ص: ١٣٧)، وعن يعقوب في «النشر» (٢/ ٣٠٣). أما قراءة (يسرون) و(يعلنون) بالياء فهي من رواية هبيرة عن حفص في غير المشهور عنه. انظر: «السبعة» (ص: ٣٧١).

﴿أَمْوَٰتٌ﴾: هم أمواتٌ لا يَعتريهِم الحياةُ، أو: أمواتٌ حالًا أو مآلًا.

﴿غَيْرُ أَحْيَآءٍ﴾ بالذَّاتِ؛ ليتناولَ كلَّ مَعبودٍ، والإلهُ ينبغي أن يكونَ حيًّا بالذَّاتِ لا يعتريه المماتُ.

﴿وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾: ولا يعلمونَ وقتَ بَعثِهم أو بعثِ عبدَتِهم، فكيفَ يَكونُ لَهُم وقتُ جزاءٍ على عبادَتِهم، والإلهُ يَنبغي أَنْ يكونَ عالِمًا بالغُيوبِ مُقدِّرًا للثوابِ والعِقابِ، وفيه تَنبيهٌ على أنَّ البعثَ مِن تَوابعِ التَّكليفِ.

(٢٢-٢٣)- ﴿إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۚ فَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ قُلُوبُهُم مُّنكِرَةٌ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ ﴿٢٢﴾ لَا جَرَمَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْتَكْبِرِينَ﴾.

﴿إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ تكريرٌ للمدَّعَى بعدَ إقامةِ الحجَّةِ ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ قُلُوبُهُم مُّنكِرَةٌ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ﴾ بيانٌ لِمَا اقتضى إصرارَهُم بعدَ وُضوحِ الحقِّ، وذلك: عدمُ إيمانِهِم بالآخرةِ، فإنَّ المؤمنَ بها يكونُ طالبًا للدَّلائلِ مُتأمِّلًا فيما يَسمعُ فينتفِعُ به، والكافرَ بها يكونُ حالُه بالعكسِ، وإنكارُ قُلوبِهم ما لا يُعرفُ إلا بالبُرهانِ اتِّباعًا للأسلافِ وركونًا إلى المألوفِ فإنَّه يُنافي النَّظرَ، والاستكبارُ(١) عن اتِّباعِ الرَّسولِ وتَصديقِه والالتفاتِ إلى قولِه، والأوَّلُ هو العمدةُ في البابِ، ولذلك رتَّبَ عليه ثبوتَ الآخَرين.

﴿لَا جَرَمَ﴾: حقًّا ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ فيُجازيهِم، وهو في مَوضعِ الرَّفعِ بـ﴿جَرَمَ﴾؛ لأنَّه مصدرٌ أو فعلٌ.

﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْتَكْبِرِينَ﴾ فضلًا عن الذينَ استكبروا عن تَوحيدِه أو اتِّباعِ الرَّسولِ.

---

(١) في (ت): «واستكبارهم». وعلى كل فهو معطوف على «عدمُ إيمانهم»، وكذلك قوله: «إنكار قلوبهم».

قوله: «بحَيْزُومِها»: قال الطِّيبِيُّ: هو وَسطُ الصَّدرِ وما يُضمُّ عليه الحِزام[١].

قوله: «وجعلَ فيهَا أَنْهارًا لأنَّ أَلْقَى فيه مَعناه»:

قال الطِّيبِيُّ: لا يقالُ: أَلْقَى فيهَا أنهارًا، لكنْ لَمَّا تَضمَّنَ (أَلْقَى) معنى: جعلَ، صَحَّ عطفُ ﴿أنهارًا﴾ على ﴿رَوَٰسِيَ﴾.

قال: ويجوزُ أَنْ يكونَ مِن بابِ قولِه:

عَلفْتُهَـــا تبنًـــا ومـــاءً بـــارِدًا[٢]

أي: وأَجْرَى فيها أَنْهارًا[٣].

قوله: «وقيل: الثُّرَيَّا...» إلى آخره.

قال الطِّيبِيُّ: الثُّرَيَّا ستَّةُ أَنْجُمٍ مُنتَظِمَةٍ تشبهُ عُنقودَ الكرمِ[٤]، والفَرْقَدانِ نَجْمَانِ مِن نُجومِ البناتِ، والجَدْيُ نَجْمٌ عِندَ القُطبِ، والمُنَجِّمُونَ يَقولون: (جُدَيٌّ) بالتَّصغيرِ فرقًا بينَه وبينَ البُرجِ[٥].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٩/ ٩٣). وانظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: حزم).

(٢) صدر بيت أنشده الفراء لبعض بني دُبَير ـ قبيلة من أسد ـ يصف فرسه. انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ١٤)، و«تفسير الطبري» (١/ ٢٦٤)، و(الخصائص) لابن جني (٢/ ٤٣٣)، وتقدم عند تفسير الآية (٥٠) من الأعراف، وعجزه:

حَتَّـــى شَـــتَتْ هَمّالَـــةً عَيْناهَـــا

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٩/ ٩٤).

(٤) وقال ابن قتيبة في «الأنواء» (ص: ٣٢): وهي ستة أنجم ظاهرة، وفي خللها نجوم كثيرة خفية ويسمونها نجماً.

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٩/ ٩٥).

قولـه: «وإخراجُ الـكلامِ عَن سـننِ الخطابِ»؛ أي: الـواردِ في الآياتِ السَّـابقةِ إلـى الغَيْبَةِ.

(٢٤ ـ ٢٥) ـ ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوٓا۟ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٢٤﴾ لِيَحْمِلُوٓا۟ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ ﴾.

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ﴾ القائلُ بعضُهم على التَّهكُّمِ، أو الوافدون عليهم، أو المسلمون ﴿قَالُوٓا۟ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾؛ أي: ما تدَّعونَ نُزولَهُ ـ أو: المنزلُ ـ أساطيرُ الأوَّلين، وإنَّما سمَّوهُ مُنزَلًا على التَّهكُّمِ، أو على الفَرْضِ؛ أي: على تَقديرِ أنَّه منزلٌ فهو أساطيرُ لا تحقيقَ فيه، والقائلونَ له قيل: هم المقتسِمونَ[1].

﴿ لِيَحْمِلُوٓا۟ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾؛ أي: قالوا ذلك إضلالًا للنَّاسِ فحمَلُوا أوزارَ ضَلالِهم كاملةً، فإنَّ إضلالَهُم نتيجةُ رُسوخِهم في الضَّلالِ.

﴿وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم ﴾: وبعضَ أوزارِ ضَلالِ مَن يُضِلُّونَهُم، وهو حصَّةُ التَّسبُّبِ.

﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ حالٌ مِن المفعولِ؛ أي: يُضِلُّونَ مَن لا يعلَمُ أنَّهُم ضُلَّالٌ، وفائدَتُها: الدَّلالةُ على أنَّ جهلَهُم لا يَعْذُرهُم؛ إذ كان عليهم أن يبحَثُوا ويميِّزوا بين المحقِّ والمُبطِلِ.

﴿أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ ﴾: بئسَ شيئًا يَزِرُونَهُ فِعلُهُم.

(١) والمقتسِمون: هُمْ الاثنا عشرَ الذين اقتَسَمُوا مداخلَ مكَّةَ أيامَ الموسمِ لينفِّرُوا النَّاسَ عَن الإيمانِ بالرَّسولِ فأهلَكَهُم اللهُ يومَ بَدرٍ. انظر ما تقدم عند تفسير الآية (٩٠) من سورة الحجر.

(٢٦) - ﴿ قَدْ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ وَأَتَىٰهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴾.

﴿ قَدْ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾؛ أي: سَوَّوا منصوباتٍ ليَمْكُروا بها رسلَ اللهِ ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ ﴾: فأتاها أمرُه مِن جهةِ العُمُدِ التي بَنَوْا عليها بأن ضُعْضِعَتْ ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ ﴾ وصارَتْ سببَ هَلاكِهم ﴿وَأَتَىٰهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴾: لا يَحتَسِبونَ ولا يَتوقَّعونَ، وهو على سبيلِ التَّمثيلِ.

وقيل: المرادُ به نمرودُ بنُ كنعانَ، بنى الصَّرحَ ببابلَ سمكُه خمسَةُ آلافِ ذِراعٍ ليترصَّدَ أمرَ السَّماءِ، فأهبَّ اللهُ الرِّيحَ فخرَّ عليه وعلى قومِه فهَلَكُوا[١].

(٢٧) - ﴿ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يُخْزِيهِمْ وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تُشَـٰٓقُّونَ فِيهِمْ ۚ قَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ إِنَّ ٱلْخِزْىَ ٱلْيَوْمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴾.

﴿ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يُخْزِيهِمْ ﴾: يُذِلُّهُم ويُعذِّبُهم بالنَّارِ، كقوله: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ ﴾ [آل عمران: ١٩٢].

﴿وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ﴾ أضافَ إلى نفسِه استهزاءً أو حكايةً لإضافَتِهم زيادةً في تَوبيخِهِم.

وقرأ البَزِّيُّ بخلافٍ عنه: ﴿أينَ شُركاي﴾ بغيرِ همزٍ والباقونَ بالهَمزِ[٢].

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٤/ ٢٠٤) عن زيد بن أسلم.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٧١)، و«التيسير» (ص: ١٣٧)، و«النشر» (٢/ ٣٠٣). ورجح ابن الجزري أن قراءة ابن كثير بالهمز، وأن ما روي عنه من طريق البزي روي حكاية لا رواية، والعمل على الهمز.

﴿ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تُشَٰٓقُّونَ فِيهِمْ﴾: تُعادُونَ المُؤمنينَ في شأنِهم، وقرأَ نافعٌ بكسرِ النُّونِ[١] بمعنى: تشاقونَنِي، فإنَّ مشاقَّةَ المُؤمنينَ كمشاقَّةِ اللهِ.

﴿قَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾؛ أي: الأنبياءُ والعُلَماءُ الذين كانوا يَدْعونَهُم إلى التَّوحيدِ فيُشاقُّونَهُم ويتكبَّرونَ[٢] عليهم، أو: الملائكةُ: ﴿إِنَّ ٱلْخِزْىَ ٱلْيَوْمَ وَٱلسُّوٓءَ﴾: الذِّلَةَ والعَذابَ ﴿عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ وفائدةُ قولِهم إظهارُ الشَّماتةِ وزيادةُ الإهانةِ، وحكايتِه[٣] لأنَّ يكونَ لطفًا لِمَن سَمِعه.

(٢٨ ـ ٢٩) ـ ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ ۖ فَأَلْقَوُا۟ ٱلسَّلَمَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍۭ ۚ بَلَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٢٨﴾ فَٱدْخُلُوٓا۟ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۖ فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾.

﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ وقرأ حمزَةُ بالياءِ[٤]، وقُرِئَ بإدغامِ التَّاءِ في التاء[٥]، وموضِعُ المَوصولِ يحتمِلُ الأوجُهَ الثَّلاثَةَ.

﴿ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ بأَنْ عرَّضوها للعَذابِ المخلَّدِ.

﴿فَأَلْقَوُا۟ ٱلسَّلَمَ﴾: فسالموا وأخبَتوا حين عايَنوا الموتَ ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍۭ﴾ قائلين: ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍۭ﴾: كُفرٍ وعدوانٍ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٧١)، و«التيسير» (ص: ١٣٧).

(٢) في (ت): «وينكرون».

(٣) قوله: «وحكايته» عطف على «قولِهم»؛ أي: وفائدةُ حكايةِ ذلك عنهم. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٤٣٦).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٣٧٢)، و«التيسير» (ص: ١٣٧).

(٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٦) عن ابن كثير.

ويجوزُ أَنْ يكون تفسيرَ ﴿ٱلسَّلَمَ﴾، على أنَّ المرادَ به: القولُ الدَّالُّ على الاستسلامِ

﴿بَلَىٰٓ﴾؛ أي: فتُجِيبُهُم الملائكةُ: بلى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ فهو يجازيكُم عليه.

وقيل: قوله: ﴿فَأَلْقَوُاْ ٱلسَّلَمَ﴾ إلى آخرِ الآيةِ استئنافٌ ورجوعٌ إلى شرحِ حالِهم يومَ القيامةِ، وعلى هذا أوَّلَ مَن لم يُجوِّز الكذبَ يومئذٍ.

﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءِۭ﴾ بأنَّا لم نكُن في زَعمِنا واعتقادنا عاملِين سوءًا، ويحتملُ أَنْ يكونَ الرادُّ عليهِم هو اللهُ أو أولو العلمِ.

﴿فَٱدْخُلُوٓاْ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ﴾ كلُّ صنفٍ بابَها المعدَّ له.

وقيل: (أبوابُ جهنم): أصنافُ عذابِها.

﴿خَٰلِدِينَ فِيهَاۖ فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ جهنَّمُ.

(٣٠ ـ ٣١) ـ ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْۚ قَالُواْ خَيْرٗاۗ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةٞۚ وَلَدَارُ ٱلْأٓخِرَةِ خَيْرٞۚ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ۝٣٠ جَنَّٰتُ عَدْنٖ يَدْخُلُونَهَا تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُۖ لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَآءُونَۚ كَذَٰلِكَ يَجْزِي ٱللَّهُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾.

﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ﴾ يعني: المؤمنين: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْۚ قَالُواْ خَيْرٗا﴾؛ أي: أنزلَ خيرًا، وفي نصبِه دَليلٌ على أنَّهُم لم يتلعثَمُوا في الجوابِ، وأطبقوا على السُّؤالِ مُعترفينَ بالإنزالِ على خلافِ الكفرةِ.

رُوي: أنَّ أحياءَ العربِ كانوا يَبعثونَ أيَّامَ الموسمِ مَن يأتيهم بخبرِ النَّبيِّ ﷺ، فإذا جاءَ الوافدُ المقتسِمينَ قالوا له ما قالوا، وإذا جاءَ المؤمنينَ قالوا له ذلك[1].

---

(١) الخبر دون سند ولا راو في «تفسير الثعلبي» (١٦/ ٣٩)، و«البسيط» للواحدي (١٣/ ٥١).

﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ﴾: مُكافأةٌ في الدُّنيا ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾؛ أي: ولثوابُهم في الآخرةِ خيرٌ مِنها، وهو عِدَةٌ للَّذينَ اتَّقوا على قولِهم، ويجوزُ أَنْ يكونَ بما بعدَهُ حكايةً لقولِهم بدلًا وتفسيرًا لـ﴿خَيْرًا﴾ على أنه مُنتصِبٌ بـ﴿قَالُوا﴾.

﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾: دارُ الآخرةِ، فحُذِفَت لتقدُّمِ ذكرِها.

وقوله: ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ﴾ خبرُ مُبتدأٍ مَحذوفٍ، ويجوزُ أَنْ يكونَ المخصوصَ بالمَدحِ.

﴿يَدْخُلُونَهَا تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَاءُونَ﴾ مِن أَنواعِ المشتهياتِ، وفي تَقديمِ الظَّرفِ تنبيهٌ على أنَّ الإنسانَ لا يجدُ جميعَ ما يُريدُه إلا في الجنَّةِ.

﴿كَذَٰلِكَ يَجْزِي اللَّهُ الْمُتَّقِينَ﴾: مثلَ هذا الجزاءِ يَجزيهم، وهو يؤيِّدُ الوجهَ الأوَّل.

(٣٢) ـ ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ ۙ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمُ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.

﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ﴾: طاهرينَ مَن ظلمِ أَنفُسِهم بالكفرِ والمعاصي؛ لأنَّه في مقابلةِ ﴿ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ﴾.

وقيل: فَرِحينَ ببشارةِ الملائكةِ إيَّاهُم بالجنَّةِ.

أو: طيبين بقبضِ أَرواحِهم؛ لتوجُّهِ نُفوسِهم بالكليَّةِ إلى حضرةِ القُدسِ.

﴿يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمُ﴾ لا يَحيقُكُم بعدُ مَكروهٌ ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ حين تُبعثونَ فإنَّها مُعدَّةٌ لكم على أعمالِكُم.

وقيل: هذا التَّوفِّي وفاةُ الحشرِ؛ لأنَّ الأمرَ بالدُّخولِ حينئذٍ.

(٣٣ ـ ٣٤) ـ ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ أَمْرُ رَبِّكَ ۚ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿٣٣﴾ فَأَصَابَهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا عَمِلُوا۟ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾.

﴿ هَلْ يَنظُرُونَ ﴾: ما ينتظرُ الكفَّارُ المارُّ ذكرُهم ﴿إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ لقبضِ أرواحِهم. وقرأ حمزةُ والكِسائيُّ بالياءِ(١).

﴿أَوْ يَأْتِىَ أَمْرُ رَبِّكَ ﴾: القيامةُ، أو العَذابُ المستأصلُ.

﴿كَذَٰلِكَ ﴾ مثلَ ذلك الفعلِ مِن الشِّركِ والتَّكذيبِ ﴿فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ فأصابَهم ما أصابهم ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ ﴾ بتدميرِهم ﴿وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ بكُفرِهم ومَعاصيهم المؤدِّيَةِ إليه.

﴿ فَأَصَابَهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا عَمِلُوا۟ ﴾؛ أي: جزاءُ سيئاتِ أَعمالِهم، على حذفِ المُضافِ أو تسميةِ الجزاءِ باسمِها.

﴿وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾: وأحاطَ بهم جزاؤُه، والحيقُ لا يُستعمَلُ إلا في الشرِّ.

(٣٥) ـ ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴾.

﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ ﴾ إنَّما قالوا ذلك استهزاءً ومنعًا للبعثةِ والتَّكليفِ، مُتمسِّكينَ بأنَّ ما شاءَ اللهُ يجبُ وما لم يشأ يمتنِعُ، فما الفائدةُ فيهما؟ أو إنكارًا لقبحِ ما أُنكرَ عليهم من الشِّركِ وتحريمِ البَحائرِ ونحوِها محتجِّينَ بأنَّها لو كانت مُستقْبَحةً لَمَا شاءَ اللهُ

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٧٢)، و«التيسير» (ص: ١٠٨).

صدورَها عنهم ولشاءَ خِلافَه مُلْجِئًا إليه، لا اعتذارًا؛ إذ لم يَعتقِدُوا قبحَ أعمالِهم، وفيما بعدُ تنبيهٌ على الجوابِ من الشُّبهتينِ.

﴿كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۚ﴾ فأشرَكُوا باللهِ وحرَّموا حِلَّهُ وردُّوا رُسلَه ﴿فَهَلۡ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾: إلا البلاغُ[1] الموضِّحَ للحقِّ، وهو إن لم يؤثِّر في هُدَى مَن شاءَ اللهُ هُداهُ لكنَّه يؤدِّي إليه على سبيلِ التَّوسُّطِ، وما شاءَ اللهُ وُقوعَهُ إنَّما يجبُ وقوعُه لا مطلقًا بل بأسبابٍ قدَّرَها.

ثمَّ بيَّنَ أنَّ البعثةَ أمرٌ جرَتْ به السنَّةُ الإلهيَّةُ في الأُمَمِ كلِّها سببًا لهُدَى مَن أرادَ اهتداءَه وزيادةً لضَّلالِ مَن أراد ضلالَه، كالغذاءِ الصَّالحِ فإنَّه ينفعُ المزاجَ السَّوِيَّ ويقوِّيهِ، ويَضُرُّ المنحرفَ ويُفنيهِ، بقوله:

(٣٦) - ﴿وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَۖ فَمِنۡهُم مَّنۡ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنۡهُم مَّنۡ حَقَّتۡ عَلَيۡهِ ٱلضَّلَٰلَةُۚ فَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُكَذِّبِينَ﴾.

﴿وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَۖ﴾ يأمرُ بعبادةِ اللهِ واجتنابِ الطَّاغوتِ ﴿فَمِنۡهُم مَّنۡ هَدَى ٱللَّهُ﴾: وَفَّقَهُم للإيمانِ بإرشادِهِم ﴿وَمِنۡهُم مَّنۡ حَقَّتۡ عَلَيۡهِ ٱلضَّلَٰلَةُۚ﴾ إذ لم يُوفِّقْهُم ولم يُرِدْ هُدَاهُم، وفيه تنبيهٌ على فسادِ الشُّبهَةِ الثَّانيَةِ لِمَا فيهِ مِن الدَّلالةِ على أنَّ تحقُّقَ الضَّلالِ وثباتَه بفعلِ اللهِ تَعالى وإرادته مِن حيثُ إنَّه قَسيمُ مَن هَدَى اللهُ، وقد صرَّحَ بِهِ في الآيةِ الأخرى.

﴿فَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ يا معشرَ قُريشٍ ﴿فَٱنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُكَذِّبِينَ﴾ مِن عادٍ وثمودَ وغيرِهم لعلَّكُم تَعتبرونَ.

---

(١) في (ت): «الإبلاغ».

(٣٧) ـ ﴿إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَىٰهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَن يُضِلُّ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾.

﴿إِن تَحْرِصْ﴾ يا محمَّدُ ﴿عَلَىٰ هُدَىٰهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَن يُضِلُّ﴾: مَن يُريد ضَلالَه، وهو المعنيُّ بـ﴿مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾.

وقرأ غيرُ الكوفيِّين: ﴿لا يُهْدَى﴾ على البناءِ للمَفعولِ[١]، وهو أبلَغُ.

﴿وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾: مَن ينصرُهُم بدفعِ العَذابِ عَنْهُم.

قوله: «﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ حالٌ مِن المَفعولِ»:

قال أبو حيَّان: قال غيرُه: حالٌ مِن الفاعلِ[٢]، فهو أَوْلَى إذ هو المُحدَّثُ عَنه والمسنَدُ إليه الإضلالُ على جهَةِ الفاعليَّةِ، والمعنى: أنَّهُم يُقدِمُونَ على هذا الإضلالَ جَهْلًا مِنْهُم بما يَستَحِقُّونه مِن العَذابِ الشَّديدِ على ذلكَ الإضلالِ[٣].

قولـه: «أي: سـووا منصوبـاتٍ» عن صاحـبِ «الكشـاف»: المنصوبَـةُ الحيلةُ، [يقال: سـوَّى فـلانٌ منصوبـةً] وهي في الأصـلِ صفَةٌ للشـبكَةِ أو الحبالَـةِ، وجَرَتْ مجرَى الأسـماءِ كالدَّابَّـةِ والعَجوزِ[٤].

قوله: «مِن جَهَةِ العمدِ» قال الطِّيبيُّ: يشيرُ إلى أنَّ ﴿مَن﴾ ابتدائيَّةٌ[٥].

---

(١) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ونافع وابن عامر، وقرأ الكوفيون: ﴿لَا يَهْدِى﴾ بفتح الياء وكسر الدَّال، ولم يختلفوا في ﴿يُضِلُّ﴾ أنها مضمومة الياء مكسورة الضَّاد. انظر: «السبعة» (ص: ٣٧٢)، و«التيسير» (ص: ١٣٧).

(٢) انظر: «المحرر الوجيز» لابن عطية (٣/ ٣٨٧).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٣/ ٣٣٣).

(٤) انظر: «الكشاف» (٤/ ٥٣٨). وقد ورد هذا النص من كلام الزمخشري في هامش بعض نسخه الخطية وأثبتناه في حواشيه، وما بين معكوفتين منه.

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٩/ ١٠٨).

قوله: «لَمْ يَتلَعْثَمُوا» قال أبو زيدٍ: تَلعْثَمَ الرَّجلُ في الأمرِ: إذا تَمكَّثَ فيه[1].

(٣٨) - ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ﴾ عطفٌ على ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ إيذانًا بأَنَّهم كما أنكرُوا التَّوحيدَ أنكرُوا البعثَ مُقسِمينَ عليه زيادةً في البتِّ على فَسادِه، ولقد ردَّ اللهُ عليهِم أبلغَ رَدٍّ فقال:

﴿بَلَىٰ﴾ يبعثُهُم ﴿وَعْدًا﴾ مصدرٌ مؤكِّدٌ لنفسهِ، وهو ما دلَّ عليه ﴿بَلَىٰ﴾ فإن ﴿يَبْعَثُ﴾ موعدٌ مِن الله ﴿عَلَيْهِ﴾ إنجازُه؛ لامتناعِ الخُلفِ في وَعدِه، أو لأنَّ البعث مُقتضَى حكمتِه.

﴿حَقًّا﴾ صِفَةٌ أخرى للوَعدِ.

﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أنهم يُبعثون: إمَّا لعَدَم علمِهم بأنه مِن مَوَاجِب الحكمة التي جرتْ عادتُه بمراعاتها، وإمَّا لقصورِ نظرِهم بالمألوفِ فيتوهَّمون امتناعَه، ثم إنه تعالى بيَّن الأَمْرَين فقال:

(٣٩ - ٤٠) - ﴿لِيُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي يَخْتَلِفُونَ فِيهِ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا كَاذِبِينَ (٣٩) إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾.

﴿لِيُبَيِّنَ لَهُمُ﴾؛ أي: يبعثُهُم ليُبيِّنَ لَهُم بعضَ ﴿الَّذِي يَخْتَلِفُونَ فِيهِ﴾ وهو الحقُّ ﴿وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا كَاذِبِينَ﴾ فيما كانوا يَزعمونَ، وهو إشارةٌ إلى السَّببِ الدَّاعي إلى البَعثِ، المُقتضي له مِن حيثُ الحكمةُ، وهو التمييزُ بين الحقِّ والباطلِ والمحقِّ والمبطلِ بالثوابِ والعقابِ، ثمَّ قال:

---

(١) انظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد القاسم بن سلام (٣/ ١٣٧).

﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ وهو بيانُ إمكانِه، وتقريرُه: أنَّ تكوينَ اللهِ تعالى بمَحضِ قدرتِه ومَشيئَتِهِ لا توقُّفُ له على سَبْقِ الموادِّ والمُدَدِ، وإلا لزمَ التَّسلسُلُ، فكمَا أَمْكنَ لَهُ تكوينُ الأَشياءِ ابتداءً بلا سَبْقِ مادَّةٍ ومثالٍ أَمْكنَ له تكوينُها إعادةً بعدَه.

ونصبَ ابنُ عامرٍ والكِسائيُّ: ﴿فيكونَ﴾[1] عطفًا على ﴿نَّقُولَ﴾ أو جوابًا للأمرِ.

(٤١ ـ ٤٢) ـ ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِى ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا ظُلِمُواْ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَلَأَجْرُ ٱلْءَاخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ۝٤١ ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾.

﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِى ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا ظُلِمُواْ﴾ هُم رسولُ اللهِ ﷺ، وأَصحابُه المهاجرونَ، ظَلَمَهُم قريشٌ فهاجرَ بعضُهُم إلى الحَبشةِ ثمَّ إلى المدينةِ، وبعضُهُم إلى المدينةِ، والمحبوسونَ المعذَّبونَ بمكَّةَ بعدَ هجرةِ رسولِ اللهِ ﷺ، وهم بلالٌ وصُهَيبٌ وخَبَّابٌ وعمَّارٌ وعابسٌ وأبو جندلٍ وسُهَيلٌ.

وقوله: ﴿فِى ٱللَّهِ﴾؛ أي: في حقِّهِ ولوَجهِهِ.

﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً﴾: مَباءةً حَسَنةً، وهي المدينةُ، أو: تَبوِئَةً حَسَنةً.

﴿وَلَأَجْرُ ٱلْءَاخِرَةِ أَكْبَرُ﴾ مما تعجَّلَ لهم في الدُّنيا.

وعَن عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه: أنَّه كانَ إذا أعطى رجلًا مِن المهاجرينَ عطاءَه قال له: خُذ باركَ اللهُ لك فيه، هذا ما وعَدَكَ اللهُ في الدُّنيا، وما ادَّخر لك في الآخرةِ أفضَلُ[2].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٧٢ ـ ٣٧٣)، و«التيسير» (ص: ١٣٧).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٤/ ٢٢٤).

﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ الضَّميرُ للكُفَّارِ؛ أي: لو علموا أنَّ اللهَ يجمعُ لهؤلاءِ المهاجرينَ خيرَ الدَّارينِ لوافَقوهُم؛ أي: للمُهاجرينَ.

وقيل: للمُهاجرين؛ أي: لو علموا ذلك لزادُوا في اجتِهادِهِم وصَبرِهِم.

﴿ٱلَّذِينَ صَبَرُوا﴾ على الشَّدائدِ كأذى الكفرةِ ومُفارقةِ الوطنِ، ومحلُّهُ النَّصبُ أو الرَّفعُ على المدحِ ﴿وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ مُنقطِعينَ إلى اللهِ مُفوِّضينَ إليه الأمرَ كلَّه.

(٤٣ ـ ٤٤) ـ ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ فَسْـَٔلُوٓا أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾.

﴿وما أَرْسَلْنا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجالاً يُوْحَى إِلَيْهِم﴾[1] ردٌّ لقولِ قريشٍ: اللهُ أعظَمُ مِن أَنْ يكونَ رسولُه بشرًا؛ أي: جَرَت السنَّةُ الإلهيَّةُ بأنْ لا يبعثَ للدَّعوةِ العامَّةِ إلا بشرًا يوحِي إليه على ألسنةِ المَلائكةِ، والحكمةُ في ذلك قد ذُكرت في سورةِ الأَنعامِ، فإن شكَكْتُم فيه ﴿فَسْـَٔلُوٓا أَهْلَ ٱلذِّكْرِ﴾: أهلَ الكتابِ، أو: عُلماءَ الأَخبارِ؛ ليُعلمُوكُم ﴿إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾

وفي الآيةِ دَليلٌ على أنَّه تَعالى لم يُرسِل امرأةً ولا ملَكًا للدَّعوةِ العامَّةِ، وأمَّا قولُه: ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا﴾ [فاطر: ١] معناه: رُسلًا إلى الملائكةِ أو إلى الأَنبياءِ.

---

(١) ﴿يُوْحَى﴾ بالياء والبناء للمجهول قراءة السبعة عدا حفصاً فإنه قرأ: ﴿نُوْحِي﴾ بالنون والبناء للمعلوم. انظر: «السبعة» (ص: ٣٧٣).

وقيل: لم يُبعثوا إلى الأنبياءِ إلا ممثَّلينَ بصورةِ الرِّجالِ. ورُدَّ بما رُوِيَ: أنَّه عليه السَّلامُ رأى جبريلَ صلواتُ اللهِ عليه على صورَتِه التي هو عليها مَرَّتينِ[1].

وعلى وُجوبِ المراجعةِ إلى العُلماءِ فيما لم[2] يُعلَمْ.

﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ﴾؛ أي: أرسلناهُم بالبيِّناتِ والزُّبُرِ[3]؛ أي: المعجزاتِ والكتبِ، كأنَّه جوابُ قائلٍ قال: بمَ أُرسِلُوا؟ ويجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ(ما أَرْسَلْنا) داخلًا في الاستثناءِ مع ﴿رِجَالًا﴾؛ أي: وما أَرسَلْنا إلا رجالًا بالبيِّناتِ؛ كقَولِك: ما ضربتُ إلا زيدًا بالسَّوطِ[4]، أو صِفَةً لهم[5]؛ أي: رجالًا ملْتَبِسينَ بالبيِّناتِ، أو بـ﴿يُوحَىٰ﴾ على المفعوليَّةِ، أو الحالِ مِن القائمِ مقامَ فاعلِه وهو ﴿إِلَيْهِمْ﴾[6]، على أنَّ قولَه: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ﴾ اعتراضٌ، أو بـ﴿لَا تَعْلَمُونَ﴾ على أنَّ الشَّرطَ للتَّبكيتِ والإلزامِ.

---

(١) رواه البخاري (٤٨٥٥) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) في (ت): «لا».

(٣) قوله: «أي: أرسلناهم بالبينات والزبر..» يعني: أنه متعلق بمقدر يدل عليه ما قبله، وإنما قدَّمَ هذا الوجه لأنه المختار السالم من الاعتراض. انظر: «حاشية الشهاب» (٥/ ٣٣٤).

(٤) قوله: «ويجوز أن يتعلق بـ(ما أرسلنا) داخلًا في الاستثناء» فيه تسمُّحٌ؛ لأنه متعلق بـ(أرسلنا) فقط، ودخوله في الاستثناء والحصر بناء على ما جوَّزه بعض النحاة من جواز أن يُستثنَى بأداةٍ واحدةٍ شيئان دون عطف، فيقالَ: ما أعطى أحدٌ شيئاً إلا زيدٌ درهماً، وأنه يجري في الاستثناء المفرغ أيضاً، لكن أكثر النحاة على منعه. المصدر السابق.

(٥) قوله: «أو صفةً لهم»؛ أي: لـ﴿رِجَالًا﴾، وهو معطوف على «داخلًا» لأنه متعلِّقٌ معنًى بـ﴿أَرْسَلْنَا﴾، ولا يكون حالاً من ﴿رِجَالًا﴾ لتنكُّره وتقدُّمه. المصدر السابق.

(٦) قوله: «أو بـ﴿يوحَى﴾ على المفعولية...»؛ كونه مفعولًا لـ﴿يُوحى﴾ بواسطة الباء، ومثله يسمى مفعولاً أيضا، والحالية من ضمير الرجال في قوله: ﴿إِلَيْهِمْ﴾؛ أي: يوحَى إليهم ملتبسين بالبينات. المصدر السابق.

﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ﴾؛ أي: القرآنَ، وإنَّما سُمِّيَ ذِكرًا لأنَّه موعِظَةٌ وتَنبيهٌ.

﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ في الذِّكرِ بتوسُّطِ إنزالِه إليك ممَّا أُمِرُوا به ونُهوا عنه، وممَّا تَشابَه عليهِم، والتَّبيينُ أعمُّ مِن أن ينصَّ بالمقصودِ أو يرشدَ إلى ما يدلُّ عليه كالقِياسِ ودليلِ العقلِ.

﴿وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾: وإرادةَ أَنْ يتأمَّلُوا فيه فيتنبَّهُوا للحَقائقِ.

(٤٥ ـ ٤٦) ـ ﴿أَفَأَمِنَ ٱلَّذِينَ مَكَرُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَخْسِفَ ٱللَّهُ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٤٥﴾ أَوْ يَأْخُذَهُمْ فِى تَقَلُّبِهِمْ فَمَا هُم بِمُعْجِزِينَ﴾.

﴿أَفَأَمِنَ ٱلَّذِينَ مَكَرُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾؛ أي: المكَراتِ السَّيِّئاتِ، وهم الذين احتَالُوا لهلاكِ الأنبياءِ، أو الذين مَكَروا رسولَ اللهِ وراموا صدَّ أصحابه عَن الإيمانِ.

﴿أَن يَخْسِفَ ٱللَّهُ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ﴾ كما خسفَ بقارونَ ﴿أَوْ يَأْتِيَهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ﴾ بغتةً مِن جانبِ السَّماءِ كما فُعلَ بقومِ لُوطٍ.

﴿أَوْ يَأْخُذَهُمْ فِى تَقَلُّبِهِمْ﴾؛ أي: مُتقلِّبينَ في مَسايِرِهم ومَتاجِرِهم ﴿فَمَا هُم بِمُعْجِزِينَ﴾.

(٤٧) ـ ﴿أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ فَإِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾.

﴿أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ﴾: على مخافةٍ بأنْ يُهلِكَ قومًا قَبْلَهُم فيَتخوَّفُوا فيأتيَهم العَذابُ وهُم مُتخوِّفونَ، أو: على أن ينقصَ شيئًا بعدَ شيءٍ في أنفُسِهم وأموالِهم حتى يَهلِكُوا، مِن تَخوَّفْتُه: إذا تَنقَّصتَه.

رُوِيَ أنَّ عمرَ رضيَ اللهُ عنه قال على المِنبَرِ: ما تقولون فيها؟ فسَكتوا، فقامَ شيخٌ مِن هُذيلٍ فقال: هذه لُغَتُنا، التَّخوُّفُ: التَّنقُّصُ، فقال: هل تعرِفُ العربُ ذلك في أَشعارِها؟ قال: نعم، قال شاعرُنا أبو كبيرٍ يَصِفُ ناقتَه:

تَخَـوَّفَ الرَّحْـلُ مِنْهَـا تَامِـكًا قَـرِدًا كَمَا تَخَـوَّفَ عُـودَ النَّبْعَـةِ السَّـفَنُ[(١)]

فقال عُمَرُ: عليكم بِدِيوانِكُم لا تَضِلُّوا، قالوا: وما ديوانُنا؟ قال: شِعرُ الجاهليَّةِ، فإنَّ فيه تَفسيرَ كتابِكُم[(٢)] ومعانيَ كلامِكُم.

---

(١) هكذا نسبه لأبي كبير الهذليِّ الثعلبيُّ في «تفسيره» (٦/ ١٩)، والواحدي في «البسيط» (١/ ٤٠١)، وأبو القاسم النيسابوري في «إيجاز البيان عن معاني القرآن» (٢/ ٤٨٢)، والقرطبي في «تفسيره» (١٢/ ٢٣٢)، واسم أبي كبير: عامر بن الحُلَيس، وهو أحد بني سعد بن هُذَيل ثم أحد بني جُرَيْب، وهو شاعر هذلي معروف. انظر: «ديوان الهذليين» (٢/ ٨٨). ولم أجد البيت في «ديوان الهذليين»، لكن قال الشهاب الخفاجي في «الحاشية» (٥/ ٣٣٤): والبيت من قصيدة له مذكورة في شعر هذيل.

قال: وفي كلام المصنف رحمه الله تعالى (يعني: البيضاوي، حيث نسبه لأبي كبير) إصلاح لما في «الكشاف» من نسبة البيت لزهير مع أنه ليس له، وهو مناقض لما نقله (يعني الزمخشري) من قول الهذلي: «شاعرنا»، فإن زهيراً ليس بهذلي.

ونسب لابن مقبل في «القلب والإبدال» لابن السكيت (ص: ٩)، و«تهذيب اللغة» للأزهري (٧/ ٢٤٢). وهو في «ديوانه» (ص: ٤٠٥).

ونسب لذي الرُّمة في «الصحاح» للجوهري (مادة: خوف وسفن)، وهو في ملحق «ديوانه» (٣/ ١٩١٧).

قال الزبيدي في «تاج العروس» (مادة: سفن): هكذا في نسخ «الصحاح» لذي الرمة، وقيل: لابن مقبل، وأورده أبو عدنان في كتاب «النبل» لابن المزاحم الثمالي وقال: لم أجده في شعر ذي الرمة، وقال غيره: هو لعبد الله بن عجلان النهدي جاهلي.

وهو يصف ناقة تنقَّص السيرُ سنامها بعد تمكه واكتنازه، والتامك: السنام المرتفع المشرف، والقَرِد بفتح القاف وكسر الراء، يقال: صوف قرد؛ أي: متلبد، وسحاب قرد؛ أي: ركب بعضه بعضاً، والنبع: شجر يتخذ منه القسيُّ، والسَّفَن بفتح السين والفاء هو المِبْرَد، يصف ناقة أثر الرحل في سنامها بعد تمكه واكتنازه، فأكله وانتقصه كما ينتقص المبرد العود. قاله الشهاب الخفاجي في «حاشيته على البيضاوي» (٥/ ٣٣٤).

(٢) في (ت): «تفسيرًا لكتابكم».

﴿فَإِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ حيثُ لا يُعاجِلُكُم بالعُقوبَةِ.

قوله: «ويجوزُ أَنْ يَتعلَّقَ بـ﴿ما أرسلنا﴾ داخلًا في الاستثناءِ مع ﴿رِجَالًا﴾».

أي: ومَا أَرْسَلنَا إلا رجالًا بالبيِّناتِ، كقولِك: ما ضربتُ إلا زيدًا بالسَّوطِ(١).

قال أبو حيَّان: هذا قالَه الحوفيُّ(٢)، وقال أبو البقاءِ: فيه ضَعفٌ؛ لأنَّ ما قبلَ (إلا) لا يعمَلُ فيما بعدَها إذا تَمَّ الكَلامُ على (إلَّا) ومَا يَلِيها، إلَّا أنَّه قَدْ جاءَ في الشِّعرِ قولُه:

نُبِّئْتُهُم عَذَّبُوا بالنَّارِ جارَهُمُ وَلَا يُعَذِّبُ إلَّا اللهُ بالنَّارِ(٣)

قال أبو حيَّان: وهذا الذي أجازَهُ الحُوفِيُّ والزَّمخشَرِيُّ لا يجوزُ على مَذهَبِ جُمهورِ البَصريِّينَ؛ لأنَّهُم لا يُجيزونَ أن يقعَ بعدَ (إلا) إلا مُستثنًى أو مُستثنًى منه أو تابعٌ، وما ظُنَّ مِن غيرِ الثَّلاثةِ مَعمولًا لِمَا قبلَ (إلا) قُدِّرَ له عامِلٌ(٤).

قوله: «رُوِيَ أنَّ عُمَرَ قالَ على المِنبَرِ: ما تقولونَ فيها؟ فسَكَتوا، فقام شيخٌ مِن هُذَيلٍ فقال: هذه لُغَتُنا، والتَّخَوُّفُ: التَّنَقُّصُ، فقال: هل تعرِفُ العربُ ذلك في أشعارِها؟ قال: نعم، قال شاعرُنا أبو كبيرٍ يَصِفُ ناقتَه:

تَخَوَّفَ الرَّحْلُ مِنْها تَامِكًا قَرِدًا كَمَا تَخَوَّفَ عُودَ النَّبْعَةِ السَّفَنُ

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٤/ ٥٥١). وزاد: لأن أصله: ضربت زيداً بالسوط.

(٢) يعني: سبق الحوفيُّ الزمخشريَّ في القول بهذا.

(٣) البيت عزاه الثعلبي في «تفسيره» (١٦/ ٤٨) للأخطل، وهو دون نسبة في «معاني القرآن» للفراء (٢/ ١٠١)، و«تفسير الطبري» (١٤/ ٢٣٠)، برواية: «وهل يعذب..»، وانظر: «التبيان» لأبي البقاء العكبري (٢/ ٧٩٦).

(٤) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٣/ ٣٥٥-٣٥٦).

فقال عُمَر: عليكُم بدِيوانِكُم لا تَضِلُّوا، قالوا: وما ديوانُنا؟ قال: شِعرُ الجاهليَّةِ، فإنَّ فيهِ تَفسيرَ كِتابِكُم ومَعانيَ كلامِكُم».

لا يَحضُرُني الآنَ تَخريجُه[1]، لكنْ أَخرَجَ ابنُ جَريرٍ عَن عُمَرَ أنَّه سَأَلَهُم عَن هذه الآيةِ: ﴿أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ﴾ فقالوا: ما نرى إلَّا أنَّه عندَ تَنقُّصِ ما نُردِّدُه من الآياتِ، فقال عُمَر: ما أَرى إلا أنَّه على ما تنتقِصونَ مِن مَعاصي اللهِ، فخرجَ رجلٌ ممَّنْ كانَ عِندَ عُمرَ فلَقِيَ أَعرابِيًّا فقال: يا فلانُ ما فعلَ رَبُّك؟ قال: قد تخيَّفْتُه، يعني: انتَقَصْتُه، فرجعَ إلى عُمَرَ فأخبرَهُ فقال: قد رأيتُه ذلك[2].

(٤٨) ـ ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا خَلَقَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ يَتَفَيَّأُ ظِلَالُهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ سُجَّدًا لِلَّهِ وَهُمْ دَاخِرُونَ﴾.

﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا خَلَقَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ﴾ استفهامُ إنكارٍ؛ أي: قَد رأَوْا أمثالَ هذه الصَّنائعِ فما بالُهم لم يَتفكَّروا فيها ليَظهرَ لهم كمالُ قُدرَتِه وقهرِه فيَخافوا منه؟

و﴿مَا﴾ موصولةٌ مُبهمةٌ بيانُها: ﴿يَتَفَيَّأُ ظِلَالُهُ﴾[3]؛ أي: أولم ينظروا إلى المخلوقاتِ التي لها ظلالٌ مُتفيِّئَةٌ.

---

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٦/ ٥٠ ـ ٥١)، والواحدي في «البسيط» (١/ ٤٠١)، عن سعيد بن المسيب، وذكره القسطلاني في «إرشاد الساري» (٧/ ١٩٦) وقال: (إسناد فيه مجهول).

وقد رواه الطبري بنحوه دون الشعر في «تفسيره» (١٤/ ٢٣٦) من طريق رجل عن عمر رضي الله عنه.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٤/ ٢٣٦) من طريق رجل عن عمر رضي الله عنه، وفيه: «فأخبره فقال: قدَّر الله ذلك»، ومثله في «الدر المنثور» (٥/ ١٣٤).

(٣) قوله: «بيانها: ﴿يَتَفَيَّأُ ظِلَالُهُ﴾»: فيه نقصٌ، وعبارةُ «الكشاف»: بيانُه: ﴿مِن شَيْءٍ يَتَفَيَّأُ ظِلَالُهُ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٤٤٥)، وانظر: «الكشاف» (٤/ ٥٥٤).

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿تَرَوْا﴾ بالتاء، وأبو عمرو: ﴿تتفيأ﴾ بالتاء[1].

﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ﴾: عَن أيمانِها وشَمائِلِها؛ أي: عَن جانبي كلِّ واحدٍ مِنها، استعارةٌ مِن يمينِ الإنسانِ وشمالِه، ولعلَّ توحيدَ اليَمينِ وجمعَ الشَّمائلِ لاعتبارِ اللفظِ والمعنى، كتَوحيدِ الضَّميرِ في ﴿ظِلَٰلُهُۥ﴾ وجمعِه في قولِه:

﴿سُجَّدًا لِّلَّهِ وَهُمْ دَٰخِرُونَ﴾ وهما حالانِ مِن الضَّميرِ في قولِه: ﴿ظِلَٰلُهُۥ﴾، والمرادُ مِن السُّجودِ: الاستسلامُ، سواءٌ كان بالطَّبعِ أو الاختيارِ، يقال: سَجَدت النَّخلَةُ: إذا مالَتْ لكَثرةِ الحملِ، وسَجدَ البَعيرُ: إذا طأطأَ رأسَه ليُركبَ.

أو ﴿سُجَّدًا﴾ حالٌ مِن الظِّلالِ، و﴿وَهُمْ دَٰخِرُونَ﴾ حالٌ مِن الضَّميرِ، والمعنى: يرجعُ الظلالُ بارتفاعِ الشَّمسِ وانحِدارِها، أو باختلافِ مَشارقِها ومَغاربِها، بتَقديرِ اللهِ تعالى مِن جانبٍ إلى جانبٍ مُنقادةً لِمَا قدِّرَ لها مِن التَّفيُّؤِ، أو واقعةً على الأرضِ مُلتصِقَةً بها على هيئةِ السَّاجدِ، والأجرامُ في أنفُسِها أيضًا داخرةٌ؛ أي: صاغرةٌ مُنقادةٌ لأَفعالِ اللهِ فيها.

وجمع ﴿دَٰخِرُونَ﴾ بالواوِ لأنَّ مِن جُملَتِها مَن يَعقِلُ، أو لأنَّ الدُّخورَ مِن أوصافِ العُقلاءِ.

وقيل: المرادُ بـ﴿ٱلْيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ﴾: يمينُ الفَلَك: وهو جانِبُه الشَّرقيُّ؛ لأنَّ الكواكبَ تظهَرُ منه آخذةً في الارتفاعِ والسُّطوعِ، وشمالُه: وهو الجانبُ الغربيُّ المُقابلُ له، فإنَّ الظِّلالَ في أوَّلِ النَّهارِ تَبتدِئُ مِن المشرقِ واقعةً على الربعِ الغربيِّ مِن الأرضِ، وعندَ الزَّوالِ تَبتدِئُ مِن المغربِ واقعةً على الربعِ الشَّرقيِّ مِن الأرضِ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٧٣ ـ ٣٧٤)، و«التيسير» (ص: ١٣٨).

(٤٩ ـ ٥٠) ـ ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِن دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ (٤٩) يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾.

﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾؛ أي: ينقـادُ انقيـادًا يعـمُّ الانقيـادَ لإرادتِـه وتأثيـرِه طبعًـا، والانقيـادَ لتكليفِـه وأمـرِه طَوْعًـا؛ ليَصِحَّ إسـنادُه إلـى عامَّةِ أهـلِ السَّـماواتِ والأَرضِ.

وقوله: ﴿مِن دَابَّةٍ﴾ بيانٌ لَهُما؛ لأنَّ الدَّبيبَ هو الحركةُ الجِسمانيَّةُ، سواءٌ كان في أرضٍ أو سَماءٍ و﴿الملائكةُ﴾ عطفٌ على المبيَّنِ به عطفَ جبريلَ على الملائكةِ للتَّعظيمِ، أو عطفَ المُجرَّداتِ على الجِسمانيَّاتِ، وبه احتجَّ مَن قال: إنَّ الملائكةَ أَرواحٌ مُجرَّدَةٌ.

أو: بيانٌ لـ﴿ما في الأرض﴾، و﴿الملائكة﴾ تكريرٌ لـ﴿مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾ وتعيينٌ له إجلالًا وتعظيمًا، والمرادُ به: ملائكتُها مِن الحَفَظَةِ وغَيرِهم، و﴿مَا﴾ لَمَّا استُعمِلَ للعُقلاءِ كمَا استُعملَ لغيرِهم كان استعمالُه حيثُ اجتمعَ القَبيلانِ أَوْلَى مِن إطلاقِ (مَن) تغليبًا للعُقَلاءِ.

﴿وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ عَن عبادَتِه.

﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾: يخافونَـه أن يرسـلَ عذابًـا مـن فوقِهـم، أو: يخافونَـه وهـو فوقَهُـم بالقهـرِ، لقولـه: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعـام: ١٨]، والجملةُ حالٌ مِـن الضَّميـرِ فـي ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ أو بيانٌ لـه وتقريرٌ؛ لأنَّ مَـن خافَ اللهَ لم يَسـتكبرْ عَـن عبادَتِه.

﴿وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ مِن الطَّاعةِ والتَّدبيرِ، وفيه دليلٌ على أنَّ الملائكةَ مُكلَّفونَ مُدارونَ بين الخوفِ والرَّجاءِ.

(٥١ ـ ٥٢) ـ ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ فَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ۝٥١ وَلَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلَهُ ٱلدِّينُ وَاصِبًاۚ أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَتَّقُونَ﴾.

﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ﴾ ذُكر العَددُ ـ مع أنَّ المعدودَ يدلُّ عليه ـ دلالةً على أنَّ مَساقَ النَّهيِ إليه، أو إيماءً بأنَّ الاثنينيَّةَ تُنافي الألوهيَّةَ، كما ذُكرَ الواحدُ في قولِه: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾ للدَّلالةِ على أنَّ المقصودَ إثباتُ الوَحدانيَّةِ دونَ الإلهيَّةِ، أو التَّنبيهِ[1] على أنَّ الوحدةَ مِن لَوازمِ الإلهيَّةِ.

﴿فَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ نقلَ مِن الغيبةِ إلى التَّكلُّمِ مُبالغةً في التَّرهيبِ، وتَصريحًا بالمقصودِ، كأنَّه قال: فأنا ذلك الإلهُ الواحِدُ فإيَّايَ فارهبون لا غير.

﴿وَلَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ خلقًا وملكًا ﴿وَلَهُ ٱلدِّينُ﴾؛ أي: الطَّاعةُ ﴿وَاصِبًا﴾: لازمًا؛ لِمَا تقرَّرَ مِن أنَّه الإلهُ وحدَهُ والحقيقُ بأن يُرهَبَ منه.

وقيل: ﴿وَاصِبًا﴾ من الوَصَبِ؛ أي: وله الدِّينُ ذا كُلفَةٍ.

وقيل: ﴿ٱلدِّينُ﴾: الجزاءُ؛ أي: وله الجزاءُ دائمًا لا ينقطِعُ ثَوابُه لِمَن آمنَ وعقابُه لِمَن كفَرَ.

﴿أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَتَّقُونَ﴾ ولا ضارَّ سِواه كمَا لا نافعَ غيرُهُ كما قال:

(٥٣ ـ ٥٥) ـ ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعۡمَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيۡهِ تَجۡـَٔرُونَ ۝٥٣ ثُمَّ إِذَا كَشَفَ ٱلضُّرَّ عَنكُمۡ إِذَا فَرِيقٞ مِّنكُم بِرَبِّهِمۡ يُشۡرِكُونَ ۝٥٤ لِيَكۡفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيۡنَٰهُمۡۚ فَتَمَتَّعُواْ فَسَوۡفَ تَعۡلَمُونَ﴾.

﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعۡمَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾؛ أي: وأيُّ شيءٍ اتَّصلَ بِكُم مِن نعمةٍ فهوَ مِن اللهِ، و﴿ما﴾ شرطيَّةٌ، أو مَوصولةٌ مُتضمِّنَةٌ مَعنى الشَّرطِ باعتبارِ الإخبارِ دون الحصولِ،

---

(١) في (ت): «للتنبيه».

فإنَّ استقرارَ النِّعمةِ بهم يكونُ سببًا للإخبارِ بأنَّها مِن اللهِ لا لِحصولِها منه.

﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيۡهِ تَجۡـَٔرُونَ﴾: فما تتضرَّعون إلا إليه، والجُؤارُ: رفعُ الصَّوتِ في الدُّعاءِ والاستغاثةِ.

﴿ثُمَّ إِذَا كَشَفَ ٱلضُّرَّ عَنكُمۡ إِذَا فَرِيقٞ مِّنكُم بِرَبِّهِمۡ يُشۡرِكُونَ﴾ وهم كُفَّارُكم ﴿لِيَكۡفُرُواْ﴾ بعبادةِ غيرِه، هذا إذا كان الخطابُ عامًّا، فإن كان خاصًّا بالمشركينَ كان (مِن) للبيانِ، كأنَّه قال: فإذا فريقٌ وهم أنتُم، ويجوزُ أن تكونَ (مِن) للتَّبعيضِ، على أن يَعتبِرَ بعضُهُم[1] كقولِه: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمۡ إِلَى ٱلۡبَرِّ فَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٞ﴾ [لقمان: ٣٢].

﴿بِمَآ ءَاتَيۡنَٰهُمۡ﴾ من نعمةِ الكَشفِ عنهم، كأنَّهُم قصَدُوا بشركِهم كفرانَ النِّعمَةِ أو إنكارَ كَونِها مِن الله ﴿فَتَمَتَّعُواْ﴾ أمرُ تَهديدٍ ﴿فَسَوۡفَ تَعۡلَمُونَ﴾ أغلظَ وعيدَه[2].

وقُرِئَ: (فيُمتَّعوا) مبنيًّا للمفعولِ[3]، عطفًا على ﴿لِيَكۡفُرُواْ﴾، وعلى هذا جازَ أن تكونَ اللامُ لامَ الأمرِ الواردِ للتَّهديدِ والفاءُ للجَوابِ.

(٥٦ ـ ٥٧) ـ ﴿وَيَجۡعَلُونَ لِمَا لَا يَعۡلَمُونَ نَصِيبٗا مِّمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡۗ تَٱللَّهِ لَتُسۡـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمۡ تَفۡتَرُونَ ٥٦ وَيَجۡعَلُونَ لِلَّهِ ٱلۡبَنَٰتِ سُبۡحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشۡتَهُونَ﴾.

﴿وَيَجۡعَلُونَ لِمَا لَا يَعۡلَمُونَ﴾؛ أي: لآلهتِهِم التي لا علمَ لها لأنَّها جمادٌ، فيكونُ الضَّميرُ لـ(ما)، أو التي لا يعلمونَها فيعتقدونَ فيها جهالاتٍ مثلَ أنها تنفعُهم وتشفَعُ لهم، على أنَّ العائدَ إلى (ما) محذوفٌ.

---

(١) قوله: «على أن يَعتبر بعضُهم» بالبناء للفاعل في «يعتبر»، ورفعِ «بعضُهم»؛ أي: بناءً على اعتبار بعضهم بما رآه، فيرجعَ عن شركه. انظر: «حاشية الشهاب» (٥/ ٣٤٠).

(٢) في (أ) و(ت): «وعيد».

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٧) عن أبي العالية، و«المحتسب» (٢/ ١٠) عن مكحول عن أبي رافع عن النبي ﷺ.

أو: لجهلِهِم، على أنَّ (ما) مَصدريَّةٌ والمجعولَ له محذوفٌ للعلمِ به.

﴿نَصِيبًا مِّمَّا رَزَقْنَٰهُمْ﴾ مِن الزُّروعِ والأنعامِ.

﴿تَٱللَّهِ لَتُسْـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُونَ﴾ مِن أنَّها آلهةٌ حقيقةٌ بالتَّقرُّبِ إليها، وهو وعيدٌ لهم عليه.

﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ﴾ كانَتْ خُزاعةُ وكِنانةُ يقولون: الملائكةُ بناتُ الله ﴿سُبْحَٰنَهُۥ﴾ تنزيهٌ له مِن قولِهم، أو تعجُّبٌ منه ﴿وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾ يعني: البنين.

ويجوزُ في ﴿مَّا يَشْتَهُونَ﴾ الرَّفعُ بالابتداءِ، والنَّصبُ بالعَطفِ على ﴿ٱلْبَنَٰتِ﴾، على أنَّ الجعلَ بمعنى الاختيارِ، وهو وإن أَفْضَى إلى أن يكونَ ضميرُ الفاعلِ والمفعولِ لشَيءٍ واحدٍ لكنَّه لا يَبْعُدُ تَجويزُه في المعطوفِ.

(٥٨ ـ ٥٩) ـ ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ (٥٨) يَتَوَٰرَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓ ۚ أَيُمْسِكُهُۥ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُۥ فِى ٱلتُّرَابِ ۗ أَلَا سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾.

﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ﴾: أُخبرَ بوِلادتِها ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ﴾: صارَ أو دامَ النَّهارَ كُلَّه ﴿مُسْوَدًّا﴾ من الكآبةِ والحياءِ مِن النَّاسِ، واسودادُ الوجهِ كنايةٌ عن الاغتمامِ والتَّشويرِ.

﴿وَهُوَ كَظِيمٌ﴾: مملوءٌ غيظًا مِن المرأةِ.

﴿يَتَوَٰرَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ﴾: يستَخفي[1] مِنْهُم ﴿مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ﴾: مِن سوءِ المُبشَّرِ ﴿بِهِۦٓ﴾ عُرفًا ﴿أَيُمْسِكُهُۥ﴾ مُحدِّثاً نفسَه مُتفكِّراً في أنْ يترُكَه ﴿عَلَىٰ هُونٍ﴾: ذلٍّ

---

(١) في (أ) و(ت): «يستحيي».

﴿أَمْ يَدُسُّهُۥ فِي ٱلتُّرَابِ﴾: أم يُخفيهِ فيه ويَئِدُه، وتذكيرُ الضَّميرِ للَفظِ ﴿مَا﴾، وقُرِئَ بالتَّأنيثِ فيهما(١).

﴿أَلَا سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ حيثُ يجعلونَ لِمَن تَعالى عن الولدِ ما هذا محلُّهُ عندَهُم.

(٦٠) ـ ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾.

﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ﴾: صِفَةُ السَّوءِ، وهي الحاجَةُ إلى الولدِ المناديةُ بالموتِ واستبقاءُ الذُّكورِ استِظهارًا بهم، وكراهةُ الإناثِ ووأدُهنَّ خشيةَ الإملاقِ.

﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ وهو الوُجوبُ الذَّاتيُّ، والغِنى المُطلقُ، والجودُ الفائِقُ، والنَّزاهةُ عَن صفاتِ المخلوقين ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾: المنفردُ بكَمالِ القُدرَةِ والحكمَةِ.

قوله: «والجُملَةُ حالٌ مِن الضَّميرِ في ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ أو بيانٌ له وتَقريرٌ»:

قال في «الانتصاف»: الثَّاني أصَحُّ؛ لأنَّ الحالَ تُعطي انتقالًا، وتُوهِمَ تقييدًا [لعدمِ استكبارهم]، والواقعُ عَدمُ استكبارِهم مُطلقًا غيرَ مُقيَّدٍ بحالٍ(٢).

قوله: «والنَّصبُ بالعَطفِ على ﴿ٱلْبَنَٰتِ﴾...» إلى آخره:

قال ابنُ هشامٍ في «المغني»: إنَّما يَصِحُّ في الآيةِ العطفُ المَذكورُ إذا قدِّرَ أنَّ الأصلَ: ولأنفُسِهِم، ثمَّ حذفَ المُضافُ، وذلك تكلُّفٌ.

---

(١) أي: (أَيُمسكها على هُون أم يَدسُّها). انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٧) عن الجحدري.

(٢) انظر: «الانتصاف» (٢/ ٦١٠)، وما بين معكوفتين منه.

قال: ومِن العَجبِ أنَّ الفَرَّاءَ والزَّمخشَرِيَّ والحوفِيَّ قدَّرُوا العطفَ المَذكورَ ولم يُقدِّرُوا المضافَ المحذوفَ ولا يَصِحُّ العطف إلا به[1].

قوله: «ويجوزُ أَنْ يكونَ الضَّميرُ لقُرَيشٍ...» إلى آخره:

قال أبو حيَّان: هذا فيه بعدٌ؛ لاختلافِ الضَّمائرِ، مِن غيرِ ضَرورةٍ تدعو إلى ذلك ولا إلى حَذفِ المُضافِ، بل الضَّميرُ في الظَّاهرِ عائدٌ إلى ﴿أُمَمٍ﴾[2].

(٦١) ـ ﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾.

﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم ﴾: بكُفْرِهم ومَعاصيهم ﴿مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا﴾: على الأَرضِ، وإنَّما أَضْمرَهَا مِن غَيرِ ذكرٍ لدَلالَةِ النَّاسِ أو الدَّابَّةِ عليها.

﴿مِن دَآبَّةٍ﴾ قطُّ بشُؤمِ ظُلْمِهم، وعن ابن مسعود: كادَ الجُعَلُ يَهْلِكُ في جُحرِهِ بذَنبِ ابنِ آدمَ[3].

أو: مِن دابَّةٍ ظالِمَةٍ

وقيل: لو أُهلِكَ الآباءُ بكُفرِهم لم يَكُن الأبناءُ.

﴿وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ سمَّاهُ لأَعمارِهم أو لعَذابِهم كَيْ يَتوالَدُوا.

﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ بل هَلَكوا[4] أو عُذِّبُوا

---

(١) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٤٩١ ـ ٤٩٢).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٣/ ٣٨٩).

(٣) رواه ابن أبي الدنيا في «العقوبات» (٢٧٣)، والطبري في «تفسيره» (١٤/ ٢٦٠).

(٤) في (خ): «أهلكوا».

حينئذٍ لا محالةَ، ولا يلزَمُ مِن عُمومِ ﴿ٱلنَّاسَ﴾ وإضافةِ الظُّلمِ إليهم أن يكونَ[1] كلُّهم ظالمينَ حتَّى الأنبياءُ عليهِم السَّلامُ؛ لجوازِ أَنْ يُضافَ إليهم ما شاعَ فيهم وصدرَ عَن أكثرِهم.

(٦٢) - ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ ٱلْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ ٱلْحُسْنَىٰ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ﴾.

﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ﴾؛ أي: ما يكرهونَ لأنفُسِهم؛ مِن البناتِ، والشُّركاءِ في الرِّياسةِ، والاستخفافِ بالرُّسُلِ، وأراذلِ الأموالِ.

﴿وتصف ألسنتهم الكذب﴾ مع ذلك، وهو ﴿أَنَّ لَهُمُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾؛ أي: عندَ اللهِ، كقوله: ﴿وَلَئِن رُّجِعْتُ إِلَىٰ رَبِّيٓ إِنَّ لِي عِندَهُۥ لَلْحُسْنَىٰ﴾ [فصلت: ٥٠].

وقُرِئَ: (الكُذُبُ)[2] جمعُ كَذُوبٍ صِفةٌ للألسنَةِ.

﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ ردٌّ لكلامِهم وإثباتٌ لضدِّهِ ﴿وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ﴾: مقدَّمون إلى النار، من أَفْرَطْتُه في طلب الماء: إذا قدَّمْتَه.

وقرأ نافع بكسر الراء[3] على أنه من الإفراط في المعاصي.

وقرئ بالتشديد مفتوحًا[4] من فرَّطْتُه في طلب الماء، ومكسورًا[5] من التفريط في الطاعات.

---

(١) في (خ): «يكونوا».

(٢) انظر: «المحتسب» (٢/ ١١) عن معاذ.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣٧٤)، و«التيسير» (ص: ١٣٨).

(٤) نسبها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٧) لأبي جعفر. ونسبت في «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٢٧٣) للأعرج وابن أبي عبلة.

(٥) وهي قراءة أبي جعفر المدني من العشرة. انظر: «النشر» (٢/ ٣٠٤).

(٦٣) ـ ﴿ تَاللَّهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَهُوَ وَلِيُّهُمُ الْيَوْمَ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾.

﴿ تَاللَّهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ ﴾ فأصرُّوا على قَبائِحِها وكفروا بالمُرسلين ﴿فَهُوَ وَلِيُّهُمُ الْيَوْمَ ﴾؛ أي: في الدُّنيا، وعبَّر بـ﴿الْيَوْمَ ﴾ عن زَمانِها.

أو: فهو وَلِيُّهُم حين كانَ يُزيِّنُ لهم، أو يومَ القيامةِ، على أنَّه حكايةُ حالٍ ماضِيَةٍ أو آتيةٍ.

ويجوزُ أَنْ يكونَ الضَّميرُ لقُريشٍ؛ أي: زيَّن الشيطانُ للكَفَرةِ المُتقدِّمين أعمالَهُم، وهو وليُّ هؤلاءِ اليومَ يغرُّهُم[1] ويُغويهِم، وأن يقدَّرَ مضافٌ؛ أي: فهو وَلِيُّ أمثالِهم.

والوليُّ: القَرينُ، أو النَّاصِرُ، فيكونُ نَفْيًا للنَّاصرِ لهم على أبلغِ الوُجوهِ.

﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ في القيامةِ.

(٦٤) ـ ﴿ وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾.

﴿ وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ﴾: للنَّاسِ ﴿الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ ﴾ مِن التَّوحيدِ والقَدَرِ وأحوالِ المَعادِ وأحكامِ الأَفعالِ.

﴿وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ مَعطوفانِ على محلِّ ﴿لِتُبَيِّنَ ﴾، فإنَّهما فِعلَا المنزِلِ بخِلافِ التَّبيينِ.

(٦٥) ـ ﴿وَاللَّهُ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ ﴾.

﴿وَاللَّهُ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾: أنبتَ فيها أنواعَ النَّباتِ بعدَ يبسِها ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ ﴾ سَماعَ تدبُّرٍ وإنصافٍ.

---

(١) في (ت): «يغريهم».

(٦٦) - ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ مِنۢ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَّبَنًا خَالِصًا سَآئِغًا لِّلشَّٰرِبِينَ ﴾.

﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً ﴾: دلالةً يُعْبَرُ بها مِن الجهلِ إلى العلم ﴿نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ﴾ استئنافٌ لبيَانِ العِبرَةِ، وإنَّما ذكَّر الضَّميرَ ووحَّدَه هاهنا للَّفظِ، وأنَّثَه في سورةِ المؤمنينَ للمَعنى، فإنَّ الأَنعامَ اسمُ جمعٍ، ولذلك عدَّه سيبويهِ في المفرداتِ المبنيَّةِ على أفعالٍ، كأَخلاقٍ وأَكيَاشٍ[١].

ومَن قال: إنَّه جمعُ نَعَمٍ، جعَلَ الضَّميرَ للبعضِ، فإنَّ اللَّبَنَ لبَعضِها دونَ جَميعِها، أو لواحدِه، أو له على المعنى، فإنَّ المرادَ به الجنسُ.

وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ ويَعقوبُ: ﴿نَسقيكُم﴾ بالفَتحِ هاهنا وفي المؤمنين[٢].

﴿مِنۢ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَّبَنًا﴾ فإنَّه يُخلقُ مِن بعضِ أَجزاءِ الدَّمِ المتولِّدِ مِن الأجزاءِ اللطيفَةِ التي في الفرثِ، وهو الأشياءُ المأكولةُ المنهضِمَةُ بعضَ الانهضامِ في الكَرِشِ.

وعَن ابنِ عبَّاسٍ: أنَّ البَهيمةَ إذا اعتلفَتْ وانطبَخَ العلفُ في كرشِها كان أسفَلُه فرثًا وأوسطُه لبنًا وأعلاه دمًا[٣].

---

(١) انظر: «الكتاب» (٣/ ٢٣٠). والأكياش: ضربٌ من الثياب تُغزل مرتين، وفي المثل: عليك بالثوب الأكياش فإنه من لباس الأكياس. انظر: «حاشية الجاربردي على الكشاف» (ج٢/ و٦٢أ).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٧٤)، و«التيسير» (ص: ١٣٨)، و«النشر» (٢/ ٣٠٤).

(٣) ذكره السمرقندي في «تفسيره» (٢/ ٢٨٠)، والثعلبي في «تفسيره» (٦/ ٢٧)، والواحدي في «البسيط» (١٣/ ١١٣)، والرازي في «تفسيره» (٢٠/ ٢٣٢)، وأخرجه القزاز كما في «فتح الباري» (١٠/ ٧١).

ولعلَّه إنْ صَحَّ(١) فالمرادُ: أنَّ أوسطَهُ يكونُ مادَّةَ اللبنِ، وأعلاه مادَّةَ الدَّمِ الذي يغذِّي(٢) البدنَ؛ لأنَّهما لا يتكوَّنان في الكرشِ، بل الكبدُ يجذبُ صفاوةَ الطَّعامِ المنهضِمِ في الكرشِ ويُبقي ثُفْلَه وهو الفرثُ، ثمَّ يُمسِكُها ريثما يَهضِمُها هضمًا ثانيًا، فيحدثُ أخلاطٌ أربعَةٌ معَها مائيَّةٌ، فتميِّزُ القوَّةُ المميِّزةُ تلك المائيَّةَ بما زادَ على قَدْرِ الحاجةِ مِن المرَّتينِ وتدفَعُها إلى الكليَةِ والمرارةِ والطِّحالِ، ثم يوزِّعُ الباقي على الأعضاءِ بحَسَبِها، فيجري إلى كلٍّ حقَّه على ما يليقُ به بتقديرِ الحكيمِ العَليمِ.

ثم إن كانَ الحيوانُ أنثى زادَ أخلاطُها على قَدْرِ غذائِها لاستيلاءِ البردِ(٣) والرُّطوبةِ على مزاجِها، فيندفعُ الزَّائدُ أولًا إلى الرَّحمِ لأجلِ الجَنينِ، فإذا انفصلَ انصبَّ ذلك الزائِدُ أو بعضُه إلى الضُّروعِ فيَبْيَضُّ بمُجاورةِ لحومها الغُدديةِ البيضِ فيَصيرُ لبنًا.

ومَن تَدبَّرَ صنعَ اللهِ في إحداثِ الأخلاطِ والألبانِ، وإعدادِ مقارِّهَا ومَجاريها والأسبابِ المولِّدَةِ لها، والقُوَى المتصرِّفةِ فيها كلَّ وقتٍ على ما يليقُ به، اضطرَّ إلى الإقرارِ بكمالِ حِكمَتِه وتَناهي رَحمَتِه.

و(مِن) الأُولى تَبعيضيَّةٌ؛ لأنَّ اللبنَ بعضُ ما في بطونها، والثَّانيةُ ابتدائيَّةٌ كقولك: سَقيتُ مِن الحوضِ؛ لأنَّ بين الفرثِ والدَّم المحلَّ الذي يُبتدأُ منه الإسقاءُ، وهي مُتعلِّقَةٌ بـ﴿نُّسْقِيكُم﴾، أو حالٌ مِن ﴿لَّبَنًا﴾ قدِّم(٤) عليه؛ لتنكيرِه، وللتَّنبيهِ على أنَّه موضعُ العبرةِ.

---

(١) ولم يصح؛ لأنه من رواية أبي صالح عن ابن عباس، كما صرح السمرقندي والواحدي، ورواه عن أبي صالح الكلبي كما جاء عند الرازي، والكلبي متروك، وأبو صالح لم يسمع من ابن عباس.

(٢) بعدها في (ت): «به».

(٣) في (خ): «البرودة».

(٤) في (ت): «قدمت».

﴿خَالِصًا﴾: صافيًا لا يَستصحِبُ لونَ الدَّمِ ولا رائحةَ الفرثِ، أو: مُصفًّى[١] عما يَصحَبُه مِن الأجزاءِ الكثيفةِ بتَضييقِ مخرجِه.

﴿سَآئِغًا لِّلشَّٰرِبِينَ﴾: سهلَ المُرورِ في حَلقِهِم، وقُرِئَ: (سَيِّغًا) بالتَّشديدِ والتَّخفيفِ[٢].

(٦٧) ـ ﴿وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَٰبِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾.

﴿وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَٰبِ﴾ مُتعلِّقٌ بمَحذوفٍ؛ أي: ونسقيكُمْ مِن ثَمراتِ النَّخيلِ والأعنابِ؛ أي: مِن عَصيرِهِما، وقوله: ﴿تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا﴾ استئنافٌ لبَيانِ الإسقاءِ.

أو: بـ﴿تَتَّخِذُونَ﴾، و﴿مِنْهُ﴾ تكريرٌ للظَّرفِ تَأكيدًا.

أو: خبرٌ لِمَحذوفٍ صِفَتُه: ﴿تَتَّخِذُونَ﴾؛ أي: ومِن ثمراتِ النَّخيلِ والأعنابِ ثمرٌ تَتَّخذونَ مِنه.

وتذكيرُ الضَّميرِ على الوجهينِ الأوَّلينِ لأنَّه للمُضافِ المحذوفِ الذي هو العَصيرُ، أو لأنَّ الثَّمراتِ بمَعنى الثَّمرِ.

والسَّكَرُ مصدَرٌ سُمِّيَ به الخمرُ.

﴿وَرِزْقًا حَسَنًا﴾ كالتَّمرِ والزَّبيبِ والدِّبسِ والخَلِّ.

---

(١) في (أ): «مصطفى».

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٧) بالتشديد عن عيسى، و«المحتسب» (٢/ ١١) بالتخفيف عن الثقفي.

والآيةُ إن كانَتْ سابقَةً على تحريمِ الخَمرِ فدالَّةٌ على كَراهَتِها، وإلَّا فجامِعَةٌ بين العِتابِ والمِنَّةِ.

وقيل: السَّكَرُ النَّبيذُ، وقيل: الطُّعْمُ، قال:

جَعَلْتَ أَعْرَاضَ الكِرَامِ سَكَرَا[1]

أي: تَنَقَّلْتَ بأعراضِهِم[2].

وقيل: ما يَسُدُّ الجوعَ، من السَّكْرِ، فيكونُ الرِّزقُ ما يحصُلُ مِن أثمانِه.

﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾: يستعملونَ عُقولَهُم بالنَّظرِ والتَّأمُّلِ في الآياتِ.

قوله: «مَعطوفانِ على مَحلِّ ﴿لِتُبَيِّنَ﴾»:

قال أبو حيَّان: ليسَ بصَحيحٍ؛ لأنَّ محلَّه ليسَ نصبًا فيُعطفَ عليه مَنصوبٌ[3].

وقال الحَلَبيُّ: المُصنِّفُ[4] لم يجعَل النَّصبَ لأجلِ العَطفِ على المحلِّ، إنَّما جَعَلَه مَوصولَ الفعلِ إليهِمَا لاتِّحادِ الفاعلِ، وإنَّما جَعَلَ العَطفَ لأَجلِ التَّشريكِ في الغلبَةِ لا غير؛ أي: أنَّهما عِلَّتانِ كمَا أنَّ ﴿لِيُبَيِّنَ﴾ عِلَّةٌ، ولئن سلَّمْنَا أنَّه نُصِبَ عطفًا

(١) شطر بيت ورد في المصادر بلا تتمة، وهو بلفظ المؤلف في «معاني القرآن» للزجاج (٣/ ٢٠٩)، و«تهذيب اللغة» (١٠/ ٣٥)، و«اللسان» (مادة: سكر). وجاء في «مجاز القرآن» (١/ ٣٦٣)، و«تفسير الطبري» (١٤/ ٢٨٤)، و«تفسير الثعلبي» (١٦/ ٧٤)، برواية:

جعلت عيب الأكرمين سكرا

ونسبه أبو عبيدة لجندل، ولعله جندل بن المثنى الطهوي المترجم له في «سمط اللآلي» (ص: ٦٤٤).

(٢) أي: جعلت أعراضهم نُقلًا.

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٣/ ٣٨٩).

(٤) في «الدر المصون»: «الزمخشري»، وهو في «الكشاف» (٤/ ٥٦٤).

على المحلِّ فلا يَضُرُّ ذلك، وقولُه[١]: (ليسَ مَحلُّه نصبًا)، ممنوعٌ؛ إذ لا خلافَ أنَّ محلَّ الجارِّ والمَجرورِ النَّصبُ، ولهذا أجازوا: مَرَرْتُ بزيدٍ وعَمراً[٢].

قوله: «وأكياشٌ» قال الطِّيبيُّ: في «الحاشية»: الأَكياشُ ضَربٌ مِن الثِّيابِ يُغزَلُ مرَّتينِ[٣].

قولُه:

(جَعَلْتَ أَعْرَاضَ الكِرَامِ سُكَرَا)[٤]

(٦٨ ـ ٦٩) ـ ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ۝٦٨ ثُمَّ كُلِى مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ فَٱسْلُكِى سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا ۚ يَخْرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾.

﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾: ألهمَهَا وقذفَ في قلوبِها. وقُرِئَ: (إلى النَّحَلِ) بفَتحتينِ[٥].

﴿أَنِ ٱتَّخِذِى﴾: بأَنِ اتَّخِذِي، ويجوزُ أن تكونَ مُفسِّرَةً لأنَّ في الإيحاءِ مَعنى القولِ. وتأنيثُ الضَّميرِ على المعنى، فإنَّ النَّحلَ مُذكَّرٌ.

﴿مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾ ذُكر بحرفِ التَّبعيضِ لأنَّها لا تَبْني في كلِّ جبلٍ وكلِّ شَجرٍ وكلِّ ما يُعْرَشُ مِن كَرْمٍ أو سَقْفٍ، ولا في كلِّ مَكانٍ منها، وإنَّما سُمِّيَ

---

(١) أي: أبو حيان، وقد تقدم كلامه.

(٢) انظر: «الدر المصون» (٧/ ٢٥٠).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ١٤٧). والحاشية التي ذكرها لم يعينها، وقد ورد مثل هذا الشرح في «حاشية الجاربردي على الكشاف» (ج٢/ و٦٢أ)، وزاد: وفي المثل: عليك بالثوب الأكياش فإنه من لباس الأكياس.

(٤) كذا في النسخ بلا تعليق.

(٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٧) عن عيسى.

ما تَبنيهِ لتَتعسَّلَ فيه بيتًا تشبيهًا ببناءِ الإنسانِ؛ لِمَا فيهِ مِن حُسنِ الصَّنعَةِ وصِحَّةِ القِسمَةِ التي لا يَقْوَى[1] عليها حُذَّاقُ المُهندسينَ إلا بآلاتٍ وأَنظارٍ دَقيقَةٍ، ولعلَّ ذكرَهُ للتَّنبيهِ على ذلك.

وقُرِئَ ﴿بِيُوتًا﴾ بكسرِ الباءِ للياءِ[2].

وقرأَ ابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ: ﴿يَعرُشُونَ﴾ بضمِّ الرَّاءِ[3].

﴿ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾: مِن كلِّ ثمرةٍ تَشتهينَها مرِّها وحُلوِها ﴿فَٱسْلُكِي﴾ ما أكلتِ ﴿سُبُلَ رَبِّكِ﴾: في مَسالِكِه التي يُحيلُ فيها بقُدرَتِه النَّورَ المرَّ عسلًا مِن أَجوافِكَ.

أو: فاسلُكِي الطُّرُقَ التي ألهمكِ في عملِ العَسلِ.

أو: فاسلُكِي راجعةً إلى بُيوتكِ سُبلَ ربِّكِ لا تتوعَّرُ عليكَ ولا تلتبِسُ.

﴿ذُلُلًا﴾: جمع ذلولٍ، وهي حالٌ مِن السُّبُلِ؛ أي: مذلَّلةً، ذلَّلها اللهُ وسهَّلَها لكِ، أو مِن الضَّميرِ في (اسلكي)؛ أي: وأنتِ ذلُلٌ منقادةٌ لِمَا أُمِرْتِ به.

﴿يَخْرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا﴾ عدلَ به عَن خطابِ النَّحلِ إلى خطابِ النَّاسِ لأنَّه محلُّ الإنعامِ عليهم، والمقصودُ مِن خلقِ النَّحلِ وإلهامِه لأجلِهم.

﴿شَرَابٌ﴾ يعني: العسلَ؛ لأنَّه ممَّا يشربُ، واحتجَّ به مَن زعمَ أنَّ النَّحلَ تأكلُ الأزهارَ والأوراقَ العَطِرَةَ فتستحيلُ في باطنِها عسلًا، ثم تقيءُ ادِّخارًا للشِّتاءِ، ومن

---

(١) في (خ): «لا يقوم».

(٢) وهي قراءة جمهور السبعة، وقرأ أبو عمرو وورش وحفص بضم الباء. انظر: «السبعة» (ص: ١٧٨)، و«التيسير» (ص: ٨٠).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣٧٤)، و«التيسير» (ص: ١١٣).

زعمَ أنها تلتقِطُ بأفواهِها أجزاءً طليَّةً حلوةً صغيرةً مُتفرقَةً على الأوراقِ والأزهارِ، وتضعُها في بيوتِها ادخارًا، فإذا اجتمعَ في بيوتِها شَيءٌ كثيرٌ مِنها كان العسلُ، فسَّر البطونَ بالأفواهِ.

﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾ أبيضُ وأصفرُ وأحمَرُ وأسوَدُ بسببِ اختلافِ سنِّ النَّحلِ أو الفصلِ.

﴿فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ﴾ إمَّا بنفسِه كما في الأمراضِ البَلغميَّةِ، أو مع غيرِه كما في سائرِ الأمراضِ؛ إذ قلَّما يكونُ مَعجونٌ إلا والعسلُ جزءٌ مِنه، مع أنَّ التنكيرَ فيه مشعِرٌ بالتَّبعيضِ، ويجوزُ أن يكونَ للتَّعظيمِ.

وعن قتادةَ: أنَّ رَجُلًا جاءَ إلى رسولِ اللهِ ﷺ فقال: إنَّ أَخِي يَشتكِي بطنَه، فقال: «اسقِهِ العسلَ»، فذهبَ ثمَّ رجعَ فقال: قد سَقَيْتُه فما نفعَ فقال: «اذهَبْ واسقِهِ عَسَلًا، فقد صدقَ اللهُ وكذبَ بطنُ أَخيكَ»، فسَقاهُ فشَفاه الله فبَرِئَ، فكأنَّما أُنشطَ مِن عقالٍ.

وقيل: الضَّميرُ للقُرآنِ، أو لِمَا بيَّنَ اللهُ مِن أَحوالِ النَّحلِ.

﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ فإنَّ مَن تدبَّرَ اختصاصَ النَّحلِ بتلك العُلومِ الدَّقيقةِ والأفعالِ العَجيبةِ حقَّ التَّدبُّرِ عَلِمَ قطعًا أنَّه لا بدَّ له مِن قادرٍ حكيمٍ يُلهِمُها ذلك ويحمِلُها عليه.

(٧٠) ـ ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَتَوَفَّاكُمْ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْـًٔا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾.

﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَتَوَفَّاكُمْ﴾ بآجالٍ مُختلفةٍ ﴿وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ﴾: يعادُ ﴿إِلَىٰٓ أَرْذَلِ الْعُمُرِ﴾: أخسِّهِ؛ يعني: الهرمَ الذي يشابهُ الطُّفوليَّةَ في نقصانِ القوَّةِ والعقلِ، وقيل: هو خمسٌ وتسعونَ سنةً، وقيل: خمسٌ وسبعون[1].

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٤/ ٢٩٢) من قول علي رضي الله عنه.

﴿لِكَيۡ لَا يَعۡلَمَ بَعۡدَ عِلۡمٖ شَيۡـًٔاۚ﴾: ليصيرَ إلى حالةٍ شَبيهةٍ بحالِ الطُّفوليَّةِ في النِّسيانِ وسوءِ الفَهمِ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٞ﴾ بمقاديرِ أعمارِهم ﴿قَدِيرٞ﴾ يميتُ الشَّابَّ النَّشيطَ ويُبقي الهَرِمَ الفانيَ.

وفيه تنبيهٌ على أنَّ تفاوُتَ آجالِ النَّاسِ ليسَ إلا بتَقديرِ قادرٍ حَكيمٍ ركَّب أبنِيَتَهُم وعدَّلَ أمزِجَتَهم على قَدْرٍ مَعلومٍ، ولو كانَ ذلك مُقتَضَى الطِّباعِ لم يَبلُغِ التَّفاوتُ هذا المبلغَ.

(٧١) - ﴿وَٱللَّهُ فَضَّلَ بَعۡضَكُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ فِي ٱلرِّزۡقِۚ فَمَا ٱلَّذِينَ فُضِّلُواْ بِرَآدِّي رِزۡقِهِمۡ عَلَىٰ مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُهُمۡ فَهُمۡ فِيهِ سَوَآءٌۚ أَفَبِنِعۡمَةِ ٱللَّهِ يَجۡحَدُونَ﴾.

﴿وَٱللَّهُ فَضَّلَ بَعۡضَكُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ فِي ٱلرِّزۡقِ﴾ فمِنْكُم غنيٌّ ومِنْكُم فقيرٌ، ومِنْكُم موالٍ يَتولَّوْنَ رِزقَهُم ورزقَ غيرِهم، ومِنكُم مماليكُ حالُهم على خلافِ ذلك.

﴿فَمَا ٱلَّذِينَ فُضِّلُواْ بِرَآدِّي رِزۡقِهِمۡ﴾: بمُعطي رِزقِهم ﴿عَلَىٰ مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُهُمۡ﴾: على مماليكِهم، فإنَّما يَرُدُّون عليهِم رزقَهُم الذي جعلَه اللهُ في أيديهِم.

﴿فَهُمۡ فِيهِ سَوَآءٌ﴾: فالمَوالي والمَماليكُ سَواءٌ في أنَّ اللهَ رزَقَهُم، فالجملَةُ لازمَةٌ للجُملَةِ المَنفيَّةِ أو مُقرِّرَةٌ لها، ويجوزُ أَنْ تكونَ واقِعَةً موقِعَ الجَوابِ، كأنه قيل: فما الذين فُضِّلُوا برادِّي رِزقِهم على ما ملكَتْ أيمانُهم فيَستووا في الرِّزقِ، على أنَّه ردٌّ وإنكارٌ على المشركينَ، فإنَّهُم يُشرِكُونَ باللهِ بعضَ مَخلوقاتِه في الأُلوهيَّةِ، ولا يرضونَ أَنْ يُشارِكَهُم عبيدُهُم فيما أنعمَ اللهُ عليهِمْ فيُساووهم فيه.

﴿أَفَبِنِعۡمَةِ ٱللَّهِ يَجۡحَدُونَ﴾ حيث[1] يَتَّخِذُونَ له شُركاءَ، فإنَّه يَقتَضِي أن يُضافَ

(١) في (أ): «حين».

إليهم بعضَ ما أنعمَ اللهُ عليهم ويَجحَدُوا أنّه مِن عندِ اللهِ، أو: حيثُ أَنكَرُوا أمثالَ هذه الحُججِ بعدَما أنعمَ اللهُ عليهِم بإيضاحِها، والباءُ لتَضمُّنِ الجُحودِ معنى الكُفرِ.

وقرأَ أبو بَكرٍ: ﴿تجحدون﴾ بالتَّاءِ[1]، لقوله: ﴿خَلَقَكُمْ﴾ و﴿فَضَّلَ بَعْضَكُمْ﴾.

(٧٢) - ﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ ۚ أَفَبِٱلْبَٰطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَتِ ٱللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ ﴾.

﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا﴾؛ أي: مِن جنسِكُم لتَأْنَسُوا بها ولتكونَ أولادُكُم مِثْلَكم، وقيل: هو خَلْقُ حوَّاءَ من آدمَ.

﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً﴾: وأولادَ أولادٍ، أو: بناتٍ فإنَّ الحافِدَ هو المسرعُ في الخدمةِ، والبناتُ يَخْدُمْنَ في البُيوتِ أتمَّ خِدمَةٍ.

وقيل: هُم الأَخْتانُ على البَناتِ، وقيل: الرَّبائِبُ.

ويجوزُ أن يرادَ بها البَنونَ أنفسُهُم، والعَطفُ لتَغايُرِ الوَصفَيْنِ.

﴿وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾: مِن اللَّذائذِ، أو: من الحلالاتِ، و﴿مِّنَ﴾ للتَّبعيضِ، فإنَّ المَرزوقَ[2] في الدُّنيا أُنموذَجٌ مِنها.

﴿أَفَبِٱلْبَٰطِلِ يُؤْمِنُونَ﴾ وهو أنَّ الأَصنامَ تَنْفَعُهم، أو: أنَّ مِن الطَّيِّباتِ ما يَحرمُ عليهِم كالبَحائرِ والسَّوائبِ ﴿وَبِنِعْمَتِ ٱللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ حيثُ أَضافوا نِعمَهُ إلى الأصنامِ، أو حرَّمُوا ما أحلَّ اللهُ لَهُم.

وتَقديمُ الصِّلَةِ على الفعلِ إمَّا للاهتمامِ، أو لإيهامِ التَّخصيصِ مُبالغَةً، أو للمُحافظَةِ على الفَواصلِ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٧٤)، و«التيسير» (ص: ١٣٨).

(٢) في (خ): «الرزق».

قوله: «ويجوزُ أَنْ تكونَ مُفسِّرةً لأنَّ في الإيحاءِ مَعنى القَولِ»:

قال ابنُ هشامٍ في «المغني»: ردَّه أَبو عبدِ الله الرَّازيُّ بأنَّ الوَحيَ هُنا إلهامٌ باتِّفاقٍ، وليسَ الإلهامُ مَعنى القولِ.

قال: وإنَّما هيَ مَصدريَّةٌ؛ أي: باتِّخاذِ الجِبالِ بُيوتًا(١).

وقال ابنُ الصَّائغِ في «حاشيته»: وافقَ الرَّازيَّ ولم يَتعقَّبْهُ فكأنَّه ارتضاه، ويقال لهما: إلهامُ اللهِ تعالى لعِبادِه بقولِه وأمرِه، فلَمْ يمتَنِعْ تَفسيرُه بـ﴿أَنِ ٱتَّخِذِى﴾.

قال شَيخُنا الإِمامُ تقيُّ الدِّينِ الشُّمُنيُّ: فيما ذكرَهُ ابنُ الصَّائغِ نظرٌ:

أمَّا أوَّلًا: فلأنَّ الإلهامَ مُفسَّرٌ في الكتبِ الكَلامِيَّةِ بإلقاء معنًى في القلبِ، نعم قال القُشيريُّ: إنه الخاطِرُ الواردُ على الضميرِ بإلقاء الملكِ وإنَّه مِن قبيلِ الكلامِ.

وأمَّا ثانيًا: فلأنَّ الإلهامَ هُنا لِمَن لا يفهَمُ القَوْلَ ولا الأَمْرَ وهو النَّحلُ(٢).

قوله: «وعَن قتادَةَ: أنَّ رَجُلًا جاءَ إلى رَسولِ اللهِ ﷺ فقال: إنَّ أخي يَشتكِي بطنَه.. الحديث»:

أخرجَه البُخاريُّ ومُسلِمٌ مِن حديثِ أبي سعيدٍ الخُدرِيِّ نحوَه، وليس في آخرِه: (فكأنَّما أُنشطَ مِن عقالٍ»(٣).

---

(١) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٦٣).

(٢) انظر: «المصنف من الكلام على مغني ابن هشام» للشمني (١/ ٦٨ ـ ٦٩)، وعنه نقل المصنف ما سبق.

(٣) رواه دون العبارة المذكورة البخاري (٥٦٨٤)، ومسلم (٢٢١٧)، من رواية قتادة عن أبي المتوكل الناجي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، ورواه بتمامه عبد الرزاق في «مصنفه» (٢١٢٤١)، وابن أبي شيبة في (مصنفه» (٢٣٦٨٦)، عن قتادة مرسلاً.

قال في «النهاية» قوله: «وكَذَب بطنُ أَخيكَ» حيثُ لم ينجَعْ فيه العَسَلُ مَجازٌ[١].

قال الطِّيبيُّ: يريدُ أنه مِن المُقابلَةِ والمُشاكلَةِ لقولِه: «صدقَ اللهُ»[٢].

(٧٣) ـ ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾.

﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا﴾ مِن مَطرٍ ونَبَاتٍ. و﴿رِزْقًا﴾ إِنْ جعلتَهُ مَصدَرًا فـ﴿شَيْـًٔا﴾ مَنصوبٌ به، وإلا فبدلٌ عنه.

﴿وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ أن يَتملَّكُوهُ؛ إذ لا استطاعةَ لهم أصلًا، وجمعُ الضَّميرِ فيه وتَوحيدُه في ﴿لَا يَمْلِكُ﴾ لأنَّ (ما) مُفرَدٌ في مَعنى الآلهةِ، ويجوزُ أَنْ يعودَ إلى الكُفَّارِ؛ أي: ولا يستطيعُ هَؤلاءِ مع أَنَّهُم أحياءٌ مُتصرِّفونَ شيئًا من ذلك فكَيفَ بالجَمادِ.

(٧٤) ـ ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾.

﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾: فلا تجعَلُوا له مثلًا تُشركونَ به، أو تَقيسُونَه عليه، فإنَّ ضربَ المثلِ تَشبيهُ حالٍ بحالٍ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ﴾ فسادَ ما تُعَوِّلُونَ عليه مِن القِياسِ على أَنَّ عِبادةَ عبيدِ الملكِ أدخَلُ في التَّعظيمِ مِن عِبادَتِه، أو عِظَمَ جُرمِكُم فيما تَفعلونَ ﴿وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ذلك، ولو عَلِمْتُموهُ لَمَا جرُؤتُم عليه، فهو تَعليلٌ للنَّهيِ.

أو: إنَّه يعلَمُ كُنْهَ الأَشياءِ وأنتُمْ لا تَعلَمونَه، فدَعُوا رأيَكُم دونَ نَصِّه.

---

(١) انظر: «النهاية» لابن الأثير (مادة: كذب).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٩/ ١٥٨)، وعبارته: فلما قال: صدق الله، حسن أن يقول: كذب بطن أخيك.

ويجوزُ أَنْ يُرادَ: فلا تَضرِبُوا للهِ الأمثالَ فإنَّه يعلَمُ كيفَ يضربُ الأمثالَ وأنتُمْ لا تعلمونَ، ثمَّ عَلَّمَهُم كيفَ يضربُ فضربَ مثلًا لنفسِهِ ولِمَن عُبِدَ دونَهُ فقال:

(٧٥) ـ ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا ۖ هَلْ يَسْتَوُۥنَ ۚ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا ۖ هَلْ يَسْتَوُۥنَ﴾ مَثَّلَ ما يُشرَكُ به بالمملوكِ العاجزِ عَنِ التَّصرُّفِ رأسًا، ومثَّلَ نفسَهُ بالحرِّ المالكِ الذي رزقَهُ اللهُ مالًا كثيرًا فهو يَتصرَّفُ فيه وينفقُ مِنه كيفَ شاء، واحتجَّ بامتناعِ الإشراكِ والتَّسويةِ بينَهُما ـ مع تشارُكِهِما في الجنسيَّةِ والمَخلوقِيَّةِ ـ على امتناعِ التَّسوِيَةِ بين الأَصنامِ التي هي أعجَزُ المَخلوقاتِ وبين اللهِ الغَنِيِّ القَادرِ على الإطلاقِ.

وقيل: هو تمثيلٌ للكَافرِ المَخذولِ والمؤمنِ الموفَّقِ، وتقييدُ العبدِ بالمَملوكِ للتَّمييزِ مِن الحرِّ، فإنَّه أَيْضًا عبدُ اللهِ، وبسَلْبِ القدرةِ للتَّمييزِ عَنِ المُكاتَبِ والمَأذونِ، وجعلُهُ قسيمًا للمالكِ المُتَصرِّفِ يدلُّ على أنَّ المملوكَ لا يَملِكُ.

والأظهَرُ أنَّ (مَن) مَوصوفَةٌ ليطابقَ ﴿عَبْدًا﴾، وجمعُ الضَّميرِ في ﴿يَسْتَوُۥنَ﴾ لأنَّه للجِنسينِ، فإنَّ المَعنى: هَلْ يَستَوِي الأحرارُ والعَبيدُ.

﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ كلُّ الحَمدِ له لا يَستحقُّهُ غيرُه فضلًا عن العبادةِ؛ لأنَّه مُولي النِّعَمِ كُلِّها.

﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ فيضيفونَ نِعمَهُ إلى غيرِه ويعبدونَه لأجلِها.

(٧٦) ـ ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾.

﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ ﴾: وُلِدَ أخرَسَ لا يَفهَمُ ولا يُفهِمُ ﴿لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ ﴾ مِن الصَّنائعِ والتَّدابيرِ لنُقصانِ عَقلِه.

﴿وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ ﴾: عيالٌ وثِقْلٌ على مَن يَلِي أمرَه ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ ﴾ حيثُما يُرسِلْه مولاهُ في أمرٍ، وقُرِئَ: (يُوَجَّهْ) على البناء للمفعول[١].

و: (يُوَجِّهْ)[٢] بمعنى: يَتوَجَّهْ، كقوله: أينَما أُوَجِّهْ ألقَ سَعْداً[٣].

و: (تَوَجَّهَ) بلفظِ الماضي[٤].

﴿لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ ﴾: بنُجحٍ وكِفايةِ مُهِمٍّ.

﴿ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ ﴾: ومَن هو فَهِمٌ مِنْطِيقٌ ذو كِفايَةٍ ورشدٍ، ينفَعُ النَّاسَ بحثِّهِم[٥] على العَدلِ الشَّاملِ لِمَجامِعِ الفَضائلِ.

---

(١) نسبت لابن مسعود رضي الله عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٧)، و«المحتسب» (٢/ ١٠).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٧)، و«المحتسب» (٢/ ١٠)، عن ابن مسعود وعلقمة ويحيى ومجاهد وطلحة.

(٣) قوله: «أينما أوجه ألق سعداً» قال الطيبي في «فتوح الغيب» (٩/ ١٦٩): يُضربُ لمن يتلقى الشرَّ أيةَ سَلَك، وعن بعضٍ: أصله أن أضبطَ كان سيدَ قومه، فأصابه منهم جفوةٌ، فارتحل عنهم إلى آخرين، فرآهم يصنعون بساداتهم مثلَ صنيع قومه، فقال: «أينما أوجِّهْ ألقَ سعداً»، وسعدٌ كان شرِّيراً. وانظر: «أمثال العرب» للضبي (ص: ٥٠).

(٤) نسبت لابن عمير. انظر: «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٢٧٤).

(٥) في (خ): «ويحثهم».

﴿وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسۡتَقِيمٍ﴾: وهو في نَفسِه على طَريقٍ مُستقيمٍ، لا يتوجَّهُ إلى مطلبٍ إلَّا ويبلغُه بأقربِ سَعيٍ.

وإنَّما قابلَ تلك الصِّفاتِ بهذينِ الوَصفينِ لأنَّهما كمالُ ما يُقابِلُهما.

وهذا تَمثيلٌ ثانٍ ضربَهُ اللهُ لنَفسِهِ وللأصنامِ لإبطالِ المُشاركَةِ بينَهُ وبينَها، أو للمُؤمنِ والكافرِ.

(٧٧ ـ ٧٨) ـ ﴿وَلِلَّهِ غَيۡبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَمَآ أَمۡرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمۡحِ ٱلۡبَصَرِ أَوۡ هُوَ أَقۡرَبُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴿٧٧﴾ وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ وَٱلۡأَفۡـِٔدَةَ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ﴾.

﴿وَلِلَّهِ غَيۡبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ يختصُّ به علمُه لا يعلمُهُ غيرُه، وهو ما غابَ فيهما عَن العبادِ بأنْ لم يَكُن محسوسًا ولم يدلَّ عليه محسوسٌ.

وقيل: يومُ القيامةِ، فإنَّ عِلمَهُ غائبٌ عَن أهلِ السَّماوات والأرضِ.

﴿وَمَآ أَمۡرُ ٱلسَّاعَةِ﴾: وما أمرُ قيامِ القيامةِ في سُرعَتِه وسُهولَتِه ﴿إِلَّا كَلَمۡحِ ٱلۡبَصَرِ﴾: إلا كرجعِ الطَّرْفِ مِن أعلى الحَدقة إلى أَسفَلِها ﴿أَوۡ هُوَ أَقۡرَبُ﴾: أو أمرُها أقرَبُ منه بأَنْ يكونَ في زَمانٍ نصفِ تلك الحركةِ، بَل والآنِ الذي تَبتدِئُ فيه، فإنَّه تعالى يُحيِي الخلائقَ دفعةً، وما يوجدُ دفعةً كان في آنٍ.

و(أو) للتَّخييرِ، أو بمعنى: بَل.

وقيل: مَعناه: إنَّ قيامَ السَّاعةِ وإنْ تراخَى فهو عندَ اللهِ كالشَّيءِ الذي يقولون فيه: (هو كلَمحِ البَصرِ أو هو أقرَبُ) مبالغةً في استِقرابِه.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ فيقدرُ أَنْ يُحييَ الخَلائقَ دفعةً كما قَدَرَ أنَّ أحياهم مُتدرِّجًا، ثمَّ دلَّ على قُدرَتِه فقال:

﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ﴾ وقرأ الكِسائيُّ بكسرِ الهمزةِ على أنَّه لُغَةٌ أو إتْباعٌ لِمَا قبلَها، وحمزةُ بكسرِها وكسرِ الميمِ[١]. والهاءُ مَزيدَةٌ مِثلُها في: أَهْرَاقَ.

﴿لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾: جُهَّالًا مُستَصحِبينَ جهلَ الجَمادِيَّةِ.

﴿وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ﴾ أداةً تتعلَّمونَ بها، فتحسُّونَ بمَشاعِرِكُم جُزئيَّاتِ الأشياءِ فتُدرِكُونَها، ثمَّ تَتنبَّهونَ بقُلوبِكُم بمُشاركاتٍ ومُبايناتٍ بينَها بتكرارِ الإحساسِ حتَّى تَتحصَّلَ لَكُم العُلومُ البَديهيَّةُ وتَتمكَّنُوا مِن تَحصيلِ المَعالمِ الكَسْبِيَّةِ بالنَّظرِ فيها.

﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾: كي تَعْرِفُوا ما أنعَمَ عَلَيكُم طَوْرًا بعدَ طَوْرٍ فتَشكُرُونَه.

(٧٩) ـ ﴿أَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ مُسَخَّرَٰتٍ فِى جَوِّ ٱلسَّمَآءِ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾.

﴿أَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ﴾ قرأَهُ ابنُ عامرٍ وحمزةُ ويَعقوبُ بالتَّاءِ[٢] عَلى أنَّه خِطابٌ للعامَّةِ.

﴿مُسَخَّرَٰتٍ﴾: مُذلَّلاتٍ للطَّيرانِ بما خلقَ لَها مِن الأَجنِحَةِ والأَسبابِ المُواتيةِ له ﴿فِى جَوِّ ٱلسَّمَآءِ﴾: في الهواءِ المُتباعدِ مِن الأَرضِ ﴿مَا يُمْسِكُهُنَّ﴾ فيه ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ فإنَّ ثقلَ جَسدِها يَقتَضِي سُقوطًا[٣]، ولا علاقةَ فوقَها ولا دعامَةَ تحتَها تُمسِكُها.

---

(١) كَسَرهما حمزة في الوصل، والكسائيُّ يكسر الهمزة في الوصل ويفتح الميم، والباقون يضمون الهمزة ويفتحون الميم في الحالين، والابتداء للجميع بضم الهمزة وفتح الميم. انظر: «التيسير» (ص: ٩٤).

(٢) انظر: «التيسير» (ص: ١٣٨)، و«النشر» (٢/ ٣٠٤).

(٣) في (ت): «السقوط».

﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ﴾: تسخيرِ الطَّيرِ للطَّيرانِ بأنْ خلقَها خِلقةً يمكنُ معها الطَّيرانُ، وخَلقِ الجوِّ بحيثُ يُمكِنُ الطَّيرانُ فيه، وإمساكِها في الهواءِ على خلافِ طَبعِها ﴿لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ لأنَّهُم هُم المنتفعونَ بها.

(٨٠) - ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّن بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ ۙ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَاثًا وَمَتَاعًا إِلَىٰ حِينٍ﴾.

﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّن بُيُوتِكُمْ سَكَنًا﴾: مَوضِعًا تسكنونَ فيه وقتَ إقامَتِكُم، كالبيوتِ المُتَّخَذةِ مِن الحجرِ والمَدَرِ، فَعَلٌ بمَعنى مَفعولٍ.

﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا﴾ هي القِبابُ المتَّخَذةُ مِن الأَدَمِ، ويجوزُ أن يتناولَ المتَّخَذةَ مِن الوَبَرِ والصُّوفِ والشعرِ، فإنَّها مِن حيثُ إنَّها نابتةٌ على جلودِها يَصْدُقُ عليها أنَّها مِن جلودِها.

﴿تَسْتَخِفُّونَهَا﴾: تَجِدونَها خفيفةً يَخِفُّ عليكُم حملُها ونَقلُها ﴿يَوْمَ ظَعْنِكُمْ﴾: وقتَ ترحالِكُم، ووضعُها أو ضربُها ﴿وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ﴾: وقتَ الحضرِ أو النُّزولِ.

وقرأَ الحِجازِيَّانِ والبصريَّان: ﴿يَوْمَ ظَعَنِكُم﴾ بالفتحِ[1]، وهو لغةٌ.

﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا﴾ الصُّوفُ للضَّائنَةِ، والوبرُ للإبلِ، والشَّعرُ للمعزِ، وإضافَتُها إلى ضميرِ ﴿الْأَنْعَامِ﴾ لأنَّها مِن جُملَتِها.

﴿أَثَاثًا﴾: ما يُلبَسُ ويُفرَشُ ﴿وَمَتَاعًا﴾: ما يُتَّجَرُ به ﴿إِلَىٰ حِينٍ﴾: إلى مُدَّةٍ مِن الزَّمانِ؛ فإنَّها لصَلابَتِها تَبقى مُدَّةً مَديدةً، أو: إلى حينِ مماتِكُم، أو: إلى أن تَقْضوا منه أوطارَكُم.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٧٥)، و«التيسير» (ص: ١٣٨)، و«النشر» (٢/ ٣٠٤). والحجازيان: نافع المدني وابن كثير المكي، والبصريان: أبو عمرو ويعقوب.

(٨١) ـ ﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَالًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ كَذَلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ ﴾.

﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ﴾: مِن الشَّجرِ والجبَلِ والأبنيَةِ وغيرِها ﴿ظِلَالًا ﴾ تتفيَّؤونَ به حرَّ الشَّمسِ ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا ﴾: مواضِعَ تسكنونَ فيها؛ مِن الكُهوفِ والبُيوتِ المنحوتَةِ[1] فيها، جمعُ كِنٍّ.

﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ ﴾: ثِيابًا مِن الصُّوفِ والكَتَّانِ والقطنِ وغيرِها ﴿تَقِيكُمُ الْحَرَّ ﴾ خصَّهُ بالذِّكرِ اكتفاءً بأحدِ الضِّدَّينِ، أو لأنَّ وقايةَ الحرِّ كانَتْ أهمَّ عندَهُم.

﴿وَسَرَابِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ ﴾ يعني: الدُّروعَ والجَواشِنَ، والسِّربالُ يَعُمُّ كلَّ ما يُلبَسُ.

﴿كَذَلِكَ ﴾: كإتمامِ هذه النِّعَمِ التي تقدَّمَتْ ﴿يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ ﴾؛ أي: تَنظرونَ في نِعَمِه فتؤمنونَ به، أو: تنقادونَ لحُكْمِه.

وقرئ: (تَسْلَمون) مِن السَّلامَةِ[2]؛ أي: تشكرونَ فتَسلمونَ مِن العَذابِ، أو: تنظرونَ فيها فتَسلَمُونَ مِن الشِّركِ، وقيل: تَسْلَمونَ مِن الجراحِ بلبسِ الدُّروعِ.

(٨٢ ـ ٨٣) ـ ﴿ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴿٨٢﴾ يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا وَأَكْثَرُهُمُ الْكَافِرُونَ ﴾.

﴿ فَإِن تَوَلَّوْا ﴾: أعرَضُوا ولَمْ يَقبَلُوا مِنكَ ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴾ فلا يَضرُّكَ، فإنَّما عليك البَلاغُ وقد بلَّغتَ، وهذا مِن إقامَةِ السَّببِ مُقامَ المُسبَّبِ.

---

(١) في (أ): «المجوفة».

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٧) عن ابن عباس.

﴿ يَعۡرِفُونَ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ ﴾؛ أي: يعرِفُ المُشرِكُونَ نعمَهُ التي عدَّدَها علَيْهِم وغيرَها حيثُ يَعترِفُونَ بها وبأنَّها مِن اللهِ ﴿ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾ بعبادَتِهم غيرَ المنعِمِ بها، وقولِهِم: إنَّها بشَفاعةِ آلهتِنا، أو بسببِ كذا، أو بإعراضِهِم عَن أداءِ حُقوقِها.

وقيل: ﴿نِعۡمَتَ ٱللَّهِ﴾: نبوَّةَ محمَّدٍ عليهِ السَّلامُ، عرفُوها بالمُعجزاتِ ثمَّ أنكرُوها عنادًا، ومَعنى ﴿ثُمَّ﴾: استبعادُ الإنكارِ بعدَ المعرِفَةِ.

﴿وَأَكۡثَرُهُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾: الجاحدونَ عِنادًا، وذكرَ الأكثَرَ: إمَّا لأنَّ بعضَهُم لم يعرِفِ الحقَّ لنُقصَانِ العقلِ أو التَّفريطِ في النَّظرِ، أو لم تَقُمْ عليه الحجَّةُ لأنَّه لم يبلُغْ حدَّ التَّكليفِ، وإمَّا لأنَّه مُقامٌ مُقامَ الكلِّ كمَا في قولِه: ﴿بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ [النحل: ٧٥].

(٨٤) - ﴿ وَيَوۡمَ نَبۡعَثُ مِن كُلِّ أُمَّةٖ شَهِيدٗا ثُمَّ لَا يُؤۡذَنُ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ وَلَا هُمۡ يُسۡتَعۡتَبُونَ ﴾.

﴿ وَيَوۡمَ نَبۡعَثُ مِن كُلِّ أُمَّةٖ شَهِيدٗا ﴾ وهو نَبيُّهَا يشهَدُ لَهُم وعليهِمْ بالإيمانِ والكُفرِ.

﴿ثُمَّ لَا يُؤۡذَنُ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ في الاعتذارِ إذ لا عُذرَ لَهُم، وقيل: في الرُّجوعِ إلى الدُّنيا.

و﴿ثُمَّ﴾ لزيادةِ ما يَحيقُ بهم مِن شدَّةِ المنعِ عَن الاعتذارِ لِمَا فيه مِن الإقناطِ الكُليِّ على ما يُـمْنَوْنَ به[1] مِن شهادَةِ الأَنبياءِ عليهِم.

﴿وَلَا هُمۡ يُسۡتَعۡتَبُونَ﴾: ولا هُم يُسْتَرضونَ، مِن العُتبَى وهي الرِّضَا.

---

(١) قوله: «على ما يُمْنَون به» متعلق بـ«زيادة» في قوله: «لزيادة ما يحيق بهم»، و«يمنون» مبني للمجهول. انظر: «حاشية الشهاب» (٥/ ٣٦١).

وانتصابُ ﴿يَومَ﴾ بمَحذوفٍ تقديرُهُ: اذكُرْ، أو: خوِّفْهم، أو: يحيقُ بهم ما يحيقُ، وكذا قولُه:

(٨٥ ـ ٨٦) ـ ﴿وَإِذَا رَءَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلْعَذَابَ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ ﴿٨٥﴾ وَإِذَا رَءَا ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ شُرَكَآءَهُمْ قَالُواْ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ شُرَكَآؤُنَا ٱلَّذِينَ كُنَّا نَدْعُواْ مِن دُونِكَۖ فَأَلْقَوْاْ إِلَيْهِمُ ٱلْقَوْلَ إِنَّكُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾.

﴿وَإِذَا رَءَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلْعَذَابَ﴾ عذابَ جهنَّم ﴿فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ﴾؛ أي: العذابُ ﴿وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾: يُمْهَلُون.

﴿وَإِذَا رَءَا ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ شُرَكَآءَهُمْ﴾: أوثانَهم التي دَعَوْها شُركاءَ، أو الشَّياطينَ الذين شارَكُوهُم في الكفرِ بالحملِ عليه.

﴿قَالُواْ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ شُرَكَآؤُنَا ٱلَّذِينَ كُنَّا نَدْعُواْ مِن دُونِكَ﴾: نَعبُدُهم، أو: نُطيعُهُم[1]، وهو اعترافٌ بأنَّهُم كانوا مُخطئينَ في ذلك، أو التماسٌ بأن يُشطَّرَ عذابُهُم.

﴿فَأَلْقَوْاْ إِلَيْهِمُ ٱلْقَوْلَ إِنَّكُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾؛ أي: أجابوهُم بالتَّكذيبِ في أنَّهم شُركاءُ اللهِ، أو أنَّهُم عَبَدُوهم حقيقةً، وإنَّما عَبَدوا أهواءَهُم، كقولِه: ﴿كَلَّاۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾ [مريم: ٨٢]، ولا يمتَنِعُ إنطاقُ الأصنامِ به حينئذٍ، أو: في أنَّهُم حملوهُم[2] على الكفرِ وألزَمُوهُم إيَّاه، كقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَٰنٍ إِلَّآ أَن دَعَوْتُكُمْ فَٱسْتَجَبْتُمْ لِي﴾ [إبراهيم: ٢٢].

---

(١) في (ت): «نعبدهم ونطيعهم».

(٢) قولـه: «أو في أنهم حملوهم» معطوف على «في أنهم شركاء..». انظر: «حاشية القونوي» (١١/ ٣٥٨).

(٨٧) ـ ﴿ وَأَلْقَوْاْ إِلَى ٱللَّهِ يَوْمَئِذٍ ٱلسَّلَمَ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ ﴾.

﴿ وَأَلْقَوْاْ ﴾: وألقى الذين ظلَمُوا ﴿إِلَى ٱللَّهِ يَوْمَئِذٍ ٱلسَّلَمَ ﴾: الاستسلامَ لحُكمِه بعدَ الاستكبارِ في الدُّنيَا ﴿وَضَلَّ عَنْهُم ﴾: وضاعَ عَنْهُم وبطلَ ﴿مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ ﴾ مِن أنَّ آلِهَتَهُم يَنصُرونَهُم ويَشفعونَ لَهُم حينَ كَذَّبُوهم وتبرَّؤُوا منهم.

(٨٨) ـ ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ زِدْنَٰهُمْ عَذَابًا فَوْقَ ٱلْعَذَابِ بِمَا كَانُواْ يُفْسِدُونَ ﴾.

﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ بالمنعِ عَنِ الإسلامِ والحملِ على الكُفرِ ﴿زِدْنَٰهُمْ عَذَابًا ﴾ لصَدِّهم ﴿فَوْقَ ٱلْعَذَابِ ﴾ المستحَقِّ بكُفرِهم ﴿بِمَا كَانُواْ يُفْسِدُونَ ﴾: بكونِهم مُفسدينَ بصَدِّهم.

(٨٩) ـ ﴿ وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِم مِّنْ أَنفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾.

﴿ وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِم مِّنْ أَنفُسِهِمْ ﴾ يعني: نبيَّهُم، فإنَّ نبيَّ كلِّ أمَّةٍ[(١)] بُعِثَ مِنهم ﴿وَجِئْنَا بِكَ ﴾ يا محمَّد ﴿شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾: على أمَّتِكَ.

﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ استئنافٌ، أو حالٌ بإضمارِ (قد) ﴿تِبْيَٰنًا ﴾: بيانًا بليغًا ﴿لِّكُلِّ شَيْءٍ ﴾ مِن أُمورِ الدِّينِ على التَّفصيلِ، أو الإجمالِ بالإحالةِ إلى السُّنَّةِ أو القياسِ.

﴿وَهُدًى وَرَحْمَةً ﴾ للجميعِ، وإنَّما حِرمانُ المَحرومِ مِن تَفريطِه ﴿وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ خاصَّةً.

(١) في (ت): «قوم».

(٩٠) ـ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ﴾: بالتوسُّطِ في الأُمورِ: اعتقادًا كالتَّوحيدِ المُتوسِّطِ بين التَّعطيلِ والتَّشريكِ، والقولِ بالكسبِ المتوسِّطِ بينَ محضِ الجَبرِ والقَدَرِ، وعَمَلًا كالتَّعبُّدِ بأداءِ الواجباتِ المتوسِّطِ بين البطالةِ والترهُّبِ، وخُلُقًا كالجُودِ المتوسِّطِ بين البُخلِ والتَّبذيرِ.

﴿وَٱلْإِحْسَٰنِ﴾: إحسانِ الطَّاعاتِ، وهو إمَّا بحسبِ الكميَّةِ كالتَّطوُّعِ بالنَّوافلِ، أو بحسبِ الكيفيَّةِ كما قال عليه السَّلام: «الإحسانُ أَنْ تَعبُدَ اللهَ كأَنَّكَ تَراه، فإِنْ لَمْ تَكُن تَراهُ فإِنَّهُ يَراكَ»[1].

﴿وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾: وإعطاءِ الأقاربِ ما يحتاجونَ إليه، وهو تَخصيصٌ بعدَ تَعميمٍ للمُبالغَةِ.

﴿وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ﴾: عن الإفراطِ في مُشايعَةِ القُوَّةِ الشَّهْويَّةِ كالزِّنا، فإنَّه أَقبَحُ أحوالِ الإنسانِ وأشنَعُها.

﴿وَٱلْمُنكَرِ﴾: ما ينكَرُ على مُتعاطيهِ في إثارةِ القُوَّةِ الغَضبيَّةِ.

﴿وَٱلْبَغْىِ﴾: والاستعلاءِ والاستيلاءِ على النَّاسِ والتَّجبُّرِ عليهِم، فإنَّها الشَّيطنَةُ التي هي مُقتَضى القوَّةِ الوَهميَّةِ.

---

(١) رواه البخاري (٥٠)، ومسلم (٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ورواه مسلم (٨) من حديث عمر رضي الله عنه.

ولا يوجَدُ مِن الإنسانِ شَرٌّ إلَّا وهو مُندَرِجٌ في هذه الأَقسامِ صادِرٌ بتوسُّطِ إحدى هذه القُوَى الثَّلاثِ، ولذلك قال ابنُ مَسعودٍ: هي أجمَعُ آيةٍ في القرآنِ للخَيرِ والشرِّ[1].

وصارَتْ سببَ إسلامِ عُثمانَ بنَ مَظعون[2].

ولو لم يَكُن في القُرآنِ غيرُ هذه الآيةِ لصَدَقَ عليه أنَّه تِبيانٌ لكلِّ شَيءٍ وهُدًى ورحمَةٌ للعالَمين، ولعلَّ إيرادَها عقيبَ قولِه: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ للتَّنبيهِ عليه.

﴿يَعِظُكُمْ﴾ بالأمرِ والنَّهيِ والميزِ بينَ الخيرِ والشرِّ ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾: تَتَّعِظونَ.

(٩١) - ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾.

﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ﴾ يعني: البيعةَ لرسولِ اللهِ على الإسلامِ كقولِه تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠].

وقيل: كلُّ أمرٍ يجبُ الوَفاءُ به. ولا يلائمُه قولُه: ﴿إِذَا عَاهَدْتُمْ﴾.

وقيل: النَّذر، وقيل: الإيمان بالله.

﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ﴾: أيمانَ البَيْعةِ، أو مُطلَقَ الأَيمانِ ﴿بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾: توثيقِها بذكرِ اللهِ تعالى، ومنه: (أكَّدَ) بقلبِ الواوِ همزةً.

---

(١) رواه عبد الرزاق في «مصنفه» (٦٠٠٢)، والطبري في «تفسيره» (١٤/ ٣٣٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ١٣٢)، والحاكم في «المستدرك» (٣٣٥٨).

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٩١٩)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٨٩٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨٣٢٢)، من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

﴿وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾: شاهدًا بتلك البيعَةِ، فإنَّ الكَفيلَ مُراعٍ لحالِ المَكفولِ به رَقيبٌ عليه ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ في نَقضِ الأَيمانِ والعُهودِ.

(٩٢) - ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ اللَّهُ بِهِ وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾.

﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا﴾ ما غَزَلَتْه، مصدرٌ بمَعنى مَفعولٍ ﴿مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿نَقَضَتْ﴾؛ أي: نقضَتْ غزلَها مِن بعدِ إبرامٍ وإحكامٍ ﴿أَنْكَاثًا﴾: طاقاتٍ نُكِثَ فتْلُها، جمعُ نِكْثٍ، وانتصابُه على الحالِ مِن ﴿غَزْلَهَا﴾ أو المفعولِ الثَّاني لـ﴿نَقَضَتْ﴾ فإنَّه بمعنى: صَيَّرت.

والمرادُ به: تَشبيهُ النَّاقضِ بمَن هذا شَأنُهُ، وقيل: بَرِيْطَةَ بنتِ سعدِ بنِ تَيْمٍ القُرَشيَّةِ فإنَّها كانَتْ خرقاءَ تفعَلُ ذلك[1].

﴿تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ﴾ حالٌ مِنَ الضَّميرِ في ﴿وَلَا تَكُونُوا﴾، أو في الجارِّ[2] الواقعِ موقِعَ الخبرِ؛ أي: لا تكونوا مُتشبِّهينَ بامرأةٍ هذا شأنُها مُتَّخذِي أيمانِكُم مَفسدَةً ودَخَلًا[3] بينكُم، وأصلُ الدَّخَلِ: ما يَدخلُ الشَّيءَ ولَمْ يَكُن مِنه.

﴿أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ﴾ بأنْ تكونَ جماعةٌ أزيَدَ عَددًا وأوفَرَ مالًا من جماعةٍ.

والمعنى: لا تَغدِروا بقومٍ لكثرَتِكُم وقِلَّتِهِم، أو لكثرةِ مُنابذِيهِم وقوَّتِهِم؛ كقُريشٍ، فإنَّهُم كانوا إذا رأوا شوكةً في أعادِي حُلَفَائِهِم نَقَضُوا عهدَهُم وحالَفُوا أعداءَهُم.

---

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٦/ ١١٢)، والبغوي في «تفسيره» (٥/ ٣٩)، عن الكلبي ومقاتل.

(٢) في (خ): «الجار والمجرور».

(٣) في (أ): «ودغلا».

﴿إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ ٱللَّهُ بِهِۦ﴾ الضَّميرُ لـ﴿أَن تَكُونَ أُمَّةٌ﴾ لأنَّه بمعنى المصدَرِ؛ أي: يختبرُكُم بكَونِهم أَرْبَى لينظُرَ: أتتمَسَّكُونَ بحبلِ الوَفاءِ بعَهدِ اللهِ وبَيعَةِ رَسولِه، أَمْ تَغترُّونَ بكَثرَةِ قُرَيشٍ وشَوكَتِهم وقِلَّةِ المُؤمنينَ وضَعفِهِم؟

وقيل: الضَّميرُ للرُّبوِّ، وقيل: للأمرِ بالوَفاءِ.

﴿وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ مَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ إذا جازاكم على أعمالِكُم بالثَّوابِ والعِقاب.

(٩٣ ـ ٩٤) ـ ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَلَتُسْـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٩٣﴾ وَلَا تَتَّخِذُوٓا۟ أَيْمَٰنَكُمْ دَخَلًۢا بَيْنَكُمْ فَتَزِلَّ قَدَمٌۢ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُوا۟ ٱلسُّوٓءَ بِمَا صَدَدتُّمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾.

﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ مُتفقةً على الإسلام ﴿وَلَٰكِن يُضِلُّ مَن يَشَآءُ﴾ بالخذلانِ ﴿وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ بالتَّوفيقِ ﴿وَلَتُسْـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ سؤالَ تَبكيتٍ ومُجازاةٍ.

﴿وَلَا تَتَّخِذُوٓا۟ أَيْمَٰنَكُمْ دَخَلًۢا بَيْنَكُمْ﴾ تَصريحٌ بالنَّهيِ عنه بعدَ التَّضمينِ تأكيدًا ومُبالغَةً في قُبحِ المنهيِّ ﴿فَتَزِلَّ قَدَمٌۢ﴾؛ أي: عن محجَّةِ الإسلامِ ﴿بَعْدَ ثُبُوتِهَا﴾ عليها، والمرادُ: أقدامُهُم، وإنَّما وَحَّدَ ونَكَّرَ للدَّلالةِ على أنَّ زللَ قَدمٍ واحدَةٍ عظيمٌ، فكيفَ بأَقدامٍ كَثيرَةٍ.

﴿وَتَذُوقُوا۟ ٱلسُّوٓءَ﴾: العذابَ في الدُّنيا ﴿بِمَا صَدَدتُّمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾: بسببِ صُدودِكُم[1] عَنِ الوَفاءِ، أو: صَدِّكُم غيرَكُم عنه، فإنَّ مَن نقَضَ البَيعةَ وارتَدَّ جعلَ ذلكَ سُنَّةً لغيرِه.

﴿وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ في الآخرةِ.

---

(١) في (أ) و(خ): «بصدودكم».

(٩٥) - ﴿ وَلَا تَشْتَرُوا بِعَهْدِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ۚ إِنَّمَا عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾.

﴿ وَلَا تَشْتَرُوا بِعَهْدِ اللَّهِ ﴾: ولا تستبدِلُوا عهدَ اللهِ وبيعةَ رَسولِه ﴿ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾: عِوَضًا يَسيرًا، وهو ما كانَتْ قُرَيشٌ يَعِدُونَ لضعافِ المُسلمينَ ويَشرطونَ[١] لهم على الارتدادِ.

﴿إِنَّمَا عِندَ اللَّهِ﴾ مِن النَّصرِ والتَّغنيمِ في الدُّنيا والثَّوابِ في الآخرةِ ﴿هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ مما يَعِدُونكُم ﴿إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾: إن كُنْتُم مِن أَهلِ العلمِ والتَّمييزِ.

(٩٦) - ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ اللَّهِ بَاقٍ ۗ وَلَنَجْزِيَنَّ الَّذِينَ صَبَرُوا أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾.

﴿ مَا عِندَكُمْ ﴾ مِـن أَعراضِ الدُّنيـا ﴿يَنفَدُ﴾: يَنقَضِـي ﴿وَمَا عِندَ اللَّهِ ﴾ مِن خَزائنِ رَحمَتِـه ﴿بَاقٍ ﴾ لا ينفَـدُ، وهـو تَعليـلُ الحكـمِ السَّـابقِ، ودَليـلٌ على أنَّ نعيـمَ أهلِ الجنَّـةِ باقٍ.

﴿ولَيَجْزِيَـنَّ الَّذِينَ صَبَرُوا أَجْرَهُم ﴾ علـى الفاقـةِ وأذى الكُفَّـارِ، أو علـى مشـاقِّ التَّكاليـفِ. وقـرأ ابـن كثيـر وعاصم بالنـون[٢].

﴿بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ بمـا تَرَجَّـحُ فِعلُـهُ مـن أعمالهـم كالواجبـاتِ والمندوبـاتِ[٣]، أو بجـزاءٍ أحسـنَ مِـن أعمالِهـم.

---

(١) في (خ) و(ت): «ويشترطون».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٧٥)، و«التيسير» (ص: ١٣٨).

(٣) قوله: «بما ترجح فعله...» لما كان ظاهر النظم أنهم لا يجازون على الحسن منها أوَّله بأنّ المراد بالأحسن ما ترجَّح فعله على تركه، فيشمل الواجبَ والمندوبَ، والحسنُ هو المباح فإنه لا يثاب عليه. انظر: «حاشية الشهاب» (٥/ ٣٦٧).

(٩٧) ـ ﴿ مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾.

﴿ مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ ﴾ بيَّنَه بالنَّوعينِ دفْعًا للتَّخصيصِ ﴿وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ إذ لا اعتدادَ بأعمالِ الكَفَرةِ في استحقاقِ الثَّوابِ، وإنَّما المُتوقَّعُ عليها تخفيفُ العقابِ.

﴿فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً﴾ في الدُّنيا يعيشُ عَيْشًا طَيِّبًا، فإنَّه إن كان مُوسرًا فظاهرٌ، وإن كان مُعسِرًا كان يطيبُ عَيشُه بالقَناعةِ والرِّضا بالقسمةِ وتوقُّعِ الأجرِ العَظيمِ في الآخرةِ، بخلافِ الكافرِ فإنَّه إن كانَ مُعسرًا فظاهرٌ، وإن كانَ مُوسرًا لم يَدَعِ الحرصُ وخوفُ الفواتِ أن يَتهنَّأَ بعَيشِه، وقيل: في الآخرةِ.

﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ مِن الطَّاعةِ.

(٩٨ ـ ١٠٠) ـ ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿٩٨﴾ إِنَّهُۥ لَيْسَ لَهُۥ سُلْطَٰنٌ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٩٩﴾ إِنَّمَا سُلْطَٰنُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُۥ وَٱلَّذِينَ هُم بِهِۦ مُشْرِكُونَ ﴾.

﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ ﴾: إذا أردتَ قِراءتَهُ، كقوله: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ [المائدة: ٦] ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾: فاسأَل اللهَ أَنْ يُعيذَكَ مِن وَساوسِه لئلَّا يُوَسوِسَكَ في القراءةِ.

والجمهورُ على أنَّه للاستحبابِ، وفيه دليلٌ على أنَّ المُصلِّيَ يَستعيذُ في كلِّ ركعَةٍ؛ لأنَّ الحكمَ المرتَّبَ على شرطٍ يَتكرَّرُ بتكرُّرِه قياسًا، وتعقيبُه لذكرِ العَملِ الصَّالحِ والوعدِ عليه إيذانٌ بأَنَّ الاستعاذةَ عندَ القراءةِ مِن هذا القَبيلِ.

وعن ابنِ مَسعودٍ: قرأتُ على رَسولِ اللهِ ﷺ فقلتُ: أعوذُ بالسَّميعِ العَليمِ مِن الشَّيطانِ الرَّجيمِ، فقال: «قل: أعوذُ باللهِ مِن الشَّيطانِ الرَّجيمِ، هكذا أقرأنيهِ جِبريلُ عَن القَلمِ عَن اللوحِ المَحفوظِ».

﴿إِنَّهُۥ لَيۡسَ لَهُۥ سُلۡطَٰنٌ﴾: تَسلُّطٌ وولايةٌ ﴿عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ﴾ على أَولياءِ الله المؤمنينَ بهِ والمتوكِّلينَ عليه، فإنَّهم لا يُطيعونَ أوامِرَه ولا يَقبلونَ وَساوِسَهُ إلَّا فيما يحتقرونَ على ندورٍ وغفلةٍ، ولذلك أُمِرُوا بالاستعاذةِ، فذكرَ السَّلطنةَ بعدَ الأَمرِ بالاستعاذةِ لئلَّا يُتوهَّمَ مِنه أنَّ له سُلطانًا.

﴿إِنَّمَا سُلۡطَٰنُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوۡنَهُۥ﴾: يُحبُّونَـهُ ويُطيعونَـه ﴿وَٱلَّذِينَ هُم بِهِۦ﴾: بـاللهِ، أو بسـببِ الشـيطانِ[1] ﴿مُشۡرِكُونَ﴾.

قوله: «وعَن ابنِ مَسعودٍ: قَرأْتُ عَلى رَسولِ اللهِ ﷺ فقلتُ: أعوذُ باللهِ السَّميعِ العَليمِ...» الحديث.

أخرجَه الثَّعلَبيُّ والواحِديُّ[2].

---

(١) في (أ) و(خ): «السلطان».

(٢) رواه الثعلبي في «تفسيره» (١٦/ ١٢٢ ـ ١٢٣) مسلسلًا، وعنه تلميذه الواحدي في «الوسيط» (٣/ ٨٣ ـ ٨٤)، ورواه أيضاً ابن الجوزي في «المسلسلات» (١٩). وانظر: «السلسلة الضعيفة» (٣٩٠٣).

وقد وردت الاستعاذة بهذه الصيغة: «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم» في عدة أحاديث منها حديث أبي سعيد عند أبي داود (٧٧٥) والترمذي (٢٤٢)، وحديث عائشة رضي الله عنها عند أبي داود (٧٨٥)، وحديث معقل بن يسار عند الترمذي (٢٩٢٢).

(١٠١) ـ ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓا۟ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ﴾ بالنَّسخِ فجَعلنا الآيَةَ النَّاسخَةَ مكانَ المَنسوخَةِ لفظًا أو حُكمًا ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ﴾ مِن المَصالح، فلَعلَّ ما يكونُ مَصلحَةً في وَقتٍ يَصيرُ مَفسدَةً بعدَهُ فينسخُه، وما لا يكونُ مَصلحَةً حينئذٍ يكونُ مَصلحَةً الآنَ فيُثبتُهُ مَكانَهُ.

وقرأَ ابنُ كَثيرٍ وأبو عَمرٍو: ﴿يُنْزِلُ﴾ بالتخفيف[١].

﴿قَالُوٓا۟﴾؛ أي: الكفرةُ: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ﴾ مُتقَوِّلٌ على اللهِ تَأمرُ بشَيءٍ ثمَّ يَبدو لك فتَنْهَى عنه، وهو جوابُ ﴿إذا﴾.

﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ﴾ اعتراضٌ لتَوبيخِ الكُفَّارِ على قَولِهم، والتَّنبيهِ على فَسادِ سَنَدِهم، ويَجوزُ أَنْ يكونَ حالًا.

﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ حكمَةَ الأَحكامِ ولا يُميِّزونَ الخطأَ مِن الصَّوابِ.

(١٠٢) ـ ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾.

﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ﴾ يعني: جبريلَ، وإضافَةُ الرُّوحِ إلى القدسِ ـ وهو الطُّهرُ ـ كقَولهم: حاتمُ الجودِ. وقرأَ ابنُ كثيرٍ: ﴿رُوحُ القُدْسِ﴾ بالتخفيف[٢].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٧٠)، و«التيسير» (ص: ٧٥).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٧٥)، و«التيسير» (ص: ٧٤).

وفـي ﴿يُنَزِّلُ﴾ و﴿نَزَّلَهُ﴾ تنبيهٌ على أنَّ إنزالَهُ مُدرَّجًا على حسبِ المَصالحِ ممَّا[1] يَقتَضِي التَّبديلَ[2].

﴿مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ﴾: مُلْتَبِسًا بالحِكمَةِ ﴿لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ على الإيمانِ بأنَّه كلامُه، فإنَّهم إذا سَمِعُوا الناسخَ وتَدبَّرُوا ما فيه مِن رعايةِ الصَّلاحِ والحكمَةِ رسخَتْ عَقائدُهُم واطمأنَّتْ قُلوبُهُم.

﴿وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ المنقادينَ لحُكمِه، وهمَا مَعطوفانِ على مَحلِّ ﴿لِيُثَبِّتَ﴾؛ أي: تثبيتًا وهدايةً وبِشارةً، وفيه تَعريضٌ بحُصولِ أَضدادِ ذلك لغَيرِهِم.

وقُرِئ: (ليُثْبِتَ) بالتَّخفيفِ[3].

(١٠٣) - ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ﴾.

---

(١) في (ت): «مما». وانظر التعليق الآتي.

(٢) قوله: «تنبيه على أن إنزاله مدرجاً...» «مدرجاً» بصيغة المفعول؛ أي: بالتدريج، وهو مقابلُ الدفعي، وهو إشارة إلى الفرق بين الإنزال والتنزيل، يعني: أنه لم ينزل دفعة واحدة بل دفعات على حسب المصالح الدينية، والمصالح تختلف باختلاف الأزمان، فكم من شيء يلزم في وقت ويمتنع في آخر، فكونه كذلك مما يؤيد صحة النسخ وحسنه، فلذلك اختار صيغة (نَزَّل) هنا دون (أنزل) لمناسبته لمقتضى المقام، فقوله: «على حسب المصالح» خبر «أن»، و«بما يقتضي» بدل منه أو حال من الضمير المستتر في «مدرّجاً»، و«بما..» خبر، وقوله: «بما» بالباء السببية، وفي نسخة: «مما»، وليس الإنزال التدريجي هنا مخصوصاً بالناسخ والمنسوخ كما قيل، بل شامل له، وقوله: «ملتبساً...» إشارة إلى أنّ الباء للملابسة، وأنّ الحق بمعنى الحكمة والصواب المقتضي للتبديل. انظر: «حاشية الشهاب» (٥/ ٣٦٩).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٧) عن أبي حيوة.

﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ﴾ يعنُون: جبرًا الرُّوميَّ غُلامَ عامرِ بنِ الحضرَمِيِّ[١].

وقيل: جبرًا ويسارًا؛ كانا يَصنَعانِ السَّيفَ بمكَّةَ ويَقرآنِ التَّوراةَ والإنجيلَ، كانَ الرَّسولُ عليهِ السَّلامُ يمرُّ عليهِمَا ويَسمَعُ ما يَقرآنِه[٢].

وقيل: عائشًا ـ أو: يعيشَ ـ غلامَ حُوَيطبِ بنِ عبدِ العُزَّى، قد أسلَمَ وكان صاحبَ كتبٍ[٣].

وقيل: سلمانَ الفارسيَّ[٤].

﴿لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ﴾: لغَةُ الرَّجلِ الذي يُميلونَ قولَهُم عن الاستقامةِ إليه، مأخوذٌ مِن لحدِ القبرِ ـ وقرأَ حمزَةُ والكِسائيُّ: ﴿يَلْحَدون﴾ بفتحِ اليَاءِ[٥] ـ لسانٌ أعجمِيٌّ غيرُ بَيِّنٍ.

﴿وَهَٰذَا﴾: وهذا القُرآنُ ﴿لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ﴾: ذو بيانٍ وفَصاحَةٍ.

والجملتانِ مُستأنفَتَانِ لإبطالِ طَعْنِهِم، وتَقريرُهُ يَحتَمِلُ وَجهَيْنِ:

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٤/ ٣٦٧) عن عبد الله بن كثير.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٤/ ٣٦٧ ـ ٣٦٨)، والبيهقي في «الشعب» (١٣٨)، عن عبد الله بن مسلم الحضرمي.

(٣) ذكره الفراء في «معاني القرآن» (٢/ ١١٣)، والزجاج في «معاني القرآن» (٣/ ٢١٩)، والثعلبي في «تفسيره» (١٦/ ١٢٨).

ورواه الطبري في «تفسيره» (١٤/ ٣٦٥ ـ ٣٦٦) عن عكرمة وقتادة. واقتصرا في اسمه على: «يعيش».

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١٤/ ٣٦٨) عن الضحاك.

(٥) انظر: «السبعة» (ص: ٣٧٥)، و«التيسير» (ص: ١٣٨).

أحدُهُما: أنَّ ما يَسمَعُه منه كلامٌ أعجمِيٌّ لا يَفهَمُه هو ولا أَنتُم، والقُرآنُ عَربيٌّ تَفهَمُونَه بأَدْنى تأمُّلٍ، فكيفَ يكونُ ما تَلقَّفَه منه؟

وثانيهِمَا: هَبْ أنَّه تعلَّمَ مِنْهُ المَعنى باستِماعِ كَلامِه، لكِنْ لم يتلقَّف منه اللفظَ؛ لأنَّ ذاكَ أَعجَمِيٌّ وهذا عَرَبيٌّ، والقُرآن كما هو مُعجِزٌ باعتبارِ المَعنى فهو مُعجِزٌ مِن حيثُ اللَّفظُ، مع أنَّ العُلومَ الكَثيرةَ التي في القرآنِ لا يُمكِنُ تَعلُّمُها إلَّا بمُلازَمَةِ مُعلِّمٍ فائقٍ في تلكَ العُلومِ مُدَّةً مُتطاوِلَةً، فكيفَ تَعلَّمَ جميعَ ذلك مِن غُلامٍ سوقيٍّ سمعَ منه بعضَ أوقاتِ مرورِه عليه كُلَيْمَاتٍ أَعجميَّةً لعلَّهُما لم يَعرِفَا مَعناها.

وطعنُهُم في القُرآنِ بأَمثالِ هذه الكَلِماتِ الرَّكيكةِ دليلٌ على غايَةِ عَجزِهِم.

(١٠٤ ـ ١٠٥) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ لَا يَهۡدِيهِمُ ٱللَّهُ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٠٤﴾ إِنَّمَا يَفۡتَرِي ٱلۡكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰذِبُونَ﴾.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ لا يُصَدِّقُونَ أنَّها مِن عندِ الله ﴿لَا يَهۡدِيهِمُ ٱللَّهُ﴾ إلى الحقِّ أو إلى سبيلِ النَّجاةِ، وقيل: إلى الجنَّةِ.

﴿وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ في الآخرةِ، هدَّدَهُم على كُفرِهِم بالقُرآنِ بعدَما أماطَ شُبهَهُم وردَّ طَعْنَهُم فيه، ثمَّ قلَبَ[1] الأمرَ عليهِم فقال:

﴿يَفۡتَرِي ٱلۡكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ لأنَّهُم لا يخافونَ عقابًا يردَعُهُم عنه.

﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ﴾ إشارةٌ إلى الذينَ كَفرُوا أو إلى قُريشٍ ﴿هُمُ ٱلۡكَٰذِبُونَ﴾؛ أي: الكاذبونَ على الحَقيقَةِ، أو: الكامِلونَ في الكَذِبِ؛ لأنَّ تَكذيبَ آياتِ اللهِ والطَّعنَ فيها بهذه الخُرافاتِ أعظَمُ الكَذبِ، أو: الذين عادَتُهُم الكَذِبُ لا يَصرِفُهُم عنه دينٌ ولا مُروءَةٌ، أو: الكاذبونَ في قَولِهِم: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُفۡتَرِۭ﴾، ﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٞ﴾.

---

(١) في (خ): «ثم غلط».

قوله: «وهما مَعطوفانِ على محلِّ ﴿لِيُثَبِّتَ﴾» أوردَ عليه أبو حيَّان ما تقدَّم قريبًا[١].

قوله: «والجُملتانِ مُستأنفتَانِ لإبطالِ طَعْنِهِم»:

قال أبو حيَّان: عندي في جملةِ ﴿لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ﴾ أن تكونَ حاليَّةً فموضِعُها نصبٌ، وذلك أبلغُ في الإنكارِ عليهِم؛ أي: يقولون ذلك والحالُ هذهِ؛ أي: عِلمُهُم بأعجَمِيَّةِ هذا البَشرِ وإبانَةِ عربيَّةِ هذا القرآنِ، كان يمنعُهم[٢] من تلكَ المقالِ.

قال: وإنَّما ذهبَ الزَّمخشريُّ إلى الاستئنافِ دونَ الحالِ[٣]؛ لأنَّ مَذهبَهُ اشتراطُ الواوِ في الجُملَةِ الحاليَّةِ الاسميَّةِ[٤]، وهو مذهبٌ مَرجوحٌ تَبعَ فيه الفرَّاءَ[٥].

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (١٣/ ٤٥٩)، وانظر ما تقدم عند تفسير الآية (٦٤) من هذه السورة

(٢) أي: كان ينبغي أن يمنعهم. انظر: «حاشية الشهاب» (٥/ ٣٧٠).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٤/ ٦٠١).

(٤) قال الزمخشري في «المفصل» (ص: ٢٩): والجملة تقع حالًا، ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية، فإن كانت اسمية فالواو إلا ما شذ من قولهم: (كلمته فيه إلى فيَّ)، وما عسى أن يعثر عليه في الندرة.

وتعقبه صلاح الدين العلائي في «الفصول المفيدة» (ص: ١٦١) فقال: وكأنه أراد بالشذوذ من جهة القياس، وكل ذلك ليس بصحيح ـ أي: ندرته وشذوذه ـ أما القياس فقد بينا أن الأصل الضمير، وأن المعتبر إنما هو الرابط بين الجملتين حتى تكون الثانية حالاً، والربط في الضمير أقوى منه في الواو، وأما الاستعمال فليس بنادر. ثم ذكر آيات من القرآن واستدل على الزمخشري نفسه في قوله تعالى: ﴿فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾ بأنه قال: هي جملة حالية من ﴿ٱلْإِنجِيلَ﴾ في قوله ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾ [المائدة: ٤٦]، وكذلك قوله تعالى قبل هذه الآية: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ﴾ ولا واو فيها، ثم قال: فكل هذه الشواهد ترد كونه شاذًا أو ضعيفاً.

(٥) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٣/ ٤٦٢).

(١٠٦) ـ ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾.

﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ﴾ بدلٌ مِن ﴿ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ وما بينَهُما اعتراضٌ، أو مِن ﴿أولئك﴾، أو مِن ﴿ٱلۡكَٰذِبُونَ﴾، أو مبتدأٌ خبرُهُ مَحذوفٌ دلَّ عليهِ قولُه: ﴿فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ﴾، ويجوزُ أَنْ ينتصبَ بالذَّمِّ، وأن تكونَ ﴿مَن﴾ شرطيَّةً مَحذوفَةَ الجَوابِ.

﴿إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ﴾ على الافتراءِ، أو كلمةِ الكُفرِ، استثناءٌ مُتَّصِلٌ؛ لأنَّ الكُفرَ لُغَةً يعمُّ القَولَ والعقدَ كالإيمانِ.

﴿وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾ لـم تتغيَّـرْ عَقِيدَتُـه، وفيـه دَليلٌ علـى أنَّ الإيمانَ هو التَّصديـقُ بالقَلبِ.

﴿وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا﴾: اعتقدَهُ وطابَ بِهِ نفسًا ﴿فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ إذ لا أعظمَ مِن جُرمِه.

رُوِيَ أنَّ قُرَيْشًا أَكْرَهُوا عَمَّارًا وأبويهِ ياسرًا وسُمَيَّةَ على الارتدادِ، فرَبَطُوا سُمَيَّةَ بينَ بَعِيرَيْنِ ووُجِئَ بحربةٍ في قُبُلِها وقالوا: إنَّكِ أسلَمْتِ مِن أَجلِ الرِّجالِ! فقُتِلَتْ، وقَتَلُوا ياسِرًا، وهمَا أَوَّلُ قَتِيلَيْنِ في الإسلامِ، وأعطاهُمْ عمَّارٌ بلسانِهِ ما أرادُوا مُكرَهًا فقيل: يا رسولَ اللهِ! إنَّ عمارًا كفَرَ! فقال: «كلا، إنَّ عمارًا مُلِئَ إيمانًا مِن قَرْنِهِ إلى قدمِهِ، واختلَطَ الإيمانُ بلَحمِهِ ودَمِهِ»، فأتى عمارٌ رَسولَ اللهِ ﷺ وهو يَبْكِي، فجَعلَ رسولُ اللهِ يمسَحُ عَينيهِ وقال: «ما لك؟ إن عادوا لكَ فعُدْ لَهُم بما قلتَ»[1].

---

(١) ذكره بتمامه الثعلبي في «تفسيره» (١٦/ ١٣٥ ـ ١٣٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما دون سند.

وروى يحيى بن سلام في «تفسيره» (١/ ٩٢)، وعبد الرزاق في «تفسيره» (١٥٠٩)، والطبري في =

وهو دليلٌ على جوازِ التَّكلُّمِ بالكُفرِ عندَ الإكراهِ، وإن كانَ الأفضَلُ أن يتجنبَ عنه إعزازًا للدِّينِ كما فعلَهُ أبواه؛ لِمَا رُوِيَ أنَّ مُسيلِمَةَ أخذَ رَجُلَينِ فقال لأحدِهِما: ما تقولُ في مُحمَّدٍ؟ قال: رسولُ الله، قال: فما تقولُ فيَّ؟ فقال: أنتَ أيضًا، فخلَّاه، وقال للآخر: ما تقولُ في مُحمَّدٍ؟ قال: رسولُ اللهِ، فقال: ما تقولُ فيَّ؟ قال: أنا أصَمُّ، فأعادَ عليه ثلاثًا فأعادَ جوابَهُ فقتَلَه، فبلغَ رسولَ اللهِ ﷺ فقال: «أمَّا الأوَّلُ فقَدْ أخذَ برُخْصَةِ اللهِ، وأمَّا الثَّاني فقَدْ صَدَعَ بالحقِّ فهنيئًا له».

(١٠٧ ـ ١٠٩) ـ ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْءَاخِرَةِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٠٧﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ ﴿١٠٨﴾ لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾.

﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى الكُفرِ بعدَ الإيمانِ، أو الوعيدِ ﴿بِأَنَّهُمُ ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْءَاخِرَةِ﴾: بسببِ أنَّهم آثَرُوهَا عليْها ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾؛ أي: الكافرينَ في عِلْمِه إلى ما يوجِبُ ثباتَ الإيمانِ ولا يَعصِمُهُم عَنِ الزَّيغِ.

= «تفسيره» (١٤/ ٣٧٤)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧/ ٢٣٠٤)، عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر، قال: أخذ المشركون عمار بن ياسر فعذَّبوه حتى باراهم في بعض ما أرادوا، فشكا ذلك إلى النبيّ ﷺ، فقال النبيُّ ﷺ: «كَيفَ تَجدُ قَلْبَكَ؟» قال: مطمئنًا بالإيمان. قال النبيُّ ﷺ: «فإنْ عادُوا فَعُدْ». قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٢/ ٣١٢): وهو مرسل ورجاله ثقات.

ورواه الحاكم في «المستدرك» (٣٣٦٢) عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر عن أبيه، وصححه، وقال الحافظ: وهو مرسل أيضاً، وأخرج الطبري [في «تفسيره» (١٤/ ٣٧٣ ـ ٣٧٤)] من طريق عطية العوفي عن ابن عباس نحوه مطولاً وفي سنده ضعف.

﴿أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ﴾ فأبَتْ عَن إدراكِ الحقِّ والتَّأمُّلِ فيه ﴿وَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ﴾: الكاملونَ في الغَفلَةِ؛ إذ أغفَلَتْهُم الحالةُ الرَّاهِنَةُ عَن تدبُّرِ العَواقِبِ.

﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ إذ ضَيَّعوا أعمارَهُم وصَرَفُوها فيما أَفْضَى بِهِم إلى العذابِ المُخلَّدِ.

(١١٠ ـ ١١١) ـ ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا فُتِنُوا۟ ثُمَّ جَٰهَدُوا۟ وَصَبَرُوٓا۟ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١١٠﴾ يَوْمَ تَأْتِى كُلُّ نَفْسٍ تُجَٰدِلُ عَن نَّفْسِهَا وَتُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾.

﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا فُتِنُوا۟﴾؛ أي: عُذِّبُوا كعَمَّارٍ بالولايةِ والنَّصرِ، و﴿ثُمَّ﴾ لتباعُدِ حالِ هؤلاءِ عَن حالِ أولئك.

وقرأَ ابنُ عامرٍ: ﴿فتَنوا﴾ بالفَتحِ[1]؛ أي: بعدمَا عَذَّبُوا المؤمنينَ كالحَضرميِّ، أكرَهَ مَولاه جَبْرًا حتَّى ارتَدَّ ثمَّ أسلَمَا وهاجَرَا[2].

﴿ثُمَّ جَٰهَدُوا۟ وَصَبَرُوٓا۟﴾ على الجهادِ وما أَصابَهُم مِن المَشاقِّ.

﴿إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا﴾: مِن بَعدِ الهِجرةِ والجِهادِ والصَّبرِ ﴿لَغَفُورٌ﴾ لِمَا فَعَلُوا قبلُ ﴿رَّحِيمٌ﴾ يُنعِمُ عليهِمْ مُجازاةً على ما صَنَعوا بَعدُ.

﴿يَوْمَ تَأْتِى كُلُّ نَفْسٍ﴾ مَنصوبٌ بـ﴿رَّحِيمٌ﴾ أو بـ: اذكر.

﴿تُجَٰدِلُ عَن نَّفْسِهَا﴾: تجادِلُ عَن ذاتِها وتَسْعى في خَلاصِها، لا يُهِمُّها شَأنُ غَيرِها فيَقولُ: نفسي نفسي.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٧٦)، و«التيسير» (ص: ١٣٨).

(٢) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٦/ ١٣٩ ـ ١٤٠) عن مقاتل.

﴿وَتُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ﴾: جزاءَ ما عَمِلَت ﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾: لا يُنقصونَ أُجورَهُم.

(١١٢) ـ ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ﴾.

﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً﴾؛ أي: جعَلَها مثلًا لكلِّ قومٍ أنعمَ اللهُ عليهِم فأبطرَتْهُم النِّعمَةُ فكفرُوا فأنزلَ اللهُ بهِم نقمتَهُ، أو لمكَّةَ.

﴿كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً﴾ لا يزعِجُ أهلَها خَوْفٌ ﴿يَأْتِيهَا رِزْقُهَا﴾: أقواتُها ﴿رَغَدًا﴾: واسِعًا ﴿مِّن كُلِّ مَكَانٍ﴾ مِن نَواحِيها ﴿فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ﴾: بنِعَمِه، جمعُ نِعْمَةٍ على تَركِ الاعتدادِ بالتَّاءِ، كدِرْعٍ وأَدْرُعٍ، أو جمعُ نُعْمٍ كبُؤْسٍ وأَبْؤُسٍ.

﴿فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ﴾ استعارَ الذَّوقَ لإدراكِ أثرِ الضَّررِ، واللِّباسَ لِمَا غَشِيَهُم واشتملَ عليهِمْ مِن الجُوعِ والخَوْفِ، وأوقعَ الإذاقَةَ عليهِ بالنَّظرِ إلى المُستعارِ لَهُ كقولِ كُثَيِّرٍ:

غَمْرُ الرِّداءِ إذا تَبَسَّمَ ضاحِكًا ... غَلِقَتْ لِضحكَتِهِ رِقَابُ المَالِ[1]

---

(١) انظر: «ديوان كثير عزة» (ص: ٢٩٥)، و«إصلاح المنطق» (ص: ١٢ و٣٨)، و«غريب الحديث» لابن قتيبة (٢/ ٩٢)، و«الزاهر» لابن الأنباري (١/ ٤٣٢)، و«أمالي القالي» (٢/ ٢٩١)، و«الصحاح» (مادة: غمر).

قوله: «غلقت لضحكته..» يقال: غلق الرهن: إذا استحقه المرتهن، وذلك إذا لم يُفتكَّ في الوقت المشروط. والبيت في مدح عبد العزيز بن مروان، قال السيرافي في «شرح أبيات إصلاح المنطق» (ص: ٥٣): يقول: إذا ضحك وسُرَّ وهب ماله وفرقه، ومعنى «غلقت»: حصلت للموهوب له، من قولك: غلق الرهن: إذا حصل للمرتهن ولم يسترجعه الراهن.

فإنَّه استعارَ الرِّداءَ للمَعروفِ؛ لأنَّه يَصونُ عِرْضَ صاحبِهِ صونَ الرِّداءِ لِمَا يُلقَى عليه، وأضافَ إليه الغَمْرَ الذي هو وصفُ المَعروفِ والنَّوالِ، وقد يُنظرُ إلى المُستعارِ، كقولِه:

يُنَازِعُنِي رِدَائِي عَبْدُ عمرٍو ... رُوَيْدَكَ يَا أَخَا عَمْرِو بنِ بَكْرِ
لِيَ الشَّطْرُ الذي مَلَكَتْ يَمِينِي ... وَدُونَكَ فَاعْتَجِرْ مِنْهُ بِشَطْرِ[1]

استعارَ الرِّداءَ لِسَيْفِهِ ثمَّ قال: (فاعتَجِرْ) نَظَرًا إلى المُستعارِ.

﴿بِمَا كَانُواْ يَصۡنَعُونَ﴾: بصَنيعِهِم.

(١١٣) ـ ﴿وَلَقَدۡ جَآءَهُمۡ رَسُولٞ مِّنۡهُمۡ فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمُ ٱلۡعَذَابُ وَهُمۡ ظَٰلِمُونَ﴾.

﴿وَلَقَدۡ جَآءَهُمۡ رَسُولٞ مِّنۡهُمۡ﴾ يعني: محمَّدًا صَلواتُ اللهِ عليه، والضَّميرُ لأهلِ مَكَّةَ، عادَ إلى ذكرِهِم بعدَ ما ذكرَ مثلَهُم ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمُ ٱلۡعَذَابُ وَهُمۡ ظَٰلِمُونَ﴾؛ أي: حالَ التِباسِهِم بالظُّلمِ، والعَذابُ: ما أصابَهُم مِن الجَدْبِ الشَّديدِ وواقعةِ بَدرٍ.

(١١٤ ـ ١١٧) ـ ﴿فَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَٰلٗا طَيِّبٗا وَٱشۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ إِن كُنتُمۡ إِيَّاهُ تَعۡبُدُونَ ١١٤ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحۡمَ ٱلۡخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦۖ فَمَنِ ٱضۡطُرَّ غَيۡرَ بَاغٖ وَلَا عَادٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ١١٥ وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلۡسِنَتُكُمُ ٱلۡكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٞ وَهَٰذَا حَرَامٞ لِّتَفۡتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ لَا يُفۡلِحُونَ ١١٦ مَتَٰعٞ قَلِيلٞ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ﴾.

---

(١) البيتان دون نسبة في «شرح ديوان المتنبي» لأبي العلاء (ص: ٣٦١)، و«سمط اللآلي» للبكري (١/ ٩٠٥ و٩٣٥)، و«الكشاف» (٤/ ٦٠٨). وذكرهما ابن المظفر الحاتمي في «الرسالة الموضحة» (ص: ١٤٠)، من إنشاد ابن دريد.

﴿فَكُلُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَٰلًا طَيِّبًا﴾ أمرَهُم بأكلِ ما أحلَّ اللهُ لَهُم وشُكرِ ما أَنعمَ عليهِمْ بعدَما زجرَهُم عَن الكُفرِ وهدَّدَهُم عليهِ بما ذكرَ مِن التَّمثيلِ والعَذابِ الذي حلَّ بهِمْ؛ صَدًّا لَهُم عَن صَنيعِ الجاهليَّةِ ومَذاهِبِها(١) الفاسِدَةِ.

﴿وَٱشْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾: تُطيعونَ، أو: إنْ صحَّ زَعمُكُم أَنَّكُم تَقصِدُونَ بعِبادَةِ الآلِهَةِ عبادتَه.

﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ۖ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ لـمَّا أمرَهُم بتناوُلِ ما أحَلَّ لَهُم عدَّدَ عليهِم مُحرَّمَاتِه؛ ليُعلمَ أنَّ ما عَداها حِلٌّ لَهُم، ثمَّ أكَّدَ ذلك بالنَّهيِ عَن التَّحريمِ والتَّحليلِ بأهوائِهِم فقال:

﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ﴾ كما قالوا: ﴿مَا فِى بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا﴾ الآية [الأنعام: ١٣٩].

ومُقتَضى سِياقِ الكَلامِ وتَصديرِ الجُملَةِ بـ﴿إنما﴾: حَصْرُ المحرماتِ في الأَجناسِ الأَربعَةِ إلا ما ضُمَّ إليه دليلٌ كالسِّباعِ والحُمُرِ الأَهليَّةِ.

وانتصابُ ﴿ٱلْكَذِبَ﴾ بـ﴿لا تَقولُوا﴾، و﴿هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ﴾ بدلٌ منه، أو مُتعلِّقٌ بـ﴿تَصِفُ﴾ على إرادةِ القولِ؛ أي: ولا تَقولُوا الكَذِبَ لِمَا تَصِفُه أَلسِنَتُكُم فتَقولُ: ﴿هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ﴾، أو مَفعولُ ﴿لا تَقُولُوا﴾ و﴿ٱلْكَذِبَ﴾ مُنتَصِبٌ بـ﴿تَصِفُ﴾، و(ما) مَصدريَّةٌ(٢)؛ أي: ولا تقولوا: هذا حَلالٌ وهذا حَرامٌ لوَصفِ أَلسِنَتِكُم

---

(١) في (ت): «ومذاهبهم».

(٢) قوله: «و(ما) مصدرية»؛ أي: على الوجه الأخير، قال الزمخشري: ولك أن تَنْصِبَ ﴿ٱلْكَذِبَ﴾ بـ﴿تَصِفُ﴾ وتَجعَلَ (ما) مصدريةً، وتُعلِّقَ ﴿هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ﴾ بـ(لا تقولوا). انظر: «الكشاف» (٤/ ٦١٠).

الكَذِبَ؛ أي: لا تُحرِّمُوا ولا تُحَلِّلُوا بمُجرَّدِ قَولٍ تنطقُ به ألسِنَتُكُم مِن غيرِ دَليلٍ.

ووصفُ ألسِنَتِهم الكذبَ مُبالغَةٌ في وَصفِ كَلامِهِم بالكَذبِ، كأنَّ حقيقةَ الكَذِبِ كانت مَجهولَةً وألسِنَتُهُم تَصِفُها وتُعرِّفُها بكلامِهِم هذا، ولذلك عُدَّ مِن فَصيحِ الكَلامِ كقولهم: وَجهُهَا يَصِفُ الجمالَ، وعينُها تَصِفُ السِّحرَ.

وقرئَ: (الكَذِبِ) بالجرِّ[1] بدلٌ مِن (ما).

و: (الكُذُبُ) جمعُ كذوبٍ بالرَّفعِ[2] صفَةٌ للألسِنَةِ، وبالنَّصبِ[3] على الذمِّ، أو بمَعنى: الكَلِمَ الكواذِبَ، أو هو جمعُ كِذَابٍ.

﴿لِّتَفۡتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ﴾ تعليلٌ لا يتضمَّنُ الغرضَ[4].

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ لَا يُفۡلِحُونَ﴾ لَمَّا كانَ المُفتَري يَفتري لتَحصيلِ مَطلوبٍ نَفَى عَنْهُم الفَلاحَ وبيَّنَه بقولِه:

﴿مَتَٰعٞ قَلِيلٞ﴾؛ أي: ما يَفترونَ لأَجلِهِ ـ أو ما هُم فيه ـ مَنفعَةٌ قَليلَةٌ تنقَطِعُ عَن قريبٍ ﴿وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ﴾ في الآخِرَةِ.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٧) عن الحسن، و«المحتسب» (٢/ ١٢) عن الحسن بخلاف والأعرج وابن يعمر وابن أبي إسحاق وغيرهم.

(٢) انظر: «المحتسب» (٢/ ١٢) عن مسلمة بن محارب.

(٣) انظر: «المحتسب» (٢/ ١٢ ـ ١٣) عن يعقوب.

(٤) قوله: «تعليل لا يتضمن الغرض» يعني: أنها لام الصيرورة والعاقبة المستعارة من التعليلية؛ إذ ما صدر منهم ليس لأجل هذا بل لأغراض أخر يترتب عليها ما ذكر. انظر: «حاشية الشهاب» (٥/ ٣٧٨).

(١١٨) - ﴿ وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا مَا قَصَصْنَا عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾.

﴿ وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا مَا قَصَصْنَا عَلَيْكَ ﴾؛ أي: في سورةِ الأنعامِ في قولِه: ﴿ وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍ ﴾ [الأنعام: ١٤٦] ﴿مِن قَبْلُ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿قَصَصْنَا﴾ أو بـ﴿حَرَّمْنَا﴾.

﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ﴾ بالتَّحريمِ ﴿وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ حيثُ فَعَلوا ما عوقِبُوا به عليه، وفيه تَنبيهٌ على الفرقِ بينَهُم وبين غيرِهِم في التَّحريمِ، وأنه كما يكونُ للمضرَّةِ يكونُ للعُقوبَةِ.

(١١٩) - ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُواْ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابُواْ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوٓاْ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾.

﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُواْ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ﴾: بسببِها، أو: مُلْتبِسينَ بها لتَعُمَّ الجَهلَ باللهِ وبعقابِه وعدمَ التَّدبرِ في العواقبِ لغلبَةِ الشَّهوةِ، والسُّوءُ يَعُمُّ الافتراءَ على اللهِ وغيرَه[1].

﴿ثُمَّ تَابُواْ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوٓاْ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا﴾: مِن بعدِ التَّوبةِ ﴿لَغَفُورٌ﴾ لذلك السُّوءِ ﴿رَّحِيمٌ﴾ يثيبُ على الإنابَةِ.

---

(١) قوله: «بسببها» فالباء للسببية، والمراد بالجهالة: السببُ الحامل لهم على العمل كالغيرة الجاهلية الحاملة على القتل وغيرِ ذلك، وقوله: «أو ملتبسين» فهي للملابسة، وقوله: «لتعم الجهل بالله وعقابه» متعلق بتقدير «ملتبسين» تعليل له؛ و«عدم التدبر» بالنصب معطوف على «الجهل»، و«لغلبة الشهوة» متعلق بـ«ملتبسين»، وقيل: بقوله: ﴿عَمِلُواْ ٱلسُّوٓءَ﴾ و«غيره» منصوب معطوف على «الافتراء». انظر: «حاشية الشهاب» (٥/ ٣٧٨).

قوله: «﴿ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ ﴾ بدلٌ مِن ﴿ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾، وما بينَهُما اعتِراضٌ، أو مِن ﴿أولئك﴾، أو مِن ﴿ٱلۡكَٰذِبُونَ ﴾»:

قال أبو حيَّان: هذه الأَوجُه الثَّلاثةُ عندي ضعيفةٌ؛ لأنَّ الأَوَّلَ يَقتَضِي أنَّه لا يفتري الكذبَ إلَّا مَن كفرَ باللهِ مِن بعدِ إيمانِه، والوجودُ يَقتَضِي أعمَّ مِن ذلك، بل مَن لَمْ يُؤمِنْ قَطُّ هم الأكثرونَ المُفترونَ للكَذبِ.

وأمَّا الثَّاني: فكذلك؛ لأنَّ الإشارةَ إليهم.

وأمَّا الثَّالثُ: فكذلك لأنَّ الخبرَ طبقُ الإشارةِ(١).

وقال الطِّيبِيُّ: **فإنْ قلتَ**: كيفَ يَصِحُّ البَدلُ وإنَّ قولَه: ﴿ إِنَّمَا يَفۡتَرِي ٱلۡكَذِبَ ﴾ رَدٌّ لقولِ قُريشٍ ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُفۡتَرِۭ﴾ وهُم ما كَفَروا بعد الإيمانِ؟

قلتُ: كلما كانَ الرَّدُّ أبلغَ كانَ في الإفحامِ أدخلَ، وإذا ذُهبَ إلى الإبدالِ على أنَّ المُرادَ: مَن كانَ مُتمَكِّنًا من الإيمانِ ثمَّ أعرضَ للعنادِ والتَّمرُّدِ كقوله: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ ﴾ [البقرة: ١٦] بلغَ الغايةَ القصوى في المَطلوبِ.

وأيضًا جُعِلَ ذلك سُلَّمًا وتخليصًا إلى ما فعلوا بأولئك السَّادةِ مِن المُثْلَةِ والصدِّ عَن الدِّينِ فإنَّه أشنَعُ وأقبَحُ(٢).

قوله: «ويجوزُ أن يَنتَصِبَ بالذَّمِّ»:

قال أبو حيَّان: هذا أيضًا بعيدٌ، والذي تقتضيهِ فصاحَةُ الكلامِ جَعلُ الجُمَلِ كلِّها مُستقلَّةً لا ترتبِطُ بما قبلَها من حيثُ الإعرابِ، بل مِن حيثُ المعنى والمناسبَةُ(٣).

---

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٣/ ٤٦٦).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٩/ ٢٠٠ ـ ٢٠١).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٣/ ٤٦٧).

قوله: «وطابَ به نفسًا»:

قال الطِّيبِيُّ: بيَّنَ بهذا مآلَ مَعنى الكلامِ وإعرابَه:

أمَّا المعنى: فلأنَّ الشرحَ هو الكَشفُ والبَسطُ، وما يَضيقُ به الصَّدرُ لا تطيبُ به النَّفسُ.

وأما الإعرابُ: فلأنَّ ﴿نفسًا﴾ مَنصوبٌ على التَّمييزِ، وكذا ﴿صَدْرًا﴾[1].

قوله: «رُوِيَ أنَّ مُسيلمةَ أخذَ رَجُلَينِ...» الحديثَ.

أخرجَه ابنُ أبي شيبةَ عَن الحسنِ مرسلًا، وعبدِ الرَّزَّاقِ في «تفسيره» عن معمرٍ معضَلًا[2].

قوله: «﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَن نَّفْسِهَا﴾ مَنصوبٌ بـ﴿رَّحِيمٌ﴾، أو بـ: اذكر»:

قال الطِّيبِيُّ: الأوَّلُ أدخَلُ في تأليفِ النَّظمِ ليُقابِلَ قولَه: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾[3].

قوله: «تُجادِلُ عَن ذاتِها»:

قال صاحبُ «الفرائد»: المغايرَةُ شرطٌ بينَ المضافِ والمُضافِ إليه؛ لامتناعِ النِّسبيَّةِ بدونِ المُنتسبينَ، فلذلك قالوا: يمتَنِعُ إضافَةُ الشَّيءِ إلى نَفسِه، إلا أن المغايرةَ قبلَ الإضافةِ كافِيَةٌ، وهي مُحقَّقَةٌ هاهنا؛ لأنَّ مِن مطلَقِ النَّفسِ لا يَلزَمُ نفسُك ومِن

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٩/ ٢٠١).

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٣٠٣٧)، ورواه عبد الرزاق في «تفسيره» (١٥٢٤) عن معمر قال: (سمعت أن مسيلمة أخذ رجلين...) فذكره.

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٩/ ٢٠٦).

نفسِك لا يلزَمُ النَّفسُ، فلمَّا أضيفَ ما لا يلزمُ أن يكون نفسَكَ إلى نَفسِكَ، صحَّتْ الإضافَةُ، وإن اتَّحَدَتا بعد الإضافةِ، فلهذا جازَ: عَيْنُ الشَّيءِ، ونَفسُ الشَّيءِ، وكلُّ الشَّيءِ، ونحوُها، ولمَّا لم تَكُن المُغايرَةُ قبلَ الإضافةِ في الأسدِ والليثِ، والحبسِ والمنعِ، لم يَجُز: (أَسَدُ اللَّيثِ)، و(حبسُ المنعِ).

وإنَّما قُلنا: إن الاتِّحادَ بعد الإضافَةِ لا يُخِلُّ بالإضافةِ؛ لأنَّ الاتحادَ يحصلُ بالاختصاصِ، والاختصاصُ يحصلُ بالإضافةِ، فيَكونُ الاتِّحادُ أثَرَ الإضافَةِ، فكيف يكونُ مانعًا للإضافَةِ[١]؟

قوله: «كقَولِ كُثَيِّرٍ:

غَمْـرُ الـرِّداءِ إذا تبسَّـمَ ضاحِـكًا ... غَلِقَتْ بضِحكتِـه رقـابُ المـالِ»

قال الطِّيبيُّ: غمرُ الرِّداءِ؛ أي: كثيرُ العطاءِ، يقول: إذا ضَحِكَ ضحكَةً أيقنَ السَّائلُ أنَّه بذلك التَّبسُّمِ استغلقَ رِقابَ مالِه ويُعطِي بلا خلافٍ[٢].

قوله:

«يُنازِعُنـي رِدائـي عـبدُ عمـرٍو ... رُويدَكَ يـا أخَـا عمـرِو بـن بكـرِ

لـيَ الشَّـطرُ الـذي ملكَـتْ يَمِيني ... ودونَـك فاعتَـجِرْ مِنـهُ بشَـطْرِ»

قال الطِّيبيُّ: الاعتجارُ لفُّ العمامَةِ على الرَّأسِ، يقول: يُجاذِبُني سَيفي عبدُ عمرو يريدُ أن يأخُذَه مني فقلتُ: رويدَكَ فلي النِّصفُ الأَعلى منه الذي هو في يَميني، وخذ أنتَ النِّصفَ الآخرَ فلفَّه على رأسِك[٣].

---

(١) ذكره بتمامه عن «التقريب» الطيبي في «فتوح الغيب» (٩/ ٢٠٧).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٩/ ٢١١). وانظر ما تقدم في شرحه.

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٩/ ٢١٢).

قوله: «وانتصابُ ﴿ٱلْكَذِبَ﴾ بـ﴿لا تقولوا﴾»:

قال الطِّيبِيُّ: يحتملُ أن يكونَ مفعولًا به وأن يكونَ مَفْعولًا مطلقًا(١).

قوله: «وقُرِئ: (الكذبِ) بالجرِّ بدلًا من «ما»»:

عبارَةُ «الكشَّافِ»: صفةٌ لِـ(ما) المصدريَّةِ(٢).

قال الطِّيبِيُّ: (ما) حَرفٌ، والحُروفُ لا توصَفُ، والمرادُ: صِفَةٌ لِـ(ما) مع مَدخولِها، ويُعلمُ مِنه أن (ما) مع ما بعدَها مَعرِفَةٌ كـ(أنْ) المصدريةِ(٣).

وقال أبو حيَّان: هذا عِندي لا يجوزُ؛ لأنَّهُم نَصُّوا على أنَّ (أنْ) المصدريَّةَ لا يُنعتُ المصدرُ المُنسبِكُ مِنها ومِن الفعلِ، فلا يوجَدُ في كلامِهِم: (يُعجِبُني أن قمتَ السَّريعُ)، يريد: قيامُكَ السَّريعُ، ولا (عَجِبْتُ مِن أن يخرجَ السَّريعِ)؛ أي: مِن خُروجِكَ السَّريعِ.

وحكمُ باقي الحُروفِ المَصدريَّةِ حُكمُ (أنْ)، فلا يُوجَدُ في كلامِهِم وصفُ المصدَرِ المُنسَبِكِ مِن (أنْ)، ولا مِن (ما)، ولا من (كي)، بخلافِ صريحِ المصدَرِ فإنَّه يجوزُ أن يُنعت، وليسَ لكلِّ مَصدَرٍ(٤) حكمُ المنطوقِ بهِ، وإنما يُتَّبَعُ في ذلك ما تكلَّمَت به العَرب(٥).

قولُه: «و: (الكُذُبُ) بضمَّتينِ» ككتبٍ وكتابٍ.

---

(١) أنظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٩/ ٢١٤).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٤/ ٦١١).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٩/ ٢١٦).

(٤) في «البحر»: «مقدر»، وكلاهما صواب.

(٥) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٣/ ٤٨٠).

(١٢٠ ـ ١٢٢) ـ ﴿ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٠﴾ شَاكِرًا لِّأَنْعُمِهِ ٱجْتَبَٰهُ وَهَدَىٰهُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٢١﴾ وَءَاتَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾.

﴿ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً ﴾؛ لكَمالِه واستجماعِه فضائلَ لا تكادُ توجَدُ إلَّا مُفرَّقَةً في أشخاصٍ كثيرةٍ[1]، كقولِه:

وَلَيْسَ مِنَ اللهِ بِمُسْتَنْكَرٍ ... أَنْ يَجْمَعَ العَالَمَ فِي وَاحِدِ

وهو رئيسُ المُوَحِّدينَ وقُدوَةُ المُحقِّقينَ، جادلَ فِرقَ المُشركينَ، وأبطلَ مَذاهِبَهُم الزَّائغةَ بالحُجَجِ الدَّامِغةِ، ولذلك عقَّبَ ذِكرَهُ بتَزييفِ مَذاهبِ المُشركينَ مِن الشِّركِ والطَّعنِ في النبوَّةِ وتحريمِ ما أحلَّه.

أو: لأنَّه كانَ وحدَهُ مُؤمِنًا، وكان سائرُ النَّاسِ كُفَّارًا.

وقيل: هي فُعْلَةٌ بمَعنى مَفعولٍ، كالرُّحْلَةِ والنُّخبَةِ، مِن أَمَّه: إذا قَصدَهُ أو اقتَدَى به، فإنَّ النَّاسَ كانوا يَؤُمُّونَهُ للاستفادةِ ويَقتدونَ بسِيرَتِه؛ لقوله: ﴿إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [البقرة: ١٢٤].

﴿قَانِتًا لِّلَّهِ﴾: مُطيعًا له قائمًا بأوامرِه ﴿حَنِيفًا﴾: مائلًا عن الباطلِ.

﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ كما زَعَمُوا، فإنَّ قُرَيشًا كانوا يزعمونَ أنَّهم على مِلَّةِ إبراهيمَ.

﴿ شَاكِرًا لِّأَنْعُمِهِ ﴾ ذُكرَ بلفظِ القِلَّةِ للتَّنبيهِ على أنَّه كانَ لا يُخلُّ بشُكرِ النِّعَمِ القَليلةِ، فكيفَ بالكثيرةِ.

---

(١) في (أ): «كثير».

﴿ٱجْتَبَىٰهُ﴾ للنبوَّةِ ﴿وَهَدَىٰهُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ في الدَّعوةِ إلى اللهِ.

﴿وَءَاتَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً﴾ بأنْ حَبَّبه إلى النَّاسِ حتى إنَّ أربابَ المِلَلِ يَتولَّونَهُ ويُثْنونَ عليه، ورزقَه أولادًا طيبةً وعمرًا طويلًا في السَّعةِ والطَّاعةِ.

﴿وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾: لَمِن أهلِ الجنَّةِ كما سألَه بقولِه: ﴿وَأَلْحِقْنِى بِٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [يوسف: ١٠١].

(١٢٣) - ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾.

﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ يا محمَّدُ، و﴿ثُمَّ﴾ إمَّا لتَعظيمِه والتَّنبيهِ على أنَّ أجلَّ ما أُوتي إبراهيمُ اتِّباعُ الرَّسولِ عليه السَّلامُ مِلَّتَه، أو لتراخي أيَّامِه.

﴿أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ في التَّوحيدِ والدَّعوةِ إليه بالرفقِ، وإيرادِ الدَّلائلِ مرَّةً بعدَ أخرى، والمجادلةِ مع كلِّ أحدٍ[1] على حسبِ فَهمِه.

﴿وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ بل كان قُدوةَ المُوحِّدينَ.

(١٢٤) - ﴿إِنَّمَا جُعِلَ ٱلسَّبْتُ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾.

﴿إِنَّمَا جُعِلَ ٱلسَّبْتُ﴾: تعظيمُ السَّبتِ والتَّخلِّي فيه للعبادةِ ﴿عَلَى ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾؛ أي: على نبيِّهم، وهم اليَهودُ أَمَرَهُم مُوسى عليهِ السَّلامُ أن يَتفرَّغُوا للعبادةِ يومَ الجمعةِ فأَبَوْا وقالوا: نريدُ يومَ السَّبتِ لأنَّه تَعالى فرغَ فيه مِن خلقِ السَّماواتِ والأرضِ، وألزَمَهُم اللهُ السَّبتَ وشدَّدَ الأمرَ عليهم[2].

---

(١) في (ت): «واحد».

(٢) انظر: «تفسير مقاتل» (٢/ ٤٩٣)، و«تفسير يحيى بن سلام» (١/ ٩٨) وعزاه للكلبي، و«تأويلات أهل السنة» (٦/ ٥٩٣) عن بعضهم، و«تفسير الثعلبي» (١٦/ ١٥٧) عن الكلبي أيضاً.

وقيل: مَعناه: إنَّما جُعلَ وبالُ السَّبتِ ـ وهو المسخُ ـ على الذين اختلفُوا فيه فأحلُّوا الصَّيدَ فيه تارةً وحرَّمُوه أُخرى، واحتالوا له الحِيلَ.

وذِكْرُهم هاهنا لتهديدِ المُشركينَ كذكرِ القَريةِ التي كَفَرَت بأنعُمِ الله.

﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ بالمجازاةِ على الاختلافِ، أو بمجازاةِ كلِّ فَريقٍ بما يَستَحِقُّه.

(١٢٥) ـ ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾.

﴿ادْعُ﴾ مَن بُعِثْتَ إليهم ﴿إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ﴾: إلى الإسلامِ ﴿بِالْحِكْمَةِ﴾: بالمقالةِ المُحكمَةِ، وهو الدَّليلُ الموضحُ للحقِّ المزيحُ للشُّبهةِ ﴿وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾: الخطاباتِ المُقنِعَةِ والعِبَرِ النَّافِعَةِ، والأُولى لدعوةِ خواصِّ الأُمَّةِ الطَّالبينَ للحقائقِ والثَّانيةُ لدَعوةِ عوامِّهِم.

﴿وَجَادِلْهُمْ﴾: وجادِلْ مُعانِديهِمْ ﴿بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾: بالطَّريقَةِ التي هي أحسَنُ طرقِ المُجادلةِ: مِن الرفقِ واللينِ، وإيثارِ الوَجهِ الأيسرِ، والمُقدِّماتِ التي هي أَشْهَرُ[1]، فإنَّ ذلك أنفعُ في تَسكينِ لَهَبِهم وتَبيينِ[2] شَغَبِهم.

﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾؛ أي: إنَّما عليك البَلاغُ والدَّعوةُ، وأمَّا حصولُ الهدايةِ والضَّلالِ والمُجازاةِ عليهما فلا عليك، بل اللهُ أعلَمُ بالضَّالِّينَ والمُهتدينَ، وهو المُجازي لهم.

---

(١) في (ت): «والمقدمات الأشهر». والمعنى واحد، والمراد: أنها لشهرتها تكون مسلمة عندهم لا يمكن إنكارها بخلاف المقدمات المموهة الباطلة فإنّ الجدل بها ديدن المبطلين. انظر: «حاشية الشهاب» (٥/ ٣٨٢).

(٢) في (خ) و(ت): «وتليين».

(١٢٦) - ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّٰبِرِينَ﴾.

﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ﴾ لَمَّا أمرَهُ بالدَّعوةِ وبيَّنَ طرقَها أشارَ إليه وإلى مَن يُتابِعُه بالمُخالقةِ[1] ومُراعاةِ العَدلِ مع مَن يُناصِبُهُم، فإنَّ الدَّعوةَ لا تَنفكُّ عنه مِن حيثُ إنَّها تتضمَّنُ رفضَ العاداتِ، وتركَ الشَّهواتِ، والقدحَ في دينِ الأَسلافِ، والحكمَ عليهِمْ بالكُفرِ والضَّلالِ.

وقيل: إنَّه عليه السَّلامُ لَمَّا رأى حمزةَ وقد مُثِّلَ به فقال: «واللهِ لَئِنْ أَظْفَرَنِي اللهُ بِهِمْ لَأُمَثِّلَنَّ بسبعينَ مكانكَ» فنزلَتْ، فكَفَّرَ عَن يمينِه.

وفيه دليلٌ على أنَّ للمُقتَصِّ أن يُماثِلَ الجانيَ، وليسَ له أَنْ يُجاوِزَ، وحثٌّ على العفوِ تعريضًا بقولِه: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ﴾ وتَصريحًا على الوجهِ الآكَدِ بقولِه:

﴿وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ﴾؛ أي: الصَّبرُ ﴿خَيْرٌ لِّلصَّٰبِرِينَ﴾ مِن الانتقامِ للمُنتقِمينَ، ثمَّ صرَّحَ بالأمرِ بهِ لرسولِه؛ لأنَّه أَولَى الناسِ به؛ لزيادةِ عِلْمِه باللهِ ووُثُوقِه عليه، فقال:

---

(١) قوله: «بالمخالقة» ضبط بالخاء المعجمة والقاف؛ أي: التخلق بالأخلاق المرضية كالصبر والصفح والاتصاف به في معاملة الخلق. انظر: «حاشية الشهاب» (٥/ ٣٨٣)، و«حاشية القونوي» (١١/ ٤٢١).

وجاء في (أ) و(خ): «بترك المخالفة»، وهو الواقع فيما وقفت عليه من مطبوعات البيضاوي. انظر: مطبوع البيضاوي مع كل من «حاشية شيخ زاده» (٥/ ٣٤٥)، و«حاشية الأنصاري» (٣/ ٤٨٢)، و«حاشية الشهاب» (٥/ ٣٨٣)، و«حاشية القونوي» (١١/ ٤٢١). وقد أشار القونوي لرواية «المخالفة» بالفاء في بعض النسخ لكن كأنها وقعت عنده دون كلمة «ترك»؛ أي: «بالمخالفة»، ولذلك قال: ولا يظهر وجهه. بينما قال الشهاب: ولو قرئت بالفاء كان له وجه. ولم يبين ذلك الوجه.

قلت: وقوله: «بترك المخالفة» لم أجد من شرحه، ولعل تفسيره في عبارة «الكشاف» (٤/ ٦١٨) حيث قال في شرح معنى الآية: إنْ صُنع بكم صَنِيعُ سوءٍ مِن قتلٍ أو نحوِه فقابِلوه بمِثْله ولا تَزيدوا عليه.

(١٢٧ ـ ١٢٨) ـ ﴿ وَٱصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِى ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ۝١٢٧ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴾.

﴿ وَٱصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِ ﴾: إلَّا بتوفيقِه وتَثبيتِه ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ ﴾: على الكافرينَ، أو: على المُؤمنينَ وما فُعِلَ بهم.

﴿وَلَا تَكُ فِى ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴾: في ضيقِ صَدرٍ مِن مَكرِهِم.

وقرأَ ابنُ كَثيرٍ: ﴿فِى ضِيقٍ﴾هنا وفي النمل[1]، وهما لُغتانِ كالقَوْلِ والقِيلِ، ويجوزُ أَنْ يكونَ الضَّيْقُ تخفيفَ ضَيِّقٍ.

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ ﴾ المعاصِيَ ﴿وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴾ في أَعمالِهِم، بالولايةِ والفَضلِ.

أو: ﴿مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ ﴾ اللهَ بتَعظيمِ أَمرِهِ ﴿وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴾ بالشَّفقةِ على خلقِهِ.

عن النبيِّ ﷺ: «مَن قرأَ سورةَ النَّحلِ لم يحاسِبْهُ اللهُ بما أنعمَ عليه في دارِ الدُّنيا، وإن ماتَ في يومِ تَلاها أو ليلةٍ كانَ له من الأجرِ كالذي ماتَ وأحسنَ الوَصِيَّةَ»[2].

قوله:

«وليسَ للهِ بمُستنْكَرٍ أنْ يَجمَعَ العالَمَ في واحِدِ»[3]

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٧٦)، و«التيسير» (ص: ١٣٩).

(٢) رواه الثعلبي في «تفسيره» (١٦/ ٨)، والواحدي في «الوسيط» (٣/ ٥٥)، من حديث أبيٍّ رضي الله عنه، وهو قطعة من الحديث الموضوع في فضائل السور. وانظر: «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» للشوكاني (ص: ٢٩٦).

(٣) البيت لأبي نواس. انظر: «ديوانه» (ص: ٢١٨)، و«الشعر والشعراء» لابن قتيبة (٢/ ٨١٥)، =

هو لأبي نواسٍ مِن أبياتٍ يمدحُ بها الفضلَ بن الرَّبيعِ وهي:

قُولَا لِهَارونَ إمامِ الهُدَى ... عندَ احتفالِ المَجْلسِ الحاشِدِ
نصيحَةُ الفَضلِ وإشفاقُه ... أَخْلَى لهُ وَجهَكَ مِن حاسدِ
بصادِقِ الطَّاعةِ ديَّانِها ... وواحدِ الغائبِ والشَّاهدِ
أنتَ على ما بكَ مِن قُدرةٍ ... فلستَ مِثْلَ الفضلِ بالواجِدِ
أوجدَهُ اللهُ فما مِثلُه ... لطالبٍ ذاكَ ولا ناشِدِ
وليسَ للهِ بمُسْتَنكَرٍ ... أَنْ يجمعَ العالمَ في واحدِ[1]

قوله: «وقيل إنَّه عليهِ السَّلامُ لَمَّا رأى حمزةَ وقد مُثِّلَ به...» الحديث.

أخرجه البزَّارُ والطَّبرانيُّ من حديثِ أبي هريرةَ[2].

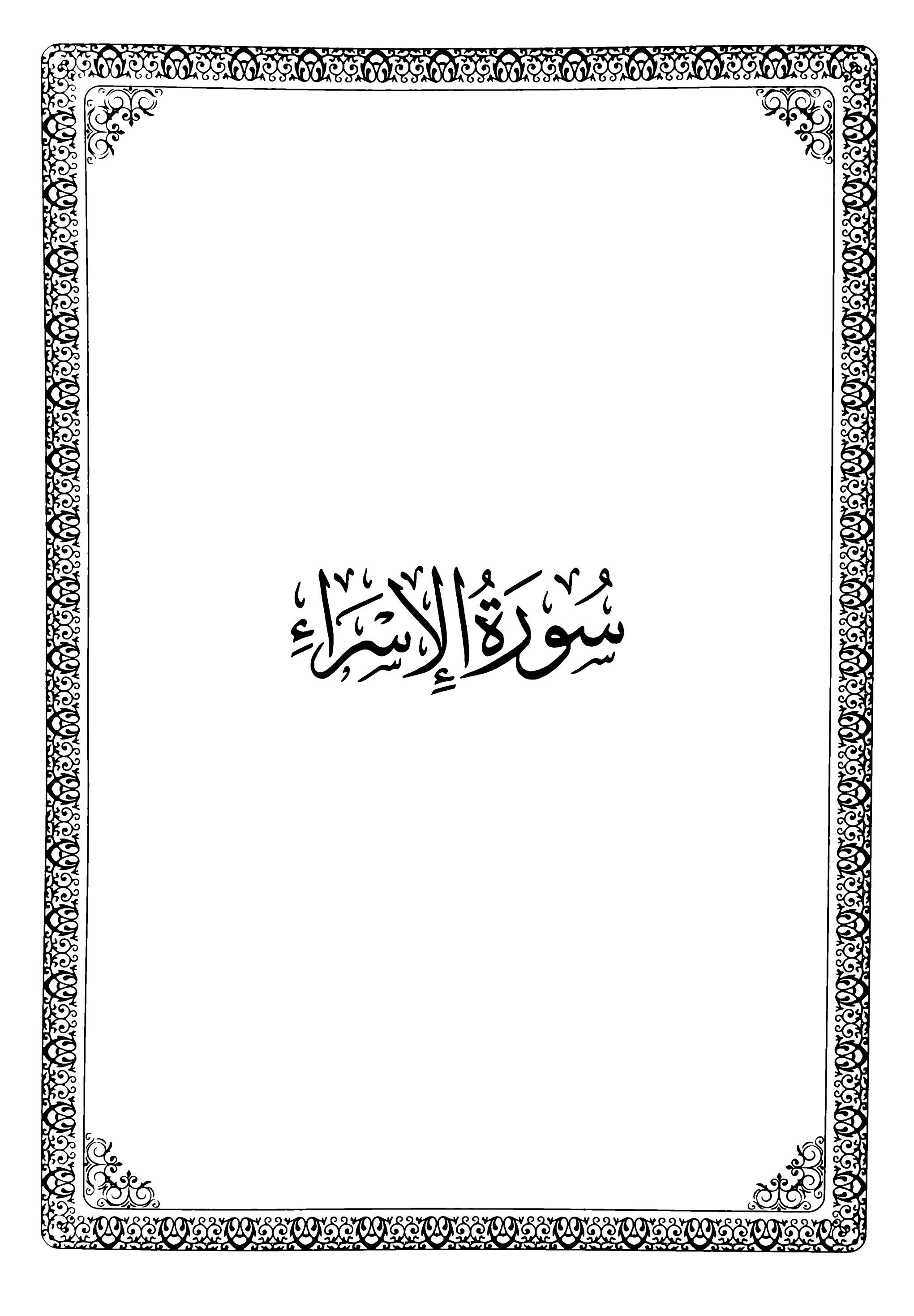
قوله: «مَن قرَأَ سورةَ النَّحلِ..» إلى آخره: موضوعٌ كمَا تَقدَّمَ[3].

= و«الصناعتين» لأبي هلال العسكري (ص: ٢١٦)، و«الإبانة عن سرقات المتنبي» للعميدي (ص: ٥٢)، و«البحر المحيط» (١٣/ ٤٨٥).

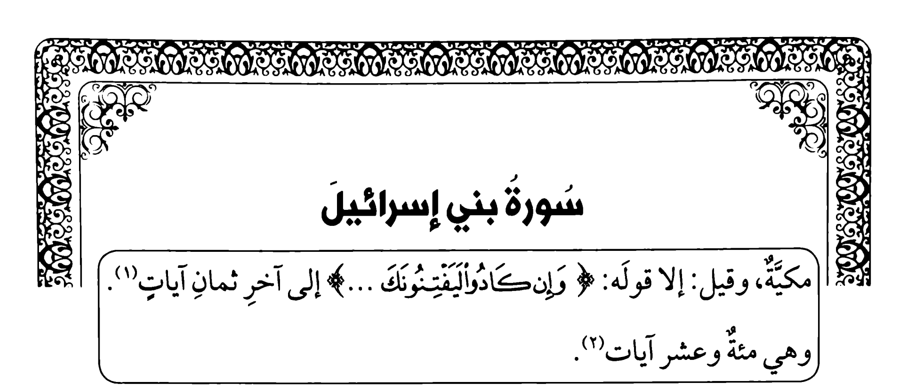
(١) انظر: «الديوان» (ص: ٢١٨).

(٢) رواه البزار في «مسنده» (٩٥٣٠)، وابن المنذر في «تفسيره» (٢/ ٤٤٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٩٣٧)، والحاكم في «المستدرك» (٤٨٩٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وصححه الحاكم وتعقبه الذهبي بقوله: صالح المري واه.
ورواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١٠٥١)، والدارقطني في «سننه» (٤٢٠٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. قال الدارقطني: فيه عبد العزيز بن عمران ضعيف. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/ ١٢٠): رواه الطبراني، وفيه أحمد بن أيوب بن راشد وهو ضعيف.
ورواه الدارقطني (٤٢٠٩) من طريق آخر من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وقال: لم يروه غير إسماعيل بن عياش وهو مضطرب الحديث عن غير الشاميين.

(٣) وتقدم التنبيه عليه مراراً.



سُورَةُ الإِسْرَاءِ



سُورةُ بني إسرائيلَ

مكيَّةٌ، وقيل: إلا قولَه: ﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ ... ﴾ إلى آخرِ ثمانِ آياتٍ[1].

وهي مئةٌ وعشر آيات[2].

بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

(١) ـ ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾.

﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا ﴾، ﴿سُبْحَٰنَ ﴾ اسمٌ بمَعنى التَّسبيحِ الذي هو التَّنزيهُ، وقد يستعملُ عَلَمًا له فيُقطعُ عن الإضافةِ ويُمنَعُ الصَّرفَ، قال:

قَدْ قُلْتُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ ... سُبْحانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفَاخِرِ[3]

---

(١) ذكره ابن الجوزي في «زاد المسير» (٣/ ٧) عن قتادة. وروي عن قتادة خلافه، وأنها نزلت بمكة، رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (١٥٩٧)، والطبري في «تفسيره» (١٥/ ١٤).

وقد صح استثناء آخر من مكيتها، وهو قوله تعالى: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ﴾ الآية؛ لما أخرج البخاري (١٢٥)، ومسلم (٢٧٩٤) عن ابن مسعود أنها نزلت بالمدينة في جواب سؤال اليهود عن الروح.

(٢) وفيها قول آخر: مئة وإحدى عشرة آية، واختلافهم في آية ﴿لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ﴾ عدَّها الكوفي ولم يعدَّها الباقون. انظر: «البيان في عد آي القرآن» للداني (ص: ١٧٧).

(٣) البيت للأعشى في «الكتاب» (١/ ٣٢٤)، و«مجاز القرآن» (١/ ٣٦) و(٢/ ١٢٣)، و«غريب القرآن» لابن قتيبة (ص: ٨).

وانتصابُـه بفعـلٍ مَتـروكٍ إظهـارُهُ، وتَصديرُ الـكَلامِ بـه للتَّنزيهِ عَـن العجزِ عمَّا ذكـرَ بَعدُ.

وأَسْرَى وسَرَى بمَعنًى، و﴿لَيْلًا﴾ نصبٌ على الظَّرفِ، وفائدَتُه: الدَّلالةُ بتَنكيرِه على تقليلِ مُدَّةِ الإسراءِ، ولذلك قُرِئَ: (من الليلِ)[1]؛ أي: بعضَه، كقولِه: ﴿ وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَتَهَجَّدْ ﴾ [الإسراء: ٧٩].

سُورَةُ الإسراءِ

قوله: «﴿سُبْحَانَ﴾ اسمٌ بمعنى التَّسبيحِ الذي هو التَّنزيهُ، وقَدْ يُستعمَلُ عَلَمًا له فيُقطعُ عَنِ الإضافةِ ويمنعُ الصَّرفَ، قال:

قَـد قلـتُ لَمَّـا جـاءَني فَـخْرُهُ ... سُـبْحَانَ مِـنْ عَلْقَمَـةَ الفَاخـرِ»[2]

هو مِن قَصيدةٍ طويلَةٍ للأَعْشى يمدحُ بها عامرَ بن الطفيلِ ويَهجُو عَلقمةَ بن عُلَاثَةَ، وأولُها:

شَـاقَتْكَ مِـن قَتْلَـةَ أطـلالُها ... بالشَّطِّ فالوِتْـرِ إلـى حَاجِـرِ[3]

عَلْقَمَةُ المذكورُ صَحابِيٌّ قَدِمَ على رسولِ اللهِ ﷺ وهو شَيخٌ فأسلمَ وبايعَ، واستعملَهُ عُمَرُ بن الخطَّابِ على حورانَ فماتَ بها.

---

(١) رواها الطبري في «تفسيره» (١٤/ ٤١٣) عن عبد الله وحذيفة رضي الله عنهما.

(٢) انظر: «ديوان الأعشى» (ص: ١٤١)، «الكتاب» (١/ ٣٢٤)، و«مجاز القرآن» (١/ ٣٦) و(٢/ ١٢٣)، و«معاني القرآن» للأخفش (١/ ٦٤)، و«غريب القرآن» لابن قتيبة (ص:٨)، و«المقتضب» (٣/ ٢١٨)، و«تفسير الطبري» (١/ ٥٠٣)، و«معاني القرآن» للزجاج (١/ ١١٠) و(٣/ ١٩٠) و(٥/ ١١٩)، و«جمهرة اللغة» (١/ ٢٧٨)، و«الزاهر» لابن الأنباري (١/ ٤٩). والرواية في «الديوان» وجميع المصادر: «أقول لما جاءني...».

(٣) انظر: «ديوان الأعشى» (ص: ١٣٩ ـ ١٤٣).

روى ابنُ عساكرَ في «تاريخه» عن محمَّدِ بن مَسلمةَ أنَّ حسَّانَ بنَ ثابتٍ أنشدَ النبيَّ ﷺ قصيدةَ الأعشى في علقمَةَ بنِ عُلاثَةَ، فقال النبيُّ ﷺ: «يا حسَّان! أعرِضْ عَن ذكرِ عَلقمَةَ فإنَّ أبا سُفيانَ ذكَرَني عندَ هِرَقل فشعَّثَ مِني فردَّ عليه عَلقَمَةُ» فقال حسان: يا رسولَ اللهِ! مَن نالَتْكَ يَدُه وجبَ علينا شُكْرُه[1].

وأخرج وكيعٌ بن حيان في «الغرر»[2] عَن الزُّهريِّ قال: رَخَّصَ رسولُ اللهِ ﷺ في الأشعارِ كلِّها إلا هاتينِ الكلمتينِ: التي قالَ أميَّةُ بن أبي الصَّلتِ في أهل بدرٍ:

مـاذا ببَـدْرٍ فالـعَـقَـنْ...... ...ـقَلِ مـن [مرازبـة جَحَاجِـحِ][3]

والتي قال الأعشى في عَلقمَةَ:

شَـاقَتْكَ مِـن قتلـةَ أطلالُهـا[4]

قال «النحاس» في كتاب «القطع والائتناف» قوله:

سُـبحانَ مِـن عَلْقمَـةَ الفاخِـرِ

أي: تنزيهًا له من الفخرِ، كذا يتأوَّلُ أكثَرُ أهلِ اللغَةِ، وزعمَ محمَّدُ بن جريرٍ أنَّ المعنى: سُبحانَ اللهِ مِن فخرِ علقمةَ، كما يقالُ إذا رأى الإنسانُ شيئًا يتعجَّبُ منه قال:

---

(١) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١/ ١٤٨)، وإسناده منقطع. ورواه بنحوه ابن أبي الدنيا في «قضاء الحوائج» (٧٤)، وأبو عوانة في «صحيحه» كما في «الإصابة» (٤/ ٥٥٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١/ ١٤٨)، من حديث محمد بن مسلمة رضي الله عنه.

(٢) هو كتاب «غرر الأخبار» للقاضي وكيع محمد بن خلف بن حيان بن صدقة بن زياد الضبي أبي بكر. انظر: «الوافي بالوفيات» (٣/ ٣٧).

(٣) انظر: «طبقات الفحول» (١/ ٢٦٣)، وما بين معكوفتين منه، والبيت من قصيدة لأمية ينوح فيها على المشركين من قتلى بدر.

(٤) انظر: «خزانة الأدب» (٣/ ٤٠١).

«سبحانَ اللهِ» قال: أي: تنزيهًا للهِ تَعالى من تكبُّرِ علقمةَ(١).

وقال ابنُ يعيشٍ: اعلَمْ أنَّهُم قد علَّقوا الأعلامَ على المعاني كما عَلَّقوها على الأعيانِ، فمِن ذلك قولُهم: «سبحانَ اللهِ»(٢)، هو عِندنا عَلَمٌ واقعٌ على مَعنى التَّسبيحِ، وهو مَصدرٌ مَعناه: البراءةُ والتَّنزيهُ، وليسَ مِنه فعلٌ وإنَّما هو واقِعٌ موقِعَ التَّسبيحِ الذي هو المصدرُ في الحقيقةِ، جُعلَ عَلَمًا على هذا المعنى، فهو معرفةٌ لذلك، ولا ينصرِفُ للتَّعريفِ وزيادةِ [الألف و]النُّونِ، ولذا لم يُنوِّنْه الأعشى في هذا البيتِ، وأمَّا قولُه:

سبحانَه ثُمَّ سُبحانًا يَعود لَه(٣)

ففي تنوينِه وجهان: أحدُهما: أن يكونَ ضرورةً، والثاني: أن يكونَ أرادَ النَّكرَةَ(٤).

وقال صاحبُ «البسيط»: **فإن قيل**: كيف يَصِحُّ جعلُ «سُبحانَ» عَلَمًا على التَّسبيحِ، ومَدلولُ التَّسبيحِ لَفظٌ لأنَّه مصدرُ «سبَّحَ» إذا قال: «سُبحانَ اللهِ»، ومدلولُ «سُبحانَ» التَّنزيهُ لا اللفظُ؟

---

(١) انظر: «القطع والائتلاف» (ص: ٧٦)، وانظر: «تفسير الطبري» (١/ ٥٠٣).

(٢) في «شرح المفصل»: «سبحان».

(٣) صدر بيت نسب لأمية بن الصلت في «الكتاب» (١/ ٣٢٦)، و«المخصص» (٤/ ٢٥٣)، ونسب لزيد بن عمرو بن نفيل العدوي في «مجاز القرآن» (١/ ٢٩٠)، و«أمثال الحديث» للرامهرمزي (ص: ١٣). وعجزه:

وقبلنا سبح الجودي والجمد

(٤) انظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (١/ ١١٩ ـ ١٢٠)، وما بين معكوفتين منه.

قلنا: التَّسبيحُ بمعنى التَّنزيهِ أيضًا؛ لأنَّ مَعنى سَبَّحتُ: نَزهتُ اللهَ، فيُطابقا حينئذٍ على مَعنى التَّنزيهِ، فصحَّ تعليقُ سُبحانَ على التَّسبيحِ، واستعمالُه علَمًا كما في البيتِ، وأكثرُ استعمالِه مُضافًا إمَّا إلى فاعلِه أو إلى مَفعولِه، فإذا أُضِيفَ فليسَ بعَلَمٍ لأنَّ الأعلامَ لا تُضافُ.

قال: وقيلَ: إنَّ «سُبحانَ» في البيتِ مُضافٌ حُذِفَ المضافُ إليه للعلمِ به وليسَ بعَلَمٍ؛ أي: سُبحانَ اللهِ، انتهى.

﴿مِنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ بعينِه؛ لِمَا رُوِيَ أنَّه عليهِ السَّلامُ قال: «بينا أنا في المسجِدِ الحرامِ في الحِجْرِ عندَ البيتِ بينَ النَّائمِ واليَقظانِ إذ أتاني جبرئيلُ بالبراقِ»(١).

---

(١) رواه البخاري (٣٢٠٧)، ومسلم (١٦٤) من حديث مالك بن صعصعة رضي الله عنه بلفظ: «بَيْنَا أَنَا عند البيت بينَ النَّائم واليقظان...»، وفي رواية عند البخاري (٣٨٨٧) من حديثه: «بينما أنا نائم في الحطيم ـ وربما قال: في الحِجْرِ ـ مضطَجِعًا إذ أَتاني آتٍ...». قال في «الفتح» (٧/ ٢٠٤): المراد بالحطيم هنا الحجر.

وفيهما من حديث أبي ذر رضي الله عنه: «فُرج سقف بيتي وأنا بمكة فنزل جبريل».

وفي غير الصحيحين روايات أُخر، وقد أورد الروايات بذلك الحافظ في «الفتح» (٧/ ٢٠٤) محاولاً الجمع بينها لأنها كما قال: لم تتعدد لأن القصة متحدة لاتحاد مخرجها، قال: وقد تقدم في أول بدء الخلق بلفظ: «بينا أنا عند البيت» وهو أعم، ووقع في رواية الزهري عن أنس عن أبي ذر: «فرج سقف بيتي وأنا بمكة»، وفي رواية الواقدي بأسانيده أنه أسري به من شعب أبي طالب، وفي حديث أم هانئ عند الطبراني أنه بات في بيتها قالت: ففقدتُه من الليل فقال: «إن جبريل أتاني...»، والجمع بين هذه الأقوال: أنه نام في بيت أم هانئ، وبيتها عند شعب أبي طالب، ففرج سقف بيته، وأضاف البيت إليه لكونه كان يسكنه.

أو مِن الحرمِ، وسَمَّاهُ المسجدَ الحرامَ لأنَّ كلَّهُ مَسجِدٌ، أو لأنَّه مُحيطٌ به ليطابِقَ المبدأُ المُنتهَى؛ لِمَا رُوِيَ: أنَّه كانَ نائمًا في بيتِ أمِّ هانئٍ بعدَ صَلاةِ العِشاءِ، فأُسرِيَ بهِ ورجعَ مِن ليلَتِه وقصَّ القصَّةَ عليها وقال: «مُثِّلَ لي النَّبِيُّونَ فصَلَّيْتُ بهم»[1].

ثـمَّ خـرجَ إلى المسـجدِ وأخبـرَ بهِ قريشًـا، فتَعجَّبُـوا منه اسـتحالةً، وارتـدَّ ناسٌ ممَّـنْ آمـنَ بـه، وسـعى رجالٌ إلـى أبي بكـرٍ فقـال: إنْ كانَ قـالَ لقَـدْ صـدَقَ، فقالوا: أتُصَدِّقُـه علـى ذلـك؟ قـال: إنِّـي لأُصَدِّقُـه علـى أبعـدَ مِـن ذلـك، فسُـمِّيَ الصِّدِّيقَ، واسـتَنْعَتَه طائفـةٌ سـافَرُوا إلى بيـتِ المَقـدسِ، فجُلِّيَ له وطَفِـقَ يَنظُرُ إليـه ويَنعتُه لهم فقالـوا: أمَّـا النَّعـتُ فقَـدْ أصابَ، فقالـوا: أخبِرْنا عـن عِيرِنـا، فأخبرَهُـم بعـددِ جِمالِها وأَحوالِهـا، وقـال: «تَقْدَمُ يومَ كذا مع طلوعِ الشَّـمسِ، يَقدُمُها جمـلٌ أورَقُ»، فخرجوا يَشـتَدُّونَ إلـى الثَّنِيَّـةِ فصادفوا العيرَ كمـا أخبرَ، ثمَّ لـم يُؤمِنُوا وقالوا: ما هذا إلا سِـحرٌ مُبيـنٌ، وكان ذلـك قبلَ الهِجرةِ بسَـنةٍ[2].

---

(١) إلى هنا رواه بنحوه ابن إسحاق كما في «السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ٤٠٢)، ومن طريقه الطبري في «التفسير» (١٤/ ٤١٤)، عن الكلبي عن أبي صالح عن أم هانئ، وذكره مقاتل في «تفسيره» (٢/ ٥١٦) مع ما سيأتي، والكلبي ومقاتل متروكان، وجاء في كلا الطريقين أنه صلى الصبح والعشاء معهم، وفي هذا نكارة نبَّه عليها الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٨/ ١٣٧)، وهي أن الصلاة إنما فرضت ليلة المعراج.

ورواه الثعلبي في «تفسيره» (١٦/ ١٧٩) من طريق آخر عن الكلبي عن أبي صالح عن أم هانئ بذكر صلاة العشاء فقط.

(٢) ذكر هذه القطعة الثعلبي في «تفسيره» (١٦/ ٢٢٨ ـ ٢٣٢) عن ابن عباس وعائشة.

وروى الخبر بتمامه بنحو هذا السياق أبو يعلى في «معجمه» (١٠)، والطبراني في «الكبير» (٢٤/ ٤٣٢)، من حديث أم هانئ رضي الله عنها. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٧٦): رواه الطبراني في «الكبير»، وفيه عبد الأعلى بن أبي المساور، متروك كذاب. =

واختلفَ في أنَّه كان في المنامِ أو في اليَقظةِ، بروحِه أو بجسدِه، والأكثرُ على أنَّه أسريَ بجسدِهِ إلى بيتِ المقدسِ، ثمَّ عُرجَ بـه إلى السَّماواتِ حتَّى انتهى إلى سِدرَةِ المُنتهى، ولذلك تعجَّبَ قُريشٌ واستحالُوه، والاستحالةُ مَدفوعةٌ بما ثبتَ في الهندسةِ: أنَّ ما بين طَرَفَيْ قُرصِ الشَّمسِ ضعفُ ما بينَ طَرفي كرةِ الأرضِ مئةً ونيفًا وستينَ مرةً، ثمَّ إنَّ طَرَفَها الأسفلَ يصلُ مَوضِعَ طَرَفِها الأعلى في أقلَّ مِن ثانيةٍ، وقد بُرهنَ في الكلامِ أنَّ الأجسامَ مُتساويةٌ في قبولِ الأعراضِ، وأنَّ اللهَ قادِرٌ على كلِّ المُمكناتِ، فيقدرُ أن يخلقَ مثل هذه الحركةِ السَّريعةِ في بدنِ النبيِّ عليهِ السَّلامُ، أو فيما يحمِلُه، والتَّعجُّبُ مِن لَوازمِ المعجزاتِ.

﴿إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾: بيتِ المَقدسِ؛ سمي به لأنَّه لم يَكُن حينئذٍ وراءَه مسجدٌ.

﴿ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ﴾ ببركاتِ الدِّينِ والدُّنيا؛ لأنَّه مَهبطُ الوَحيِ ومتعبَّدُ الأنبياءِ مِن لَدُن موسى، ومحفوفٌ بالأنهارِ والأشجارِ.

﴿لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ﴾ كذَهابِه في برهةٍ مِن الليلِ مسيرةَ شهرٍ، ومُشاهدتِه بيتَ المقدسِ، وتمثُّلِ الأنبياءِ له، ووقوفِه على مقاماتِهم، وصرفُ الكَلامِ مِن الغيبةِ إلى التَّكلُّمِ لتعظيمِ تلك البركاتِ والآياتِ. وقُرِئَ (لِيُرِيَه) بالياءِ[1].

﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ﴾ لأقـوالِ محمَّـدٍ عليـهِ السَّـلام ﴿ٱلْبَصِيرُ﴾ بأفعالِـه، فيكرمُـه ويُقرِّبُـه علـى حسـبِ ذلك.

= وقال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١/ ٢٠٠) عن رواية أبي يعلى: «حديث غريب، الوساوسي ضعيف تفرد به».

وكونه قبل الهجرة بسنة فيه اختلاف سيأتي.

(١) نسبت للحسن. انظر: «الكشاف» (٥/ ١٢)، و«البحر المحيط» (١٤/ ١٣).

قوله: «لِمَا رُوِيَ أنَّه ﷺ قال: بينَا أنا في المسجدِ الحَرامِ في الحجرِ عندَ البيتِ بينَ النَّائمِ واليَقظانِ إذ أتاني جبريلُ بالبُراقِ».

أخرجه الشَّيخانِ والتِّرمذيُّ والنَّسائيُّ من حديثِ أنس بن مالكٍ عَن مالكِ بنِ صَعصعَةَ قال: قالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: «بينا أنا في الحِجْرِ ـ وفي رواية: في الحَطيمِ ـ بين النَّائمِ واليقظانِ إذ أتاني آتٍ فشَقَّ ما بين هذه إلى هذهِ فاستخرجَ قَلبي فغسَلَه ثمَّ أُعيدَ ثمَّ أُتيتُ بدابةٍ دونَ البغلِ وفوقَ الحمارِ أبيضُ يقالُ له: البراقُ» فذكر الحديثَ بطولِه[1].

قوله: «لِمَا رُوِيَ أنَّه ﷺ كان نائمًا في بيتِ أمِّ هانئٍ ... الحديث».

أخرجَه أبو يَعْلَى في «مسنده»، والطَّبرانيُّ في «الكبير» مِن حَديثِ أمِّ هانئٍ[2].

والأَورَقُ مِن الإبلِ: الذي في لونِهِ بَياضٌ إلى سَوادٍ.

قوله: «وكان ذلك قبلَ الهجرَةِ بسنَةٍ»:

هو قولُ ابنِ مَسعودٍ، وجزمَ به النَّوويُّ، وقيل: بثلاثِ سِنينَ، وقيل: بخمسِ سِنينَ، ورجَّحَه القاضي عياضٌ[3].

---

(١) رواه البخاري (٣٢٠٧)، ومسلم (١٦٤)، والترمذي (٣٣٤٦)، والنسائي (٤٤٨). ورواية: «في الحطيم»، عند البخاري (٣٨٨٧). وقد تقدم الكلام فيه.

(٢) رواه أبو يعلى في «معجمه» (١٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/ ٤٣٢). وانظر ما تقدم.

(٣) انظر: «الشفا» (١/ ١٩٤)، و«شرح النووي على مسلم» (٢/ ٢٠٩)، وانظر: «فتح الباري» (٧/ ٢٠٣)، وفيه: وقد اختلف في وقت المعراج، فقيل: قبل الهجرة بسنة، قاله ابن سعد وغيره، وبه جزم النووي، وبالغ ابن حزم فنقل الإجماع فيه، وهو مردود؛ فإن في ذلك اختلافاً كثيراً يزيد على عشرة أقوال.

(٢ ـ ٣) ـ ﴿ وَءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلْنَٰهُ هُدًى لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُواْ مِن دُونِى وَكِيلًا ۝٢ ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا ﴾.

﴿ وَءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلْنَٰهُ هُدًى لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُواْ ﴾ على: أي[1] لا تتَّخذوا، كقولك: كتبت إليه[2] أنِ افعل.

وقرأ أبو عمرٍو بالياءِ[3] على: لئلَّا يتَّخِذُوا.

﴿مِن دُونِى وَكِيلًا ﴾: ربًّا تَكِلونَ إليه أمورَكُم غيرِي.

﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ ﴾ نصبٌ على الاختصاصِ، أو النِّداءِ إنْ قُرِئ: ﴿تَتَّخِذُواْ ﴾ بالتَّاءِ، أو على أنَّه أحدُ مَفعولَيْ ﴿أَلَّا تَتَّخِذُواْ ﴾، و﴿مِن دُونِى ﴾ حالٌ مِن ﴿وَكِيلًا ﴾، فيكونُ كقَوْلِه: ﴿ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّۦنَ أَرْبَابًا ﴾ [آل عمران: ٨٠].

وقُرِئَ بالرَّفعِ[4] على أنَّه خبرُ مَحذوفٌ، أو بدلٌ مِن واوِ ﴿يَتَّخِذُوا﴾.

و: (ذِرِّيَّةَ) بكسرِ الذَّالِ[5].

---

(١) في (أ): «على أن». وأشار الشهاب في «الحاشية» (٦/ ٨) لهذا الفرق فقال: قوله: «على أن لا تتخذوا...» الخ، وفي نسخة: «على أي لا تتخذوا» فهي بيان لأنَّ (أنْ) تفسيرية بمعنى: أي، وهو الموافق لما في «الكشاف»، و(لا) على هذا ناهية جازمة، وهي تفسير لما تضمنه الكتاب من الأمر والنهي، والكتاب: المكتوب، وان كان في الأصل مصدراً، وعلى الأولى فالمعنى على أن يكون ﴿أَلَّا﴾ بمعنى: أن لا، وهي مفسرةٌ أيضاً، وليس المراد أنه بمعنى: لئلا، بحذف الجار كما في القراءة بالغيبة.

(٢) في (أ) و(خ): «إليك».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣٧٨)، و«التيسير» (ص: ١٣٩).

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٨) عن مجاهد.

(٥) نسبت لزيد بن ثابت رضي الله عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٨)، و«المحتسب» (١/ ١٥٦)، و«الكشاف» (٥/ ١٣).

وفيه تذكيرٌ بإنعامِ اللهِ عليهِم في إنجاءِ آبائِهم مِن الغَرقِ بحَملِهم مع نوحٍ في السَّفينَةِ.

﴿إِنَّهُۥ﴾: إنَّ[1] نوحًا عليه السَّلام ﴿كَانَ عَبۡدٗا شَكُورٗا﴾ يحمَدُ اللهَ تَعالى في مجامعِ حالاته، وفيه إيماءٌ بأنَّ إنجاءَهُ ومَن معَه كانَ ببركةِ شكرِه، وحثٌّ للذُّرِّيَّةِ على الاقتداءِ به.

وقيل: الضَّميرُ لِمُوسى عليهِ السَّلامُ.

قوله: «﴿أَلَّا تَتَّخِذُواْ﴾؛ أي: على أنْ لا تتَّخِذُوا، كقولك: كتبتُ إليه أَن افعَلْ..» إلى آخره:

قال أبو البقاءِ: أمَّا تَقديرُ الياءِ التَّحتيَّةِ فهو: جعلناه هُدًى لئلَّا يتَّخِذُوا، أو: آتينا موسى الكِتابَ لئلَّا يتَّخِذُوا، وأمَّا تَقديرُ التَّاء ففيه وَجهانِ:

الأوَّلُ: أنَّ ﴿أنْ﴾ بمعنى: أي، وهي مُفسِّرَةٌ لِمَا تضمَّنَه الكتابُ مِن الأَمرِ والنَّهيِ.

والثاني: أَنَّ ﴿لا﴾ زائدةٌ، والتَّقديرُ: مخافةَ أن تتَّخِذُوا، وقد رجعَ في هذا من الغيبَةِ إلى الخطابِ[2].

قوله: «أو بدلٌ مِن واوِ ﴿يتَّخِذُوا﴾»:

قال أبو البقاءِ: هذا على القراءَةِ بالياءِ لأَنَّهُم غَيَبٌ[3]، ولا يجوزُ إبدالُ المُظهَرِ مِن ضَميرِ المُتكلِّمِ والمخاطَبِ لأَنَّهُما لا يكونانِ بغيرِ الواحدِ بخلافِ ضَميرِ الغَيبَةِ، والإبدالُ للتَّبيينِ فيختصُّ بموضعٍ فيه احتمالٌ.

---

(١) في (خ): «أي».

(٢) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢/ ٨١١).

(٣) المصدر السابق (٢/ ٨١٢).

قوله: «يحمدُ اللهَ على مجامعِ حالاتِه»:

مأخوذٌ من الحديثِ، أخرجَه ابن مردويه عَن أبي فاطمةَ: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «كان نوحٌ لا يَحمل شيئًا صغيرًا ولا كبيرًا إلا قال: بسمِ اللهِ والحمدُ للهِ، فسمَّاه اللهُ عبدًا شكورًا»(١).

وأخرجَ ابنُ جريرٍ والطَّبرانيُّ عن سعيدِ بن مَسعودٍ الثَّقفيِّ الصحابيِّ قال: إنَّما سُمِّيَ نوحٌ عبدًا شكورًا لأنَّه كان إذا أكلَ أو شربَ أو لبسَ ثوبًا حَمِدَ اللهَ(٢).

(٤ ـ ٥) ـ ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا ۝٤ فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ أُولَىٰهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَآ أُو۟لِى بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا۟ خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ ۚ وَكَانَ وَعْدًا مَّفْعُولًا﴾.

﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾: وأَوحينا إليهِمْ وَحْيًا مَقضِيًّا مَبتوتًا ﴿فِى ٱلْكِتَٰبِ﴾: في التَّوراةِ ﴿لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ جوابُ قَسَمٍ مَحذوفٍ، أو: قَضَينا، على إجراءِ القضاءِ المَبتوتِ مجرى القسمِ(٣).

﴿مَرَّتَيْنِ﴾: إفسادَتينِ:

أُولاهُما: مخالفةُ أَحكامِ التَّوراةِ وقتلُ شِعيَا.

---

(١) انظر: «الدر المنثور» (٥/ ٢٣٦)، وقد رواه ابن مردويه «تفسيره» كما في «التوضيح» لابن الملقن (٢٢/ ٥٤٣)، وفيه: «يعمل» بدل «يحمل».

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٤/ ٤٥٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥٤٢٠).

(٣) قوله: «أو قضينا...»؛ أي: ليس القسم محذوفاً، بل هو على أن يُجرَى القضاءُ المبتوتُ مُجرَى القَسَم فيكون ﴿لَتُفْسِدُنَّ﴾ جواباً له؛ كأنه قال: وأقسمنا لتُفسدن.

وثانيتهما: قتلُ زكريَّا ويحيى وقصدُ قتلِ عيسى عليهم السَّلام[١].

﴿وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾: ولتَسْتكبرُنَّ عَن طاعةِ اللهِ، أو: لتظلمُنَّ الناسَ.

﴿فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ أُولَىٰهُمَا﴾: وعدُ عقابِ أولاهما ﴿بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَآ﴾ بُخْتَنَصَّر ـ عاملُ لهراسفَ على بابلَ ـ وجُنودَه، وقيل: جالوتُ الخَزَريُّ، وقيل: سِنْحاريبُ مِن أهلِ نَيْنَوى.

﴿أُوْلِي بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾: ذوي قوَّةٍ وبَطشٍ في الحربِ شَديدٍ.

﴿فَجَاسُواْ﴾: تردَّدُوا لطَلَبِكُم، وقُرِئَ بالحاءِ[٢]، وهما أَخَوانِ.

﴿خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ﴾: وسطَها للقَتلِ والغارةِ، قتلوا كبارَهُم، وسَبَوا صِغارَهُم، وحرَّقُوا التَّوراةَ، وخرَّبُوا المسجدَ.

---

(١) اختلف العلماء في هاتين المرتين، حتى قال الشيخ الذهبي في «التفسير والمفسرون» (١/ ٢٩٣): إن الاختلاف الذي كثر بين المفسّرين أقدمين ومحدثين كان في قوله سبحانه: ﴿لَتُفْسِدُنَّ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ﴾ فلقد اختلفوا أولًا في هاتين المرتين من حيث زمانهما: أمَضَتْ هاتان المرتان كلتاهما أم لا؟ ثمَّ اختلفوا ثانيًا في تعيين هاتين المرّتين على الفرضَيْن: المضيّ أو عدمه، ولشدَّة هذا الاختلاف وكثرته نقَلَ الشيخ حسنين محمَّد مخلوف مفتي الديار المصرية الأسبق رحمه الله في تفسيره «صفوة البيان» عن الجبّائي أنّ الله لم يعيّن هاتين المرّتين، فليجتهد كلٌّ بما يترجَّح لديه.
قلت: ومن هنا فإن كثيراً من المفسرين المتأخرين فسروا الثانية بما يقع اليوم من تجمع اليهود في فلسطين وما يفعلونه بالمسلمين، ويكون المسلمون هم الغالبين لهم إذا اجتمع لهم العبودية لله والبأس الشديد، قال الشعراوي في «تفسيره» (١٤/ ٨٣٦٣): وفي الآية بشارة لنا أننا سنعود إلى سالف عهدنا، وستكون لنا يقظة وصَحْوة نعود بها إلى منهج الله وإلى طريقه المستقيم، وعندها ستكون لنا الغَلَبة والقوة، وستعود لنا الكرَّة على اليهود.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٨)، و«المحتسب» (٢/ ١٥)، كلاهما عن أبي السمال، لكن وقع في مطبوع «المختصر»: «(فحاشوا) بالحاء والشين».

والمعتزلـةُ لَمَّـا منعـوا تَسـليطَ اللهِ الكافـرَ علـى ذلـك أوَّلـوا البعـثَ بالتَّخلِيَـةِ وعـدمِ المنعِ.

﴿وَكَانَ وَعۡدٗا مَّفۡعُولٗا﴾: وكان وعدُ عقابهم لا بدَّ أنْ يُفعل.

(٦) ـ ﴿ثُمَّ رَدَدۡنَا لَكُمُ ٱلۡكَرَّةَ عَلَيۡهِمۡ وَأَمۡدَدۡنَٰكُم بِأَمۡوَٰلٖ وَبَنِينَ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ أَكۡثَرَ نَفِيرًا﴾.

﴿ثُمَّ رَدَدۡنَا لَكُمُ ٱلۡكَرَّةَ﴾؛ أي: الدَّولةَ والغلبَةَ ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾؛ أي: على الذين بُعِثُوا عليكُم، وذلك بأَنْ أَلْقَى اللهُ في قلبِ بهمنَ بنِ إسفنديارَ لَمَّا ورثَ الملكَ مِن جَدِّهِ كشتاسفَ بن لهراسفَ شفقةً عليهِم، فردَّ أَسْراهُم إلى الشَّامِ وملَّكَ دانيالَ عليهم، فاستَوْلَوْا على مَن كانَ فيها من أتباعِ بُخْتَنَصَّر.

أو بأَنْ سَلَّطَ داودَ على جالوتَ فقتلَه.

﴿وَأَمۡدَدۡنَٰكُم بِأَمۡوَٰلٖ وَبَنِينَ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ أَكۡثَرَ نَفِيرًا﴾ ممَّـا كُنْتُـم، والنَّفيـرُ: مَن ينفرُ مـع الرَّجُـلِ من قومِـه، وقيل: جمـعُ نَفَرٍ، وهـم المجتمعـونَ للذَّهابِ إلـى العَدُوِّ.

قوله: «مَبتوتًا»؛ أي: مقطوعًا.

قوله: «وقُرِئَ بالحاءِ وهما أخَوانِ»:

قال ابنُ جنِّي في «المحتسب»: قرأَ أبو السَّمَّالِ: (فحَاسُوا) بالحاءِ، قال أبو زيدٍ: قلتُ له: إنَّما هو ﴿فَجَاسُواْ﴾، فقال: جاسوا وحاسُوا واحِدٌ[1].

---

(١) انظر: «المحتسب» (٢/ ٣٣٦).

(٧) ـ ﴿إِنۡ أَحۡسَنتُمۡ أَحۡسَنتُمۡ لِأَنفُسِكُمۡۖ وَإِنۡ أَسَأۡتُمۡ فَلَهَاۚ فَإِذَا جَآءَ وَعۡدُ ٱلۡأٓخِرَةِ لِيَسُـٔۥاْ وُجُوهَكُمۡ وَلِيَدۡخُلُواْ ٱلۡمَسۡجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٖ وَلِيُتَبِّرُواْ مَا عَلَوۡاْ تَتۡبِيرًا﴾.

﴿إِنۡ أَحۡسَنتُمۡ أَحۡسَنتُمۡ لِأَنفُسِكُمۡ﴾ لأنَّ ثَوابَه لها ﴿وَإِنۡ أَسَأۡتُمۡ فَلَهَا﴾ فإنَّ وَبالَها عَلَيْهَا، وإنَّما ذُكرَ باللامِ ازدواجًا.

﴿فَإِذَا جَآءَ وَعۡدُ ٱلۡأٓخِرَةِ﴾: وعدُ عُقوبَةِ المرَّةِ الآخرةِ ﴿لِيَسُـٔۥاْ وُجُوهَكُمۡ﴾؛ أي: بَعَثْناهُم لِيَسُوءوا وجوهَكُم؛ لِيَجعَلُوها باديةً آثارُ المساءةِ فيهَا، فحذفَ لدلالةِ ذكره أولًا عليه.

وقرأَ ابنُ عامرٍ وحمزةُ وأبو بكرٍ: ﴿لِيَسُوءَ﴾ على التَّوحيدِ، والضَّميرُ فيه للوعدِ أو البعثِ[١] أو للهِ، ويَعضُدُه قراءَةُ الكِسائيِّ بالنُّونِ[٢].

وقُرِئَ: (لِنَسُوأن) بالنُّونِ والياءِ، والنُّونِ المُخفَّفَةِ والمُثقَّلَةِ، و(لَيَسوأن) بفتحِ اللامِ على الأَوجُهِ الأربعةِ على أنَّه جوابُ (إذا)[٣].

---

(١) في (خ): «للبعث».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٧٨)، و«التيسير» (ص: ١٣٩).

(٣) الذي وقفت عليه في هذه الكلمة ثلاث قراءات: (لَنَسُوأَنَّ) و: (لَيَسُوأَنَّ) و: (لِنسوأَنْ) نسبت الأوليان لعلي رضي الله عنه كما في «الكشاف» (٥/ ١٨)، و«البحر» (١٤/ ٢٣). والثالثة لأبيٍّ رضي الله عنه كما في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٨)، و«المحتسب» (٢/ ١٥)، و«البحر» (١٤/ ٢٣). وقد صرح أبو حيان أن اللام في قراءتي عليٍّ للقسم، فهي مفتوحة كما قال المصنف، لكنها ليست في اللفظ جواب (إذا) بل جواب قسم مقدر؛ قال الجاربردي: والأولى أن يقال: المعنى على قسم مقدر، كقوله تعالى: ﴿وَإِنۡ أَطَعۡتُمُوهُمۡ إِنَّكُمۡ لَمُشۡرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]، وإذا كان القسم مقدراً يكون (لنسوأن) جواب القسم المقدر لفظاً، وجواب القسم والشرط معاً معنًى. انظر: «حاشية الجاربردي» (ج٢/ و٧٢ب).

=

والـلامُ في قَولِه: ﴿وَلِيَدۡخُلُواْ ٱلۡمَسۡجِدَ﴾ مُتعلِّقٌ بمَحذوفٍ هو: بَعَثْناهُم.

﴿كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٖ وَلِيُتَبِّرُواْ﴾: ليُهلِكُوا ﴿مَا عَلَوۡاْ﴾: ما غَلَبوه واستَوْلَوا عليه، أو: مُدَّةَ علوِّهِم ﴿تَتۡبِيرًا﴾ وذلك بأَنْ سلَّطَ اللهُ عليهِم الفُرسَ مَرَّةً أُخرى فغَزاهُم ملكُ بابلَ مِن ملوكِ الطَّوائفِ، اسمهُ: جُدْرُزُ[١]، وقيل: خردوسُ.

قيل: دخلَ صاحِبُ الجيشِ مذبحَ قَرابينِهِم فوجدَ فيه دَمًا يغلي، فسألهم عنه فقالوا: دمُ قربانٍ لم يُقبَل منَّا، فقال: ما صَدَقُوني، فقتلَ عليه ألوفًا منهم فلَم يَهدَأِ الدَّمُ، ثمَّ قال: إن لم تَصْدُقوني ما تركتُ مِنْكُم أحدًا، فقالوا: إنَّه دَمُ يَحيَى، فقال: لمثلِ هذا ينتقِمُ رَبُّكُم مِنْكُم، ثمَّ قال: يا يحيى، قَدْ عَلِمَ ربِّي ورَبُّكَ ما أصابَ قومَكَ مِن أَجلِكَ، فاهدَأْ بإذنِ اللهِ قبلَ أَنْ لا أُبْقِيَ أَحدًا مِنهم فهَدأَ[٢].

قوله: «فحُذِفَ لدلالةِ ذكرِه أوَّلًا عليه»:

قال الطِّيبيُّ: يعني: جوابَ (إذا) بقوله: بعثناهم، بدليلِ قولِه: ﴿فَإِذَا جَآءَ وَعۡدُ

= أما الثالثة فاللام فيها للأمر كما قال أبو حيان، وهو المفهوم من كلام ابن جني حيث قال: طريق القول عليه: أن يكون أراد الفاء فحذفها ـ كما قال في موضع آخر ـ أي: «فَلْنَسُوءَا وُجُوهَكُمْ» على لفظ الأمر، كما تقول: إذا سألتني فلأُعطِكَ، كأنك تأمُرُ نفسَكَ، ومعناه: فلأُعْطينَّكَ. واللامان بعده للأمر أيضا، وهما: (ولْيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ... ولْيُتَبِّرُوا)، ويقوِّي ذلك أنه لم يأت لـ(إذا) جوابٌ فيما بعد، فدلَّ على أن تقديره: «فَلْنَسُوءَا وُجُوهَكُمْ»؛ أي: فَلَنَسُوءنَّ وُجُوهَكُمْ.

قلت: وعليه فاللام مكسورة، وقول ابن جني: «كما قال في موضع آخر»، لعله يريد قوله تعالى: ﴿وَلۡنَحۡمِلۡ خَطَٰيَٰكُمۡ﴾ [العنكبوت: ١٢]. انظر: «البحر» (١٤/ ٢٣).

(١) في (أ): «جُودرز».

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٤/ ٤٩٩ ـ ٥٠٠) عن ابن إسحاق. وفيه أن الداخل هو أحد قواد خردوس ملك بابل.

﴿أُولَىٰهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ﴾، فعلى هذا قولُه: ﴿وَلِيَدْخُلُوا﴾ عطفٌ على قولِه: ﴿لِيَسُوءُوا﴾ لاتِّفاقِهما[1].

(٨) ـ ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا﴾.

﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ بعدَ المرةِ الآخرةِ[2] ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ﴾ نوبةً[3] أُخرى ﴿عُدْنَا﴾ مَرَّةً ثالثةً إلى عقوبَتِكُم، وقد عادوا بتكذيبِ محمَّدٍ عليهِ السَّلامُ وقصدِ[4] قَتْلِه، فعادَ اللهُ بتَسليطِهِ عليهِم، فقتل قريظَةَ وأجلى بني النَّضيرِ وضربَ الجزيةَ على الباقينَ، هذا في الدُّنيا.

﴿وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا﴾ محبِسًا لا يقدرونَ الخروجَ مِنْها أبدَ الآبادِ، وقيل: بساطًا كما يبسَطُ الحَصيرُ.

(٩ ـ ١٠) ـ ﴿إِنَّ هَٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ﴿٩﴾ وَأَنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾.

﴿إِنَّ هَٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾: للحالةِ أو الطَّريقَةِ التي هي أقومُ الحالاتِ أو الطُّرُقِ ﴿وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾.

وقرأَ حمزَةُ والكِسائيُّ: ﴿وَيَبْشُرُ﴾ بالتَّخفيفِ[5].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٢٤٩).

(٢) في (خ): «الأخرى».

(٣) في (خ): «مرة».

(٤) في (خ): «وقصدوا».

(٥) انظر: «السبعة» (ص: ٢٠٦)، و«التيسير» (ص: ٨٧).

﴿وَأَنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ عطفٌ على: ﴿أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾، والمعنى: أنَّه يبشِّرُ المؤمنينَ ببشَارتينِ: ثوابَهُم وعقابَ أعدائِهم، أو على (يبشِّرُ) بإضمارِ: (يخبر).

قوله: «أو على ﴿يبشر﴾ بإضمارِ يُخْبِرُ».

قال الطِّيبيُّ: هو عطفٌ على قوله: ﴿يَهْدِى﴾؛ أي: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ ويخبرُ بـ﴿أنَّ الذينَ لا يؤمنونَ﴾ مُعذَّبونَ.

قال: وهذا أوجَهُ مِن الأوَّلِ وأحسَنُ التئامًا؛ كأنَّه قيل: إن الكتابَ بَشيرٌ للمُؤمنينَ ونذيرٌ للكافرينَ.

قال: ويمكنُ أن يكونَ مَعطوفًا مِن حَيثُ المَعنى على قولِه: ﴿وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾؛ أي: يبشِّرُ المؤمنينَ ويُنذِرُ الكافرينَ[1].

(١١) ـ ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ دُعَآءَهُۥ بِٱلْخَيْرِ ۖ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا﴾.

﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ﴾: ويدعو اللهَ عندَ غضبِهِ بالشرِّ على نفسِه وأهلِه ومالِه، أو يدعوه بما يحسَبُه خيرًا وهو شرٌّ ﴿دُعَآءَهُۥ بِٱلْخَيْرِ﴾ مثلَ دعائِه بالخيرِ.

﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا﴾ يسارعُ إلى كلِّ ما يخطرُ ببالِه لا يَنظرُ عاقبتَه.

وقيل: المرادُ آدمُ عليهِ السَّلامُ، فإنَّه لَمَّا انتهَى الرُّوحُ إلى سرَّتِه ذهبَ لينهضَ فسَقطَ.

رُوِيَ أنَّه عليهِ السَّلامُ دفعَ أسيرًا إلى سودةَ بنتِ زمعةَ، فرَحِمَتْهُ لأنينِه فأرْخَتْ أكتافَهُ فهربَ، فدعا عليها بقطعِ اليَدِ ثُمَّ نَدِمَ، فقال: «اللهمَّ إنما أنا بشرٌ، فمَن دَعَوتُ عليه فاجعَلْ دُعائي رحمةً له» فنزلَتْ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٢٥٢).

ويجوزُ أن يريدَ بالإنسانِ الكافرَ، وبالدُّعاءِ: استِعجالَه بالعَذابِ استهزاءً، كقولِ النَّضرِ بنِ الحارثِ: اللهمَّ انصُرْ خيرَ الحِزبَيْنِ، ﴿ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلۡحَقَّ مِنۡ عِندِكَ﴾ [الأنفال: ٣٢]، فأُجيبَ له فضُربَ عُنقُهُ صبرًا يومَ بدرٍ[١].

قوله: «وقيل: المرادُ آدَمُ؛ فإنَّه لمَّا انتَهى الرُّوحِ إلى سرَّتِه ذهبَ لينهَضَ فسقطَ...»

الحديث: أخرجَه ابنُ جَريرٍ عن ابنِ عبَّاسٍ[٢].

قوله: «رُوِيَ أنَّه ﷺ دفعَ أسيرًا إلى سودَةَ..» الحديث.

قال الشَّيخُ وَلِيُّ الدِّينِ العِراقيِّ: لم أَقِفْ عليهِ لسَوْدَةَ، وإنَّما وَقَفْتُ عليه لعائشَةَ رواهُ الواقدِيُّ في «المغازي» مِن طريقِ مولاها عنها: أن النبيَّ ﷺ دخلَ عليها بأسيرٍ وقالَ لها: «احتفظِي به»، قالت: فلَهَوْتُ مع امرأةٍ فخرجَ ولم أَشعُرْ، فدخلَ النَّبيُّ ﷺ فسأَلَ عنه، فقلتُ: واللهِ لا أدري غَفَلْتُ عنه فخرجَ، فقال: «قطعَ اللهُ يدكِ»، ثمَّ خرجَ عليهِ السَّلامُ فصاحَ به فخرَجُوا في طلبِه حتَّى وَجدوهُ، ثمَّ دخلَ عليَّ فرآني وأنا أُقلِّبُ يَدَيَّ، فقال: «ما لكِ؟» قلتُ: أَنتَظِرُ دعوتَكَ، فرفعَ يديهِ فقال: «اللهمَّ إنَّما أنا بَشرٌ آسَفُ وأغضَبُ كما يغضَبُ البشرُ، فأيُّما مؤمنٍ أو مؤمنَةٍ دعوتُكَ عليه بدَعوَةٍ فاجعَلْهَا له زكاةً وطُهْرًا»[٣].

---

(١) ذكره الواحدي في «البسيط» (١٣/ ٢٧١) من طريق عطاء عن ابن عباس. وذكره مقاتل في «تفسيره» (٢/ ٥٢٤).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٤/ ٥١٤) من طريق الضحاك عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) انظر: «مغازي الواقدي» (٢/ ٥٥٤)، والحديث رواه الإمام أحمد في «مسنده» (٢٤٢٥٩) من حديث عائشة رضي الله عنها، ورواه أيضاً الإمام أحمد في «مسنده» (١٢٤٣١) من حديث أنس رضي الله عنه، وفيه أنه دفعه إلى حفصة رضي الله عنها. والحديثان إسنادهما صحيح كما ذكر محققو «المسند» لكن ليس في شيء من هذه الروايات ذكر النزول.

قال: وكذا رَويناهُ في التَّاسعِ مِن حديثِ المخلِّصِ وهو المعروفِ بـ«جزءِ ابنِ الطلايَةِ»[١].

قوله: «فضُرِبَتْ عنقُه يومَ بدرٍ صَبْرًا»:

قال الطِّيبيُّ: يقال: «قُتِلَ فلانٌ صبرًا»: إذا حُبِسَ على القَتلِ حتَّى قُتِلَ[٢].

(١٢) ـ ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ ۖ فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً لِّتَبْتَغُوا۟ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ۚ وَكُلَّ شَىْءٍ فَصَّلْنَٰهُ تَفْصِيلًا﴾.

﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ﴾ تَـدُلَّانِ علـى القادرِ الحَكيـمِ بتَعاقُبِهما على نسـقٍ واحدٍ بإمـكانِ غيرِه.

﴿فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ﴾؛ أي: الآيَةَ التي هي الليلُ بالإشراقِ، والإضافةُ فيها للتَّبيينِ كإضافَةِ العددِ إلى المَعدودِ.

﴿وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾: مُضيئةً، أو: مُبصِرَةً للنَّاسِ، مِن أَبْصَرَهُ فبَصُر، أو: مُبْصِرًا أهلُهُ، كقولهم: أجبنَ الرَّجلُ: إذا كانَ أَهلُهُ جُبَناءَ.

وقيل: الآيتانِ: القمرُ والشَّمسُ، وتقديرُ الكلام: وجعلنَا نيِّري الليلِ والنَّهارِ آيتينِ، أو: جعلنَا الليلَ والنَّهارَ ذَوَيْ آيتَيْنِ، ومحوُ آيةِ الليلِ التي هي القَمرُ: جعلُها مُظلِمَةً في نَفسِهَا مَطموسَةَ النُّورِ، أو نقصُ نُورِها شيئًا فشيئًا إلى الـمُحاقِ، وجَعلُ آيةِ النَّهارِ التي هي الشَّمسُ مُبصرةً: جعلُها ذاتَ شُعاعٍ تُبصَرُ الأشياءُ بضَوئِها.

---

(١) رواه أبو طاهر المخلص في «المخلصيات» (٤/ ٣٧).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٨٧).

﴿لِتَبْتَغُوا فَضْلًا مِن رَّبِّكُمْ﴾: لتَطلبُوا في بياضِ النَّهارِ أسبابَ مَعاشِكُم وتَتوسَّلُوا بـه إلى استبانَةِ أعمالِكُم ﴿وَلِتَعْلَمُوا﴾ باختلافِهِما أو بحَركاتِهِما ﴿عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ﴾: وجنسَ الحِسابِ.

﴿وَكُلَّ شَيْءٍ﴾ تفتقرونَ إليه في أمرِ الدِّينِ والدُّنيا ﴿فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلًا﴾: بَيَّنَّاهُ بيانًا غيرَ مُلتَبِسٍ.

(١٣) ـ ﴿وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا﴾.

﴿وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ﴾: عملَهُ وما قدِّرَ له كأنَّهُ طُيِّرَ إليهِ من عشِّ الغيبِ ووكرِ القَدَرِ، لمَّا كانوا يَتيَمَّنُون ويتشاءَمونَ بسُنوحِ الطَّائرِ وبروحِه استُعيرَ لِمَا هو سَببُ الخَيرِ والشَّرِّ مِن قَدَرِ اللهِ وعملِ العبدِ.

﴿فِي عُنُقِهِ﴾ لزومَ الطَّوقِ في عُنقِه.

﴿وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا﴾ هي صَحِيفَةُ عملِه، أو نفسُه المُنتقِشةُ بآثارِ أَعمالِه، فإنَّ الأفعالَ الاختياريَّةَ تُحدِثُ في النَّفسِ أَحوالًا، ولذلك يُفيدُ تكريرُهَا لها ملكاتٍ.

ونصبُه[١] بأنَّه مفعولٌ، أو حالٌ مِن مَفعولٍ مَحذوفٍ، وهو ضميرُ الطَّائرِ، ويعضدُهُ قراءةُ يعقوبَ: ﴿ويَخْرُج﴾ مِن خَرَجَ[٢]. وقُرِئَ (ويُخْرِجُ) أي: اللهُ عزَّ وجلَّ[٣].

---

(١) في (خ): «ونصبها».

(٢) أي: بالياء وفتحِها وضمِّ الراء، وقرأ أبو جعفرٍ بالياء وضمِّها وفتحِ الراء، والباقون بالنون وضمِّها وكسر الراء. انظر: «النشر» (٢/ ٣٠٦).

(٣) أي: بضم الياء، عزاها الثعلبي في «تفسيره» (١٦/ ٢٩٩) ليحيى بن وثاب، وابن الجوزي في «زاد المسير» (٣/ ١٤) لقتادة وأبي المتوكل، وابن عطية في «المحرر الوجيز» (٣/ ٤٤٣) دون نسبة.

﴿يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ لكشفِ الغطاءِ، وهما صِفتانِ للكِتابِ، أو ﴿يَلْقَىٰهُ﴾ صفةٌ و﴿مَنشُورًا﴾ حالٌ مِن مَفعولِه.

وقرأ ابنُ عامرٍ: ﴿يُلَقَّاهُ﴾ على البناءِ للمَفعولِ(١)، مِن لَقَّيتُه كذا.

(١٤ ـ ١٥) ـ ﴿ ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا (١٤) مَّنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۗ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾.

﴿ ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ ﴾ على إرادةِ القَولِ ﴿كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾؛ أي: كفى نفسُك، والباءُ مزيدَةٌ و﴿حَسِيبًا﴾ تمييزٌ، و(على) صِلَتُه لأنَّه: إما بمعنى الحاسبِ، كالصَّريمِ بمَعْنَى الصَّارمِ، وضَريبِ القِداحِ بمَعنى ضَارِبِها، مِن حَسَبَ عليه كذا، أو بمعنى الكافِي، فوُضعَ مَوضِعَ الشَّهيدِ؛ لأنَّه يَكفِي المُدَّعِيَ ما أهمَّهُ، وتذكيرُه على أنَّ الحِسابَ والشَّهادةَ مما يَتولَّاهُ الرِّجَالُ، أو على تأويلِ النَّفسِ بالشَّخصِ.

قوله: «كَفَى نفسُكَ، والباءُ مزيدَةٌ، و﴿حَسِيبًا﴾ تمييزٌ»:

قال أبو حيَّان: هذا مذهبُ الجُمهورِ، والباءُ زائدَةٌ على سبيلِ الجوازِ لا اللزومِ، ويدلُّ عليه أنَّه إذا حُذِفَت ارتفعَ الاسمُ بكَفى، قال:

كفى الشَّيْبُ والإِسلامُ للمَرْءِ ناهيًا(٢)

قال: وكانَ القياسُ أن تَدخلَ تاءُ التَّأنيثِ لتَأنيثِ الفاعلِ، فكانَ يَكونُ التَّركيبُ: كفَتْ بنَفْسِكَ، كما تُلحقُ [مع] زيادةِ (مِن) في الفاعلِ إذا كانَ مؤنثًا، كقوله تعالى:

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٧٨)، و«التيسير» (ص: ١٣٩).

(٢) عجز بيت لسحيم عبد بني الحسحاس، وهو في «الكتاب» (٤/ ٢٢٥)، و«البيان والتبيين» (١/ ٧٩)، و«الكامل» (٢/ ١٦٧)،و«الخصائص» (٢/ ٤٩٠)، وصدره:

عميرةَ ودِّعْ إن تجهَّزتَ غاديا

﴿ مَآ ءَامَنَتۡ قَبۡلَهُم مِّن قَرۡيَةٍ ﴾ [الأنبياء: ٦]، ﴿ وَمَا تَأۡتِيهِم مِّنۡ ءَايَةٍ ﴾ [الأنعام: ٤]، ولا يُحفظُ مجيءُ التَّأنيثِ في (كفى) إذا كان الفاعِلُ مُؤنَّثًا مجرورًا بالباءِ[١].

قال الحَلَبيُّ: وقد يقالُ: إنَّه جاءَ على أحدِ الجائزَينِ، فإنَّ التَّأنيثَ مَجازِيٌّ[٢].

قوله: «وضَرِيب القِداحِ»:

الجَوهَرِيُّ: الضَّرِيبُ: الذي يَضرِبُ بالقِداحِ، وهو الموكَّلُ بها[٣]، والقِدحُ بالكسرِ: السَّهمُ قبلَ أنْ يُراشَ ويركَّبَ نَصْلُه، وقِدْحُ الميسرِ أيضًا، والجَمعُ: قِداحٌ[٤].

﴿ مَّنِ ٱهۡتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهۡتَدِي لِنَفۡسِهِۦۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيۡهَا ﴾ لا يُنْجِي اهتداؤُه غيرَه، ولا يُردي ضلالُهُ سِواه.

﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٞ وِزۡرَ أُخۡرَىٰ ﴾: ولا تحمِلُ نفسٌ حاملةٌ وِزرًا وزرَ نفسٍ أخرى، بل إنَّما تحمِلُ وِزرَها ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا ﴾ يبيِّنُ الحُججَ ويمهِّدُ الشَّرائعَ فيُلزِمُهُم الحُجَّةَ، وفيه دليلٌ على أنْ لا وجوبَ قبلَ الشَّرعِ.

(١٦) ـ ﴿ وَإِذَآ أَرَدۡنَآ أَن نُّهۡلِكَ قَرۡيَةً أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيۡهَا ٱلۡقَوۡلُ فَدَمَّرۡنَٰهَا تَدۡمِيرٗا ﴾.

﴿ وَإِذَآ أَرَدۡنَآ أَن نُّهۡلِكَ قَرۡيَةً ﴾: وإذا تَعلَّقَت إرادتُنا بإهلاكِ قَومٍ لإنفاذِ قَضائِنا السَّابقِ.

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (١٤/ ٣٤ ـ ٣٥)، وما بين معكوفتين منه.

(٢) انظر: «الدر المصون» (٧/ ٣٢٤).

(٣) انظر: «الصحاح» (مادة: ضرب).

(٤) انظر: «الصحاح» (مادة: قدح).

أو: دنا وقتُه المقدَّرُ[١]، كقولهم: إذا أرادَ المريضُ أن يموتَ ازدادَ مَرضُه شِدَّةً.

﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾: مُتنعِّميهَا بالطَّاعةِ على لسانِ رسولٍ بعثناهُ إِلَيْهِم، ويدلُّ على ذلك ما قبلَهُ وما بعدَهُ، فإنَّ الفسقَ هو الخروجُ عَن الطَّاعةِ والتمرُّدُ في العصيانِ، فيدلُّ على الطَّاعةِ مِن طريقِ المقابلةِ.

وقيل: أمرنَاهُم بالفسقِ؛ لقوله: ﴿فَفَسَقُوا۟ فِيهَا﴾ كقولك: «أمرتُه فقرأَ» فإنَّه لا يُفهَمُ منه إلا الأمرُ بالقراءةِ، على أنَّ الأمرَ مجازٌ مِن الحَملِ عليه أو التَّسبُّبِ له بأَنْ صَبَّ عليهِم مِن النِّعَمِ ما أبطرَهُم وأَفْضَى بهم إلى الفُسوقِ[٢].

ويحتمِلُ أَنْ لا يكونَ له مفعولٌ مَنْوِيٌّ، كقولهم: أَمَرْتُه فعَصاني.

وقيل: معناه: كثَّرنا، يقال: أَمَرْتُ الشَّيءَ فأَمِرَ[٣]: إذا كثَّرتَه، وفي الحديثِ: «خيرُ المالِ سِكَّةٌ مَأبورَةٌ ومُهرَةٌ مَأمورَةٌ»؛ أي: كثيرةُ النتاجِ، وهو أيضًا مجازٌ مِن مَعنى الطَّلبِ.

ويؤيِّدُه قراءةُ يَعقوبَ: ﴿آمَرْنا﴾[٤]، ورِوايةُ: (أَمَّرْنا) عن أبي عمرٍو[٥].

---

(١) قوله: «أو دنا وقته...» فسر الإرادة بدنو الوقت، فكأنه قيل: وإذا دنا وقت إهلاك قرية أمرنا مترفيها، ثم استشهد على مجيء أراد بمعنى دنو الوقت بقولهم: «أراد المريض أن يموت» بمعنى: دنا وقت موته إذا ازداد مرضه. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (١١/ ٤٦٤).

(٢) في (ت): «الفسق».

(٣) في (أ) و(ت): «أمرت الشيء فآمرته وأمر».

(٤) انظر: «النشر» (٢/ ٣٠٦).

(٥) نسبت لابن عباس بخلاف، وأبي العالية بخلاف، وأبي عثمان النهدي، ورويت عن أبي عمرو وعاصم في غير المشهور عنهما. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٩)، و«المحتسب» (٢/ ١٦).

ويحتملُ أَنْ يكونَ مَنْقولًا مِن أَمُرَ بالضمِّ إمارةً؛ أي: جعلناهُم أمراءَ، وتَخصيصُ المُترفينَ لأنَّ غيرَهُم يَتبَعُهُم(١)، ولأنَّهم أَسرَعُ إلى الحماقَةِ وأقدَرُ على الفُجورِ.

﴿فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ﴾ يعني: كلمةَ العَذابِ السَّابقةَ بحلولِه، أو بظهورِ مَعاصيهِم، أو بانهِمَاكِهِم في المعاصي.

﴿فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا﴾: أهلكناها بإهلاكِ أَهلِهَا وتَخريبِ دِيارِهِم.

(١٧) ـ ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنَ ٱلْقُرُونِ مِنۢ بَعْدِ نُوحٍ ۗ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ خَبِيرًۢا بَصِيرًا﴾.

﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا﴾: وكثيرًا أهلَكْنا ﴿مِنَ ٱلْقُرُونِ﴾ بيانٌ لـ﴿كم﴾ وتمييزٌ له ﴿مِنۢ بَعْدِ نُوحٍ﴾ كعادٍ وثَمودَ ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ خَبِيرًۢا بَصِيرًا﴾ يُدرِكُ ظواهرَهَا وبواطنَهَا فيُعاقِبُ عَلَيها، وتَقديمُ خبرِه(٢) لتَقدُّمِ مُتعلِّقِه.

قوله: «ويدلُّ على ذلك ما قبلَه وما بعدَه» ردٌّ لقولِ «الكشاف» أنَّ تقديرَ: بالطاعةِ، يلزَمُ منه حذفُ ما لا دليلَ عليه وهو غيرُ جائزٍ(٣).

وقد قال أبو حيَّان: بَل ثَمَّ ما يدلُّ على حَذفِهِ، فإنَّ حذفَ الشَّيءِ تارةً يكونُ لدلالةِ مُوافِقِه عليه، وتارةً يكونُ لدلالةِ خلافِه أو ضِدِّهِ أو نقيضِه.

فمِنَ الأوَّلِ: أمرتُه فقامَ، وأمرْتُه فقرَأَ.

ومِن الثَّاني: ﴿وَلَهُۥ مَا سَكَنَ فِي ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ١٣]؛ أي: وما تحرَّكَ، ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١]؛ أي: والبردَ.

---

(١) في (خ): «تبعهم».

(٢) في (خ) و(ت): «الخبر».

(٣) انظر: «الكشاف» (٣/ ٢٧).

وهذه الآيَةُ مِن هذا القَبيلِ، يُستدلُّ على حذفِ النقيضِ بإثباتِ نَقيضِه، ودلالةُ النَّقيضِ على النَّقيضِ كدلالَةِ النَّظيرِ على النَّظيرِ(١).

قوله: «بأن صبَّ عليهِمْ مِن النِّعَمِ ما أبطَرَهُم وأَفْضَى بهم إلى الفُسوقِ»:

قال الطِّيبِيُّ: إشارةٌ إلى أنَّه مِـن بابِ التَّمثيلِ، شبَّه إيلاءَ النِّعمَةِ إليهِمْ وجَعْلَهُم ذلك ذريعَةً إلى الفسقِ بالمأمورِ الذي وردَ عليه أمرُ الآمرِ المُطاعِ فامتثَلَ أمرَهُ مِن غيرِ تَوقُّفٍ، ثمَّ أُخرجَ مُخرجَ الاستعارَةَ لطيِّ ذكرِ المُشبَّهِ، والجامِعُ تَرتُّبُ الثَّاني على الأوَّلِ والقَرينَةُ لفظُ الأمرِ(٢).

قوله: «وقيل: مَعناه: كثَّرنَا»:

قال ابنُ جنِّي: كان أبو عليٍّ يَستَحسِنُ قولَ الكِسائِيِّ في قولِه تَعالى: ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا إِمْرًا﴾ [الكهف: ٧١]؛ أي: كثيرًا، مِن قولِه تعالى: ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾، ومِن قولِه: أَمِرَ الشيءُ: إذا كَثُرَ، ومنه قولُه: «ومُهرةٌ مأمورَةٌ»(٣).

وعَن الزَّمخشريِّ أنَّه قال: ما عوَّلَ مَن زعمَ أنَّ «أمرتُه» بمعنى «أكثَرْتُه» إلا على قولِه: «ومهرةٌ مأمورَةٌ»، وما هو إلا مِن الأمرِ الذي هو نَقيضُ النَّهيِ، وهو مجازٌ أيضًا كما في الآيةِ؛ لأنَّ اللهَ تعالى قالَ لها: كوني كَثيرَةَ النتاجِ، فكانَتْ، فهيَ إذَنْ مَأمورَةٌ على [خلافِ] مَنهيَّةٍ(٤).

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (١٤/ ٣٨ـ٣٩).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٢٥٩).

(٣) انظر: «المحتسب» لابن جني (٢/ ١٦). وأبو علي هو الفارسي شيخ ابن جني.

(٤) نقل كلام الزمخشري هذا العلامةُ الأتقاني على هامش نسخته من «الكشاف» وهي من النسخ التي اعتمدناها في تحقيقه، وقد أثبتناه في حواشي «الكشاف» (٣/ ٢٧)، وما بين معكوفتين منه.

قوله: «وفي الحديث: خيرُ المالِ سِكَّةٌ مَأبورَةٌ ومهرةٌ مأمورَةٌ»:

أخرجَه أحمَدُ وابنُ أبي شيبَةَ في «مسنديهما»، والطَّبرانيُّ في «الكبير» مِن حَديثِ سويدِ بن هبيرةَ(١).

قال الطِّيبيُّ: والسِّكَّةُ: الطَّريقَةُ المُصطفَّةُ مِن النَّخلِ، والمَأبورةُ: المُلْقَحةُ، والمأمورةُ: الكَثيرةُ النَّسلِ، والأصلُ: مُؤمَرةٌ؛ لأنَّه مِن أمرها الله تعالى، لكن أتبعَها قولَه: «مَأبورَة» للسَّجعِ(٢).

(١٨) ـ ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُۥ جَهَنَّمَ يَصْلَىٰهَا مَذْمُومًا مَّدْحُورًا ﴾.

﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ﴾ مَقصورًا عليها همُّه ﴿عَجَّلْنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ﴾ قيَّدَ المُعجَّلَ والمُعجَّلَ له بالمَشيئةِ والإرادةِ؛ لأنَّه لا يَجِدُ كلُّ مُتمَنٍّ ما يَتمنَّاه، ولا كلُّ واجِدٍ جميعَ ما يَهواه، وليُعلمَ أنَّ الأمرَ بالمشيئةِ، والهمُّ فضلٌ، و﴿لِمَن نُّرِيدُ﴾ بدلٌ مِن ﴿لَهُۥ﴾ بدلَ البعضِ.

وقرئ: (يشاء)(٣)، والضَّميرُ فيهِ للهِ حتَّى يُطابِقَ المَشهورةَ.

وقيل: لِـ(مَن) فيكونُ مخصوصًا بمَن إرادَ اللهُ به ذلك.

(١) رواه ابن سعد في «الطبقات» (٧/ ٧٩)، والإمام أحمد في «المسند» (١٥٨٤٥)، والطبراني في «الكبير» (٦٤٧٠) و(٦٤٧١). وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٢٥٨): رواه أحمد والطبراني، ورجال أحمد ثقات! وضعف إسناده محققو «المسند»، وينظر الكلام عليه في حواشيه.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٢٦٢).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٩) عن سلام، و«البحر» (١٤/ ٤٤) عن نافع في غير المشهور عنه.

وقيل: الآيةُ في المنافقينَ، كانوا يراؤونَ المُسلمينَ ويَغزونَ مَعَهم، ولم يكن غَرَضُهم إلا مُساهَمَتَهم في الغنائمِ ونحوِها.

﴿ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُۥ جَهَنَّمَ يَصْلَىٰهَا مَذْمُومًا مَّدْحُورًا﴾: مطرودًا مِن رحمةِ اللهِ.

(١٩ ـ ٢٠) ـ ﴿وَمَنْ أَرَادَ ٱلْءَاخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا ۝١٩ كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَ ۚ وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾.

﴿وَمَنْ أَرَادَ ٱلْءَاخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا﴾: حقَّها مِن السَّعي، وهو الإتيانُ بما أَمَر والانتهاءُ عمَّا نَهى، لا التَّقرُّبُ بما يخترِعونَ بآرائِهم، وفائدةُ اللامِ اعتبارُ النيَّةِ والإخلاصِ.

﴿وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ إيمانًا صحيحًا لا شركَ معَه ولا تكذيبَ فإنَّه العُمدَةُ.

﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ﴾ الجامعونَ للشَّرائطِ الثَّلاثةِ ﴿كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا﴾ مِن اللهِ؛ أي: مَقبولًا عنده مثابًا عليه، فإنَّ شُكرَ اللهِ الثَّوابُ على الطَّاعةِ.

﴿كُلًّا﴾: كلَّ واحدٍ مِن الفَريقينِ، والتَّنوينُ بَدلٌ مِن المضافِ إليه.

﴿نُّمِدُّ﴾ بالعَطاءِ مرَّةً بعدَ أُخرى، ونجعلُ آنِفَه مددًا لسالِفِه.

﴿هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ﴾ بدلٌ مِن ﴿كُلًّا﴾.

﴿مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَ﴾: مِن مُعطاه، مُتعلِّقٌ بـ﴿نُّمِدُّ﴾.

﴿وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾: ممنوعًا، لا يمنعُه في الدُّنيا مِن مُؤمنٍ ولا كافرٍ تفضُّلًا.

(٢١) ـ ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ وَلَلْءَاخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَٰتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا﴾.

﴿ٱنظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ في الرِّزقِ، وانتصابُ ﴿كَيْفَ﴾ بـ﴿فَضَّلْنَا﴾ على الحالِ ﴿وَلَلْءَاخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَٰتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا﴾؛ أي: التَّفاوُتُ في الآخرةِ أكثرُ؛ لأنَّ التَّفاوُتَ فيها بالجنَّةِ ودَرجاتِها والنَّارِ ودَرَكاتِها.

قولـه: «أي: كلَّ واحـدٍ مِـن الفَريقَيْـنِ..» إلـى قولـه: «﴿هَـٰٓؤُلَآءِ وَهَـٰٓؤُلَآءِ﴾ بدلٌ مِـن ﴿كُلًّا﴾».

قال أبو حيَّان: لا يَصِحُّ أن يكونَ بدلًا مِن ﴿كُلًّا﴾ على تقديرِ: «كلِّ واحدٍ من الفريقينِ» الذي قدرَه الزَّمخشريُّ؛ لأنه يكونُ إذ ذاك بدلَ كلٍّ مِن بعضٍ، فينبغي أن يكونَ التَّقديرُ: كلُّ الفريقينِ، فيكونُ بدلَ كلٍّ مِن كلٍّ على جهةِ التَّفصيلِ[١].

(٢٢) ـ ﴿لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا﴾.

﴿لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ﴾ الخطابُ للرَّسولِ عليه السَّلامُ، والمرادُ به أُمَّتُه، أو لكلِّ أحدٍ.

﴿فَتَقْعُدَ﴾: فتصيرَ، مِن قولِهم: «شَحَذَ الشَّفرةَ حتى قعدَتْ كأنَّها حَرْبةٌ».

أو: فتعجزَ، مِن قولهم: قعدَ عن الشَّيءِ: إذا عَجَزَ عنهُ.

﴿مَذْمُومًا مَّخْذُولًا﴾: جامعًا على نفسِكَ الذمَّ مِن الملائِكَةِ والمُؤمنين، والخُذلانَ مِن اللهِ، ومَفهومُه: أنَّ المُوحِّدَ يَكونُ مَمدوحًا مَنْصورًا.

قوله: «فتَقعدُ فتَصيرُ مِن قولِهِم: شحذَ الشفرَةَ حتى قَعَدَت كأَنَّها[٢] حربَةٌ»

قال أبو حيَّان: ما ذهبَ إليه من استعمالِ: ﴿فَتَقْعُدَ﴾ بمعنى: تصيرُ لا يجوزُ عندَ أَصحابِنا وقعدَ عندَهُم بمَعنى صار مَقصورةٌ على المثلِ.

وذهبَ الفرَّاءُ إلى أنَّه يطَّردُ جعلُ قَعَدَ بمعنى صارَ، فالزَّمخشرِيُّ أخذَ في الآيةِ بقولِ الفرَّاءِ[٣].

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (١٤/ ٤٦).

(٢) في (س): «فإنها».

(٣) انظر: «البحر المحيط» (١٤/ ٤٧).

وسبَقَ أبا حيَّان إلى ذلك شيخُه أبو الحسين بن أبي الرَّبيعِ فقال في «شرح الإيضاح»[(١)]: لا أعلَمُ خلافًا بينَ النَّحويِّينَ في قعدَ أنَّها لا تكونُ بمَعنى صارَ إلَّا في موضعٍ واحدٍ وهو قولُهُم: شحذَ شفرتَهُ حتَّى قعدَتْ كأنَّها حربَةٌ، إلا الزَّمخشريَّ فإنَّه طردَ قعدَ.

وقال في قوله: قال: ﴿فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ معناه فتَصير، وهذا الذي ذهبَ إليه ليس بالقَوِيِّ فإنَّه يمكنُ أَنْ تكونَ يقعدُ هنا تامَّةً ويكونُ ﴿مَلُومًا﴾ حالًا، وإذا أمكنَ فلا يُدَّعى فيه ما جاءَ شاذًّا على غيرِ قياسٍ.

(٢٣) ـ ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾.

﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ﴾: وأمرَ أمرًا مقطوعًا به ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ﴾: بأَنْ لا تَعبُدوا ﴿إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ لأنَّ غايةَ التَّعظيمِ لا تحقُّ إلَّا لِمَن لَه غايةُ العَظمَةِ ونهايةُ الإنعامِ، وهو كالتَّفصيلِ لسَعيِ الآخرةِ، ويجوزُ أَنْ تكونَ (أن) مُفسِّرةً و(لا) ناهيةً.

﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾: وبأَنْ تُحسِنُوا، أو: وأَحسِنُوا بالوالدينِ إحسانًا؛ لأنَّهُما

---

(١) عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله ابن أبي الربيع الإمام أبو الحسين القرشي الأموي العثماني الأندلسي الإشبيلي إمام أهل النحو في زمانه، توفي سنة (٦٨٨هـ)، وله عدة مصنفات منها: كتاب القوانين مجلد كبير وتعليقة على سيبويه وشرح الجمل في عشر مجلدات وهو كتاب لم تشذ عنه مسألة في العربية، والكتاب الذي نقل عنه المصنف هو «الإفصاح في شرح الإيضاح» في أربع مجلدات كبار. انظر: «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٦١١ ـ ٦١٢)، و«الوافي بالوفيات» (١٩/ ٢٣٨ ـ ٢٣٩).

السَّببُ الظَّاهرُ للوجودِ والتَّعيُّشِ، ولا يجوزُ أَنْ تَتعلَّقَ الباءُ بالإحسانِ؛ لأنَّ صِلتَهُ لا تتقدَّمُ عليه.

﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾ ﴿إِمَّا﴾ هي (إنْ) الشَّرطيَّةُ زيدَتْ عليها (ما) تأكيدًا، ولذلك صَحَّ لُحوقُها النُّونَ المؤكِّدةَ للفعلِ.

و﴿أَحَدُهُمَا﴾ فاعلُ ﴿يَبْلُغَنَّ﴾ وبدلٌ على قراءَةِ حمزةَ والكسائيِّ مِن أَلِفِ ﴿يَبْلُغانِّ﴾[1] الرَّاجعِ إلى ﴿الوالدين﴾، و﴿كِلَاهُمَا﴾ عطفٌ على ﴿أَحَدُهُمَا﴾ فاعلًا أو بدلًا، ولذلك لم يَجُز أن يكونَ تَأكيدًا للألفِ، ومعنى ﴿عِندَكَ﴾: أن يكونا في كَنَفِهِ وكَفالتِهِ.

﴿فلا تَقُلْ لَهُما أفٍّ﴾: فلا تَضْجَر بما يُستقذرُ مِنْهُما وتَستَثْقِلْ مِن مؤنَتِهِما، وهو صوتٌ يَدلُّ على تَضجُّرٍ، وقيل: اسمُ الفعلِ الذي هو أَتَضَجَّرُ.

وهو مَبنيٌّ على الكسرِ لالتقاءِ السَّاكنينِ، وتنوينُه في قراءةِ نافعٍ وحفصٍ للتَّنكيرِ، وقرأَ ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ ويعقوبُ بالفَتحِ على التَّخفيفِ[2]، وقُرِئَ به مُنوَّنًا، وبالضَّمِّ للإتباعِ كـ(مُنْذُ) منوَّنًا وغيرَ مُنوَّنٍ[3].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٧٩)، و«التيسير» (ص: ١٣٩).

(٢) أي: بفتح الفاء من غير تنوين، وباقي السبعة بكسرها من غير تنوين. انظر: «السبعة» (ص: ٣٧٩)، و«التيسير» (ص: ١٣٩)، و«النشر» (٢/ ٣٠٧).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٩)، و«المحتسب» (٢/ ١٨)، وفيهما: (أفُّ) بالضم من غير تنوين عن أبي السمال. وزاد ابن خالويه: (أفًّا) بالنصب والتنوين شبل عن أهل مكة. وزاد ابن جني: (أفٌّ) بالضم والتنوين عن هارون النحوي، و: (أفَ) خفيفة عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وقد لخص الزمخشري في «الكشاف» (٥/ ٣٦) ما ورد فيها من قراءات بقوله: «وقرئ (أفّ) =

والنَّهـيُ عن ذلك يدلُّ على المنعِ مِن سـائرِ أنـواعِ الإيذاءِ قياسـاً بطريقِ الأَولى، وقيـل: عُرفًا كقولك: فـلانٌ لا يملِكُ النَّقيـرَ والقِطْميرَ[1]، ولذلك منعَ رسـولُ اللهِ ﷺ حذيفـةَ مِـن قتـلِ أَبيـهِ وهو فـي صـفِّ المُشـركينَ[2]. نهـى عمَّـا يؤذيهِمَا بعـدَ الأمرِ بالإحسانِ بهما.

﴿وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾: ولا تَزجُرْهُما عمَّا لا يُعجِبُك بإغلاظٍ[3].

وقيل: النَّهيُ والنَّهرُ والنَّهمُ أخواتٌ.

﴿وَقُل لَّهُمَا﴾ بدلَ التَّأفيفِ والنَّهرِ ﴿قَوْلًا كَرِيمًا﴾: جميلًا لا شراسةَ فيه.

(٢٤) - ﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾.

﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ﴾: تذلَّلْ لَهُما وتواضَعْ فيهِمَا، جعلَ للذُّلِّ جَناحًا كما جعلَ لبيدٌ في قولِه:

وَغَـدَاةِ رِيـحٍ قَـدْ كَشَفْـتُ وَقِـرَّةٍ إِذْ أَصْبَحَـتْ بِيَـدِ الشِّـمالِ زِمَامُهَـا

= بالحركات الثلاثة منوناً وغير منون»، ولعل المصنف رحمه الله فصَّلها ليميز المتواتر من الشاذ. وفي الكلمة لغات جمة؛ فقد نقل أبو حيان في «البحر» (١٤/ ٥٠) عن الزناتي في «الحلل»: أن في (أف) لغات تقارب الأربعين، ثم سردها أبو حيان كاملة مع الضبط. أما صاحب «التاج» فقد أوصلها للخمسين.

(١) في (خ): «ولا القطمير».

(٢) قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٩٨): لم أجده، ولا يصح عن والد حذيفة أنه كان في صف المشركين، فإنه استُشهد بأحد مع المسلمين بأيدي المسلمين خطأً وهم يحسبونه من الكفار، كما في «صحيح البخاري» [(٣٢٩٠)]، لكنْ نحوُ القصة المذكورة وردت لأبي عبيدة بن الجراح.

(٣) في (خ): «بالإغلاظ».

للشِّمالِ يدًا وللقِرَّةِ زِمامًا. وأَمرَهُ بخَفضِهَا مُبالغَةً.

أو أراد جناحَهُ؛ كقوله: ﴿وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الحجر: ٨٨]، وإضافتُه إلى ﴿ٱلذُّلِّ﴾ للبَيانِ والمُبالغَةِ، كما أُضيفَ حاتِمٌ إلى الجودِ، والمعنى: واخفِضْ لهما جناحَكَ الذَّليلَ.

وقُرِئَ: (الذِّلِّ) بالكسرِ[1]، وهو الانقيادُ، والنَّعتُ مِنه: ذَلولٌ.

﴿مِنَ ٱلرَّحْمَةِ﴾: مِن فَرْطِ رَحمَتِكَ عليهما لافتِقارِهما إلى مَن كانَ أفقرَ خلقِ اللهِ إليهما.

﴿وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا﴾: وادعُ اللهَ أَنْ يرحَمَهُما برَحْمَتِه الباقيةِ، ولا تكتَفِ برَحمَتِكَ الفانيةِ وإن كانا كافرَيْنِ؛ لأنَّ مِن الرَّحمَةِ أَنْ يَهدِيَهُما.

﴿كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيرًا﴾: رحمةً مِثلَ رَحْمَتِهما عليَّ وتَربيَتِهما وإرشادِهما لي في صِغَرِي، وفاءً بوَعدِكَ للرَّاحمينَ.

رُوِيَ أنَّ رَجُلًا قال لرَسُولِ اللهِ: إنَّ أَبَويَّ بَلَغَا مِن الكِبَرِ أَنِّي أَلِي مِنهُما ما وَلِيَا مِنِّي في الصِّغَرِ، فهَلْ قَضَيتُهُما؟ قال: «لا، فإنَّهما كانا يَفعَلانِ ذلك وهما يُحبَّانِ بَقاءَكَ، وأنتَ تفعَلُ ذلك وأنتَ تُريدُ مَوتَهُما»[2].

(٢٥) ـ ﴿رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِى نُفُوسِكُمْ ۚ إِن تَكُونُوا۟ صَٰلِحِينَ فَإِنَّهُۥ كَانَ لِلْأَوَّٰبِينَ غَفُورًا﴾.

﴿رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِى نُفُوسِكُمْ﴾ مِن قَصدِ البرِّ إلَيْهِمَا واعتقادِ ما يَجِبُ لَهُما مِن

(١) نسبت لابن عباس وعروة بن الزبير وسعيد بن جبير والجحدري وجماعة غيرهم. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٩)، و«المحتسب» (٢/ ١٨).

(٢) قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٩٨): لم أجده.

التَّوقيرِ[١]، وكأنَّه تَهديدٌ على أن يُضمرَ[٢] لَهُما كراهةً واستِثقالًا.

﴿إِن تَكُونُوا۟ صَٰلِحِينَ﴾: قاصـدينَ للصَّلاحِ ﴿فَإِنَّهُۥ كَانَ لِلْأَوَّٰبِينَ﴾: للتَّوابينَ ﴿غَفُورًا﴾ ما فرطَ مِنْهُم عندَ حرجِ الصَّدرِ مِن أَذِيَّةٍ أَوْ تقصيرٍ، وفيه تَشديدٌ عَظيمٌ.

ويجوزُ أَنْ يكونَ عامًّا لكلِّ تائبٍ، ويَندرِجُ فيه الجاني على أبويه التائبُ من جنايتِه اندراجاً أوليًّا[٣] لورودِه على إثرِه.

قوله: «﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ﴾: أَمَرَ أمرًا مقطوعًا به»:

قال الطِّيبِيُّ: ضُمِّنَ (قضى) معنى الأمرِ ليَكونَ جامعًا للمَعنيينِ: الأمرِ، والقَضاءِ الذي هو القطعُ[٤].

قوله: «ولا يَجوزُ أَنْ تَتعلَّقَ الباءُ بالإحسانِ لأنَّ صِلتَهُ لا تَتقدَّمُ عليه» مخالفٌ لقولِ الوَاحديِّ: الباءُ مِن صِلَةِ الإحسانِ فقُدِّمَت عليه كمَا تَقولُ: بزيدٍ فامرُرْ[٥].

قال الحَلَبِيُّ: والذي يَنبَغِي أن يُقالَ: إنَّ هذا المصدرَ إن عُنِيَ به أَنَّه ينحلُّ بحرفٍ مَصدريٍّ وفعلٍ، فالأمرُ على ما ذكرَ الزَّمخشرِيُّ[٦]، وإن كانَ بدلًا من اللفظِ بالفعلِ فالأَمرُ على ما قال الواحِديُّ، فالجوازُ والمنعُ بهذينِ الاعتبارينِ[٧].

---

(١) في (ت): «توقير».

(٢) في (خ) و(ت): «يضمر».

(٣) «التائب من جناية» ليس في (أ) و(ت)، وقوله: «اندراجا أوليًّا» ليس في (خ).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٢٦٩).

(٥) انظر: «التفسير البسيط» للواحدي (١٣/ ٢٩٨).

(٦) في قوله الذي تابعه فيه البيضاوي: ولا يجوز أن تَتعلَّق الباء في (بالوالدين) بالإحسان؛ لأنَّ المصدر لا يتقدَّم عليه صِلتُه. انظر: «الكشاف» (٥/ ٣٥).

(٧) انظر: «الدر المصون» (٧/ ٣٣٤).

قوله: «ولذلكَ لم يَجُزْ أن يكونَ تأكيدًا للألفِ»:

قال صاحبُ «الفرائد»: لَمَّا كانَ أَحَدُهُما لا يَصلُحُ أَنْ يكونَ تأكيدًا للتَّثْنِيَةِ، وهو ضَميرُ ﴿يَبْلُغانِّ﴾ وجبَ أن يكونَ بَدلًا، والبَدلُ في حكمِ التَّكريرِ للعاملِ، فلزمَ أَنْ يكونَ التَّقديرُ: يبلغُ أَحدُهُما، ولَمَّا كانَ ﴿كِلَاهُمَا﴾ عطفًا على ﴿أَحَدُهُمَآ﴾ انقطعَ عن الضَّميرُ فلَمْ يُمكِن أن يكونَ مؤكِّدًا لأنَّه فاعلُ فعلٍ آخرَ، والمؤكّدُ لا فعلَ له إلا الفعلُ المَذكورُ[1].

قوله: «ولذلك مَنَعَ رَسولُ اللهِ ﷺ حذيفةَ مِن قتلِ أبيه وهو في صَفِّ المُشركينَ»: قال الشَّيخُ وَلِيُّ الدِّينِ: لَمْ أَقِف عليه.

قوله: «جعلَ للذُّلِّ جَناحًا كمَا جعلَ لبيد في قوله:

وَغَـدَاةِ رِيـحٍ قَـدْ كَشَفْـتُ وقِـرَّةٍ ... إِذْ أَصْبَحَـتْ بيَـدِ الشَّـمَالِ زِمَامُهَـا»

هو من معلَّقةِ لبيد[2].

قال الطِّيبيُّ: شبَّهَ الشمالَ بالإنسانِ ثمَّ خَيَّلَ أَنَّها إنسانٌ بعَينِه، ثمَّ أضيفَ إليه على سَبيلِ الاستعارَةِ التَّخييليَّةِ ما يُلازِمُ الإنسانَ عندَ التَّصرُّفِ وهو اليدُ، قائلًا: «بيدِ الشَّمالِ»، وحكمُ الزِّمامِ مع القِرَّةِ حكمُ اليَدِ مع الشَّمالِ عندَ التَّصرُّفِ، كذا هنا: شبَّهَ الذُّلَّ بالطَّائرِ ثمَّ أثبتَ له ما يُلازِمُ الطَّائرَ عندَ انحطاطِهِ وانخِفاضِهِ مِن الجَناحِ[3].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٢٧١).

(٢) انظر: «ديوان لبيد» (ص: ١١٤)، و«جمهرة أشعار العرب» (ص: ٢٦١)، وفيهما: «وزعت» بدل «كشفت».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٢٧٤).

قوله: «وقُرِئَ: (الذِّلّ) بالكسرِ»

قال ابن جني: (الذِّلّ) بالكسرِ في الدابَّةِ ضدُّ الصُّعوبَةِ، وبالضمِّ للإنسانِ، وهو ضِدُّ العزِّ، كأنَّهم إنَّما فَرَّقُوا لأنَّ ما يَلحقُ الإنسانَ أكثَرُ ممَّا يَلحَقُ الدابَّةَ، فاختاروا الضَّمَّةَ ـ لقُوَّتِها ـ للإنسانِ، والكَسرةَ لضَعفِها للدابَّةِ.

قال: ولا تستنكِرْ مِثْلَ هذا ولا تَنْبُ عنه، فإنَّه مَن عَرَفَ أَنِسَ ومَن جَهِلَ استَوْحَشَ[1].

قوله: «﴿مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ﴾: من فَرْطِ رَحمَتِكَ»:

قال الطِّيبِيُّ: جعلَ ﴿مِنَ﴾ في ﴿مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ﴾ ابتدائيَّةً لا بَيانيَّةً، إذ لو بيَّن الجَناحَ بها لرَجَعتِ الاستِعارَةُ إلى التَّشبيهِ التَّجريديِّ، كقولِه تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ مِنَ ٱلۡفَجۡرِ﴾ [البقرة: ١٨٧][2].

قوله: «رُوِيَ أنَّ رجلًا قال لرسولِ اللهِ ﷺ: إنَّ أبواي بَلَغا مِن الكِبَرِ أَنْ أَلِيَ مِنهما ما وَلِيَا مِنِّي في الصِّغَرِ فهَلْ قَضيتُهُما؟ قال: «لا، فإنَّهما كانا يفعلانِ ذلك وهُمَا يُحِبَّانِ بقاءَكَ، وأنتَ تفعَلُ ذلك وأنتَ تُرِيدُ مَوتَهُما»».

قال الشَّيخُ وَلِيُّ الدِّينِ العِراقِيُّ: لم أقفْ عليه.

قوله: «ما فَرَطَ مِنهُم»:

قال الطِّيبِيُّ: لَمَّا كانَ قَولُه: ﴿فَإِنَّهُۥ كَانَ لِلۡأَوَّٰبِينَ غَفُورٗا﴾ جزاءً لقولِه: ﴿إِن تَكُونُواْ صَٰلِحِينَ﴾ ولم يَسْتَقِم بظاهِرِه أن يكونَ مُسبَّبًا عنه؛ لأنَّ الغُفرانَ يَستَدعِي الذَّنْبَ، قدَّرَ ما يَقتَضيهِ المقامُ مِن قولِهِ: «ما فرطَ مِنْهُم»[3].

---

(١) انظر: «المحتسب» لابن جني (٢/ ١٨).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٢٧٥).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٢٧٩). وفي ذكر هذا القول هنا سهو من المؤلف رحمه الله، فإن كلام =

(٢٦ ـ ٢٧) ـ ﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا ۝٢٦ إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓا۟ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِ ۖ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورًا﴾.

﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ﴾ مِن صِلَةِ الرَّحِمِ وحسنِ المُعاشرةِ والبرِّ عليهم، وقال أبو حنيفةَ: حَقُّهم إذا كانوا محارمَ فُقراءَ أن يُنفِقَ عليهِمْ[١].

وقيل: المرادُ بذِي[٢] القُرْبى: أقاربُ الرَّسولِ عليهِ السَّلام.

﴿وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا﴾ بصَرفِ المالِ فيما لا يَنبَغِي وإنفاقِه على وَجهِ الإسرافِ، وأصلُ التَّبذيرِ: التَّفريقُ.

وعن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال لسَعدٍ وهو يَتوضَّأُ: «ما هذا السَّرَفُ؟» فقال: أفي الوُضوءِ سَرَفٌ؟ قال: «نَعم، وإن كنتَ على نَهرٍ جارٍ».

﴿إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓا۟ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾: أمثالَهم في الشَّرارةِ، فإنَّ التَّضييعَ والإتلافَ شَرٌّ، أو: أصدقاءَهُم وأتباعَهُم لأنَّهم يُطيعونَهُم في الإسرافِ والصَّرفِ في المَعاصِي.

= الطيبي لا يتعلق بعبارة «ما فرط منهم» التي ساق المؤلف كلام الطيبي على أنه شرحٌ لها، بل هو شرح لقول الزمخشري: «﴿إِن تَكُونُوا۟ صَٰلِحِينَ﴾: قاصدِينَ الصلاحَ والبرَّ ثمَّ فَرَطَتْ منكم في حالِ الغَضَب وعند حَرَج الصدر وما لا يخلو منه البشرُ، أو لحَمِيَّة الإسلام، هَنَةٌ تُؤدِّي إلى أذاهما ثم أُبْتُم إلى الله واستغفرتُم منها فإن الله غفور رحيمٌ»، فشرح الطيبي هذا الكلام، وجاء آخر كلامه: «...قدَّرَ ما يَقتضيهِ المقامُ مِن قولِهِ: ثمَّ فَرَطَتْ منكم». فغيرها المؤلف إلى «ما فرط منهم» بناء على وهمه، فكان وهما مبنيًّا على وهم.

(١) انظر: «التجريد» للقدوري (١٠/ ٥٤٠٢).

(٢) في (أ): «بذوي».

رُوِيَ أنَّهم كانوا يَنحرونَ الإبلَ ويَتياسَرونَ عَلَيها، ويبذِّرُونَ أموالَهُم في السُّمعةِ، فنَهاهُم اللهُ عن ذلك وأمرَهُم بالإنفاقِ في القُرُباتِ(١).

﴿وَكَانَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورٗا﴾ مُبالِغاً في الكُفرِ به، فيَنبَغِي أن لا يُطاعَ(٢).

قوله: «وأَصْلُ التَّبذيرِ: التَّفريقُ»:

قال الرَّاغبُ: وأَصلُه: إلقاءُ البذرِ وطرحُهُ، فاستُعيرَ لكلِّ مُضيِّعٍ لِمَالِه(٣).

قوله: «وعَن النبيِّ ﷺ أنَّه قالَ لسعدٍ وهوَ يَتوضَّأُ: «ما هذا السَّرفُ؟» فقال: أَوَفي الوُضوءِ سرفٌ؟ قال: «نعم وإِن كانَ على نهرٍ جارٍ»».

أخرجَه أحمَدُ وابنُ ماجه مِن حديثِ عبدِ الله بنِ عُمَرو(٤).

قوله: «أَمثالَهُم في الشَّرارَةِ...» إلى آخره.

قال الطِّيبيُّ: يريدُ أنَّ قَولَه: ﴿إِخۡوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾ إمَّا مَحمولٌ على مَعنى التَّشبيهِ كما جاءَ في الحديثِ: «كأخي السِّرارُ»(٥) أي: كمِثْلِه، وهو المرادُ مِن قولِه:

---

(١) ذكر نحوه الزجاج في «معاني القرآن» (٣/ ٢٠).

(٢) في (ت): «فما ينبغي أن يطاع».

(٣) انظر: «المفردات في غريب القرآن» (ص: ١١٢ ـ ١١٣) (مادة: بذر).

(٤) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٧٠٦٥)، وابن ماجه (٤٢٥)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما. قال البوصيري في «الزوائد»: إسناده ضعيف لضعف حُيَيِّ بن عبد الله وابن لهيعة.

(٥) رواه البخاري (٧٣٠٢) في قصة وفد بني تميم ونزول قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ﴾ [الحجرات: ٢]، وفي آخره: قال ابن أبي مليكة، قال ابن الزبير: فكان عمر بعد ذلك إذا حدث النبي ﷺ بحديث حدثه كأخي السرار لم يسمعه حتى يستفهمه.

«أمثالهم»، وإمَّا مَجازٌ كما جاء في «الأساس»: بين السَّماحةِ والشَّجاعةِ تآخٍ[١]، فهو: إمَّا بمعنى الصَّديقِ وذلك في الدُّنيا لأنَّهم يُطيعُونَهُم فيما يَأمُرونَهُم، أو بمَعنى القَرينِ وذلك في النَّارِ[٢].

قوله: «فينبَغِي أَنْ لا يُطاعَ»:

قال الطِّيبيُّ: يعني: أنَّ قولَه: ﴿وَكَانَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورٗا﴾ تذييلٌ للكَلامِ، ولذلك أجرَاه مُجرَى التَّعليلِ[٣].

(٢٨) ـ ﴿وَإِمَّا تُعۡرِضَنَّ عَنۡهُمُ ٱبۡتِغَآءَ رَحۡمَةٖ مِّن رَّبِّكَ تَرۡجُوهَا فَقُل لَّهُمۡ قَوۡلٗا مَّيۡسُورٗا﴾.

﴿وَإِمَّا تُعۡرِضَنَّ عَنۡهُمُ﴾: وإنْ أَعرَضْتَ عَن ذِي القُربى والمِسكينِ وابنِ السَّبيلِ حَياءً مِن الرَّدِّ، ويجوزُ أَنْ يُرادَ بالإعراضِ عَنْهُم: أن لا ينفعَهُم، على سَبيلِ الكِنايَةِ.

﴿ٱبۡتِغَآءَ رَحۡمَةٖ مِّن رَّبِّكَ تَرۡجُوهَا﴾: لانتظارِ رزقٍ مِن اللهِ تَرجوهُ أَنْ يأتيَكَ فتُعطيَهُ، أو: مُنتظرينَ له.

وقيل: معناه: لفقدِ رزقٍ مِن ربِّكَ تَرجوهُ أن يُفتحَ لك، فوضعَ الابتغاءُ موضِعَهُ لأنَّه مُسبَّبٌ عنه.

ويجوزُ أن يتعلَّقَ بالجَوابِ الذي هو قولُه: ﴿فَقُل لَّهُمۡ قَوۡلٗا مَّيۡسُورٗا﴾؛ أي: فقُلْ لهم قولًا ليِّنًا ابتغاءَ رحمَةِ اللهِ برَحمَتِكَ علَيْهِم بإجمالِ القَولِ لَهُم. والميسورُ مِن يُسِرَ الأَمرُ، مثل سُعِدَ الرَّجلُ ونُحِسَ.

---

(١) انظر: «أساس البلاغة» (مادة: أخو)، وفيه: «بين السماحة والحماسة تآخ».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٢٨٣).

(٣) المصدر السابق (٩/ ٢٨٤).

وقيل: القولُ المَيسورُ: الدُّعاءُ لهم بالميسورِ، وهو اليُسْرُ، مثل: أغناكُم اللهُ، رَزَقنا اللهُ وإيَّاكُم.

قوله: «ويجوزُ أَنْ يَتعلَّقَ بالجَوابِ الذي هو قولُه: ﴿فَقُل لَّهُمْ قَوْلًا﴾ إلى آخره»:

قال أبو حيَّان: ما أجازَهُ لا يجوزُ؛ لأنَّ ما بعدَ فاءِ الجوابِ لا يَعمَلُ فيما قبلَه، لا يجوزُ في قولِك: إنْ يَقُمْ زيدًا فاضرِبْ خالدًا أن تقول: إنْ يَقُم خالِدًا فاضرِبْ، وهذا مَنصوصٌ عليه(١).

وقال الحَلَبِيُّ: في هذا الرَّدِّ نظرٌ؛ لأنَّه قَدْ ثبتَ ذلك، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ لأنَّ اليَتيمَ مَنصوبٌ بما بعدَ فاءِ الجَوابِ(٢).

قوله: «وقيل: القَولُ الميسورُ: الدُّعَاءُ..» إلى آخره:

قال الطِّيبِيُّ: فعَلَى هذا يكونُ ﴿مَّيْسُورًا﴾ مصدرًا بمعنى اليُسرِ؛ أي: قولًا ذا يُسرٍ، وعلى الأوَّلِ هو اسمُ مَفعولٍ على بابِه(٣).

(٢٩ ـ ٣٠) ـ ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴿٢٩﴾ إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ إِنَّهُۥ كَانَ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرًۢا بَصِيرًا﴾.

﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ﴾ تمثيلانِ لِمَنعِ الشَّحيحِ وإسرافِ المُبَذِّرِ، نَهَى عَنْهُما آمِرًا بالاقتصادِ بينَهُما الذي هو الكرمُ.

﴿فَتَقْعُدَ مَلُومًا﴾: فتصيرَ مَلُومًا عندَ اللهِ وعندَ النَّاسِ بالإسرافِ وسُوءِ التَّدبيرِ.

﴿مَّحْسُورًا﴾: نادِمًا، أو: مُنقَطِعًا بك لا شيءَ عِندَكَ، مِن حسرَهُ السَّفرُ: إذا بلغَ مِنْه.

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (١٤/ ٦٤).

(٢) انظر: «الدر المصون» (٧/ ٣٤٥).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٢٨٥).

وعن جابرٍ: بَيْنَا رَسولُ اللهِ ﷺ جالسٌ إذ أتاه صبيٌّ فقال: إنَّ أُمِّي تَسْتكسيكَ دِرْعًا، فقال: «مِن ساعَةٍ إلى ساعَةٍ يَظْهَرُ فعُدْ إلينا»، فذهبَ إلى أُمِّهِ فقالت: قُلْ له: إنَّ أُمِّي تَستكْسِيكَ الدِّرعَ الذي عليك، فدخلَ دارَهُ ونزعَ قميصَهُ وأعطاهُ وقعدَ عريانًا، وأذَّنَ بلالٌ وانتَظَرُوا للصَّلاةِ[1] فلَمْ يَخْرُج، فأنزلَ اللهُ ذلك[2].

ثمَّ سَلَّاه بقولِه: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ ﴾: يوسِّعُه ويُضيِّقُه بمَشيئَتِهِ التَّابعَةِ للحكمَةِ البالغَةِ، فليس ما يَرْهَقُكَ مِن الإضاقَةِ إلا لِمَصلحَتِكَ.

﴿إِنَّهُۥ كَانَ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرًۢا بَصِيرًا ﴾ يعلَمُ سِرَّهُم وعَلَنَهُم، فيعلَمُ مِن مَصالِحِهم ما يَخفَى عليهم.

ويجوزُ أن يريدَ: أنَّ البسطَ والقَبْضَ مِن أَمرِ اللهِ العالمِ بالسَّرائرِ والظَّواهرِ، فأمَّا العِبادُ فعَلَيهم أَنْ يقتصِدوا، أو أنَّه تعالى يبسطُ تارةً ويَقبِضُ أخرى، فاستَنُّوا بسُنَّتِه ولا تَقبِضُوا كلَّ القَبضِ ولا تبسُطُوا كُلَّ البَسطِ.

وأن يكونَ تَمهيدًا لقوله:

---

(١) في (خ): «وانتظروه».

(٢) ذكره أبو الليث السمرقندي في «تفسيره» (٢/ ٣٠٩)، والثعلبي في «تفسيره» (٦/ ٩٦)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٨٧)، والبغوي في «تفسيره» (٥/ ٩٠). قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٩٩): لم أجده.

وقال الآلوسي في «روح المعاني» (١٤/ ٤٩١): وأنت تعلم أنه يأبى هذا كونُ السورة مكية والآية ليست من المستثنيات، ولعل الخبر لم يثبت، فعن ولي الدين العراقي: أنه لم يجده في شيء من كتب الحديث؛ أي: بهذا اللفظ، وإلا فقد أخرج ابن مردويه عن ابن مسعود قال: جاء غلام إلى النبي ﷺ فقال: إن أمي تسألك كذا وكذا، فقال: «ما عندنا اليوم شيء»، قال: فتقول لك: اكسني قميصك، فخلع عليه الصلاة والسلام قميصه فدفعه إليه وجلس في البيت حاسراً فنزلت، وأخرج ابن أبي حاتم عن المنهال بن عمرو نحوه، وليس في شيء منهما حديث أذان بلال وما بعده.

(٣١) - ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍۖ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْۚ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْـًٔا كَبِيرًا ﴾.

﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ ﴾: مخافةَ الفاقةِ، وقتلُهُم أولادَهُم هو وَأْدُهُم بناتِهِم مخافةَ الفقرِ، فنهاهُم عنه وضمِنَ لَهُم أرزاقَهُم فقال:

﴿نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْۚ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْـًٔا كَبِيرًا ﴾: ذنبًا كبيرًا؛ لِمَا فيهِ مِن قَطعِ التَّناسُلِ وانقِطاعِ النَّوعِ.

والخطَأُ: الإِثمُ، يقال: خَطِئَ خِطْئاً كأَثِمَ إثمًا، وقرأَ ابنُ عامرٍ بروايةِ ابن ذكوان: ﴿خَطَأً﴾، وهو اسمٌ مِن أخطَأَ لضدِّ الصَّوابِ، وقيل: لغَةٌ فيه، كمَثَلٍ ومِثْلٍ، وحَذَرٍ وحِذْرٍ.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ: ﴿خِطاءً﴾ بالمدِّ والكَسرِ[1]، وهو إمَّا لُغَةٌ فيه، أو مَصدرُ خاطَأَ، وهو وإنْ لَمْ يُسمَع لكنَّه جاءَ تَخاطَأَ في قولِه:

تَخاطَأَهُ القَنَّاصُ حَتَّى وَجَدْتُهُ ... وَخُرْطُومُهُ في مِنْقَعِ المَاءِ رَاسِبُ

وهو مَبنيٌّ عليه.

وقُرِئَ: (خَطَاءً) بالفتحِ والمَدِّ، و: (خطًا) بحذفِ الهمزةِ مَفتوحًا ومَكسورًا[2].

قوله: «أو مُنقَطِعًا بك»:

في «الأساس»: انقُطِعَ بالمُسافرِ على بناءِ المفعولِ إذا عَطِبَتْ دابَّتُه أو نَفَدَ زادُه فانقطعَ به السَّفرُ فهوَ مُنقطَعٌ به[3].

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٧٩ ـ ٣٨٠)، و«التيسير» (ص: ١٣٩ ـ ١٤٠).

(٢) قرأ (خَطَاءً) و(خَطًا) الحسن، و(خِطًا) أبو رجاء والزهري. انظر: «المحتسب» (٢/ ١٩).

(٣) انظر: «أساس البلاغة» (مادة: قطع)، وعبارته: «وقطع بالرجل: انقطع رجاؤه، وانقطع به إذا كان ابن =

قولـه: «وعَـن جابـرٍ قـال: بينَـا رَسـولُ اللهِ ﷺ جالِسٌ أتـاهُ صَبـيٌّ فقـال: إنَّ أُمِّي تستكسـيكَ[1] دِرْعًـا فقـال: «مِـن سـاعَةٍ إلـى سـاعَةٍ»...) الحديث:

قال الطِّيبِيُّ: قولُه: «مِن ساعَةٍ إلى ساعَةٍ» قيل: (مِن) مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ، أي: أخِّرْ سُؤالكَ مِن ساعةٍ ليسَ لنا فيها درعٌ إلى ساعةٍ يظهرُ لنا فيها درعٌ، والدِّرْعُ بمُهملاتٍ: القَميصُ، ويمكنُ أن يتعلَّقَ بقولِه: «يظهَر»[2].

قوله: «يرهقُكَ مِن الإضاقَةِ»؛ أي: يغشاكَ.

قوله: «وهو وإن لم يُسمَعْ لكنَّه جاءَ تَخاطأ»:

قال أبو عُبيدٍ: قولُهم: (تخاطَأَت النَّبْلُ أحشاءَهُ)[3] يدلُّ على خاطَأَ؛ لأنَّ تفاعَلَ مُطاوِعُ فاعَلَ[4].

قولُه:

«تـخـاطَـأَه القـناصِ حَـتَّـى وَجـدتُهُ وخُرطومُهُ في مِنقَعِ الماءِ راسِبُ»[5]

= سبيل فانقطع به السفر دون طيّته، وهو منقطع به». وانظر العبارة بكلماتها في «المغرب في ترتيب المعرب» للمطرزي (مادة: قطع) (ص: ٣٨٨).

(١) في الأصل: «تَسأَلُكَ».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٢٨٦).

(٣) صدر بيت عزاه المفضل الضبي وأبو عبيدة لأوفى بن مطر المازني. انظر: «أمثال العرب» للمفضل (ص: ٦٨)، و«مجاز القرآن» (٢/ ٦)، و«الحجة» لأبي علي الفارسي (٥/ ٩٧). وعجزه:

وأُخِّـــر يومـــي فلـــمْ يَعْجَـــلِ

(٤) انظر: «الحجة» للفارسي (٥/ ٩٧)، والمذكور أعلاه هو لفظه، وفي «مجاز القرآن» لأبي عبيدة (٢/ ٦): أن «تخاطأت» في البيت المذكور هو في موضع: أَخْطأَتْ.

(٥) البيت بلا نسبة في «الحجة» لأبي علي الفارسي (٥/ ٩٧)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٤٥٢). وفي «الحجة»: «القعاص» بدل «القناص».

(٣٢) ـ ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا ﴾.

﴿ وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ ﴾ بالعَزمِ[1] وإتيانِ المُقدِّماتِ[2] فضلًا أن تُباشروهُ ﴿إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً ﴾: فعلةً ظاهرةَ القُبحِ زائدتَهُ ﴿وَسَآءَ سَبِيلًا ﴾: وبئسَ طَريقًا طريقُه، وهو الغصبُ على الأبضاعِ المُؤدِّي إلى قطعِ الأَنسابِ وهَيجِ الفِتَنِ.

(٣٣) ـ ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۗ وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا فَلَا يُسْرِف فِّى ٱلْقَتْلِ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ مَنصُورًا ﴾.

﴿ وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ﴾: إلَّا بإحدَى[3] ثلاثٍ: كُفرٍ بعدَ إيمانٍ، وزِنًى بعدَ إحصانٍ، وقتلِ مُؤمنٍ مَعصومٍ عَمْدًا.

﴿وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا ﴾: غيرَ مُستوجبٍ للقَتلِ ﴿فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ ﴾: للَّذي يَلِي أمرَهُ بعدَ وفاتِه وهو الوارِثُ ﴿سُلْطَٰنًا ﴾ تَسَلُّطًا بالمؤاخذَةِ بمُقتضى القَتلِ على مَن عليه[4]، أو بالقصاصِ على القاتلِ، فإنَّ قولَه: ﴿مَظْلُومًا ﴾ يدلُّ على أنَّ القتلَ عمداً عدوانٌ، فإنَّ الخَطأَ لا يُسمَّى ظُلْمًا.

---

(١) في (خ): «بالقصد».

(٢) في (ت): «والإتيان بالمقدمات».

(٣) في (ت): «بأحد».

(٤) في (أ): «على من غلبه»، والمثبت من باقي النسخ، وعليه شرح الشهاب فقال: قوله: «بالمؤاخذة» يعمُّ القصاص والدية، وقوله: «بمقتضى» متعلق بـ«المؤاخذة»، وقوله: «على مَن» متعلق بـ «تسلطاً»، وقوله: «مَن عليه» بتقدير: مَن هو عليه، وضمير (هو) المحذوفُ يعود على «مقتضى»، وضمير «عليه» يعود على «مَن». انظر: «حاشية الشهاب» (٦/ ٢٩). ووقع في حاشيتي ابن التمجيد والقونوي (١/ ٤٩٦): «على مَن قتله».

﴿فَلَا يُسْرِف﴾؛ أي: القاتلُ ﴿فِّي ٱلْقَتْلِ﴾ بأنْ يَقتلَ مَن لا يَحِقُّ قتلُه، فإن العاقلَ لا يفعَلُ ما يَعودُ عليه بالهلاكِ، أو الوليُّ بالمُثْلةِ، أو قتلِ غيرِ القاتلِ.

ويؤيِّدُ الأوَّلَ قراءةُ أُبيٍّ: (فَلا تُسرِفُوا)[1].

وقرأ حمزَةُ والكِسائيُّ: ﴿فَلَا تُسْرِف﴾[2] على خطابِ أَحدِهِما.

﴿إِنَّهُۥ كَانَ مَنصُورًا﴾ عِلَّةُ النَّهيِ على الاستئنافِ، والضَّميرُ إمَّا للمَقتولِ فإنَّه مَنصورٌ في الدُّنيا بثبوتِ القصاصِ بقَتلِه، وفي الآخرةِ بالثَّوابِ، وإما لوليِّهِ فإنَّ اللهَ نصرَهُ حيثُ أوجبَ القصاصَ لَهُ وأمرَ الوُلاةَ بمَعونَتِه، وإمَّا للَّذي يَقتُلُه الوَلِيُّ إسرافًا، بإيجابِ القصاصِ أو التَّعزيرِ والوِزرِ على المُسرِفِ.

(٣٤) ـ ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ ۚ وَأَوْفُوا۟ بِٱلْعَهْدِ ۖ إِنَّ ٱلْعَهْدَ كَانَ مَسْـُٔولًا﴾.

﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ مَالَ ٱلْيَتِيمِ﴾ فَضْلًا أَنْ تَتصرَّفُوا فيه ﴿إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾: إلا بالطَّريقَةِ التي هيَ أحسَنُ ﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ﴾ غايةٌ لجوازِ التَّصرُفِ الذي دلَّ عليه الاستثناءُ.

﴿وَأَوْفُوا۟ بِٱلْعَهْدِ﴾: بما عاهدَكُم اللهُ مِن تكاليفِه، أو: ما عاهَدْتُموه وغيرَه ﴿إِنَّ ٱلْعَهْدَ كَانَ مَسْـُٔولًا﴾: مطلوبًا يُطلَبُ من العاهدِ أن لا يُضيِّعَهُ ويَفِيَ به، أو: مَسؤولًا

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٠).

(٢) القراءة في «السبعة» (ص: ٣٨٠)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٥٣)، عن حمزة والكسائي وابن عامر، وفي «حجة القراءات» لابن زنجلة (ص: ٤٠٢)، و«التيسير» للداني (ص: ١٤٠)، و«الإقناع في القراءات السبع» لابن الباذش، عن حمزة والكسائي ولم يذكروا ابن عامر، وفي «المبسوط في القراءات العشر» لأبي بكر النيسابوري (ص: ٢٦٩)، و«النشر» (٢/ ٣٠٧)، عن حمزة والكسائي وخلف. وقال في «البحر المحيط» (١٤/ ٧٢): في نسخة من «تفسير ابن عطية»: (وابن عامر، وهو وهم).

عنه يُسأَلُ النَّاكثُ ويُعاتَبُ عليه، أو يُسأَلُ العهدُ: لمَ نُكِثْتَ؟ تبكيتًا للنَّاكثِ، كما يقالُ للمَوؤدَةِ: (بأيِّ ذنبٍ قُتلْتِ)[1] [التكوير: ٩] فيكونُ تَخييلًا.

ويجوزُ أَنْ يُرادَ: إنَّ صاحبَ العهدِ كانَ مسؤولًا.

قوله: «أو يُسأَلُ العهدُ: لِمَ نُكِثْتَ، تبكيتًا للناكثِ، كما يقالُ للمَوءودةِ: (بأيِّ ذنبٍ قُتِلْتِ) فيكونُ تَخييلًا».

قال الطِّيبيُّ: أي: المسؤولُ، فحينئذٍ يكونُ ﴿ٱلْعَهْدَ﴾ استعارةً مَكنيَّةً و﴿مَسْـُٔولًا﴾ استعارةً تخييليَّةً، شبَّه العهدُ المنكوثُ بإنسانٍ ظُلمَ عليه تشبيهًا بليغًا، وتُوُهِّمُ أنَّه هو ثم أُطلِقَ اسمُ المشبَّه على المشبَّهِ به، ثم خيَّلَ للمُشبَّهِ ما يلازمُ المشبَّهَ به مِن السُّؤالِ عنه تعريضًا، فقيل له: لم نُكِثْتَ[2].

وقال ابنُ المُنَيِّر: لفظُ التَّخييلِ غلطٌ فينبغي إبدالُه بالتَّمثيلِ.

قال: ويعضد سؤالَ العهدِ على وجهِ التَّمثيلِ: وقوفُ الرَّحِمِ بينَ يدَي اللهِ تَعالى وسؤالُها عمَّنْ وصلَها وقطعَها كما جاءَ في الحديثِ الصَّحيحِ[3].

(٣٥) ـ ﴿وَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا۟ بِٱلْقِسْطَاسِ ٱلْمُسْتَقِيمِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾.

﴿وَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ﴾: ولا تبخَسُوا فيه ﴿وَزِنُوا۟ بالقُسْطاسِ ٱلْمُسْتَقِيمِ﴾: بالميزانِ

---

(١) بسكون اللام وكسر التاء. انظر: «البحر» (١٤/ ٧٤).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٢٩٣).

(٣) انظر: «الانتصاف» (٢/ ٦٦٥)، والحديث الذي أشار إليه هو ما رواه البخاري (٤٨٣٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «خلق الله الخلق، فلما فرغ منه قامت الرحم، فأخذت بحقو الرحمن، فقال له: مه، قالت: هذا مقام العائذ بك من القطيعة، قال: ألا ترضين أن أصل من وصلك، وأقطع من قطعك، قالت: بلى يا رب، قال: فذاك» قال أبو هريرة: «اقرؤوا إن شئتم: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوٓا۟ أَرْحَامَكُمْ﴾ [محمد: ٢٢]».

السَّوِيِّ، وهو رُوميٌّ عُرِّبَ، ولا يَقدَحُ ذلك في عربيَّةِ القرآنِ؛ لأن العَجَميَّ(١) إذا استعملَتْهُ العَربُ وأجرَتْهُ مُجرى كلامِهِم في الإعرابِ والتَّعريفِ والتَّنكيرِ ونحوِهَا صارَ عَرَبيًّا.

وقرأَ حَمزَةُ والكِسائيُّ وحفصٌ بكَسرِ القَافِ هنا وفي الشعراء(٢).

﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾: وأحسَنُ عاقبَةً، تَفعيلٌ مِن آلَ: إذا رَجَعَ.

قوله: «وهو رُوميٌّ عُرِّبَ».

أخرج الفِرْيابيُّ وابنُ أبي شيبةَ في «المصنف» وعبدُ بن حميدٍ وابنُ جريرٍ وابنُ المنذرِ وابنُ أبي حاتمٍ عَن مُجاهدٍ قال: القِسْطَاسُ: العَدْلُ بالرُّومِيَّةِ(٣).

قوله: «ولا يقدَحُ ذلك في عربيَّةِ القُرآنِ لأنَّ العَجميَّ إذا استعملَتْهُ العربُ وأجْرَتْه مُجرَى كلامِهِم في الإعرابِ والتَّعريفِ والتَّنكيرِ ونحوِها صارَ عربيًّا»:

قال أبو عُبَيدٌ القاسِمُ بن سَلَّامٍ: أمَّا لغاتُ العجمِ في القرآنِ فإنَّ النَّاسَ اختَلَفُوا فيها:

فرُوِيَ عن ابنِ عبَّاسٍ ومُجاهِدٍ وابنِ جُبيرٍ وعِكرمَةَ وعطاءٍ وغيرِهِم مِن أَهلِ العِلْمِ أَنَّهُم قالوا في أحرُفٍ كَثيرَةٍ: إنها بلُغاتِ العَجمِ، وهذا قولُ أهلِ العلمِ مِن الفُقهاءِ.

وزعمَ أهلُ العَربيَّةِ أنَّ القرآنَ ليسَ فيه من كلامِ العَجَمِ شيءٌ؛ لقولِه تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢] وقوله: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥].

---

(١) في (خ): «الأعجمي».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٨٠)، و«التيسير» (ص: ١٤٠).

(٣) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٩٩٧٣)، والطبري في «تفسيره» (١٤/ ٥٩٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٩/ ٢٨١٢)، وانظر: «الدر المنثور» للمصنف (٥/ ٢٨٥).

قال أبو عُبيدٍ: الصَّوابُ عِندي مَذهبٌ فيه تَصديقُ القَوْلَيْنِ جميعًا، وذلك أنَّ هذه الحُروفَ أصولُها عجميَّةٌ كما قالَ الفُقهاءُ، إلا أنَّها سَقطَت إلى العَربِ فأعرَبَتْهَا بألسِنَتِها وحَوَّلَتْها عن ألفاظِ العَجمِ إلى ألفاظِها فصارَتْ عربيَّةً، ثمَّ نزلَ القرآنُ وقد اختَلَطَت هذهِ الحُروفُ بكَلامِ العَربِ، فمَن قالَ: إنَّها عربيَّةٌ، فهو صادِقٌ، ومَن قالَ: إنَّها عَجَمِيَّةٌ، فهو صادِقٌ[1].

وذكرَ الجَواليقيُّ في «المعرَّب» مثلَهُ، وقال: فهيَ عَجميَّةٌ باعتبارِ الأصلِ، عربيَّةٌ باعتبارِ الحالِ[2].

(٣٦) - ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾.

﴿وَلَا تَقْفُ﴾: ولا تَتَّبِعْ، وقُرِئَ: (ولا تَقُفْ)[3] مِن قافَ أثرَهُ: إذا قفاهُ، ومنه القافَةُ.

﴿مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾: ما لم يَتعلَّقْ بهِ عِلمُكَ تَقليدًا أو رجمًا بالغيبِ.

واحتَجَّ به مَن مَنعَ اتِّباعَ الظنِّ، وجوابُه: أنَّ المُرادَ بالعلمِ هو الاعتقادُ الرَّاجِحُ المُستفادُ مِن سنِدٍ، سَواءٌ كانَ قَطْعًا أو ظنًّا، واستعمالُه لهذا المَعنى شائِعٌ.

وقيل: إنَّه مَخصوصٌ بالعَقائِدِ.

---

(١) نقله عن أبي عبيد ابنُ فارس في «الصاحبي في فقه اللغة» (ص: ٢٣ ـ ٣٣).

(٢) انظر: «المعرَّب» للجواليقي (ص: ٤ ـ ٦)، وللتوسع في هذه المسألة انظر للمصنف: «المهذب فيما وقع في القرآن من المعرب» (ص: ٥٧ ـ ٦٥)، و«المزهر» (١/ ٢١٢).

(٣) انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ١٢٣)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٠)، عن بعضهم، ونسبت في «زاد المسير» (٣/ ٢٤)، و«البحر» (١٤/ ٧٧)، لمعاذ القارئ.

وقيل: بالرَّمي وشَهادةِ الزُّورِ، ويُؤيِّدُه قولُه عليه السَّلامُ: «مَن قفا مُؤمِنًا بما ليسَ فيه حَبَسَهُ اللهُ في رَدْغَةِ الخبالِ حتى يَأتِيَ بالمخرج»، وقولُ الكُمَيتِ:

وَلَا أَرْمِـي البَـرِيءَ بِغَيْـرِ ذَنْـبٍ وَلَا أَقْفُـو الحواصِـنَ إنْ قُفِينَـا

﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ﴾؛ أي: كلُّ هذهِ الأعضاءِ، فأَجراهَا مُجرَى العُقَلاءِ لَمَّا كانَتْ[1] مَسؤولةً عَن أَحوالِها شاهِدَةً على صَاحِبِها.

هذا وإِنَّ (أولاء) وإن غلبَ في العُقلاءِ، لكنَّه مِن حَيثُ إنَّه اسمُ جمعٍ لـ(ذا) - وهو يعمُّ القَبيلَيْنِ - جاءَ لغيرِهم كقولِه:

والعَيْـشَ بَعْـدَ أُولئِـكَ الأيَّـامِ

﴿كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ في ثلاثَتِها ضَميرُ ﴿كُلُّ﴾؛ أي: كانَ كلُّ واحدٍ مِنْها مَسؤُولًا عن نَفسِه؛ يعني: عمَّا فعلَ به صاحبُهُ.

ويجوزُ أَنْ يكونَ الضَّميرُ في ﴿عَنْهُ﴾ لمصدرِ ﴿لا تقف﴾ أو لصاحبِ السَّمعِ والبَصَرِ.

وقيل: ﴿مَسْـُٔولًا﴾ مُسنَدٌ إلى ﴿عَنْهُ﴾، كقولِه: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾، والمعنى: يُسأَلُ صاحبُهُ عَنْه. وهو خَطَأٌ؛ لأنَّ الفاعِلَ وما يَقومُ مَقامَهُ لا يَتقدَّمُ.

وفيه دَليلٌ على أنَّ العبدَ مؤاخذٌ بعَزمِهِ على المَعصِيَةِ.

وقُرِئَ: (والفَوَادَ) بقلبِ الهَمزَةِ واوًا بعدَ الضمَّةِ ثمَّ إبدالِها بالفَتحة[2].

(١) بعدها في (ت): «عفيفات».

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٠)، و«المحتسب» (٢/ ٢١)، عن الجراح قاضي البصرة.

قـوله: «ويؤيِّدُه قولُه ﷺ: مَن قفا مؤمنًا بما ليسَ فيه حبسَهُ اللهُ في ردغةِ الخبالِ حتى يأتي بالمخرَجِ».

رواه بهذا اللفظِ أبو عبيدٍ القاسِمُ بن سَلَّامٍ مِن مرسلِ حسَّان بنِ عَطِيَّة(١).

ورواه الطَّبرانيُّ في «مسند الشَّاميِّين» مِن حَديثِ ابنِ عمرَ مرفوعًا بلفظ: «مَن قذفَ مُؤمِنًا أو مؤمنةً حُبِسَ في ردغَةِ الخبالِ حتى يأتي بالمخرجِ»(٢).

ورواه أبو داود في «سننه» مِن حَديثِ ابن عمرَ بلفظ: «مَن قالَ في مؤمنٍ ما ليسَ فيه أسكنَهُ اللهُ رَدْغَةَ الخبالِ حتى يَخرجَ ممَّا قال»(٣).

ورواهُ الحاكِمُ وصحَّحَه مِن حَديثِ عبدِ الله بن عمرٍو بلفظ: «مَن قالَ في مُؤمنٍ ما ليس فيه حبسَهُ اللهُ في ردغةِ الخبالِ حتى يأتيَ بالمخرج»(٤).

ورواه البيهقـيُّ فـي «شـعب الإيمـان»، وأبـو نعيـمٍ فـي «الحليـة»، مِـن حَديثِ مُعـاذِ بـن أنـسٍ بلفـظ: «مَـن قَفَـا مُؤمِنًـا بما ليـسَ فيه يريـدُ شَـيْنَهُ بـه حبسَـهُ اللهُ على جسـرِ جَهنَّـمَ حتـى يخـرجَ ممَّا قـال»(٥).

---

(١) رواه أبو عبيد في «غريب الحديث» (٥/ ٤٥١).

(٢) رواه الطبراني في «مسند الشاميين» (٢٤٦٠)، ورواه أيضاً الإمام أحمد في «المسند» (٥٥٤٤)، وهو من طريق عطاء الخراساني، عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ. وإسناده ضعيف، فيه أيوب بن سلمان، وهو مجهول.

(٣) رواه أبو داود (٣٥٩٧)، ورواه أيضاً الإمام أحمد في «المسند» (٥٣٨٥)، وهو من طريق يحيى بن راشد عن ابن عمر عن النبي ﷺ، وإسناده صحيح.

(٤) رواه الحاكم في «المستدرك» (٢٢٢٢) وصححه.

(٥) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٧٢٢٥)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٨/ ١٨٨)، ورواه أيضاً أبو داود (٤٨٨٣) والعزو إليه أولى.

قال الطِّيبيُّ: «رَدْغَةُ الخبالِ» بسُكونِ الدَّالِ وفتحِها كما جاءَ في تَفسيرِها: أنَّها عصارةُ أهلِ النَّارِ، والرَّدْغَةُ: طينٌ ووَحْلٌ كثيرٌ.

وقوله: «حتَّى يخرجَ مما قال»؛ أي: مِن عَهدِة قوله، يريدُ ـ والله أعلَمُ ـ: أنه يُحْمَلُ عليه مِن ذُنوبِ المُغتابِ فيعذَّبُ في النَّارِ على مِقدارِه ثمَّ يُخرجُ مِنها[١].

قوله: «وقولُ الكُمَيتِ:

ولا أَرْمِي البَرِيءَ بغَيرِ ذَنبٍ ... ولا أَقْفُو الحواصِنَ إن قفينَا»[٢]

قال الطِّيبيُّ: الحواصِنُ: النِّساءُ العَفَائِفُ[٣].

قوله: «كقولِه:

والعَيْشَ بعدَ أولئِكَ الأَيَّامِ»

صدرُه:

ذُمَّ المَنازِلَ بعدَ منزِلَةِ اللِّوَى[٤]

والبيتُ لجريرٍ مِن قَصيدَةٍ أَوَّلُها:

سَرَتِ الهُمومَ فبِتْنَ غيرَ نِيَامِ ... وأخو الهُمومِ يَرُومُ كلَّ مَرَامِ

قال الشَّيخُ جَمالُ الدِّينِ ابنُ هشامٍ في «شرحِ الشَّواهِدِ»: الأرجَحُ في «ذُمّ» كسرُ الميم وهي لغةُ الحِجازِ، ودونَه الفَتحُ للتَّخفيفِ وهي لغَةُ بني أَسدٍ، والضمُّ

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥).

(٢) انظر: «ذيل ديوان الكميت بن زيد الأسدي» (ص:٤٦٦).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٢٩٥).

(٤) انظر: «ديوان جرير» (٢/ ٩٩٠)، و«معاني القرآن» للزجاج (٣/ ٢٣٩)، و«تفسير الطبري» (١٤/ ٥٩٦)، و«البحر» (١٤/ ٧٧). ورواية الديوان: (أولئك الأقوام).

ضَعيفٌ، ووَجهُهُ: إرادَةُ الإتباعِ، و«المنازل»: جمعُ منزلٍ أَوْ مَنزِلَةٍ، فهو كالمَساجِد، أو كالمَحامِدِ، وهو أَوْلَى لقولِه: «مَنزلَة اللِّوى»، و«العيشَ» عَطفٌ على «المنازلَ»، و«الأيامِ» صفَةٌ للإشارةِ أو عطفُ بَيانٍ، ويُروَى: «الأقوامِ» بدلَ «الأيَّامِ»، وزَعَمَ ابنُ عطيَّةَ أنَّ هذه الرِّوايةَ هي الصَّوابُ، وأنَّ الطَّبريَّ غلطَ إذ أنشدَه: «الأيَّامِ»، وأنَّ الزَّجَّاجَ اتَّبعَه في هذا اللفظِ[1].

قال ابنُ هشامٍ: وهذا البيتُ أحسَنُ بيتٍ ذُكِرَ فيه اللوى، ولـ«أولئكَ» فيه مَوقِعٌ بَديعٌ[2].

قولـه: «وقيل: ﴿مَسْـُٔولًا﴾ مُسـنَدٌ إلـى ﴿عَنۡهُ﴾ كقولِـه: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ والمعنـى: يُسـأَلُ عنـه صاحِبُه، وهو خَطـأٌ؛ لأنَّ الفاعِـلَ وما يقـومُ مَقامَـهُ لا يَتقدَّمُ»:

هذا التَّخريجَ لصاحبِ «الكشاف»، وتبعَ المُصنفُ في تخطئَتِه أبا البَقاءِ حيثُ قال: ما ذكرَهُ الزَّمخشَرِيُّ غلطٌ؛ لأنَّ الجارَّ والمَجرورَ يُقَامُ مُقامَ الفاعلِ إذا تقدَّمَ الفاعلُ أو ما يقومُ مَقامَه، وإذا تأخَّرَ فلا يَصِحُّ ذلك فيه؛ لأنَّ الاسمَ إذا تَقدَّمَ على الفعلِ صارَ مُبتدَأً، وحرفُ الجَرِّ إذا كانَ لازِمًا لا يكونُ مُبتدأً، ونظيرُهُ قولُك: بزيدٍ انطَلِقْ، ويدلُّ على ذلك أنَّكَ لو ثنَّيتَ لم تقُلْ: بالزَّيدينِ انطلِقَا.

ولكنَّ تَصحيحَ المسألةِ: أنْ تجعلَ المضمرَ في ﴿مَسْـُٔولًا﴾ للمصدرِ، ويكونُ ﴿عَنۡهُ﴾ في مَوضعِ نصبٍ كما يُقدَّرُ في قولِك: بزيدٍ انطَلِق[3].

---

(١) انظر: «تفسير الطبري» (١٤/ ٥٩٦)، و«معاني القرآن» للزجاج (٣/ ٢٤٠)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٤٥٦).

(٢) انظر: «تخليص الشواهد» (ص: ١٢٣ ـ ١٢٤).

(٣) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢/ ٨٢١).

وذكرَ أبو حيَّان مثلَه[١]، وقال: قد حَكى أبو جَعفرٍ النَّحَّاسُ في «المقنع» من تأليفِه الاتِّفاقَ مِن النَّحويِّين على أنَّه لا يجوزُ تَقديمُ الجارِّ والمَجرورِ الذي يقومُ مقامَ الفاعلِ على الفعلِ، فليسَ ﴿عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ كـ﴿ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ لتَقديمِ الجارِّ في ﴿عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ وتأخيره في ﴿ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[٢].

وقال السَّفاقُسيُّ: ما ذكرَه أبو البقاءِ يؤخَذُ منهُ الفرقُ بينَ المَجرورِ وغيرِه في مَنعِ تَقديمِ المَجرورِ اتِّفاقًا على ما ذَكرَ النَّحَّاسُ، ووقوع الخلافِ في غيرِه.

وأوردَ الطِّيبيُّ كلامَ أبي البَقاءِ، ثمَّ قال: وقال صاحبُ «التَّقريب»: إنَّما جازَ تَقديمُه مع أنَّه فاعلٌ لمحًا لأَصالَةِ ظَرفِيَّتِه لا لعروضِ فاعِليَّتِه، ولأنَّ الفاعلَ لا يَتقدَّمُ لالتباسِه بالمُبتدَأِ ولا التباسَ هنا، ولأنَّه ليسَ بفاعلٍ حقيقَةً.

وفي «شرحِ أَلفِيَّةِ ابنِ مُعطٍ»: إن كانَ مفعولُ الفعلِ المَجهولِ جارًّا ومجرورًا فلا يتقدَّمُ على الفعلِ؛ لأنَّه لو تقدَّمَ اشتَغلَ الفِعلُ بضَميرِه، ولا يمكنُ جَعلُهُ مُبتدَأً لأجلِ حَرفِ الجَرِّ، ومِنْهُم مَن أجازَ مُحتَجًّا بهذه الآيةِ؛ لأنَّ ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ مَفعولٌ في المَعنى[٣].

(٣٧ ـ ٣٨) ـ ﴿وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ۖ إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ ٱلْأَرْضَ وَلَن تَبْلُغَ ٱلْجِبَالَ طُولًا ﴿٣٧﴾ كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾.

﴿وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾؛ أي: ذا مرحٍ، وهو الاختيالُ.

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (١٤/ ٧٨ ـ ٧٩).

(٢) المصدر السابق (١٤/ ٧٩).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧).

وقُرِئَ: (مَرِحًا)[1]، وهو باعتبارِ الحُكمِ أبلَغُ وإنْ كانَ المصدَرُ آكدَ مِن صَريحِ النَّعتِ.

﴿إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ ٱلْأَرْضَ﴾: لن تجعلَ فيها خرقًا بشِدَّةِ وَطأتِكَ ﴿وَلَن تَبْلُغَ ٱلْجِبَالَ طُولًا﴾ بتَطاوُلك، وهو تَهكُّمٌ بالمُختالِ، وتَعليلٌ للنَّهيِ بأنَّ الاختيالَ حماقَةٌ مجرَّدَةٌ لا تَعودُ بجَدْوَى ليسَ في التَّذلُّلِ.

﴿كُلُّ ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى الخصالِ الخَمسةِ والعِشرينَ المَذكورةِ مِن قولِه: ﴿وَلَا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾، وعن ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما: أنَّها المَكتوبةُ في ألواحِ مُوسَى عليه السَّلامُ[2].

﴿كَانَ سَيِّئُهُۥ﴾ يعني: المنهيَّ عنه، فإنَّ المَذكوراتِ مَأموراتٌ ومَناهٍ[3].

وقرَأَ الحِجازِيَّانِ والبَصرِيَّانِ: ﴿سيئةً﴾[4] على أنَّها خبرُ ﴿كَانَ﴾، والاسمُ ضَميرُ

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٠) عن يحيى بن يعمر.

(٢) ذكره عن ابن عباس أبو الليث السمرقندي في «تفسيره» (٢/ ٣٠٦)، والزمخشري في «الكشاف» (٥/ ٥٧)، وذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٦/ ٣٤١) عن الكلبي. ولفظ الزمخشري: «هذه الثماني عشرةَ آيةً كانت في ألواحِ موسى عليه السلام، أوَّلُها: ﴿لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ قال الله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْعِظَةً﴾ [الأعراف: ١٤٥]، وهي عشرُ آيات في التوراة». والذي رواه الطبري في «تفسيره» (١٥/ ١٣٨) عن ابن عباس هو قوله: إن التوراة كلها في خمس عشرة آية من بني إسرائيل، ثم تلا: ﴿لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾. قال الآلوسي في «روح المعاني» (١٤/ ٥١٦): وهذا أعظم مدحاً للقرآن الكريم مما في «الكشاف».

(٣) في (خ): «المذكور مأمورات ومنهيات».

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٣٨٠)، و«التيسير» (ص: ١٤٠)، و«النشر» (٢/ ٣٠٧). الحجازيان: نافع المدني وابن كثير المكي، والبصريان: أبو عمرو ويعقوب.

﴿كُلُّ﴾، و﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى ما نَهى عنه خاصَّةً، وعلى هذا قولُه: ﴿عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ بدلٌ مِن ﴿سيئة﴾، أو صِفةٌ[١] لها مَحمولةٌ على المعنى فإنَّه بمَعنى: (سيئًا)، وقد قُرِئَ بهِ[٢].

ويجوزُ أَنْ يَنتصِبَ ﴿مَكْرُوهًا﴾ على الحالِ مِن المُستكِنِّ في ﴿كَانَ﴾، أو في الظَّرفِ على أنَّه صِفَةُ ﴿سيئة﴾، والمرادُ به: المبغوضُ المُقابِلُ للمَرضيِّ، لا ما يُقابلُ المُرادَ؛ لقيامِ القاطعِ على أنَّ الحوادِثَ كلَّها واقِعَةٌ بإرادَتِه تَعالى[٣].

قوله: «وعَن ابنِ عبَّاسٍ أَنَّها المكتوبَةُ في ألواحِ موسى»: أخرجَه ابنُ جَريرٍ[٤].

(٣٩) ـ ﴿ذَٰلِكَ مِمَّآ أَوْحَىٰٓ إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ ٱلْحِكْمَةِ ۗ وَلَا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتُلْقَىٰ فِى جَهَنَّمَ مَلُومًا مَّدْحُورًا﴾.

﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى الأحكامِ المُتقدِّمَةِ ﴿مِمَّآ أَوْحَىٰٓ إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ ٱلْحِكْمَةِ﴾ التي هي مَعرِفَةُ الحقِّ لذاتِه، والخيرِ للعَملِ بهِ.

---

(١) قوله: «بدل من (سيئة) أو صفة لها»؛ أي: ﴿مَكْرُوهًا﴾، و﴿عِندَ رَبِّكَ﴾ متعلق به مقدَّم من تأخير. انظر: «حاشية الشهاب» (٦/ ٣٤).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٠)، وفيه: (سيئاً) في بعض المصاحف، وفي بعضها: (سيئات).

(٣) قوله: «والمراد به المبغوض»؛ أي: المراد بالمكروه هنا، وهو جواب عن قول المعتزلة: أنَّ القبائح لا تتعلق بها الإرادة وإلا اجتمع الضدان: الإرادةُ المرادفة أو الملازمة للرضا عندهم، والكراهةُ، فدلت الآية على أن القبيح لا تتعلق به الإرادة، ونحن لا نقول بذلك لما ذكره المصنف رحمه الله، لكن الجواب تحقيقي لا إلزامي؛ لأنه إنما يتم بأن الإرادة ليست عين الرضا ولا مستلزمة له.
وقوله: «لقيام القاطع..» دفع لقولهم: لا يعدل عن الظاهر بلا دليل ولا ضرورة. انظر: «حاشية الشهاب» (٦/ ٣٤)، و«حاشية القونوي» (١١/ ٥٠٩).

(٤) لم أقف عليه بهذا اللفظ في «تفسير الطبري»، وانظر ما تقدم قريباً في تخريجه.

﴿وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ﴾ كرَّرَه للتَّنبيهِ على أنَّ التَّوحيدَ مَبدأُ الأَمرِ ومُنتهاه، فإنَّ مَن لا قَصْدَ له بَطَلَ عَمَلُه، ومَن قَصَدَ بفِعلِه أو تركِه غيرَهُ ضاعَ سَعيُه، وأنَّه رأسُ الحكمَةِ ومِلاكُها، ورتَّبَ عليه أوَّلًا ما هو عائِدةُ الشِّركُ في الدُّنيا، وثانيًا ما هو نتيجَتُه في العُقبى[1]، فقال:

﴿فَتُلْقَىٰ فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا﴾ تلومُ نفسَكَ ﴿مَّدْحُورًا﴾: مُبعَدًا مِن رَحمَةِ اللهِ.

(٤٠) ـ ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا ۚ إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا﴾.

﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ﴾ خِطابٌ لِمَن قال[2]: الملائكَةُ بَناتُ اللهِ، والهمزةُ للإنكارِ، والمعنى: أَفَخصَّكُم[3] ربُّكُم بأَفضلِ الأَولادِ وهُم البَنُونَ ﴿وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا﴾: بناتٍ لنفسِهِ، هذا خلافُ ما عليهِ عُقولُكُم وعادَتُكُم.

﴿إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا﴾ بإضافةِ الأَولادِ إليه، وهنَّ خاصَّةُ بعضِ الأجسامِ لسُرعَةِ زَوالِها، ثمَّ بتَفضيلِ أنفُسِكُم عليه حيثُ تجعلونَ له ما تَكرهونَ، ثمَّ بجعلِ المَلائكةِ الذين هُمْ من[4] أشرَفِ خلقِ اللهِ أدونَهُم.

(٤١) ـ ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ لِيَذَّكَّرُوا وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾.

﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا﴾: ولقد كرَّرْنا هذا المَعنى بوجوهٍ مِن التَّقريرِ ﴿فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ﴾: في مَواضِعَ مِنه، ويجوزُ أَنْ يُرادَ بـ﴿هَٰذَا الْقُرْآنِ﴾: إبطالُ إضافةِ البَناتِ إليه بتَقديرِ: ولقَدْ صَرَّفنا القَولَ في هذا المَعنى، أو أوقَعْنَا التَّصريفَ فيه.

---

(١) قوله: «ورتب عليه...» يعني قوله: ﴿مَذْمُومًا مَّخْذُولًا﴾ وقوله: ﴿فَتُلْقَىٰ فِي جَهَنَّمَ﴾. انظر: «حاشية الشهاب» (٦/ ٣٤).

(٢) في (ت): «يقول».

(٣) في (أ) و(ت): «أيخصكم».

(٤) «من» من (ت).

وقُرِئَ: (صَرَفْنَا) بالتَّخفيفِ[١].

﴿لِيَذَّكَّرُوا﴾: ليَتذكَّرُوا، وقرأَ حمزَةُ والكِسائيُّ هنا وفي الفرقان: ﴿لِيَذْكُرُوا﴾[٢] من الذِّكرِ الذي هو بمَعنى التَّذكُّرِ.

﴿وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾ عَن الحقِّ وقلَّةَ طُمأنينةٍ إليه.

قوله: «ويجوزُ أَنْ يُرادَ بـ﴿هَٰذَا الْقُرْآنِ﴾ إبطالُ إضافَةِ البَناتِ إليه»:

قال الطِّيبِيُّ: وهو مِن بابِ إطلاقِ الحَالِّ على المحلِّ؛ لأنَّه تَعالى لَمَّا كرَّرَ هذا الإبطالَ في هذا القرآنِ الكَريمِ سَمَّى الإبطالَ باسمِ القُرآنِ لهذهِ المُلابسَةِ[٣].

قوله: «إذا أَوْقَعْنَا التَّصريفَ فيه»:

قال الطِّيبِيُّ: يريدُ أنَّه مِن بابِ (يَجْرَحْ في عَرَاقِيبِها نَصْلِي)[٤]، والأوَّلُ أبلَغُ لأنَّه جعلَ المَعنى ظرفًا والقرآنَ مَظروفًا نحو قولِه تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩][٥].

(٤٢) ـ ﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّابْتَغَوْا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾.

﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا تَقُولُونَ﴾ أيُّها المُشركونَ، وقرأَ ابنُ كثيرٍ وحَفصٌ بالياءِ

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٠)، و«المحتسب» (٢/ ٢١)، عن الحسن.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٨٠)، و«التيسير» (ص: ١٤٠).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٣٠٢).

(٤) قوله: (يجرح في عراقيبها نصلي) هو بعض بيت لذي الرمة، والبيت بتمامه:

وإن تعتذر بالمحل من ذي ضروعها ... على الضيف يجرح في عراقيبها نصلي

انظر: «ديوان ذي الرمة ـ شرح الباهلي» (١/ ١٥٦)، وقال الشارح: «وإن تعتذر إبلي بالمحل فلم يكن في ضروعها لبن عرقبتها للضيف. وقوله: «من ذي ضروعها»، يريد: اللبن. و«نصله»: سيفه».

(٥) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٣٠٢).

فيه وفيما بعدَهُ على أنَّ الكلامَ مع الرَّسولِ عليهِ السَّلامُ، ووافَقَهُما نافعٌ وابنُ عامرٍ وأبو عمرٍو وأبو بكرٍ ويعقوبُ في الثَّانيَةِ[1] على أنَّ الأُولى ممَّا أُمِرَ الرَّسولُ أن يخاطبَ به المشركينَ، والثَّانيةَ ممَّا نَزَّهَ بِهِ نَفسَهُ عَن مَقالِهِم.

﴿إِذًا لَّابْتَغَوْا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ جوابٌ عَن قولِهِم وجزاءٌ لـ﴿لَّوْ﴾، والمعنى: اطلُبوا إلى مَن هو مالكُ الملكِ سَبيلًا بالمَفازَةِ كمَا يفعَلُ الملوكُ بعضُهُم مَع بعضٍ، أو بالتَّقرُّبِ إليه والطَّاعةِ لعِلْمِهِم بقُدرَتِه وعَجْزِهِم، كقولِه: ﴿يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾ [الإسراء: ٥٧].

(٤٣ ـ ٤٤) ـ ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا (٤٣) تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ۚ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ۗ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾.

﴿سُبْحَانَهُ﴾ يُنزَّهُ تنزيهًا ﴿وَتَعَالَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا﴾: تعاليًا ﴿كَبِيرًا﴾ مُتباعِدًا غايةَ البُعدِ عمَّا يَقولونَ، فإنَّه في أَعْلَى مَراتبِ الوُجودِ، وهو كونُه واجبَ الوُجودِ والبقاءِ لذاتِه، واتِّخاذُ الولدِ مِن أَدنَى مَراتبِه، فإنَّه مِن خواصِّ ما يَمتَنِعُ بَقاؤُه.

﴿تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ۚ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾: يُنَزِّهُهُ ممَّا هو مِن لَوازمِ الإمكانِ وتَوابعِ الحُدوثِ بلِسانِ الحالِ، حيثُ تَدلُّ بإمكانِها وحُدوثِها على الصَّانعِ القَديمِ الواجبِ لِذَاتِه ﴿وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ أيُّها المُشرِكُونَ لإخلالِكُم بالنَّظرِ الصَّحيحِ الذي به يُفهَمُ تَسبيحُهُم.

ويجوزُ أَنْ يُحمَلَ التَّسبيحُ على المُشتركِ بينَ اللفظِ والدَّلالةِ لإسنادِهِ إلى ما يُتصوَّرُ مِنْهُ اللفظُ وإلى ما لا يُتصوَّرُ مِنْهُ، وعليهِمَا عندَ مَن جوَّزَ إِطلاقَ اللَّفظِ على مَعنيَيه.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٨١)، و«التيسير» (ص: ١٤٠).

وقرَأَ ابنُ كَثيرٍ ونافِعٌ وابنُ عامرٍ وأبو بَكرٍ: ﴿يُسبِّحُ﴾ بالياءِ[١].

﴿إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا﴾ حينَ لَمْ يُعاجِلْكُم بالعُقوبَةِ على غَفْلَتِكُم وشِرْكِكُمْ ﴿غَفُورًا﴾ لِمَن تابَ مِنْكُم.

قوله: «بلسانِ الحَالِ» قلتُ: كلَّا، بل هو بلسانِ القالِ كما وردَتْ به الأَحاديثُ، وكفَاه[٢] بظهورِ ذلك صريحًا في أحاديثِ تَسبيحِ الحَصى في كفِّه ﷺ.

وإذا شئتَ أَنْ تَتضلَّعَ مِن ذلك فانظُرْ إلى ما أوردناهُ في كتابنا «التفسير المأثور» في هذه الآية، وفي كتابِ «المعجزات النبوية من الأحاديثِ والآثارِ»[٣]، غايَةُ الأَمرِ أَنَّا حُجِبْنا عَن سماعِه وهو مَعنى قولِه: ﴿وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾.

ولكن هؤلاء الجماعَةُ دَأْبُهُم تأويلُ أمثالِ ذلك وصَرفُها عَن الحقيقَةِ إلى المَجازِ والاستعارةِ، وليسَ ذلك بمَرضِيٍّ في كلِّ الأَمكِنَةِ.

وقد أنصفَ هنا أبو القاسمِ الرَّاغبُ رحمَهُ اللهُ وهو مِن أئمَّةِ السنَّةِ، قال: وهذه الآيةُ تَقتَضِي أَنْ يكونَ تَسبيحًا على الحقيقةِ بدلالةِ قولِه: ﴿وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ ودلالةِ قوله: ﴿وَمَن فِيهِنَّ﴾ بعد ذكرِ السَّماواتِ والأرضِ.

قال: ولا خلافَ أنَّ السَّماواتِ والأَرضَ والدَّوابَّ مُسبِّحاتٌ بالتَّسخيرِ مِن حيثُ إنَّ أحوالَها تدلُّ على حكمةِ اللهِ، وإنما الخلافُ هل تسبِّحُ بالاختيارِ؟ والآية تقتضي ذلك، انتهى[٤].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٨١)، و«التيسير» (ص: ١٤٠).

(٢) في (ز): «وكفاك».

(٣) انظر: «الدر المنثور في التفسير بالمأثور» (٥/ ٢٨٩ ـ ٢٩٥)، و«الخصائص الكبرى» (٢/ ١٢٤ ـ ١٢٦)، كلاهما للمصنف.

(٤) انظر: «المفردات في غريب القرآن» (ص: ٣٩٣).

وتبعه الطِّيبِيُّ على جاري عوائِده الجَميلَةِ في مثلِ ذلك[١].

أخرجَ أبو الشَّيخِ في كتاب «العظمة» عن أنسٍ قال: أُتِيَ رَسولُ اللهِ ﷺ بطعامٍ ثريدٍ فقال: «إنَّ هذا الطَّعامَ يُسبِّحُ»، قالوا: يا رسولَ اللهِ! وتفقَه تَسبيحَه؟ قال: «نعم»، ثم قالَ لرَجُلٍ: «أَدْنِ هذه القصعَةَ مِن هذا الرَّجلِ» فأدناها، فقال: نَعم يا رسولَ اللهِ هذا الطَّعامُ يُسبِّحُ، ثمَّ أدناها من آخرَ ثمَّ آخرَ فقالا مثلَ ذلك[٢].

وأخرج أبو الشَّيخِ عن خيثمةَ قال: كانَ أبو الدَّرداءِ يطبخُ قدرًا فوقعَتْ على وَجهِها فجعَلَتْ تُسبِّحُ[٣].

وأخرجَ أبو نعيمٍ والبَيهقِيُّ كلاهما في «دلائل النبوة» عن قيسٍ قال: بينَما أبو الدَّرداءِ وسلمانَ يَأكلانِ في صحفَةٍ إذ سبَّحَتْ وما فيها[٤].

وأخرج البَزَّارُ والطَّبرانيُّ في «الأوسط» وأبو نعيمٍ والبَيهقيُّ عن أبي ذرٍّ قال: كانَ النبيُّ ﷺ جالسًا، فجئتُ حتى جَلَسْتُ إليه، فجاءَ أبو بكرٍ، ثمَّ جاءَ عمرُ، ثمَّ جاءَ عُثمانُ، وبين يدَيْ رَسولِ اللهِ ﷺ سبعُ حصياتٍ، فأخذَهُنَّ فوضعَهُنَّ في كفِّه فسَبَّحْنَ حتى سمعتُ لهنَّ حنينًا كحنينِ النَّخلِ[٥].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٣٠٦).

(٢) رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٥/ ١٧٢٦)، وفيه زياد بن ميمون متروك. انظر: «ميزان الاعتدال» (٢/ ٩٤).

(٣) رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٥/ ١٧٢٩).

(٤) رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (١/ ٢٢٤)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٦٣).

(٥) رواه البزار في «مسنده» (٤٠٤٠)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (١٢٤٤) و«مسند الشاميين» (٣١٩٨)، وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (٥٣٨)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٦٤) واللفظ له، قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٦/ ٥٩٢) في معرض كلامه عن المعجزات: وأما تسبيح الحصى فليست له إلا هذه الطريق الواحدة مع ضعفها.

وأخرج أبو الشَّيخِ وابنُ مردويه عَن ابنِ عبَّاسٍ قال: الزَّرعُ يُسبِّحُ وأجرُهُ لصاحبِه، والثَّوبُ يسبِّحُ ويقولُ الوسِخُ: إن كنتَ مُؤمِنًا فاغسِلْنِي إذَنْ[1].

(٤٥ ـ ٤٦) ـ ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا (٤٥) وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُ وَلَّوْا عَلَى أَدْبَارِهِمْ نُفُورًا﴾.

﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا﴾ يحجُبُهُم عَن فهمِ مَا تَقرؤُهُ عليهِم ﴿مَسْتُورًا﴾: ذا سِترٍ، كقَولِه: ﴿وَعْدُهُ مَأْتِيًّا﴾ [مريم: ٦١]، وقولِهم: سيلٌ مُفْعَمٌ، أو: مَسْتُورًا عن الحسِّ، أو بحجابٍ آخرَ لا يَفهمُونَ ولا يَفْهَمُونَ أنهم لا يَفْهَمُونَ، نفى عنهم أَنْ يَفهَمُوا ما أُنزِلَ عليهِمْ مِن الآياتِ بَعدَما نَفَى عَنْهُم التَّفقُّهَ للدَّلالاتِ المَنصوبَةِ في الأَنفُسِ والآفاقِ تَقريرًا له وبيانًا لكونِهم مَطبوعِينَ على الضَّلالَةِ؛ كمَا صَرَّحَ بقَولِه:

﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً﴾ تُكِنُّها وتحولُ دونَها عَن إدراكِ الحقِّ وقَبولِه ﴿أَنْ يَفْقَهُوهُ﴾: كراهةَ أَنْ يَفْقَهُوهُ، ويجوزُ أَنْ يكونَ مَفْعُولًا لِمَا دَلَّ عليهِ قولُه: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً﴾؛ أي: مَنَعناهُم أن يفقهوهُ.

﴿وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ يَمنعُهُم عَن استِماعِه[2]، ولَمَّا كانَ القُرآنُ مُعجِزًا مِن حيثُ اللفظُ والمَعنى أثبتَ لِمُنكريهِ ما يمنَعُ عَن فَهمِ المَعنى وإدراكِ اللَّفظِ.

﴿وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُ﴾: واحِدًا غيرَ مَشفوعٍ بهِ آلهتُهُم، مصدرٌ وقعَ موقِعَ الحالِ، وأصلُهُ: تَحِدُ وَحْدَهُ، بمَعنى: واحدًا وحدَه.

---

(١) رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٥/ ١٧٢٨).

(٢) في (خ): «عن استماع ذلك».

﴿وَلَّوْا عَلَىٰٓ أَدْبَٰرِهِمْ نُفُورًا﴾: هربًا مِن استماعِ التَّوحيدِ ونفرةً، أَوْ: تَوْلِيَةً، ويجوزُ أَنْ يكونَ جمعَ نافِرٍ كقاعِدٍ وقُعودٍ.

(٤٧) ـ ﴿نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِۦٓ إِذْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰٓ إِذْ يَقُولُ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾.

﴿نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِۦٓ﴾: بسببِهِ ولأَجلِهِ مِن الهزءِ بكَ وبالقُرآنِ ﴿إِذْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ ظرفٌ لـ﴿أَعْلَمُ﴾، وكذا: ﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰٓ﴾؛ أي: نَحنُ أعلَمُ بغَرَضِهم مِن الاستماعِ حينَ هُمْ مُستَمِعونَ إليكَ مُضمِرونَ لَهُ وحينَ هُمْ ذَوُو نَجْوَى يَتناجَوْنَ بهِ.

و﴿نَجْوَىٰٓ﴾ مَصدرٌ، ويحتمِلُ أن يكونَ جمعَ نَجِيٍّ.

﴿إِذْ يَقُولُ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾ مُقدَّرٌ بـ: اذكر، أو بدلٌ مِن ﴿إذ هم نجوى﴾ على وضعِ (الظَّالِمينَ) مَوضِعَ الضَّميرِ للدَّلالَةِ على أنَّ تَناجِيَهم بقَولِهم هذا.

والمسحورُ: الذي سُحِرَ به فزالَ عَقلُهُ.

وقيل: الذي له سَحرٌ، وهو الرِّئَةُ؛ أي: إِلَّا رَجُلًا يتنفَّسُ ويَأكلُ ويَشرَبُ مِثلَكُم.

(٤٨) ـ ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا۟ لَكَ ٱلْأَمْثَالَ فَضَلُّوا۟ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا﴾.

﴿ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا۟ لَكَ ٱلْأَمْثَالَ﴾ مَثَّلُوكَ بالشَّاعرِ والسَّاحرِ والكاهنِ والمَجنونِ.

﴿فَضَلُّوا۟﴾ عن الحقِّ في جَميعِ ذلك ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا﴾ إلى طعنٍ موجَّهٍ، فيَتهافَتونَ ويَخبِطُونَ كالمُتحيِّرِ في أَمْرِهِ لا يَدرِي ما يصنَعُ.

أو: إلى الرَّشادِ.

قوله: «سيلٌ مُفْعَم»:

قال الطِّيبِيُّ: بفتحِ العينِ، يعني: جعلَ اسمُ المفعولِ بمعنى الفاعلِ؛ فإنَّ الحجابَ هو السَّاترُ، والمستورَ ما وراءَه، والسيلُ مُفعِمٌ والوادي مُفعَمٌ، فعُكِسَ مُبالغةً في ذلك، فهو مِن الإسنادِ المَجازيِّ(١).

قوله: «كراهةَ أَنْ يَفقَهُوه، ويجوزُ أن يكونَ مَفعولًا لِمَا دل عليهِ..» إلى آخره:

قال الطِّيبِيُّ: يعني ﴿أَن يَفْقَهُوهُ﴾ إمَّا مفعولٌ له على تقديرِ مُضافٍ، أو مفعولٌ به على تأويلِ الجملةِ بمعنى المنعِ كقولِه تعالى: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩] فإنه في معنى: لم يُطيعوهُ(٢).

قوله: «ما يمنعُ عن فهمِ المعنى» قال الطِّيبِيُّ بقولِه: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ﴾ [الأنعام: ٢٥](٣).

قوله: «وإدراكِ اللفظِ» قال الطِّيبِيُّ: بقوله: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا﴾(٤).

قوله: «مَصدرٌ وقعَ موقِعَ الحال، وأصلُه: تَحِدُ وحدَه»:

قال أبو حيَّان: ما ذهبَ إليه من أنَّ (وحدَه) مصدَرٌ سادٌّ مَسَدَّ الحالِ خلافُ مَذهبِ سيبويه، و(وحدَهُ) عندَ سيبويه ليسَ مَصدرًا، بل هو اسمٌ وُضِعَ مَوضِعَ

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٣٠٧). وفي «حاشية الجاربردي على الكشاف» (ج٢/ و٧٨ب). والسيل المفعِم: هو الذي أفعم الوادي؛ أي: ملأه ماء.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٣٠٧).

(٣) المصدر السابق (٩/ ٣٠٧).

(٤) المصدر السابق (٩/ ٣٠٧-٣٠٨).

المصدرِ المَوضوعِ مَوضِعَ الحالِ، فـ(وحدَهُ) عندَه موضوعٌ موضِعَ إيحادٍ، وإيحادٌ مَوضوعٌ موضِعَ مَوْحِدٍ.

وذهبَ يونسُ إلى أنَّ (وحدَهُ) مَنصوبٌ على الظَّرفِ.

وذهبَ قومٌ إلى أنَّه مَصدَرٌ لا فعلَ له.

وقومٌ إلى أنه مَصدَرٌ لـ(أوحد) على حَذفِ الزِّيادَةِ.

وقومٌ إلى أنَّه مَصدَرٌ لـ(وَحَدَ) كما ذهبَ إليهِ الزَّمخشَرِيُّ.

وإذا ذكرتَ (وحدَه) بعد فاعلٍ ومَفعولٍ نحو: ضربتُ زيدًا وحدَه، فمذهبُ سيبويه أنه حالٌ مِن الفاعلِ؛ أي: مُوْحِدًا له بالضَّربِ، ومَذهبُ المبردِ أنَّه يجوز أن يكونَ حالًا من المفعولِ، فعَلى مَذهبِ سيبويه يكونُ التَّقديرُ: وإذا ذكرتَ ربَّكَ مُوحِدًا له، وعلى مذهبِ المبردِ يجوزُ أن يكونَ التَّقديرُ: مُوْحَدًا بالذكرِ، انتهى[١].

وقَد أَلَّفَ الشيخُ تقيُّ الدينِ السبكيُّ كتابًا سماه: «الرفدَة في مَعنى (وحدَه)» أوردتُه في كتابِ «إعراب الحديث»[٢].

قوله: «أو بدلٌ مِن ﴿إذ هم نجوى﴾»:

قال أبو البقاءِ: هو بدلٌ مِن ﴿إذ﴾ الأُولى[٣].

وقال الطِّيبِيُّ: اعلَم أنَّ ﴿إِذۡ يَسۡتَمِعُونَ﴾ ظرفٌ لقولِه: ﴿أَعۡلَمُ﴾، و﴿بِمَا يَسۡتَمِعُونَ بِهِۦٓ﴾ مُتعلِّقٌ به، و﴿إذ هُم نَجْوَى﴾ عطفٌ على الظَّرفِ على أن يُقدَّرَ له ما يُلائِمُه

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (١٤/ ٩١).

(٢) انظر: «عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد في إعراب الحديث» للمصنف (٢/ ٣٨٦).

(٣) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢/ ٨٢٤).

مما قُرنَ بالمَعطوفِ عليه ليَستقيمَ المعنى، فالتَّقديرُ: نحنُ أعلَمُ بما به يَستمِعُونَ وبما بِهِ يَتناجَوْنَ وقتَ استِماعِهِم ووقتَ تَناجِيهِم، وإنَّما قدمَ [المصنِّفُ الظرفَ على المفعولِ به في قوله: «أَعْلَمُ وقتَ استِماعِهِم بما به يستمعون» ليُؤْذِنَ بأنَّ] ﴿إِذْ يَسْتَمِعُونَ﴾ متعلِّقٌ بـ﴿أَعْلَمُ﴾ لا بـ﴿يَسْتَمِعُونَ بِهِۦ﴾؛ لأنَّ تعلُّقَ ﴿إِذْ﴾ به يوهِمُ فسادَ المعنى من حيثُ المفهومُ.

ثمَّ المناسِبُ أن يكونَ قولُه: ﴿إِذْ يَقُولُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ بدلًا مِن المَعطوفِ لا المعطوفِ عليه؛ لأنَّ قولَهُم: ﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾ كان خطابًا مِنهُم مع أَصحابِهِم على الحديث، وأَمَّا الاستماعُ إلى النبيِّ ﷺ فكانَ على سبيلِ الهزءِ فبينَهُما تَنافٍ[1].

(٤٩) ـ ﴿وَقَالُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا﴾.

﴿وَقَالُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا﴾: حُطامًا ﴿أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا﴾ على الإنكارِ والاستبعادِ؛ لِمَا بينَ غضاضةِ الحيِّ ويُبوسَةِ الرَّميمِ مِن المباعدةِ والمُنافاةِ، والعاملُ في (إذا) ما دلَّ عليه (مَبعوثون) لا نفسُهُ؛ لأنَّ ما بعدَ (إنَّ) لا يعمَلُ فيما قبلَها، و﴿خَلْقًا﴾ مصدرٌ أو حالٌ.

(٥٠ ـ ٥١) ـ ﴿قُلْ كُونُواْ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ۝٥٠ أَوْ خَلْقًا مِّمَّا يَكْبُرُ فِى صُدُورِكُمْ ۚ فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَا ۖ قُلِ ٱلَّذِى فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۚ فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَ ۖ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَرِيبًا﴾.

﴿قُلْ﴾ جوابًا لهم: ﴿كُونُواْ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ۝٥٠ أَوْ خَلْقًا مِّمَّا يَكْبُرُ فِى صُدُورِكُمْ﴾؛ أي: ممَّا يكبُرُ عندكُم عَن قَبولِ الحياةِ لكَونِه أبعَدَ شَيءٍ مِنْها، فإنَّ قُدرتَهُ تَعالى لا تَقصُرُ

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٣٠٩)، وما بين معكوفتين منه.

عَن إحيائِكُم؛ لاشتراكِ الأَجسامِ في قَبولِ الأعراضِ، فكيفَ إذا كُنْتُم عِظامًا مرفوتةً وقد كانَتْ غضَّةً موصوفةً بالحياةِ قبلُ؟ والشَّيءُ أقبَلُ لِمَا عُهِدَ فيهِ ممَّا لَمْ يُعهَد.

﴿ فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَا قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ وكنتُـم تُرابًـا، وما[1] هـو أبعَدُ منه مِـن الحَياةِ؟

﴿فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ ﴾: فسُيحرِّكُونَها نحوَكَ تعجُّبًا واستهزاءً ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَ قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَرِيبًا ﴾ فإنَّ كُلَّ ما هو آتٍ قَريبٌ، وانتصابُه على الخبرِ، أو الظَّرفِ؛ أي: يكونَ في زَمانٍ قَريبٍ، و﴿أَن يَكُونَ ﴾ اسمُ ﴿عَسَىٰ ﴾، أو خبرُه والاسمُ مُضمَرٌ.

(٥٢) ـ ﴿ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾.

﴿ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ ﴾؛ أي: يوم يَبْعَثُكُم فتنبعِثُونَ، استعارَ لَهُما الدُّعاءَ والاستجابةَ للتَّنبيهِ على سُرعَتِهِما وتَيسُّرِ أَمرِهِما، وأنَّ المَقصودَ مِنْهُما الإحضارُ للمُحاسبةِ والجزاءِ.

﴿بِحَمْدِهِ﴾ حالٌ مِنْهُم؛ أي: حامدينَ للهِ عـلى كمالِ قُدرَتِه؛ كما قيل: إنَّهُم ينفضونَ التُّرابَ عَن رُؤوسِهِم ويَقولونَ: سُبحانَكَ اللهمَّ وبحمدِكَ[2].

أو: مُنقادِينَ لبَعثِه انقيادَ الحامِدينَ عليه.

﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾: وتَستقصرونَ مُدَّةَ لبثِكُم في القُبورِ كالذي مرَّ على قَريَةٍ، أَوْ: مُدَّةَ حياتِكُم لِمَا تَرَوْنَ مِن الهَوْلِ.

---

(١) كتب فوقها بين السطور في (خ): «استفهام».

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧/ ٢٣٣٤) عن سعيد بن جبير.

قوله: «أي: يومَ يَبْعَثُكم فتنبَعِثون»:

قال الطِّيبيُّ: إشارةٌ إلى أن قوله: ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ﴾ تمثيلٌ على منوالِ قولِه تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ في أنْ لا دُعاء [ثَمَّ](١).

قلتُ: لو أمكنَ صاحبَ «الكشاف» ومن تَبِعَه أن يَجعَلُوا القرآنَ والحَديثَ كلَّهُ على التَّمثيلاتِ ويُنكِرُوا الحقائقَ لفعلوا، وما الدَّاعي إلى هذا التأويلِ والحديثُ وردَ أنَّ إسرافيلَ لَمَّا ينفخُ في الصُّورِ يَقولُ: يا أيَّتُها العِظامُ النَّاخِرَةُ والجُلودُ المتمزِّقَة والأشعارُ المتقطِّعَة، إنَّ اللهَ يأمرُكِ أَنْ تَجتَمِعِي لفَصلِ الحسابِ(٢).

فهذا هو الدُّعاءُ، والمرادُ: يومَ يَدعوكُم عَلى لسانِ إسرافيلَ، وهو معنى قولِه: ﴿وَٱسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ ٱلْمُنَادِ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ ﴿٤١﴾ يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ بِٱلْحَقِّ ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلْخُرُوجِ﴾ [ق: ٤١ ـ ٤٢].

وأما استجابَتُهم بحمدِه فأخرَجَ عبدُ بن حميدٍ وابنُ المنذرِ وابنُ أبي حاتمٍ عَن سعيدِ بن جبيرٍ في قولِه: ﴿فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِۦ﴾، قال: يخرجونَ مِن قبورهِم وهم يقولونَ: سبحانَكَ اللهمَّ وبحمدِكَ(٣).

وأخرجَ ابن المنذرِ وابنُ أبي حاتمٍ والطَّبرانيُّ وابنُ مردويه عَن ابنِ عمرَ قال: قالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: «ليسَ على أهلِ لا إله إلا اللهُ وَحشَةٌ في قبورِهِم ولا في نَشرِهِم،

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٣١٣)، وما بين معكوفتين منه.

(٢) رواه الواسطي في «فضائل بيت المقدس» (١٤٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٥/ ١٣٦) عن يزيد بن جابر.

(٣) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧/ ٢٣٣٤)، والدولابي في «الكنى والأسماء» (٢٠٩٤).

وكأني بأهلِ لا إلهَ إلا اللهُ يَنفضونَ التُّرابَ عَن رُؤوسِهم ويقولون: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ﴾ [فاطر: ٣٤]»[1].

(٥٣) - ﴿وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا۟ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ يَنزَغُ بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ كَانَ لِلْإِنسَٰنِ عَدُوًّا مُّبِينًا﴾.

﴿وَقُل لِّعِبَادِى﴾ يعني: المؤمنينَ ﴿يَقُولُوا۟ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾: الكلمَةَ التي هيَ أحسَنُ، ولا يخاشِنُوا المُشركينَ.

﴿إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ يَنزَغُ بَيْنَهُمْ﴾ يَهيجُ بينَهُم المِراءَ والشَّرَّ، فلعلَّ المُخاشنَةَ بهِمْ تُفضِي إلى العِنادِ وازديادِ الفَسادِ.

﴿إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ كَانَ لِلْإِنسَٰنِ عَدُوًّا مُّبِينًا﴾ ظاهرَ العَداوةِ.

(٥٤) - ﴿رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ ۖ إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِن يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ ۚ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾.

﴿رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ ۖ إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِن يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ﴾ تفسيرٌ لـ﴿ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾، وما بينَهُما اعتراضٌ؛ أي: قولوا لهم هذه الكلمةَ ونَحوَها ولا تُصرِّحُوا بأَنَّهُم مِن أَهلِ النَّارِ، فإنَّه يهيجُهُم على الشرِّ مع أنَّ ختامَ أَمرِهِم غيبٌ لا يَعلَمُهُ إلَّا اللهُ.

﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾: موكولًا إليك أمرُهُم بقسرِهِم على الإيمانِ، وإنَّما أَرسلناكَ مُبشِّرًا ونذيرًا، فدارِهِم ومُرْ أَصحابَكَ بالاحتمالِ مِنْهُم.

رُوِيَ أنَّ المُشركينَ أفرَطُوا في إيذائِهِم، فشَكَوْا إلى رَسولِ اللهِ ﷺ فنَزَلَتْ[2].

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧/ ٢٣٣٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٣٨٨٠)، وانظر: «تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي (٣/ ١٥٣).

(٢) ذكره السمرقندي في «تفسيره» (٢/ ٣١٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما، ولعله من طريق الكلبي =

وقيل: شتَمَ عُمَرَ رَجُلٌ فهمَّ بِهِ فأمرَهُ اللهُ بالعَفْوِ(١).

(٥٥) ـ ﴿وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِمَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۗ وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَىٰ بَعْضٍ ۖ وَآتَيْنَا دَاوُودَ زَبُورًا﴾.

﴿وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِمَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ وبِأحوالِهِم، فيختارُ مِنْهُم لنُبوَّتِه وولايتِهِ مَن يَشاءُ، وهو ردٌّ لاستبعادِ قريشٍ أَنْ يكونَ يتيمُ أبي طالبٍ نَبيًّا، وأن يكونَ العُراةُ الجُوَّعُ أصحابَه.

﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ بالفَضائلِ النفسانيَّةِ والتَّبرِّي عَن العَلائقِ الجسمانيَّةِ، لا بكثرةِ الأَموالِ والأَتباعِ، حتَّى داودُ فإنَّ شرَفَهُ بما أُوحِيَ إليهِ مِن الكتابِ لا بما أُوتِيَ مِن الملكِ.

وقيل: هو إشارةٌ إلى تَفضيلِ رَسولِ اللهِ عليهِ السَّلامُ.

وقوله: ﴿وَآتَيْنَا دَاوُودَ زَبُورًا﴾ تَنبيهٌ على وجهِ تَفضيلِه ـ وهو أنَّه خاتمُ الأنبياءِ، وأمَّتَه خيرُ الأُمَمِ ـ المدلولِ عليه بما كتبَ في الزَّبورِ مِن أنَّ الأرضَ يَرِثُها عبادِيَ الصَّالحونَ، وتَنكيرُهُ هاهنا وتعريفُهُ في قَولِه: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ﴾ [الأنبياء: ١٠٥] لأنَّه في الأَصلِ فَعولٌ للمَفعولِ كالحَلُوبِ، أو المَصدرِ كالقَبولِ، ويؤيِّدُه قراءةُ حمزةَ بالضَّمِّ(٢)، وهوَ كالعَبَّاسِ أو الفَضْلِ، أو لأنَّ المُرادَ: وآتَيْنَا داودَ بعضَ الزُّبُرِ، أو: بَعْضًا مِن الزَّبورِ فيه ذكرُ الرَّسولِ عليهِ السَّلامُ.

= كما عزاه إليه الثعلبي في «تفسيره» (١٦/ ٣٦١)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٨٨).

(١) ذكره مقاتل في «تفسيره» (٢/ ٥٣٥)، والثعلبي في «تفسيره» (١٦/ ٣٦١)، والماوردي في «النكت والعيون» (٣/ ٢٤٩)، والواحدي في «أسباب النزول» (١/ ٢٨٨).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٨٢)، و«التيسير» (ص: ٩٨).

(٥٦ ـ ٥٧) ـ ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ۝٥٦ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴾.

﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم ﴾ أنَّها آلِهَةٌ ﴿ مِّن دُونِهِۦ ﴾ كالملائكةِ والمَسيحِ وعُزَيرٍ.

﴿ فَلَا يَمْلِكُونَ ﴾: فلا يستطيعونَ ﴿ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ ﴾ كالمرضِ والفَقرِ والقَحطِ ﴿ وَلَا تَحْوِيلًا ﴾: ولا تحويلَ ذلك مِنْكُم إلى غيرِكُم.

﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ ﴾ هؤلاءِ الآلهةُ[1] يبتغونَ إلى اللهِ القُربةَ بالطَّاعةِ ﴿ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ ﴾ بدلٌ من واو ﴿ يَبْتَغُونَ ﴾؛ أي: يَبتَغِي مَن هو أقرَبُ مِنْهُم إلى اللهِ الوَسيلةَ، فكيفَ بغَيرِ الأَقرَبِ؟

﴿ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ﴾ كسائرِ العِبادِ، فكيفَ تَزعُمونَ أنَّهُم آلهةٌ؟

﴿ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴾: حقيقاً بأَنْ يَحذَرَهُ كلُّ أحدٍ حتَّى الرُّسُلُ والمَلائِكَةُ.

(٥٨) ـ ﴿ وَإِن مِّن قَرْيَةٍ إِلَّا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ أَوْ مُعَذِّبُوهَا عَذَابًا شَدِيدًا ۚ كَانَ ذَٰلِكَ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَسْطُورًا ﴾.

﴿ وَإِن مِّن قَرْيَةٍ إِلَّا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ بالموتِ والاستئصالِ ﴿ أَوْ مُعَذِّبُوهَا عَذَابًا شَدِيدًا ﴾ بالقتلِ وأنواعِ البَلِيَّةِ ﴿ كَانَ ذَٰلِكَ فِى ٱلْكِتَٰبِ ﴾: في اللوحِ المَحفوظِ ﴿ مَسْطُورًا ﴾: مكتوبًا.

(٥٩) ـ ﴿ وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرْسِلَ بِٱلْءَايَٰتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلْأَوَّلُونَ ۚ وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا۟ بِهَا ۚ وَمَا نُرْسِلُ بِٱلْءَايَٰتِ إِلَّا تَخْوِيفًا ﴾.

---

(١) في (خ): «آلهة».

﴿وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرۡسِلَ بِٱلۡأٓيَٰتِ﴾: وما صَرَفَنا عَن إرسالِ الآياتِ التي اقترحَها[1] قريشٌ ﴿إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلۡأَوَّلُونَ﴾: إلا تكذيبُ الأوَّلينَ الذينَ هم أمثالُهُم في الطَّبعِ كعادٍ وثمودَ، وأنَّها لو أُرسِلَت لكَذَّبُوا بها تكذيبَ أُولئكَ واستَوْجَبُوا الاستئصالَ على ما مَضَتْ بهِ سُنَّتُنا، وقَدْ قَضَيْنا أَنْ لا نَستأْصِلَهُم؛ لأنَّ فيهِمْ مَن يُؤمِنُ أو يَلِدُ مَن يُؤمِنُ.

ثمَّ ذكرَ بعضَ الأُمَمِ المُهلَكةِ بتكذيبِ الآياتِ المقترحَةِ فقال:

﴿وَءَاتَيۡنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ﴾ بسُؤالِهِم ﴿مُبۡصِرَةٗ﴾: بيِّنةً ذاتَ إبصارٍ أو بصائِرَ[2]، أو: جاعِلَتَهُم ذَوِي بَصائِرَ. وقُرِئَ بالفَتحِ.

قوله: «وقُرِئَ بالفَتحِ»؛ أي: بفَتحِ الميمِ[3]، قال أبو البقاءِ: أي: تبصرةً[4].

﴿فَظَلَمُواْ بِهَا﴾: فكفَرُوا بها، أو: فظَلَمُوا أنفُسَهُم بسببِ عَقرِها.

﴿وَمَا نُرۡسِلُ بِٱلۡأٓيَٰتِ﴾؛ أي: بالآياتِ المقترحةِ ﴿إِلَّا تَخۡوِيفٗا﴾ مِن نُزولِ العَذابِ المُستَأصِلِ، فإنْ لَمْ يَخافوا نزلَ.

أو: بغيرِ المُقترحَةِ كالمُعجزاتِ وآياتِ القُرآنِ ﴿إِلَّا تَخۡوِيفٗا﴾ بعذابِ الآخرَةِ، فإنَّ أمرَ مَن بُعِثَتْ إليهِمْ مُؤخَّرٌ إلى يومِ القِيامَةِ.

والباءُ مَزِيدَةٌ، أو في مَوقعِ الحالِ والمَفعولُ مَحذوفٌ[5].

---

(١) في (ت): «اقترحتها».

(٢) قوله: «بصائر» معطوف على «إبصار»؛ أي: أو ذات بصائر؛ إشارة إلى أنها إما من الإبصار بمعنى الرؤية، أو من البصيرة بمعنى الإدراك بالقلب، والمعنى: يبصرها المقترح أو يتبصر بها. انظر: «حاشية القونوي» (١١/ ٥٣٦).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٠) عن قتادة.

(٤) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢/ ٨٢٦).

(٥) والتقدير: وما نرسل نبيًّا ملتبساً بالآيات. انظر: «روح المعاني» (١٤/ ٥٧٣).

(٦٠) ـ ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لَكَ إِنَّ رَبَّكَ أَحَاطَ بِالنَّاسِ وَمَا جَعَلْنَا الرُّءْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْءَانِ وَنُخَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَانًا كَبِيرًا ﴾.

﴿ وَإِذْ قُلْنَا لَكَ ﴾: واذكُرْ إذ أَوْحَيْنا إليكَ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ أَحَاطَ بِالنَّاسِ ﴾ فهُمْ في قَبْضَةِ قُدرَتِه، أو: أحاطَ بقُرَيشٍ بمَعنى: أَهلَكَهُم، مِن: أحاطَ بِهم العَدُوُّ، فهو بِشارَةٌ بوقعَةِ بَدرٍ، والتَّعبيرُ بلفظِ الماضي لتَحقُّقِ وُقوعِه.

﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّءْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ ﴾ ليلةَ المِعراجِ، وتَعلَّقَ بهِ مَن قال: إنَّه كانَ في المنامِ.

ومَن قال: إنَّه كان في اليَقَظَةِ، فسَّرَ الرُّؤيا بالرُّؤيَةِ[1].

أو: عامَ الحُدَيبيَةِ حينَ رَأى أنَّه دخلَ مَكَّةَ[2]، وفيه أنَّ الآيَةَ مَكِّيَّةٌ، إلا أَنْ يقال: رآها بمَكَّةَ وحَكاها حينَئذٍ.

ولعلَّهُ رُؤيا رآها في وقعةِ بَدرٍ؛ لقولِه: ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا ﴾ [الأنفال: ٤٣].

ولِمَا رُوِيَ: أنَّه لَمَّا وردَ ماءَهُ قال: «لَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى مَصَارِعِ القَوْمِ، هَذَا مَصرَعُ فلانٍ هذا مَصرَعُ فلانٍ»، فتسامَعَتْ بِهِ قُرَيشٌ واستَسْخَرُوا مِنه.

وقيل: رَأَى قَوْمًا مِن بَنِي أُمَيَّةَ يرقَونَ مِنبَرَهُ ويَنْزُونَ عليه نَزْوَ القِردَةِ فقال: «هو[3]

(١) تفسير الرُّؤيا بالرؤية رواه الطبري في «تفسيره» (١٤/ ٦٤١ ـ ٦٤٥) عن ابن عباس وسعيد بن جبير والحسن ومسروقٍ وأبي مالك وإبراهيم النخعي وقتادة ومجاهدٍ وغيرِهم. وقول ابن عباس عند البخاري (٣٨٨٨) و(٤٧١٦).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٤/ ٦٤٥ ـ ٦٤٦) عن ابن عباس لكن إسناده ضعيف.

(٣) في (خ): «هذا».

حَظُّهُم مِن الدُّنيا يُعطَونَهُ بإسْلامِهِم»، وعلى هذا كانَ المُرادُ بقولِه: ﴿إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ ما حدثَ في أَيَّامِهِم.

﴿وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْءَانِ﴾ عطفٌ عَلى ﴿الرُّءْيَا﴾، وهي شَجرَةُ الزَّقُّومِ، لَمَّا سَمِعَ المُشركونَ ذِكرَهَا قالوا: إنَّ مُحمَّدًا يزعمُ أنَّ الجَحِيمَ تُحرقُ الحِجارةَ ثمَّ يقول: يَنْبُتُ فيها الشَّجرُ[١].

ولم يعلَمُوا أنَّ مَن قدرَ أَنْ يحمِيَ وبرَ السَّمَنْدَلِ[٢] مِن أَنْ تَأكُلَهُ النَّارُ، وأحشاءَ النَّعامةِ مِن أذى الجَمرِ وقِطَعِ الحديدِ المحمَّاةِ الحمرِ التي تَبتَلِعُها، قَدَرَ أَنْ يخلُقَ في النَّارِ شجرَةً لا تَحرِقُها.

ولعْنُها في القُرآنِ: لَعْنُ طاعِمِيها، وُصِفَت به على المجازِ للمُبالغَةِ، أو وَصفُها بأَنَّها تَنبتُ في أَصلِ الجَحِيمِ فإِنَّه أَبعَدُ مَكانٍ مِن الرَّحمَةِ، أو بأَنَّها مَكروهَةٌ مُؤذيَةٌ، مِن قَولِهِم: «طعامٌ مَلعونٌ» لِمَا كانَ ضَارًّا.

وقد أُوِّلَتْ بالشَّياطينِ، وأَبي جهلٍ، والحكمِ بنِ أَبِي العاصِ.

وقُرِئَتْ بالرَّفعِ[٣] على الابتداءِ والخبرُ مَحذوفٌ؛ أي: والشَّجرةُ المَلعونةُ في القُرآنِ كذلك.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٤/ ٦٤٨) عن الحسن.

(٢) السمندل: طائر بالهند لا يحترق بالنار، وسماه بعض أهل اللغة: سندل بغير ميم، ومنهم من سماه: سمند بغير لام، وقيل: إنه حيوان كالفأر، ولك أن تقول: إنه فارسيّ بالراء ـ كما وقع في أشعارهم ـ وعرب باللام. انظر: «حاشية الشهاب» (٦/ ٤٥).

(٣) انظر: «الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٥٨٨) عن ابن أبي عبلة.

﴿وَنُخَوِّفُهُمْ﴾ بأنواعِ التَّخويفِ ﴿فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَانًا كَبِيرًا﴾: إلا عُتُوًّا مُتجاوِزَ الحَدِّ[١].

قوله: «رُوِيَ أنَّه لَمَّا وردَ ماءَ بدرٍ قال: لكأنِّي أنظُرُ إلى مَصارعِ القَومِ، هذا مصرَعُ فلانٍ، هذا مصرَعُ فلانٍ): أخرجَهُ مُسلِمٌ بنحوِه مِن حَديثِ أنسٍ[٢].

قوله: «وقيل: رَأى قومًا مِن بني أُميَّةَ...» الحديث:

أخرجَ ابنُ جَريرٍ عَن سهل بن سعدٍ قال: رأى رسولُ اللهِ ﷺ بني فلانٍ يَنْزُونَ على مِنبَرِهِ نزوَ القِرَدةِ فساءَه ذلك، فأنزلَ اللهُ الآية[٣].

وأخرجَ ابن مردويه[٤] عن الحُسينِ بن عليٍّ قال: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «إنِّي رأيتُ في المنامِ كأنَّ بني أميَّةَ يَتعاورونَ مِنبَرِي هذا، فقيل: إنَّها دنيا تنالُهُم» فأنزَلَ اللهُ الآيَةَ»[٥].

وأخرجَ ابنُ أبي حاتمٍ وابنُ مردويه والبَيهقيُّ في «الدلائل» عن سعيدِ بن

(١) في (خ): «متجاوزًا».

(٢) رواه مسلم (١٧٧٩) في المغازي في قصَّة الطَّائف عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «هذا مصرعُ فلان» ويضع يده على الأرض هاهنا وهاهنا، قال: فما ماطَ أحدهم عن موضع يد رسول الله ﷺ.

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١٤/ ٦٤٦)، قال ابن كثير في «تفسيره» عند تفسير هذه الآية بعد أن ساق هذا الخبر عن الطبري: «وهذا السند ضعيف جدا فإن محمد بن الحسن بن زبالة متروك، وشيخه أيضا ضعيف بالكلية، ولهذا اختار ابن جرير أن المراد بذلك ليلة الإسراء، وأن الشجرة الملعونة هي شجرة الزقوم».

(٤) كما في «التوضيح» لابن الملقن (١٩/ ٦٦)، و«فتح الباري» (٨/ ٣٩٨) وضعفه.

(٥) كذا عزاه ابن الملقن في «التوضيح» (١٩/ ٦٦)، وابن حجر في «فتح الباري» (٨/ ٣٩٨) لابن مردويه.

المسيبِ قال: رأى رسولُ اللهِ ﷺ بني أُميَّةَ على المنابرِ فساءَهُ ذلك، فأوحى اللهُ: إنَّما هي دُنياكُم أُعطُوها، فقرَّتْ عينُه، وهي قوله: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾[1].

قوله: «ولعنُها في القرآنِ لعنُ طاعِمِها»:

قال الطِّيبيُّ: أي: أيَّ موضعٍ مِن القرآنِ وجدَتْ فيه لعنةُ الكافرينَ فهيَ مَلعونَةٌ هناك؛ لأنَّ المرادَ بالشَّجرةِ الملعونةِ: أنَّ طاعِمَها مَلعونٌ؛ لأنَّ الشَّجرةَ لا ذنبَ لها[2].

قوله: «وقَد أُوِّلَت بالشَّيطانِ»:

قال في «الانتصاف»: يُبْعِدُه قولُه: ﴿طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾ [الصافات: ٦٥]، وقوله: ﴿فَإِنَّهُمْ لَءَاكِلُونَ مِنْهَا﴾ [الصافات: ٦٦][3].

قال الطِّيبيُّ بعدَ حِكايتِه: هذا القائلُ لم يذهبْ إلى أنَّ هذه الشَّجرةَ المذكورةَ هنا على هذا التأويلِ هي شجرةُ الزَّقومِ، بل ذهبَ إلى المجازِ وسَمَّى الشَّيطانَ بالشَّجرةِ وأنَّ اللهَ لعنَه في كتابِه المجيدِ في غيرِ مَوضعٍ[4].

(٦١ ـ ٦٢) ـ ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ قَالَ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴿٦١﴾ قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلًا﴾.

﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ قَالَ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾:

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧/ ٢٣٣٦)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٥٠٩)، قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٨/ ٢٨٤): «مرسل وسنده إلى سعيد ضعيف».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٧٢٣).

(٣) انظر: «الانتصاف» (٢/ ٦٧٥).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٣٢٨).

لِمَن خلقتَهُ مِن طينٍ، فنُصِبَ بنزعِ الخافضِ، ويجوزُ أَنْ يكونَ حالًا مِن الرَّاجعِ إلى المَوصولِ؛ أي: خلقتَهُ وهو طِينٌ، أو مِنه؛ أي: أأسجُدُ لَهُ وأَصلُهُ طِينٌ، وفيهِ على الوُجوهِ إيماءٌ بعِلَّةِ الإنكارِ.

﴿قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾ الكافُ لتأكيدِ الخِطابِ لا مَحلَّ لَهُ مِن الإِعرابِ، و﴿هَٰذَا﴾ مَفعولٌ أوَّلُ، و﴿ٱلَّذِى﴾ صِفَتُه، والمفعولُ الثَّاني مَحذوفٌ لدلالةِ صِلَتِه عليه، والمعنى: أَخبِرْنِي عَن هذا الذي كرَّمْتَهُ عليَّ بأَمْرِي بالسُّجودِ لَهُ لِمَ كرَّمْتَهُ عَلَيَّ؟!

﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ كلامٌ مُبتدأٌ، واللامُ مُوطِّئَةٌ للقَسَمِ، وجوابُه: ﴿لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلًا﴾؛ أي: لَأَستأْصِلَنَّهُم بالإغواءِ إلا قليلًا لا أقدرُ أن أقاوِمَ شَكيمَتَهُم، مِن: احْتَنَكَ الجَرادُ الأرضَ: إذا جردَ ما علَيْهَا أَكْلًا، مأخوذٌ مِن الحَنَكِ.

وإنَّما علمَ أنَّ ذلكَ يَتسَهَّلُ له: إمَّا استِنْبَاطًا مِن قولِ الملائكَةِ: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾ [البقرة: ٣٠] مع التَّقريرِ، أو تَفرُّسًا مِن خلقِه ذا وهمٍ وشَهوَةٍ وغَضَبٍ.

(٦٣ ـ ٦٤) ـ ﴿قَالَ ٱذْهَبْ فَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا ﴿٦٣﴾ وَٱسْتَفْزِزْ مَنِ ٱسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكْهُمْ فِى ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ وَعِدْهُمْ ۚ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا﴾.

﴿قَالَ ٱذْهَبْ﴾: امضِ لِمَا قَصدْتَه، وهو طردٌ وتَخْلِيَةٌ بينَهُ وبينَ ما سَوَّلَتْه لَهُ نَفْسُه.

﴿فَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ﴾: جَزاؤُكَ وجَزاؤُهُم، فغُلِّبَ المُخاطَبُ على الغَائِبِ، ويَجوزُ أَنْ يكونَ الخِطابُ للتَّابعينَ على الالتفاتِ.

﴿جَزَآءً مَّوْفُورًا﴾ مُكمَّلًا، مِن قَولِهِم: فِرْ لصاحِبِكَ عِرْضَهُ، وانتصابُ ﴿جَزَآءً﴾

علـى المصـدَرِ بإضمـارِ فعلِـه، أو بمـا في ﴿جَزَآؤُكُمۡ﴾ مِـن مَعنـى: تُجـازَوْنَ، أو حالٌ مُوَطِّئَةٌ لقولِـه: ﴿مَّوۡفُورٗا﴾.

﴿وَٱسۡتَفۡزِزۡ﴾: واسـتَخِفَّ ﴿مَنِ ٱسۡتَطَعۡتَ مِنۡهُم﴾ أن تَسـتَفِزَّهُ، والفَـزُّ: الخَفيـفُ ﴿بِصَوۡتِكَ﴾: بدُعائِكَ إلى الفَسادِ.

﴿وَأَجۡلِبۡ عَلَيۡهِم﴾ وصِحْ عليهِمْ، مِن الجَلَبَةِ، وهي الصِّياحُ ﴿بِخَيۡلِكَ ورَجْلِكَ﴾ بأعوانكَ مِن راكبٍ وراجلٍ، والخيلُ: الخَيَّالَةُ، ومِنه قولُه عليه السَّلام: «يا خيلَ اللهِ اركَبِي»[1].

والرَّجْلُ اسمُ جمعٍ للرَّاجلِ، كالصَّحْبِ والرَّكْبِ، ويجوزُ أَنْ يكونَ تَمثِيلًا لتَسلُّطِه على مَن يغويهِ بمغوارٍ[2] صوَّتَ على قومٍ فاستفَزَّهُم مِن أماكنِهم وأجلبَ عليهِمْ بجُنْدِه حتى استَأْصَلَهُم.

وقرأَ حفصٌ: ﴿وَرَجِلِكَ﴾ بالكسرِ[3]، وقـرئ بالضمِّ[4]، وهما لُغتانِ كنَدِسٍ ونَدُسٍ[5]، ومعناه: وجمعِكَ الرَّجِـلَ[6]، ....

(١) رواه هناد في «الزهد» (٢٥)، والكلاباذي في «بحر الفوائد» (١/ ١٠١)، والبيهقي في «الشعب» (١٠١٠٦)، من حديث أنس بن مالك.

ورواه أيضاً ابـن المبارك فـي «الجهـاد» (١٦١)، والحاكم فـي «المسـتدرك» (٣٣٨٦) من حديث أسـير بـن جابر.

(٢) في (خ): «بمغوار قوم».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣٨٢-٣٨٣)، و«التيسير» (ص: ١٤٠).

(٤) انظر: «الكشاف» (٥/ ٧٥-٧٦). وجاء في (أ): «وغيره بالضم» والمعنى واحد والمراد: وغير حفص.

(٥) والنَّدس: الفَطِن.

(٦) قوله: «ومعناه: وجمعك الرجل» يريد توجيه القراءتين، فإنه مفرد، والمناسب للمقام وما عطف عليه =

و: (ورِجَالِك)[1]، و: (ورُجَّالك)[2].

﴿وَشَارِكْهُمْ فِي الْأَمْوَالِ﴾ بحملِهم على كَسْبِها وجمعِها مِن الحرامِ والتَّصرُّفِ فيها على ما لا يَنبَغِي ﴿وَالْأَوْلَادِ﴾ بالحثِّ على التَّوصُّلِ إلى الولدِ بالسَّببِ المحرَّم، والإشراكِ فيه بتَسمِيَتِه[3] عبدَ العُزَّى، والتَّضليلِ بالحملِ على الأديانِ الزَّائغَةِ والحِرَفِ الذَّميمَةِ والأَفعالِ القَبيحَةِ.

﴿وَعِدْهُمْ﴾ المواعيدَ الباطِلَةَ؛ كشفاعةِ الآلهةِ، والاتِّكالِ على كرامةِ الآباءِ، وتأخيرِ التَّوبةِ لطُولِ الأملِ ﴿وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا﴾ اعتراضٌ لبَيانِ مَواعيدِه، والغرورُ: تَزيينُ الخطَأِ بما يُوهمُ أنَّه صوابٌ.

(٦٥) ـ ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ وَكَفَى بِرَبِّكَ وَكِيلًا﴾.

﴿إِنَّ عِبَادِي﴾ يعني: المُخلِصينَ، وتعظيمُ الإضافةِ والتَّقييدُ في قولِه: ﴿إِلَّا

= الجمعيةُ، فأشار إلى أنه مفرد أريد به الجمع؛ أي: وأجلب عليهم بجمعِكَ الرجُلَ؛ أي: الرجال، و«الرَّجِل» مفعول «جمعك» لأنه مصدر. قال الشهاب: ومن العجيب أن بعضهم قال: إنه مضافٌ إليه، ولم يجعل الكافَ في «جمعك» مانعاً للإضافة؛ لجَعْلِها في حكم كلمة واحدة. انظر: «حاشية الشهاب» (٦/ ٤٧).

قلت: ولعل من ذهب إلى الإضافة بناه على ما وقع في نسخ «الكشاف» من ضبط «الرجلِ» بالكسر، وقد نبهنا عليه في حواشيه، لكن وجهناه ثمة بأن «الرجلِ» صفة لـ«جمعِك» وهو أسلم مما ذهب إليه أولئك البعض من الإضافة وإهمال الكاف، ولعله أجمل معنى أيضاً. انظر: «الكشاف» (٥/ ٧٥).

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٠)، و«المحتسب» (٢/ ٢٢) عن عكرمة وقتادة.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٠) عن ابن جابر، ودون نسبة في «الكشاف» (٥/ ٦٣٣)، و«البحر» (١٤/ ١٢٧). وضبطت في مطبوع «الشواذ» بفتح الراء، لكن قيدها أبو حيان بالضم، وكذا ضبطت في نسخ «الكشاف».

(٣) في (ت): «كتسميته».

عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾ [الحجر: ٤٠] يُخصِّصُهم ﴿لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ ﴾؛ أي: على إغوائِهم قدرةٌ ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا ﴾ يَتوكَّلونَ به في الاستعاذةِ مِنكَ على الحقيقةِ.

قوله: «ويجوزُ أن يكونَ حالًا من الراجع إلى الموصولِ؛ أي: خلقتَهُ وهوَ طينٌ، أو منه؛ أي: أأسجدُ له وأصلُه طينٌ؟!».

قال الطِّيبِيُّ: والفرقُ: أنَّه إذا كان مِن الموصولِ يكونُ قيداً لـ(أسجد)، وإذا كانَ حالًا من الراجعِ كان قيدًا لـ﴿خَلَقْتَ ﴾، والأوَّلُ أبلغ؛ لأنَّه مِن بابِ المجازِ باعتبار ما كانَ؛ أي: أأسجدُ للطينِ والطينُ لا يُسجَد له؟!

والمعنى على الثاني: أأسجدُ لِمَن كانَ في وقتِ خَلقِه طينًا؟! أي: أصلُه طينٌ[1].

قوله: «مأخوذٌ مِن الحنكِ»:

قال الرَّاغبُ: يجوزُ أَنْ يكونَ مِن حَنكْتُ الدابَّةَ: أصبْتُ حنكَها باللجامِ والرَّسَنِ، فيكونُ كقولِك: لأُلْجِمَنَّ فلانًا، ويجوزُ أن يكونَ من احْتَنَكَ الجرادُ الأرضَ؛ أي: استَوْلَى عليها بحنكِهِ واستأْصَلَها[2].

قوله: «ومنه قَولُه ﷺ: يا خيلَ اللهِ اركَبِي»: تقدَّمَ في سُورةِ يوسُف[3].

قوله: «بمغوارٍ»: الجوهريُّ: رَجلٌ مِغوارٌ؛ أي: مُقاتِلٌ[4].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٣٢٨).

(٢) انظر: «المفردات في غريب القرآن» (مادة: حنك).

(٣) عند تفسير الآية (٧٠) منها.

(٤) انظر: «الصحاح» (مادة: غور).

(٦٦ ـ ٦٧) ـ ﴿ رَّبُّكُمُ ٱلَّذِى يُزْجِى لَكُمُ ٱلْفُلْكَ فِى ٱلْبَحْرِ لِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿٦٦﴾ وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِى ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ ۖ فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَـٰنُ كَفُورًا ﴾.

﴿ رَّبُّكُمُ ٱلَّذِى يُزْجِى ﴾: هو الذي يُزْجِي ﴿لَكُمُ ٱلْفُلْكَ فِى ٱلْبَحْرِ لِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦٓ ﴾: الرِّيحَ وأنواعَ الأمتعةِ التي لا تكونُ عِندَكُم ﴿إِنَّهُۥ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ حيثُ هَيَّأَ لَكُم ما تَحتاجونَ إليه، وسَهَّلَ عليكُمْ ما تَعسَّرَ مِن أسبابِه.

﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِى ٱلْبَحْرِ ﴾: خوفُ الغرقِ ﴿ضَلَّ مَن تَدْعُونَ ﴾: ذهبَ عَن خواطرِكُم كلُّ مَن تَدعونَهُ في حَوادِثِكُم ﴿إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ وحدَهُ، فإنَّكُم حينئذٍ لا يخطرُ ببالِكُم سِواه، ولا تَدْعونَ لكَشفِهِ إلا إيَّاهُ، أو: ضلَّ كلُّ مَن تَعبدونَهُ عَن إعانَتِكُم إلَّا اللهُ.

﴿فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ ﴾ من الغرقِ ﴿إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ﴾ عَن التَّوحيدِ.

وقيل: اتَّسعْتُم في كفرانِ النِّعمةِ، كقولِ ذي الرُّمَّةِ:

عَطَاءُ فَتًى تَمَكَّنَ فِي المَعَالِي ... فَأَعْرَضَ فِي المَكَارِمِ وَاسْتَطَالَا[1]

﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَـٰنُ كَفُورًا ﴾ كالتَّعليلِ للإعراضِ.

قوله: «كقولِ ذي الرُّمَّة:

عطاءُ فتى تمكَّنَ في المعالي ... فأعرضَ في المكارِمِ واستطالَا»[2]

(٦٨) ـ ﴿ أَفَأَمِنتُمْ أَن يَخْسِفَ بِكُمْ جَانِبَ ٱلْبَرِّ أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ثُمَّ لَا تَجِدُوا۟ لَكُمْ وَكِيلًا ﴾.

---

(١) انظر: «ديوان ذي الرمة بشرح الباهلي» (٣/ ١٥٤٩)، وصدر البيت فيه:

تبوأ فابتنى وبنى أبوه

(٢) كذا وقع البيت في النسخ دون شرح أو تعليق.

﴿أَفَأَمِنتُمْ﴾ الهمزةُ فيه للإنكارِ، والفاءُ للعَطفِ على مَحذوفٍ تَقديرُه: أَنَجَوْتُم فأَمِنْتُم فحَمَلَكُم ذلك على الإعراضِ، فإِنَّ مَن قدرَ أَنْ يُهلِكَكُم في البَحرِ بالغَرقِ قدرَ أَنْ يُهلِكَكُم في البرِّ بالخسفِ وغيرِه.

﴿أَن يَخْسِفَ بِكُمْ جَانِبَ ٱلْبَرِّ﴾: أن يَقلبَهُ اللهُ وأنتُمْ عليه، أو: يقلبَهُ بسبَبِكُم، فـ﴿بِكُمْ﴾ حالٌ أو صِلَةٌ.

وقرأ ابنُ كَثيرٍ وأَبُو عمرٍو بالنُّونِ فيه وفي الأَربعَةِ التي بَعدَه[1].

وفي ذكرِ الجانبِ تَنبيهٌ عَلى أَنَّهُم كمَا وَصَلُوا السَّاحِلَ كفرُوا وأَعْرَضُوا، وأَنَّ الجَوانِبَ والجِهاتِ في قُدرَتِه سَواءٌ لا مَعقِلَ يُؤمَنُ فيهِ مِن أسبابِ الهَلاكِ.

﴿أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾: ريحًا تَحْصِبُ؛ أي: تَرْمِي بالحَصباءِ ﴿ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ وَكِيلًا﴾ يَحفَظُكُم مِن ذلك فإِنَّه لا رادَّ لِفعلِه.

(٦٩) - ﴿أَمْ أَمِنتُمْ أَن يُعِيدَكُمْ فِيهِ تَارَةً أُخْرَىٰ فَيُرْسِلَ عَلَيْكُمْ قَاصِفًا مِّنَ ٱلرِّيحِ فَيُغْرِقَكُم بِمَا كَفَرْتُمْ ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِۦ تَبِيعًا﴾.

﴿أَمْ أَمِنتُمْ أَن يُعِيدَكُمْ فِيهِ﴾: في البَحرِ ﴿تَارَةً أُخْرَىٰ﴾ بخَلْقِ دَواعٍ تُلجِئُكُم إلى أن تَرجِعُوا فتركبوهُ ﴿فَيُرْسِلَ عَلَيْكُمْ قَاصِفًا مِّنَ ٱلرِّيحِ﴾ لا تمرُّ بشَيءٍ إلا قَصفَتْهُ؛ أي: كَسَرَتْهُ ﴿فَيُغْرِقَكُم﴾ وعن يَعقوبَ بالتَّاءِ[2] على إسنادِه إلى ضَميرِ ﴿ٱلرِّيحِ﴾.

﴿بِمَا كَفَرْتُمْ﴾: بسببِ إِشراكِكُم وكُفرانِكُم نعمةَ الإِنجاءِ.

---

(١) أي: ﴿أو نرسل﴾ ﴿أن نعيدكم﴾ ﴿فنرسل﴾ ﴿فنغرقكم﴾ بالنُّون فيها، وقرأ باقي السبعة بالياء. انظر: «السبعة» (ص: ٣٨٣)، و«التيسير» (ص: ١٤٠).

(٢) هي رواية رويس عن يعقوب من العشرة، وقرأ بها أيضاً أبو جعفر. انظر: «النشر» (٢/ ٣٠٨).

﴿ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِۦ تَبِيعًا﴾: مُطالبًا يتبعُنا[١] بانتصارٍ أو صرفٍ.

(٧٠) - ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾.

﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ بحُسنِ الصُّورَةِ، والمزاجِ الأعدَلِ، واعتِدالِ القامَةِ، والتَّمييزِ بالعَقلِ، والإفهامِ بالنُّطقِ والإشارةِ والخَطِّ، والتَّهدِّي إلى أسبابِ المَعاشِ والمَعادِ، والتَّسلُّطِ على ما في الأرضِ، والتَّمكُّنِ مِن الصِّناعاتِ، وانسياقِ الأَسبابِ والمُسبَّباتِ العُلْويَّةِ والسُّفليَّةِ إلى ما يعودُ عَلَيهِم بالمَنافِعِ، إلى غيرِ ذلكَ مما يَقِفُ الحَصرُ دونَ إِحصائِهِ.

ومِن ذلك ما ذكرَهُ ابنُ عَبَّاسٍ: وهو أَنَّ كُلَّ حيوانٍ يتناوَلُ طعامَهُ بفِيهِ، إلَّا الإنسانَ فإنَّه يرفَعُه إليه بيدِه[٢].

﴿وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ على الدَّوابِّ والسُّفُنِ، مِن: حَمَلْتُه حَمْلًا: إذا جعلْتَ لَه ما يَرْكَبُه، أو: حَمَلْنَاهم فيهِمَا حتَّى لم تُخْسَفْ بِهِم الأَرْض ولَمْ يُغْرِقْهُم الماءُ.

﴿وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾: المُستلذَّاتِ ممَّا يَحصُلُ بفِعلِهِم وبغيرِ فِعْلِهِم.

﴿وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ بالغَلَبَةِ والاستيلاءِ، أو بالشَّرَفِ والكَرامَةِ، والمُستَثْنَى جنسُ المَلائِكَةِ أو الخواصُّ مِنْهُم، ولا يَلزَمُ مِن عَدَمِ تَفضيلِ الجنسِ عَدَمُ تفضيلِ بَعضِ أَفرادِه، والمَسأَلَةُ موضِعُ نَظَرٍ، وقد أُوِّلَ الكثيرُ بالكلِّ، وفيه تَعسُّفٌ.

---

(١) في (خ): «تبيعًا».

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧/ ٢٣٣٩)، والثعلبي في «تفسيره» (١٦/ ٣٩٢).

(٧١ ـ ٧٢) ـ ﴿يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَٰمِهِمْۖ فَمَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَٰبَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ۝٧١ وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلْأٓخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾.

﴿يَوْمَ نَدْعُواْ﴾ نصبٌ بإضمارِ: اذكُر، أو ظرفٌ لِمَا دلَّ عليهِ ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ﴾.

وقُرِئَ: (يَدْعُو كلَّ)[(١)]، و: (يُدْعَى كلُّ)[(٢)]، و: (يُدْعَوْ كلُّ)[(٣)] على قلبِ الألِفِ واوًا في لغَةِ مَن يقولُ: «أَفْعَوْ» في أَفْعَى، أو على أنَّ الواوَ علامَةُ الجمعِ، كما في قولِه: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣]، أو ضميرُه و(كلٌّ) بدلٌ مِنه، والنُّونُ مَحذوفَةٌ لقلَّةِ المُبالاةِ بها، فإنَّها ليسَتْ إلَّا علامةَ الرَّفعِ، وهو قَدْ يقدَّرُ كما في (يُدْعى).

﴿كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَٰمِهِمْ﴾ بمَنْ ائتمُّوا به: مِن نبيٍّ، أو مُقدَّمٍ في الدِّينِ، أو كتابٍ، أو دينٍ.

وقيل: بكتابِ أَعمالِهم التي قدَّمُوها فيقالُ: يا صاحبَ كتابِ كذا؛ أي: تَنقَطِعُ عُلقَةُ الأَنسابِ وتَبْقَى نِسبَةُ الأَعمالِ.

وقيل: بالقُوَى الحامِلَةِ لَهُم عَلى عَقائِدِهِم وأَفعالِهِم.

وقيل: بأُمَّهَاتِهِم، جمعُ أُمٍّ، كخُفٍّ وخِفَافٍ[(٤)]، والحكمةُ في ذلك: إجلالُ عيسَى، وإظهارُ شَرفِ الحسنِ والحُسَينِ، وأن لا يُفتضَحَ أولادُ الزِّنَا[(٥)].

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٠) عن مجاهد وقتادة.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٠) عن بعض المصاحف.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٠)، و«المحتسب» (٢/ ٢٢)، عن الحسن.

(٤) أي: على أن الإمام جمع أُمٍّ، كخفافٍ في جمع خف.

(٥) وقد جعل الزمخشري هذا القول من بدع التفاسير، ثم عقبه بقوله: «وليتَ شعري أيُّهما أبدعُ أصحَّةُ لفظه أم بَهَاءُ حكمته؟!!». انظر: «الكشاف» (٥/ ٨٣).

=

﴿فَمَنْ أُوتِىَ﴾ مِن المَدعُوِّينَ ﴿كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ﴾؛ أي: كتابَ عَملِه ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَٰبَهُمْ﴾ ابتهاجًا وتَبجُّحًا بما يرونَ فيه ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾: ولا يُنقصونَ مِن أُجورِهِم أَدْنَى شيءٍ.

وجَمْعُ اسمِ الإشارةِ والضَّميرِ لأنَّ (مَن أُوتِيَ) في مَعنى الجمعِ، وتعليقُ القِراءَةِ بإيتاءِ الكِتابِ باليَمينِ يَدُلُّ على أنَّ مَن أُوتِيَ كتابَهُ بشِمالِه إذا اطَّلعَ على ما فيهِ غَشِيَهُم مِن الخَجَلِ والحيرَةِ ما يحبسُ ألسِنَتَهُم عَن القِراءَةِ، ولذلك لم يَذْكُرْهُم مَع أنَّ قولَه: ﴿وَمَن كَانَ فِى هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِى ٱلْأَخِرَةِ أَعْمَىٰ﴾ أيضًا مُشعِرٌ بذلك، فإنَّ الأَعْمَى لا يَقرَأُ الكتابَ.

والمعنى: ومَن كانَ في هذه الدُّنْيَا عَمِيَّ القَلْبِ لا يُبصِرُ رُشدَهُ كانَ في الآخرةِ أَعْمَى لا يَرى طَريقَ النَّجاةِ ﴿وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ منه في الدُّنيا؛ لزَوالِ الاستعدادِ وفقدانِ الآلةِ والمُهلَةِ، وقيل: لأنَّ الاهتِداءَ بعدُ لا يَنفَعُه.

والأعمى مُستَعارٌ مِن فاقدِ الحاسَّةِ.

وقيل: الثَّاني للتَّفضيلِ مِن عَمِيَ بقَلْبه كالأَجْهَلِ والأَبْلَهِ، ولذلك لَمْ يُمِلْهُ أبو

= قلت: وهو مردود بما رواه البخاري (٦١٧٧)، ومسلم (١٧٣٥)، من حديث ابن عمر رضي الله عنه، ولفظ مسلم: «إذا جَمَعَ الله الأوَّلِين والآخِرين يومَ القيامة يُرْفَعُ لكلِّ غادرٍ لواءٌ فيقالُ: هذه غَدْرةُ فلانِ بنِ فلانٍ»، قال القرطبي: «فقولُه: «هذه غدرة فلان ابن فلان» دليلٌ على أنَّ الناس يُدْعَون في الآخرة بأسمائهم وأسماء آبائهم، وهذا يَرُدُّ على مَن قال: إنما يُدْعَوْن بأسماء أمَّهاتهم لأن في ذلك سَترًا على آبائهم». انظر: «تفسير القرطبي» (١٣/ ١٣١).

قلت: وأوضح منه ما رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢١٦٩٣)، وأبو داود (٤٩٤٨)، من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إنكم تُدْعَون يومَ القيامة بأسمائكم وأسماءِ آبائكم فأَحْسِنوا أسماءكم» لكن إسناده ضعيف لانقطاعه.

عَمرٍو ويَعقوبُ[١]، فإنَّ أفعلَ التَّفضيلِ تمامُه بـ(مِن)، فكانَتْ أَلِفُه في حُكم المُتوسِّطةِ كمَا في أعمالِكُم[٢]، بخلافِ النَّعتِ فإنَّ أَلِفَهُ واقِعَةٌ في الطَّرَفِ لَفْظًا وحُكْمًا، فكانَتْ مُعرَّضَةً للإمالةِ مِن حيثُ إنَّها تَصيرُ ياءً في التَّثنِيَةِ، وقَدْ أَمَالَهُما حمزةُ والكِسائِيُّ وأبو بَكرٍ، وقرأ ورشٌ بينَ بينَ فيهما[٣].

قوله: «و: (يُدعَو) على قلبِ الألفِ واوًا»: هي بضمِّ الياءِ وفتحِ العينِ.

قال ابنُ جنِّي: هذا على لغَةِ مَن أبدلَ الألِفَ في الوَصلِ واوًا نحو: أفعَو وحُبْلَو في أفعى وحبلى، ذكرَ ذلك سيبويهِ، وأكثرُ هذا القلبِ إنَّما هو في الوقفِ؛ لأنَّ الوقفَ مِن مواضِعِ التَّغييرِ، وهوَ أيضًا مَحكِيٌّ في الوَصلِ[٤].

(٧٣) - ﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ لِتَفْتَرِىَ عَلَيْنَا غَيْرَهُۥ وَإِذًا لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلًا ﴾.

﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ ﴾ نَزَلَتْ في ثَقيفٍ قالوا: لا نَدخُل في أَمرِكَ حتَّى تُعطِيَنا خِصَالًا نَفتَخِرُ بها على العربِ: لا نُعْشَرُ ولا نُحْشَرُ ولا نُجَبِّي[٥] في صلاتِنا، وكلُّ رِبًا

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٨٣)، و«التيسير» (ص: ١٤٠)، و«النشر» (٢/ ٤٣).

(٢) في هامش (أ): «صوابه: أعماكم». والمثبت من النسخ وكذا في طبعات البيضاوي، ومثله في «الكشاف» (٥/ ٨٥).

(٣) انظر: «التيسير» (ص: ١٤٠)، وفيه: أبو بكر وحمزة والكسائي (أعمى) في الحرفين بالإمالة، وأبو عمرو بالإمالة في الأول فقط، وورش بين بين على أصله فيهما، والباقون بالفتح.

(٤) انظر: «المحتسب» لابن جني (٢/ ٢٢)، وانظر كلام سيبويه في «الكتاب» (٤/ ٢٤١).

(٥) قوله: «لا نُعشر، ولا نحشر، ولا نجبي»، «لا نعشر»؛ أي: لا يؤخذ عُشر أموالنا. وقيل: أرادوا به الصدقة الواجبة، وإنما فسح لهم في تركها لأنها لم تكن واجبة يومئذ عليهم، وإنما تجب بتمام الحول، «ولا نحشر»؛ أي: لا نندب إلى المغازي ولا تُضرب علينا البعوث، وسُئل جابر عن اشتراط ثقيف أن لا صدقة عليهم ولا جهاد، فقال: علِم أنهم سيتصدقون ويجاهدون إذا أسلموا. =

لنا فهو لَنا، وكلُّ ربًا علينا فهوَ مَوضوعٌ عَنَّا، وأن تُمتِّعَنا باللَّاتِ سنةً، وأن تحرِّمَ وادِيَنا كمَا حَرَّمْتَ مَكَّةَ، فإنْ قالَت العَربُ: لِمَ فَعَلْتَ ذلك؟ فقل: إنَّ اللهَ أَمَرَني.

وقيل: في قُرَيشٍ قالوا: لا نُمَكِّنُك مِن استلامِ الحجرِ حتى تُلِمَّ بآلِهَتِنا وتُمسَّها يدَكَ[1].

و(إن) هي المخفَّفَةُ واللامُ هي الفارِقَةُ، والمعنى: إنَّ الشَّأنَ قارَبُوا بمُبالَغَتِهِم أن يوقِعوكَ في الفتنةِ بالاستنزالِ.

﴿عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ مِن الأحكامِ ﴿لِتَفْتَرِىَ عَلَيْنَا غَيْرَهُۥ﴾: غيرَ ما أَوْحَيْنَا إليك.

﴿وَإِذًا لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلًا﴾: ولو اتَّبَعْتَ مُرادَهُم لاتَّخذوكَ بافتِتانِكَ وَلِيًّا لهم بريئًا مِن وِلايَتِي.

قوله: «نزلَتْ في ثَقيفٍ، قالوا: لا ندخُلْ في أَمرِك...» إلى آخره:

قال الشَّيخُ وليُّ الدِّينِ: لم أَقِفْ له على إسنادٍ، وذكره الثَّعلبيُّ عن ابنِ عبَّاسٍ[2].

= وقوله: «ولا نُجبي» أصل التجبية: أن يقوم الإنسان قيام الراكع، وقيل: هو أن يضع يديه على ركبتيه وهو قائم، وقيل: هو السجود، والمراد: لا يُصلون، ولفظ الحديث يدل على الركوع، لقوله في جوابهم: «لاخير في دين ليس فيه ركوع»، فسمى الصلاة ركوعاً لأنه بعضها. انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٣٤٩)، وجاء في بعض المصادر: «ولا نُحنى». والمعنى متقارب.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٥/ ١٣)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧/ ٢٣٤٠) عن سعيد بن جبير. وجاء في هامش (أ): «في نسخة: بيدك».

(٢) ذكره بأطول من هنا: الثعلبي في «تفسيره» (١٦/ ٤٠٨ ـ ٤١٠)، وعبد القاهر الجرجاني في «درج الدرر» (٢/ ٢٢٢) عن ابن عباس، وذكره مقاتل في «تفسيره» (٢/ ٥٤٣)، وأورده ابن الجوزي في «زاد المسير» (٥/ ٦٧) في نزول هذه الآية، وقال: رواه عطاء عن ابن عباس. ثم ذكر نحوه عن عطية =

وقوله: «**لا نُعشر**»؛ أي: لا تُؤخذُ عشورُ أموالِنا، «**ولا نُحشر**»؛ أي: لا نُنْدَبُ إلى المغازي، «**ولا نجبي**»؛ أي: لا نركعُ، وقيل: لا نَسجدُ.

(٧٤ ـ ٧٥) ـ ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ۝٧٤ إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا﴾.

﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ﴾: ولولا تَثبيتُنا إيَّاكَ ﴿لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا﴾: لقاربْتَ أَنْ تَميلَ إلى اتِّباعِ مُرادِهِم، والمعنى: أَنَّكَ كُنتَ على صَددِ الرُّكونِ إليهِمْ لقُوَّةِ خَدْعِهِم وشِدَّةِ احتيالِهِم، لكِنْ أَدْرَكَتْكَ عِصمَتُنَا فمُنعتَ أَنْ تقربَ مِن الرُّكونِ فَضْلًا مِن أَنْ تركنَ إليهِم، وهو صَريحٌ في أَنَّه عليهِ السَّلامُ ما هَمَّ بإِجابَتِهِم مع قُوَّةِ الدَّاعِي إليهَا، ودَليلٌ على أَنَّ العِصمَةَ بتَوفيقِ اللهِ وحِفظِهِ.

= عن ابن عباس. وذكره أيضاً (١/ ٤٦٩) في نزول قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ﴾ [النساء: ١١٣] وقال: هذا قول ابن عباس في رواية الضحاك.

قال ابن حجر في «تخريج أحاديث الكشاف» (ص: ١٠٠): ذكره الثعلبي عن ابن عباس من غير سند.

وقال العراقي كما في «روح المعاني» (١٥/ ٣٢): لم نجده في كتب الحديث.

قلت: رواه ابن شبة في «أخبار المدينة» (٨٨٤) عن الكلبي.

وهذه الأخبار كلها لا تصح، لكن روي بعضه بإسناد رواته ثقات، فقد روى الإمام أحمد في «المسند» (١٧٩١٣)، وأبو داود (٣٠٢٦)، من طريق الحسن عن عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه: أن وَفْدَ ثَقيفٍ لَمَّا قدمِوا على رسولِ الله ﷺ أنزلَهم المسجدَ ليكون أرقَّ لقلوبهم، فاشترطوا عليه أن لا يُحْشَروا ولا يُعْشَرُوا ولا يُجَبُّوا، فقال رسولُ الله ﷺ: «لكم أن لا تُحشَروا ولا تُعشَروا، ولا خيرَ في دِين ليس فيه ركوعٌ». ورجاله ثقات، إلا أن في سماع الحسن ـ وهو البصري ـ من عثمان بن أبي العاص اختلافاً، ويُثبت سماعه منه ما أورده البخاري في «التاريخ الكبير» (٦/ ٢١٢) عن الحسن قوله: كنا ندخل على عثمان بن أبي العاص.

﴿ إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ ﴾؛ أي: لو قاربتَ لأذَقْنَاك ﴿ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ ﴾؛ أي: عذابَ الدُّنيَا وعَذابَ الآخرَةِ، ضعفَ ما نُعَذِّبُ به في الدَّارينِ بمثلِ هذا الفعلِ غيرَكَ؛ لأنَّ خطأَ الخَطيرِ أخطَرُ، وكانَ أَصلُ الكَلامِ: عذابًا ضِعفًا في الحياةِ وعَذابًا ضِعفًا في المَمَاتِ؛ يعني: مُضاعَفًا، ثمَّ حُذِفَ المَوصوفُ وأُقيمَت الصِّفَةُ مُقامَه، ثمَّ أُضيفَتْ كَما يُضافُ مَوْصوفُها.

وقيل: الضِّعفُ مِن أسماءِ العذابِ.

وقيل: المرادُ بـ﴿ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ ﴾ عذابُ الآخرةِ، وبـ﴿وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ ﴾ عذابُ القَبرِ.

﴿ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا ﴾ يدفعُ العَذابَ عنك.

(٧٦ ـ ٧٧) ـ ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا ۖ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٧٦﴾ سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا ۖ وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا ﴾.

﴿وَإِن كَادُواْ ﴾: وإن كادَ أهلُ مَكَّةَ ﴿لَيَسْتَفِزُّونَكَ ﴾ ليُزعِجُونَكَ بمُعادَاتِهم ﴿مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾: أرضِ مَكَّةَ ﴿لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا ۖ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خَلْفَكَ﴾: ولو خرجتَ لا يَبْقَونَ بعدَ خُروجِكَ ﴿إِلَّا قَلِيلًا ﴾: إلا زمانًا قليلًا، وقد كان كذلك، فإنَّهُم أُهلِكُوا ببدرٍ بعدَ هِجرَتِه.

وقيل: الآيةُ نَزَلَت في اليهودِ، حَسَدُوا مُقامَ النَّبيِّ عليهِ السَّلامُ بالمدينةِ فقالوا: الشَّامُ مُقامُ الأنبياءِ، فإن كنتَ نَبِيًّا فالْحَقْ بها حتى نُؤمِنَ بك، فوقعَ ذلك في قلبِهِ، فخرجَ مرحَلَةً فنزلَتْ، فرجَعَ[1].

---

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٦/ ٤١١) عن الكلبي. =

ثمَّ قتَلَ مِنهُم بني قريظَةَ وأَجْلَى بَني[1] النَّضيرِ بقَليلٍ.

وقُرِئَ: (لا يَلْبَثُوا)[2] منصوبًا بـ(إذًا) على أنَّه مَعطوفٌ على جملةِ قولِه: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ﴾ لا على خبرِ (كاد)، فإنَّ (إذًا) لا يعمل إذا كان ما بعدَها مُعتَمِدًا على ما قبلَها.

وقَرَأَ ابنُ عامِرٍ وحَمزَةُ والكِسائِيُّ ويَعقوبُ وحَفصٌ: ﴿خِلَفَكَ﴾[3]، وهو لغةٌ فيه، قال:

عَفَتِ الدِّيَارُ خِلَافَهُمْ فَكَأَنَّمَا ... بَسَطَ الشَّوَاطِبُ بَيْنَهُنَّ حَصِيرَا

﴿سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا﴾ نصبٌ على المَصدَرِ؛ أي: سَنَّ اللهُ ذلك سُنَّةً، وهو أَنْ يُهلكَ كُلَّ أُمَّةٍ أخرجُوا رَسولَهُم مِن بينِ أَظْهُرِهِم، فالسنَّةُ للهِ وإضافَتُها إلى الرُّسُلِ لأنَّها مِن أَجْلِهِم، ويَدُلُّ عليه: ﴿وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا﴾؛ أي: تَغْييرًا.

قوله: «وقيل: الآيةُ نزلَتْ في اليهودِ..» إلى آخره:

أخرجَه ابنُ أبي حاتمٍ والبيهقيُّ في «الدلائل» من حديثِ عبد الرحمنِ بن غنم[4].

= ورواه بنحوه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧/ ٢٣٤١)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٥/ ٢٥٤)، والثعلبي في «تفسيره» (١٦/ ٤١٢)، عن عبد الرحمن بن غَنْم رضي الله عنه.

ورواه الطبري في «تفسيره» (١٥/ ١٨) من طريق سليمان التيمي عن حضرمي.

وذكره مقاتل في «تفسيره» (٢/ ٥٤٥).

(١) في (أ): «بنو قريظة وأجلى بنو».

(٢) نسبت لأبي رضي الله عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص:٨٠).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣٨٣)، و«التيسير» (ص: ١٤١)، و«النشر» (٢/ ٣٠٨).

(٤) رواه بنحوه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧/ ٢٣٤١)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٥/ ٢٥٤)، والثعلبي في «تفسيره» (١٦/ ٤١٢). =

قوله:

«عَفَـتِ الدِّيـارُ خِلافَهُـم فـكَـأنَّـمَـا بسطُ الشَّـواطِبُ بينَهُـنَّ حصيـرَا»[(١)]

قال الطِّيبِيُّ: «عَفَت»: اندرَسَتْ، «خِلَافَهُم»: بعدَهُم، «الشَّواطِبُ»: النِّساءُ اللواتي يَشْقُقْنَ الجريدَ ليُعملَ منه الحصيرُ، والشَّطْبُ: سَعَفُ النَّخلِ الأخضَرُ، يصفُ دروسَ ديارِ الأحبابِ بعدَهُم وأنَّها غيرُ مَنكوسةٍ كأنَّما بُسِطَ فيها سَعَفُ النَّخلِ[(٢)].

(٧٨) ـ ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيْلِ وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴾.

﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ ﴾: لزَوالِها، ويدلُّ عليهِ قـولُه عليهِ السَّلامُ: «أتاني جِبريلُ لدُلوكِ الشَّمسِ حينَ زَالَتْ فصَلَّى بي الظُّهْرَ»، وقيل: لِغُروبِها.

وأَصْلُ التَّركيبِ للانتِقالِ، ومنه: الدَّلْكُ، فإنَّ الدَّلَّاكَ[(٣)] لا تَسْتَقِرُّ يَدُه، وكذا ما تركَّبَ مِن الدَّالِ واللَّامِ كدَلَجَ ودَلَحَ ودَلَعَ ودَلَفَ ودَلَهَ.

وقيل: الدُّلُوكُ مِن الدَّلْكِ؛ لأنَّ النَّاظرَ إليها يَدْلُكُ عينيهِ ليدفعَ شُعاعَهَا، واللامُ للتَّأقيتِ مِثْلُها في: لثَلاثٍ خَلَوْنَ.

= ورواه الطبري في «تفسيره» (١٥/ ١٨) من طريق سليمان التيمي عن حضرمي.
وذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٦/ ٤١١) عن الكلبي. وذكره مقاتل في «تفسيره» (٢/ ٥٤٥).

(١) نسبه صاحب «العين» (١/ ١٧٩)، والأزهري في «تهذيب اللغة» (١/ ١٨٦)، لجرير وليس في ديوانه، ونسبه صاحب «العين» أيضاً (٤/ ٢٦٦)، وأبو عبيدة في «مجاز القرآن» (١/ ٢٦٤)، للحارث بن خالد المخزومي، وفي صدره بعض اختلاف بين المصادر.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٣٥٦).

(٣) في (ت): «الدالك».

﴿إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيۡلِ﴾: إلى ظُلمَتِه، وهو وَقتُ صَلاةِ العِشاءِ الأَخيرةِ.

﴿وَقُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِ﴾: وصلاةَ[1] الصُّبحِ، سُمِّيَتْ قُرآنًا لأنَّه ركنُها، كما سُمِّيَتْ رُكوعًا وسُجودًا، واستُدلَّ بهِ على وجوبِ القِراءةِ فيها، ولا دليلَ فيه لجوازِ أَنْ يكونَ التَّجوُّزُ لكونِها مَندوبَةً فيها، نعم لو فُسِّرَ بالقِراءةِ في صَلاةِ الفَجرِ دلَّ الأَمرُ بإقامَتِهَا على الوُجوبِ فيها نَصًّا وفي غيرِهَا قِياسًا.

﴿إِنَّ قُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِ كَانَ مَشۡهُودٗا﴾: يشهدُه مَلائِكَةُ الليلِ ومَلائِكَةُ النَّهارِ، أو بشواهِدِ القُدرَةِ مِن تبدُّلِ الظُّلمةِ بالضِّياءِ، والنَّومِ الذي هو أَخُو الموتِ بالانتباهِ.

أو: كثيرٌ مِن المُصلِّينَ.

أو: من حقِّهِ أَنْ يشهدَهُ الجمُّ الغَفيرُ.

والآيَةُ جامِعَةٌ للصَّلواتِ الخمسِ إن فُسِّرَ الدُّلوكُ بالزَّوالِ، ولصلواتِ الليلِ وحدَهَا إِنْ فُسِّرَ بالغُروبِ.

وقيل: المرادُ بـ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾: صلاةُ المَغربِ، وقولُه: ﴿لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيۡلِ﴾ بيانٌ لِمَبدأِ الوقتِ ومُنتهاهُ، واستُدِلَّ بِهِ على أَنَّ الوقتَ يمتَدُّ إلى غروبِ الشَّفَقِ.

قوله: «ويدلُّ عليه قولُه عليه السَّلام: أتاني جبريلُ لدُلوكِ الشَّمسِ حين زالَتْ فصَلَّى بي الظُّهرَ».

أخرجَه إسحاقُ بن راهويه في «مسنده»، وابنُ مردويه في «تفسيره»، والبَيهقيُّ في «المعرفة»، من حديثِ أبي مسعودٍ الأَنصاريِّ[2].

---

(١) في (خ): «وهو صلاة».

(٢) رواه إسحاق في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (٢٥٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٣٦١)، وابن مردويه كما في «تخريج أحاديث الكشاف» (٢/ ٢٨١)، ورواه أيضاً الطبري =

قولـه: «واسـتُدلَّ بـه على وجـوبِ القِـراءةِ فيها، ولا دليـلَ فيه لجـوازِ أن يكونَ التجـوُّز لكونِها مندوبـةً فيها»:

قال الطِّيبيُّ: الجوابُ: أنه لو لم تكُنْ ركنًا لم يَجُزْ إطلاقُه كالرُّكوعِ والسُّجودِ والقِيامِ؛ لأنه مِن بابِ إطلاقِ مُعظَمِ الشَّيءِ على كلِّهِ والمندوبُ ليس كذلك[1].

(٧٩) ـ ﴿ وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا ﴾.

﴿ وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ ﴾: وبعـضَ الليـلِ فاتـرُكِ الهُجـودَ للصَّـلاةِ، والضَّميرُ للقُرآنِ.

﴿نَافِلَةً لَّكَ﴾: فريضـةً زائـدَةً لـكَ علـى الصَّلـواتِ المفروضَـةِ، أو: فضلـةً لكَ؛ لاختصـاصِ وجوبِـه بك.

﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا﴾: مقامًا يحمَدُه القائمُ فيه وكلُّ مَن عرَفَه، وهو مُطلَقٌ في كلِّ مَقامٍ يَتضمَّنُ كرامَةً، والمَشهورُ أنَّه مَقامُ الشَّفاعَةِ؛ لِمَا رَوَى أَبو هُريرةَ رَضِيَ اللهُ عنهُ أنَّه عليهِ السَّلامُ قال: «هو المقامُ الذي أشفَعُ فيه لأُمَّتي»، ولإشعارِهِ أنَّ النَّاسَ يحمَدُونَه لِقيامِهِ فيهِ، وما ذاك إلا مَقامُ الشَّفاعةِ.

= فـي «تفسـيره» (١٥/ ٢٩)، جميعهـم مـن طريـق يحيـى بن سـعيد حدثنـي أبو بكـر بن حـزم عن أبي مسـعود قـال: جـاء جبريـل إلـى النبي ﷺ فقـال له: قـم فصل، وذلـك لدلوك الشـمس حيـن مالت، فقـام فصلـى الظهـر أربعـاً. قـال البيهقي: أبـو بكر بـن محمد بن عمـرو بن حـزم لم يسـمعه من أبي مسـعود وإنمـا هو بـلاغ بلغه.

ورواه البيهقي فـي «معرفة السنن» (٥١٨) من طريق أيوب بن عتبة عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عروة عن أبي مسعود قال: جاء جبريل إلى النبي ﷺ حين دلكت الشمس ـ يعني: حين زالت ـ فقال: قم فصل، فقام فصلى الظهر». وقال: أيوب بن عتبة ليس بالقوي.

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٣٥٧).

وانتصابُهُ على الظَّرفِ بإضمارِ فعلِهِ؛ أي: فيقيمَكَ مَقامًا، أو بتَضمينِ ﴿يَبْعَثَكَ﴾ مَعناه، أو الحالِ بمَعنى: أن يبعثَكَ ذا مقام.

قوله: «وبعضَ الليلِ»:

قال أبو حيَّان: تقديرُه ﴿مِن﴾ بـ(بعضَ) فيه مسامحةٌ؛ لأنه ليسَ بمُرادِفِه وإلا كانَ اسمًا، ولا قائلَ به، ألا ترى أنَّ إجماعَ النَّحويينَ على أنَّ واوَ (مَع) حرفٌ وإن قُدِّرَت بـ(مع)، فكذلك أيضًا (مِن) حرفٌ وإن قُدِّرَت بـ(بعض)[1].

قوله: «لِمَا رَوَى أبو هريرةَ أنه عليه السَّلامُ قال: هو المقامُ الذي أشفَعُ فيه لأُمَّتي»: أخرجَه التِّرمذِيُّ[2].

قوله: «فيُقِيمَك مقامًا» قال أبو البقاءِ: هو على هذا نصبٌ على المَصدرِ[3].

(٨٠) ـ ﴿وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَل لِّي مِن لَّدُنكَ سُلْطَانًا نَّصِيرًا﴾.

﴿وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِي﴾؛ أي: في القبرِ ﴿مُدْخَلَ صِدْقٍ﴾: إدخالًا مَرْضيًّا ﴿وَأَخْرِجْنِي﴾؛ أي: منه عندَ البَعثِ ﴿مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾: إخراجًا مُلقًّى بالكرامةِ.

وقيل: المرادُ: إدخالُ المدينةِ والإخراجُ مِن مَكَّةَ[4].

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (١٤/ ١٥٦).

(٢) رواه الترمذي (٣١٣٧) وحسنه، ولفظه: قال رسول الله ﷺ في قوله: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ وسئل عنها قال: «هي الشفاعة».

(٣) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢/ ٨٣٠)، وفيه: «﴿مَقَامًا﴾ فيه وجهان: أحدهما: هو حال، تقديره: ذا مقام. الثاني: أن يكون مصدراً، تقديره: أن يبعثك فتقوم».

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١٥/ ٥٤ ـ ٥٥) عن ابن عباس والحسن وقتادة وابن زيد. وخبر ابن عباس رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٩٤٨)، والترمذي (٣١٣٩)، وقال: حسن صحيح.

وقيل: إدخالُهُ مَكَّةَ ظاهرًا عليها وإخراجُه منها آمنًا من المُشركينَ.

وقيل: إدخالُهُ الغارَ وإخراجُهُ مِنه سالمًا.

وقيل: إدخالُه فيما حملَهُ مِن أعباءِ الرِّسالَةِ وإخراجُه منه مؤدِّيًا حقَّه.

وقيل: إدخالُه في كلِّ ما يُلابِسُهُ مِن مَكانٍ أو أَمْرٍ وإخراجُهُ مِنه.

وقُرِئَ: (مَدخَلَ) و(مَخرج) بالفَتحِ[1] على معنى: أَدْخِلْنِي فأدخُلَ دُخولًا، وأخرجني فأَخرُجَ خروجًا.

﴿وَاجْعَل لِّي مِن لَّدُنكَ سُلْطَانًا نَّصِيرًا﴾: حُجَّةً تَنصُرني على مَن خالَفنِي، أو مُلْكًا ينصرُ الإسلامَ على الكفرِ، فاستجابَ لَهُ بقولِه: ﴿فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [المائدة: ٥٦]، ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ [التوبة: ٣٣]، ﴿لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [النور: ٥٥].

(٨١) ـ ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾.

﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ﴾: الإسلامُ ﴿وَزَهَقَ الْبَاطِلُ﴾: وذهبَ وهلكَ الشِّركُ، مِن زهَقَ روحُهُ: إذا خرجَ ﴿إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾: مُضمَحِلًّا غيرَ ثابتٍ.

عن ابنِ مَسعودٍ: أنَّه عليهِ السَّلامُ دخلَ مَكَّةَ يومَ الفَتحِ وفيها ثلاثُ مئةٍ وسِتُّونَ صَنَمًا، فجعلَ ينكتُ بمِخْصَرَةٍ في عينِ واحدٍ واحدٍ منها فيقول: «جاءَ الحَقُّ وزهقَ الباطِلُ»، فينكبُّ لِوَجهِهِ، حتى ألقَى جميعَها وبَقِيَ صَنَمُ خُزاعةَ فوقَ الكعبَةِ، وكان مِن صُفْرٍ فقال: «يا عليُّ ارمِ به»، فصعدَ فرَمى به فكسَرَه[2].

---

(١) نسبت لعلي بن أبي طالب وأُبيٍّ رضي الله عنهما. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨١).

(٢) قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ١٠٢): لم أجده. وروى النسائي [في «الكبرى» (٨٤٥٣)] والحاكم [في «المستدرك» (٣٣٨٧)] من طريق ابن أبي مريم عن علي قال: «انطلقت مع النبي ﷺ حتى أتينا الكعبة، فقال لي: «اجلس» فجلست، وصعد على منكبي فنهضت به. فذكر الحديث =

(٨٢) ـ ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّـٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾.

﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾: ما هو في تقويمِ دينِهم واستِصلاحِ نُفوسِهم كالدَّواءِ الشَّافي للمَرْضَى، و﴿مِنَ﴾ للبيانِ فإنَّ كُلَّه كذلك.

وقيل: إنَّه للتَّبعيض، والمعنى: أن منه ما يَشفي مِن المرضِ، كالفاتحةِ وآياتِ الشِّفاءِ.

وقرأ البَصريَّانِ: ﴿ونُنْزِلُ﴾ بالتَّخفيفِ[1].

﴿وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّـٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ لتكذيبِهم وكُفرِهم بهِ.

قوله: «عن ابنِ مَسعودٍ أنَّه عليهِ السَّلامُ دخلَ مكَّةَ يومَ الفتحِ..» الحديثَ:

أخرجَ البُخاريُّ ومسلمٌ والتِّرمذيُّ والنَّسائيُّ عن ابن مسعودٍ قال: دخلَ النبيُّ ﷺ مكَّةَ وحوْلَ البيتِ ستُّونَ وثلاثُ مئةِ نُصُبٍ، فجعلَ يَطعُنُها بعودٍ في يده ويقولُ: «﴿جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَـٰطِلُ إِنَّ ٱلْبَـٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾»[2].

= وليس فيه أن ذلك كان في فتح مكة ولا تلاوة الآية.

قلت: في رواية الحاكم: أن النبي ﷺ تلا الآية. وانظر ما سيأتي قريباً في تخريج السيوطي.

(١) انظر: «التيسير» (ص: ٧٥)، و«النشر» (٢/ ٣٠٨).

(٢) رواه البخاري (٢٤٧٨)، ومسلم (١٧٨١)، والترمذي (٣١٣٨)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١١٣٦٤).

وروى نحوه مسلم (١٧٨٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه: «فأتى على صنم إلى جنب البيت كانوا يعبدونه، قال: وفي يد رسول الله ﷺ قوس وهو آخذ بسية القوس، فلما أتى على الصنم جعل يطعنه في عينه، ويقول: ﴿جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَـٰطِلُ﴾».

وأخـرجَ الطَّبرانـيُّ فـي «الصغيـر»، وابنُ مردويـه، والبيهقـيُّ فـي «الدلائل» عن ابـنِ عَبَّـاسٍ قـال: دخـلَ رَسـولُ اللهِ ﷺ مكَّـةَ يـومَ الفَتـحِ وعلـى الكعبـةِ ثـلاثُ مئـةٍ وسـتونَ صنمًـا قد شـدَّ لهـم إبليـسُ أقدامَها بالرَّصـاصِ، فجـاءَ ومعه قَضيـبٌ فجعلَ يهـوي بـه إلى كلِّ صَنـمٍ منها فيخـرُّ لوَجهِـه فيقـول: ﴿جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ حتـى مـرَّ عليها كلِّهـا[1].

(٨٣ ـ ٨٤) ـ ﴿وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ أَعْرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ ۖ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ كَانَ يَـُٔوسًا ﴿٨٣﴾ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا﴾.

﴿وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾ بالصِّحَّةِ والسَّعَةِ ﴿أَعْرَضَ﴾ عَن ذكرِ اللهِ ﴿وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ﴾: لَوَى عِطفَهُ وبَعُدَ بنَفسِهِ عنه كأنَّه مُستَغْنٍ مُستَبِدٌّ بأَمرِهِ، ويجوزُ أَنْ يكونَ كِنايَةً عَن الاستكبارِ؛ لأنَّه مِن عادةِ المُستكبرينَ.

وقرأَ ابنُ عامرٍ بروايةِ ابن ذَكْوانَ عنه هنا وفي فصِّلت: ﴿وناءَ﴾[2] على القَلْبِ، أو على أنَّه بمَعنى: نهضَ.

وأمالَ الكسائيُّ وخلفٌ فتحةَ النونِ والهمزةِ في السورتين، وأمالَ خلفٌ فتحةَ الهمزةِ فيهما فقط، وأمالَ أبو بكرٍ فتحةَ الهمزةِ هنا وأَخْلصَ فتحَها هناك، وورشٌ على أصلِه في ذواتِ الياء[3].

﴿وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ﴾ مِن مَرَضٍ أو فَقْرٍ ﴿كَانَ يَـُٔوسًا﴾: شَديدَ اليأسِ مِن رَوحِ اللهِ.

---

(١) رواه الطبراني في «المعجم الصغير» (١١٥٢)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٥/ ٧١)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/ ١٧٦): «رواه الطبراني ورجاله ثقات».

(٢) انظر: «التيسير» (ص: ١٤١).

(٣) من قوله: «وأمال الكسائي ...» إلى هنا من (ت).

﴿ قُلۡ كُلّٞ يَعۡمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ ﴾: قُل كُلُّ أحدٍ يعمَلُ على طَرِيقَتِه التي تُشاكِلُ حالَهُ في الهُدَى والضَّلالَةِ، أو جوهرَ رُوحِهِ وأَحوالِه التَّابعةِ لمزاجِ بَدَنِه.

﴿فَرَبُّكُمۡ أَعۡلَمُ بِمَنۡ هُوَ أَهۡدَىٰ سَبِيلٗا ﴾: أَسَدُّ طَرِيقًا وأَبيَنُ مِنهاجًا، وقد فُسِّرَت الشَّاكِلَةُ بالطَّبيعَةِ، والعَادَةِ، والدِّينِ.

(٨٥) ـ ﴿ وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ إِلَّا قَلِيلٗا ﴾.

﴿ وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ﴾ الذي يَحْيَا بِهِ بَدَنُ الإنسانِ ويُدبِّرُه ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي ﴾: مِن الإبداعيَّاتِ الكائنَةِ بـ﴿كُن﴾ مِن غيرِ مادَّةٍ وتَوَلُّدٍ مِن أَصلٍ، كأعضاءِ جسَدِه.

أو: وُجدَ بأمرِهِ وحدثَ بتكوينِهِ على أنَّ السُّؤالَ عن قِدَمِه وحُدوثِه.

وقيل: مما استأثَرَ بعلمِهِ؛ لِمَا رُوِيَ أنَّ اليَهودَ قالوا لقُرَيشٍ: سَلُوهُ عَن أصحابِ الكَهفِ، وعَن ذي القَرْنَيْنِ، وعَن الرُّوحِ، فإنْ أجابَ عَنْها أو سكتَ فليسَ بنَبِيٍّ، وإن أجابَ عَن بعضٍ وسَكَتَ عَن بعضٍ فهوَ نَبِيٌّ، فبيَّنَ لَهُم القِصَّتينِ وأبهمَ أمرَ الرُّوحِ، وهو مُبهَمٌ في التَّوراةِ.

وقيل: الرُّوحُ جِبريلُ.

وقيل: خَلْقٌ أعظَمُ مِن المَلَكِ.

وقيل: القرآنُ، و﴿مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي ﴾ معناه: مِن وَحيِه.

﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ إِلَّا قَلِيلٗا ﴾ تَستَفِيدُونَهُ بتوسُّطِ[1] حَواسِّكُم، فإنَّ اكتسابَ العَقلِ للمَعارفِ النَّظريَّةِ إنَّما هوَ مِن الضَّروريَّاتِ المُستفادَةِ مِن إحساسِ الجُزئيَّاتِ،

---

(١) في (أ) و(خ): «بطريق».

ولذلك قيل: مَن فقدَ حِسًّا فَقَدَ عِلْمًا، ولعلَّ أكثرَ الأَشياءِ لا يدرِكُه الحِسُّ ولا شَيْئًا مِن أَحْوالِه المعرِّفةِ لذاتِه، وهو إشارةٌ إلى أنَّ الرُّوحَ ممَّا لا يُمكِنُ مَعرفَةُ ذاتِه إلا بعَوارِضَ تُمَيِّزُه عمَّا يَلتَبِسُ به، فلذلك اقتصرَ على هذا الجوابِ كمَا اقتصَرَ مُوسَى عليهِ السَّلامُ في جوابِ ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣] بذكرِ بَعضِ صِفاتِه.

روي: أنَّه عليهِ السَّلامُ لَمَّا قالَ لَهُم ذلك قالوا: أَنَحْنُ مُختَصُّونَ بهذا الخطابِ؟ فقال: «بَلْ نَحْنُ وأنتُم» فقالوا: ما أعجبَ شأنكَ، ساعةً تقول: ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩] وساعةً تقولُ هذا! فنزلَتْ: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾ [لقمان: ٢٧][1].

وما قالوهُ لسُوءِ فَهْمِهِم؛ لأنَّ الحِكمةَ الإنسانيَّةَ أن يَعلمَ مِن الخيرِ والحقِّ ما تَسَعُهُ الطَّاقَةُ البَشريَّةُ، بل ما يَنْتَظِمُ به مَعاشُه ومَعادُه، وهو بالإضافَةِ إلى مَعلوماتِ الله التي لا نهايةَ لها قليلٌ يُنالُ بِهِ خيرُ الدَّارَيْنِ، وهو بالإضافةِ إليهِ كَثيرٌ.

قوله: «لِمَا رُوِيَ أنَّ اليَهودَ قالوا لقريشٍ: سَلُوه عَن أَصحابِ الكَهْفِ..» الحديث: أخرجَه البيهَقِيُّ في «دلائل النبوة»[2].

قوله: «رويَ أنَّه عليه السَّلامُ لَمَّا قالَ لهم ذلك قالوا: نحنُ مُختصُّونَ بهذا الجوابِ...» الحديث.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٥/ ٧٢) عن عطاء بن يسار مرسلًا.

(٢) رواه ابن إسحاق في «السير والمغازي» (ص: ٢٠١ ـ ٢٠٢)، ومن طريقه الطبري في «تفسيره» (١٥/ ١٤٣)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ٢٧٠)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وشيخ ابن إسحاق فيه مبهم لم يسمه. وفيه: أن قريشاً هم الذين أرسلوا إلى اليهود يطلبون منهم أسئلة، فأرسلوا إليهم بذلك في خبر طويل.

أخرجَه ابن مردويه بنحوِه عَن عِكرمةَ(١).

(٨٦ ـ ٨٧) ـ ﴿ وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِ عَلَيْنَا وَكِيلًا ﴿٨٦﴾ إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ إِنَّ فَضْلَهُ كَانَ عَلَيْكَ كَبِيرًا ﴾.

﴿ وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ﴾ اللامُ الأُولَى مُوطِّئَةٌ للقَسَمِ، و﴿لَنَذْهَبَنَّ﴾ جوابُه النَّائِبُ مَنابَ جزاءِ الشَّرطِ، والمعنى: إِنْ شِئْنَا ذَهَبْنَا بالقُرآنِ

---

(١) وكذا رواه عن عكرمة الطبري في «تفسيره» (١٥/ ٦٨) بلفظ: «سأل أهل الكتاب رسول الله ﷺ عن الروح، فأنزل الله تعالى: ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء: ٨٥] فقالوا: أتزعم أنا لم نؤت من العلم إلا قليلاً، وقد أوتينا التوراة، وهي الحكمة ﴿وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩] قال: فنزلت: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ ﴾ قال: «ما أوتيتم من علم فنجاكم الله به من النار فهو كثير طيب، وهو في علم الله قليل».

ورواه بنحو هذا الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٠٩)، والترمذي (٣١٤٠)، والنسائي في «الكبرى» (١١٢٥٢)، من طريق داود بن أبي هند، عن عكرمةَ، عن ابن عباس قال: قالت قريشٌ ليهودَ: أعطُونا شيئًا نسألُ هذا الرجلَ، فقال: سَلُوه عن الرُّوحِ، فسَألوه عن الرُّوحِ، فأَنزل اللهُ تعالى ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء: ٨٥]، قالوا: أُوتينا علمًا كثيرًا أُوتينا التوراةَ، ومَن أُوتي التوراةَ فقد أُوتي خيرًا كثيرًا، فأُنزلت ﴿قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ﴾ [الكهف: ١٠٩] إلى آخر الآية. قال الترمذي: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ من هذا الوجه.

والأقرب لما عند المصنف هو ما رواه الطبري في «تفسيره» (١٥/ ٧٢) عن عطاء بن يسار قال: نزلت بمكة ﴿وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ فلما هاجر رسول الله ﷺ إلى المدينة أتاه أحبار يهود فقالوا: يا محمد ألم يبلغنا أنك تقول ﴿وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ أفعنيتنا أم قومك؟ قال: كُلًّا قَدْ عَنَيْتُ، قالوا: فإنك تتلو أنا أوتينا التوراة وفيها تبيان كلّ شيء، فقال رسول الله ﷺ: هِيَ في عِلْمِ الله قَلِيلٌ، وَقَدْ آتاكُمْ ما إنْ عمِلْتُمْ بِهِ انْتَفَعْتُمْ، فَأَنزل الله: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾.

ومَحَوْنَاهُ عَنِ المَصاحِفِ والصُّدورِ ﴿ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِۦ عَلَيْنَا وَكِيلًا﴾: مَن يَتوكَّلُ علينا استردادَهُ مَسطورًا مَحفوظًا ﴿إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ فإنَّها إنْ نالَتْكَ فلَعَلَّها تستَرِدُّهُ عليك.

ويجوزُ أَنْ يكونَ استِثناءً مُنقَطِعًا بمعنى: ولكِنَّ رَحمةً مِن رَبِّكَ تَرَكَتْهُ غير مَذهوبٍ به، فيكونُ امتنانًا بإبقائِهِ بعدَ المِنَّةِ في تَنزيلِه.

﴿إِنَّ فَضْلَهُۥ كَانَ عَلَيْكَ كَبِيرًا﴾ كإرسالِهِ[1]، وإنزالِ الكِتابِ عليهِ، وإبقائِه في حِفظِهِ.

(٨٨) ـ ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾.

﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ﴾ في البَلاغَةِ وحُسنِ النَّظمِ وكَمالِ المعنى ﴿لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾ وفيهِم العَرَبُ العَرْباءُ وأَربابُ البَيانِ وأَهلُ التَّحقيقِ، وهو جوابُ قَسَمٍ مَحذوفٍ دلَّ عليه اللامُ المُوطِّئَةُ، ولولا هيَ لكانَ جَوابَ الشَّرطِ بلا جزمٍ لكونِ الشَّرطِ ماضيًا كقولِ زُهَيرٍ:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ[2] يَقُولُ: لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمُ

﴿وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾: ولو تَظاهَرُوا على الإتيانِ بهِ، ولعلَّه لَمْ يَذْكُرِ المَلائِكَةَ لأنَّ إتيانَهُم بمثلِه لا يُخرِجُه عَن كونِه مُعجِزَةً، ولأنَّهُم كانوا وَسائِطَ في إتيانِه.

ويَجوزُ أَنْ تكونَ الآيَةُ تقريرًا لقولِه: ﴿ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِۦ عَلَيْنَا وَكِيلًا﴾.

---

(١) في (ت): «كإرسالك».

(٢) في (أ): «مسألة».

قوله: «كقول زُهيرٍ:

وإنْ أَتـاهُ خَـليـلٌ يـومَ مَـسـأَلَـةٍ ... يقولُ لا غِائبٌ مالي ولا حَـرِمُ»[١]

هو من قصيدةٍ يَمدحُ بها هَرِمَ بنَ سِنَانٍ أولُها:

قِـفْ بالدِّيـارِ التـي لـم يَعفُهـا القِدَمُ ... بَـلـى وغَـيَّـرَهـا الأَرواحُ والدِّيَـمُ

لا الـدَّارُ غَيَّرَهـا بُعْـدُ الأَنـيسِ[٢] ولا ... بالـدَّارِ لـو كَلَّمَـتْ ذا حاجَـةٍ صمَـمُ

وقبلَ هذا البيتِ:

إنَّ البَخيـلَ مَلُـومٌ حيـثُ كـانَ ولـ ... ـكِنَّ الجـوادَ علـى علياِئـه هَـرِمُ

هـو الجَـوادُ الـذي يُعطيـكَ نائلَه ... عَـفْـوًا ويُظْلَـمُ أحيَانًـا فيظَّلِـمُ[٣]

قال ثعلبٌ في «شرحِ ديوان زهيرٍ» الخليلُ: الفقيرُ، والحرمُ: المنعُ، يقول: ليس لمالي منعٌ عنك[٤].

وقال أبو عبيدةَ: «حَرِمٌ» إذا كان يَحرِمُ ولا يُعطِي منه[٥].

وقال أبو عمرو: «حَرَمٌ» مِن الحَرامِ؛ أي: ليسَ بحَرامٍ أن يُعطَى منه، وكذلك «حَرِمٌ»، وكأنَّ (الحَرَمَ) اسمٌ مثلُ الحرامِ، وكأنَّ (الحَرِمَ) النَّعتُ.

---

(١) انظر: «ديوان زهير» بشرح الشنتمري (ص: ١٥٣)، و«الكتاب» (٣/ ٦٦).

(٢) رواية الديوان: «بعدي الأنيس»، ومثله في «الكتاب» (١/ ١٤٥). وهما روايتان كما قال أبو محمد السيرافي في «شرح أبيات سيبويه» (١/ ٦٠)، فعلى المثبت يكون المعنى: لم يغير الدار عما أعرفها به بُعدُ الأنيس عنها، غيرتها الأمطار والأرواح مع بعد الأنيس عنها.

والمعنى على ما في الديوان: لم يغير الدار قوم نزلوا فيها بعدي فتتغيرَ عما أعرفه منها.

(٣) انظر: «ديوان زهير» (ص: ٥٩ ـ ٦٠).

(٤) وقاله أيضا ابن قتيبة في «المعاني الكبير» لابن قتيبة (١/ ٥٤١).

(٥) ذكره عن أبي عبيدةَ ابنُ قتيبةَ في «المعاني الكبير» (١/ ٥٤١).

وروايَةُ أبي عمرٍو: «حَرَمُ» بفتحِ الرَّاءِ، وروايةُ الأصمعيِّ: «حَرِمُ» بكسرِ الرَّاءِ[١].

(٨٩) ـ ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴾.

﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا ﴾: كرَّرْنا بوجوهٍ مُختلِفَةٍ زيادةً في التَّقريرِ والبَيانِ ﴿لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ ﴾: مِن كُلِّ مَعنًى هو كالمَثَلِ في غرابَتِه ووُقوعِه مَوقِعًا في الأنفُسِ.

﴿فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴾: إلا جُحُودًا، وإنَّما جازَ ذلك ولَمْ يَجُزْ: «ضَرَبْتُ إلا زَيْدًا» لأنَّه مُتأوَّلٌ بالنَّفيِ.

(٩٠ ـ ٩٣) ـ ﴿ وَقَالُواْ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا ﴿٩٠﴾ أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ ٱلْأَنْهَٰرَ خِلَٰلَهَا تَفْجِيرًا ﴿٩١﴾ أَوْ تُسْقِطَ ٱلسَّمَآءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا أَوْ تَأْتِيَ بِٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ قَبِيلًا ﴿٩٢﴾ أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّن زُخْرُفٍ أَوْ تَرْقَىٰ فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا ﴾.

﴿وقالوا لَنْ نؤمِنَ لك حتَّى تُفجِّرَ لنا من الأرضِ يَنبوعًا﴾ تَعنُّتًا واقتِراحًا بعدَمَا لَزِمَتْهُم الحُجَّةُ ببيانِ إعجازِ القُرآنِ وانضِمامِ غيرِه مِن المُعجِزاتِ إليه.

وقَرَأَ الكُوفِيُّون ويَعقوبُ: ﴿تَفجُرَ﴾ بالتَّخفيفِ[٢].

و﴿ٱلْأَرْضِ﴾: أرضُ مكَّةَ، واليَنْبُوعُ: عينٌ لا يَنضَبُ ماؤُها، يَفْعُولٌ مِن نَبعَ الماءُ، كيَعْبُوبٍ مِن عبَّ الماءُ: إذا زخَرَ.

---

(١) انظر: «المقاصد النحوية» للعيني (٤/ ١٩١٩).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٨٤ ـ ٣٨٥)، و«التيسير» (ص: ١٤١)، و«النشر» (٢/ ٣٠٨).

﴿أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ ٱلْأَنْهَـٰرَ خِلَـٰلَهَا تَفْجِيرًا﴾: أو يكونَ لك بُستانٌ يشتمِلُ على ذلك.

﴿أَوْ تُسْقِطَ ٱلسَّمَآءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا﴾ مِن السَّماءِ، يعنونَ قولَهُ تعالى: ﴿أَوْ نُسْقِطْ عَلَيْهِمْ كِسَفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [سبأ: ٩]، وهو كقِطَعٍ لفظًا ومَعْنًى.

وقد سَكَّنَه ابنُ كَثيرٍ وأبو عمرٍو وحمزةُ والكِسائيُّ ويَعقوبُ في جميعِ القُرآنِ إلا في الرُّومِ، وابنُ عامرٍ إلَّا في هذهِ السُّورةِ، وأبو بكرٍ ونافعٌ في غيرِهما، وحفصٌ فيما عدا الطُّورِ[١]، وهو إمَّا مُخَفَّفٌ مِن المفتوحِ كسِدْرٍ وسِدَرٍ، أو فِعْلٌ بمَعنى مفعولٍ كالطِّحْنِ.

﴿أَوْ تَأْتِيَ بِٱللَّهِ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ قَبِيلًا﴾: كفيلًا بمَا تَدَّعيهِ؛ أي: شاهدًا على صِحَّتِه ضامنًا لدَرْكِه، أو: مقابلًا؛ كالعَشيرِ بمَعنى المُعاشرِ.

وهو حالٌ مِن (الله)، وحالُ المَلائكةِ محذوفةٌ لدَلالَتِها عليها، كمَا حُذِفَ الخَبَرُ في قوله:

فمَن يكُ أمسى بالمدينةِ رحلُهُ ... فإنِّي وقَيَّارٌ بها لغَريبُ[٢]

أو: جماعةً، فيكونُ حالًا من (الملائكةِ).

﴿أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّن زُخْرُفٍ﴾: مِن ذهبٍ، وقَد قُرِئَ به[٣]، وأصلُه: الزِّينَةُ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٨٥)، و«التيسير» (ص: ١٤١)، و«النشر» (٢/ ٣٠٩).

(٢) لضابئ بن الحارث البرجمي، كما في «الكتاب» (١/ ٧٥)، و«الأصمعيات» (ص: ١٨٤)، و«شرح نقائض جرير والفرزدق» لأبي عبيدة (٢/ ٣٩٤)، و«الكامل» للمبرد (١/ ٢٥٣)،. وقد تقدم عند تفسير الآية (٣٥) من سورة المائدة، والآية (٣٤) من سورة التوبة.

(٣) انظر: «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٢٨٣).

﴿أَوْ تَرْقَىٰ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾: في مَعارِجِها ﴿وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ﴾ وحدَه ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ وكان فيه تَصديقُكَ.

﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّى﴾ تَعجُّبًا من اقتراحاتِهِم، أو تنزيهًا لله مِن أن يأتيَ، أو يتحكَّمَ عليهِ أو يُشارِكَهُ أحدٌ في القُدرةِ.

وقرأ ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ: ﴿قالَ سبحانَ ربِّي﴾؛ أي: قال الرسولُ[1].

﴿هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا﴾ كسائرِ النَّاسِ ﴿رَّسُولًا﴾ كسائرِ الرُّسُلِ، وكانوا لا يأتونَ قومَهُم إلَّا بما يُظهِرُه اللهُ عليهِم على ما يُلائِمُ حالَ قومِهِم، ولَمْ يكُن أمرُ الآياتِ إلَيْهِم، ولا لَهُم أَنْ يَتحكَّمُوا على اللهِ حتَّى تَتخيَّروها عليَّ، هَذا هو الجَوابُ المجمَلُ، وأمَّا التَّفصيلُ فقَدْ ذُكِرَ في آياتٍ أُخَرَ كقولِه: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَٰبًا فِى قِرْطَاسٍ﴾ [الأنعام: ٧]، ﴿وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا﴾ [الحجر: ١٤].

(٩٤ ـ ٩٥) ـ ﴿وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓا۟ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟ أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرًا رَّسُولًا ﴿٩٤﴾ قُل لَّوْ كَانَ فِى ٱلْأَرْضِ مَلَٰٓئِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَلَكًا رَّسُولًا﴾.

﴿وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓا۟ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰٓ﴾؛ أي: وما مَنَعَهم الإيمانَ بعدَ نُزولِ الوَحيِ وظهورِ الحقِّ ﴿إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟ أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرًا رَّسُولًا﴾: إلَّا قولُهُم هذا، والمعنى: أنَّه لم يبقَ لَهُم شُبهَةٌ تَمنَعُهُم عَن الإيمانِ بمُحَمَّدٍ والقُرآنِ إلا إنكارُهُم أَنْ يرسلَ اللهُ بَشَرًا.

﴿قُل﴾ جوابًا لشبهَتِهِم: ﴿لَّوْ كَانَ فِى ٱلْأَرْضِ مَلَٰٓئِكَةٌ يَمْشُونَ﴾ كما يَمْشِي بَنو آدمَ ﴿مُطْمَئِنِّينَ﴾: ساكنينَ فيها ﴿لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَلَكًا رَّسُولًا﴾ لتمَكُّنِهِم

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٨٥)، و«التيسير» (ص: ١٤١).

مِن الاجتماعِ به والتَّلقِّي مِنه، وأمَّا الإنسُ فعامَّتُهم عُمَاةٌ عَن إدراكِ الملَكِ والتَّلقُّفِ(١) منه، فإنَّ ذلك مَشروطٌ بنوعٍ مِن التَّناسُبِ والتَّجانُسِ.

و﴿مَلَكًا﴾ يحتمِلُ أَنْ يَكونَ حالًا مِن ﴿رَسُولًا﴾ وأن يكونَ مَوصوفًا به، وكذلك ﴿بشرًا﴾، والأوَّلُ أوفَقُ.

(٩٦) ـ ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرًۢا بَصِيرًا﴾.

﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ﴾ على أنِّي رَسولُ اللهِ إلَيكُم بإظهارِ المُعجزَةِ على وَفْقِ دَعوايَ، أو: على أنِّي بلَّغْتُ ما أُرسِلْتُ به إليكُمْ وأنَّكم عانَدْتُم.

و﴿شَهِيدًۢا﴾ نصبٌ على الحالِ أو التَّمييزِ.

﴿إِنَّهُۥ كَانَ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرًۢا بَصِيرًا﴾ يعلَمُ أحوالَهُم الباطنةَ مِنْهَا والظَّاهرةَ فيُجازيهِمْ عَلَيها، وفيه تَسليَةٌ للرَّسولِ عليهِ السَّلامُ وتَهديدٌ للكُفَّارِ.

(٩٧ ـ ٩٨) ـ ﴿وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُمْ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِهِۦ ۖ وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا ۖ مَّأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَٰهُمْ سَعِيرًا ﴿٩٧﴾ ذَٰلِكَ جَزَآؤُهُم بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَقَالُوٓا۟ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا﴾.

﴿وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُمْ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِهِۦ﴾ يَهدونَه ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ﴾: يُسحَبُونَ علَيْها، أو يُمشَونَ عليها(٢)، رُوِيَ أنَّه قيلَ لرَسولِ اللهِ ﷺ: كيفَ يُمْشَونَ عَلى وُجوهِهِم؟ قال: «إنَّ الذي أَمْشَاهُم على أَقْدامِهِم قادرٌ على أَنْ يُمشيَهُمْ عَلى وُجوهِهِم».

---

(١) في (خ): «أو التلقف».

(٢) في (أ) و(ت): «بها».

﴿عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا﴾ لا يُبصِرونَ ما يَقَرُّ أَعيُنَهُم، ولا يَسمَعُونَ ما يَلَذُّ مَسامِعَهُم، ولا يَنطِقُونَ بما يُقبلُ مِنْهُم؛ لأَنَّهُم في دُنياهُم لم يَسْتَبصِرُوا بالآياتِ والعِبَرِ، وتَصامُّوا عَن استِماعِ الحَقِّ، وأَبَوْا أَنْ ينطِقُوا بالصِّدقِ، ويجوزُ أَنْ يُحشَرُوا بعدَ الحِسابِ مِن المَوقفِ إلى النَّارِ مَؤُوفِي القُوَى والحَواسِّ.

﴿مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ كُلَّمَا خَبَتْ﴾ سكنَ لَهَبُها بأَنْ أكلَتْ جُلودَهُم ولُحومَهُم ﴿زِدْنَٰهُمْ سَعِيرًا﴾ توقُّدًا بأَنْ نبدِّلَ جُلودَهُم ولُحومَهُم فتَعودَ مُلتَهِبَةً مُستَعِرَةً، كأَنَّهُم لَمَّا كَذَّبُوا بالإعادةِ بعدَ الإفناءِ جَزاهُم اللهُ بأَنْ لا يَزالُوا على الإعادةِ والإفناءِ، وإليه أشارَ بقَوْلِه:

﴿ذَٰلِكَ جَزَآؤُهُم بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَقَالُوٓا۟ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا﴾ لأنَّ الإشارةَ إلى ما تَقدَّمَه مِن عَذابِهِم.

قوله: «رُوِيَ أَنَّه قيلَ لرَسولِ اللهِ ﷺ: كيف يُمْشَونَ على وُجوهِهِم..» الحديث: أخرجَه التِّرمذيُّ وحسَّنَه مِن حَديثِ أبي هريرةَ[1].

قوله: «ويجوز أن يُحشَرُوا بعد الحسابِ في الموقفِ إلى النَّارِ»:

قال الطِّيبِيُّ: فعَلى الأوَّلِ ﴿عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا﴾ على المجازِ والحشرُ بمعنى البَعثِ، وعلى الثَّاني حقيقةٌ والحَشرُ بمَعنى السَّوْقِ[2].

قوله: «مَؤُوفي القوَى»: جمعُ مَؤوفٍ، وهو الذي أصابَتْه آفَة.

---

(١) رواه الترمذي (٣١٤٢)، وله شاهد رواه البخاري (٤٧٦٠)، ومسلم (٢٨٠٦) عن أنس رضي الله عنه: أن رجلاً قال: يا رسول الله، كيف يحشر الكافر على وجهه يوم القيامة؟ قال: «أليس الذي أمشاه على رجليه في الدنيا قادراً على أن يمشيه على وجهه يوم القيامة؟» قال قتادة: بلى، وعزة ربنا.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٣٨٢).

(٩٩) ـ ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا لَّا رَيْبَ فِيهِ فَأَبَى الظَّالِمُونَ إِلَّا كُفُورًا﴾.

﴿أَوَلَمْ يَرَوْا﴾: أولم يعلموا ﴿أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾ فإنَّهم لَيسُوا أَشَدَّ خَلْقًا مِنهنَّ، ولا الإعادَةُ أصعَبُ عليهِ مِن الإبداءِ[١].

﴿وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ هو الموتُ أو القِيامَةُ ﴿فَأَبَى الظَّالِمُونَ﴾ مَع وُضوحِ الحَقِّ ﴿إِلَّا كُفُورًا﴾: إلا جُحودًا.

(١٠٠) ـ ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنفَاقِ ۚ وَكَانَ الْإِنسَانُ قَتُورًا﴾.

﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾: خزائنَ رِزقِه وسائرَ نِعَمِه، و﴿أَنتُمْ﴾ مرفوعٌ بفعلٍ يُفسِّرُه ما بعدَهُ؛ كقولِ حاتمٍ: لـو ذاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي[٢]، وفائدَةُ هذا الحَذفِ والتَّفسيرِ: المُبالغَةُ مع الإيجازِ، والدَّلالَةُ علَى الاختِصاصِ.

---

(١) في (ت): «الابتداء».

(٢) انظر: «الأمثال» لأبي عبيد (ص: ٢٦٨)، و«الكامل» للمبرد (١/ ٢٢١)، و«المقتضب» له (٣/ ٧٧)، و«الأصول في النحو» لابن السراج (١/ ٢٦٩)، و«الصحاح» (مادة: لطم)، و«جمهرة الأمثال» للعسكري (٢/ ١٩٣)، و«مجمع الأمثال» (٢/ ١٧٤)، وفيه:: أي: لو لَطَمَتْنِي ذاتُ سِوَارٍ؛ لأن (لو) طالبة للفعل داخلة عليه.

قال العسكري: يقوله الكريم إذا ظلمه اللَّئيم. وقال الجوهري: قالته امرأةٌ لطَمَتْها مَن ليست بكفءٍ لها.

ونقل الميداني فيه قولاً آخر فقال: وقيل: أراد: لو لَطَمَتْنِي حُرَّة، فجعل السوار علامة للحرية؛ لأن العرب قلما تُلْبِسُ الإماء السِّوَار، فهو يقول: لو كانت اللاطمة حرة لكان أخف علي.

أما نسبته لحاتم فصوب بعضهم أنه: «لو غير ذات سوار لطمتني» كما سيأتي.

﴿إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ﴾: لبَخِلْتُم مخافةَ النَّفادِ بالإنفاقِ؛ إذ لا أحدَ إلا ويَختارُ النَّفعَ لنَفسِهِ، ولو آثرَ غيرَهُ بشَيءٍ فإنَّما يؤثِرُه لعِوَضٍ يَفوقُهُ، فهو إِذَنْ بَخيلٌ بالإضافَةِ إلى جُودِ اللهِ وكرمِهِ، هذا وإنَّ البُخلاءَ أغلَبُ فيهم.

﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ قَتُورًا﴾: بخيلًا[١]؛ لأنَّ بناءَ أَمرِهِ على الحاجَةِ، والضِّنَّةِ بمَا يَحتاجُ إليه، وملاحظةِ العِوَضِ فيما يبذُلُ.

قوله: «مرفوع بفعلٍ يُفسِّرُه ما بعدَهُ، كقول حاتمٍ: لَوْ ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْني»:

قال أبو حيَّان: هذا التَّخريجُ بناءٌ[٢] على أنَّ (لو) يَلِيها الفعلُ ظاهرًا أو مضمرًا في فصيحِ الكلامِ، وهذا ليسَ بمذهبِ البَصريِّينَ.

قال الأستاذُ أبو الحسنِ بنُ عُصْفورٍ: لا يَلِي (لو) إلا الفعلُ ظاهرًا، ولا يَلِيها مُضمَرًا إلا في ضرورةٍ أو في نادرِ كلامٍ[٣] مثل ما جاءَ في المثلِ: «لو ذاتُ سِوارٍ لطَمَتْنِي».

وقال شَيخُنا الأستاذُ أبو الحسنِ ابنُ الصَّائغِ: البَصريُّونَ يصرِّحونَ بامتناعِ: «لو زَيدٌ قام لأكرَمْتُه» على الفَصيحِ، ويجيزونَه شاذًّا كقوله: «لو ذاتُ سِوارٍ لطَمَتْنِي»، وهو عندَهُم على فعلٍ مضمَرٍ، كقولِه تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦] فهو من بابِ الاشتغالِ.

وخرَّجَ ذلك أبو الحسن عليُّ بن فضالٍ المُجاشِعيُّ[٤] على إضمارِ (كانَ)،

---

(١) بعدها في (ت): «نفوراً».

(٢) في (س): «التخريج يتأتى»، والمعنى متقارب، لكن المثبت هو الموافق لما في «البحر».

(٣) في (س): «في نادر الكلام»، والمثبت من (ز) وهو الموافق لما في «البحر».

(٤) علي بن فضال بن علي بن غالب، أبو الحسن القيرواني المجاشعي النحوي، كان إماماً في النحو =

والتَّقديرُ: قُل لو كُنتم أَنتُم تَملِكُونَ، وظاهرُ هذا التَّخريجِ أنَّه حذفَ (كنتُم) برُمَّتِه ونفى ﴿أَنتُمْ﴾ توكيدًا لذلك الضَّميرِ المحذوفِ مع الفعلِ.

وذهبَ شَيخُنا أبو الحسنِ بنُ الصَّائغِ إلى أنَّ (كان) حُذِفَت فانفصَلَ اسمُها الذي كانَ مُتَّصِلًا بها، والتَّقدير: قل: لو كُنتُم تَملِكُونَ، فلَمَّا حُذفَ الفعلُ انفصلَ المرفوعُ، وهذا التَّخريجُ أحسَنُ؛ لأنَّ حذفَ (كان) بعدَ (لو) مَعهودٌ في لسانِ العَربِ، انتهى[١].

وأما المثلُ المذكورُ فقالَ القُمِّيُّ في «الأمثال»: أَظُنُّ أصلَه أنَّ امرأَةً عُطلًا من الحليِّ والهيئَةِ كانَتْ بينَ مُتحلِّيَاتٍ فلطمَتْ مِن بينِهِم رَجُلًا[٢].

قال أبو عبيدٍ: أي: لَوْ لَطَمَني مَن هو كفؤٌ لي احتملْتُه، لكن ليسَ لي بكفؤٍ، فهذا أشدُّ عليَّ[٣].

يُضرَبُ هذا في الكريمِ يظلِمُه الدَّنِيءُ الخسيسُ.

قال عطاءُ بن مصعبٍ: ويقولُ أيضًا: لو ذاتُ قُلْبٍ لَطَمتنِي، انتهى.

وقال السَّخاويُّ في «شرح المفصَّل»: أصلُ هذا المثلِ أنَّ امرأَةً شَريفةً لطمَتْها أَمَةٌ، فقالت ذلك؛ أي: لو لَطَمتْني حُرَّةٌ ذاتُ حليٍ لاحتمَلْتُها ولكنْ أَمَةٌ عاطِلٌ، فصار ذلك مثلًا مضروبًا للكريمِ يَظلِمُه الدَّنيءُ، انتهى.

= واللغة والتصريف والتفسير والسير، إلا أنه مضعَّف في الرواية، توفي سنة (٤٧٩هـ)، من مصنفاته: «إكسير الذهب في صناعة الأدب»، والتفسير الكبير الذي سماه «البرهان العميدي»، وله أيضاً كتاب «النكت في القرآن الكريم» مطبوع. انظر: «المنتظم» لابن الجوزي (١٦/ ٢٦٣)، و«خريدة العصر» (٢/ ٨٧٤)، و«معجم الأدباء» (٤/ ١٨٤٣).

(١) انظر: «البحر المحيط» (١٤/ ١٨٧ ـ ١٨٨).

(٢) ذكر نحوه الزمخشري في «المستقصى» (٢/ ٢٩٧)، وفيه: «...كانت في نساء حوال فلطمت...».

(٣) انظر: «الأمثال» لأبي عبيد (ص: ٢٦٨).

وأخرجَ ابنُ الأنباريِّ في «أماليه» وابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» عن ابنِ الأعرابيِّ قال: كان حاتمٌ الطَّائيُّ أسيرًا في عشيرةٍ[(١)] فقالَتْ له امرأةٌ يومًا: قم فافصدْ هذه النَّاقةَ، وكان الفَصْدُ عندَهُم أن يقطَعَ عِرقًا مِن عروقِ النَّاقةِ ثم يجمعَ الدَّمَ فيُشوَى، فقامَ حاتمٌ إلى الناقَةِ فنحَرها، فلَطَمَتْه المرأة فقالَ حاتمٌ: «لو غيرُ ذاتِ سِوارٍ لطَمَتْني»، فذهبَ قولُه مثلًا، وقال النِّسوَةُ: إنَّما قُلنا لكَ افصدْهَا، فقال: هكذَا فصدي أنَهْ[(٢)].

(١٠١ ـ ١٠٢) ـ ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍۢ ۖ فَسْـَٔلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِذْ جَآءَهُمْ فَقَالَ لَهُۥ فِرْعَوْنُ إِنِّى لَأَظُنُّكَ يَٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا ﴿١٠١﴾ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ وَإِنِّى لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا ﴾.

﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ ﴾ هـي العَصَـا، واليَـدُ، والجَـرَادُ، والقُمَّـلُ، والضَّفـادِعُ، والـدَّمُ، وانفِجارُ الماءِ مِـن الحجرِ، وانفـلاقُ البَحرِ، ونَتْـقُ الطُّورِ على بني إسـرائيلَ.

وقيل: الطُّوفانُ والسِّنونَ ونقصُ الثَّمراتِ مكانَ الثَّلاثةِ الأخيرةِ[(٣)].

---

(١) في (ز): «في عترة».

(٢) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١/ ٣٦٩). وفي «النوادر» لأبي زيد (ص: ٢٧٠): «وقال بعضهم إنما قال: لو غير ذات سوارٍ لطمتني، أي: لو لطمني رجل لانتصفت منه ولكن اللاطم لي امرأة»، وصحح المبرد في «المقتضب» (٣/ ٧٧) رواية: «لو غير ذات سوار لطمتني».
وقوله: «أنه» من (ز)، يريد: «أنا» فأبدل الهاء من الألف، وهي لغة طيء. قاله أبو زيد.

(٣) روى عبد الرزاق في «تفسيره» (١٦٣٢)، والطبري في «تفسيره» (١٥/ ١٠٢)، عن ابن عباس قال: ﴿تِسْعَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ﴾ وهي متتابعات، وهي في سورة الأعراف ﴿ وَلَقَدْ أَخَذْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ بِٱلسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ ﴾ قال: السنين في أهل البوادي، ونقص من الثمرات لأهل القرى، فهاتان آيتان، والطوفان، والجراد، والقمل، والضفادع، والدم، هذه خمس، ويد موسى إذ أخرجها بيضاء للناظرين من غير سوء: البرص، وعصاه إذ ألقاها فإذا هي ثعبان مبين. =

وعن صفوانَ: أنَّ يَهودِيًا سألَ النَّبيَّ ﷺ فقال: «أَنْ لا تُشرِكُوا باللهِ شيئًا، ولا تَسرِقُوا ولا تَزْنُوا ولا تقتُلوا النَّفسَ التي حرَّمَ اللهُ إلَّا بالحَقِّ، ولا تَسحَرُوا ولا تَأكُلُوا الرِّبَا، ولا تَمشُوا ببريءٍ إلى ذي سُلطانٍ ليَقتُلَهُ، ولا تَقذِفُوا مُحصنَةً، ولا تَفِرُّوا مِن الزَّحفِ، وعليكُمْ خاصَّةً اليهودُ أَنْ لا تَعْدُوا في السَّبتِ»، فقبَّلَ اليَهودِيُّ يدَهُ ورِجلَهُ.

فعَلى هذا المرادُ بالآياتِ: الأحكامُ العامَّةُ للمِلَلِ الثَّابتَةُ في كلِّ الشَّرائعِ، سُمِّيَت بذلك لأنَّها تدلُّ على حالِ مَن يَتعاطى مُتعلَّقَها في الآخرةِ مِن السَّعادَةِ والشَّقاوَةِ، وقولُه: «وعليكُمْ خاصَّةً اليَهودُ أن لا تَعْدُوا» حكمٌ مستأنَفٌ زائدٌ على الجوابِ، ولذلك غيَّرَ فيه سِياقَ الكَلامِ.

﴿فَسْـَٔلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِذْ جَآءَهُمْ﴾ فقلنا له: سَلْهُم مِن فِرعَونَ ليُرسِلَهُم معكَ، أو: سَلْهُم مِن حالِ دينِهم، ويؤيِّدُه قراءةُ رَسولِ اللهِ ﷺ: (فسَالَ) على لفظِ المضيِّ بغيرِ همزٍ[1]، وهو لغةُ قريشٍ، و﴿إِذْ﴾ متعلِّقٌ بـ(قلنا) أو (سال) على هذه القراءةِ.

أو: فسَلْ يا مُحمَّدُ بني إسرائيلَ عمَّا جرى بينَ مُوسى وفِرعونَ إذ جاءَهُم، أو عَن الآياتِ ليظهرَ للمُشركينَ صدقُكَ، أو لتَتسلَّى نفسُكَ، أو لتعلَمَ أنَّه تَعالى لو أتى بما اقترحُوا لأصرُّوا على العنادِ والمُكابرةِ كمَنْ قبلَهُم، أو ليزدادَ يَقينُكَ لأنَّ تَظاهُرَ

= وروى الطبري في «تفسيره» (١٥/ ١٠٢)، عن الحسن في قوله: ﴿تِسْعَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ﴾، ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ بِٱلسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ قال: هذه آية واحدة، والطوفان، والجراد، والقمل، والضفادع، والدم، ويد موسى، وعصاه إذ ألقاها فإذا هي ثعبان مبين، وإذ ألقاها فإذا هي تلقف ما يأفكون.

(١) انظر: «الكشاف» (٥/ ١١٣)، ورواها ابن أبي داود في «المصاحف» (ص: ٢٦٠) عن عكرمة. وذكر ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨١) عن ابن عباس أنه قرأ: (فسأل) بفتح السين كما قال، ولم يذكر في الهمزة شيئاً.

الأَدِلَّـةِ يوجِـبُ قـوَّةَ اليَقيـنِ وطمأنينـةَ القَلـبِ، وعلـى هـذا كانَ ﴿إِذْ﴾ نصبًـا بـ ﴿ءَاتَيْنَا﴾، أو بإضمـارِ: «يخبـروكَ» علـى أنَّه جـوابُ الأمـرِ، أو بإضمـارِ: «اذكُر» علـى الاسـتئنافِ.

﴿فَقَالَ لَهُۥ فِرْعَوْنُ إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا﴾: سُحِرْتَ فتخبَّطَ عقلُكَ.

﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ﴾ يا فِرعونُ، وقرأَ الكسائيُّ بالضم[1] على إخبارِه عَن نفسِه.

﴿مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ يعنـي: الآيـاتِ ﴿إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾: بينـاتٍ تُبَصِّـرُكَ صِدْقـي، ولكنَّـكَ تعانِـدُ، وانتصابُـه علـى الحـالِ.

﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾: مَصروفًـا عَـن الخيرِ مَطبوعًا على الشـرِّ، مِن قَولِهـم: مـا ثَبَـركَ عَن هـذا؟ أي: ما صرفـكَ، أو: هالِـكًا، قارَعَ ظَنَّـهُ بظَنِّهِ، وشـتَّانَ ما بيـنَ الظَّنَّيـنِ، فـإِنَّ ظَـنَّ فِرعونَ كَـذِبٌ بَحْـتٌ، وظنَّ مُوسـى يحـومُ حولَ اليَقيـنِ مِن تَظاهُـرِ أماراتِه.

وقـرئ: (وإِنْ إِخالُـك يـا فرعـونُ لمثبـوراً) علـى (إنْ) المُخفَّفَـةِ والـلامُ هـي الفارقَـةُ[2].

(١٠٣ ـ ١٠٤) ـ ﴿فَأَرَادَ أَن يَسْتَفِزَّهُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ فَأَغْرَقْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ جَمِيعًا ﴿١٠٣﴾ وَقُلْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ لِبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱسْكُنُوا۟ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ ٱلْءَاخِرَةِ جِئْنَا بِكُمْ لَفِيفًا﴾.

﴿فَأَرَادَ﴾ فرعونُ ﴿أَن يَسْتَفِزَّهُم﴾: أن يَستَخِفَّ مُوسى وقومَه ويَنفِيَهُم ﴿مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾: أرضِ مِصرَ، أو الأرضِ مطلقًا بالقتلِ والاستئصالِ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٨٥)، و«التيسير» (ص: ١٤١).

(٢) نسبت لأبي بن كعب. انظر: «الكشاف» (٥/ ١١٥)، و«البحر» (١٤/ ١٩٣).

﴿فَأَغْرَقْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ جَمِيعًا﴾ فعكَسْنَا عليه مَكْرَه، فاستَفْزَزْناهُ وقومَهُ بالإغراقِ.

﴿وَقُلْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾: مِن بَعدِ فِرعونَ وإغراقِه ﴿لِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱسْكُنُوا۟ ٱلْأَرْضَ﴾ التي أرادَ أَنْ يَستَفِزَّكُم مِنها ﴿فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ ٱلْآخِرَةِ﴾: الكرَّةِ أو الحياةِ أو السَّاعةِ أو الدَّارِ الآخرةُ؛ يعني: قيامَ القيامةِ ﴿جِئْنَا بِكُمْ لَفِيفًا﴾: مُختلطِينَ إيَّاكُم وإيَّاهُم، ثم نَحكُمُ بينكُم ونَميزُ سُعداءَكُم مِن أَشقِيَائِكُم.

واللَّفيفُ: الجَماعاتُ مِن قَبائِلَ شَتَّى.

قولـه: «وعـن صفـوانَ أنَّ يَهودِيًّا سـألَ النَّبيَّ ﷺ عنْهـا فقال: «أن لا تشـرِكُوا باللهِ شيئًا..» الحديث:

أخرجَهُ التِّرمذِيُّ وقال: حسنٌ صَحيحٌ، والنَّسائيُّ وابنُ ماجَه والحاكِمُ وقال: صحيحٌ لا تُعرَفُ له عِلَّةٌ(١).

قال الطِّيبِيُّ: فيه إشكالٌ؛ لأنَّ المذكورَ عشرةٌ، والسُّؤالُ وقعَ عن تسعٍ، وقد أجابَ عنه التُّورِبشتيُّ بأجوبةٍ، والذي نقولُه: كان رَسولُ اللهِ ﷺ يقول: اعلَمُوا مَعاشِرَ اليهودِ أنَّ الآياتِ التي أوتِيَها موسى ولم تَنسَخْها شَريعَةٌ نحنُ وأَنتُم فيها سواءٌ هذه(٢) المذكوراتُ، لكنْ له آيةٌ أخرى تختصُّ بكم، وهذه الزِّيادَةُ كالأنفالِ والتَّتميمِ يعني:

---

(١) رواه الترمذي (٢٧٣٣)، والنسائي (٤٠٧٨)، وابن ماجه (٣٧٠٥)، والحاكم في «المستدرك» (٢٠)، وصحح النووي أسانيده في «رياض الصالحين» (٨٨٩). قال ابن كثير في «تفسيره» (٥/ ١٢٥) عند تفسير هذه الآية بعد أن أورد هذا الحديث: «وهو حديث مشكل، وعبد الله بن سلمة في حفظه شيء، وقد تكلموا فيه، ولعله اشتبه عليه التسع الآيات بالعشر الكلمات، فإنها، وصايا في التوراة لا تعلق لها بقيام الحجة على فرعون، والله أعلم».

(٢) قوله: «هذه» خبر «أن الآيات».

خذوا ما سألتُموني عنه وأزيدُكُم ما يختصُّ بكم[١] لتعلَمُوا وقوفي على ما يَشتملُ عليه كتابُكُم[٢].

قوله: «ويؤيِّدُه قراءةُ رسولِ اللهِ ﷺ: فسالَ»:

أخرجَه سعيدُ بن منصورٍ في «سننه» وأحمدُ في «الزهد» عن ابنِ عبَّاس[٣].

قوله: «أو بإضمارٍ: يخبروكَ...أو بإضمارٍ: اذكر»:

قال أبو حيَّان: لا يَتأتى تَعلُّقُه بهما لأنَّه ظرفٌ ماضٍ[٤].

وقال الحَلَبِيُّ: إذا جَعلَه مَعمولًا لهما لم يَجعَلْه ظرفًا بل مفعولًا به كما تقرَّرَ غيرَ مرَّةٍ[٥].

قوله: «كذبٌ بحتٌ»[٦].

(١٠٥) ـ ﴿وَبِٱلۡحَقِّ أَنزَلۡنَٰهُ وَبِٱلۡحَقِّ نَزَلَۗ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا﴾.

﴿وَبِٱلۡحَقِّ أَنزَلۡنَٰهُ وَبِٱلۡحَقِّ نَزَلَ﴾؛ أي: ومَا أنزَلْنَا القُرآنَ إلا مُلتَبِسًا بالحقِّ المُقتَضِي لإِنزالِه، ومَا نزلَ إلا مُلتَبِسًا بالحقِّ الذي اشتمَلَ عليهِ.

وقيل: وما أنزلناهُ مِن السَّماءِ إلَّا مَحفُوظًا بالرَّصَدِ مِن الملائكةِ، وما نزل على

---

(١) في (س): «يختص به».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٣٨٧).

(٣) رواه سعيد بن منصور في «سننه ـ التفسير» (٦/ ١٥٨)، ورواه الطبري في «تفسيره» (١٥/ ١٠٥)، والثعلبي في «تفسيره» (١٦/ ٤٩٤). ولم أقف عليه في المطبوع من «الزهد» لأحمد.

(٤) انظر: «البحر المحيط» (١٤/ ١٩٠).

(٥) انظر: «الدر المصون» (٧/ ٤٢٠).

(٦) كذا وقعت بغير شرح.

الرَّسولِ إلا محفوظًا بهم مِن تَخليطِ الشَّياطينِ، ولعلَّه أرادَ بِهِ نفيَ اعتراءِ البُطلان له أوَّلَ الأمرِ وآخرَهُ.

﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرٗا﴾ للمُطيعِ بالثَّوابِ ﴿وَنَذِيرٗا﴾ للعَاصي مِن العِقابِ، فلا عليكَ إلا التَّبشيرُ والإنذارُ.

قوله: «إلَّا مَحفوظًا بالرصدِ»:

قال الطِّيبِيُّ: تفسيرٌ لِمَعنى الحقِّ وتَوضيحٌ لمحلِّه، وأنه نَصبٌ على الحالِ[1].

قوله: «فلا عليكَ إلَّا التَّبشيرُ والإنذارُ»:

قال الطِّيبِيُّ: أي: التَّركيبُ مِن القصرِ الإفراديِّ، نُزِّلَ صلواتُ اللهِ عليهِ وسلامُه لحرصِه على إيمانِ قَومِه مَنزلَةَ مَن يعتقدُ أنَّه مُبشِّرٌ ونَذيرٌ ومع ذلك يُكْرِهُ على الدِّينِ أيضًا، فقُصرَ على البِشارَةِ والنِّذارةِ ونُفي كونُه مُكرِهًا[2].

(١٠٦) ـ ﴿وَقُرۡءَانٗا فَرَقۡنَٰهُ لِتَقۡرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكۡثٖ وَنَزَّلۡنَٰهُ تَنزِيلٗا﴾.

﴿وَقُرۡءَانٗا فَرَقۡنَٰهُ﴾: نَزَّلْنَاهُ مُفرَّقًا مُنَجَّمًا.

وقيل: فَرَّقْنَا فيهِ الحَقَّ مِن الباطلِ، فحُذِفَ الجَارُّ كمَا في قولِه:

ويَــومٍ شَــهِدْنَاهُ ....

وقُرِئَ بالتَّشديدِ[3] لكَثرَةِ نجومِه، فإنَّه نزلَ في تَضاعيفِ عِشرينَ سنَةً.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٣٩١).

(٢) المصدر السابق (٩/ ٣٩٢).

(٣) انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ١٣٣)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨١)، و«المحتسب» (٢/ ٢٣)، عن أبيٍّ وابن عباس ومجاهد. وزاد ابن جني نسبتها لعلي وابن مسعود وجمع من أئمة التابعين.

﴿لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ﴾: على مَهَلٍ وتُؤَدَةٍ، فإنَّه أيسَرُ للحفظِ وأعوَنُ في الفَهْمِ[١]. وقُرِئَ بالفَتحِ[٢]، وهو لُغَةٌ فيه.

﴿وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾ على حسبِ الحَوادثِ.

(١٠٧) ـ ﴿قُلْ ءَامِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوْ لَا تُؤْمِنُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهِۦٓ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾.

﴿قُلْ ءَامِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوْ لَا تُؤْمِنُوٓا۟﴾ فإنَّ إيمانَكُم بالقُرآنِ لا يَزيدُهُ كَمالًا وامتِناعَكُم عنه لا يورِثُه نَقْصًا[٣].

وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهِۦٓ﴾ تعليلٌ لَه؛ أي: إنْ لَمْ تُؤمِنُوا به فقَدْ آمَنَ بِهِ مَن هو خَيرٌ مِنْكُم، وهُم العُلَماءُ الذين قَرَؤُوا الكُتبَ السَّابقَةَ وعَرَفُوا حَقيقَةَ الوَحيِ وأماراتِ النُّبوَّةِ، وتمكَّنُوا من المَيْزِ بينَ المحقِّ والمُبطلِ، أو رأوا نعتَكَ وصِفَةَ ما أُنزِلَ إليكَ في تلكَ الكُتبِ.

ويجوزُ أَنْ يكونَ تَعليلًا لـ﴿قُلْ﴾ على سبيلِ التَّسلِيَةِ كأنَّه قيل: تَسَلَّ بإيمانِ العُلَماءِ عَن إيمانِ الجَهلَةِ، ولا تَكْتَرِثْ بإيمانِهِم وإعراضِهِم.

﴿إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ القرآنُ ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾: يَسقطونَ على وُجوهِهِم تَعظيمًا لأمرِ اللهِ، أو شُكْرًا لإنجازِهِ وَعدَهُ في تلكَ الكُتبِ ببعثَةِ مُحمَّدٍ عليه السَّلامُ على فترةٍ مِن الرُّسلِ وإنزالِ القُرآنِ عليه.

---

(١) في (خ): «وأعون للفهم».

(٢) نسبت لقتادة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨١).

(٣) في (ت): «نقصاناً».

(١٠٨ ـ ١٠٩) ـ ﴿وَيَقُولُونَ سُبْحَٰنَ رَبِّنَآ إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ﴿١٠٨﴾ وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾.

﴿وَيَقُولُونَ سُبْحَٰنَ رَبِّنَآ﴾ عن خُلْفِ الموعدِ[1] ﴿إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾ إنَّه كانَ وَعدُه كائنًا لا محالةَ.

﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ﴾ كرَّرَه لاختِلافِ الحالِ أو السَّببِ، فإنَّ الأَوَّلَ للشُّكرِ عندَ إنجازِ الوَعدِ، والثَّانيَ لِمَا أَثَّرَ فيهم مِن مَواعظِ القُرآنِ حالَ كونِهم باكينَ مِن خَشيَةِ اللهِ، وذكرُ الذَّقنِ لأَنَّهُ أَوَّلُ ما يَلقَى الأرضَ مِن وَجهِ السَّاجدِ، واللامُ فيهِ لاختِصاصِ الخُرورِ به.

﴿وَيَزِيدُهُمْ﴾ سماعُ القُرآنِ ﴿خُشُوعًا﴾ كما يَزيدُهُم عِلْمًا ويَقينًا باللهِ.

قوله: «كما في قولِه:

ويومٍ شَهِدْنَاه ....»

تمامُه:

.... سُلَيمًا وعامرًا قليلٍ سِوَى الطَّعنِ النِّهالِ نوافِلُهْ[2]

قال الزمخشريُّ في «شرحِ شواهدِ سيبويه»: هو لرَجُلٍ مِن بني عامرٍ.

قال الطِّيبِيُّ: «النِّهالُ»: الرماحُ، والنَّهلُ: الشُّربُ؛ أي: تُروَى منه الرِّماحُ العطاشُ، و«نواهِلُه» فاعلُ «قليلٍ»، انتهى[3].

---

(١) في (خ): «الوعد».

(٢) البيت لرجل من بني عامر كما في «الكتاب» (١/ ١٧٨)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (١/ ٤٣٣).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٥٣٦).

وقال الأعلَمُ في «شرح شواهدِ سيبويه»: نصبَ ضميرَ اليومِ بالفعلِ تشبيهًا بالمفعولِ به اتِّساعًا ومجازًا، والمعنى: شهِدْنا فيهِ، وسليمٌ وعامرٌ قبيلتان مِن قيسِ عَيْلانَ، والنَّوافلُ هنا: الغَنائمُ، يقول: لم نَغْنَمْ فيه إلا النفوسَ بما أولَيناهُم مِن كثرةِ الطَّعنِ، و«النِّهال»: المرتويةُ بالدمِ، وأصل النَّهلِ: أوَّلُ الشربِ، والعَلَلُ: الشُّربُ بعدَ الشُّربِ، والطعنُ هنا: جمعُ طعنةٍ، انتهى.

وقال ابنُ السِّيرافيِّ في «شرح شواهد سيبويه»: النِّهالُ: جمعُ ناهلٍ وهو العطشانُ، وقد يقع على الريَّانِ وهو من الأَضدادِ، والنَّوافِلُ: الغَنائِمُ وما يصيبُه الجَيشُ، يقول: هذا اليومُ الذي شَهِدْنا فيه سُليمًا وعامِرًا قليلةٌ نوافِلُه إلا الطَّعنَ، والطَّعنُ ليس من النَّوافلِ، المعنى: أنَّ هذا اليومَ لا غنائمَ فيه بل فيه طَعنٌ، وهم يَصِفُونَ الرِّماحَ بالنِّهالِ يعنونَ أنَّها عِطاشٌ إلى شربِ الدَّمِ، وهذا على طريقِ المثَلِ يريدونَ أنَّ أصحابَها حِراصٌ على القتلِ والطَّعنِ، انتهى[1].

قوله: «وذكرَ الذَّقنَ لأنَّه أوَّلُ ما يَلْقَى الأرضَ من وجهِ السَّاجدِ»:

قال الطِّيبيُّ: قال صاحبُ «التَّقريب»: وفيه نَظرٌ لأنَّ أوَّلَ ما يلقَى الأرضَ الجبهَةُ أو الأنفُ، ووُجِّهَ: أنه إذا ابتدأَ الخُرورَ فأقربُ الأشياءِ مِن وَجهِهِ إلى الأرضِ هو الذَّقنُ، أو أرادَ مبالغةً في الخضوعِ وهو تَعفيرُ اللِّحى على التُّرابِ، والأذقانُ كناية عنها، أو أنه ربَّما خرَّ على الذَّقنِ كالمغشيِّ عليه لخَشيةِ اللهِ[2].

---

(١) انظر: «شرح أبيات مغني اللبيب» لعبد القادر البغدادي (٧/ ٨٥).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٣٩٥).

(١١٠) - ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ۚ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾.

﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَٰنَ﴾ نزلَت حينَ سَمِعَ المُشركونَ رَسولَ اللهِ يقول: «يا اللهُ يا رحمنُ» فقالوا: إنه يَنهانَا أَنْ نَعبُدَ إلهينِ وهو يَدعُو إلهًا آخرَ.

وقالت[١] اليَهودُ: إنَّك لتُقِلُّ ذِكرَ الرَّحمنِ وقَدْ أكثرَهُ اللهُ في التَّوراةِ[٢].

والمرادُ على الأوَّلِ: التَّسويَةُ بينَ اللَّفظينِ بأنَّهما يُطلَقانِ على ذاتٍ واحِدَةٍ وإن اختلفَ اعتِبارُ إطلاقِهِمَا، والتَّوحيدُ إنَّما هو للذَّاتِ الذي هو المعبودُ.

وعلى الثَّاني: أنَّهما سِيَّانِ في حُسنِ الإطلاقِ والإفضاءِ إلى المقصودِ، وهو أجوَدُ لقولِه: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾.

والدُّعاءُ في الآيةِ بمَعنى التَّسمِيَةِ، وهو يَتعدَّى إلى مَفعولَيْنِ حُذِفَ أَوَّلُهُما استغناءً عنه، و(أو) للتَّخييرِ، والتَّنوينُ في ﴿أَيًّا﴾ عِوَضٌ عَن المضافِ إليه، و(ما) صِلَةٌ لتأكيدِ ما في ﴿أَيًّا﴾ مِن الإبهامِ، والضَّميرُ في (له) للمُسمَّى؛ لأنَّ التَّسمِيَةَ لهُ لا للاسمِ، وكانَ أَصلُ الكَلامِ: أيًّا ما تدعُو فهُوَ حَسَنٌ، فوُضِعَ مَوضِعَه: ﴿فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ للمُبالغَةِ والدَّلالَةِ على ما هوَ الدَّليلُ عليه، وكونُها حُسْنَى لدَلالَتِها على صِفاتِ الجَلالِ والإكرام

﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ﴾: بقراءةِ صَلاتِكَ حتى تُسمِعَ المُشركينَ، فإنَّ ذلك يَحمِلُهُم علَى السبِّ واللغوِ فيها ﴿وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ حتى لا تُسمِعُ مَن خلفَكَ مِن المُؤمنينَ

---

(١) في (أ): «أو قالت».

(٢) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٦/ ٥٠٦)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٩٥)، عن الضحاك.

﴿وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾: بينَ الجهرِ والمُخافَتَةِ سَبيلًا وَسَطًا؛ فإنَّ الاقتصادَ في جَميعِ الأُمورِ مَحبوبٌ.

رُوِيَ أنَّ أبا بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنه كانَ يَخفتُ ويقول: أُناجِي رَبِّي وقَدْ عَلِمَ حاجَتِي، وعُمَرُ رَضِيَ اللهُ عنه كان يجهَرُ ويقول: أَطرُدُ الشَّيطانَ وأُوقِظُ الوَسْنانَ، فلَمَّا نزلَتْ أمَرَ رَسولُ اللهِ ﷺ أبا بَكرٍ أَنْ يرفَعَ قَلِيلًا وعُمَرَ أَن يخفضَ قليلًا.

وقيل: مَعناه: لا تجهَرْ بصَلاتِكَ كلِّها ولا تُخافِتْ بها بأَسْرِهَا، وابتَغِ بينَ ذلكَ سَبِيلًا بالإخفاتِ[1] نهارًا والجَهرِ ليلًا.

قوله: «نزلَت حينَ سَمِعَ المُـشركونَ رسولَ اللهِ ﷺ يقول: «يا الله يا رحمن» فقالوا: ينهانَا أَنْ نَعبُدَ إلهينِ وهو يدعو إلهًا آخرَ»:

أخرجَه ابنُ جَريرٍ وابنُ مردويه عن ابنِ عبَّاسٍ[2].

قوله: «وعلى الثَّاني بأنَّهُما سِيَّانِ في حسنِ الإطلاقِ والإفضاءِ إلى المقصودِ، وهو أصوَبُ لقولِه: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾»:

قال الطِّيبِيُّ: إنَّما كانَ أَصْوَبَ لأنَّ اعتراضَ اليَهودِ كانَ تعييرًا للمُسلمينَ على تَرجيحِ أحدِ الاسمينِ على الآخرِ، واعتراضَ المشركينَ كان تعييرًا على الجمعِ بين اللفظينِ، فقوله: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ مطابقٌ للردِّ على اليَهودِ؛ لأنَّ المعنى: أيَّ اسمٍ من الاسمينِ دَعَوتُموه فهو حسنٌ، وهو لا ينطبِقُ على اعتراضِ المُشركينَ.

والجوابُ: هذا مُسلَّمٌ إذا كان (أو) للتَّخييرِ، فلَمْ يمتنعْ أن يكونَ للإباحةِ، كما

---

(١) في (خ): «بالإخفاء».

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٥/ ١٢٣). وبنحوه البخاري في «خلق أفعال العباد» (ص: ٨٢).

في قولك: «جالِسِ الحَسَنَ أو ابنَ سيرينَ» فحينئذٍ يكونُ ذلك أصوبَ[١].

وتقريرُه: قلْ سَمُّوا ذاتَه المقدَّسَةَ بالله أو بالرحمن، فهُما سِيَّانِ في استصوابِ التَّسمِيَةِ بهما، فبأَيِّهما سمَّيْتَه فأنْتُ مُصيبٌ، وإن سمَّيْتَه بهما معًا فأنتَ أصوَبُ؛ لأنَّ له الأسماءَ الحسنى فادْعُوه بهَا[٢].

فجوابُ الشَّرطِ الأوَّلِ قولنا: «فأنت مُصيبٌ»، ودلَّ على الشَّرطِ الثاني وجوابِه قوله: ﴿فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾، فعلى هذا الآيةُ فنٌّ مِن فنونِ الإيجازِ الذي هو مِن حليَةِ التنزيلِ[٣].

قوله: «رُوِيَ أنَّ أبا بكرٍ كان يَخفتُ ويقول: أناجي ربي وقد عَلِمَ حاجَتِي..» الحديثَ:

أخرجَه بهذا اللفظِ ابنُ جَريرٍ عَن محمَّد بن سيرينَ قال: نُبِّئْتُ أنَّ أبا بكرٍ... فذكرَهُ مُرسَلًا[٤]، وأصلُه عند أبي داودَ والتِّرمذيِّ وابن حبانَ والحاكمِ من حديثِ أبي قتادةَ[٥].

---

(١) في «فتوح الغيب»: «أجوب».

(٢) في «فتوح الغيب»: «لأن له الأسماء الحسنى وقد أَمَرنا بأن ندعوَه بها في قوله: ﴿فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٣٩٧).

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١٥/ ١٣٢).

(٥) رواه أبو داود (١٣٢٩)، والترمذي (٤٤٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٧٣٣)، والحاكم في «المستدرك» (١١٦٨). قال النووي في «خلاصة الأحكام» (١/ ٣٩٢): رواه أبو داود بإسناد صحيح. وروى نحو هذه القصة مختصرة أبو داود (١٣٣٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. قال أبو داود: لم يذكر: (فقال لأبي بكر: ارفَعْ شيئاً، ولعمر: اخْفِضْ شيئاً). وصححه النووي أيضاً في المصدر المذكور.

(١١١) ـ ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًۢا﴾.

﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ﴾: في الألوهيَّةِ ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ﴾: وَلِيٌّ يُواليه من أجلِ مذلَّةٍ به ليَدْفعَها بمُوالاتِه.

نفى عنه أَنْ يكونَ له ما يُشارِكُه مِن جنسِهِ ومِن غيرِ جنسِهِ اختيارًا أو اضطرارًا وما يعاونُه ويُقوِّيه، ورتَّبَ الحمدَ عليهِ للدَّلالةِ على أنَّه الذي يَستَحِقُّ جنسَ الحَمدِ؛ لأنَّه كامِلُ الذَّاتِ المُنفَرِدُ بالإيجادِ المنعِمُ على الإِطلاقِ، وما عَداهُ ناقِصٌ مَملوكُ نِعمةٍ أو مُنعَمٌ عليهِ[1]، ولذلك عطفَ عليه قولَه: ﴿وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًۢا﴾.

وفيهِ تَنبيهٌ على أنَّ العبدَ وإِنْ بالغَ في التَّنزيهِ والتَّمجيدِ[2] واجتهدَ في العِبادَةِ والتَّحميدِ[3] يَنبَغِي أَنْ يعترفَ بالقُصورِ عَن حقِّهِ في ذلك.

رُوِيَ أنَّه عليهِ السَّلامُ إذا أَفْصح الغُلامُ مِن بَنِي عبدِ المُطَّلِبِ علَّمَه هذه الآيَةَ.

وعنه عليه السَّلامُ: «مَن قرأَ سُورةَ بَني إِسرائيلَ فرَقَّ قَلبُهُ عندَ ذكرِ الوالِدَينِ كانَ له قِنطارٌ في الجنَّةِ، والقِنطارُ: ألفُ أوقيَّةٍ ومئتا أُوقيَّةٍ».

قوله: «رُوِيَ أنَّه عليهِ السَّلامُ كان إذا أفصحَ الغَلامُ مِن بَنِي عبدِ المُطَّلِبِ علَّمَه هذهِ الآيَةَ»:

أخرجَهُ ابنُ السُّنِّيِّ في «عمل اليوم والليلة» مِن حديثِ عمرِو بنِ شُعيبٍ، عَن أبيه، عَن جده.

---

(١) قوله: «مملوك نعمة» من إضافة الصفة للموصوف؛ أي: ما عداه ناقص لأنه إمّا نفس النعمة المملوكة له المسندة إليه، أو منعَم عليه. انظر: «حاشية الشهاب» (٦/ ٧٠).

(٢) في (خ): «والتحميد».

(٣) في (خ) و(ت): «والتمجيد».

ورواهُ عبدُ الرزَّاق وابنُ أبي شيبةَ في «مصنفيهما» من حديثِ عمرو بن شُعيبٍ معضَلاً[1].

وفي «الأساس»: أفصَحَ الصَّبِيُّ في مَنْطِقه: فُهِمَ ما يقولُ في أوَّلِ ما يَتكلَّمُ به[2].

قوله: «مَن قرأَ بني إسرائيلَ فَرَقَّ قلبُه..» إلى آخره:

رواهُ ابنُ مردويه والواحِديُّ والثَّعلبيُّ عن أُبَيٍّ[3]، وهو موضوعٌ كما تقدَّمَ.

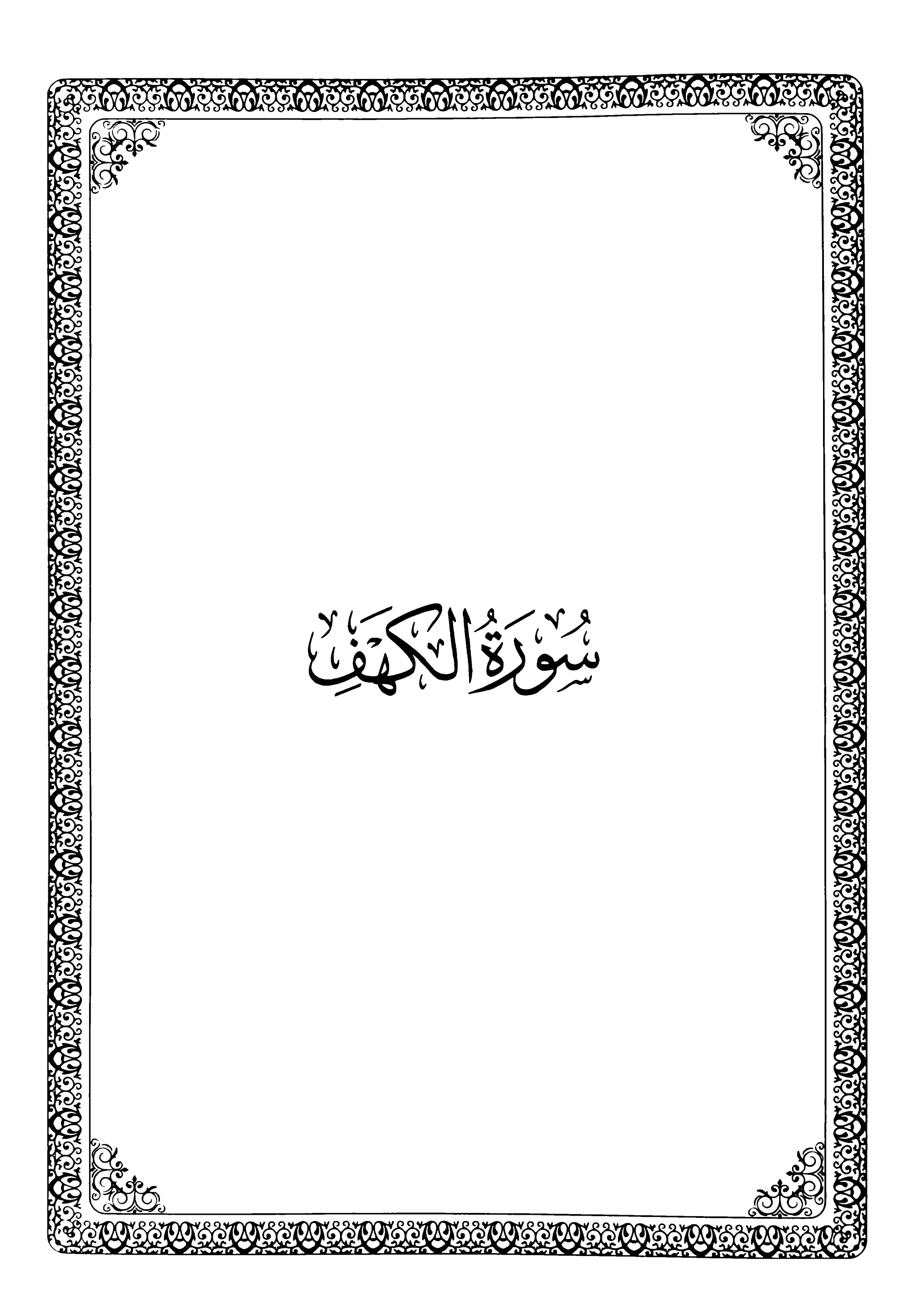
* * *

---

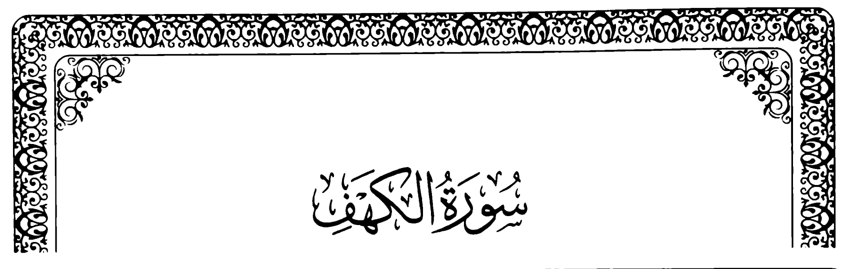
(١) رواه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٤٢٤) من طريق سفيان بن وكيع، عن سفيان بن عيينة، عن عبد الكريم أبي أمية، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ.
ورواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٤٩٨) قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن عبد الكريم، عن عمرو بن شعيب، عن النبي ﷺ معضلاً.
ورواه عبد الرزاق في «المصنف» (٧٩٧٦) عن ابن عيينة، عن عبد الكريم، عن النبي ﷺ وهو معضل أيضاً.
قلت: ولعل رفعه وهم من سفيان بن وكيع، فقد قال الحافظ في «التقريب»: سفيانُ بن وَكِيع بن الجَرَّاح، أبو محمد الرُّؤاسي الكوفي، كان صدوقًا إلا أنه ابتلي بورّاقه، فأدخل عليه ما ليس من حديثه فنُصح فلم يقبل فسقط حديثه.
قال في «تحرير التقريب»: يعني: ضعيف، ضعَّفه أبو حاتم، والبخاري، والنسائي، وأبو داود، والذهبي، وقال أبو زُرْعَةَ: كان يُتَّهم بالكذب!

(٢) انظر: «أساس البلاغة» (مادة: فصح).

(٣) رواه الثعلبي في «تفسيره» (١٦/ ١٧٣ ـ ١٧٤)، والواحدي في «الوسيط» (٣/ ٩٣)، وهو قطعة من الحديث الموضوع في فضائل السور، وقد تقدم الكلام عليه مراراً. وانظر: «الفوائد المجموعة» للشوكاني (ص: ٢٩٦).



سُورَةُ الكَهفِ



مَكِّيَّةٌ، وقيل: إلا قولَه: ﴿وَٱصۡبِرۡ نَفۡسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ رَبَّهُم ...﴾ الآية[1].

وهي مئةٌ وإحدى عشرةَ آيةً[2].

بسم الله الرَّحمنِ الرَّحيم

(١) ـ ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبۡدِهِ ٱلۡكِتَٰبَ وَلَمۡ يَجۡعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ﴾.

﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبۡدِهِ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ يعني: القرآنَ، رتَّبَ استحقاقَ الحمدِ على إنزالِه تنبيهًا على أنَّهُ أعظَمُ نَعْمائِه، وذلك لأنَّه الهادي إلى ما فيه كمالُ العبادِ، والدَّاعي إلى ما بهِ يَنتَظِمُ صلاحُ المعاشِ والمعادِ.

﴿وَلَمۡ يَجۡعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ﴾: شيئًا من العِوَجِ باختلالٍ في اللفظِ وتنافٍ في المعنى، أو انحرافٍ مِن[3] الدَّعوةِ إلى جنابِ الحقِّ، وهو في المعاني كالعَوَجِ في الأعيانِ.

---

(١) ذكره الجرجاني في «درج الدرر» (٢/ ٢٣٦)، وابن الجوزي في «زاد المسير» (٣/ ٦٣)، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وذكره ابن الجوزي أيضاً عن قتادة.

(٢) انظر: «البيان في عد آي القرآن» للداني (ص: ١٧٩)، وفيه: هي مئة وخمس آيات في المَدَني والمكي، وست في الشَّامي، وعشر في الكوفي، وإحدى عشرة في البصري.

(٣) في (ت): «عن».

(٢ ـ ٣) ـ ﴿قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا ﴿٢﴾ مَّٰكِثِينَ فِيهِ أَبَدًا﴾.

﴿قَيِّمًا﴾: مُستقيمًا مُعتَدِلًا لا إفراطَ فيه ولا تَفريطَ، أو: قيِّمًا بمصالحِ العبادِ، فيكونُ وصفًا له بالتَّكميلِ بعد وصفِه بالكمالِ، أو: على الكتبِ السَّابقةِ ليشهدَ بصِحَّتِها.

وانتصابُهُ بمُضمَرٍ تَقديرُه: جعلَهُ قيمًا، أو على الحالِ مِن الضَّميرِ في ﴿لَّهُۥ﴾، أو مِن ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾ على أنَّ الواوَ في ﴿وَلَمْ يَجْعَل﴾ للحالِ دونَ العَطفِ؛ إذ لو كانَ للعَطفِ لكانَ المعطوفُ فاصلًا بين أبعاضِ المعطوفِ عليه، ولذلك قيل: فيه تقديمٌ وتأخيرٌ.

وقُرِئَ: (قِيَمًا)[1].

﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا﴾؛ أي: لينذرَ الذين كفروا عذابًا شديدًا، فحُذفَ المفعولُ الأَوَّلُ اكتفاءً بدلالةِ القرينةِ واقتصارًا على الغرضِ المَسوقِ إليه.

﴿مِّن لَّدُنْهُ﴾: صادرًا مِن عندِه، وقرأَ أبو بكرٍ بإسكانِ الدَّالِ إسكانَ الباءِ مِن (سَبُع) مع الإشمامِ ليَدُلَّ على أصلِه، وكسرِ النُّونِ لالتقاءِ السَّاكنَيْنِ، وكسرِ الهاء للإتباعِ[2].

﴿وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا﴾ هو الجنَّةُ.

﴿مَّٰكِثِينَ فِيهِ﴾: في الأجرِ ﴿أَبَدًا﴾ بلا انقطاعٍ.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨١) عن أبان بن تغلب.

(٢) مع وصل الهاء بياء لفظية. انظر: «السبعة» (ص: ٣٨٨)، و«التيسير» (ص: ١٤٢).

(٤ ـ ٥) ـ ﴿ وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ۝٤ مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَآئِهِمْۚ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾.

﴿ وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ﴾ خصَّهُم بالذِّكرِ وكرَّرَ الإنذارَ مُتعلِّقًا بهم استعظامًا لكُفرِهِم، وإنَّما لم يُذكرِ المنذَرُ به استغناءً بتَقدُّمِ ذكرِه.

﴿مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ﴾؛ أي: بالولدِ، أو: باتِّخاذِه، أو: بالقولِ، والمعنى: أنَّهُم يقولونَه عَن جهلٍ مُفْرِطٍ وتَوهُّمٍ كاذبٍ، أو تقليدٍ لِمَا سَمِعُوه مِن أَوائلِهِم مِن غيرِ علمٍ بالمَعنى الذي أرادُوا به، فإنَّهُم كانوا يطلقونَ الأبَ والابنَ بمَعنى المؤثِّرِ والأَثرِ، أو: باللهِ إذ لو عَلِمُوه لَمَا جَوَّزُوا نسبةَ الاتِّخاذِ إليه.

﴿وَلَا لِآبَآئِهِمْ﴾ الذينَ تَقوَّلُوه بمعنى التَّبنِّي.

﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾: عَظُمَت مَقالَتُهُم هذه في الكفرِ، لِمَا فيها مِن التَّشبيهِ والتَّشريكِ وإيهامِ احتياجِهِ تعالى إلى ولدٍ يعينُهُ ويَخْلُفُهُ، إلى غيرِ ذلك مِن الزَّيغِ.

و﴿كَلِمَةً﴾ نصبٌ على التَّمييزِ، وقُرِئَ بالرَّفعِ على الفاعليَّةِ[1]، والأولُ أبلغُ وأدلُّ على المقصودِ.

﴿تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ صِفَةٌ لها تفيدُ استعظامَ اجترائِهِم على إخراجِها مِن أفواهِهِم، والخارجُ بالذَّاتِ هو الهواءُ الحاملُ لها.

وقيل: صِفَةُ مَحذوفٍ هو المخصوصُ بالذمِّ؛ لأنَّ (كبرَ) هاهنا بمَعنى: بئس.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨١) عن الحسن وعيسى، وزاد ابن جني في «المحتسب» (٢/ ٢٤) نسبتها ليحيى بن يعمر وابن محيصن وعمرو بن عبيد وابن أبي إسحاق.

وقُرِئَ: (كَبْرَت) بالسُّكونِ مع الإشمامِ[١].

﴿إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾.

(٦) ـ ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ أَسَفًا﴾.

﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ﴾: قاتِلُها ﴿عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ﴾ إذا تولوا عن الإيمانِ، شبَّهه ـ لِمَا تداخلَهُ مِن الوَجْدِ على تولِّيهِم ـ بمَن فارَقَته أَعِزَّتُهُ وهو يتحسَّرُ على آثارِهِم ويَبْخَعُ نفسَه وَجْدًا عليهِم.

وقُرِئَ: (باخِعُ نَفْسِك) على الإضافةِ[٢].

﴿إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ﴾: بهذا القُرآنِ ﴿أَسَفًا﴾: للتَّأَسُّفِ عليهم، أو: مُتأسِّفًا عليهِم، والأسفُ: فَرْطُ الحزنِ والغَضبِ.

وقُرِئَ (أنْ) بالفتحِ[٣] على: لِأَنْ، فلا يجوزُ إعمالُ ﴿بَٰخِعٌ﴾ إلا إذا جُعلَ حكايةَ حالٍ ماضِيَةٍ.

---

(١) انظر: «الكشاف» (٥/ ١٢٩)، وذكرها أبو حيان في «البحر» (١٤/ ٢١٧) بسكون الباء ولم يذكر الإشمام، قال: وهي في لغة تميم.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القرآن» (ص: ٨٢) عن قتادة، ونسبها الكرماني في «شواذ القراءات» (ص: ٢٨٥) لزيد بن علي.

(٣) انظر: «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٢٨٥)، و«الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٥٨٧)، عن ابن أبي عبلة. ونسبها ابن خالويه في «مختصر شواذ القراءات» (ص:٨١) نقلاً عن الفراء إلى الأعشى عن أبي بكر عن عاصم. وجاء في «معاني القرآن» للفراء (٢/ ١٣٤): وقوله: ﴿إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا۟﴾ تكسرها إذا لَمْ يكونوا آمنوا عَلَى نيَّة الجزاء، وتفتحها إذا أردت أنها قد مضت.

سُورةُ الكَهفِ

قوله: «وقُرِئَ بالفَتحِ على (لأن) فلا يجوزُ إعمالُ ﴿بَٰخِعٌ﴾ إلا إذا جُعِلَ حكايةَ حالٍ ماضِيَةٍ»:

قال الطِّيبِيُّ: مُرادُه: أنَّ المُناسِبَ على قراءَةِ مَن قرأَ: (أن لن يؤمنوا) بفتحِ (أنْ) حملُ ﴿بَٰخِعٌ﴾ على المعنى بناءً على حكايةِ الحالِ الماضيَةِ؛ كأنَّه قيل: لعلَّك بَخَعْتَ نفسَكَ لأجلِ عدمِ إيمانهم، فجِيءَ باسمِ الفاعلِ لتَصوُّرِ تلك الحالةِ في ذهنِ السَّامعِ واستحضارِها.

وعلى مَن قرأَ ﴿إِن﴾ بالكسرِ المناسِبُ حملُ ﴿بَٰخِعٌ﴾ على الاستقبالِ لأجلِ الشَّرطِ، كأنَّه قيل: لعلَّكَ مُبخِعٌ نفسَكَ الآنَ أو غدًا إنْ لم يَصدُرْ مِنهم إيمانٌ[1].

(٧ ـ ٨) ـ ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى ٱلْأَرْضِ زِينَةً لَّهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۝٧ وَإِنَّا لَجَٰعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا﴾.

﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى ٱلْأَرْضِ﴾ مِن الحيوانِ والنَّباتِ والمَعادنِ ﴿زِينَةً لَّهَا﴾ ولأهلِها ﴿لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ في تَعاطيه، وهو مَن زهدَ فيه ولم يَغترَّ به، وقَنِعَ منه بما يُزجِي به أيامَهُ، وصَرَفَه على ما يَنبَغِي، وفيه تَسكينٌ لرَسولِ اللهِ عليهِ السَّلامُ.

﴿وَإِنَّا لَجَٰعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا﴾ تزهيدٌ فيه، والجرُزُ: الأرضُ التي قُطعَ نَباتُها، من الجَرْزِ وهو القطعُ، والمعنى: إنَّا لنُعيدُ ما عليها من الزِّينةِ تُرابًا مُستَوِيًا بالأرضِ، ونجعَلُه كصَعيدٍ[2] أملسَ لا نباتَ فيه.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٤١١).

(٢) في (ت): «صعيداً».

(٩) ـ ﴿ أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْكَهْفِ وَٱلرَّقِيمِ كَانُوا۟ مِنْ ءَايَٰتِنَا عَجَبًا ﴾.

﴿ أَمْ حَسِبْتَ ﴾: بل أَحَسِبْت ﴿أَنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْكَهْفِ وَٱلرَّقِيمِ﴾ في إبقاءِ حَياتِهم مدَّةً مَديدَةً ﴿كَانُوا۟ مِنْ ءَايَٰتِنَا عَجَبًا﴾ وقِصَّتُهم بالإضافةِ إلى خلقِ ما على الأرضِ من الأجناسِ والأنواعِ الفائتَةِ للحصرِ على طبائعَ مُتباعدةٍ وهيئاتٍ متخالفةٍ تُعجِبُ النَّاظرينَ مِن مادَّةٍ واحدَةٍ ثمَّ ردِّها إليها= ليس بعَجيبٍ[1]، مع أنَّه مِن آياتِ اللهِ كالنَّزرِ الحَقيرِ.

والكهفُ: الغارُ الواسِعُ في الجبلِ، والرَّقيمُ: اسمُ الجبلِ أو الوادي الذي فيه كَهفُهُم، أو اسمُ قَريَتِهِم، أو كَلْبِهِم، قال أميَّةُ بنُ أبي الصَّلتِ:

وَليسَ بِهَا إلَّا الرَّقيمُ مُجاوِرًا ... وَصِيدَهُمْ والقَوْمُ في الكَهْفِ هُجَّدُ[2]

قوله: «قال أميَّةُ بن أبي الصَّلتِ:

وليسَ بها إلا الرَّقيمُ مُجاوِرًا ... وصيدهمُ والقومُ في الكَهْفِ هُجَّدُ»[3]

أو لوحٌ رصاصيٌّ أو حجريٌّ رُقِمتْ فيه أسماؤُهُم وجُعِلَت على بابِ الكهفِ.

وقيل: أصحابُ الرَّقيمِ قومٌ آخرونَ كانوا ثلاثةً خَرَجُوا يرتادونَ لأَهلِهِم، فأخذَتْهُم السَّماءُ فأَوَوْا إلى كهفٍ، فانحطَّتْ صخرَةٌ وسدَّتْ بابَه، فقال أحدهم: اذكُرُوا أيُّكُم عَمِلَ حسنَةً لعلَّ اللهَ يرحَمُنا ببركتِه، فقال واحِدٌ: استَعْمَلْتُ أُجَراءَ

---

(١) قوله: «وقصتهم» مبتدأٌ «من الأجناس والأنواع» بيانٌ لـ(ما) «من مادة» متعلق بـ(خَلْقِ) «ثم ردِّها» بالجر عطفاً على (خَلْقِ) «إليها»؛ أي: إلى الأرضِ «ليس بعجيب» خبرُ المبتدأ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٥٤٨).

(٢) انظر: «ديوان أمية» (ص: ٣٧٥).

(٣) كذا ورد في النسخ دون شرح.

ذاتَ يومٍ، فجاءَ رَجُلٌ وسطَ النَّهارِ وعملَ في بَقيَّتِه مثلَ عَمَلِهم فأعطيتُه مثلَ أجرِهم، فغضبَ أَحَدُهُم وتركَ أجرَهُ فوضَعْتُه في جانبِ البَيتِ، ثمَّ مرَّ بي بقرٌ فاشتَرَيْتُ به فصيلةً فبلَغَتْ ما شاءَ اللهُ، فرجعَ إليَّ بعد حينٍ شَيْخًا ضَعِيفًا لا أعرفُهُ وقال: إنَّ لي عندكَ حقًّا، وذكرَهُ حتى عَرَفْتُه، فدَفَعْتُها إليه جميعًا، اللهمَّ إن كنتُ فَعَلْتُ ذلك لوَجهِكَ فافرجْ عنَّا، فانصدَعَ الجبلُ حتَّى رَأَوا الضَّوءَ.

وقالَ آخرُ: كانَ فيَّ[1] فضلٌ وأصابَت النَّاسَ شِدَّةٌ، فجاءَتْني امرأةٌ فطَلَبَت مِنِّي مَعروفًا فقلت: واللهِ ما هو دونَ نَفسِكِ، فأَبَتْ وعادَتْ، ثمَّ رَجَعَت ثَلاثًا، ثم ذَكَرَت لزَوْجِها فقال: أَجِيبي له وأَغِيثي عيالَكِ، فأَتَتْ وسَلَّمَتْ إليَّ نَفْسَها، فلمَّا تَكَشَّفْتُها وهمَمْتُ بها ارتعَدَتْ فقلتُ: ما لكِ؟ فقالت: أخافُ اللهِ، فقلتُ لها: خِفتيهِ في الشِّدَّةِ ولم أَخَفْهُ في الرَّخاءِ، فترَكْتُهَا وأَعْطَيْتُها مُلتمَسَها، اللهمَّ إنْ فعلتُهُ لوَجهِكَ فافرجْ عنَّا، فانصدَعَ حتى تعارَفُوا.

وقالَ الثَّالثُ: كانَ لي أبَوَان هِمَّان، وكانَتْ لي غنمٌ، وكنتُ أُطعِمُهُما وأَسقيهِمَا ثمَّ أَرجعُ إلى غنمِي، فحبسَنِي ذاتَ يومٍ غيثٌ فلم أَرُحْ حتَّى أَمْسَيْتُ، فأتيتُ أهلي وأخذتُ محلبِي فحَلَبْتُ فيه ومضيتُ إليهِمَا فوَجدْتُهُمَا نائِمَيْنِ، فشَقَّ عليَّ أَنْ أُوقِظَهُما، فتوقَّفْتُ جالسًا ومحلبي على يَدِي حتَّى أَيْقظَهُما الصُّبحُ فسقيتُهُما، اللهمَّ إنْ فَعَلْتُه لوَجهِكَ فافرُجْ عنَّا. ففَرَجَ اللهُ عَنْهُم فخرجوا، وقد رفعَ ذلك نُعمانُ بنُ بَشيرٍ.

قوله: «وقيل: أصحابُ الرَّقيمِ قومٌ آخرونَ كانوا ثلاثةً خرجوا يرتادون لأهلِهِم فأخذَتْهم السَّماءُ...» إلى قوله: «وقد رفعَ ذلك النُّعمانُ بن بشيرٍ»:

(١) في (خ): «لي».

أخرجَه عبدُ بن حميدٍ وابنُ المنذرِ وابن أبي حاتمٍ وابنُ مردويه في «تفاسيرهم»[(1)].

(١٠ ـ ١١) ـ ﴿إِذْ أَوَى ٱلْفِتْيَةُ إِلَى ٱلْكَهْفِ فَقَالُواْ رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ۝١٠ فَضَرَبْنَا عَلَىٰٓ ءَاذَانِهِمْ فِى ٱلْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا﴾.

﴿إِذْ أَوَى ٱلْفِتْيَةُ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ يعني: فتيةً مِن أشرافِ الرُّومِ، أرادَهُم دِقْيَانُوسُ على الشِّركِ فأَبَوْا وهَرَبُوا إلى الكهفِ.

﴿فَقَالُواْ رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً﴾ توجبُ لنا المغفرةَ والرِّزقَ والأمنَ مِن العَدُوِّ.

﴿وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا﴾: مِن الأمرِ الذي نحنُ عليه مِن مُفارقَةِ الكُفَّارِ ﴿رَشَدًا﴾ نصيرُ بسببِه راشدِينَ مُهتدينَ، أو: اجعَلْ أمرَنا كلَّه رشدًا كقولك: رأيتُ منك أسدًا، وأصلُ التَّهيئةِ: إحداثُ هَيئةِ الشَّيءِ.

﴿فَضَرَبْنَا عَلَىٰٓ ءَاذَانِهِمْ﴾؛ أي: ضَرَبْنا عليهِم حجابًا يمنع السَّماعَ، بمعنى: أَنَمْناهُم إنامَةً لا تُنَبِّهُهُم فيها الأَصواتُ، فحُذِفَ المَفعولُ كما حُذِفَ في قولهم: بَنَى على امرأتِه.

﴿فِى ٱلْكَهْفِ سِنِينَ﴾ ظَرْفانِ لـ(ضربنا) ﴿عَدَدًا﴾؛ أي: ذواتِ عددٍ، ووصفُ السنينَ به يحتمِلُ التَّكثيرَ والتَّقليلَ، فإنَّ مُدةَ لبثِهم كبعضِ يومٍ عِندَه.

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧/ ٢٣٤٧)، ورواه أيضاً الإمام أحمد في «مسنده» (١٨٤١٧)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٢٣٠٧)، و«المعجم الكبير» (٢١/ ١٦٠). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ١٤٢): (رواه أحمد والطبراني في «الأوسط» و«الكبير»، والبزار بنحوه من طرق، ورجال أحمد ثقات)، وحسن ابن حجر في «فتح الباري» (٦/ ٥٠٦) إسناده.
وروى قصة الثلاثة الذين آواهم المبيت إلى الكهف البخاري (٢٢٧٢)، ومسلم (٢٧٤٣) عن ابن عمر رضي الله عنهما وفي سياقها بعض اختلاف.

(١٢) ـ ﴿ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓا۟ أَمَدًا﴾.

﴿ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ﴾: أَيقَظْناهُم ﴿لِنَعْلَمَ﴾: ليتعلَّقَ عِلـمُنا تعلُّقًا حاليًّا مُطابقًا لتَعلُّقِه أولًا تعلُّقًا استِقباليًّا ﴿أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ﴾ المُختلفَيْنِ مِنْهم أو مِـن غيرِهِم فـي مُدةِ لبثِهم ﴿أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓا۟ أَمَدًا﴾: ضبطَ أمدًا لزمانِ لبثِهم، وما في ﴿أَيُّ﴾ مِن مَعنى الاستفهامِ عُلِّقَ عنه ﴿لِنَعْلَمَ﴾، فهو مُبتدأٌ و﴿أَحْصَىٰ﴾ خبرُه، وهو فعلٌ ماضٍ و﴿أَمَدًا﴾ مفعولُه، و﴿لِمَا لَبِثُوٓا۟﴾ حالٌ منه أو مفعولٌ له.

وقيل: إنَّه المفعولُ، واللامُ مزيدةٌ، و(ما) مَوصولةٌ، و﴿أَمَدًا﴾ تمييزٌ.

وقيـل: ﴿أَحْصَىٰ﴾ اسـمُ تَفضيـلٍ مِـن الإحصـاءِ بحـذفِ الزَّوائـدِ، كقولهـم: هـو أَحصَـى للمـالِ، و(أفلسُ مِـن ابنِ المذلَّـقِ)، و﴿أَمَدًا﴾ نصـبٌ بفعـلٍ دلَّ عليه كقولِه:

أكـرَّ وأحمَـى للحقيـقة منـهـم وَأَضْرَبَ مِنَّـا بِالسُّـيُوفِ القَوَانِسَـا[١]

قوله: «وقيل: أَحْصَى اسمُ تَفضيلٍ مِن الإحصاءِ»:

قال أبو حيَّان: الحكمُ بشُذوذِ ذلك إنَّما هو مذهَبُ أبي عليٍّ، ومَذهَبُ سيبويهِ جَوازُ بناءِ أفعَلِ التَّفضيلِ مِن (أفعَلَ) مطلقًا[٢].

قال العَلَمُ العِراقيُّ: ومنه: ﴿ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

---

(١) البيـت للعبـاس بن مرداس. انظـر: «الأصمعيـات» (ص: ٢٠٥)، و«تفسـير الطـبري» (٢٤/ ٢٣)، و«الحماسـة» بشـرح المرزوقـي (١/ ٣١٨)، و«الخزانـة» (٨/ ٣١٩). والقوانـس: جمـع قونس، وهو أعلـى بيضـة الفارس.

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١٤/ ٢٣٢). وانظر: «الكتاب» (٢/ ٤٠٠).

قوله: «كقَولِهم: هو أحصَى للمَالِ وأفلَسُ مِن ابنِ المذلَّقِ»:

قال الميدانيُّ: يُروَى بالذَّالِ والدَّالِ، وهو رجلٌ مِن بني عبدِ شَمسٍ وأبوه وأَجدادُه يُعرَفُونَ بالإفلاسِ، قال الشَّاعرُ في أبيه:

فإنَّكَ إذ تَرجُو تميمًا ونَفْعَها ... كراجي النَّدى والعُرفِ عندَ المُذلَّقِ[١]

قوله: «و﴿أَمَدًا﴾ نصبٌ بفعلٍ دلَّ عليهِ»:

هو تخريجُ أبي علي الفارسيِّ.

قال عَلَمُ الدِّينِ العِراقيُّ: كقولِه تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١١٧] فإنَّه مُحتاجٌ إلى إضمارِ فعلٍ آخرَ مِن جنسِ أفعَلَ إذ الإِضافةُ مُستحيلَةٌ هناك.

وقال أبو حيَّان: بل هو تَمييزٌ، هكذا أعربَهُ مَن زعمَ أنَّ ﴿أَحْصَىٰ﴾ أفعلُ تَفضيلٍ، ولم يُعْرِبه مفعولًا، وأفعلُ التَّفضيلِ يعمَلُ في التمييزِ نحو: (زيدٌ أقطَعُ النَّاسِ سيفًا)[٢].

وقال الحَلَبِيُّ: كونُه تمييزًا ظاهرٌ في باديءِ الرَّأيِ، إلَّا أنَّه غيرُ صحيحٍ مِن جهةِ المَعنى، وذلك أنَّ التَّمييزَ شَرطُه في هذا البابِ أَنْ تَصِحَّ نسبةُ ذلك الوصفِ الذي قبلَه إليه ويتَّصفَ به، ألا ترى إلى مثالِه كيفَ يَصِحُّ ذلك فيه، فيقالَ[٣]: زيدٌ قطعَ سيفُه، وسيفُه قاطِعٌ، إلى غير ذلك، وهنا ليسَ الإحصاءُ مِن صِفَةِ الأَمدِ ولا تَصِحُّ

---

(١) انظر: «مجمع الأمثال» (٢/ ٨٣).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١٤/ ٢٣٢).

(٣) العبارة في «الدر المصون»: «ألا ترى إلى مثاله في قوله: (زيد أقطعُ الناس سيفاً) كيف يَصِحُّ أن يُسْنَدَ إليه فيقال... ». ويقصد بقوله: «مثاله» أبو حيان الذي مثل بذلك كما تقدم.

نسبتُه إليه، وإنَّما هو مِن صفاتِ الحزبين، وهو دقيقٌ فلذا عدلَ الزَّمخشَرِيُّ عن جَعْلِه تَمييزًا[١].

قلتُ: وقد سبقَ إلى ذلك أبو عليٍّ الفارسيُّ قال: الحملُ على التَّمييزِ عندي غيرُ مُستقيمٍ؛ لأنَّ التَّمييزَ في نحوِ: (هذا أكثرُ مالًا وأحسَنُ وجهًا) فاعلٌ في المعنى وإن كانَ مُنتصِبًا في اللفظِ؛ لأنَّ الوجهَ هو الذي حَسُنَ والمالَ هو الذي كَثُرَ، وليس الأمدُ هو الذي أحصَى.

ونقلَه ابنُ الحاجبِ في «أماليه» عنه وأقرَّه[٢].

والزَّمخشرِيُّ أكثرُ مُعوَّلِه في الأعاريبِ على كتبِ الفارسيِّ وابنِ جنِّي.

وقال صاحبُ «التقريب»: التَّفضيلُ هو السَّابقُ إلى الفهمِ، ويَنتَصِبُ تمييزًا لِـ(ما)، والمعنى: أضبطُ للأمَدِ الذي لبثوه[٣].

وقال صاحبُ «الانتصاف»: لقائلٍ أن ينصبَه تمييزًا كقولِه: ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجن: ٢٨] وإن كانَتْ ﴿أَحْصَىٰ﴾ هناك فعلًا، ويؤيِّدُه أن الواقعةَ في اختلافِ الأحزابِ في مقدارِ اللَّبثِ: ﴿إِذْ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً﴾ [طه: ١٠٤] وأمثَلُهم طريقةً هو أحصاهُم عددًا[٤].

قوله: «كقوله:

وأضرَبَ مِنَّا بالسُّيوفِ القَوانِسَا»

---

(١) انظر: «الدر المصون» (٧/ ٤٥٠).

(٢) انظر: «أمالي ابن الحاجب» (١/ ٢٧٧)، و«فتوح الغيب» (٩/ ٤١٩) والكلام منه.

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٤١٩).

(٤) انظر: «الانتصاف» (٢/ ٧٠٥)، و«فتوح الغيب» (٩/ ٤١٩) وعنه نقل المصنف.

قال أبو عبيدةَ في كتابِ «أيام العرب»: غزَتْ بنو سُليم ورئيسُهم عباسُ بنُ مِرداسٍ مُرادًا فاقتَتَلوا قتالًا شديدًا، وصبرَ الفريقانِ حتى كَرِهَ كلُّ واحدٍ مِنهما صاحبَه، فقال عبَّاسُ بنُ مِرداسٍ قصيدتَه التي على السِّينِ وهي إحدى المُنصِفاتِ:

فدَعْهـا ولكِـن هَـلْ أَتاهَـا[1] مَقادُنا ... لأعدائنـا نُزْجـي الثِّقـالَ الكوانِسَـا

إلى أن قالَ:

فلَـمْ أرَ مثـلَ الحـيِّ حيًّـا مُصَبَّحًـا ... ولا مِثْـلَنا لَـمَّـا التَقَيْنَـا فَوارِسَـا

أكَـرَّ وأحمَـى للحَـقـيقَةِ مِنـهُـمُ ... وأضرَبَ منَّـا بالسُّـيُوفِ القوانِسَـا[2]

المُصبَّح: المُغارُ عليه وقتَ الصُّبحِ، يقول: لم أرَ مُغارًا عليه كالحيِّ الذي صبَّحناهُم، ولا مغيرًا مثلَنا يومَ لقيناهُم، وانتصبَ (حيًّا) و(مُصبَّحًا) و(فوارسًا) على التَّمييزِ أو الحالِ.

وحقيقـةُ الرجـلِ: مـا لـزمَ الدِّفاعَ عنـه مِن أهـلِ بيتِـه، و(القوانسُ) نَصْـبٌ بفعلٍ مضمَـرٍ دلَّ عليـه قولُه: (وأَضْـرَبَ)، ولا يجوزُ نَصبُه به لأنَّ (أفعـل) الذي يتمُّ بـ(مِن) لا يعمَـلُ إلا فـي النَّكـراتِ، و(القوانِسُ): جمـعُ قونَسٍ وهـو أعلى البيضَـةِ، وقَوْنَسُ الفـرسِ: ما بيـن أذنَيهِ.

(١٣ ـ ١٤) ـ ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِالْحَقِّ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى ﴿١٣﴾ وَرَبَطْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُوا فَقَالُوا رَبُّنَا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَن نَّدْعُوَ مِن دُونِهِ إِلَٰهًا لَّقَدْ قُلْنَا إِذًا شَطَطًا﴾.

﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِالْحَقِّ﴾: بالصِّـدقِ: ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ﴾: شُـبَّان، جمـعُ فتًـى؛

(١) في (س): «ولكن قد أتاها».

(٢) انظر: «النوادر» (ص: ٢٦٠)، و«الأصمعيات» (ص: ٢٠٥)، و«خزانة الأدب» (٨/ ٣٢٢).

كصَبِيٍّ وصِبْيَةٍ ﴿ءَامَنُوا۟ بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى﴾ بالتَّثبُّتِ ﴿وَرَبَطْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾: وقوَّيناهَا بالصَّبرِ على هجرِ الوطنِ والأهلِ والمالِ، والجراءةِ على إظهارِ الحقِّ والردِّ على دِقْيَانُوسَ الجَّبارِ.

﴿إِذْ قَامُوا۟﴾ بين يديهِ ﴿فَقَالُوا۟ رَبُّنَا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَن نَّدْعُوَا۟ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهًا لَّقَدْ قُلْنَآ إِذًا شَطَطًا﴾: واللهِ لَقَدْ قُلنا قولًا ذا شططٍ؛ أي: ذا بُعدٍ عَنِ الحقِّ مُفْرطٍ في الظُّلمِ.

(١٥) - ﴿هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمُنَا ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِم بِسُلْطَٰنٍۭ بَيِّنٍ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾.

﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ مبتدأٌ ﴿قَوْمُنَا﴾ عطفُ بيانٍ ﴿ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾ خبرُه، وهو إخبارٌ في مَعنى الإنكارِ

﴿لَّوْلَا يَأْتُونَ﴾: هلَّا يأتون ﴿عَلَيْهِم﴾: على عِبادَتِهم ﴿بِسُلْطَٰنٍۭ بَيِّنٍ﴾: ببُرهانٍ ظاهرٍ، فإنَّ الدِّينَ لا يوجدُ إلَّا بهِ، وفيه دَليلٌ على أنَّ ما لا دليلَ عليه مِن الدِّياناتِ مَردودٌ، وأنَّ التَّقليدَ فيه غيرُ جائزٍ ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ بنسبةِ التَّشريكِ إليه.

(١٦) - ﴿وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأْوُۥٓا۟ إِلَى ٱلْكَهْفِ يَنشُرْ لَكُمْ رَبُّكُم مِّن رَّحْمَتِهِۦ وَيُهَيِّئْ لَكُم مِّنْ أَمْرِكُم مِّرْفَقًا﴾.

﴿وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ﴾ خطابُ بعضِهم لبَعضٍ ﴿وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ عطفٌ على الضَّميرِ المَنصوبِ؛ أي: وإذا اعتزَلْتُم القومَ ومَعبودِيهِمْ إلَّا اللهَ، فإنَّهم كانوا يَعبدونَ اللهَ ويَعبدونَ الأصنامَ كسائرِ المُشركينَ.

ويَجوزُ أَنْ تكونَ (ما) مصدريَّةً على تقدير: وإذ اعتزَلْتُموهم وعِبادَتَهم إلَّا عبادةَ اللهِ.

وأن تكونَ نافيةً على أنه إخبارٌ مِن اللهِ تَعالى عن الفِتيةِ بالتَّوحيدِ مُعترِضٌ بين (إذ) وجوابِه لتَحقيقِ اعتزالِهم.

﴿فَأْوُۥٓا۟ إِلَى ٱلْكَهْفِ يَنشُرْ لَكُمْ رَبُّكُم﴾: يبسُطْ لَكُم ويوسِّعْ عليكُم ﴿مِّن رَّحْمَتِهِۦ﴾ في الدَّارينِ ﴿وَيُهَيِّئْ لَكُم مِّنْ أَمْرِكُم مِّرْفَقًا﴾: ما تَرتَفِقونَ به؛ أي: تَنتَفِعونَ، وجزمُهم بذلك لنُصوعِ يَقينِهم وقوَّةِ وُثوقِهم بفضلِ اللهِ.

وقرأَ نافِعٌ وابنُ عامرٍ: ﴿مَرفِقًا﴾ بفتحِ الميمِ وكَسرِ الفاءِ[1]، وهو مَصدَرٌ جاءَ شاذًّا كالمَرجِعِ والمصيرِ[2] والمحيضِ، فإنَّ قياسَهُ الفَتحُ.

(١٧) - ﴿وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ وَهُمْ فِى فَجْوَةٍ مِّنْهُ ۚ ذَٰلِكَ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ۗ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا﴾.

﴿وَتَرَى ٱلشَّمْسَ﴾ لو رأيتَهُم، والخطابُ لرَسولِ اللهِ أو لكلِّ أحدٍ ﴿إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهْفِهِمْ﴾: تميلُ عنه ولا يقَعُ شُعاعُها عليهم فيؤذِيهم؛ لأنَّ الكهفَ كان جنوبيًّا، أو لأنَّ اللهَ زَوَّرَها عنهم، وأصله: تَتزاوَرُ فأُدغِمَت التَّاءُ في الزَّايِ.

وقرأَ الكوفيُّونَ بحَذفِها، وابنُ عامرٍ ويَعقوبُ: ﴿تَزْوَرُّ﴾ كتَحْمَرُّ[3]، وقُرِئَ: (تَزْوَارُّ) كتَحمارُّ[4]، وكلُّها من الزَّوَرِ بمعنى: الميلِ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٨٨)، و«التيسير» (ص: ١٤٢). وذكر ابن مجاهد من طريق الكسائي عن أبي بكر عن عاصم مثل نافع وابن عامر، ولم يذكرها الداني.

(٢) «والمصير» من (خ).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣٨٨)، و«التيسير» (ص: ١٤٢)، و«النشر» (ص: ٣٨٨).

(٤) نسبت للجحدري وأيوب السختياني وابن أبي عبلة وغيرهم. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» =

﴿ذَاتَ ٱلْيَمِينِ﴾: جهةَ اليَمينِ، وحقيقتُها: الجِهَةُ ذاتُ اسمِ اليَمينِ ﴿وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ﴾: تقطَعُهُم وتَصرمُ عَنْهُم ﴿ذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ يعني: يمينَ الكهفِ وشمالَه لقوله:

﴿وَهُمْ فِى فَجْوَةٍ مِّنْهُ﴾؛ أي: وهُمْ في مُتَّسَعٍ مِن الكهفِ؛ يعني: في وسطِه بحيثُ يَنالُهُم رَوحُ الهواءِ ولا يُؤذيهم كَرْبُ الغارِ ولا حرُّ الشَّمسِ، وذلك لأنَّ بابَ الكهفِ في مقابلةِ بناتِ النَّعشِ، وأقربُ المشارقِ والمغاربِ إلى محاذاتِه مشرقُ رأسِ السَّرطانِ ومَغرِبُهُ، والشَّمسُ إذا كان مدارُها مدارُهُ تطلعُ مائلةً عنه مقابِلةً لجانبِه الأَيمنِ، وهو الذي يلي المَغرِبَ، وتغربُ مُحاذيَةً لجانبِهِ الأيسَرِ فيَقَعُ شعاعُها على جَنْبتيهِ ويُحلِّلُ عفونتَهُ ويُعدِّلُ هواءَهُ، ولا يقعُ عليهم فيؤذي أجسادَهُم ويُبلي ثِيابَهُم.

﴿ذَٰلِكَ مِنْ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾؛ أي: شأنُهُم، أو: إيواؤُهُم إلى كهفٍ كذلك، أو: إخبارُكَ قِصَّتَهُم، أو: ازورارُ الشَّمسِ وقَرضُها طالعةً وغارِبَةً، مِن آياتِه.

﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ﴾ بالتَّوفيقِ ﴿فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ﴾ الذي أصابَ الفَلاحَ، والمرادُ به: إما الثَّناءُ عليهم، أو التَّنبيهُ على أنَّ أمثالَ هذه الآياتِ كَثيرةٌ ولكنَّ المنتفِعَ بها مَن وفَّقَه اللهُ للتَّأمُّلِ فيها والاستبصارِ بها.

﴿وَمَن يُضْلِلْ﴾: ومَن يَخذُلْه ﴿فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا﴾: مَن يليهِ ويُرشِدُه.

(١٨) - ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ۚ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ ۖ وَكَلْبُهُم بَـٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ۚ لَوِ ٱطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا﴾.

﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا﴾ لانتفاخِ عُيونِهِم، أو لكَثرةِ تَقلُّبِهِم ﴿وَهُمْ رُقُودٌ﴾ نيامٌ ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾ في رَقدَتِهم ﴿ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ كيلا تأكُلَ الأَرضُ ما يَليها مِن أَبدانِهم على طُولِ الزَّمانِ.

= (ص: ٨٢)، و«المحتسب» (٢/ ٢٥).

وقُرِئَ: (ويُقلِّبُهُم) بالياءِ والضَّميرُ للهِ تَعالى(١)، و: (تَقلُّبَهم)(٢) على المصدرِ منصوبًا بفعلٍ يدلُّ عليه: ﴿وَتَحۡسَبُهُمۡ﴾؛ أي: وتَرى تَقلُّبَهُم.

﴿وَكَلۡبُهُم﴾ هو كلبٌ مَرُّوا به فتَبِعَهُم فطَردوهُ، فأنطقَهُ اللهُ فقال: أنا أُحِبُّ أحِبَّاءَ اللهِ، فناموا وأنا أحرسُكُم(٣).

أو كلبُ راعٍ مَرُّوا به فتبعَهُم وتبعَهُ الكلبُ(٤)، ويؤيِّدُه قراءةُ مَن قرأَ: (وكالِبُهم)(٥)؛ أي: وصاحبُ كلبِهِم.

﴿بَٰسِطٞ ذِرَاعَيۡهِ﴾ حكايةُ حالٍ ماضيةٍ، ولذلك أُعملَ اسمُ الفاعلِ.

﴿بِٱلۡوَصِيدِ﴾: بفناءِ الكَهفِ، وقيل: الوصيدُ: البَابُ، وقيل: العَتَبَةُ.

﴿لَوِ ٱطَّلَعۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ فنظرتَ إليهِمْ، وقُرِئَ: (لَوُ اطَّلَعْتَ) بضمِّ الواوِ(٦).

---

(١) انظر: «الكشاف» (٥/ ١٣٨)، و«البحر المحيط» (١٤/ ٢٤١)، وعزاها الكرماني في «شواذ القراءات» (ص: ٢٨٦) لعمران بن حدير عن الحسن.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٢)، و«المحتسب» (٢/ ٢٦)، و«شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٢٨٦)، و«البحر المحيط» (١٤/ ٢٤١)، عن الحسن. ورويت هذه القراءة أيضاً بضم الباء، قال ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٣/ ٥٠٣): وقرأ الحسن (وتَقلُّبُهم) بالتاء المفتوحة وضم اللام والباء، وهو مصدر مرتفع بالابتداء، قاله أبو حاتم، وحكى ابن جني القراءة عن الحسن بفتح الباء، وقال: هذا نصب بفعل مقدر؛ كأنه قال: وترى أو تشاهد تقلبهم، وأبو حاتم أثبت.

(٣) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٧/ ٢٧)، والواحدي في «البسيط» (١٣/ ٥٥٨) عن كعب الأحبار.

(٤) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٧/ ٢٧)، والواحدي في «البسيط» (١٣/ ٥٥٨) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٥) نسبت لجعفر الصادق. انظر: «تفسير الثعلبي» (١٧/ ٦٩)، و«الكشاف» (٥/ ١٣٩)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٥٠٣)، و«البحر المحيط» (١٤/ ٢٤١).

(٦) انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ٢٩١)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٢)، و«الكامل =

﴿لَوَلَّيۡتَ مِنۡهُمۡ فِرَارٗا﴾: لهربتَ مِنهُم، و﴿فِرَارٗا﴾ يحتمِلُ المصدرَ ـ لأنَّه نوعٌ مِن التَّولِيَةِ ـ والعلةَ والحالَ.

﴿وَلَمُلِئۡتَ مِنۡهُمۡ رُعۡبٗا﴾: خوفًا يملأُ صَدركَ؛ لِمَا ألبسَهُم اللهُ مِن الهيبةِ، أو لعظمِ أجرامِهِم وانفتاحِ عيونِهِم، وقيل: لوحشَةِ مَكانِهِم.

وعن معاويةَ: أنه غزا الرُّومَ فمرَّ بالكهفِ، فقال: لو كُشفَ لَنَا عَن هؤلاءِ فنَظَرْنَا إليهم، فقال له ابنُ عبَّاسٍ رضيَ اللهُ عنه: ليسَ لك ذلك، قد منعَ اللهُ تَعالى مَن هوَ خَيرٌ منكَ، فقال: ﴿لَوِ ٱطَّلَعۡتَ عَلَيۡهِمۡ لَوَلَّيۡتَ مِنۡهُمۡ فِرَارٗا﴾ فلم يسمَعْ وبعثَ ناسًا، فلما دخَلُوا جاءَتْ ريحٌ فأحرقَتْهُم[1].

وقرأَ الحِجازِيَّانِ: ﴿ولَمُلِّئْتَ﴾ بالتَّشديدِ للمُبالغةِ[2]، وابنُ عامرٍ والكِسائيُّ ويَعقوبُ: ﴿رُعُبًا﴾ بالتَّثقيلِ[3].

= في القراءات» للهذلي (ص: ٥٦٢)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٥٠٤)، عن يحيى بن وثاب والأعمش.

(١) قوله: «فأحرقتهم» كذا فذكر تبعاً لـ«الكشاف» (٥/ ١٤٠)، والذي في المصادر: «فأخرجتهم»، كذا رواه عبد بن حميد في «تفسيره» كما في «تغليق التعليق» (٤/ ٢٤٤)، وابن المنذر كما في «الدر المنثور» (٥/ ٣٦٦)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧/ ٢٣٤٨)، وأبو الليث السمرقندي في «تفسيره» (٢/ ٣٤١)، والثعلبي في «تفسيره» (١٧/ ٧٣)، والواحدي في «الوسيط» (٣/ ١٤٠)، والبغوي في «تفسيره» (٥/ ١٥٩)، عن ابن عباس رضي الله عنهما. وإسناده صحيح كما قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ١٠٣).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٩٨)، و«التيسير» (ص: ١٤٣).

(٣) أي: بضم العين من (الرعب) و(رعبًا) حيث أتى، وقرأ بها أبو جعفر أيضاً. انظر: «السبعة» (ص: ٢١٧)، و«التيسير» (ص: ٩١)، و«النشر» (٢/ ٢١٦).

قوله: «وعَن مُعاويةَ أنَّه غزا الرُّومَ فمرَّ في الكهفِ...» إلى آخرِه.

أخرجه......[١].

(١٩ ـ ٢٠) ـ ﴿ وَكَذَٰلِكَ بَعَثْنَٰهُمْ لِيَتَسَآءَلُواْ بَيْنَهُمْ ۚ قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ ۖ قَالُواْ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۚ قَالُواْ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ فَٱبْعَثُوٓاْ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَٰذِهِۦٓ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقٍ مِّنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا ﴿١٩﴾ إِنَّهُمْ إِن يَظْهَرُواْ عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ أَوْ يُعِيدُوكُمْ فِي مِلَّتِهِمْ وَلَن تُفْلِحُوٓاْ إِذًا أَبَدًا ﴾.

﴿ وَكَذَٰلِكَ بَعَثْنَٰهُمْ ﴾: فكما أَنَمْناهُم آيةً على كمالِ قُدرَتِنا بَعَثْناهُم[٢].

﴿لِيَتَسَآءَلُواْ بَيْنَهُمْ﴾؛ أي: ليسألَ بعضُهُم بَعْضًا فيتعرَّفُوا حالَهم وما صَنَعَ اللهُ بهم، فيزدادُوا يقينًا على كمالِ قُدرةِ اللهِ، ويَستبصِرُوا به أمرَ البعثِ، ويشكروا ما أَنعَمَ به عليهِمْ.

﴿قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ ۖ قَالُواْ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ بناءً على غالبِ ظَنِّهم؛ لأنَّ النَّائمَ لا يُحصي مُدةَ نومِه، ولذلك أحالوا العلمَ إلى اللهِ ﴿قَالُواْ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ ﴾ ويجوزُ أَنْ يكونَ ذلك قولُ بَعضِهم وهذا إنكارُ الآخرينَ عليهم.

وقيل: إنَّهُم لمَّا دخلوا الكَهفَ غدوةً وانتبهوا ظهيرةً فظَنُّوا أَنَّهم في يَومِهم أو اليومِ الذي بعدَهُ قالوا ذلك، فلَمَّا نَظَرُوا إلى طولِ أَظفارِهم وأشعارِهم قالوا هذا، ثمَّ لَمَّا عَلِمُوا أنَّ الأمرَ مُلتَبِسٌ لا طريقَ لَهُم إلى علمِهِ أخذوا فيما يُهِمُّهُم وقالوا:

---

(١) هنا بياض في النسخ. وانظر ما تقدم قريباً في تخريجه.

(٢) في (ض): «أنمناهم آية بعثناهم آية على كمال قدرتنا».

﴿فَٱبۡعَثُوٓاْ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمۡ هَٰذِهِۦٓ إِلَى ٱلۡمَدِينَةِ﴾ والوَرِقُ: الفِضَّةُ مَضروبَةً كانَتْ أو غيرَها. وقرأ أبو بَكرٍ وحمزةُ وأبو عمرٍو ورَوْحٌ عن يَعقوبَ بالتَّخفيفِ[1].

وقُرِئَ بالتَّثقيلِ وإدغامِ القافِ في الكافِ[2]، وبالتَّخفيفِ مكسورَ الواوِ مُدغمًا وغيرَ مُدغمٍ[3]، ورُدَّ المُدغَمِ لالتقاءِ السَّاكنَيْنِ على غيرِ حَدِّهِ[4].

وحملُهُم له دليلٌ على أنَّ التَّزوُّدَ رأيُ المُتوكِّلينَ، والمَدينَةُ طَرَسُوسَ.

﴿فَلۡيَنظُرۡ أَيُّهَآ﴾: أيُّ أهلِها ﴿أَزۡكَىٰ طَعَامٗا﴾: أحلُّ وأطيَبُ، أو أكثَرُ وأرخَصُ.

﴿فَلۡيَأۡتِكُم بِرِزۡقٖ مِّنۡهُ وَلۡيَتَلَطَّفۡ﴾: ولْيَتكلَّفِ اللُّطفَ في المُعاملَةِ حتَّى لا يُغبَنَ، أو في التَّخفِّي حتَّى لا يُعرفَ ﴿وَلَا يُشۡعِرَنَّ بِكُمۡ أَحَدًا﴾: ولا يَفعلنَّ ما يُؤدِّي إلى الشُّعورِ.

---

(١) أي: بإسكان الراء، والباقون بكسرها. انظر: «السبعة» (ص: ٣٨٩)، و«التيسير» (ص: ١٤٣)، و«النشر» (٢/ ٣١٠).

(٢) نسبها الزمخشري في «الكشاف» (٥/ ١٤٠) لابن كثير، ونقلها عنه أبو حيان في «البحر المحيط» (١٤/ ٢٤٦) ثم قال: وهو مخالف لما نقل الناس عنه. أي: عن ابن كثير.

(٣) قرأ بكسر الواو مع سكون الراء والإدغام ابن محيصن، كما في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٢)، وأبو رجاء كما في «المحتسب» (٢/ ٢٤)، و«شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٢٨٦). والقراءة بكسر الواو مع سكون الراء دون إدغام، ذكرها الزجاج في «معاني القرآن» (٣/ ٢٧٥)، وعنه ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٣/ ٥٠٥)، وأبو حيان في «البحر المحيط» (١٤/ ٢٤٦).

(٤) هكذا رده الزمخشري في «الكشاف» (٥/ ١٤٢)، وقال ابن جني في «المحتسب» (٢/ ٢٤): هذا ونحوه عند أصحابنا مخفي غير مدغم، لكنه أخفى كسرة القاف فظنها القراء مدغمة. ومعاذ الله لو كانت مدغمة لوجب نقل كسرة القاف إلى الراء، كقولهم: يَرُدُّ ويَفِرُّ ويَصُبُّ، ألا ترى أن الأصل: يَرْدُدْ ويَفْرِرْ ويَصْبُبْ، فلما أسكن الأول ليدغمه نقل حركته إلى الساكن قبله.

﴿إِنَّهُمْ إِن يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ﴾؛ أي: يطَّلِعُوا عَلَيْكُم، أو: يظفَرُوا بِكُم، والضَّميرُ للأهلِ المُقدَّرِ في ﴿أَيُّهَا﴾ ﴿يَرْجُمُوكُمْ﴾: يقتُلُوكُم بالرَّجمِ ﴿أَوْ يُعِيدُوكُمْ فِي مِلَّتِهِمْ﴾: أو يُصَيِّروكُمْ إليها كرهًا، مِن العَودِ بمَعنى الصَّيرورةِ، وقيل: كانوا أولًا على دينِهم فآمَنوا.

﴿وَلَن تُفْلِحُوا إِذًا أَبَدًا﴾ إنْ دَخلْتُم في مِلَّتِهم.

(٢١) - ﴿وَكَذَلِكَ أَعْثَرْنَا عَلَيْهِمْ لِيَعْلَمُوا أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَأَنَّ السَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا إِذْ يَتَنَازَعُونَ بَيْنَهُمْ أَمْرَهُمْ فَقَالُوا ابْنُوا عَلَيْهِم بُنْيَانًا رَّبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَى أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا﴾.

﴿وَكَذَلِكَ أَعْثَرْنَا عَلَيْهِمْ﴾: وكما أَنَمْنَاهُم وبَعَثْناهُم لتزدادَ بصيرتُهم أطلَعْنا علَيهِم ﴿لِيَعْلَمُوا﴾: ليعلمَ الذين أطْلَعْنَاهُم على حالِهم ﴿أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ﴾ بالبعثِ، أو: الموعودَ الذي هو البعثُ ﴿حَقٌّ﴾ لأنَّ نومَهُم وانتباهَهُم كحالِ مَن يَموتُ ثمَّ يُبعَثُ.

﴿وَأَنَّ السَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾: وأنَّ القيامةَ لا ريبَ في إمكانِها، فإنَّ مَن توفَّى نُفوسَهُم وأمسكَها ثلاثَ مئةِ سنةٍ[١] حافظًا أبدانَها عَن التَّحلُّلِ والتفتُّتْ ثمَّ أرسلَها إليها قَدَرَ أَنْ يتوفَّى نفوسَ جَميعِ النَّاسِ ممسِكًا إيَّاها إلى أن يَحشرَ أَبدانَها فيردَّها إليها[٢].

﴿إِذْ يَتَنَازَعُونَ﴾ ظرفٌ لـ﴿أَعْثَرْنَا﴾؛ أي: أعثَرْنا عليهِمْ حينَ يَتنازَعُونَ ﴿بَيْنَهُمْ أَمْرَهُمْ﴾: أمرَ دينِهم، وكان بَعضُهُم يقولون: تُبعَثُ الأَرواحُ مُجرَّدةً، وبعضُهُم يقول: يُبعثانِ معًا؛ ليرتفعَ الخلافُ ويَتبيَّنَ أَنَّهُما يُبعثان معًا.

---

(١) في (ت) و(ض): «سنين».

(٢) في (ت) و(ض): «عليها».

أو: أَمْرَ الفِتيةِ حينَ أماتَهُم اللهُ ثانيًا بالموتِ، فقال بعضُهُم: ماتوا، وقال آخرونَ: ناموا نومَهُم أوَّلَ مرَّةٍ، أو قالَتْ طائفَةٌ: نبني عليهم بنيانًا يَسكنُهُ النَّاسُ ويتَّخِذُونه قريةً، وقال آخرون: لنتَّخذنَّ عليهِم مَسجِدًا يُصلَّى فيه كما قالَ تعالى:

﴿فَقَالُواْ ٱبْنُواْ عَلَيْهِم بُنْيَـٰنًا رَّبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ قَالَ ٱلَّذِينَ غَلَبُواْ عَلَىٰٓ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا﴾ وقوله: ﴿رَّبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ﴾ اعتراضٌ: إمَّا مِن اللهِ ردًّا على الخائضينَ في أمرِهِم مِن أولئكَ المُتنازِعِينَ، أو مِن المتنازِعِينَ فيهِم على عهدِ رسولِ الله عليه السَّلامُ، أو مِن المُتنازعينَ للرَّدِّ إلى اللهِ بعدَما تذاكَرُوا أمرَهُم، وتناقَلُوا الكلامَ في أنسابِهِم وأحوالِهِم فلَمْ يَتحقَّقْ لَهُم ذلك.

حُكِيَ أنَّ المبعوثَ لَمَّا دخلَ في السُّوقِ وأخرجَ الدِّرهمَ وكان على اسمِ دِقْيَانُوسَ اتَّهموهُ بأنَّه وجدَ كنزًا، فذهبوا به إلى الملكِ ـ وكانَ نَصرانِيًّا مُوحِّدًا ـ فقصَّ عليه القصصَ، فقال بعضُهُم: إنَّ آباءَنا أخبرونا أنَّ فِتيَةً فرُّوا بدينِهِم مِن دِقْيَانُوسَ فلعلَّهُم هؤلاءِ، فانطلقَ الملكُ وأَهلُ المدينَةِ مِن مُؤمنٍ وكافرٍ وأبصَرُوهُم وكَلَّمُوهُم، ثم قالَت الفتيةُ للملكِ: نَسْتَودِعُكَ اللهَ ونُعيذُكَ بهِ مِن شرِّ الجنِّ والإنسِ، ثمَّ رَجَعُوا إلى مَضاجِعِهِم فماتوا فدَفَنَهُم الملكُ في الكهفِ وبنى عليهِمْ مَسجِدًا.

وقيل: لَمَّا انتهَوا إلى الكهفِ قالَ لهم الفتَى: مَكانَكُم حتَّى أَدخُلَ أوَّلًا لئلَّا يَفزَعُوا، فدخلَ فعُمِّيَ عليهم المَدخلُ فبَنَوا ثَمَّ مَسجِدًا[1].

(٢٢) ـ ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَـٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُل رَّبِّىٓ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَآءً ظَـٰهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا﴾.

(١) ورد في قصتهم أخبار كثيرة من نحو هذا، وليس فيها شيء يصح عن النبي ﷺ.

﴿ سَيَقُولُونَ ﴾؛ أي: الخائضونَ في قِصَّتِهِم في عهدِ الرَّسولِ عليه السَّلامُ مِن أَهلِ الكتابِ والمؤمنين: ﴿ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾؛ أي: هُم ثَلاثةُ رِجالٍ يَرْبَعُهُم كلبُهُم بانضِمامِهِ إليهِم.

قيل: هو قولُ اليَهودِ، وقيل: قولُ السيِّدِ مِن نَصارى نَجرانَ، وكانَ يَعقوبيًّا[1].

﴿وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ قالَت النَّصارَى أو العاقِبُ منهم، وكان نسطُورِيًّا[2].

﴿رَجْمًا بِالْغَيْبِ ﴾: يرمونَ رَمْيًا بالخبرِ الخفيِّ الذي لا مُطَّلِعَ لهم عليه وإتيانًا به[3]، أو: ظنًّا بالغيبِ مِن قولِهِم: (رجَمَ بالظَّنِّ): إذا ظنَّ، وإنَّما لم يُذكَرْ بالسِّينِ اكتفاءً بعَطفِه على ما هو فيه.

﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ إنَّما قالَهُ المُسلمونَ بإخبارِ الرَّسولِ عليهِ السَّلامُ لَهُم عَن جبريلَ عليهِ السَّلامُ، وإيماءِ اللهِ إليهِ بأنْ أَتْبعَهُ قولَه: ﴿قُل رَّبِّيٓ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ وأتبعَ الأوَّلَيْنِ قولَه: ﴿رَجْمًا بِالْغَيْبِ ﴾، وبأَنْ أثبتَ العلمَ بهم لطائفةٍ بعدَما حصرَ أقوالَ الطَّوائفِ في الثلاثةِ المذكورةِ، فإنَّ عدمَ إيرادِ رابعٍ في نحوِ هذا المحلِّ دَليلُ العدمِ مع أنَّ الأصلَ ينفيه، ثمَّ ردَّ الأوَّلَيْنِ بأن أتبعَهُما قولَه: ﴿رَجْمًا بِالْغَيْبِ ﴾ ليتعيَّنَ الثَّالثُ، وبأَنْ أدخلَ فيه الواوَ على الجملةِ الواقعةِ صفةً للنَّكِرةِ

---

(١) انظر: «تفسير أبي الليث» (٢/ ٣٤٢)، و«تفسير الثعلبي» (١٧/ ٨٤ ـ ٨٥)، و«درج الدرر» للجرجاني (٢/ ٢٤٤)، و«الوسيط» للواحدي (٣/ ١٤٢)، و«تفسير البغوي» (٥/ ١٦١)، و«التيسير في التفسير» لأبي حفص النسفي عند هذه الآية، و«تفسير الرازي» (٢١/ ٤٤٧)، و«تفسير القرطبي» (١٣/ ٢٤٦). وعزاه النسفي للكلبي، والجرجاني للكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس.

(٢) انظر المصادر في التعليق السابق.

(٣) قوله: «وإتياناً به»؛ أي: بالخبر، معطوف على: «رمياً». انظر: «حاشية الشهاب» (٦/ ٨٨).

تشبيهًا لها بالواقعةِ حالًا عَن المعرفةِ لتَأكيدِ لصوقِ الصِّفَةِ بالموصوفِ والدلالةِ على أنَّ اتِّصافَهُ بها أمرٌ ثابت.

قوله: «أدخلَ فيه الواوَ على الجملَةِ الواقِعَةِ صفَةً للنكرةِ تشبيهًا لها بالواقعَةِ حالًا عَن المعرفةِ لتأكيدِ لُصوقِ الصِّفَةِ بالمَوصوفِ والدلالَةِ على أنَّ اتِّصافَه بها أمرٌ ثابِتٌ»:

قال في «الانتصاف»: هذا هوَ الصَّوابُ، لا كمَنْ يزعمُ أنَّها واوُ الثَّمانيَةِ، ويضيفُ إليها ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: ٧٣] في الجنَّةِ؛ إذ أبوابُها ثمانيَةٌ، وآياتٍ أُخَرَ[١].

وقال أبو البقاءِ: الجُملَةُ إذا وقعَتْ صِفَةً للنَّكِرَةِ جازَ أن يَدخُلَها الواوُ، هذا هو الصَّحيحُ في إدخالِ الواوِ في ﴿وَثَامِنُهُمْ﴾[٢].

وقال أبو حيَّان: كونُ الواوِ تدخُلُ على الجملَةِ الواقِعَةِ صفةً دالَّةٌ على لصوقِ الصِّفَةِ بالمَوصوفِ وعلى ثُبوتِ اتِّصافِه بها شيءٌ لا يَعرِفُه النَّحويُّونَ، بل قرَّروا أنَّه لا تُعطَفُ الصِّفَةُ التي ليسَتْ بجُملَةٍ على صِفَةٍ أُخرَى إلا إذا اختلَفَت المَعاني حتى يكونَ العَطفُ دالًّا على المُغايرَةِ، وأمَّا إذا لم تَختَلِف فلا يجوزُ العَطفُ في الأسماءِ المُفردَةِ، وأما الجُمَلُ التي تقَعُ صفَةً فهيَ أبعَدُ من أن يجوزَ ذلك فيها.

وقد رَدُّوا على مَن ذهبَ في قولِ سيبويه: (وأمَّا ما جاءَ لمعنًى وليسَ باسمٍ ولا فعلٍ)[٣] هو على أنَّ: (وليس باسم ولا فعل) صفَةٌ لقولِه: (بِمَعنى)، وأنَّ الواوَ دخَلَتْ في الجُملَةِ= بأنَّ ذلك ليسَ مِن كلامِ العربِ، وليسَ مِن كلامِ العربِ: (مَررتُ برجلٍ ويأكُلُ) على تَقديرِ الصِّفَةِ، وأما قولُه تعالى: ﴿إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤] فالجُملَةُ حاليَّةٌ.

---

(١) انظر: «الانتصاف» (٢/ ٧١٣)، و«فتوح الغيب» (٩/ ٤٣٨) وعنه نقل المصنف.

(٢) انظر: «التبيان» للعكبري (٢/ ٨٤٣)، و«فتوح الغيب» (٩/ ٤٣٩).

(٣) انظر: «الكتاب» (١/ ١٢).

قال: ويكفي ردًّا لقولِ الزَّمخشريِّ أنَّا لا نعلَمُ أحدًا مِن عُلماءِ النَّحوِ ذهبَ إلى ذلك(١).

وقال صاحبُ «الفرائد»: دخولُ الواوِ بينَ الصِّفَةِ والمَوصوفِ غيرُ مُستقيمٍ؛ لاتِّحادِ الصِّفَةِ والمَوصوفِ ذاتًا وحُكمًا، وتأكيدُ اللصوق يقتضي الاثنينِ، مع أنَّا نقولُ: لا نُسلِّمُ بأنَّ الواو تُفيدُ التَّأكيدَ وشِدَّةَ اللُّصوقِ، غايةُ ما في البابِ أنَّها تُفيدُ الجَمْعَ، والجَمعُ يُنبِئ عن الاثنينيةِ، واجتماعُ الصِّفَةِ والمَوصوفِ ينبئُ عن الاتِّحادِ بالنَّظرِ إلى الذَّاتِ(٢).

وقد ذكرَ صاحِبُ «المفتاح» أنَّ قولَ مَنْ قالَ: إنَّ الواوَ في قَولِه: ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعۡلُومٌ ﴾ [الحجر: ٤] داخِلَةٌ بينَ الصِّفَةِ والمَوصوفِ سهوٌ منه، وإنَّما هي واوُ الحالِ، وذو الحَالِ ﴿قَرۡيَةٍ﴾ وهي موصوفةٌ؛ أي: ما أهلكنا قريةً مِن القرى(٣).

وأمَّا قولُه(٤): (جاءَني رجلٌ ومعَه آخرُ)، ففيه وَجهان:

أحدهما: أَنْ يكونَ (جاءَني رجلٌ) جملةً و(معَه آخرُ) جملةً أُخرى معطوفةً عليها.

وثانيهما: أن يكونَ (آخرُ) معطوفًا على (رجلٌ)؛ أي: جاءني رَجلٌ ورَجلٌ آخرُ معه.

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (١٤/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٤٣٩).

(٣) انظر: «مفتاح العلوم» (ص: ٢٥١)، و«فتوح الغيب» (٩/ ٤٣٩).

(٤) أي: الزمخشري. انظر: «الكشاف» (٥/ ١٤٨).

فإن قيل: فالوجهُ أن يُقال: (جاءَنِي رَجُلانِ) في مثلِ هذا.

قلتُ: فائدَتُه: أن يُفهَمَ أنَّهُما جاءا مُصاحِبَينِ.

وأما الواوُ في مثلِ: (مَرَرْتُ بزيدٍ وفي يدِه سيفٌ)، فإنَّما جازَ دخولُها بين ذي الحالِ والحالِ لكَونِ الحالِ في جملَةٍ بخلافِ الصفَةِ بالنِّسبَةِ إلى المَوصوفِ، فإنَّ: (جاءَ زيدٌ راكبًا)، في حكمِ: (جاءني زيدٌ وهو راكبٌ)، بخلافِ: (جاءنِي زيدٌ الرَّاكِبُ)، فافهَمْه.

سَلَّمْنا أنَّها داخلَةٌ بين الصِّفَةِ والمَوصوفِ لتأكيدِ اللُّصوقِ، فأما الدلالةُ على أنَّ اتِّصافَه بها أمرٌ ثابتٌ مُستقِرٌّ فغيرُ مُسلَّمٍ، فأينَ الدَّليلُ على ذلك؟

وقولُ «الكشاف»: (هذه الواوُ هي التي آذنت بأنَّ الذين قالوا: ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ قالوه عَن ثباتِ عِلمٍ وطُمأنينَةِ نفسٍ)[1]، في غايَةِ البُعدِ.

وقولُه: (الدَّليلُ عليه أنَّ اللهَ سُبحانَه وتَعالى أتبعَ القولينِ الأوَّلينِ قولَه: ﴿رَجْمًا بِالْغَيْبِ﴾...) إلخ[2]، إن كان المرادُ بِهِ أنَّه دالٌّ على إيذانِ الواو على ما ذَكَر فامتناعُ ذلك ظاهِرٌ، وإن كانَ المرادُ به أنَّه دالٌّ على صِدقِ مَن قال: ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾، فحاصِلُه ظَنٌّ ضَعيفٌ بحسبِ أنَّ ﴿رَجْمًا بِالْغَيْبِ﴾ لم يُؤخَّر إلى أن قيلَ: ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾، وأما قولُه: ﴿مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ فهو غيرُ دالٍّ على ذلك ألبتَّة.

وأمَّا قولُ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما فهو غَيرُ دالٍّ على أنَّه أرادَ ما ذُكِرَ، بَل الظَّاهرُ أنَّه علمَ ذلكَ مِن[3] رسولِ اللهِ ﷺ، وقوله: (حينَ وقَعَت الواوُ انقطَعَت

---

(١) انظر: «الكشاف» (٥/ ١٤٨).

(٢) هذه عبارة «الكشاف»، وتابعه البيضاوي بعبارة قريبة كما تقدم.

(٣) في (ز): «عن».

العِـدَّةُ)[١] الظَّاهـرُ أنَّ مُـرادَه منـه: أنَّ الذي هو أصـدقُ[٢] هو الذي وقعَـت الواوُ فيه وانقطعَـت العِـدَّةُ، وظهرَ بهـذا أنَّ الواوَ فـي ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ واوُ العَطفِ، وهي جُملَـةٌ مَعطوفَةٌ على الجُملَـةِ المُتقدِّمَةِ[٣].

قال الطِّيبِيُّ: واعلَم أنَّا قبلَ الشُّروعِ في الجوابِ لا بُدَّ أن نُبيِّنَ المقصودَ تحريرًا للمبحَثِ، فالواوُ هنا ليسَتْ على الحقيقَةِ، ولا يُعتبَرُ في المَجازِ النَّقلُ في الآحادِ كما في الحقيقَةِ، بل المُعتبَرُ فيه اعتبارُ نوعِ[٤] العلاقةِ، وأنَّ المجازَ في عُرفِ البلاغَةِ أَوْلَى بالذِّكرِ مِن الحَقيقَةِ وأبلَغُ مِنها، وأَحسَنُ لتَزيينِ الكَلامِ والمُبالغَةِ فيه.

وقد قالَ صاحِبُ «المثل السائر»: اعلَمْ أنَّ أقسامَ النَّحوِ أُخذَتْ عَن واضعِها بالتَّقليدِ، حتَّى لو عَكَسَ القَضِيَّةَ فيها لجازَ؛ لأنَّ العقلَ لا يأبى أَنْ لو جُعِلَ الفاعِلُ مَنصوبًا والمفعولُ مرفوعًا.

وأما قسمُ البَيانِ فليس كذلك؛ لأنَّه استُنبِطَ بالنَّظرِ وقضيةِ العَقلِ مِن غيرِ واضِعٍ، ولم يُفتَقَرْ فيه إلى التَّوقيفِ، بَل أُخِذَت ألفاظٌ ومَعانٍ على هيئةٍ مَخصوصةٍ وحَكَمَ لها العَقلُ بمَزِيَّةٍ مِن الحُسنِ لا يُشارِكُها فيها غيرُها؛ فإنَّ كُلَّ عارفٍ بأسرارِ الكلامِ [من] أيِّ لغَةٍ كانت يَعلَمُ أنَّ إخراجَ المعاني في اللفظِ جامِعَةً رائقَةً حسَنَةً يَلذُّها السَّمعُ ولا يَنبُو عَنْها الطَّبعُ خَيرٌ مِن عكسِهِ، ولو أرادَ واضِعُ اللُّغَةِ خلافَ ذلك لَمَا تقلَّدْنَاهُ[٥].

---

(١) ذكره عن ابن عباس رضي الله عنهما دون سند الواحدي في «البسيط» (١٣/ ٥٧٨)، والكرماني في «غرائب التفسير» (١/ ٦٥٦)، والزمخشري في «الكشاف» (٥/ ١٤٨).

(٢) في (س): «لصدق»، وفي «فتوح الغيب»: «صدق».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٤٣٩ ـ ٤٤١).

(٤) في (س): «المعتبر فيه أيضًا وقوع»، والمثبت من (ز) و«فتوح الغيب».

(٥) انظر: «المثل السائر» (١/ ٨٥ ـ ٨٦).

وقال أيضًا: اعلَمْ أنَّ مَدارَ علمِ البَيانِ على حُكْمِ الذَّوقِ السَّليمِ الذي هو أنفعُ مِن ذَوقِ التَّعليمِ، تمَّ كلامُه[١].

قال الطِّيبيُّ: ثمَّ إنَّ المَجازَ كمَا يقَعُ في الأسماءِ والأَفعالِ قد يقعُ في الحروفِ، ألَا ترَى إلى الاستعارَةِ التَّبعيَّةِ؛ فإنَّ نوعًا منها الكلامُ في الحُروفِ، ونقل شارِحُ «اللباب» عن سيبويهِ أنَّ الواوَ في قولِهم: (بِعتُ الشَّاءَ شاةً ودِرْهَمًا) بمعنى الباءِ، أي: بدرهَمٍ، وتحقيقُه: أنَّ الواوَ للجَمعِ والإشراكِ، والباءَ للإلصاقِ، والجَمْعُ والإِلْصَاقُ مِن وادٍ واحِدٍ، فسُلكَ به طريقُ الاستعارَةِ.

وذكَرَ صاحبُ «الكشاف» في أوَّلِ سُورةِ الأعرافِ: (أنَّ واوَ الحالِ هي واوُ العَطفِ استُعِيرَتْ للوَصلِ)، ولا شَكَّ أنَّ واوَ العَطْفِ تَقتَضِي المُغايَرَةَ وتتضمَّنُ مَعنى الجَمْعيَّةِ، فإذا أُريدَ مِنْها مَعنى الجمعيَّةِ دونَ المُغايرةِ كانَ مِن بابِ إطلاقِ اسمِ الكُلِّ على الجزءِ، ونحوُه في الاستعمالِ الاستفهامُ في قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]؛ فإنَّ الهمزةَ هنا مَسلوبَةُ الدلالَةِ عن الاستفهامِ لِمُجرَّدِ الاستواءِ، والنِّداءُ في قولِهم: (أمَا تَفعَلُ كذا أيَّتُها العِصابَةُ) لِمُجرَّدِ الاختصاصِ.

وذَكَرَ في مَرْيَمَ عندَ قوله: ﴿لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ [مريم: ٦٦] أنَّ اللامَ هُنا لامُ ابتداءٍ أُخلِصَتْ للتَّوكيدِ.

ووافقَه ابنُ الحاجبِ في سُورةِ والضحى فيه، وفي الأَمثِلَةِ كثرَةٌ.

إذا عُلِمَ هذا فقولُه[٢]: (فائدَتُها تَوكيدُ لُصوقِ الصِّفَةِ بالمَوصوفِ) معناه: أنَّ

---

(١) المصدر السابق (١/ ٢٥).

(٢) أي: الزمخشري في «الكشاف» (٥/ ١٤٨). وتابعه البيضاوي كما تقدم.

للصِّفَةَ نوعَ اتصالٍ بالمَوصوفِ، فإذا أريدَ تَوكيدُ اللُّصوقِ وُسِّطَ بينَهُما بهذه الواوِ ليؤذَنَ أنَّ هذه الصِّفَةَ غيرُ مُنفكَّةٍ عَن المَوصوفِ لازمَةٌ غيرُ مُفارِقَةٍ، وإليه الإشارَةُ بقولِه: (أنَّ اتِّصافَها أَمرٌ ثابِتٌ مُستقِرٌّ)(١).

وليعلم أيضًا أنَّ الحالَ في الحقيقَةِ صِفَةٌ لا فرقَ إلا في الاعتبارِ، ألا تَرى أنَّ الصِّفَةَ الواقعَةَ عَن النَّكِرَةِ إذا تقدَّمَت عليها وهي نفسُها تَصيرُ حالًا، ولو لَمْ يَكونا مُتَّحِدَين معنًى لم يصِحَّ ذلك.

ثمَّ قولُك: (جاءَني رَجلٌ ومعَهُ آخَرُ)، وقولُك: (مررتُ برَجُلٍ ومَعه آخَرُ) لِمَّا كانا سواءً في الصُّورَةِ ـ اللهمَّ إلا في اعتبارِ المعرفَةِ والنَّكرَةِ ـ كان حُكمُهما سواءً في الواوِ، وذكرَ نحوَهُ أبو البَقاءِ في إعرابِ قولِه تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾ [البقرة: ٢١٦](٢).

هذا مرادُ المُصنِّفِ في إيرادِ المِثالينِ لا ما فَهِمَ بَعضُهُم.

وأما قولُ صاحبِ «الفرائد»: (لاتِّحادِ الصِّفَةِ والمَوصوفِ ذاتًا(٣) وحُكمًا)، فمَبْنِيٌّ على أنَّ الواوَ عاطفَةٌ، وهي تقتضي المُغايرةَ كما قالَ صاحِبُ «المفتاح»، وقد بيَّنَّا وجهَ مَجازِهِ لِمُجرَّدِ الرَّبطِ، وأمَّا قولُه: (جاءَني رَجُلٌ ومعَهُ آخرُ) ـ وهي جملتانِ ـ فسَيجِيءُ جَوابُه.

وأمَّا قولُه بأنَّ: (جاءَني زيدٌ راكبًا) في حكمِ: (جاءَنِي زَيدٌ وهو راكِبٌ) فمِنَ المَعكوسِ، فإنَّ الأصلَ في الحالِ الإفرادُ.

---

(١) المصدر السابق، وهي عند البيضاوي أيضاً، وفيهما: (أنَّ اتِّصافَه بها أمرٌ..) وكلمة (مستقر) ليست عند البيضاوي.

(٢) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (١/ ١٧٣).

(٣) في (س): «دأباً».

قال ابن الحاجب في قوله: (كلَّمتُه فوهُ إلى فِيَّ): إنَّها بمَعنى: مُشَافِهًا.

وقال: إنَّ الجُملَ تُستعمَلُ استعمالَ المُفرداتِ ولا تعكَسُ(١).

وأمَّا قولُه: (سَلَّمْنا أنَّها داخِلَةٌ بينَ الصِّفَةِ والمَوصوفِ للتَّأكيدِ، وأمَّا الدلالَةُ عَلى أنَّ اتِّصافَها به أمرٌ ثابِتٌ فغيرُ مُسلَّمٍ) فمِمَّا لا يُقولُه مَن له أَدْنى مُسْكَةٍ، كيفَ يُسلِّمُ التَّأكيدَ ولم يُسلِّم فائِدَتَه؟!

وأمَّا الأَسئِلةُ الباقيَةُ على كلامِ المُصنِّفِ فمُرادُه أنَّها أماراتٌ تَدلُّ على ما ثبتَ وتَقرَّرَ.

وقال ابنُ الحاجبِ في «الأمالي»: يَجوزُ أن يكونَ ﴿رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ جملةً ابتدائيَّةً صِفَةً لـ﴿ثَلَٰثَةٌ﴾، و﴿ثَلَٰثَةٌ﴾ خبرُ مُبتدَأٍ مَحذوفٍ، ولا يجوزُ أن يكونَ ﴿كَلْبُهُمْ﴾ مرفوعًا بـ﴿رَّابِعُهُمْ﴾ لأنَّ المرادَ بهِ المُضيُّ، ولا أن تكونَ الجُملَةُ حالًا إذ ليسَ مَعَنا ما يَصِحُّ أن يكونَ عاملًا فيها؛ لأنَّ التَّقديرَ: سيقولُونَ هُم ثَلاثَةٌ، وليسَ فيها أيضًا واوٌ.

ويجوزُ أَنْ يكونَ ﴿رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ جُملَةً خبرًا للمُبتدَأ المحذوفِ بعدَ خَبرٍ، فيكونُ قَدْ أخبرَ بخَبرينِ مُفردٍ وجملةٍ(٢).

ويُقوِّي هذا الوجهَ أنَّ الجُملةَ الثَّالثةَ جاءَتْ بالواوِ، والمعنى فيها كالمَعنى فيما تَقدَّمَ، ويَتعذَّرُ أن يكونَ صِفَةً مع الواوِ، مع أنَّكَ لا تَقولُ: مررتُ برَجُلٍ وعاقِلٍ، فتعيَّنَ أَنْ يكونَ خبرًا بعد خَبَرٍ، والأَخبارُ إذا تَعدَّدَت جازَ أَنْ يكونَ الثَّاني بوَاوٍ وبغيرِ واوٍ.

---

(١) انظر: «أمالي ابن الحاجب» (١/ ٤٦٩).

(٢) في (س): «مفردين جملة».

وهذا إنْ سُلِّمَ أنَّ المَعنى في الجُمَلِ واحِدٌ، وأمَّا إذا قيلَ: إنَّ قولَه: ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ مِن قولِه تعالى يكونُ استئنافًا لا حكايةً عَنهُم بأنَّ ثامِنَهُم كلبُهم، فيُفهَمُ على ذلك بأنَّ القائلينَ أنَّهُم سَبعَةٌ أصابُوا في ذلك، ولا يلزَمُ على هذا أن يكونَ خبرًا بعدَ خَبرٍ.

ويُقوِّيه قولُه قبلَ ذلك: ﴿رَجْمًا بِالْغَيْبِ﴾، ثم ذَكَر بعدَ قولِه: ﴿رَجْمًا بِالْغَيْبِ﴾ الجملةَ الثالثةَ، فدلَّ على أنَّها مُخالِفَةٌ لِمَا قبلَها في الرَّجمِ بالغَيبِ، وإذا خالَفَتْها في ذلك وَجبَ أَنْ تكونَ صِدْقًا.

إلَّا أنَّ هذا الوَجهَ يُضعَّفُ مِن حيثُ إنَّ الله تعالى قال: ﴿مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾، فلو جَعلْنا قولَه: ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ تَصديقًا لِمَن قال: ﴿سَبْعَةٌ﴾ لوجبَ أنْ يكونَ العالِمُ بذلك كثيرًا، فإنَّ أخبارَ اللهِ تعالى صِدقٌ، فدلَّ على أنَّه لم يَصدِّقْ مِنهُم أَحداً، وإذا كان كذلك وجبَ أن تكونَ الجُمَلُ كلُّهَا مُتساوِيَةً في المعنى، وقد تَعذَّرَ أَنْ تكونَ الأَخيرَةُ وَصْفًا، فوجبَ أَنْ يكونَ الجميعُ كذلك، تمَّ كلامُه[1].

وقد عُلِمَ من مفهومِه أنَّ الواوَ هي المانعَةُ مِن الوَصفِيَّةُ، وداؤُه دَاؤُهم فالدَّواءَ الدَّواءَ.

وأمَّا قولُه: (وجبَ أن تكونَ الجُمَلُ كلُّها مُتساويَةً) فكلامٌ عَن مُقتضَى البلاغَةِ بمراحِلَ؛ لأنَّ في كلِّ اختِلافٍ فوائِدَ، والبَليغُ مَن يَنظُرُ إلى تلكَ الفوائدِ لا مَن يَردُّهُ إلى التَّطويلِ والحَشوِ في الكَلامِ.

وأيضًا لا بُدَّ مِن قَولٍ صادِقٍ مِن الأَقوالِ الثَّلاثةِ لينطبِقَ عليه قوله: ﴿مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ مع قولِه: ﴿رَجْمًا بِالْغَيْبِ﴾؛ لأنَّه قَدْ اندفَعَ به القَولانِ الأَوَّلانِ، فيكونُ الصَّادقُ هذا، وتَعقيبُهُ به أمارةٌ على صدقِه، وعلى ما ذهبَ إليه السَّائلُ مَفقودٌ

(١) انظر: «أمالي ابن الحاجب» (١/ ٢٤٨ ـ ٢٤٩).

ذلـك، ومَـع هذا أَينَ طـلاوةُ الكَلامِ؟، أم أينَ اللُّطـفُ والمرامُ؟ انتَهـى كلامُ الطِّيبِيِّ[(١)].

وقال ابنُ مالكٍ في «شرح التسهيل»: ما ذهبَ إليه صاحِبُ «الكشاف» مِن تَوسُّطِ الواوِ بين الصِّفَةِ والمَوصوفِ فاسِدٌ مِن خمسَة أوجُهٍ:

أحدُها: أنَّه قاسَ في ذلك الصِّفَةَ على الحالِ، وبَيْنَ الصِّفَةِ والحالِ فُروقٌ كَثيرةٌ، كجَوازِ تقدُّمِها على صاحبِها، وجوازِ تَخالُفِهما في الإعرابِ، وجوازِ تَخالُفِهما بالتَّعريفِ والتَّنكيرِ، وجوازِ إغناءِ الوَاوِ عَن الضَّميرِ في الجُملَةِ الحاليَّةِ، وامتناعِ ذلك في الواقعَةِ نعتًا، فكمَا ثبتت مخالفَةُ الحالِ الصِّفَةَ في هذه الأشياءِ ثبَتَتْ مُخالفَتُها إيَّاها بمقارنةِ الواوِ الجملةَ الحاليَّةَ وامتناعِ ذلك في الجملَةِ النَّعتيةِ.

الثاني: أنَّ مذهبَهُ في هذه المسألَةِ مذهبٌ لا يُعرَفُ بين البَصريِّينَ والكُوفيِّينَ فوجبَ أنْ لا يُلتفَتَ إليه.

الثالث: أنَّه معلَّلٌ بما لا يناسِبُ، وذلك أنَّ الواوَ تَدُلُّ على الجَمعِ بين ما قبلَها وما بعدَها، وذلك مُستَلزِمٌ لتغايُرِهما، وهو ضِدٌّ لِمَا يرادُ مِن التَّوكيدِ، فلا يَصِحُّ أن يُقالَ لعاطِفٍ: مؤكِّدٌ[(٢)].

الرابع: أنَّ الواوَ فَصَلَت الأوَّلَ مِن الثَّاني، ولولا هي لتَلاصَقَا، فكيفَ يُقالُ: إنَّها أَكَّدَتْ لُصوقَها.

الخامِسُ: أنَّ الواوَ لو صلحَتْ لتَوكيدِ لُصوقِ المَوصوفِ بالصِّفَةِ لكانَ أَوْلَى المواضعِ بها موضعًا لا يصلحُ للحالِ، بخلافِ جملةٍ يَصلحُ في مَوضعِها الحالُ، انتهى[(٣)].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٤٤٠ ـ ٤٤٤).

(٢) في (س): «لعاطف مؤكداً»، وفي «شرح التسهيل»: «العاطف مؤكد».

(٣) انظر: «شرح التسهيل» (٢/ ٣٠٣ ـ ٣٠٤).

وعن عليٍّ كرَّمَ اللهُ وجهَهُ: هم سبعةٌ وثامنُهُم كلبَهُم، أسماؤُهُم: يَمْلِيخَا ومَكْشلِينيَا ومَشْلِينيا هؤلاءِ أصحابُ يمينِ الملك، ومَرْنُوشُ ودَيرَنُوشُ وشَاذَنُوشُ أصحابُ يَسارِه، وكانَ يَستَشِيرُهُم، والسَّابعُ الرَّاعِي الذي وافَقَهُم، واسمُ كَلبِهِم قِطْمِيرُ، واسمُ مَدِينَتِهِم أَفْسُوسُ[١].

وقيل: الأقوالُ الثَّلاثةُ لأهلِ الكتابِ، والقَليلُ مِنْهُم.

قوله: «وعَن عَلِيٍّ: هم سبعَةٌ وثامِنُهم كَلبُهُم»:

لم أَقِف عليه، إنَّما رأيتُه عن ابنِ مَسعودٍ رواه ابنُ أبي حاتمٍ[٢]، وعن ابنِ عبَّاسٍ رواهُ الفِريابيُّ وابنُ جريرٍ وغيرهما[٣].

قوله: «أسماؤُهُم: تمليخا..» إلى آخره:

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «شرح البخاري»: في النُّطقِ بها اختلافٌ كَثيرٌ ولا يقَعُ الوُثوقُ مِن ضبطِها بشَيءٍ[٤].

---

(١) ذكره الزمخشري في «الكشاف» (٥/ ١٤٧)، ولم أجده مسنداً، وقد فصَل السيوطي بين أوله وهو: (هم سبعةٌ وثامنُهُم كلبُهُم) وبين باقيه فجعله خبراً آخر كما سيأتي. أما الآلوسي في «روح المعاني» (١٥/ ٢٧٨) فجعله خبراً واحداً حيث قال بعد أورده بتمامه: وفي صحة نسبة هذه الرواية لعلي رضي الله عنه مقال، وقد سُموا في بعض الروايات بغير هذه الأسماء. وذكر أبو حيان في «البحر» (١٤/ ٢٢٥) أن أسماء أصحاب الكهف أعجمية لا تنضبط بشكل ولا نقط، والسند في معرفتها ضعيف.

وقال ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٣/ ٤٩٨): والسند في معرفتها واه.

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧/ ٢٣٥٤).

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١٥/ ٢٢٠)، ورواه أيضاً عبد الرزاق في «تفسيره» (١٦٦٥).

(٤) انظر: «فتح الباري» (٦/ ٥٠٥).

وهـذه الأسـماءُ عَن ابـنِ عبّـاسٍ رواهُ الطَّبرانيُّ في «معجمه الأوسـط» بإسـنادٍ صَحيـحٍ عنه[١].

﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَآءً ظَٰهِرًا﴾: فلا تُجادِلْ فـي شأنِ الفِتيَةِ إلا جِدالًا ظاهرًا غيرَ مُتعمِّقٍ فيه، وهو أن تقصَّ علَيْهِم ما في القرآنِ مِن غيرِ تَجهيلٍ لهم والردِّ عليهِم.

﴿وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا﴾: ولا تَسْـأَلْ أحـدًا مِنْهُم عن قِصَّتِهم سؤالَ مُسترشِدٍ، فإنَّ فيما أُوحِيَ إليك لَمَندوحةً عَن غيرِه، مع أنَّه لا علمَ لَهُم بها، ولا سؤالَ مُتعنِّتٍ تريدُ تفضيحَ المسؤولِ عنه وتَزييفَ ما عِندَهُ فإنَّه يُخلُّ بمكارمِ الأَخلاقِ.

(٢٣ ـ ٢٤) ـ ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ وَٱذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ وَقُلْ عَسَىٰٓ أَن يَهْدِيَنِ رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَٰذَا رَشَدًا﴾.

﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ نهيُ تَأديبٍ مِن اللهِ لنبيِّهِ حينَ قالت اليَهودُ لقُرَيشٍ: سَلُوه عَن الرُّوحِ وأصحابِ الكَهفِ وذي القرنينِ، فسَأَلُوه، فقال: «ائتوني غدًا أخبركم» ولم يَستثنِ، فأبطأَ عليه الوَحيُ بضعةَ عشرَ يومًا حتى شَقَّ عليه وكذَّبَتْه قريشٌ.

والاستثناءُ مِن النَّهيِ؛ أي: ولا تقولَنَّ لأجلِ شَيءٍ تعزمُ عليه: (إنِّي فاعلٌ[٢] فيما يُستقبَلُ) إلا بأَنْ يشاءَ اللهُ؛ أي: إلا مُلتبِسًا بمشيئتِهِ قائلًا: (إنْ شاءَ اللهُ)، أو: إلَّا وقتَ أَنْ يشاءَ اللهُ أن تقولَهُ، بمعنى: أن يأذنَ لك فيه، ولا يجوزُ تعليقُهُ بـ﴿فَاعِلٌ﴾ لأنَّ استثناءَ اقترانِ المشيئةِ بالفعلِ غيرُ سديدٍ، واستثناءُ اعتراضِها دونَهُ لا يناسبُ النَّهيَ.

---

(١) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٦١١٣). ورواه أيضاً العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ٤٢٢) وضعفه بيحيى بن أبي روق.

(٢) في (ض): «فاعله».

﴿وَٱذۡكُر رَّبَّكَ﴾: مشيئةَ رَبِّكَ وقل: (إِنْ شاءَ اللهُ) كما رُوِيَ أنَّه لَمَّا نزلَ قالَ عليه السَّلامُ: «إن شاءَ اللهُ».

﴿إِذَا نَسِيتَ﴾: إذا فَرَطَ مِنكَ نِسيانٌ لذلك ثُمَّ تَذكَّرْتَه، وعن ابنِ عبَّاس: ولو بعدَ سنةٍ ما لم تحنَثْ[1]، ولذلك جَوَّزَ تأخيرَ الاستثناءِ عنه.

وعامَّةُ الفُقَهاءِ على خلافِه؛ لأنَّه لو صحَّ ذلك لم يَتقرَّر إقرارٌ ولا طلاقٌ ولا عتاقٌ، ولم يُعْلَم صِدقٌ ولا كَذِبٌ، وليسَ في الآيةِ والخبرِ أنَّ الاستثناءَ المتدارَكَ بِهِ مِن القَولِ السَّابقِ، بل هو مِن مقدَّرٍ مَدلولٍ به عليه.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٥/ ٢٢٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١٠٦٩)، والحاكم في «المستدرك» (٧٨٣٣) وصححه.

ونقل محمد بن نصر المروزي في «اختلاف الفقهاء» (ص: ٤٨٢) عن أبي عبيد قال: معنى حديث ابن عباس أنه إذا استثنى بعد سنة سقط عنه المأثم وأما الكفارة فإنها لا تسقط.

قال القرطبي في بيانه: هذا في تداركه التبرُّك بالاستثناء للتَّخلُّص عن الإثم، وأما الاستثناء المغيِّر حكمًا فلا يصحُّ إلَّا متَّصلًا. انظر: «تفسير القرطبي» (١٣/ ٢٥١).

وقال المبرد كما في «البسيط» (١٣/ ٥٨٦): إن ابن عباس أعلم من أن يُسقط حكم الحنث بالاستثناء الذي لا يصله الحالف بيمينه، ولعله قال هذا في الاستثناء من غير يمين كما قال المفسرون، قال: إذا نسي أن يقول: إن شاء الله، ثم ذكر فليقله. فظن بعض الناس أنه يقول ذلك في اليمين، فروي عنه ذلك في اليمين.

قلت: وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن هذا خاصٌّ بالنبيِّ ﷺ، رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١١٤٣)، و«الأوسط» (٦٨٧٢)، و«الصغير» (٨٧٦)، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (هي لرسول اللهِ ﷺ خاصَّةً، وليس لأحدٍ منَّا أن يَستثنيَ إلا بصِلةِ اليمين). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٥٣): رواه الطَّبَرانيُّ في الثلاثة، وفيه عبد العزيز بنُ حُصَينٍ وهو ضعيفٌ.

ويجوزُ أَنْ يكونَ المعنى: واذكُرْ ربَّكَ بالتَّسبيحِ والاستغفارِ إذا نسيتَ الاستثناءَ، مُبالغةً في الحثِّ عليه، أو: اذكُرْ ربَّهُ وعِقابَهُ إذا تركتَ بعضَ ما أمركَ بِهِ ليبعثكَ على التَّدارُكِ، أو: اذكُرْه إذا اعتراكَ النِّسيانُ ليذكِّركَ المَنسيَّ.

﴿وَقُلْ عَسَىٰٓ أَن يَهْدِيَنِ رَبِّي﴾: يَدلَّنِي ﴿لِأَقْرَبَ مِنْ هَٰذَا رَشَدًا﴾: لأقربَ رشدًا وأظهرَ دلالةً على أنّي نبيٌّ مِن نبأِ أصحابِ الكَهفِ، وقد هداهُ لأعظمَ مِن ذلك كقَصَصِ الأَنبياءِ المتباعِدِ عنه أيامُهُم، والإخبارِ بالغُيوبِ والحَوادثِ النَّازِلَةِ في الأَعصارِ المستقبلةِ إلى قيامِ السَّاعةِ، أو: لأقربَ رَشَدًا وأدنى خيرًا مِن المَنسيِّ.

قوله: «قالت اليَهودُ لقُريشٍ: سَلُوه عَن الرُّوحِ...» إلى آخره:

أخرجَه ابنُ المُنذرِ عَن مُجاهِدٍ(١).

قوله: «والاستثناءُ...» إلى آخرِه.

قال ابنُ الحاجبِ: الوَجهُ فيه: أَنْ يكونَ استثناءً مُفرَّغًا كقولك: (لا تَجئْ إلا بإذنِ زَيدٍ، ولا تَخرجْ إلا بمَشيئتِه)، على أن يكونَ الأعَمُّ المحذوفُ حالًا أو مصدرًا، وحُذِفَت الباءُ مِن (بأنْ يشاءَ الله)؛ أي: إلا بذكرِ المَشيئةِ، وقد عُلِمَ أن ذكرَ المَشيئَةِ المُستصحَبةِ في الإخبارِ عن الفعلِ المُستقبلِ هي المشيئَةُ المذكورَةُ بحَرفِ الشَّرطِ أو ما في معناهُ، كقولك: لأفعلَنَّ إن شاءَ اللهُ، أو: بِمَشيئَةِ الله، وما أشبهَها.

قال: وأمَّا ما ذُكِرَ أنَّه مُتَّصلٌ بقولِه: ﴿إِنِّي فَاعِلٌ﴾ ففاسِدٌ، إذ يصيرُ المعنى: إني

---

(١) ورواه ابن إسحاق في «السير والمغازي» (ص: ٢٠١): حدثني رجل من أهل مكة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما، فذكره مطولاً. ومن طريق ابن إسحاق رواه الطبري في «تفسيره» (١٥/ ١٤٣)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ٢٧٠).

فاعِلٌ بكلِّ حالٍ إلا في حالِ مَشيئَةِ اللهِ، فيصيرُ المعنى النَّهيُ عَن أن يقولَ: إني فاعِلٌ إن شاءَ اللهُ، وهذا لا يَقولُه أحدٌ.

وأمَّا ما ذُكِرَ مِن أنَّه استثناءٌ مُنقَطِعٌ فبعيدٌ؛ لأنَّه يؤدي إلى نهيِ كلِّ أحدٍ عن أن يقولَ: (إنِّي فاعِلٌ غدًا كذا مُطلقًا) قيَّدَه بشيءٍ أو لَمْ يُقيِّدْه، وهو خلافُ الإجماعِ لجَوازِ قولِ القائلِ: لأَفْعلَنَّ كذا إن شاءَ اللهُ[1].

قوله: «رُوِيَ أنَّه لَمَّا نَزَلَ قالَ عليه السَّلامُ: إنْ شاءَ اللهُ»:

أخرجَه سَعيدُ بنُ مَنصورٍ وابنُ جَريرٍ والطَّبرانيُّ والحاكِم عنه[2].

(٢٥) ـ ﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا﴾.

﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا﴾ يعني: لبثُهُم فيه أحياءً مَضروبًا على آذانِهم، وهو بيانٌ لِمَا أجملَهُ قبلُ.

وقيل: إنَّه حِكايَةُ كلامِ أَهلِ الكِتابِ، فإنَّهُم اختلَفُوا في مُدَّةِ لبثِهِم كما اختلَفُوا في عِدَّتِهم، فقال بعضُهُم: ثلاثَ مئةٍ، وقال بعضُهُم: ثلاث مئةٍ وتسعَ سنينَ.

وقرأَ حمزَةُ والكِسائيُّ: ﴿ثَلَٰثَ مئةِ سِنِينَ﴾ بالإضافَةِ[3] على وَضعِ الجَمعِ مَوضِعَ الوَاحِدِ، ويُحسِّنُه هاهنا أنَّ علامةَ الجَمعِ فيه جبرٌ لِمَا حُذِفَ مِن الواحِدِ، وأنَّ الأصلَ في العددِ إضافَتُه إلى الجمعِ، ومَن لم يُضِفْ أبدلَ السِّنينَ مِن ﴿ثَلَٰثَ﴾.

---

(١) انظر: «أمالي ابن حاجب» (١/ ١٩٦ ـ ١٩٧).

(٢) لم أقف عليه عندهم. وقد روى ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧/ ٢٣٥٥) واللفظ له، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٨١٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (إذا نسيت أن تقول لشيء: إني أفعله، فنسيت أن تقول: إن شاء الله، فقل إذا ذكرت: إن شاء الله).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣٨٩ ـ ٣٩٠)، و«التيسير» (ص: ١٤٣).

(٢٦) ـ ﴿قُلِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُواْ لَهُۥ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَبْصِرْ بِهِۦ وَأَسْمِعْ مَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِۦٓ أَحَدًا﴾.

﴿قُلِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُواْ لَهُۥ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾: له ما غابَ فيها وخَفِيَ مِن أحوالِ أهلِها، فلا خَلْقَ يخفَى عليهِ علمًا.

﴿أَبْصِرْ بِهِۦ وَأَسْمِعْ﴾ ذكرَ بصيغةِ التَّعجُّبِ للدلالةِ على أنَّ أمرَهُ في الإدراكِ خارجٌ عمَّا عليه إدراكُ السَّامعينَ والمبصِرينَ؛ إذ لا يَحجُبهُ شيءٌ ولا يتفاوَتُ دونَه لطيفٌ وكثيفٌ، وصغيرٌ وكبيرٌ، وخَفِيٌّ وجَلِيٌّ.

والهاءُ تعودُ إلى اللهِ، ومحلُّه الرَّفعُ على الفاعليَّةِ، والباءُ مَزيدةٌ عندَ سيبويه، وكان أصلُهُ: أبصَرَ؛ أي: صارَ ذا بَصرٍ، ثمَّ نُقلَ إلى صيغةِ الأمرِ بمعنى الإنشاءِ فبرزَ الضَّميرُ لعَدمِ لياقِ الصِّيغةِ له، أو لزيادةِ الباءِ كما في قولِه: ﴿وَكَفَىٰ بِهِۦ﴾ [النساء: ٥٠]، والنَّصبُ على المفعوليَّةِ عندَ الأخفَشِ، والفاعلُ ضَميرُ المَأمورِ، وهو كلُّ أحدٍ، والباءُ مَزيدَةٌ إن كانَت الهمزَةُ للتَّعدِيَةِ، ومعدِّيَةٌ إنْ كانَتْ للصَّيرورةِ.

﴿مَا لَهُم﴾ الضَّميرُ لأَهلِ السَّماواتِ والأَرضِ ﴿مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيٍّ﴾: مَن يَتولَّى[1] أمورَهُم ﴿وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِۦٓ﴾: في قضائِه ﴿أَحَدًا﴾ منهم، ولا يَجعلُ له فيه مدخلًا.

وقرأ ابنُ عامرٍ وقالونُ عن يعقوبَ بالتاءِ والجزمِ[2] على نهيِ كلِّ أحدٍ عَن الإشراكِ.

---

(١) في (ض): «متولي».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٩٠)، و«التيسير» (ص: ١٤٣)، عن ابن عامر، وقوله: «وقالون عن يعقوب» لم أقف عليها، وقال الأنصاري في «الحاشية» (٣/ ٥٦٢): لم أره لغيره. أي: لغير المصنف، وعزاها الهذلي في «الكامل» (ص: ٥٩١) إلى حميد بن الوزير عن يعقوب وغيره.

ثمَّ لَمَّا دلَّ اشتمالُ القُرآنِ على قصَّةِ أهلِ الكَهفِ مِن حيثُ إنَّها مِن المُغيَّباتِ بالإضافةِ إلى الرَّسولِ عليهِ السَّلامُ على أنَّه وَحيٌ مُعجزٌ، أمرَهُ بأَنْ يداومَ درسَهُ ويلازمَ أصحابَهُ فقال:

(٢٧ ـ ٢٨) ـ ﴿وَٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَـٰتِهِۦ وَلَن تَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا ﴿٢٧﴾ وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِىِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا﴾.

﴿وَٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ﴾: مِن القُرآنِ، ولا تسمَعْ لقَولِهم: ﴿ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَـٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ﴾ [يونس: ١٥].

﴿لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَـٰتِهِۦ﴾: لا أحدَ يقدرُ على تبديلِها وتَغييرِها غيرُه ﴿وَلَن تَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا﴾: مُلتجأً تعدلُ إليه إن هممتَ به.

﴿وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ﴾ واحبِسْها وثبِّتْها ﴿مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِىِّ﴾ في مَجامعِ أَوقاتِهم، أو في طرَفَي النَّهارِ.

وقرأ ابنُ عامرٍ: ﴿بالغُدْوَةِ﴾[1]، وفيهِ أن غُدْوَةَ عَلَمٌ في الأكثرِ، فتكونُ اللامُ فيه على تأويلِ التَّنكيرِ.

﴿يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾: رضاءَ اللهِ وطاعتَهُ.

﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾: ولا يجاوِزْهُم نَظَرُكَ إلى غَيرِهم، وتَعدِيَتُه بـ(عن) لتَضمينِه مَعنى (نبا)، يقال: نَبَتْ وعَلَتْ عنه عَينُه: اقتحَمَته ولم تعلَقْ به، والغَرَضُ في هذا إعطاءُ معنيَينِ؛ أي: لا تقتحِمْهم عَيْناكَ مُتجاوِزتَينِ إلى غيرِهم.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٩٠)، و«التيسير» (ص: ١٠٢).

وقُرِئَ: (وَلَا تُعْدِ عينَيْك)[١]، و: (ولا تُعَدِّ)[٢] مِن أعداهُ وعَدَّاه.

والمراد: نهيُ الرَّسولِ أن يزدريَ بفُقراءِ المؤمنينَ وتَعلُوَ عينُه عَن رثاثَةِ زِيِّهِم طُموحًا إلى طراوةِ زيِّ الأغنِيَاءِ.

﴿تُرِيدُ زِينَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ حالٌ مِن الكافِ في المشهورَةِ، ومِن المُستكِنِّ في الفعلِ في غيرِهَا.

﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ﴾: مَن جعَلْنا قلبَهُ غافلًا ﴿عَن ذِكْرِنَا﴾ كأُمَيَّةَ بنِ خلفٍ في دُعائِكَ إلى طردِ الفُقراءِ عَن مَجلسِكَ لصَناديدِ قُريشٍ[٣].

وفيه تَنبيهٌ على أنَّ الدَّاعِيَ له على هذا الاستدعاءِ غفلَةُ قلبِه عَن المعقولاتِ، وانهماكُه في المحسوساتِ، حتَّى خَفِيَ عليه أنَّ الشَّرفَ بحِلْيَةِ النَّفسِ لا بزينةِ الجَسدِ، وأنَّه لو أطاعَهُ كان مثلَهُ في الغباوةِ، والمعتزلةُ لَمَّا غاظَهُم إسنادُ الإغفالِ إلى اللهِ قالوا: إنه مِثلُ (أجبَنْتُه): إذا وَجَدْتَه كذلك أو نَسَبْتُه إليه، أو مِن (أغفَلَ إبِلَهُ): إذا تركها بغيرِ سِمَةٍ؛ أي: لم نَسِمْهُ بذِكرِنا كقُلوبِ الذين كَتَبْنَا في قُلوبِهِم الإيمانَ[٤]، واحتَجُّوا على أنَّ المُرادَ ليسَ ظاهرَ ما ذُكِرُ أوَّلًا بقولِه: ﴿وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ﴾.

وجوابُهُ ما مَرَّ غيرَ مرَّةٍ[٥].

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٢)، و«المحتسب» (٢/ ٢٧)، عن الحسن.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٢) عن الحسن وعيسى.

(٣) رواه الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٩٨) عن ابن عباس رضي الله عنه.

(٤) عبارة «الكشاف»: (أي: لم نَسِمْهُ بالذِّكر، ولم نجعَلْهم من الذين كتَبْنا في قلوبهم الإيمانَ).

(٥) قوله: «وجوابه ما مر غير مرة»؛ أي: أنَّ اللهَ موجدُ كلِّ شيءٍ.

وقُرِئَ: (أَغْفَلَنَا) بإسنادِ الفعلِ إلى القلبِ[١]، على معنى: حَسِبَنا قلبُه غافلينَ عن ذكرِنا إيَّاه بالمؤاخذةِ.

﴿وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا﴾؛ أي: تَقدُّمًا على الحقِّ ونبذًا له وراءَ ظَهرِه، يقال: فرسٌ فُرُطٌ؛ أي: مُتقدِّمٌ للخيلِ، ومنه: الفَرَطُ.

قوله: «وتَعدِيَتُه بـ﴿عَن﴾ لتَضمينه مَعنى: نبا»:

قال أبو حيَّان: التَّضمينُ لا ينقاسُ عند البَصريِّينَ وإنَّما يُذهَبُ إليه عندَ الضَّرورةِ، أمَّا إذا أَمكنَ إجراءُ اللَّفظِ على مدلولِه فإنَّه يكونُ أَوْلى[٢].

قوله: «مِن أَعْدَاهُ وعَدَّاه»:

قال أبو حيَّان: الهمزَةُ في هذه الكلمةِ ليسَتْ للتَّعدِيَةِ، بل لِمُوافقَةِ (أَفْعَل) و(فَعَّل) للفعلِ المُجرَّدِ؛ لأنَّه إذا كان مجرَّدًا مُتعدٍّ يقال: عَدَّاهُ: إذا جاوَزَه، ولو عُدِّيَ بهما وهو مُتَّعَدٍّ يَتعدَّى إلى اثنينِ[٣].

قال الحَلَبِيُّ: وهو حسَنٌ[٤].

قوله: «حالٌ مِن الكافِ في المشهورَةِ ومِن المُستكِنِّ في الفعلِ مِن غَيرِها»:

قال أبو حيَّان: مَجيءُ الحَالِ مِن الكَافِ المَجرورَةِ بالإضافَةِ فيهِ إِشكالٌ؛ لاختلافِ العَاملِ في الحالِ وذي الحالِ.

---

(١) وبضم الباء من (قلبه) نسبت لعمرو بن فائد. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٣)، و«المحتسب» (٢/ ٢٨).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١٤/ ٢٦٣).

(٣) المصدر السابق (١٤/ ٢٦٤).

(٤) انظر: «الدر المصون» (٧/ ٤٧٤).

وقد أجازَ ذلك بعضُهُم إذا كان المضافُ جزءًا أو كالجزءِ، وحَسَّنَ ذلك هنا أَنَّ المقصودَ نهيُه هـو ﷺ عَـن الإعراضِ عَنهُم والميلِ إلى غيرِهِم، وإنَّما جيءَ بقولِه: ﴿عَيۡنَاكَ﴾، والمقصودُ هو؛ لأنَّ بهما تَكونُ المراعاةُ للشَّخصِ والتَّلفُّتُ له، والمَعْنَى: ولا تعدُ أنتَ عَنْهم النَّظرَ إلى غيرِهم(١).

فقـال الحَلَبِـيُّ: ظهـرَ لـي وَجـهٌ حَسَـنٌ لـم أرَ غيـري ذكـرَه، وهـو أَنْ يكـونَ ﴿تَعۡدُ﴾ مُسـنداً لضَّميـرِ المخاطَـبِ ﷺ، و﴿عَيۡنَاكَ﴾ بـدلٌ مِن الضَّميـرِ بدلَ بعضٍ مِـن كُلٍّ، و﴿تُرِيدُ﴾ حـالٌ مـن ﴿عَيۡنَاكَ﴾ أو مِـن الضَّميـرِ فـي ﴿تَعۡدُ﴾، إلا أنَّ فـي جَعلِهـا حـالًا مـن الضَّميـرِ فـي ﴿تَعۡدُ﴾ ضعفًـا مِـن حيـثُ إنَّ مُراعـاةَ المبـدَلِ مِـن بعـدِ ذكـرِ البدلِ قَليـلٌ جِدًّا، تقـول: (الجارِيَةُ حُسـنُها فاتِـنٌ) ولا يجـوزُ: (فاتِنَةٌ) إلا قَليلًا(٢).

(٢٩) ـ ﴿وَقُلِ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكُمۡۖ فَمَن شَآءَ فَلۡيُؤۡمِن وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡۚ إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمۡ سُرَادِقُهَاۚ وَإِن يَسۡتَغِيثُواْ يُغَاثُواْ بِمَآءٖ كَٱلۡمُهۡلِ يَشۡوِي ٱلۡوُجُوهَۚ بِئۡسَ ٱلشَّرَابُ وَسَآءَتۡ مُرۡتَفَقًا﴾.

﴿وَقُلِ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكُمۡۖ﴾: ما يكونُ مِـن جهَةِ اللهِ لا ما يقتضيه الهَوَى، ويجوزُ أَنْ يكونَ ﴿ٱلۡحَقُّ﴾ خبرَ محذوفٍ، و﴿مِن رَّبِّكُمۡۖ﴾ حالًا.

﴿فَمَن شَآءَ فَلۡيُؤۡمِن وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡۚ﴾ لا أُبالي بإيمانِ مَن آمنَ وكُفْرِ مَن كَفَرَ، وهو لا يَقتَضِي استقلالَ العَبدِ بفعلِه، فإنَّه وإنْ كانَ بمَشيئَتِه، فمَشيئَتُه ليسَتْ بمَشيئَتِه.

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (١٤/ ٢٦٤).

(٢) انظر: «الدر المصون» (٧/ ٤٧٥).

﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا﴾: هيَّأْنا ﴿لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾: فسطاطُها، شبَّه به ما يحيطُ بهم مِن النَّارِ، وقيل: السُّرادِقُ الحجرةُ التي تكونُ حولَ الفُسطاطِ، وقيل: ﴿سُرَادِقُهَا﴾ دُخانُها، وقيل: حائطٌ مِن نارٍ.

﴿وَإِن يَسْتَغِيثُواْ﴾ من العَطشِ ﴿يُغَاثُواْ بِمَآءٍ كَٱلْمُهْلِ﴾: كالجسدِ المُذابِ[1]، وقيل: كدُرْدِيِّ الزَّيتِ[2]، وهو على طريقةِ قولِه:

فَأُعْتِبُوا بِالصَّيْلَمِ

﴿يَشْوِى ٱلْوُجُوهَ﴾ إذا قُدِّمَ ليُشربَ مِن فَرْطِ حَرارتِهِ، وهو صِفَةٌ ثانيةٌ لـ(ماءٍ)، أو حالٌ مِن المهلِ، أو الضَّميرِ في الكافِ.

﴿بِئْسَ ٱلشَّرَابُ﴾ المهلُ ﴿وَسَآءَتْ﴾: وساءَتِ النَّارُ ﴿مُرْتَفَقًا﴾: مُتَّكأً، وأصلُ الارتفاقِ: نصبُ المرفقِ تحتَ الخَدِّ، وهو لِمُقابلةِ قولِه: ﴿وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا﴾، وإلَّا فلا ارتفاقَ لأهلِ النَّارِ.

قوله: «عَلى طَريقَةِ قولِه:

فَأُعْتِبُوا بالصَّيْلَمِ»

---

(١) قوله: «كالجسد المذاب»: إن أراد بالجسد ما يتبادر منه ـ وهو جسد الحيوان ـ فالمراد أنه لغلظه كأنه لحم مذاب بالطبخ، وإن أراد به مطلق الجِرْم فهو بمعناه، ويحتمل أن يريد به جِرْم المعدنيات، فإن أهل الكيمياء اصطلحت على تسميته جسداً، فيكون بمعنى ما وقع في نسخة أخرى: «كالنحاس المذاب». انظر: «حاشية الشهاب» (٦/ ٩٨). قلت: ولعل الأخير هو الأرجح؛ لما في «الكشاف» (٥/ ١٥٨): والمُهلُ: ما أُذيبَ من جواهر الأرض.

(٢) دردي الزيت: عكره وما يستقر منه في قعر الإناء. انظر: «حاشية الشهاب» (٦/ ٩٨).

هو آخرُ بيتٍ لبشرِ بن أبي خازمِ الأزديِّ، وأولُه:

غَضِبَت تَميمٌ أَنْ تُقتَّلَ عامِرٌ يومَ النِّسارِ فأُعْتِبُوا بالصَّيْلَمِ[1]

قال الطِّيبِيُّ: (النِّسارُ) بكسرِ النونِ: ماءٌ لبَني عامرٍ كانَت عندَهُ وقعةٌ لبني أسدٍ وذبيانَ على بني جُشَم بن معاويةَ، والصَّيلَمُ: الدَّاهيَةُ والأمرُ العَظيمُ، والسَّيفُ أيضًا، (أُعتِبُوا)؛ أي: أُرْضُوا، جعلَ الدَّاهيةَ لهم مكانَ العتابِ الذي يجري بين الأحبَّةِ[2].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: أي: أزيلَ عنهُم بالسَّيفِ القاطعِ.

وقال الشَّيخُ أكمَلُ الدِّينِ: المعنى: أن تميمًا غضبوا لقتل عامرٍ فأعتبناهم؛ أي: أَرضَيناهُم بالقتلِ والسَّيفِ، جعلَ الإسخاطَ إرضاءً تَهكُّمًا واستِهزاءً.

(٣٠ - ٣١) - ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴿٣٠﴾ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُّتَّكِـِٔينَ فِيهَا عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ نِعْمَ ٱلثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا ﴾.

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ خبرُ ﴿ إِنَّ ﴾ الأُولَى هي الثَّانيةُ بما في حَيِّزِها، والرَّاجعُ محذوفٌ تقديرُه: مَن أحسَنَ عَمَلًا مِنهم، أو مُستغنًى عنه بعُمومِ ﴿مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ كما هو مُستغنًى عنه في قولِك: (نِعمَ الرَّجُلُ زيدٌ)، أو واقعٌ موقعَهُ الظَّاهرُ، فإنَّ ﴿مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ على الحقيقةِ لا يَحْسُنُ إطلاقُهُ إلا على الذين آمَنُوا وعملوا الصَّالحاتِ.

---

(١) انظر: «المفضليات» (ص: ٣٤٦)، و«جمهرة أشعار العرب» (ص: ٤٠١)، و«عيون الأخبار» (٣/ ٣٦)، و«الصحاح» (مادة: عتب).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٤٦٥). وقال الطيبي في موضع آخر: «فأعتبوا، أي: أزيل العتب، كأشكى في إزالة الشكوى». انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣٤٨).

أو خبرُهـا: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ ومـا بينَهُمـا اعتـراضٌ، وعلـى الأوَّلِ استئنافٌ لبيـانِ الأجـرِ، أو خبـرٌ ثانٍ.

﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ ﴿مِنْ﴾ الأولـى للابتـداءِ والثَّانيـةُ للبيـانِ صِفَـةً لـ﴿أَسَاوِرَ﴾، وتنكيرُهـا لتَعظيـمِ حُسنِها عـن الإحاطـةِ بـه، وهو جمـعُ أَسْـوِرَةٍ أو أسـوارٍ فـي جمعِ سِـوَارٍ.

﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا﴾ لأنَّ الخُضرةَ أحسَنُ الألوانِ وأكثَرُها طَرَاوَةً ﴿مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾ مِمَّا رَقَّ مِن الدِّيباجِ وما غَلُظَ منه، جمعَ بين النَّوعينِ للدَّلالةِ على أنَّ فيها ما تَشتَهِي الأَنفُسُ وتَلَذُّ الأَعيُنُ.

﴿مُّتَّكِـِٔينَ فِيهَا عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ﴾: على السُّرُرِ كمَا هـوَ هَيْئَةُ المُتنعِّمِينَ ﴿نِعْمَ ٱلثَّوَابُ﴾: نِعمَ الجنَّةُ ونَعيمُها ﴿وَحَسُنَتْ﴾ الأرائِكُ ﴿مُرْتَفَقًا﴾: مُتَّكَأً.

قوله: «أساور» الراغب: سوارُ المرأةِ مُعرَّبٌ، أصلُه: دستواره، وكيفَما كان فقَدْ استعمَلَتْهُ العربُ، اشتُقَّ منهُ سوَّرْتُ الجارية[1].

قوله: «لأنَّ الخضرةَ أحسَنُ الألوانِ»:

أخرج ابن السُّنِّيِّ وأبو نعيمٍ كلاهما في «الطبِّ النبويِّ» عن أنسٍ قال: كان أحبَّ الألوانِ إلى رسولِ اللهِ ﷺ الخُضرَةُ[2].

---

(١) انظر: «المفردات في غريب القرآن» (ص: ٤٣٣) (مادة: سور).

(٢) رواه أبو نعيم في «الطب النبوي» (٢٢١)، ورواه أيضاً البزار في «مسنده» (٧٢٣٤)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٥٧٣١)، و(٨٠٢٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥٩١٦)، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ١٢٩): «رواه البزار والطبراني في الأوسط، ورجال الطبراني ثقات».

(٣٢) - ﴿وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَّجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا﴾.

﴿وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا﴾ للكافـرِ والمُؤمـنِ ﴿رَّجُلَيْنِ﴾: حـالَ رَجُليـنِ مُقدَّرَيْـنِ أو مَوْجودَيْـنِ.

قيل: هُما أَخوانِ مِن بني إسرائيلَ: كافرٌ اسمُه قَطروسَ، ومؤمِنٌ اسمُهُ يَهُوذَا، وَرِثَا مِن أبيهِما ثمانيةَ آلافِ دينارٍ، فتَشاطَرَا، فاشترَى الكافِرُ بها ضِياعًا وعَقارًا، وصرفَها المُؤمِنُ في وُجوهِ الخيرِ، وآلَ أمراهما إلى ما حكاهُ اللهُ[1].

وقيل: المُمثَّلُ بهما أخوانِ مِن بَنِي مَخزومٍ: كافِرٌ، وهو الأسوَدُ بنُ عبدِ الأَشَدِّ، ومُؤمِنٌ وهو أبو سَلَمَةَ عبدُ اللهِ زَوجُ أمِّ سَلَمَةَ قبلَ رسولِ اللهِ ﷺ[2].

---

(١) رواه مطولًا الثعلبي في «تفسيره» (١٧/ ١٣١) عن عطاء الخراساني، وذكرت القصة أيضاً في «تفسير مقاتل» (٢/ ٥٨٤) و(٣/ ٦٠٧)، و«تفسير يحيى بن سلام» (١/ ١٨٥)، و«تفسير أبي الليث» (٢/ ٣٤٦)، و«تفسير ابن أبي زمنين» (٣/ ٦٢)، و«الهداية» لمكي (٦/ ٤٣٧٨)، و«التيسير في التفسير» لأبي حفص النسفي عند هذه الآية. وعزاه أبو الليث ومكي لابن عباس، وأبو حفص للكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس. فمدارها على الكلبي ومقاتل، وهما متروكان.

(٢) ذكره دون سند أبو الليث السمرقندي في «تفسيره» (٢/ ٣٤٦)، والثعلبي في «تفسيره» (١٧/ ١٣١)، والكرماني في «لباب التفسير» عند تفسير هذه الآية. وعزاه الواحدي في «البسيط» (١٤/ ٧)، والقرطبي في «تفسيره» (١٣/ ٢٦٩) للكلبي.

وكلمة: (الأشدِّ) في والد أبي سلمة كذا وقعت في النسخ، فإن كانت مرادة للمصنف فقد تبع فيها الزمخشري في «الكشاف» (٥/ ١٦١)، وجاء في نسخة الأنصاري كما في «حاشيته» (٣/ ٥٦٧) بالسين المهملة، حيث قال: «"عبد الأسد" بسين مهملة، وقيل: معجمة». ومثله عند السيوطي.

قلت: والذي في المصادر: «الأسد» بالسين المهملة والدال المخففة.

قوله: «عبدُ الأسدِ».

بالسِّينِ المُهملَةِ، وقيل: المعجمَة.

﴿جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ﴾: بُستانَيْنِ ﴿مِنْ أَعْنَابٍ﴾: مِن الكُرومِ، والجُملَةُ بتَمامِها بيانُ التَّمثيلِ أو صِفَةٌ للرَّجُلَينِ.

﴿وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ﴾: وجَعَلْنا النَّخلَ مُحيطَةً بهما مُؤَزَّرًا بهما كُرومُهُمَا، يُقال: حفَّهُ القَومُ إذا أطافُوا به، وحَفَفْتُه بِهِم: إذا جَعَلْتَهُم حافِّينَ حَوْلَه، فتَزيدُهُ الباءُ مَفعولًا ثانيًا، كقولك: غَشَّيْتُه بِهِ.

﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا﴾: وسطَهُما ﴿زَرْعًا﴾ ليكونَ كُلٌّ مِنْهُما جامعًا للأقواتِ والفواكِهِ، مُتواصِلَ العمارةِ على الشَّكلِ الحَسَنِ والتَّرتيبِ الأَنِيقِ.

(٣٣) ـ ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئًا وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا نَهَرًا﴾.

﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾: ثَمَرَها، وإفرادُ الضَّميرِ لإفرادِ ﴿كِلْتَا﴾.

وقُرِئَ: (كُلُّ الجنَّتينِ آتى أُكُلَه)[1].

﴿وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ﴾: ولَمْ تَنْقُصْ مِن أُكُلِها ﴿شَيْئًا﴾ يُعهدُ في سائرِ البَساتينِ، فإنَّ الثِّمارَ تَتِمُّ في عامٍ وتَنقُصُ في عامٍ غالبًا.

﴿وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا نَهَرًا﴾ ليَدومَ شُربُهما ـ فإنَّه الأَصلُ ـ ويزيدَ بَهاؤُهُما.

وعَن يعقوبَ: (وفَجَرْنا) بالتَّخفيفِ[2].

---

(١) نسبت لابن مسعود رضي الله عنه. انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ١٤٣)، و«إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ٢٩٤).

(٢) انظر: «المبسوط في القراءات العشر» لأبي بكر النيسابوري (ص: ٢٧٧) عن روح وزيد عن يعقوب، و«الوجيز في شرح القراءات» لأبي علي الأهوازي (ص: ٢٣٥) عن رويس عن يعقوب، =

(٣٤) ـ ﴿وَكَانَ لَهُۥ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَٰحِبِهِۦ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾.

﴿وَكَانَ لَهُۥ ثُمُرٌ﴾: أنواعٌ مِن المالِ سِوَى الجنَّتينِ؛ مِن ثَمَّرَ مالَهُ: إذا كَثَّرَه.

وقرأ عاصم بفتح الثاء والميم، وأبو عمرٍو بضمِّ الثاءِ وإسكانِ الميم، والباقون بضمِّهما، وكذلك ﴿وَأُحِيطَ بِثُمُرِهِۦ﴾ [الكهف: ٤٢][1].

﴿فَقَالَ لِصَٰحِبِهِۦ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ﴾: يراجِعُه في الكلامِ، مِن حارَ: إذا رجعَ: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾: حَشَمًا وأعوانًا.

وقيل: أولادًا ذكورًا لأنَّهم[2] ينْفرونَ مَعه.

(٣٥ ـ ٣٦) ـ ﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُۥ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ قَالَ مَآ أَظُنُّ أَن تَبِيدَ هَٰذِهِۦٓ أَبَدًا ۝٣٥ وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَىٰ رَبِّى لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنقَلَبًا﴾.

﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُۥ﴾ بصاحبِه يَطوفُ به فيها ويُفاخِرُه بها، وإفرادُ الجنَّةِ لأنَّ المُرادَ: ما هو جنَّتُه، وهو ما مُتِّعَ به مِن الدُّنيَا تَنبيهًا على أنَّه لا جنَّةَ له غيرُها، ولا حظَّ له في الجنَّةِ التي وُعِدَ المُتَّقونَ، أو لاتِّصالِ كلِّ واحدَةٍ مِن جَنَّتَيهِ بالأُخرى، أو لأنَّ الدُّخولَ يكونُ في واحدَةٍ واحدَةٍ.

﴿وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾: ضارٌّ لها بعُجبِه وكُفْرِه ﴿قَالَ مَآ أَظُنُّ أَن تَبِيدَ﴾: أَنْ تَفْنَى ﴿هَٰذِهِۦٓ﴾ الجنَّةُ ﴿أَبَدًا﴾ لطولِ أَمَلِه وتَمادِي غَفْلَتِه واغترارِه بمُهلَتِه.

= و«الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٥٨٨) عن سهل وروح وزيد وفهد عن يعقوب، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٣) عن سلام ويعقوب. ولم تُذكر في «النشر».

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٩٠)، و«التيسير» (ص: ١٤٣).

(٢) في (ت) و(ض): «لأنهم الذين».

﴿وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً﴾: كائنةً ﴿وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَىٰ رَبِّى﴾ بالبعثِ كما زَعَمْتَ ﴿لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا﴾ مِن جنَّتِه.

وقرأ الحِجازيَّانِ والشَّاميُّ: ﴿منهما﴾[1]؛ أي: مِن الجَنَّتينِ.

﴿مُنقَلَبًا﴾: مَرجِعًا وعاقبةً؛ لأنَّها فانِيَةٌ وتلك باقِيَةٌ.

وإنَّما أقسمَ على ذلك لاعتقادِه أنَّه تعالى إنَّما أَوْلاهُ ما أَوْلاهُ لاستِئْهالِه واستحقاقِه إيَّاهُ لذاتِه، وهو معَهُ أينما يَلقاهُ.

(٣٧ ـ ٣٨) ـ ﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَكَفَرْتَ بِٱلَّذِى خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّىٰكَ رَجُلًا ﴿٣٧﴾ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى وَلَآ أُشْرِكُ بِرَبِّىٓ أَحَدًا﴾.

﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَكَفَرْتَ بِٱلَّذِى خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ﴾ لأنَّه أصلُ مادَّتِك، أو مادَّةُ أَصلِكَ ﴿ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ﴾ فإنَّها مادَّتُكَ القريبةُ ﴿ثُمَّ سَوَّىٰكَ رَجُلًا﴾: ثمَّ عَدلَكَ وكمَّلَكَ إنسانًا ذكرًا بالغًا مبلغَ الرِّجالِ.

جعلَ كُفرَهُ بالبعثِ كُفْرًا باللهِ لأنَّ مَنشأَهُ الشَّكُّ في كَمالِ قُدرةِ اللهِ، ولذلك رتَّبَ الإنكارَ على خلقِهِ إيَّاه مِن التُّرابِ، فإنَّ مَن قَدرَ على بدءِ خلقِهِ منه قدرَ أن يعيدَهُ منه.

﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى وَلَآ أُشْرِكُ بِرَبِّىٓ أَحَدًا﴾ أصلُه: لكِنْ أَنَا، فحُذِفَت الهمزةُ بنَقلِ الحَركةِ أو دونَه، وتلاقَتِ النُّونانِ فكانَ الإدغامُ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٩٠)، و«التيسير» (ص: ١٤٣). الحجازيان: نافع وابن كثير، والشامي: ابن عامر.

وقرأَهُ ابنُ عامرٍ ويَعقوبُ في روايةٍ بالألفِ في الوَصلِ[١]؛ لتَعويضِها مِن الهَمزَةِ، أو لإجراءِ الوَصلِ مُجرى الوقفِ.

وقَد قُرِئَ: (لكِنْ أَنَا) على الأصلِ[٢].

و﴿هُوَ﴾ ضَمِيرُ الشَّأنِ، وهو بالجُملَةِ الواقعةِ خبرًا له خبرُ (أنا)، أو ضميرُ (الله)، و﴿ٱللَّهُ﴾ بدلُه و﴿رَبِّى﴾ خبرُهُ، والجملَةُ خبرُ (أنا)، والاستدراكُ مِن ﴿أَكَفَرْتَ﴾ كأنَّه قال: أنتَ كافِرٌ باللهِ لكنِّي مُؤمِنٌ بِهِ.

وقَد قُرِئَ: (لكنْ هوَ اللهُ ربِّي)[٣]، و: (لكنْ أنا لا إلهَ إلَّا هو ربِّي)[٤].

(٣٩) ـ ﴿وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾.

﴿وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ﴾: وهَلَّا قُلتَ عندَ دُخولِها: ﴿مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾: الأمرُ ما شاءَ اللهُ، أو: ما شاءَ كائِنٌ، على أنَّ ﴿مَا﴾ موصولةٌ، أو: أيُّ شيءٍ شاءَ اللهُ كانَ، على أنَّها شرطيَّةٌ، والجوابُ مَحذوفٌ إقرارًا بأنَّها وما فيها بمشيئةِ اللهِ، إنْ شاءَ أَبقاهَا وإنْ شاءَ أبادَها.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٩١)، و«التيسير» (ص: ١٤٣)، وهي رواية رويس عن يعقوب، وقرأ بها أبو جعفر. انظر: «النشر» (٢/ ٣١١).

(٢) نسبت لأبيٍّ بن كعب رضي الله عنه أيضا أوالحسن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٣)، و«المحتسب» (٢/ ٢٩).

(٣) انظر: «المحتسب» (٢/ ٢٩) عن عيسى الثقفي.

(٤) انظر: «الكشاف» (٥/ ١٦٦) عن ابن مسعود رضي الله عنه، ووقعت في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٩) هكذا: (لكن هو الله ربي لا إله إلا هو).

﴿لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ وقلتَ: ﴿لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ اعترافًا بالعَجزِ على نَفسِكَ والقُدرةِ للهِ، فإنَّ ما تيسَّرَ لك مِن عمارتِها وتدبيرِ أمرِها فبمَعُونَتِه وإقدارِه.

وعَن النبيِّ ﷺ: «مَن رأى شَيئًا فأعجبَهُ فقال: ما شاءَ اللهُ لا قُوَّةَ إلَّا باللهِ لم يَضُرَّه».

قوله: «وعَن النبيِّ ﷺ قال: مَن رأى شيئًا فأعجبَهُ فقال: ما شاءَ اللهُ لا قوَّةَ إلا باللهِ لم يَضرَّه»:

أخرجَه البَيهقيُّ في «شعب الإيمان» من حديثِ أَنسٍ[1].

﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ يحتمِلُ أَنْ يكونَ ﴿أَنَا﴾ فصلًا، وأن يكونَ تَأكيدًا للمَفعولِ الأوَّلِ.

وقُرِئَ: (أَقَلُّ) بالرَّفعِ[2] على أنَّه خبرُ ﴿أَنَا﴾، والجملةُ مَفعولٌ ثانٍ لـ﴿تَرَنِ﴾.

وفي قولِه: ﴿وَوَلَدًا﴾ دليلٌ لِمَن فسَّرَ النَّفَرَ بالأولادِ.

---

(١) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٤٣٧٠)، ورواه أيضاً البزار في «مسنده» (٧٣٣٩)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٢٠٧)، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ١٠٩): رواه البزار من رواية أبي بكر الهذلي وأبو بكر ضعيف جدًّا.

قلت: لكن ورودها في القرآن يدل على استحبابها عند دخول الإنسان لما ملَّكه الله من منزل أو بستان أو غيرهما، وقد روي ذلك عن بعض السلف، فقد روى الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٣٠٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ١٨٠)، والبيهقي في «الشعب» (٢٢٣٠)، عن عروة أنه كان إذا دخل حائطه قال: ما شاء الله لا قوة إلا بالله. وذكر ابن العربي في «أحكام القرآن» (٣/ ٢٣٣) عن أشهب عن مالك أنه قال: ينبغي لكل من دخل منزله أنْ يقولَ هذا.

(٢) نسبت لعيسى بن عمر كما في «إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ٢٩٥)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٥١٨)، و«البحر المحيط» (١٤/ ٢٨٧)، ولابن أبي عبلة كما في «الكامل» للهذلي (ص: ٥٩١).

(٤٠ ـ ٤١) ـ ﴿ فَعَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَتُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا ﴿٤٠﴾ أَوْ يُصْبِحَ مَآؤُهَا غَوْرًا فَلَن تَسْتَطِيعَ لَهُۥ طَلَبًا ﴾.

﴿ فَعَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ ﴾ في الدُّنيا أو في الآخرةِ لإيماني، وهو جَوابُ الشَّرطِ ﴿وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا ﴾: على جنَّتِكَ لكفرِكَ ﴿حُسْبَانًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾: مَرامِيَ، جمع: حُسبَانَةٍ، وهي الصَّواعِقُ.

وقيل: هو مَصدرٌ بمعنى الحسابِ، والمرادُ به: التَّقديرُ بتَخريبِها، أو عذابُ حسابِ الأعمالِ السَّيِّئةِ.

قوله: «وقيل: هو مَصدرٌ بمعنى الحسابِ»:

قال صاحبُ «الفرائد»: هو مَصدَرٌ بمعنى اسمِ المفعولِ؛ أي: شيئًا مما يعدُّ؛ أي: يُدخلُ في الحسابِ ويُعتَدُّ به من أنواعِ العذابِ المرتَّبة على الكفرِ[1] المتوقَّعِ؛ أي: يقع بسببِ الكُفرِ[2].

﴿فَتُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا ﴾: أرضًا ملساءَ يُزلَقُ عليها باستئصالِ نباتِها وأَشجارِهَا.

﴿ أَوْ يُصْبِحَ مَآؤُهَا غَوْرًا ﴾: غائرًا في الأرضِ، مصدرٌ وُصِفَ به كالزَّلَقِ.

﴿فَلَن تَسْتَطِيعَ لَهُۥ طَلَبًا ﴾: للماءِ الغائرِ تردُّدًا[3] في ردِّه.

(٤٢ ـ ٤٣) ـ ﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِۦ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَىٰ مَآ أَنفَقَ فِيهَا وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَيَقُولُ يَٰلَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّيٓ أَحَدًا ﴿٤٢﴾ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ فِئَةٌ يَنصُرُونَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَمَا كَانَ مُنتَصِرًا ﴾.

---

(١) في «فتوح الغيب»: «الأمر».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٤٧٧).

(٣) في (ت): «متردداً».

﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِۦ﴾: وأُهلِكَ أموالُه حسبَما توقَّعَه صاحبُه وأنذرَهُ مِنه، وهو مأخوذٌ مِن: أحاطَ بِه العَدوُّ، فإنَّه إذا أحاطَ به غلبَهُ، وإذا غلبَهُ أهلَكَهُ، ونَظيرُه: أتى عليه: إذا أهلَكَه، مِن أَتَى عليهم العَدُوُّ: إذا جاءَهُم مُستَعليًا عَلَيهِم.

﴿فَأَصۡبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيۡهِ﴾ ظهرًا لبَطنٍ تَلَهُّفًا وتَحسُّرًا ﴿عَلَىٰ مَآ أَنفَقَ فِيهَا﴾: في عمارَتِها، وهو مُتعلِّقٌ بـ﴿يُقَلِّبُ﴾؛ لأنَّ تَقليبَ الكَفَّينِ كنايَةٌ عَن النَّدمِ، فكأَنَّه قيل: فأصبَحَ يَنْدِمَ، أو حالٌ؛ أي: مُتَحَسِّرًا على ما أنفقَ فيها.

﴿وَهِيَ خَاوِيَةٌ﴾: ساقِطَةٌ ﴿عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ بأَنْ سقطَتْ عروشُها على الأَرضِ وسَقَطت الكُرومُ فَوقَها.

﴿وَيَقُولُ﴾ عطفٌ على ﴿يُقَلِّبُ﴾ أو حالٌ مِن ضَميرِه: ﴿يَٰلَيۡتَنِي لَمۡ أُشۡرِكۡ بِرَبِّيٓ أَحَدٗا﴾ كأَنَّه تذكَّرَ مَوعظةَ أخيه، وعلمَ أَنَّه أُتِيَ مِن قِبَلِ شِركِه، فتمنَّى لو لم يَكُن مُشرِكًا فلم يُهلِكِ اللهُ بُستانَه.

ويحتمِلُ أن يكونَ توبَةً مِن الشِّركِ وندمًا على ما سبقَ منه.

﴿وَلَمۡ تَكُن لَّهُۥ فِئَةٞ﴾ وقرأَ حمزَةُ والكِسائيُّ بالياءِ[1] لتَقدُّمِه.

﴿يَنصُرُونَهُۥ﴾: يقدرونَ على نصرِهِ بدفعِ الإهلاكِ، أو ردِّ المهلَكِ، أو الإتيانِ بمِثلِه ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ فإنَّه القادِرُ على ذلك وحدَه ﴿وَمَا كَانَ مُنتَصِرًا﴾: وما كانَ ممتنعًا بقُوَّتِه عن انتقامِ اللهِ مِنه.

قوله: «يقدرونَ على نصرِه»:

قال صاحبُ «الفرائد»: وَضَعَ (ينصرون) موضِعَ «يقدرونَ» وَضْعَ الملزومِ موضعَ اللازمِ، وهو من بابِ المَجازِ، وتَرْكُ الحَقيقَةِ إلى المجاز لا يجوزُ إلا بقرينَةٍ،

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٩٢)، و«التيسير» (ص: ١٤٣).

وهي هنا: ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾؛ لأنَّ حاصلَ ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾: إلا الله، فكأنَّه قيل: لا يَنصرُهُ إلا اللهُ، ولمَّا لم ينصرْهُ اللهُ عُلمَ أنَّ المرادَ مِن النُّصرَةِ: القُدرَةُ عليه[1].

(٤٤) ـ ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ ۚ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾.

﴿هُنَالِكَ﴾: في ذلك المقامِ وتلكَ الحالِ ﴿ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾: النُّصرَةُ لـه وحدَهُ لا يقدِرُ علَيْهَا غَيرُه، تَقريرٌ لقولِه: ﴿وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ فِئَةٌ يَنصُرُونَهُۥ﴾ أو يَنصُرُ فيها أولياءَهُ المؤمنينَ على الكفرَةِ كما نَصَر فيما فعلَ بالكافرِ أخاهُ المؤمِنَ، ويعضُدُه قولُه: ﴿هو خيرٌ ثوابًا وخيرٌ عُقُباً﴾؛ أي: لأوليائِه.

وقرأ حمزَةُ والكِسائيُّ: ﴿الوِلاية﴾ بالكَسرِ[2]، ومعناها: السُّلطانُ والملكُ؛ أي: هنالك السُّلطانُ له لا يُغلَبُ ولا يمنَعُ[3] مِنه، أو: لا يُعبَدُ غيرُه، كقوله: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [العنكبوت: ٦٥]، فيكونُ تَنبيهًا على أنَّ قولَه: ﴿يَٰلَيْتَنِى لَمْ أُشْرِكْ﴾ كانَ عَن اضطِرارٍ وجَزَعٍ ممَّا دَهَاه.

وقيل: ﴿هُنَالِكَ﴾ إشارةٌ إلى الآخرةِ.

وقرأ أبو عمرٍو[4] والكِسائيُّ: ﴿الحقُّ﴾ بالرَّفعِ[5] صِفَةً لـ﴿ٱلْوَلَٰيَةُ﴾.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٤٧٩).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٩٢)، و«التيسير» (ص: ١٤٣).

(٣) في (ت) و(ض): «يمتنع».

(٤) «وقرأ أبو عمرو» من (ت)، وهو الصواب. وفي باقي النسخ: «وقرأ حمزة»، وجاء في هامش (أ): «ذكر حمزة سهو، وصوابه: أبو عمرو كما في بعض النسخ»، وكذا قال الأنصاري في «الحاشية» (٣/ ٥٧٢): ذكرُ حمزةَ سهوٌ، وصوابُه: أبو عمرو.

(٥) انظر: «السبعة» (ص: ٣٩٢)، و«التيسير» (ص: ١٤٣) عن أبي عمرو والكسائي.

وقُرِئَ بالنَّصبِ[١] على المَصدَرِ المؤكِّدِ.

وقرأ عاصِمٌ وحمزَةُ: ﴿عُقْبًا﴾ بالسُّكونِ[٢]، وقُرِئَ: (عُقْبَى)[٣]. وكلُّها بمَعنى العاقِبَةِ.

(٤٥) ـ ﴿وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيَاحُ وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقْتَدِرًا﴾.

﴿وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾: اذكُرْ لَهُم ما تُشبِهُهُ الحياةُ الدُّنيا في زهرَتِها وسُرعَةِ زَوالِها، أو صِفَتِها الغَريبَةِ ﴿كَمَاءٍ﴾: هو كماءٍ، ويجوزُ أنْ يكونَ مَفْعولًا ثانيًا لـ﴿اضْرِبْ﴾ على أنَّه بمَعنى: صيِّرْ.

﴿أَنزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ﴾ فالتفَّ بسبَبِه وخالطَ بعضُهُ بعضًا مِن كَثرتِه وتكاثُفِه، أو نجعَ في النَّباتِ حتى رَوِيَ ورَفَّ، وعلى هذا كانَ حَقُّه: فاختلَطَ بنَباتِ الأَرضِ، لكِنْ لَمَّا كانَ كلٌّ مِن المُختلطَينِ مَوْصُوفًا بصِفَةِ صاحبِهِ عكسَ للمُبالغَةِ في كثرتِه.

﴿فَأَصْبَحَ هَشِيمًا﴾: مَهشومًا مَكسُورًا ﴿تَذْرُوهُ الرِّيَاحُ﴾: تُفرِّقُه. وقُرِئَ: (تُذْرِيهِ)[٤] مِن أَذْرَى.

---

(١) قرأ بها عمرو بن عبيد. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٣).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٩٢)، و«التيسير» (ص: ١٤٣).

(٣) نسبت لعاصم في غير المشهور عنه. انظر: «المحرر الوجيز» (٣/ ٥١٩)، و«الدر المصون» (٧/ ٥٠٠). وفي «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٣): (عقبى) بالإمالة عن بعضهم. وذكرها الكرماني في «شواذ القراءات» (ص: ٢٨٩) بالوجهين فقال: عن ابن عمير: (عقبى) على فعلى، وكذا المفضل طريق الخبازي إلا أنه بالإمالة.

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص:٨٣)، و«تفسير الثعلبي» (١٧/ ١٤٩)، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

والمُشَبَّهُ بِهِ ليسَ الماءَ ولا حالَه، بل الكَيْفِيَّةُ المُنتزعَةُ مِن الجملَةِ، وهي حالُ النَّباتِ المُنبَتِ بالماءِ: يكونُ أخضرَ رَافًّا، ثمَّ هَشِيمًا تُطَيِّرُهُ الرِّياحُ، فيَصيرُ كأَنْ لَمْ يَكُن.

﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ﴾ مِن الإنشاءِ والإفناءِ[1] ﴿مُّقْتَدِرًا﴾: قادِرًا.

قوله: «نجَعَ في النَّباتِ»؛ أي: نفعَ.

قوله: «ورف»؛ أي: اهتزَّ نَضارَةً.

قوله: «وعلى هذا كانَ حقُّهُ: فاختلطَ بنَباتِ الأَرضِ»:

قال صاحبَ «الفرائد»: حقُّ اللفظِ كما ذكرَهُ اللهُ تَعالى؛ لأنَّ النَّباتَ هو المختلِطُ؛ لأنَّ الفعلَ من جِهَتِه إذ هو الجاذِبُ للمَاءِ، ولا فعلَ مِن جهَةِ الماءِ يُعرفُ بالتَّأمُّلِ[2].

(٤٦) ـ ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا﴾.

﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ يتزيَّنُ بها الإنسانُ في دُنياهُ وتَفْنَى عنه عمَّا قَريبٍ.

﴿وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ﴾: وأعمالُ الخَيراتِ التي تبقَى لهُ ثَمَرَتُها أبدَ الآبادِ، ويَندَرِجُ فيه[3] ما فُسِّرَت به مِن الصَّلواتِ الخمسِ[4]، وأعمالِ الحَجِّ وصِيامِ رَمضانَ،

---

(١) في (أ) و(خ): «والإبقاء».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٤٨٤).

(٣) في (ت) و(ض): «فيها».

(٤) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (١٢٥٨)، والطبري في «تفسيره» (١٥/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥)، عن ابن عباس، وزاد في «الدر المنثور» (٤/ ٤١٨) عزوه للفريابي وابن أبي شيبة ومحمد بن نصر وابن أبي =

و(سُبحانَ اللهِ والحَمدُ للهِ ولا إلهَ إلَّا اللهُ واللهُ أكبَرُ)(١)، والكَلامِ الطَّيِّبِ(٢).

﴿خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ﴾ مِن المالِ والبنينَ ﴿ثَوَابًا﴾: عائدةً ﴿وَخَيْرٌ أَمَلًا﴾ لأنَّ صاحِبَها ينالُ بها في الآخرةِ ما كانَ يَأمُلُ بها في الدُّنْيا.

(٤٧) ـ ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾.

﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ﴾: واذكُرْ يومَ نَقلَعُها ونُسيِّرُها في الجَوِّ، أو نَذهَبُ بها فنَجْعَلُها هباءً مُنبَثًّا، ويجوزُ عَطفُه على ﴿عِندَ رَبِّكَ﴾؛ أي: الباقياتُ الصَّالِحاتُ خيرٌ عندَ اللهِ ويومَ القيامةِ.

وقرأَ ابنُ كَثيرٍ وأبو عَمرٍو وابنُ عامرٍ: ﴿تُسَيَّرُ﴾ بالتَّاءِ والبناءِ للمَفعولِ(٣).

= حاتم وابن المنذر وأبي الشيخ. ورواه الطبري في «تفسيره» (١٥/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥) أيضاً عن سعيد بن جبير وعمرو بن شرحبيل وإبراهيم وأبي ميسرة.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٥/ ٢٧٥ ـ ٢٧٩)، عن ابن عباس وعثمان بن عفَّان وابنِ عمر ومجاهدٍ وعطاء بن يسار وسعيد بن المسيِّب والحسن وقتادة ومحمد بن كعب.
وروي مرفوعاً: رواه الإمام أحمد في «المسند» (١١٧١٣)، وأبو يعلى في «مسنده» (١٣٨٤)، والطبري في «تفسيره» (١٥/ ٢٧٩)، وابن حبان في «صحيحه» (٨٤٠)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٨٧): رواه أحمد وأبو يعلى... وإسنادهما حسن.
ورواه الإمام أحمد في «المسند» (٥١٣) من حديث عثمان رضي الله عنه، وإسناده حسن.
ورواه الإمام أحمد في «المسند» (١٨٣٥٣) من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه.
ورواه النسائي في «الكبرى» (١٠٦١٧)، والطبري في «تفسيره» (١٥/ ٢٧٥ ـ ٢٧٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) وهذا وكل ما تقدم يندرج فيما رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧/ ٢٣٦٥)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٢/ ٣٣٩) عن قتادة قال: كل ما أريد به وجه الله.

(٣) مع رفع اللاَّم من ﴿الْجِبَالَ﴾. انظر: «السبعة» (ص: ٣٩٣)، و«التيسير» (ص: ١٤٤).

وقُرِئَ: (تَسِيرُ) مِن سَارَتْ[1].

﴿وَتَرَى ٱلْأَرْضَ بَارِزَةً﴾: باديةً، بَرَزَتْ مِن تحتِ الجبالِ ليسَ عَلَيْهَا ما يَسْتُرُهَا.

وقُرِئَ: (وتُرَى) على بناءِ المَفعولِ[2].

﴿وَحَشَرْنَٰهُمْ﴾: وجَمعناهُم إلى الموقفِ، ومَجيئُه ماضِيًا بعدَ ﴿نُسَيِّرُ﴾ و﴿تَرَى﴾ لتحقُّقِ[3] الحَشرِ، أو للدَّلالةِ على أنَّ حَشرَهُم قبلَ التَّسييرِ ليُعايِنُوا[4] ويُشاهِدُوا ما وعَدَ لَهُم، وعلى هذا تكونُ الواوُ للحالِ بإضمارِ (قد).

﴿فَلَمْ نُغَادِرْ﴾: فلَمْ نَتْرُكْ ﴿مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ يقال: غادرَهُ وأَغْدَرَهُ: إذا تَرَكَهُ، ومنه: الغَدْرُ، لتَركِ الوَفاءِ، والغَدِيرُ لِمَا غادرَهُ السَّيلُ. وقُرِئَ بالياءِ[5].

(٤٨ ـ ٤٩) ـ ﴿وَعُرِضُوا۟ عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا لَّقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍۭ بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا ﴿٤٨﴾ وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا ۚ وَوَجَدُوا۟ مَا عَمِلُوا۟ حَاضِرًا ۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾.

﴿وَعُرِضُوا۟ عَلَىٰ رَبِّكَ﴾ تَشبيهُ حالِهِم بحالِ الجُندِ المَعروضينَ على السُّلطانِ لا ليَعرِفَهُم بَلْ ليَأْمُرَ فيهِم.

---

(١) نسبت لابن محيصن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٣)، و«شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٢٨٩).

(٢) وبرفع الضاد من (الأرض). انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٣) عن عيسى، و«شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٢٨٩) عن أبي معاذ النحوي عن بعض القراء.

(٣) في (أ) و(خ) و(ض): «لتحقيق».

(٤) في (ت) و(ض): «ليعاينوه».

(٥) نسبت لعاصم في غير المشهور عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٣)، و«شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٢٩٠).

﴿صَفًّا﴾: مُصطَفِّينَ لا يَحْجُبُ أَحَدٌ أَحَدًا.

﴿لَّقَدْ جِئْتُمُونَا﴾ على إضمارِ القَوْلِ على وجهٍ يكونُ حالًا أو عـاملًا في ﴿يومَ نُسَيِّرُ﴾.

﴿كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍۭ﴾: عُراةً لا شيءَ مَعَكُم مِن المالِ والوَلَدِ، كقولِه: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ﴾ [الأنعام: ٩٤]، أو: أحياءً كخِلْقَتِكُم الأُولَى؛ لقولِه: ﴿بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا﴾ [الكهف: ٤٨]: وقتًا لإنجازِ الوَعدِ بالبَعثِ والنُّشورِ، وأنَّ الأنبياءَ كذَبُوكُم بهِ، و﴿بَلْ﴾ للخُروجِ مِن قصَّةٍ إلى أُخرَى.

﴿وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ﴾: صحائفُ الأَعمالِ في الأيمانِ والشَّمائلِ، أو في الميزانِ.

وقيل: هو كِنايَةٌ عَن وضعِ الحِسابِ.

﴿فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ﴾: خائفينَ ﴿مِمَّا فِيهِ﴾ مِن الذُّنوبِ.

﴿وَيَقُولُونَ يَٰوَيْلَتَنَا﴾ يُنادونَ هَلَكَتَهُم التي هَلَكُوها مِن بينِ الهَلَكَاتِ.

﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ﴾ تعَجُّبًا مِن شَأنِه ﴿لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً﴾: هَنَةً صَغِيرَةً ﴿وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا﴾ إلا عَدَّدَها وأَحاطَ بها.

﴿وَوَجَدُوا۟ مَا عَمِلُوا۟ حَاضِرًا﴾: مكتوبًا في الصُّحُفِ ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ فيكتبَ عليهِ ما لم يفعَلْ، أو يزيدَ في عِقابِهِ المُلائمِ لعَمَلِه.

قوله: «﴿صَفًّا﴾: مُصطَفِّين»:

قال الطِّيبيُّ: أي: ﴿صَفًّا﴾ حالٌ مِن الواو في ﴿وَعُرِضُوا۟﴾[١].

قوله: «ينادونَ هلَكتَهُم التي هلكوها خاصَّةً من بينِ الهلكاتِ»:

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٤٨٩).

قال الطِّيبيُّ: وذلكَ أنَّ حرفَ النِّداءِ لاختصاصِ المنادَى بالإقبالِ، وهاهنا خَصُّوا الهلاكَ بالنِّداءِ وأضافوا إلى أنفسِهِم قائلينَ: (يا ويلتَنا) على الاستعارةِ، فإنَّ الويلَ الهلاكُ(١).

قوله: «هَنَةً صَغيرَةً»: في «الأساس»: فيه هَناتٌ وهِناتٌ: خصالُ سُوءٍ(٢).

قوله: «وأحاطَ بها»: قال الطِّيبيُّ: أي: التَّكريرُ للاستيعابِ كما في قولِه: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ٦٢](٣).

(٥٠) ـ ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِـَٔادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِى وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّۢ بِئْسَ لِلظَّـٰلِمِينَ بَدَلًا﴾.

﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِـَٔادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ كرَّرَهُ في مَواضِعَ لكَوْنِه مُقدِّمَةً للأُمورِ المَقصودِ بيانُها في تلك المَحَالِّ، وهاهنا لَمَّا شَنَّعَ على المفتخِرينَ واستَقْبَحَ صَنيعَهم قرَّرَ ذلك بأنَّهُ مِن سُنَنِ إبليسَ.

أو لَمَّا بيَّنَ حالَ المغرورِ بالدُّنيَا والمُعرضِ عنها، وكان سببَ الاغترارِ بها حُبُّ الشَّهواتِ وتَسويلُ الشَّيطانِ، زَهَّدَهُم أَوَّلًا في زخارفِ الدُّنيا بأنَّها عُرضَةُ الزَّوالِ، والأعمالُ الصَّالِحَةُ خَيرٌ وأَبْقَى مِن أَنفَسِها وأعلاها، ثمَّ نَفَّرَهُم عَن الشَّيطانِ بتَذكيرِ ما بَينَهُم مِن العَداوَةِ القَديمَةِ، وهكذا مَذهَبُ كلِّ تَكريرٍ في القرآن.

﴿كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ﴾ حالٌ بإضمارِ: قد كان، أو استئنافٌ للتَّعليلِ كأنَّه قيل: ما له لم يَسجُد؟ فقيل: ﴿كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ﴾.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٤٩١).

(٢) انظر: «أساس البلاغة» للزمخشري (مادة: هين).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٤٩١).

﴿فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ﴾ فخرجَ عَن أمرِهِ بتَركِ السُّجودِ، والفَاءُ للتَّسبُّبِ، وفيه دَليلٌ عَلى أنَّ المَلَكَ لا يَعْصِي ألبتَّةَ، وإنَّما عَصَى إبليسُ لأنَّه كانَ جِنيًّا في أَصلِه، والكلامُ المُستَقْصَى فيه مرَّ في سُورَةِ البَقرةِ.

﴿أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ﴾: أعَقِيبَ ما وُجدَ مِنْه تَتَّخِذونه، والهمزةُ للإنكارِ والتَّعجيبِ.

﴿وَذُرِّيَّتَهُۥٓ﴾: أولادَهُ، أو: أتباعَهُ، وسَمَّاهُم ذُرِّيَّتَهُ[1] مجازًا.

﴿أَوْلِيَآءَ مِن دُونِي﴾ وتَستَبْدِلُونَهُم بي فتُطيعُونَهُم بدلَ طاعَتِي ﴿وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّۢ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ مِن اللهِ إبليسُ وذُرِّيَّتُهُ.

(٥١) - ﴿مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنفُسِهِمْ وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾.

﴿مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنفُسِهِمْ﴾ نفى إحضارَ إبليسَ وذُرِّيَّته خلقَ السَّماواتِ والأَرضِ وإحضارَ بعضِهِم خلقَ بَعضٍ؛ ليدُلَّ على نفيِ الاعتضادِ بهم في ذلك، كما صَرَّحَ بِهِ بقوله: ﴿وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾؛ أي: أعوانًا، ردًّا لاتِّخاذِهِم أولياءَ مِن دونِ اللهِ شُركاءَ لَه في العبادةِ؛ فإنَّ استحقاقَ العِبادةِ مِن تَوابعِ الخالقيَّةِ، والإشراكُ فيه يَستلزِمُ الإشراكَ فيها، فوضعَ ﴿ٱلْمُضِلِّينَ﴾ موضِعَ الضَّميرِ ذَمًّا لهم واستِبعادًا للاعتضادِ بهم.

وقيل: الضَّميرُ للمُشركينَ، والمعنى: ما أَشهَدْتُهُم خلقَ ذلك وما خَصَصْتُهُم بعُلومٍ لا يَعرِفُها غيرُهُم، حتَّى لَوْ آمَنوا تَبِعَهُم النَّاسُ كمَا يَزْعُمونَ، فلا تَلْتَفِتْ إلى قولِهم طمعًا في نُصرَتِهِم للدِّينِ، فإنَّه لا ينبَغِي لي أَنْ أَعتَضِدَ بالمُضلِّينَ لديني.

---

(١) في (ت) و(ض) وهامش (أ): «ذرية».

ويَعضُدُه قِراءَةُ مَن قرأ: ﴿وَمَا كنتَ﴾[١] على خطابِ الرَّسولِ عليهِ السَّلامُ.

وقُرِئَ: (مُتَّخِذًا المُضلِّينَ) على الأصلِ[٢].

و: (عَضْدًا) بالتَّخفيفِ، و: (عُضُدًا) بالإتباعِ، و: (عَضَدًا)[٣] كخَدَمٍ، جمعُ: عاضِدٍ، مِن عَضَدَهُ: إذا قوَّاهُ.

قوله: «﴿عَضُدًا﴾؛ أي: أعوانًا»: الراغبُ: العَضُد ما بينَ المَرْفِقِ إلى الكتفِ، ويُستعَارُ للمُعينِ كاليَدِ[٤].

(٥٢) ـ ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَآءِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُم مَّوْبِقًا﴾.

﴿وَيَوْمَ يَقُولُ﴾؛ أي: اللهُ للكافرِ. وقرأ حمزَةُ بالنُّونِ[٥].

﴿نَادُوا شُرَكَآءِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ﴾ أنَّهُم شُركائِي، أو: شُفعاؤكم؛ ليَمنَعُوكُم مِن عَذابي، وإضافَةُ الشُّركاءِ على زَعمِهِم للتَّوبيخِ، والمراد: ما عُبِدَ مِن دُونِه، وقيل: إبليسُ وذُرِّيَّتُه.

---

(١) قرأ بها أبو جعفر. انظر: «النشر» (٢/ ٣١١).

(٢) أي بإعمال اسم الفاعل. نسبت لعلي رضي الله عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٤).

(٣) القراءات الثلاث في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٤)، وفي «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٨٤) ذكر ستة أوجه: (عُضُداً) عن الحسن، و(عَضْداً) عن الأعرج، و(عِضْداً) عن الضحاك، و(عَضِداً) عن الأعرج أيضاً، و(عَضَداً) عن ابن عمر، والسادسة المشهورة.

(٤) انظر: «المفردات في غريب القرآن» (ص: ٥٧١) (مادة: عضد).

(٥) انظر: «السبعة» (ص: ٣٩٣)، و«التيسير» (ص: ١٤٤).

﴿فَدَعَوْهُمْ﴾: فنادَوْهُم للإغاثةِ[١] ﴿فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَهُمْ﴾: فلم يُغيثُوهُم ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُم﴾: بين الكُفَّارِ وآلِهَتِهِم ﴿مَّوْبِقًا﴾: مَهْلِكًا يَشتَرِكُونَ فيه وهو النَّارُ، أو: عداوةً هي في شِدَّتِها هلاكٌ، كقولِ عُمَرَ: لا يَكُن حبُّكَ كَلَفًا ولا بُغْضُكَ تلفاً. اسمُ مَكانٍ أو مَصدرٌ، مِن وبَقَ يَوبَقُ وَبَقًا: إذا هلكَ.

وقيل: البينُ للوَصلِ؛ أي: وجَعَلْنَا تَواصُلَهُم في الدُّنيَا هَلَاكًا يومَ القِيامَةِ.

قوله: «﴿مَّوْبِقًا﴾: مهلكًا»: قال الطِّيبِيُّ: هذا على تقديرِ أَنْ يكونَ المَوبِقُ اسمَ مَكانٍ «**أو عداوةً**» على تقديرِ أَنْ يكونَ مصدرًا[٢].

قوله: «هي في شِدَّتِها هلاكٌ»:

قال الطِّيبِيُّ: أي: وُضعَ المسبَّبُ موضِعَ السَّببِ لأنَّ العَداوةَ تَستلزِمُ الهلاكَ، أو هو من بابِ المجازِ باعتبارِ ما يَؤُولُ إليه؛ كأنَّه قيلَ: جعلنا بينَهُم عَداوةً تَجرُّهُم وتُؤدِّيهِمْ إلى الهلاكِ والتَّلفِ، كقولِه: (ولا بُغضُكَ تَلَفًا)؛ أي: لا يَكُن بغضُكَ بحيثُ يجرُّ إلى التَّلَفِ والهَلاكِ.

قوله: «كقولِ عُمرَ رضيَ الله عنه: لا يَكُن حبُّكَ كَلَفًا ولا بُغْضُكَ تَلَفًا»[٣].

---

(١) في النسخ عدا (ض): «للإعانة».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٤٩٧).

(٣) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (٢٠٢٦٩)، وابن وهب في «جامعه» (٢١٣)، والبخاري في «الأدب المفرد» (١٣٢٢)، عن أسلم قال: قال لي عمر: (يا أسلم! لا يكن حبك كلفاً، ولا يكن بغضك تلفاً)، قلت: وكيف ذلك؟ قال: (إذا أحببت فلا تكلف كما يكلف الصبي بالشيء يحبه، وإذا أبغضت فلا تبغض بغضاً تحب أن يتلف صاحبك ويهلك).

(٥٣ ـ ٥٤) ـ ﴿ وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُواْ عَنْهَا مَصْرِفًا ۝٥٣ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَيْءٖ ﴾.

﴿ وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّوٓاْ ﴾: فأيْقنوا ﴿أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا ﴾: مُخالِطُوهَا واقعونَ فيها ﴿وَلَمْ يَجِدُواْ عَنْهَا مَصْرِفًا ﴾: مُنْصَرَفًا[1]، أو: مكانًا ينصرفونَ إليه.

﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ ﴾: مِن كلِّ جنسٍ يحتاجونَ إليه ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَيْءٖ ﴾ يتأتَّى مِنهُ الجدَلُ ﴿جَدَلًا ﴾ خُصومَةً بالباطلِ، وانتصابُهُ على التَّمييزِ.

(٥٥) ـ ﴿ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓاْ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰ وَيَسْتَغْفِرُواْ رَبَّهُمْ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ ٱلْعَذَابُ قُبُلًا ﴾.

﴿ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓاْ ﴾: مِن الإيمانِ ﴿إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰ ﴾ وهو الرَّسولُ الدَّاعي والقُرآنُ المُبينُ ﴿وَيَسْتَغْفِرُواْ رَبَّهُمْ ﴾ ومِن الاستغفارِ عَن الذُّنوبِ ﴿إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾: إلا طلبُ أو: انتظارُ، أو: تقديرُ، أَنْ تَأتِيَهُم سنَّةُ الأَوَّلينَ وهو الاستئصالُ، فحُذِفَ المُضافُ وأقيمَ المُضافُ إليه مقامَهُ.

﴿أَوْ يَأْتِيَهُمُ ٱلْعَذَابُ ﴾: عذابُ الآخرةِ ﴿قِبَلًا ﴾ عِيانًا، وقرأَ الكوفيُّون: ﴿قُبُلًا ﴾ بضَمَّتينِ[2]، وهو لُغَةٌ فيه، أو جمعُ قبيلٍ بمَعنى: أنواعٍ.

وقُرِئَ بفَتْحَتَينِ[3]، وهو أيضًا لغةٌ، يقال: لقيتُه مُقابَلَةً وقُبُلًا وقِبَلًا وقَبَلاً وقَبَلِيًّا.

وانتصابهُ على الحالِ مِن الضَّميرِ أو ﴿ٱلْعَذَابُ ﴾.

---

(١) مصدر ميمي بمعنى: انصرافاً.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٩٣)، و«التيسير» (ص: ١٤٤). والكوفيون: عاصم وحمزة والكسائي.

(٣) انظر: «غريب القرآن» لابن قتيبة (ص: ٢٦٩)، و«الكشاف» (٥/ ١٨١).

(٥٦) ـ ﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ۚ وَيُجَٰدِلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُوا۟ بِهِ ٱلْحَقَّ ۖ وَٱتَّخَذُوٓا۟ ءَايَٰتِى وَمَآ أُنذِرُوا۟ هُزُوًا﴾.

﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ للمُؤمِنينَ والكافرينَ ﴿وَيُجَٰدِلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ﴾: باقتراحِ الآياتِ بعدَ ظُهورِ المُعجزاتِ، والسُّؤالِ عَن قصَّةِ أصحابِ الكَهفِ ونحوِها تعنُّتًا.

﴿لِيُدْحِضُوا۟ بِهِ﴾: ليزيلوا بالجِدالِ ﴿ٱلْحَقَّ﴾ عن مَقرِّهِ ويبطلوهُ، مِن إدحاضِ القدمِ وهو إزلاقُها، وذلك قَولُهُم للرُّسُلِ: ﴿مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [يس: ١٥]، ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً﴾ [المؤمنون: ٢٤] ونحوُ ذلك.

﴿وَٱتَّخَذُوٓا۟ ءَايَٰتِى﴾ يعني: القرآنَ ﴿وَمَآ أُنذِرُوا۟﴾: وإنذارُهُم، أو: والذي أُنذِرُوا به من العِقابِ[1] ﴿هُزُوًا﴾: استهزاءً. وقُرِئَ: ﴿هُزْءًا﴾ بالسُّكونِ[2]، وهو ما يُستهزأُ به.

(٥٧ ـ ٥٨) ـ ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ فَأَعْرَضَ عَنْهَا وَنَسِىَ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ ۚ إِنَّا جَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا ۖ وَإِن تَدْعُهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ فَلَن يَهْتَدُوٓا۟ إِذًا أَبَدًا ﴿٥٧﴾ وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ ۖ لَوْ يُؤَاخِذُهُم بِمَا كَسَبُوا۟ لَعَجَّلَ لَهُمُ ٱلْعَذَابَ ۚ بَل لَّهُم مَّوْعِدٌ لَّن يَجِدُوا۟ مِن دُونِهِۦ مَوْئِلًا﴾.

﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ﴾: بالقرآنِ ﴿فَأَعْرَضَ عَنْهَا﴾ ولم يَتدبَّرْها ولم يَتذكَّرْ بِها ﴿وَنَسِىَ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ﴾ مِن الكُفرِ والمَعاصِي فلَمْ يَتفكَّرْ في عَاقِبَتِهِما[3].

---

(١) في (ض): «العذاب».

(٢) قرأ بها حمزة عند الوصل، فإذا وقف أبدل الهمزة واواً اتِّباعا للخطِّ وتقديراً لضمة الحرف المسكَّن قبلها، وقرأ حفص: ﴿هُزُوًا﴾ بضم الزَّاي من غير همز، والباقون: ﴿هُزُؤًا﴾ بالضم والهمز. انظر: «التيسير» (ص: ٧٤)، وانظر: «السبعة» (ص: ١٥٨ ـ ١٥٩).

(٣) في (ت) و(ض): «عاقبتها».

﴿إِنَّا جَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً﴾ تعليلٌ لإعراضِهِم ونسيانِهِم بأنَّهُم مَطبوعٌ على قُلوبِهِم ﴿أَن يَفْقَهُوهُ﴾: كراهَةَ أَنْ يَفْقَهُوهُ، وتَذكيرُ الضَّميرِ وإفرادُه للمَعْنَى.

﴿وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ يَمْنَعُهُم أَنْ يَسْتَمِعُوهُ حقَّ استِماعِه.

﴿وَإِن تَدْعُهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ فَلَن يَهْتَدُوٓاْ إِذًا أَبَدًا﴾ تحقيقًا ولا تَقليدًا؛ لأنَّهُم لا يَفقهونَ ولا يَسمعونَ، و﴿إِذًا﴾ كما عرفتَ جزاءٌ وجوابٌ للرَّسولِ على تَقديرِ قولِه: ما لي لا أَدْعُوهُم؟ فإنَّ حِرصَهُ على إسلامِهِم يَدُلُّ عليه.

﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ﴾: البليغُ المَغفِرَةِ ﴿ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾: الموصوفُ بالرَّحمَةِ ﴿لَوْ يُؤَاخِذُهُم بِمَا كَسَبُواْ لَعَجَّلَ لَهُمُ ٱلْعَذَابَ﴾ استشهادٌ على ذلك بإمهالِ قُريشٍ مَع إفراطِهِم في عَداوَةِ رَسولِ اللهِ عليهِ السَّلامُ.

﴿بَل لَّهُم مَّوْعِدٌ﴾ وهو يومُ بَدرٍ أو يومُ القِيامَةِ ﴿لَّن يَجِدُواْ مِن دُونِهِۦ مَوْئِلًا﴾: مَنْجًى، يقال: وَأَلَ: إذا نَجَا، ووَأَلَ إليه: إذا الْتَجأَ[1] إليه.

(٥٩) ـ ﴿وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ أَهْلَكْنَٰهُمْ لَمَّا ظَلَمُواْ وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا﴾.

﴿وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ يعني: قُرى عادٍ وثَمُودَ وأَضرابِهِم، و﴿تلك﴾ مُبتدأٌ خبرُه: ﴿أَهْلَكْنَٰهُمْ﴾ أو مفعولُ مُضمَرٍ مُفسَّرٍ به و﴿ٱلْقُرَىٰٓ﴾ صِفَتُه[2]، ولا بُدَّ مِن تَقديرِ مُضافٍ في أحدِهِما لِيكونَ مرجعَ الضَّمائرِ[3].

(١) في (ض): «لجأ».

(٢) قوله: «أو مفعولُ مُضمَرٍ مُفسَّرٍ...»؛ أي: أو تكون ﴿تلك﴾ مفعولًا لفعل مضمر مفسر بـ﴿أَهْلَكْنَٰهُمْ﴾، والقرى صفة ذلك المفعول الذي هو ﴿تلك﴾.

(٣) قوله: «ولا بُدَّ مِن تَقديرِ مُضافٍ في أحدِهِما...»؛ أي: في أحد الموضعين: قبل تلك أو بعدها؛ أي: وأهل تلك القرى أهلكناهم، أو: وتلك االقرى أهلكنا أهلها.

﴿لَمَّا ظَلَمُواْ﴾ كقُرَيشٍ بالتَّكذيبِ والمراءِ وأنواعِ المعاصِي.

﴿وَجَعَلْنَا لِمُهْلِكِهِم مَّوْعِدًا﴾: لإهلاكِهِم وَقْتًا مَعْلومًا لا يستأخرونَ عنهُ ساعةً ولا يَستقدمونَ، فليَعْتَبِرُوا بهم ولا يَغْتَرُّوا بتأخُّرِ العَذابِ عَنْهُم.

وقرأَ أبو بكرٍ: ﴿لِمَهْلَكِهِم﴾ بفَتحِ الميمِ واللامِ؛ أي: لهلاكِهِم، وحفصٌ بكسرِ اللامِ(١) حملًا على ما شَذَّ مِن مصادرِ (يَفْعِل)، كالمرجِعِ والمحِيضِ.

(٦٠) ـ ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِىَ حُقُبًا﴾.

﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ﴾ مُقدَّرٌ بـ: اذكُرْ ﴿لِفَتَىٰهُ﴾ يوشَعَ بنِ نُونِ بنِ إفرائيمَ بنِ يُوسُفَ عليهِم السَّلام، فإنَّه كانَ يخدمُه ويتبَعُهُ، ولذلك سمَّاهُ فَتاهُ، وقيل: لعبدِه.

﴿لَآ أَبْرَحُ﴾: لا أزالُ أَسيرُ، فحُذِفَ الخبرُ لدَلالةِ حالِه وهو السَّفرُ، وقولِه: ﴿حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾ مِن حَيثُ إنَّها تَستَدْعِي ذا غايةٍ عليه.

ويجوزُ أَنْ يكونَ أصلُه: لا يبرحُ مَسيرِي حتَّى أبلُغَ، على أَنَّ ﴿حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ﴾ هو الخَبرُ، فحُذِفَ المضافُ وأُقيمَ المضافُ إليه مُقامَهُ، فانقلبَ الضَّميرُ والفعلُ.

وأن يكونَ ﴿لَآ أَبْرَحُ﴾ بمَعنى: لا أزولُ عمَّا أنا عليه مِن السَّيرِ والطَّلَبِ ولا أُفارِقُه، فلا يَستَدعي الخبرَ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٩٣)، و«التيسير» (ص: ١٤٤).

و﴿مَجۡمَعَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ﴾: مُلتَقى بَحْرَي فارسَ والرُّومِ ممَّا يَلِي المشرقَ[1]، وُعِدَ لِقَاءَ الخَضِرِ فيه.

وقيل: البَحْرانِ: مُوسَى والخَضِرُ عليهما السَّلامُ، فإنَّ مُوسَى كانَ بحرَ علمِ الظَّاهرِ، وخَضِرٌ كانَ بحرَ علمِ الباطنِ[2].

وقُرِئَ: (مَجْمِع) بكسرِ الميمِ[3] على الشُّذوذِ مِن (يَفْعَل)، كالمَشرِقِ والمَطلِعِ.

قوله: «﴿لَآ أَبۡرَحُ﴾: لا أزالُ أَسيرُ، فحُذِفَ الخبرُ لدَلالَةِ حالِه وهو السَّفر»:

اعترضَه أبو حيَّان بأنَّ النُّحاةَ نَصُّوا على أنَّ خبرَ (كانَ) لا يجوزُ حَذفُه وإن دلَّ عليه دليلٌ إلا ضرورةً[4].

قوله: «ويجوزُ أن يكونَ أصلُه: لا يبرَحُ مسيرِي، و﴿حَتَّىٰٓ أَبۡلُغَ﴾ هو الخبر»:

قال الطِّيبيُّ: يعني: المرادُ مِن الآيةِ هذا، لكن اختُصِرَ، فعلى هذا مُتعلِّقُ الخبرِ

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٥/ ٣٠٨) عن قتادة.

وقال ابن كمال باشا في «تفسيره» عند هذه الآية: ويَرِدُ على من قال: (بحرا فارس والرُّوم): أنهما لا يلتقيان، ولا يقرب أحدهما من الآخر، ولعل (فارس) محرَّف من: فاس، وهي بالمغرب حاضرةُ البحر، من أجلِّ المدن القديمة، ويعضده ما قاله محمَّد بن كعب: إنَّ مجمعَ البحرين عند طنجة، وما قاله أُبيُّ بن كعب: إنَّه بإفريقية.

(٢) وعدَّ الزمخشري هذا القول من بدع التفاسير. انظر: «الكشاف» (٥/ ١٨٥).

(٣) نسبت لعبد الله بن مسلم بن يسار. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٤)، و«المحتسب» (٢/ ٣٠).

(٤) انظر: «البحر المحيط» (١٤/ ٣١٨).

فعلٌ خاصٌّ بقرينَةِ المقامِ وهو (يَسيرُ)؛ أي: لا يبرَحُ مسيرِي يسيرُ حتى أبلُغَ، على الإسنادِ المَجازِيِّ(١).

وقال الحَلَبِيُّ: هذا على حسنه فيهِ نَظرٌ لا يَخْفَى، وهو خلوُّ الجُملَةِ الواقعَةِ خبرًا عن (مسيري) في الأصلِ من رابطٍ يَربِطُها به، ألا ترى أنَّه ليسَ في قولِه: ﴿حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ﴾ ضميرٌ يعودُ على (مسيري)، إنَّما يعود على المضافِ إليه المستتِرِ، ومثلُ ذلك لا يُكتَفَى به.

قال: ويمكنُ أن يجابَ عنه بأنَّ العائدَ مَحذوفٌ تقديرُه: حتى أبلُغَ بهِ؛ أي: بمسيري(٢).

قوله: «وأن يكونَ ﴿لَآ أَبۡرَحُ﴾ بمعنى: لا أزولُ»:

قال أبو البقاءِ: يجوزُ أَنْ تكونَ تامَّةً والمفعولُ محذوفٌ؛ أي: لا أفارِقُ المسيرَ حتى أبلغَ، كقولِك: لا أبرَحُ المكانَ؛ أي: لا أفارِقُه(٣).

وقال أبو حيَّان: يعني: أنَّ بَرِحَ بمعنى: فارَقَ، فيتعدَّى إذ ذاكَ إلى مفعولٍ، ويحتاجُ هذا إلى صِحَّةِ نَقلٍ(٤).

قوله: «وقرئ: (مِجمَع) بكسرِ الميمِ على الشُّذوذِ»: قال الطِّيبِيُّ: يعني به: قراءَةً وقِياسًا(٥).

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٥٠٥).

(٢) انظر: «الدر المصون» (٧/ ٥١٨).

(٣) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢/ ٨٥٤).

(٤) انظر: «البحر المحيط» (١٤/ ٣١٩).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٥٠٦).

﴿أَوۡ أَمۡضِيَ حُقُبٗا﴾: أو أسيرَ زمانًا طَوِيلًا، والمَعنى: حتى يقعَ إمَّا بلوغُ المجمعِ أو مضيُّ الحقُبِ، أو: حتَّى أبلُغَ.. إلا أن أمضيَ زمانًا أتيقَّن معَهُ فواتَ المجمعِ.

والحُقُبُ: الدَّهرُ، وقيل: ثمانونَ سَنةً، وقيل: سبعونَ.

رُوِيَ أنَّ مُوسَى عليهِ السَّلامُ خطبَ النَّاسَ بعدَ هَلاكِ القبطِ ودُخولِه مِصرَ خطبةً بليغَةً فأُعجِبَ بها، فقيل له: هل تعلَمُ أحدًا أعلمَ[1] مِنك؟ فقال: لا، فأَوْحَى اللهُ إليه: بَل عبدُنا الخَضِرُ وهو بمَجمَعِ البَحرَيْنِ[2].

قوله: «رُوِيَ أنَّ موسى خطبَ النَّاسَ...» إلى آخره:

---

(١) في (ت): «أحدا أبلغ وأعلم».

(٢) رواه بهذا السياق الطبري في «تفسيره» (١٥/ ٣٣٠) من طريق عطية العوفي عن ابن عباس رضي الله عنهما، وإسناده ضعيف جدًّا، وروى نحوه البخاري (١٢٢)، ومسلم (٢٣٨٠)، عن سعيد بن جبير، قال: قلتُ لابن عباس: إنَّ نَوْفًا البِكَالِيَّ يَزْعُمُ أنَّ موسى عليه السلام صاحبَ بني إسرائيلَ ليس هو موسى صاحبَ الخَضِر عليه السلام! فقال: كَذَب عدُوُّ الله، سمعتُ أُبيَّ بن كعبٍ يقولُ: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «قام موسى عليه السلامُ خطيبًا في بني إسرائيل فسُئل: أيُّ الناسِ أعلمُ؟ فقال: أنا أعلمُ، قال فعَتَب اللهُ عليه إذْ لمْ يَرُدَّ العلمَ إليه، فأَوحَى اللهُ إليه: إن عبدًا من عبادي بمجمَع البحرين هو أعلمُ منك...» الحديث.

وفي روايةٍ للبخاري (٤٧٢٦) أن النبي ﷺ قال: «موسى رسولُ الله عليه السَّلامُ، قال: ذَكَّر الناسَ يومًا حتى إذا فاضتِ العيونُ، ورقَّت القلوبُ، ولَّى، فأدركه رجلٌ فقال: أيْ رسولَ الله، هل في الأرض أحدٌ أعلمُ منك؟ قال: لا، فعَتَب عليه إذْ لمْ يَرُدَّ العلمَ إلى الله...» الحديث.

وليس في الروايات الصحيحة ذكر مكان القصة بخلاف ما جاء في الرواية الضعيفة الأولى من التصريح بكونها وقعت في مصر، والله أعلم.

أخرجَه الشَّيخانِ مِن حَديثِ أبيٍّ بن كعبٍ، وليس فيه: «بعد هلاكِ القبطِ ودخولِ مِصرَ خطبةٌ بليغةٌ فأعجبَ منها»(١).

وكانَ الخَضِرُ في أيَّامِ أفريدونَ، وكانَ عَلى مُقدِّمَةِ ذي القَرْنَيْنِ الأكبرِ، وبَقِيَ إلى أيَّامِ مُوسَى.

وقيل: إنَّ مُوسَى عليهِ السَّلامُ سأَلَ ربَّه: أيُّ عِبادِكَ أحبُّ إليك؟ قال: الذي يذكُرُني ولا يَنساني، قال: فأيُّ عِبادِكَ أقضَى؟ قال: الذي يَقْضِي بالحقِّ ولا يتَّبعُ الهَوَى، قال: فأيُّ عبادِكَ أعلَمُ؟ قال: الذي يَبْتَغِي عِلمَ النَّاسِ إلى علمِهِ عَسَى أن يصيبَ كلمَةً تدلُّه على هُدًى أو تردُّهُ عَن رَدًى، فقال: إنْ كانَ في عِبادِكَ أعلَمُ مِنِّي فادلُلْنِي عليه، قال: أعلَمُ مِنكَ الخَضِرُ، قال: أينَ أَطلبُه؟ قال: على السَّاحلِ عندَ الصَّخرةِ(٢).

قال: كيفَ لي به؟ قال: تأخذُ حوتًا في مِكْتَلٍ، فحيثُ فقدْتَه فهو هناك، فقالَ لِفَتاه: إذا فقدتَ الحوتَ فأَخبِرْني، فذهبَا يَمشِيَانِ(٣).

قوله: «وقيل: إنَّ مُوسى سأل ربَّه: أيُّ عِبادِكَ أحبُّ إليك..» إلى آخره:

---

(١) انظر التعليق السابق.

(٢) إلى هنا رواه الطبري في «تفسيره» (١٥/ ٣٢١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧/ ٢٣٧٤)، وابن المنذر كما في «الدر المنثور» (٥/ ٤١٩)، من طريق هارون بن عنترة عن أبيه عن ابن عباس موقوفاً، وفيه: (... عند الصخرة التي ينفلت عندها الحوت، قال: فخرج موسى يطلبه، حتى كان ما ذكر الله، وانتهى إليه موسى عند الصخرة...)، إلى آخر ما قصه القرآن من قصتهما.

(٣) هذه قطعة من حديث ابن عباس عن أبي بن كعب رضي الله عنهم عند البخاري (١٢٢) و(٣٤٠١)، ومسلم (٢٣٨٠). وقد تقدم أوله قريباً.

أخرجه ابنُ جريرٍ وابنُ المنذرِ وابنُ أبي حاتمٍ في «تفاسيرهم» عن ابنِ عبَّاسٍ[1].

(٦١ ـ ٦٢) ـ ﴿فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا نَسِيَا حُوتَهُمَا فَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ سَرَبًا ﴿٦١﴾ فَلَمَّا جَاوَزَا قَالَ لِفَتَىٰهُ ءَاتِنَا غَدَآءَنَا لَقَدْ لَقِينَا مِن سَفَرِنَا هَٰذَا نَصَبًا﴾.

﴿فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا﴾؛ أي: مجمَعَ البَحرينِ، و﴿بَيْنِهِمَا﴾ ظرفٌ أُضيفَ إليه على الاتِّساعِ، أو بمَعنى الوَصلِ.

﴿نَسِيَا حُوتَهُمَا﴾: نَسِيَ موسى أن يطلبَهُ ويتعرَّفَ حالَه، ويوشعُ أن يذكرَ له ما رأى مِن حياتِه ووقوعَه في البَحرِ.

رُوِيَ أنَّ مُوسَى عليه السَّلامُ رقدَ فاضطربَ الحوتُ المَشْوِيُّ ووثبَ في البحرِ معجزةً لِمُوسَى أو الخَضِرِ[2].

وقيل: توضَّأَ يوشَعُ من عينِ الحياةِ فانتضحَ الماءُ عليه فعاشَ ووثَبَ في الماءِ[3].

وقيل: نَسِيَا تفقُّدَ أمرِهِ وما يكونُ مِنه أمارةً على الظَّفرِ بالمَطلوبِ.

﴿فَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ سَرَبًا﴾: فاتَّخذَ الحوتُ طريقَهُ في البَحرِ مَسْلَكًا، مِن قَولِه: ﴿وَسَارِبٌۢ بِٱلنَّهَارِ﴾ [الرعد: ١٠].

وقيل: أمسَكَ اللهُ جريةَ الماءِ على الحوتِ فصَارَ كالطَّاقِ عليه.

---

(١) انظر التعليقين السابقين.

(٢) هذه قطعة من حديث ابن عباس عن أبي بن كعب رضي الله عنهم المتقدم عند البخاري (١٢٢) و(٣٤٠١)، ومسلم (٢٣٨٠)، وليس فيهما أنه كان مشويًّا.

(٣) ورد نحو هذا ضمن رواية البخاري (٤٧٢٧) لحديث ابن عباس عن أبيّ رضي الله عنهم، وهي زيادة أنكرها الداودي كما في «فتح الباري» (٨/ ٤١٥)، وانظر كلامه ثمة.

ونصبُهُ على المفعولِ الثَّاني، و﴿فِي ٱلْبَحْرِ﴾ حالٌ مِنه أو مِن السَّبيلِ، ويجوزُ تعلُّقُه بـ: (اتَّخذَ).

﴿فَلَمَّا جَاوَزَا﴾ مجمعَ البَحرَيْنِ ﴿قَالَ لِفَتَىٰهُ ءَاتِنَا غَدَآءَنَا﴾: ما نَتغدَّى به ﴿لَقَدْ لَقِينَا مِن سَفَرِنَا هَٰذَا نَصَبًا﴾ قيل: لم يَنْصَبْ حتَّى جاوزَ المَوْعِدَ، فلمَّا جاوزَهُ وسارَ الليلةَ والغدَ إلى الظُّهرِ أُلْقِيَ عليهِ الجوعُ والنَّصَبُ.

وقيل: لم يَعْيَ مُوسَى في سفرٍ غيرِه، ويؤيِّدُه التَّقييدُ باسمِ الإشارةِ.

(٦٣) - ﴿قَالَ أَرَءَيْتَ إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ فَإِنِّى نَسِيتُ ٱلْحُوتَ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ ۚ وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ عَجَبًا﴾.

﴿قَالَ أَرَءَيْتَ إِذْ أَوَيْنَآ﴾: أرأيتَ ما دَهاني إذ أَوَيْنا ﴿إِلَى ٱلصَّخْرَةِ﴾ يعني: الصَّخرةَ التي رقدَ عندَها مُوسى، وقيل: هي الصَّخرةُ التي دونَ نَهرِ الزَّيتِ.

﴿فَإِنِّى نَسِيتُ ٱلْحُوتَ﴾: فقدتُه، أو: نَسِيتُ ذكرَهُ بما رأيتُ منه.

﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾؛ أي: وما أَنْسانِي ذكرَهُ إلا الشَّيطانُ، فإن ﴿أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾ بدلٌ مِن الضَّميرِ.

وقُرِئَ: (أَنْ أُذكِّرَكه)[1]، وهو اعتذارٌ عَن نسيانِه بشَغْلِ الشَّيطانِ لَهُ بوَساوِسِه، والحالُ وإِنْ كانَتْ عَجيبَةً لا يُنسَى مِثلُها، لكنَّه لَمَّا ضَرِيَ بمُشاهدةِ أمثالِها عندَ موسى وأَلِفَها قلَّ اهتِمامُه بها، ولعلَّه نَسِيَ ذلك لاستِغراقِه في الاستبصارِ وانجذابِ شَراشِرِه

(١) نسبت لعبد الله رضي الله عنه. انظر: «الكشاف» (٥/ ١٨٩)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٥٢٩)، و«البحر المحيط» (١٤/ ٣٢٦)، وذكر الثعلبي في «تفسيره» (١٧/ ١٩٦) أن عبد الله قرأ: (وما أنسانيه أن أذكره إلا الشيطان).

إلى جنابِ القدسِ بما عراهُ مِن مُشاهدَةِ الآياتِ الباهرة[١]، وإنَّما نسبَهُ إلى الشَّيطانِ هَضْمًا لنفسِه، أو لأنَّ عدمَ احتمالِ القوَّةِ للجَانِبَينِ واشتِغالها بأحدِهما عَن الآخرِ يعدُّ مِن نُقصانِ صاحبِها.

﴿وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ عَجَبًا﴾: سَبيلًا عَجَبًا[٢]، وهو كونُهُ كالسَّربِ، أو: اتِّخاذًا عجبًا، والمفعولُ الثَّاني هو الظَّرفُ.

وقيل: هو مَصدَرُ فعلِهِ المُضمَرِ؛ أي: قال في آخرِ كلامِهِ، أو مُوسى في جوابِه: ﴿عَجَبًا﴾ تَعجُّبًا مِن تلك الحالِ.

وقيل: الفِعلُ لِمُوسَى؛ أي: اتَّخذَ مُوسَى سَبيلَ الحوتِ في البحرِ عَجَبًا.

(٦٤ ـ ٦٥) ـ ﴿قَالَ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ ۚ فَٱرْتَدَّا عَلَىٰٓ ءَاثَارِهِمَا قَصَصًا ﴿٦٤﴾ فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَآ ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ .

﴿قَالَ ذَٰلِكَ﴾؛ أي: أمرُ الحُوتَ ﴿مَا كُنَّا نَبْغِ﴾: نَطلبُ؛ لأنَّه أمارةُ المطلوبِ.

﴿فَٱرْتَدَّا عَلَىٰٓ ءَاثَارِهِمَا﴾: فرَجعا في الطَّريقِ الذي جاءا فيه ﴿قَصَصًا﴾: يَقُصَّانِ قَصَصًا؛ أي: يتَّبعانِ آثارَهُما اتِّباعًا، أو: مُقتصِّينَ، حتَّى أَتيَا الصَّخرَةَ ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَآ﴾ الجمهورُ على أنَّه الخَضِرُ، واسمُهُ: بَلْيَا بنُ مَلْكانَ[٣].

وقيل: اليسَعُ، وقيل: إلياسُ.

---

(١) «الباهرة» من (ض).

(٢) قوله: «سبيلاً عجباً»؛ أي: هو صفة لمحذوف دل عليه ﴿سَبِيلَهُۥ﴾ وفيه مبالغة حيث جعل السبيل نفس العجب.

(٣) انظر: «المعارف» لابن قتيبة (١/ ٤٢)، و«تاريخ الطبري» (١/ ٣٦٥)، و«تفسير الثعلبي» (١٧/ ١٩٧).

﴿ءَاتَيۡنَٰهُ رَحۡمَةٗ مِّنۡ عِندِنَا﴾: هو الوَحيُ والنبوَّةُ ﴿وَعَلَّمۡنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلۡمٗا﴾ ممَّا يختَصُّ بِنَا ولا يُعلَمُ إلَّا بتَوفيقِنَا، وهو عِلمُ الغُيوبِ.

قوله: «**يقصَّانِ قصصًا**»: قال صاحبُ «الكشف»: ﴿قَصَصٗا﴾ مَصدرٌ لفعلٍ مُضمَرٍ يَدلُّ عليه ﴿فَٱرۡتَدَّا﴾ لأنَّ معنى ﴿فَٱرۡتَدَّا عَلَىٰٓ ءَاثَارِهِمَا﴾ و(اقتصَّا الأثَرَ) واحِدٌ[١].

قوله: «**مُقتصِّين**» قال الطِّيبيُّ: أي: يكونُ المَصدَرُ بمعنى اسمِ الفاعلِ فينتَصِبُ على الحالِ[٢].

(٦٦) - ﴿قَالَ لَهُۥ مُوسَىٰ هَلۡ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمۡتَ رُشۡدٗا﴾.

﴿قَالَ لَهُۥ مُوسَىٰ هَلۡ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ﴾: على شَرطِ أَنْ تُعلِّمَني، وهو في موضعِ الحالِ مِن الكافِ.

﴿مِمَّا عُلِّمۡتَ رُشۡدٗا﴾: عِلمًا ذا رشدٍ وهو إصابَةُ الخيرِ، وقرأَ البَصرِيَّانِ بفَتحَتَيْنِ[٣]، وهما لُغَتانِ كالبُخْلِ والبَخَلِ.

وهو مَفعولُ ﴿أَن تُعَلِّمَنِ﴾، ومَفعولُ ﴿عُلِّمۡتَ﴾ العائدُ المَحذوفُ، وكِلاهُما مَنقولانِ مِن (عَلِمَ) الذي له مَفعولٌ واحِدٌ، ويجوزُ أَنْ يكونَ عِلَّةً لـ﴿أَتَّبِعُكَ﴾، أو مَصدَرًا بإضمارِ فعلِه.

ولا يُنافي نُبوَّتَه وكونَه صاحبَ شَريعَةٍ أَنْ يتعلَّمَ مِن غيرِهِ ما لَمْ يَكُن شَرْطًا في أبوابِ الدِّينِ، فإنَّ الرَّسولَ يَنبَغِي أن يكونَ أعلمَ ممَّن أُرسلَ إليه فيما بُعثَ به مِن أُصولِ الدِّينِ وفروعِه لا مُطلَقًا، وقد راعَى في ذلك غايةَ التَّواضُعِ والأَدبِ فاستجهلَ

(١) نقله عن «الكشف»: الطيبي في «فتوح الغيب» (٩/ ٥١٤).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣٩٤)، و«التيسير» (ص: ١٤٤)، و«النشر» (٢/ ٣١١).

نفسَهُ واستَأْذَنَ أن يكونَ تابعًا له، وسألَ مِنه أَنْ يُرشِدَهُ ويُنعِمَ عليهِ بتَعليمِ بعضِ ما أَنعمَ اللهُ عليه.

(٦٧ ـ ٦٨) ـ ﴿ قَالَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴿٦٧﴾ وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ خُبْرًا ﴾.

﴿ قَالَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ نَفى عنه استطاعةَ الصَّبرِ معه على وُجوهٍ مِن التَّأكيدِ؛ كأَنَّها ممَّا لا يَصِحُّ ولا يَستَقيمُ، وعلَّلَ ذلك واعتذرَ عَنهُ بقولِه:

﴿ وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ خُبْرًا ﴾؛ أي: وكيفَ تَصبرُ وأنتَ نَبيٌّ على ما أتولَّى مِن أُمورٍ ظاهِرُهَا مَناكِيرُ وبواطِنُها لم يُحِط بهَا خُبْرُك، و﴿خُبْرًا﴾ تمييزٌ أو مَصدرٌ؛ لأنَّ ﴿لَمْ تُحِطْ بِهِۦ﴾ بمَعنى: لم تَخْبَرْه.

(٦٩ ـ ٧٠) ـ ﴿ قَالَ سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ صَابِرًا وَلَآ أَعْصِى لَكَ أَمْرًا ﴿٦٩﴾ قَالَ فَإِنِ ٱتَّبَعْتَنِى فَلَا تَسْـَٔلْنِى عَن شَىْءٍ حَتَّىٰٓ أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا ﴾.

﴿ قَالَ سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ صَابِرًا ﴾ معـكَ غـيرَ مُنكِرٍ عليك ﴿وَلَآ أَعْصِى لَكَ أَمْرًا ﴾ عطفٌ على ﴿صَابِرًا ﴾؛ أي: سَتجِدُني صابرًا وغيرَ عاصٍ، أو على ﴿سَتَجِدُنِيٓ ﴾.

وتعليقُ الوَعدِ بالمَشيئةِ إمَّا للتَّيمُّنِ، أو لعلمِهِ بصُعوبةِ الأَمرِ، فإنَّ مُشاهدَةَ الفَسادِ والصَّبرَ على خلافِ المُعتادِ شَديدٌ، فلا خُلفَ فيه، وفيه دَليلٌ على أنَّ أفعالَ العِبادِ واقعَةٌ بمَشيئَةِ اللهِ.

﴿ قَالَ فَإِنِ ٱتَّبَعْتَنِى فَلَا تَسْـَٔلْنِى عَن شَىْءٍ ﴾: فلا تُفاتِحني بالسُّؤالِ عَن شيءٍ أنكرْتَهُ مِنِّي ولم تعلَمْ وجهَ صِحَّتِه ﴿حَتَّىٰٓ أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا ﴾: حتَّى أَبتدِئَكَ ببيانهُ.

وقرأ نافِعٌ وابنُ عامرٍ: ﴿فَلا تَسْأَلَنِّي﴾ بالنُّونِ الثَّقيلَةِ[1].

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٩٤)، و«التيسير» (ص: ١٤٤).

(٧١ ـ ٧٣) ـ ﴿ فَٱنطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَا رَكِبَا فِي ٱلسَّفِينَةِ خَرَقَهَا ۖ قَالَ أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا إِمْرًا ﴿٧١﴾ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا ﴿٧٢﴾ قَالَ لَا تُؤَاخِذْنِى بِمَا نَسِيتُ وَلَا تُرْهِقْنِى مِنْ أَمْرِى عُسْرًا ﴾.

﴿ فَٱنطَلَقَا ﴾ على السَّاحلِ يَطلُبانِ السَّفينةَ ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَكِبَا فِي ٱلسَّفِينَةِ خَرَقَهَا﴾ أخذَ الخَضِرُ فأسًا فخرقَ السَّفينةَ بأَنْ قلعَ لَوْحَيْنِ مِن ألواحِها[1].

﴿قَالَ أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا ﴾ فإنَّ خرقَها سببٌ لدُخولِ الماءِ فيـها المُفضي إلى غرقِ أَهلِها. وقُرِئَ (لتُغَرِّقَ) بالتَّشديدِ[2] للتَّكثيرِ.

وقرأَ حمزَةُ والكِسائيُّ ﴿ليَغرَقَ أهلُها﴾[3] على إسنادِهِ إلى الأَهلِ.

﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا إِمْرًا ﴾: أتيتَ أمرًا عظيمًا، مِن أَمِرَ الأمرُ: إذا عَظُمَ.

﴿ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا ﴾ تذكيرٌ ما ذكرَه قبلُ ﴿ قَالَ لَا تُؤَاخِذْنِى بِمَا نَسِيتُ ﴾: بالذي نَسيتُه، أو: بشيءٍ نَسيتُه؛ يعني: وَصِيَّتَه بأن لا يَعترِضَ عليه، أو: بنِسياني إيَّاها، وهو اعتذارٌ بالنِّسيانِ أخرجَهُ في مَعرِضِ النَّهيِ عَن المؤاخذةِ مع قيامِ المانعِ لها[4].

---

(١) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٣/ ٣٠٢)، و«النكت والعيون» (٣/ ٣٢٧).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٤)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٥٣١)، و«شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٢٩٢)، عن الحسن وأبي رجاء وأيوب السختياني، وتحرفت القراءة في مطبوع «المختصر في الشواذ» إلى: (ليُغَرِّق) بالياء.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣٩٥)، و«التيسير» (ص: ١٤٤).

(٤) قوله: «وهو اعتذار بالنسيان» إن كان راجعاً لجميع ما تقدم فهو لذكره صريحاً في الثاني، ولتعبيره عن الوصية بالمنسيّ في الأوّل، وإن رجع للثاني كما هو المتبادِر من فصله عنه فلأنّ النسيان لا يؤاخذ به لأنه ليس بمقدور له بالذات وإن كان يؤاخذ بالمنسي لا من حيث إنه منسي فيكون المراد =

وقيل: أرادَ بالنِّسيانِ التَّركَ؛ أي: لا تُؤاخِذْني بما تركتُ مِن وَصِيَّتكَ أوَّلَ مَرَّةٍ.

وقيل: إنَّه مِن مَعاريضِ الكَلامِ، والمرادُ شَيءٌ آخرُ نَسِيَه.

﴿وَلَا تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا﴾: ولا تُغْشِني عُسْرًا من أمري بالمضايقَةِ والمُؤاخذةِ على المنسيِّ، فإنَّ ذلك يُعسِّرُ عليَّ متابعتَكَ.

و﴿عُسْرًا﴾ مفعولٌ ثانٍ لـ(ترهق)، فإنه يقالُ: رَهِقَه: إذا غَشِيَه، وأرهقَهُ إيَّاه.

وقُرِئَ: ﴿عُسُرًا﴾ بضَمَّتينِ[1].

(٧٤) ـ ﴿فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا لَقِيَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ قَالَ أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا﴾.

﴿فَانْطَلَقَا﴾؛ أي: بعدَمَا خرجَا مِـن السَّفينةِ ﴿حَتَّى إِذَا لَقِيَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ﴾ قيل: فتلَ عُنقَهُ، وقيل: ضربَ برأسِهِ الحائطَ، وقيل: أضجَعَه فذَبحَهُ، والفاءُ للدَّلالةِ على أنَّه كما لَقِيَهُ قتلَهُ مِن غيرِ تَرَوٍّ واستكشافِ حالٍ، ولذلك ﴿قَالَ أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ﴾؛ أي: طاهرةً مِن الذُّنوبِ.

وقـرأَ ابـنُ كَثيرٍ ونافِـعٌ وأبو عمرٍو ورُوَيـسٌ عَن يعقوب: ﴿زاكِيَـةً﴾[2]، والأوَّلُ أبلَغُ.

وقال أبو عمرٍو: الزَّاكِيَةُ: التي لم تُذنِب قَطُّ، والزَّكِيَّةُ: التي أَذنبَتْ ثمَّ غُفِرَت[3]،

= به أنا غير مؤاخذ، ولكنه أبرزه في صورة النهي والمراد: التماس عدم المؤاخذة لقيام المانع. انظر: «حاشية الشهاب» (٦/ ١٢١).

(١) قراءة أبي جعفر المدني. انظر: «النشر» (٢/ ٢١٦)، و«إتحاف الفضلاء» (ص: ١٨٥).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٩٥)، و«التيسير» (ص: ١٤٤)، و«النشر» (٢/ ٣١٣).

(٣) انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ٣٠٢)، و«حجة القراءات» لابن زنجلة (ص: ٤٢٤).

ولعلَّه اختارَ الأوَّلَ لذلك، فإنَّها كانَتْ صغيرةً ولم تَبلُغ الحُلُمَ، وأنَّه لَمْ يرَهَا قد أذنبَتْ ذَنبًا يقتضي قَتْلَها، أو قتلَتْ نَفْسًا فتُقَادَ بها.

نبَّه به على أنَّ القتلَ إنَّما يُباحُ حدًّا أو قِصاصًا، وكِلا الأمرينِ مُنتَفٍ، ولعلَّ تَغييرَ النَّظمِ بأَنْ جعلَ ﴿خَرَقَهَا﴾ جزاءً، واعتراضَ موسى مُستأنفًا، وفي الثَّانيةِ (قتلَه) مِن جملةِ الشَّرطِ واعتراضَهُ جَزاءً؛ لأنَّ القتلَ أقبحُ، والاعتراضَ عليهِ أدخلُ، فكانَ[1] جديرًا بأَنْ يجعلَ عُمدةَ الكلامِ، ولذلك فصَلَه بقولِه: ﴿لَّقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُّكْرًا﴾؛ أي: مُنْكراً.

وقرأَ نافعٌ في روايةِ قالونَ وابنُ عامرٍ ويعقوبُ وأبو بكرٍ: ﴿نُكُرًا﴾ بضَمَّتينِ[2].

(٧٥ ـ ٧٦) ـ ﴿قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ۝٧٥ قَالَ إِن سَأَلْتُكَ عَن شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَاحِبْنِي قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾.

﴿قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ زادَ فيه ﴿لَّكَ﴾ مُكافحةً بالعتابِ على رفضِ الوَصِيَّةِ، ووسمًا بقلَّةِ الثَّباتِ والصَّبرِ لمَّا تكرَّرَ منه الاشمئزازُ والاستنكارُ، ولم يرعوِ بالتَّذكيرِ أوَّلَ مَرَّةٍ حتَّى زادَ في الاستنكارِ ثانيَ مرَّةٍ.

﴿قَالَ إِن سَأَلْتُكَ عَن شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَاحِبْنِي﴾ وإنْ سَأَلْتُ صحبتكَ.

وعن يعقوبَ: (فلا تُصْحِبني)[3]؛ أي: فلا تَجْعَلْني صاحِبَكَ.

---

(١) في (ت): «فلذلك كان».

(٢) قرأ بها نافع وأبو بكر وابن ذكوان. كما في «التيسير» (ص: ١٤٤)، ومن العشرة أبو جعفر ويعقوب. انظر: «النشر» (٢/ ٢١٦). وذكر ابن مجاهد في «السبعة» (ص: ٣٩٥) خلافاً عن نافع.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٤) عن الجحدري والنخعي، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٥٣١) عن عيسى ورواية عن أبي عمرو.

﴿قَدۡ بَلَغۡتَ مِن لَّدُنِّي عُذۡرٗا﴾: قد وجدتَ عذرًا مِن قِبَلِي لمَّا خالَفْتُكَ ثلاثَ مرَّاتٍ.

وعَن رسولَ اللهِ ﷺ: «رَحِمَ اللهُ أخي مُوسى استَحْيَا فقالَ ذلك، لو لَبِثَ مع صاحبِهِ لأبصرَ أعجبَ الأَعاجيبِ».

وقرأ نافع: ﴿مِن لَدُنِي﴾ بتَحريكِ النُّونِ والاكتفاءِ بها عن نونِ الدِّعامَةِ، كقولِه:

قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي[1]

وأبـو بكـرٍ: ﴿لَدْنِـي﴾ بتَحريـكِ النُّـونِ وإسـكانِ الـدَّالِ إسـكانَ الضَّـادِ مِـن (عَضْـد)[2].

قوله: «رَحِمَ اللهُ أخي مُوسى استَحيا..» الحديث:

أخرجَـه ابـنُ مردويـه من حديـثِ ابـنِ عبَّـاسٍ، وأَصلُه عندَ مُسـلمٍ وأبـي داودَ بنحوِهِ[3].

---

(١) الرجز لحميد بن مالك الأرقط كما في «الصحاح» (مادة: خبب)، و«التكملة والذيل» (٢/ ٢٢٤)، و«لسان العرب» (مادة: لحد)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٥/ ٣٩٣)، ولأبي بحدلة كما في «شرح المفصل» لابن يعيش (٢/ ٣٤٩)، ودون نسبة في «الكتاب» (٢/ ٣٧١)، و«مجاز القرآن» (٢/ ١٧٣)، و«إصلاح المنطق» (ص: ٢٤٢ و٢٨٢)، و«الكامل» للمبرد (١/ ١١٩) و(٣/ ٢٢٠)، و«تفسير الطبري» (١٤/ ٣٦٩)، و«معاني القرآن» للزجاج (٣/ ٣٠٤)، و«الأصول في النحو» لابن السراج (٢/ ٢٢٢)، و«الزاهر» لابن الأنباري (٢/ ٣٢٣)، و«المحتسب» (٢/ ٢٢٣)، و«الصحاح» (مادة: قدد). قوله: «قدني» يعني: حَسْبِي.

(٢) قرأ نافع بضم الدال وتخفيف النون، وأبو بكر بإسكان الدال وإشمامها الضم وتخفيف النون، والباقون بضم الدال وتشديد النون. انظر: «السبعة» (ص: ٣٩٦)، و«التيسير» (ص: ١٤٥). أما السكون الخالص في الدال فهي رواية ذكرها ابن مجاهد عن أبي بكر.

(٣) رواه ابن مردويه من رواية سعيد بن جبير عن ابن عباس فذكر القصة، وفيها: «رحمة الله علينا وعلى موسى استحيا عند ذلك فقال: ﴿إِن سَأَلۡتُكَ عَن شَيۡءِۭ بَعۡدَهَا فَلَا تُصَٰحِبۡنِي﴾ الآية». انظر: «الكافي الشاف» =

قوله:

«قَدْنِيَ مِن نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي»

تمامه:

لَيسَ الإمامُ بالشَّحيحِ المُلحِدِ

وهو لحُميدٍ الأَرْقطِ يصِفُ لعبدِ الملكِ بنِ مَروانَ تقاعُدَه عَن نصرَةِ عبدِ اللهِ بنِ الزُّبيرِ وأصحابِه، وخُبَيبٌ أحدُ أبناءِ عبدِ اللهِ وبه يُكنى.

ويُرْوَى: «الخُبَيْبَيْنِ» مَبنيٌّ على إرادَةِ عبدِ اللهِ وأخيهِ مُصعب، و: «الخُبَيْبِينَ» على الجَمعِ على إرادةِ عبدِ اللهِ ومَن على رأيِه، وكلاهُما تَغليبٌ.

وردَّ ابنُ السِّيدِ في «شرح الكامل»[1] رِوايَةَ التَّثنيَةُ بأنَّ حُمَيْدًا قالَ هذا الشِّعرَ عند حصارِ طارقٍ، ومُصعبٌ ماتَ قبلَ ذلك بسنينَ.

(٧٧) ـ ﴿فَانطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهۡلَ قَرۡيَةٍ ٱسۡتَطۡعَمَآ أَهۡلَهَا فَأَبَوۡاْ أَن يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥۖ قَالَ لَوۡ شِئۡتَ لَتَّخَذۡتَ عَلَيۡهِ أَجۡرًا﴾.

﴿فَانطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهۡلَ قَرۡيَةٍ﴾: قريةُ أنطاكِيَّةَ، وقيل: أُبُلَّةُ بصرةَ، وقيل: باجَرْوانُ أَرمينيَّةَ.

﴿ٱسۡتَطۡعَمَآ أَهۡلَهَا فَأَبَوۡاْ أَن يُضَيِّفُوهُمَا﴾ وقُرِئَ: (يُضِيفُوهُما)[2] مِن ضافَهُ: إذا نزلَ

= (ص: ١٠٣). ورواه مسلم (٢٣٨٠)، وأبو داود (٣٩٨٤) من حديث ابن عباس عن أبي بن كعب رضي الله عنهم بلفظ: «رحمة الله علينا وعلى موسى، لولا أنه عجل لرأى العجب».

(١) كما في «تخليص الشواهد» لابن هشام (ص: ١٠٨)، و«المقاصد النحوية» للعيني (١/ ٣٢٨).

(٢) نسبت لابن الزبير وأبي رزين وأبي رجاء وسعيد بن جبير والحسن والمفضل وأبان وابن محيصن. انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ٣٠٣)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٤)، =

به ضيفًا، وأضافَهُ وضَيَّفَه: أنزلَهُ، وأصلُ التَّركيبِ للمَيْلِ، يقال: ضافَ السَّهمُ عَن الغرضِ: إذا مالَ.

قوله: «﴿ٱسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا﴾»:

قال ابنُ الحاجبِ في «أماليه»: إنَّما أعادَ الأهلَ بلفظِ الظَّاهرِ لأحدِ أمرينِ:

أحدُهما: أنَّ (استَطْعَمَ) صفَةٌ لـ﴿قَرْيَةٍ﴾ فلا بُدَّ مِن ضَميرٍ يَعودُ مِن الصِّفةِ إليها، فلا يمكنُ عودُه إلا كذلك؛ لأنه لو قيلَ: (استطعماهُم) لكانَ الضَّميرُ لغَيرِهَا، ولو قيل: (استطعَمَاها) لكانَ على التَّجوُّزِ إذ القريَةُ لا تُستَطْعَمُ حقيقَةً، فلمَّا لم يَكُن بدٌّ مِن ذلك الضَّميرِ العائدِ على القَريَةِ، ولا يمكنُ ذكرُ المُضافِ مضمرًا لتعذُّرِ إضافَةِ المُضمَرِ، تعيَّن ذكرَهُ ظاهرًا.

ولا يَرِدُ عليه أنَّ ﴿ٱسْتَطْعَمَآ﴾ جوابٌ لـ﴿إِذَآ﴾ لا صفَةٌ لـ﴿قَرْيَةٍ﴾؛ لأنَّا نقولُ: الظَّاهرُ أنَّه صفَةٌ لـ﴿قَرْيَةٍ﴾، وأن ﴿قَالَ﴾ هو جوابُ ﴿إِذَآ﴾؛ لقولِه في الصِّفَةِ الأُخرى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا لَقِيَا غُلَٰمًا فَقَتَلَهُۥ قَالَ﴾، فـ﴿قَالَ﴾ هنا جوابُ ﴿إِذَآ﴾ مُتعيِّنٌ، ولا يَستقيمُ أن يكونَ ﴿فَقَتَلَهُۥ﴾ جوابَه إذ الماضي الواقِعُ في جوابِ (إذا) لا يكونُ بالفاءِ، فيَتعيَّنُ فيه ﴿قَالَ﴾، وإذا كان كذلك فالظَّاهرُ أنَّ الصِّفَةَ الأُخرى على هذا النَّمطِ في أنَّ ﴿قَالَ﴾ هو جوابٌ لأنَّها سيقَتْ سياقًا واحدًا.

والثاني: أنَّ الأهلَ لو أُضمِرَ لكانَ مَدلولُه مَدلولَ الأوَّلِ، ومَعلومٌ أنَّ مَدلولَ الأوَّلِ جميعُ الأَهلِ، ألا تَرَى أنَّكَ إذا قلت: أتيتُ أهلَ قريَةِ كذا، إنَّما يعني: وَصَلْتُ إليهِمْ، فلا خُصوصيَّةَ لبَعضِهِم دونَ بعضٍ، والاستطعامُ في العادةِ إنَّما يَكونُ لِمَن

= و«الكامل» للهذلي (ص: ٥٩١)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٥٣٣)، و«البحر» (١٤/ ٣٣٨).

يكنُّ النازِلُ بهم وهم بَعضُهُم، فوجبَ أن يُقال: ﴿اسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا﴾ لئلَّا يُفهَمَ أنَّهم استَطْعَمُوا جميعَ الأهلِ وليسَ كذلك، انتهى(١).

وللصَّلاحِ الصَّفديِّ في هذه الآيةِ سُؤالٌ مَنظومٌ رفعَه إلى شيخِ الإسلامِ تقيِّ الدِّينِ السُّبكيِّ، وهو:

أَسَيِّدَنَا قَاضِي الْقُضَاةِ وَمَنْ إِذَا ... بَدَا وَجْهُهُ اسْتَحْيَا لَهُ الْقَمَرَانِ
مَنْ كَفُّهُ يَوْمَ النَّدَى وَيَرَاعُهُ ... عَلَى طِرْسِهِ بَحْرَانِ يَلْتَقِيَانِ
وَمَنْ إِنْ دَجَتْ فِي المُشْكِلَاتِ مَسَائِلٌ ... جَلَاهَا بِفِكْرٍ دَائِمِ اللَّمَعَانِ
رَأَيْتُ كِتَابَ اللهِ أكبرَ مُعْجِزٍ ... لِأَفْضَلَ مَنْ يَهْدِي بِهِ الثَّقَلَانِ
وَمِنْ جُمْلَةِ الْإِعْجَازِ كَوْنُ اخْتِصَارِهِ ... بِإِيجَازِ أَلْفَاظٍ وَبَسْطِ مَعَانِي
وَلَكِنَّنِي فِي الْكَهْفِ أَبْصَرْت آيَةً ... بِهَا الْفِكْرُ فِي طُولِ الزَّمَانِ عَنَانِي
وَمَا هِيَ إِلَّا ﴿اسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا﴾ ... فَقَدْ يُرَى اسْتَطْعَمَاهُمْ مِثْلَهُ بِبَيَانِ
فَمَا الحِكْمَةُ الغَرَّاءُ في وَضْعِ ظَاهِرٍ ... مَكَانَ ضَمِيرٍ إِنَّ ذاكَ لَشَانِ
فَأَرْشِدْ عَلَى عَادَاتِ فَضْلِك حَيْرَتِي ... فَمَا لي [بها عندَ البيانِ يدانِ](٢)

فأجابَ السُّبْكِيُّ بما نصُّهُ:

قولـه: ﴿اسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا﴾ مُتعيِّنٌ واجِبٌ، ولا يجوزُ مَكانَه: (استطعَمَاهُم)؛ لأنَّ

---

(١) انظر: «أمالي ابن الحاجب» (١/ ٢١٧).

(٢) بياض في النسخ، وما بين معكوفتين من «فتاوى السبكي» (١/ ٦٥). وذكر الأبيات الصفدي في «الوافي بالوفيات» (٢١/ ٤٢) دون ذكر البيت الأخير منه.

﴿اسْتَطْعَمَا﴾ صفـةٌ للقريـةِ فـي محـلِّ خفضٍ جاريـةٌ على غيـرِ مَن هِي لـه، كقولك: (أهـلُ قَريـةٍ مُسـتَطعَمٌ أهلُهـا)، لو حذفـتَ (أهلُهـا) هنا وجعلـتَ مَكانها ضَميـرًا لم يَجُـزْ، فكذلك هذا.

ولا يَسوغُ مِـن جـهَةِ العربيَّةِ شَـيءٌ غـيرُ ذلك إذا جعلتَ ﴿اسْتَطْعَمَا﴾ صفةً لـ﴿قَرْيَةٍ﴾، وجَعْلُه صفةً لـ﴿قَرْيَةٍ﴾ سائغٌ عَربيٌّ لا تردُّه الصِّناعَةُ ولا المعنى، بل أقول: إنَّ المعنى عليهِ، أمَّا كونُ الصِّناعَةِ لا تَردُّهُ فلأنَّه ليسَ فيه إلا وَصفُ نكرَةٍ بجُملَةٍ كما يوصَفُ سائِرُ النَّكراتِ بالجُمَلِ.

والتَّركيبُ محتمِلٌ لثلاثةِ أعاريبَ: **أحدها** هذا.

والثَّاني: أن تكونَ الجُملَةُ في محلِّ نصبٍ صِفَةً لـ﴿أَهْلَ﴾.

والثَّالث: أن تكونَ الجُملَةُ جوابَ ﴿إِذَآ﴾.

والأَعاريبُ المُمكِنَةُ مُنحَصِرَةٌ في الثَّلاثَةِ لا رابعَ لها، [وعلى الثَّاني والثَّالثِ يَصِحُّ أنْ يُقالَ: (استَطْعَمَاهُم)] وعلى الأَوَّلِ لا يَصِحُّ لِمَا قَدَّمناه.

فمَنْ لَمْ يتأمَّل الآيَةَ كما تأمَّلْناها ظنَّ أنَّ الظَّاهرَ وقَعَ موقِعَ المُضمَرِ أو نحوَ ذلك، فغابَ عَن المقصودِ، ونحن بحمد اللهِ وُفِّقنا[1] للمَقصودِ، ولمحنَا بعينِ الإعرابِ الأَوَّلَ مِن جِهَةِ معنى الآيةِ ومَقصودِها، وأنَّ الثَّاني والثَّالثَ وإن احتَمَلَهُما التَّركيبُ بعيدانَ عن مَغزاهُا:

أما الثَّالثُ ـ و[هو] كونُه جوابَ ﴿إِذَآ﴾ ـ: فلأنَّه يُصيِّرُ الجملَةَ الشَّرطيَّةَ معناها الإخبارُ باستطعامِهِما عندَ إتيانِهما، وأنَّ ذلك تمامُ مَعنى الكلامِ، ونُجِلُّ مقامَ موسى والخضرِ عَن تجريدِ قَصدِهِما إلى أن يكونَ مُعْظَمُه ـ أو هو ـ طلبَ طُعمةٍ أو شيئًا من

(١) في (ز): «نحمَدُ اللهَ الذي وفقنا».

الأمورِ الدُّنيويَّةِ، بل كانَ القصدُ ما أرادَ ربُّكَ أن يَبْلُغَ اليَتيمانِ أَشُدَّهُما ويَستخرِجَا كنزَهُما رَحمَةً مِن ربِّك، وإظهارَ تلكَ العَجائبِ لِمُوسى عليهِ السَّلامُ، فجوابُ ﴿إِذَآ﴾ قولُه: ﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ﴾ إلى تمام الآية.

وأما الثَّاني ـ وهوَ كَونُه صفَةً لـ﴿أَهْلَ﴾ في محلِّ نصبٍ ـ: فلا تَصيرُ العنايَةُ إلى شرحِ حالِ الأهلِ مِن حيثُ هُم هُم، ولا يكونُ للقَريَةِ أثَرٌ في ذلك، ونحنُ نَجِدُ بقيَّةَ الكَلامِ مُشيرًا إلى القريةِ نفسِها، ألا ترى إلى قولِه: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا﴾ ولم يَقُل: عندَهُم، وأنَّ الجَدارَ الذي قُصِدَ إِصلاحُهُ وحِفظُه [وحفظُ] ما تحته جزءٌ مِن قريَةٍ مَذمومَةٍ مَذمومٍ أهلُها، وقد تَقدَّمَ مِنهُم سوءُ صَنيعٍ من الإباءِ عن حقِّ الضَّيفِ مع طلبِهِ، وللبقاعِ تأثيرٌ في الطِّباعِ، وكانت هذه القَريَةُ حقيقَةً بالإفسادِ والإضاعةِ فقوبِلَت بالإِصلاحِ لِمُجرَّدِ الطَّاعةِ، فلم يقصِدْ إلا العملَ الصَّالحَ، ولا مؤاخذَةَ بفعلِ الأهلِ الذين مِنهم غادٍ ورائِحٌ، فلذلك قلتُ: إنَّ الجُملَةَ يَتعيَّنُ مِن جهةِ المَعنى جعلُها صِفَةً لـ﴿قَرْيَةٍ﴾ ويجبُ معها الإظهارُ دونَ الإِضمارِ.

وينضافُ إلى ذلك من الفوائدِ: أنَّ الأهلَ الثَّانيَ يحتَمِلُ أن يكونَوا هم الأُوَلَ، أو غيرَهُم، أو مِنهُم ومِن غيرِهِم، والغالِبُ أنَّ مَنْ أَتَى قريَةً لا يَجِدُ جملَةَ أهلِها دُفعَةً، بل يَقَعُ بَصرُهُ أوَّلًا على بعضِهِم ثمَّ قد يَستقريهم، فلعلَّ هذين العبدينِ الصَّالحينِ لَمَّا أَتَيا قدَّرَ اللهُ لهما ـ كما [لهما] يظهَرُ مِن حسنِ صنيعِه ـ استقراءَ جميعِ أَهلِهَا على التَّدريجِ ليبيِّنَ به كمالَ رَحمَتِه وعدمَ مُؤاخَذتِه بسوءِ صَنيعِ بعضِ عبادِه.

ولو عادَ الضَّميرُ فقال: (استطعماهم) تعيَّنَ أَنْ يكونَ المُرادُ الأَوَّلينَ لا غير، فأتى بالظَّاهرِ إشعارًا بتأكيدِ العُمومِ فيه، وأنَّهما لَمْ يَتْرُكَا أحدًا من أهلِها حتى استَطْعَماه وأبى، ومع ذلك قابَلاهم بأحسَنِ الجزاءِ.

فـانظُرْ إلـى هـذهِ المَعاني والأَسرارِ كيفَ غابَتْ عَـن كثيرٍ مِـن المُفسِّرينَ، واحتَجَبت تحتَ الأستارِ، حتى ادَّعَى بعضُهُم أنَّه قال: إنَّ اجتماعَ الضَّميرينِ في كلمَةٍ واحدَةٍ مُستثقَلٌ، فلذلك لم يَقُل: استَطْعَماهم، وهذا شيءٌ لم يَقُلْه أحدٌ مِن النُّحاةِ ولا له دَليلٌ، والقرآنُ والكَلامُ الفَصيحُ مُمتَلِئٌ بخلافِه، وقد قال تعالى في بقيَّةِ الآيةِ: ﴿يُضَيِّفُوهُمَا﴾ وقال تعالى: ﴿فَخَانَتَاهُمَا﴾ [التحريم: ١٠]، وقال تعالى: ﴿حتى إذا جاءانا﴾ [الزخرف: ٣٨] في قراءةِ الحِرْمِيَّين وابنِ عامرٍ[١] وألفُ موضعٍ هكذا، فهذا القولُ ليسَ بشَيءٍ، وليس هو قولًا حتى يُحكى، وإنما [لمَّا] قيل نبَّهتُ على ردِّهِ.

ومِن تمامِ الكَلامِ في ذلك: أن ﴿اَسْتَطْعَمَآ﴾ إذا جُعل جوابًا فهو مُتأخِّرٌ عن الإتيانِ، وإذا جُعِلَ صفةً احتَمَل أن يكونَ الإتيانُ اتَّفقَ قبلَ هذه المرَّةِ، وذُكرَ تعريفاً وتنبيهًا على أنَّه لم يحمِلْهما على عدمِ الإتيانِ لقَصدِ الخَيرِ، وقوله: ﴿فَوَجَدَا﴾ مَعطوفٌ على ﴿أَتَيَآ﴾.

فهذا ما فَتَحه[٢] اللهُ عليَّ، والشِّعرُ يضيق عَن الجوابِ، وقد قلتُ:

لأَسـرارِ آيـاتِ الكِتـابِ مَـعـانـي ... تَـدِقُّ فـلا تَبْـدُو لـكلِّ مُعَانِـي
وفيهَـا لِمُرتَـاضٍ لَبيـبٍ عَجَائـبٌ ... سَـنَا برقِهَـا يَعنـو لـه القَمَـرانِ
إذا بـارقٌ مِنْهـا لقَلْبِـي قَـدْ بَـدَا ... هَمَمْـتُ قَرِيـرَ العَيْـنِ بالطَّيـرانِ
سُـرورًا وإِبْهَاجًا وُصُولًا على العُلَا[٣] ... كَأَنِّي عَلَى فَـوْقِ السِّمَاكِ مَكَانِـي

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٥٨٦)، و«التيسير» (ص: ١٩٦). والحرميان: نافع وابن كثير وقرأ بها أيضاً أبو بكر.

(٢) في (ز): «فهذا ما فتحه».

(٣) في «فتاوى السبكي»: «ونيلًا إلى العلى». والمثبت موافق لما في «روح المعاني» (١٥/ ٤٨٧).

فَمَا الـمُلْكُ والأَكْوَانُ والبِيْضُ والقَنَا وَعِنْـدِي وُجُـوهٌ أَسْفَرَتْ بِتَهَانِي[١]
وَهَاتِيكَ مَهْمَا قَدْ أَبَحْتُكَ سِرَّهَا فَشُكْرًا لِمَنْ أَوْلَاكَ حُسْنَ بَيَانِ[٢]
أَرَى ﴿اسْتَطْعَمَآ﴾ وَصْفًا عَلَى ﴿قَرْيَةٍ﴾ جَرَى وَلَيْسَ لَهَا وَالنَّحْوُ كَالمِيزَانِ
صِنَاعتُه تقضِي بِأَنَّ اسْتِتَارَ ما يَعُودُ عَلَيْهِ لَيْسَ فِي الإِمْكَانِ
وَلَيْسَ جَوَابًا لَا وَلَا وَصْفَ أهلِهَا فَلَا وَجْهَ لِلْإِضْمَارِ وَالكِتْمَانِ
وَهَذِي ثَلَاثٌ ما سِوَاهَا بِمُمْكِنٍ تَعيَّنَ مِنْهَا واحِدٌ فَسَبَانِي
وَرُضْتُ لَهَا فِكْرِي إِلَى أَنْ تَمَخَّضَتْ بِهِ زُبْدَةُ الأَحْقَابِ مُنْذُ زَمَانِي[٣]
وَإِنَّ جَنانِي فِي تَمَوُّجِ أَبْحُرٍ مِنَ العِلْمِ فِي قَلْبِي بِمَدٍّ لِسَانِي
وَكَمْ مِنْ كِتَابٍ فِي جُمَادَى مُحَرَّرٍ إِلَى أَنْ أَرَى أَهْلًا ذَكِيَّ جَنَانِ
فَيَصْطَادَ مِنِّي ما يُطِيقُ اقتِنَاصَهُ وَلَيْسَ لَهُ بِالشَّارِدَاتِ يَدَانِ
مُنَايَ سَلِيمُ الذِّهْنِ رِيِّضٌ ارتَوَى بِكُلِّ عُلُومِ الخَلْقِ ذُو لَمَعَانِ
فَذَاكَ الذِي يُرْجَى لِإِيضَاحِ[٤] مُشْكِلٍ وَيُقْصَدُ لِلتَّحْرِيرِ وَالتِّبْيَانِ[٥]
وَكَمْ لِيَ فِي الآيَاتِ حُسْنُ تَدَبُّرٍ مِنَ اللهِ ذِي الفَضْلِ العَظِيمِ حَبَانِي

---

(١) هذا البيت لم يرد في «فتاوى السبكي»، وهو في «روح المعاني»
(٢) في «فتاوى السبكي»:
وهاتيك منها قد أبحتك ما ترى فشكرا لمن أولى بديع بياني
(٣) الأبيات الخمسة السابقة لم ترد في «فتاوى السبكي».
(٤) في (س): «لإصلاح».
(٥) في «فتاوى السبكي»:
ويقصد للتجريد مد عياني

بِجَـاهِ رَسُـولِ اللهِ قَـدْ نِلْـتُ كُلَّ ما ... أَتَـى وَسَيَـأْتِي دَائِمًـا بِـأَمَـانِي
فَصَلَّـى عَلَيْـهِ اللهُ مـا هَبَّـتِ الصَّبَا ... وَسَلَّـمَ مَـا دَامَـتْ لَـهُ المَلَـوَانِ[1]

وأجابَ الشَّيخُ زَينُ الدِّينِ عليُّ بنُ شَيخِ العوينة الموصليُّ[2] بما نَصُّه:

سَـأَلْتَ لِمَـاذَا ﴿ٱسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا﴾ أَتَى ... عَـنِ اسْتَطْعَمَاهُـم إِنَّ ذاكَ لِشَـانِ
وَفِيـهِ اخْتِصَـارٌ لَيْـسَ ثَـمَّ وَلَـمْ تَقِـفْ ... عَلَـى سَـبَبِ الرُّجْحَـانِ مُنْـذُ زَمَـانِ
فَهَـاكَ جَوَابًـا رَافِعًـا لِنِقَـابِـهِ ... يَصِيـرُ بِـهِ المَعْنَـى[3] كَـرَأْيِ عِيَـانِ
إِذَامَااسْتَوَى الحَالَانِ فِي الحُكْمِ رَجَحَ الضْـ ... ـضَمِيـرُ وأَمَّـا حِيـنَ يَخْـتَـلِفَـانِ
فَإِنْ كَانَ فِي التَّصْرِيحِ إِظْهَارُ حِكْمَةٍ ... لِـرَفْـعَـةِ شَـانٍ أَوْ حَـقَـارَةِ جَانِي
كَمِثْـلِ أَمِيـرِ المُؤْمِنِيـنَ يَقُـولُ ذَا ... وَمَـا نَحْـنُ فِيـهِ صَرَّحُـوا بِأَمَـانِ
وَهَـذَا عَلَـى الإِيْجَازِ واللَّفْظُ جَاءَ فِي ... جَـوَابِـيَ مَنْـثُـورًا بِحُـسْنِ بَيَـانِ
فَـلَا تَمْتَحِـنْ بِالنَّظْـمِ مِـنْ بَعْـدُ عَالِمًـا ... فَـلَـيْـسَ لِـكُلٍّ بِالقَرِيـضِ يَـدَانِ
وَقَدْ قِيلَ إِنَّ الشِّعْرَ يُزْرِي بِهِمْ فَلَا ... تـكَـادُ تَـرَى مِـنْ سَـابِـقٍ بِـرِهَانِ
وَلَا تَنْسَـنِي عِنْـدَ الدُّعَـاءِ فَإِنَّنِـي ... سَـأُبْدِي مَزَايَاكُـم بِـكُلِّ مَـكَانِ

---

(١) انظر: «فتاوى السبكي» (١/ ٦٥ ـ ٦٨)، وما تقدم بين معكوفتين منه.

(٢) علي بن الحسين بن القاسم بن منصور بن علي الموصلي زين الدين أبو الحسن ابن شيخ العوينة الشافعيُّ، وشيخ العوينة جده الأعلى، فقيه أصولي نحوي، من مصنفاته: «شرح مختصر ابن الحاجب»، و«شرح البديع لابن الساعاتي»، ونظم الحاوي الصغير في دون الخمسة آلاف بيت. توفي سنة (٧٥٥هـ). انظر: «أعيان العصر» (٣/ ٣٥٥)، و«الوافي بالوفيات» (٢١/ ٣٩)، و«الدرر الكامنة» (٤/ ٥٢).

(٣) في (س): «به الأعمى».

وَأَسْتَغْفِرُ اللهَ العَظِيمَ لِمَا طَغَى   بِهِ قَلَمِي أَوْ طَالَ فِيهِ لِسَانِي

قال: والجَوابُ[1] المَبسوطُ بالنَّثرِ هو أَنَّهَ لَمَّا كانَت الألفاظ تابعَةً للمَعانِي لَمْ يَتحَتَّم الإِضمَارُ، بَلْ قَد يَكونُ التَّصريحُ أَوْلَى، بَلْ رُبَّما يَكادُ يصلُ إلى حدِّ الوُجوبِ كمَا سنُبيِّنُ.

ويَدُلُّ على الأَوْلَوِيَّةِ قولُ أَربابِ علمِ البَيانِ ما هذا مُلخَّصُهُ: لَمَّا كانَ للتَّصريحِ عَملٌ ليسَ للكِنايَةِ، كانَ لإعادةِ اللَّفظِ مِن الحُسنِ والبَهجَةِ والفَخامَةِ ما ليسَ لرُجوعِ الضَّميرِ، انتهى كلامُهُم.

فقَدْ يعدلُ إلى التَّصريحِ: إمَّا للتَّعظيمِ، وإمَّا للتَّحقيرِ، وإمَّا للتَّشنيعِ والنِّداء بقبحِ الفعلِ، وإمَّا لغيرِ ذلك:

فمِنَ التَّعظيمِ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ١] دونَ: هو.

وقولُه تَعالى: ﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسراء: ١٠٥] ولم يقل: به.

وقوله: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧] فقد كرَّرَ لفظُ الحجِّ مَرَّتينِ دونَ أن يقال: (فمَن فرضَه فيهن) (ولا جدالَ فيه) إعلامًا بعظمةِ قَدْرِ الحجِّ وعِبادَتِه مِن حيثُ إنَّها فريضةُ العمرِ، وفيها شَبَهٌ عظيمٌ بحالِ الموتِ والبَعثِ، فناسبَ حالُ تعظيمِه في القُلوبِ التَّصريحَ باسمِه ثلاثَ مرَّاتٍ.

ومنهُ قولُ الخَليفَةِ: أميرُ المؤمنينَ يرسم بكذا، دون: أنا، إمَّا لتَعظيمِ ذلك الأمرِ، أو لتَقوِيَةِ داعيَةِ المَأمورِ، أو نحوِهما.

---

(١) في (س): «قال وأما الجواب».

وقولُ الشَّاعرِ:

نَفْسُ عِصَامٍ سَوَّدَتْ عِصَامَا[1]

وقولُ أبي تَمَّامٍ:

قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِي السُّؤْ ددِ والمَجْدِ وَالمَكَارِمِ مِثْلَا[2]

فإنَّ إيقاعَ الطَّلبِ على المثلِ[3] أوقَعُ مِن إيقاعِه على ضَميرِه لو قال: طلبنَا لك مثلًا فلم نَجِدْه.

وقولُ بعضِ أهلِ العَصرِ:

إِذَا بَرَقَتْ يَوْمًا أَسِرَّةُ وَجْهِهِ عَلَى النَّاسِ قَالَ النَّاسُ جَلَّ المنوِّرُ

وأمَّا ما يكادُ يَصِلُ إلى حدِّ الوُجوبِ فمثلُ قولِه تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَحۡلَلۡنَا لَكَ أَزۡوَٰجَكَ ﴾ إلى قوله: ﴿وَٱمۡرَأَةً مُّؤۡمِنَةً إِن وَهَبَتۡ نَفۡسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنۡ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ أَن يَسۡتَنكِحَهَا﴾ [الأحزاب: ٥٠] عدلَ من الإضمارِ إلى التَّصريحِ، وكرَّرَ اسمَهُ ﷺ تنبيهًا على أنَّ تَخصيصَهُ بهذا الحكمِ - أعني: النِّكاحَ بالهبةِ - عَن سائرِ النَّاسِ لِمَكانِ النُّبوَّةِ، وكرَّرَ اسمَهُ ﷺ تنبيهًا على عظمة شأنِه وجَلالةِ قَدْرِه إشارةً إلى علةِ التَّخصيصِ وهي النبوَّةُ.

ومن التَّحقيرِ: ﴿ فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوۡلًا غَيۡرَ ٱلَّذِي قِيلَ لَهُمۡ فَأَنزَلۡنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ [البقرة: ٥٩] دونَ عليهِم.

---

(١) ينسب للنابغة الذبياني ولغيره يمدح عصام بن شهبر، انظر: «ديوان النابغة» (ص: ١١٤)، و«أنساب الأشراف» (١٣/ ١٠٨). وتمامه:

نفس عصام سَوَّدَتْ عصامًا وعلَّمَتْهُ الكَرَّ والإقداما
وصيرته ملكًا هماما حتى علا وجاوز الأقواما

(٢) البيت للبحتري كما في «ديوانه» (٣/ ١٦٥٧)، و«دلائل الإعجاز» (ص: ١٦٨).

(٣) في (س): «على مثل».

﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفُۢۚ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٨٨] أُضْمِرَ هنا، ثمَّ لمَّا أُريدَ المُبالغةُ في ذمِّهم صرِّحَ في الآيةِ الثَّانيةِ والثالثة بكُفرِهم فقيل: ﴿فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٨٩] ﴿وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [البقرة: ٩٠]، وأمثالهُ كثيرٌ.

إذا تقرَّرَ هذا الأصلُ فنقولُ: لَمَّا كانَ أهلُ هذه القَريَةِ مَوصوفينَ بالشُّحِّ الغالبِ واللُّؤمِ اللازبِ بدليلِ قولِه ﷺ: «كانوا أهلَ قريةٍ لِئَامًا»(١)، وقَدْ صدرَ مِنهُم في حقِّ هذين العَبدينِ الكَريمَيْنِ على اللهِ ما صدرَ مِن المنعِ بعدَ السُّؤالِ= كانوا حَقيقينَ بالنِّداءِ عليهِمْ بسُوءِ الصَّنيعِ، فناسبَ ذلك التَّصريحَ باسمِهم؛ لِمَا في لفظِ الأَهلِ مِن الدلالَةِ على الكثرَةِ مع حِرمانِ هذين الفَقيرَيْنِ مِن خيرِهم مع استطعامِهمَا إيَّاهُم، ولِمَا دلَّ عليه حالُهُم مِن كدرِ قُلوبِهم وعَمى بَصائِرِهم حيثُ لم يَتفرَّسُوا فيهما ما تفرَّسَه صاحِبُ السَّفينَةِ في قولِه: أَرَى وجوهَ الأنبياءِ، هذا ما يتعلَّقُ بالمعنى.

وأمَّا ما يَتعلَّقُ باللفظِ فلِمَا في جمعِ الضَّميرينِ في كلمةٍ واحدَةٍ من الاستثقالِ، فلهذا كانَ قليلًا في القرآنِ المجيدِ.

وأمَّا قولُه تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ وقولُه: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ فإنَّه ليسَ مِن هذا القَبيلِ؛ لأنَّه عدولٌ عَن الانفصالِ إلى الاتِّصالِ الذي هو أخصَرُ، وعندَ فَكِّ الضَّميرِ لا يُؤدِّي إلى التَّصريحِ باسمٍ ظاهرٍ بل يقال: (فَسَيَكْفِيكَ إيَّاهُم) و(أَنُلزِمُكُم إياها) فكان الاتِّصالُ أَوْلَى لأنَّه أخصَرُ ومُؤدَّاهُما واحِدٌ بخلافِ مَسأَلتِنَا.

ثمَّ هُنا سُؤالاتٌ:

فالأوَّلُ: ما الفَرقُ بينَ الاستطعامِ والضِّيافَةِ؟

فإن قلتَ: إنهُما بمعنًى، قلتُ: فلمَ خَصَّصَهما بالاستطعامِ والأَهلَ بالضِّيافَةِ؟

---

(١) رواه مسلم (٢٣٨٠) من حديث أبي بن كعب في حديث طويل. وسيأتي عند البيضاوي قريباً.

والثاني: لمَ قيلَ: ﴿فَأَبَوۡاْ﴾ دونَ: (فلم)، مع أنَّه أخصَرُ؟

والثَّالثُ: لِمَ قيلَ: ﴿أَتَيَآ أَهۡلَ قَرۡيَةٍ﴾ دونَ: أتيَا قريَةً، والعرفُ بخِلافِه، تقول: (أتيتُ إلى الكوفَةِ) دونَ (أهلِ الكوفَةِ) كما قالَ تَعالى: ﴿ٱدۡخُلُواْ مِصۡرَ﴾ [يوسف: ٩٩]؟

والجوابُ [عن الأول]: أنَّ الاستطعامَ وَظيفَةُ السَّائلِ والضِّيافَةَ وَظيفَةُ المسؤولِ؛ لأنَّ العُرفَ يَقضي بذلك، فيدعو المُقيمُ إلى منزلِه القادمَ فيَسألُه ويحمِلُه إلى مَنزلِه.

وعن الثَّاني: أنَّ في الإباءِ مِن قوَّةِ المنعِ ما ليسَ في (فلم)؛ لأنَّها تقلبُ المُضارعَ إلى الماضي وتَنفيهِ فلا تَدلُّ على أنَّهم لم يضيفوهُم في الاستقبالِ، بخلافِ الإباءِ المقرونِ بـ(أنْ)؛ فإنَّه يدلُّ على النَّفيِ مُطلقًا وآيتُه: ﴿وَيَأۡبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [التوبة: ٣٢]؛ أي: حالًا واستقبالًا.

وعن الثَّالثِ: أنَّه مَبنيٌّ على أنَّ مُسمَّى القَريَةِ ماذا؟ أهوَ الجُدرانُ وأهلُها معًا حالَ كونِهم فيها، أم هي، أم هُمْ فَقَطْ؟

والظَّاهِرُ عندِي أنَّه يُطلَقُ عليها مع قطعِ النَّظرِ إلى وُجودِ أَهلِها وعَدمِهم، بدَليلِ قولِه تعالى: ﴿أَوۡ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩] سَمَّاها قريةً ولا أهلَ ولا جِدارَ قائمًا، ولعدمِ تَناولِ لفظِ القريَةِ إيَّاهُم في البيعِ إذا كانَتْ القريَةُ وأهلُها ملكًا للبائعِ وهم فيها حالَةَ البَيعِ، ولو كانَ الأهلُ داخِلينَ في مُسمَّاها لدَخلوا في البَيعِ، ولثبوتِ المُغايرةِ بين المُضافِ والمُضافِ إليه، وإنَّما ذكرَ الأهلَ لأنَّهُم المقصودُ مِن سياقِ الكلامِ دونَ الجدرانِ، لأنَّه بمعرِضِ حكايةِ ما وقعَ مِنهم من اللؤمِ.

فإن قلتَ: فما تصنعُ بقولِه تَعالى: ﴿وَكَمۡ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةِۭ بَطِرَتۡ مَعِيشَتَهَا﴾ [القصص: ٥٨]، ﴿وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا بَيَٰتًا أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]،

﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً﴾ إلى آخره [النحل: ١١٢]، ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، فإنَّ المرادَ في هذه الآياتِ وأمثالِها الأهلُ لا الجدار؟

قلتُ: هو مِن بابِ المَجازِ بالقَرينَةِ؛ لأنَّ الإهلاكَ إنَّما يُنسَبُ إليهِمْ دونَها بدَليلِ ﴿أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [النحل: ١١٢] ﴿فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ﴾ [النحل: ١١٢] و﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ ولاستحالةِ السُّؤالِ مِن غيرِ الأهلِ.

على أنَّا نَقولُ: لو تُصُوِّرَ وقوعُ الهلاكِ على نفسِ القريَةِ بالخَسفِ والحَرْقِ والغَرَقِ ونحوِه لم تَتعيَّن الحقيقَةُ لِمَا ذكرناه.

وهذه عُجالَةُ الوَقتِ، ونحنُ على جناحِ السَّفرِ، انتهى[1].

وأجابَ الشَّيخُ نجمُ الدِّينِ القَحْفازيُّ الحنفيُّ[2] بما نصُّه:

وأمَّا الجوابُ عَن إعادةِ لفظِ الأهلِ في قولِه تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهْلَ قَرْيَةٍ ٱسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا﴾ ولم يَقُل: استطعماهم، والمحلُّ محلُّ الإضمارِ وفيه الإيجازُ، فقَدْ عُلِمَ أنَّ البَلاغةَ لا تختصُّ بالإيجازِ وإنَّما هو نوعٌ مِن أنواعِها، وأنَّ مَدارَ حُسنِ الكَلامِ وارتفاعِ شأنِهِ في القَبولِ بإيرادِه[3] مُطابقًا لِمُقتَضى الحالِ، فإن كانَ مُقتَضى الحالِ حقيقًا ببسطِ الكلامِ تعلَّقَت البلاغةُ ببسطِه، وإن كانَ حَقيقًا بالإيجازِ كانَت البَلاغةُ في إيرادِه كذلك.

---

(١) انظر: «أعيان العصر» (٣/ ٣٣٧ ـ ٣٤٢)، و«الوافي بالوفيات» (٢١/ ٤٢ ـ ٤٤)، وما بين معكوفتين منهما.

(٢) علي بن داود بن يحيى، أبو الحسن نجم الدين القحفازي النحوي الحنفي، شيخ أهل دمشق، خطيب جامع تنكز ومدرس الظاهرية، كان زاهدًا فقيهًا أصوليًّا نحويًّا أديبًا شاعرًا، توفي سنة (٧٤٥). انظر: «أعيان العصر» (٣/ ٣٥٦)، و«الوافي بالوفيات» (٢١/ ٥٨)، و«الجواهر المضيئة» (٢/ ٣٣٥).

(٣) في (س): «بإمراره».

ثـمَّ قَـد تعـرِضُ للبَليغِ أمـورٌ يَحسُـنُ مَعها إيـرادُ الـكَلامِ على خـلافِ مُقتَضى الظَّاهـرِ، فيُنـزَّلُ غيـرُ السَّـائلِ مَنزِلَـةَ مَـن يَسـأَلُ إذا كانَ قـد لـوَّحَ لـه بمـا يقتضـي السُّـؤالَ، ويُنـزَّلُ غيرُ المُنكِـرِ مَنزِلَةَ المُنكِـرِ إذا ظهرَتْ عليه مَخايلُ الإنـكارِ، ويوقَعُ المضمَـرُ فـي مَوضِـعِ الظَّاهـرِ والظَّاهـرُ فـي مَوضـعِ المُضمـرِ، إلـى غيرِ ذلـك مِن الأُمـورِ المذكـورةِ فـي علـم البَلاغَةِ.

والذي حسَّنَ إيقاعُ الظَّاهرِ موقِعَ المُضمرِ في الآيةِ الكريمَةِ: أنَّ الظَّاهرَ أدلُّ على المَعنى الذي وُضعَ اللفظُ له مِن المُضمَرِ؛ لأنَّه يدُلُّ عليه بنَفسِه، والمُضمَرُ يدلُّ عليه بواسِطَةِ ما يُفسِّرُه، وقصدُ المتكلِّمُ هنا الإخبارُ عَن الذي طُلبَ منهم الإطعامُ أنَّهم أهلُ القَريَةِ؛ لأنَّ مَن غَشِيَه الضَّيفُ في مَنزلِهِ فلَمْ يَعتَذِر بعذرٍ عَن إكرامِه، بل قابلَهُ بالمَنعِ مع ظُهورِ حاجَتِه التي أوجبَتْ له أن يسأل مِنه ذلك؛ لأنَّ المَسألَةَ آخرُ أسبابِ الكسبِ= يُعْلَم بذلك أنَّ الحاملَ له على الامتناعِ مِن إضافَتِه لؤمُ الطَّبعِ واتباعُ مَذمومِ البخلِ والشُّحِّ المُطاعِ، كما قالَ الشَّاعرُ:

حريـصٌ علـى الدُّنيَـا مُضيـعٌ لدِينِـه وليـسَ لِمَـا فـي بيتِـهِ بمُضيـعِ[1]

حتى رُوِيَ عَن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «كانوا أهلَ قريَةٍ لِئَامًا»[2]، ومَن كانَتْ هذه سَجِيَّتَه وهذا حالَه كان حَرِيًّا بالإعراضِ عنه وعدمِ مُقابلَتِه بالإحسانِ إليه.

---

(١) البيت للأقيشر الأسدي في ابن عم له موسر، سأله فمنعه، فشكاه إلى القوم وذمه، فوثب إليه ابن عمه فلطمه، فأنشأ يقول:

سـريع إلـى ابـن العم يلطـم وجهه وليـس إلـى داعـي النـدى بسـريع

حريـص علـى الدنيـا مضيـع لدينه وليـس لمـا فـي بيتـه بمضيـع

انظر: «ديوان الأقيشر» (ص: ٩٢)، و«دلائل الإعجاز» (ص: ١٥٠).

(٢) رواه مسلم (٢٣٨٠) من حديث أبي بن كعب في حديث طويل.

فلمَّا رَأَى مُوسى عليه السَّلام إصلاحَ الخضرِ لجدارٍ مُشرِفٍ على السُّقوطِ في القريةِ التي هؤلاءِ أهلُها مِن غَيرِ طلبِ أَجرٍ على ذلك مِنْهُم مع الحاجَةِ إلى ذلك عجبَ مِن ذلك، وأنكرَه حتَّى كأنَّه نسي ما قدَّمَه من وعدِه إيَّاه بالصبرِ وبعدمِ المُصاحبةِ إن سأَلَهُ بعدَ ذلك، مع حرصِه على صحبتِه والتَّعلُّمِ منه.

فكانَ في إعادَةِ لفظِ الأَهلِ في الآيةِ الكَريمَةِ إقامةً لعُذرِ مُوسى عليه السَّلام في الاعتراضِ في هذهِ الحالَةِ؛ لأنَّها حالَةٌ لا يصبرُ عَن الاعتراضِ فيها، لأنَّ حالَهُم تَقتَضِي بذلَ الأجرة في إصلاحِ أَمرٍ دُنيوِيٍّ لحِرْصِهِم وشُحِّهِم، فتركُ طَلبِ الأجرةِ على إصلاحِ ذلك مع الضَّرورَةِ والحاجةِ وقعَ إحسانًا إلى أهلِهَا الذين قابَلُوهما بالمنعِ عَن الضِّيافَةِ.

فكانَت البَلاغَةُ مُتعلِّقَةً بلفظِ الأهلِ التي هي الحامِلَةُ على الاعتراضِ ظاهرًا، فأطلعهُ الخضرُ بأن الجِدارَ إنَّما كانَ ليَتبيَّنَ مَن أهلُها، واليتيمُ محلُّ الرَّحمةِ وليسَ مَحلًّا لأنْ يُطلَبَ منه أجرةٌ: إما لعجزِهِ وفقرِهِ وهوَ الظَّاهرُ، أو أنَّه لا يَجوزُ تصرُّفُه في مالِه، ولهذا قال: ﴿رَحۡمَةٗ مِّن رَّبِّكَ﴾ ولم يَكُن لأهلِها الذين أَبوا أَنْ يضيفونا[١].

﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارٗا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾: يُداني أن يَسقُطَ، فاستُعيرَتِ الإرادةُ للمُشارَفَةِ كمَا استُعيرَ لها الهمُّ والعَزمُ قالَ:

يريــدُ الرُّمــحُ صــدرَ أبــي بــراءٍ   ويعدِلُ عَــن دمــاءِ بَنِــي عَقِيــلِ[٢]

---

(١) انظر: «أعيان العصر» (٣/ ٣٦٨ ـ ٣٧٠)، و«الوافي بالوفيات» (٢١/ ٦٦ ـ ٦٧).

(٢) نسبه أبو عبيدة في «مجاز القرآن» (١/ ٤١٠) للحارثي، وهو دون نسبة في «تأويل مشكل القرآن» (ص: ٨٦)، و«تفسير الطبري» (١٥/ ٣٤٧)، و«معاني القرآن» للزجاج (٣/ ٣٠٦)، و«الصناعتين» للعسكري (ص: ٢٧٧)، و«الغريبين» للهروي (مادة: ريد).

وقال:

إنَّ دَهْــرًا يَلُــفُّ شَــمْلِي بجُمْلٍ لـزَمَـــانٌ يَـهُـــمُّ بِالإِحْـــسَانِ[1]

قوله:

«يُرِيـدُ الرُّمـحُ صَـدْرَ أبـــي بَـراءٍ ويَـــعدِلُ عَـن دِمــاءِ بَنـي عَقيـلِ»

قوله:

«إنَّ دَهْــرًا يَلُــفُّ شَــمْلِي بِجُمْلٍ لَـزَمَـــانٌ يَـهُـــمُّ بــالإِحْسَانِ»

قـال الطِّيبِيُّ: يقال: لَفَفتُ الشَّـيءَ: إذا طَوَيتَـه وأَدْرَجته، والشَّـملُ: تألُّفُ الأمورِ واستِواؤُها، وجُمْـل اسـمُ مَحبوبَتِـه، يقـول: إنَّ دهـرًا يجمَـعُ بَينِـي وبَيْنَها دهـرٌ همُّهُ الإحسَـانُ لا الإِسَاءَة[2].

وانقـضَّ: انفعَلَ، مِن قَضَضْتُه: إذا كَسَـرْتَه، ومنه: انقِضـاضُ الطَّيرِ والكواكِبِ، لهُوِيِّه، أو: افعَـلَّ مِن النَّقضِ.

---

(١) البيت بلا نسبة في «معاني القرآن» للفراء (٢/ ١٥٦)، و«تأويل مشكل القرآن» (ص: ٨٦)، و«تفسير الطبري» (١٥/ ٣٤٨)، و«المذكر والمؤنث» لابن الأنباري (١/ ١١٣)، و«معجم ديوان العرب» للفارابي (١/ ١٠٧)، و«تهذيب اللغة» (٦/ ١٠٩)، و«الصحاح» (مادة: دهر)، و«الصناعتين» للعسكري (ص: ٢٧٧)، و«دلائل الإعجاز» للجرجاني (ص: ٣٢٠).
وعزاه الزمخشري في «الكشاف» (٥/ ١٩٨)، و«أساس البلاغة» (مادة: لفف) لحسان.
وعزاه المستعصمي في «الدر الفريد» (١١/ ١٨٨) لعمر بن أبي ربيعة، وهو في «ديوانه» (ص: ٢٩١) (ت: محيي الدين عبد الحميد) برواية: (يسعدى) مكان: (بجمل).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٥٢٧).

وقُرِئَ: (أن يُنقَضَ)[١]، و: (أَنْ ينقاصَ) بالصَّادِ المهملةِ[٢]، مِن انقاصَتِ السِّنُّ: إذا انشقَّتْ طولًا.

﴿فَأَقَامَهُۥ﴾ بعمارتِه، أو بعمودٍ عَمَدَ به، وقيل: مَسَحَهُ بيدِه فقامَ، وقيل: نقضَهُ وبَناهُ.

﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ تحريضًا على أخذِ الجعلِ لينتعِشَا به، أو تعريضًا بأنَّه فضولٌ[٣]؛ لِمَا في (لو) مِن النَّفيِ، كأنَّه لَمَّا رأى الحِرمانَ ومِساسَ الحاجةِ واشتغالَهُ بما لا يَعنيهِ لم يَتمالَك نفسَهُ.

و﴿اتخذ﴾: افتعلَ مِن تَخِذَ، كاتَّبعَ مِن تَبِعَ، وليسَ من الأخذِ عندَ البَصريِّينَ.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ والبَصريَّانِ: ﴿لتَخِذْتَ﴾؛ أي: لأخذْتَ، وأظهرَ ابنُ كثيرٍ ويَعقوبُ وحَفصٌ الذَّالَ، وأدغمَهُ الباقونَ[٤].

(٧٨) ـ ﴿قَالَ هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾.

﴿قَالَ هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ الإشارةُ إلى الفراقِ الموعودِ بقولِه: ﴿فَلَا تُصَٰحِبْنِي﴾ أَوْ إلى الاعتراضِ الثَّالثِ أو الوقتِ؛ أي: هذا الاعتراضُ سببُ فراقِنا، أو هذا الوَقتُ

---

(١) انظر: «المحتسب» (٢/ ٣١) ونسبها للنبي ﷺ، ونسبت لأبي بن كعب في «المحرر الوجيز» (٣/ ٥٣٤)، و«البحر المحيط» (١٤/ ٣٣٩).

(٢) نسبت لابن مسعود رضي الله عنه، وكذا: (ينقاض) بالضاد المعجمة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٤)، وبالصاد نسبها ابن جني أيضاً في «المحتسب» (٢/ ٣١) لعلي رضي الله عنه وعكرمة وأبي شيخ الهنائي ويحيى بن يعمر.

(٣) قوله: «فضول»؛ أي: تبرع، وهو من الخصال الحميدة، لكن الحال هنا اقتضت خلافه لمساس الحاجة. انظر: «حاشية القونوي» (١٢/ ١٤٢).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٣٩٦)، و«التيسير» (ص: ١٤٥)، و«النشر» (٢/ ٣١٤).

وقتُه، وإضافَةُ الفراقِ إلى البينِ إضافَةُ المصدَرِ إلى الظَّرفِ على الاتِّساعِ، وقد قُرِئَ على الأصلِ(١).

﴿سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾: بالخبرِ الباطنِ فيما لـم تَستَطِع الصَّبرَ عليه لكونِه مُنكَرًا من حيثُ الظَّاهرُ.

(٧٩) ـ ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾.

﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾: لِمَحاويجَ، وهـو دَليلٌ عـلى أنَّ المسكينَ يطلقُ على مَن يملكُ شيئًا إذا لم يَكفِه.

وقيل: سُمُّوا مَساكينَ لعَجزِهم عن دَفعِ الملِكِ أو لزَمانَتِهم، فإنَّها كانَتْ لعشرةِ إخوةٍ خمسةٌ زَمْنَى وخَمسَةٌ يَعملونَ في البَحرِ(٢).

﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾: أجعَلَها ذاتَ عَيبٍ ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ﴾: قُدَّامهم، أو: خلفَهُم، وكان رجوعُهُم عليه(٣)، واسمُه: جُلَنْدَى بن كركَرَ، وقيل: منولةُ بن جلندٍ(٤) الأزديُّ.

﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ مِن أَصحابِها.

وكانَ حقَّ النَّظمِ أَنْ يتأخَّرَ قولُه: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ عَن قوله: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ﴾

---

(١) أي: (هـذا فـراقٌ بينِـي وبينَـك)، نسـبها الثعلبـي فـي «تفسـيره» (١٧/ ٢٢٥) للاحـق بـن حميـد، ونسـبت لابن أبي عبلة في «الكشـاف» (٥/ ٢٠٣)، و«زاد المسـير» (٣/ ١٠٢)، و«البحر المحيط» (١٤/ ٣٤٢)، وزاد ابن الجوزي نسبتها لأبي رزين، وابن السميفع، وأبي العالية.

(٢) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٧/ ٢٢٦) عن وهب.

(٣) في (ت): «إليه».

(٤) في (أ) و(خ): «جندل».

لأنَّ إرادةَ التَّعييبِ مُسبَّبٌ عَن خوفِ الغَصْبِ، وإنَّما قُدِّمَ للعنايةِ، أو لأنَّ السَّببَ لَمَّا كانَ مجموعَ الأَمرينِ: خوفَ الغَصبِ، ومسكنةَ المُلَّاكِ، رتَّبَه على أَقْوَى الجُزْأَينِ وأَدعَاهُما، وعقَّبَه بالآخرِ على سبيلِ التَّقييدِ والتَّتميمِ.

وقُرِئَ: (كلَّ سفينةٍ صالحةٍ)(١)، والمَعنى عَلَيْها.

(٨٠ ـ ٨١) ـ ﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَآ أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا ۝٨٠ فَأَرَدْنَآ أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَوٰةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾.

﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَآ أَن يُرْهِقَهُمَا﴾: أن يُغْشيَهُما ﴿طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا﴾ لنِعمَتِهِما بعقوقِه فيُلْحِقَهُما شرًّا، أو: يَقْرِنَ بإيمانِهِما طُغيانَه وكفرَه فيجتمعَ في بيتٍ واحدٍ مؤمنانِ وطاغٍ كافرٌ، أو: يُعْدِيَهُما بعِلَّتِه فيرتدَّا بإضلالِه، أو بمُمالأَتِه على طُغيانِه وكفرِه حُبًّا، وإنَّما خَشِيَ ذلك لأنَّ اللهَ أعلَمَهُ.

وعَن ابنِ عبَّاسٍ رضيَ اللهُ عنهُما: أن نَجْدَةَ الحَرُورِيَّ كتبَ إليه: كيفَ قتلَهُ وقَد نَهى النَّبيُّ عليه السَّلامُ عن قتلِ الوِلْدانِ؟ فكتبَ إليه: إن عَلِمْتَ مِن حالِ الوِلْدانِ ما علمَهُ عالِمُ موسَى فلكَ أن تقتلَ.

قوله: «وعَن ابنِ عبَّاسٍ أنَّ نجدةَ الحروريِّ كتبَ إليه...» إلى آخره:

أخرجَه أبو يَعلَى في «مسنده»، وأصلُه عندَ مُسلِمٍ(٢).

---

(١) رواه البخاري (٤٧٢٥)، ومسلم (٢٣٨٠)، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) رواه أبو يعلى في «مسنده» (٢٥٥٠)، ورواه أيضاً الإمام أحمد في «المسند» (٣٢٩٩)، والنسائي في «الكبرى» (٨٥٦٣)، وبنحوه مسلم (١٨١٢).

وقُرِئَ: (فخاف ربُّك)[١]؛ أي: فكَرِهَ كراهةَ مَن خافَ سوءَ عاقبةٍ، ويجوزُ أن يكونَ قولُه: ﴿فَخَشِينَآ﴾ حكايةَ قولِ اللهِ عزَّ وجلَّ.

﴿فَأَرَدْنَآ أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ﴾: أن يَرزُقَهُما بدلَهُ ولدًا خيرًا منه ﴿زَكَوٰةً﴾: طهارةً مِن الذُّنوبِ والأخلاقِ الرَّديئةِ ﴿وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾ رحمةً وعَطْفًا على والديهِ.

قيل: وُلدَتْ لَهُما جاريةٌ فتزوَّجَها نبيٌّ فولَدَتْ نَبيًّا هَدَى اللهُ بِهِ أمَّةً مِن الأُمَمِ[٢].

وقرأَ نافعٌ وأبو عمرٍو: ﴿يُبَدِّلَهُما﴾ بالتَّشديدِ[٣].

وابنُ عامرٍ ويَعقوبُ ﴿رُحُمًا﴾ بالتَّثقيل[٤]، وانتصابُه على التَّمييزِ، والعامِلُ اسمُ التَّفضيلِ، وكذلكَ ﴿زَكَوٰةً﴾.

(٨٢) ـ ﴿وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَٰمَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِى ٱلْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُۥ كَنزٌ لَّهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ۚ وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى ۚ ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾.

﴿وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَٰمَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِى ٱلْمَدِينَةِ﴾ قيل: اسمهُمَا أَصْرَمُ وصُرَيْمٌ، واسمُ المقتولِ خيسون[٥].

---

(١) رواها الطبري في «تفسيره» (١٥/ ٣٥٧)، وابـن أبـي حاتم في «تفسيره» (٧/ ٢٣٨٠) عن ابن مسعود رضي الله عنه، ونسبت لأبي في «معاني القرآن» للفراء (٢/ ١٥٧)، و«تأويل مشكل القرآن» (ص: ١٢١)، و«معاني القرآن» للنحاس (٤/ ٢٧٩٩).

(٢) ذكره بهذا اللفظ الثعلبي في «تفسيره» (١٧/ ٢٣٤) عن الكلبي. ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» كما في «فتح الباري» (٨/ ٤٢٢) عن السدي دون قوله: «هدَى الله على يديه أمَّةً من الأمم».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣٩٧)، و«التيسير» (ص: ١٤٥).

(٤) أي: بضم الحاء، وكذا قرأ أبو جعفر. انظر: «التيسير» (ص: ١٤٥)، و«النشر» (٢/ ٢١٦).

(٥) في (خ): «جيسور»، وفي (ت): «جيسون»، وفي «الكشاف» (٥/ ٢٠٥): «الحسين».

﴿وَكَانَ تَحۡتَهُۥ كَنزٞ لَّهُمَا﴾ مِن ذَهبٍ وفِضَّةٍ، رُوِيَ ذلك مَرفوعًا.

والذمُّ على كنزِهما في قولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ﴾ [التوبة: ٣٤] لِمَن لا يُؤدِّي زَكاتَهُما وما تعلَّقَ بهما من الحُقوقِ.

وقيل: من كتبِ العلمِ[(١)].

وقيل: كانَ لوحًا مِن ذَهبٍ مَكتوبٌ فيه: عَجِبْتُ لِمَن يُؤمِنُ بالقَدَرِ كيفَ يحزَنُ، وعَجِبْتُ لِمَن يُؤمِنُ بالرِّزقِ كيفَ يتعَبُ، وعَجِبتُ لِمَن يُؤمِنُ بالموتِ كيفَ يفرَحُ، وعَجِبْتُ لِمَن يُؤمِنُ بالحسابِ كيفَ يَغفُلُ، وعَجِبْتُ لِمَن يَعرِفُ الدُّنيا وتَقلُّبَها بأهلِها كيفَ يَطمَئِنُّ إلَيْها، لا إلهَ إلَّا اللهُ مُحمَّدٌ رَسولُ اللهِ.

قوله: «﴿كَنزٞ لَّهُمَا﴾ مِن ذهبٍ وفِضَّةٍ رُوِيَ ذلك مرفوعًا»:

قلتُ: أخرجَه البُخارِيُّ في «تاريخه» والتِّرمِذِيُّ والحاكمُ وصَحَّحَه مِن حَديثِ أبي الدَّرداءِ[(٢)].

قوله: «والذَّمُّ على كَنزِهما في قولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ﴾ لِمَن لا يُؤدِّي زَكاتَهُما»:

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٥/ ٣٦٢ ـ ٣٦٤)، عن ابن عباس وسعيد بن جبير ومجاهد، ورواه الحاكم في «المستدرك» (٣٣٩٦) عن ابن عباس رضي الله عنهما، وقال: قد صحت الرواية بضده عن ابن عباس.

(٢) رواه البخاري في «التاريخ الكبير» (١٠/ ٤١٧)، والترمذي (٣١٥٢)، والحاكم في «المستدرك» (٣٣٩٧). قال الترمذي: غريب. قلت: فيه يزيد بن يوسف الصنعاني، قال عنه الذهبي: متروك. ورواه البزار في «مسنده» (٤٠٨٢) وقال: إسناده حسن، يزيد بن يوسف ليس به بأس، ومن بعده وقبله ثقات.

ورواه الطبري في «تفسيره» (١٥/ ٣٦٥)، عن عكرمة بلفظ: كنز مال. واختاره على باقي الأقوال.

قلتُ: أخرجَ الطَّبرانيُّ عَن أبي الدَّرداءِ في قَولِه تعالى: ﴿وَكَانَ تَحْتَهُۥ كَنزٌ لَّهُمَا﴾ قال: أُحِلَّت لهم الكُنوزُ وحُرِّمَت عليهم الغَنائِمُ، وأُحِلَّت لنا الغَنائِمُ وحُرِّمَت علينا الكُنوزُ[١].

قوله: «وقيل: مِن كتبَ العلمَ»:

أخرجَه الحاكِمُ وصحَّحَه عن ابنِ عبَّاسٍ في قوله: ﴿وَكَانَ تَحْتَهُۥ كَنزٌ لَّهُمَا﴾ قال: ما كانَ ذهبًا ولا فضَّةً، كان صُحُفًا عِلْمًا[٢].

قوله: «وقيل: كانَ لوحًا من ذهبٍ مَكتوبًا فيه: عَجِبْتُ لِمَن يُؤمِنُ بالقَدَرِ كيفَ يَحزَنُ...» إلى آخره:

أخرجَه ابنُ مردويه مِن حَديثِ عليٍّ مرفوعًا، وأخرجَهُ البَزَّارُ عن أبي ذرٍّ رفعه، وأخرجَه الخرائطيُّ في «قمعِ الحرصِ» عن ابن عبَّاسٍ موقوفًا[٣].

---

(١) قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٥٤): «رواه الطبراني، وفيه إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة وهو متروك».

(٢) رواه الحاكم في «المستدرك» (٣٣٩٦)، ورواه الطبري في «تفسيره» (١٥/ ٣٦٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧/ ٢٣٧٥). ورواه الطبري في «تفسيره» (١٥/ ٣٦٢ ـ ٣٦٤) عن سعيد بن جبير ومجاهد. وقال الحاكم: قد صحت الرواية بضده عن أبي الدرداء. ثم رواه عن أبي الدرداء (٣٣٩٧) وقد تقدم قريباً.

(٣) روي مرفوعاً وموقوفاً ومرسلًا:

أما المرفوع: فرواه البزار في «مسنده» (٤٠٦٥)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» كما في «الدر المنثور» (٥/ ٤٢١)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٥٣): رواه البزار من طريق بشر بن المنذر عن الحارث بن عبد الله اليحصبي، ولم أعرفهما وبقية رجاله ثقات. وقال ابن كثير عند هذه الآية: بشر بن المنذر هذا يقال له: قاضي المصيصة، قال الحافظ أبو جعفر العقيلي: في حديثه وهم. =

﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا﴾ تنبيهٌ على أنَّ سَعيَهُ في ذلك كانَ لصَلاحِه.

قيـل[١]: كان بينَهُمـا وبيـن الأبِ الـذي حُفِظَا فيه سـبعَةُ آبـاءٍ[٢]، وكان سَـيَّاحًا، واسـمهُ كاشَخ.

﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا﴾؛ أي: الحُلُـمَ وكمـالَ الـرَّأيِ ﴿وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾: مَرحومَيْـنِ مِـن ربِّكَ، ويجـوزُ أَنْ يكـونَ عِلَّةً أو مَصـدرًا لـ(أراد)، فـإنَّ إرادةَ الخَيـرِ رَحمَةٌ.

وقيل: مُتعلِّقٌ بمَحذوفٍ تَقديرُه: فعلتُ ما فَعلتُ رحمةً مِن ربِّكَ، ولعلَّ إسنادَ الإرادةِ أوَّلًا إلى نفسِه لأنَّه المباشرُ للتَّعييبِ، وثانيًا إلى اللهِ وإلى نفسِه لأنَّ التَّبديلَ بإهلاكِ الغُلامِ وإيجادِ اللهِ بدلَه، وثالثًا إلى اللهِ وحدَهُ لأنَّه لا مدخلَ له في بُلوغِ الغُلامينِ، أو لأنَّ الأوَّلَ في نَفسِهِ شَرٌّ والثَّالثَ خَيرٌ والثَّانيَ ممتزِجٌ، أو لاختلافِ حالِ العارفِ في الالتفاتِ إلى الوَسائطِ.

= ورواه البيهقي في «الزهد» (٥٤٥)، وابن مردويه في «تفسيره» كما في «الدر المنثور» (٥/ ٤٢١)، من حديث علي رضي الله عنه. وفيه جويبر بن سعيد وهو متروك.

ورواه الواحدي في «الوسيط» (٣/ ١٦٢) عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً. وفيه محمد بن مروان قال الذهبي في «الميزان»: تركوه واتهمه بعضهم بالكذب، وهو صاحب الكلبي.

وأما الموقوف: فرواه ابن عدي في «الكامل»، وابن سمعون في «أماليه» (١٥٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٦/ ٤١٥)، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وفيه كثير بن مروان الفلسطيني وشيخه أبين بن سفيان، وهو ضعيفان.

وأما المرسل: فرواه الطبري في «تفسيره» (١٥/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤)، من قول جعفر بن محمد والحسن البصري وعمر مولى غفرة.

(١) في (ت): «وقيل».

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٥/ ٣٦٣) عن جعفر بن محمد.

﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ﴾: وما فعلتُ ما رَأيتَه ﴿عَنْ أَمْرِى﴾: عَن رأيي، وإنَّما فَعَلْتُه بأمرِ اللهِ عزَّ وجلَّ، ومَبنَى ذلك على أنَّه إذا(١) تعارَضَ ضررانِ يجِبُ تحمُّلُ أهونِهمَا لدَفعِ أَعظَمِهما، وهو أصلٌ ممهَّدٌ(٢) غيرَ أنَّ الشَّرائعَ في تَفاصيلِه مُختلفَةٌ.

﴿ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾؛ أي: ما لم تَستَطِع، فحذفَ التَّاءَ تخفيفًا.

ومِن فوائدِ هذه القصَّةِ: أنْ لا يُعْجَبَ المرءُ بعلمِهِ، ولا يُبادِرَ إلى إنكارِ ما لا يَستَحسِنُه، فلعلَّ فيه سِرًّا لا يَعرِفُه، وأن يُداوِمَ على التَّعلُّمِ، ويتذلَّلَ للمُعلِّمِ، ويُراعِيَ الأدبَ في المقالِ، وأن ينبِّهَ المُجرمَ على جُرمِهِ، ويَعفُوَ عَنه حتى يتحقَّقَ إصرارُهُ ثمَّ يُهاجِرَ عنه.

(٨٣) ـ ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُواْ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا﴾.

﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ﴾ يعني: إسكندرَ الرُّوميَّ ملكَ فارس والرُّومِ، وقيل: المشرقِ والمَغربِ، ولذلك سُمِّيَ ذا القَرْنَينِ، أو لأنَّه طافَ قَرْنَي الدُّنيا شرقَها وغربَها.

وقيل: لأنَّه انقرضَ في أيَّامِه قرنانِ مِن النَّاسِ.

وقيل: كانَ له قَرنانِ؛ أي: ضَفِيرتانِ، وقيل: كان لتاجِهِ قَرنان.

ويحتمِلُ أنَّه لُقِّبَ بذلك لشَجاعَتِه كما يقال: (الكبشُ) للشُّجاعِ، كأنَّه ينطَحُ أقرانَهُ.

واختُلِفَ في نُبوَّتِه مع الاتِّفاقِ على إيمانِه وصَلاحِه.

والسَّائلونَ هُم اليَهودُ سَألوهُ امتِحانًا، أو مُشرِكُو مَكَّةَ.

---

(١) في (ت) و(ض): «أنه متى».

(٢) قوله: «وهو أصل ممهد»؛ أي: قاعدة ممهدة مبسوطة في الشرع. انظر: «حاشية القونوي» (١٢/ ١٥٤).

﴿قُلْ سَأَتْلُوا عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا﴾ خطابٌ للسَّائلينَ، والهاءُ لذِي القَرنينِ، وقيلَ: للهِ.

(٨٤) ـ ﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَآتَيْنَاهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا﴾.

﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ﴾؛ أي: مَكنَّا له أمرَهُ مِن التَّصرُّفِ فيها كيفَ شاءَ، فحُذِفَ المفعولُ ﴿وَآتَيْنَاهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا﴾ أرادَه وتوجَّه إليه ﴿سَبَبًا﴾: وُصلةً توصِلُه إليه مِن العلمِ والقُدرةِ والآلةِ.

(٨٥ ـ ٨٦) ـ ﴿فَأَتْبَعَ سَبَبًا (٨٥) حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ وَوَجَدَ عِندَهَا قَوْمًا قُلْنَا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِمَّا أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾.

﴿فاتَّبع سَبَبًا﴾؛ أي: فأرادَ بُلوغَ المغربِ فاتَّبعَ سَببًا يُوصِلُه إليه.

وقرأ الكوفيُّون وابنُ عامرٍ بقطعِ الألفِ مخفَّفةَ التاء[1].

﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾: ذاتِ حَمْأَةٍ، من حَمِئَت البئرُ: إذا صارَتْ ذاتَ حَمْأَةٍ.

وقرأ ابنُ عامرٍ وحمزةُ والكِسائيُّ وأبو بكرٍ: ﴿حامِيَةٍ﴾[2]؛ أي: حارَّةٍ، ولا تَنافِيَ بينَهُما لِجَوازِ أَنْ تكونَ العينُ جامعَةً للوَصفينِ.

أو: حَمِئةٍ[3] على أنَّ ياءَها مَقلوبٌ عن الهمزةِ لكسرِ ما قبلَها.

ولعلَّه بلغَ ساحِلَ المُحيطِ فرآها كذلك؛ إذ لم يَكُن في مَطْمَحِ بصرِه غيرُ الماءِ، ولذلك قال: ﴿وَجَدَهَا تَغْرُبُ﴾ ولم يَقُل: كانَتْ تغربُ.

---

(١) انظر: «التيسير» (ص: ١٤٥)، و«النشر» (٢/ ٣١٤).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٩٨)، و«التيسير» (ص: ١٤٥).

(٣) قوله: «حمئة» معطوف على قوله: «حارة». انظر: «حاشية الشهاب» (٦/ ١٣٢).

وقيـل: إنَّ ابـنَ عبَّـاسٍ سـمعَ مُعاويـةَ يقـرَأُ: ﴿حامِيَـةٍ﴾ فقـال: ﴿حَمِئَةٍ﴾ فبعثَ مُعاويـةُ إلـى كعـبِ الأحبـارِ: كيـفَ تجِـدُ الشَّـمسَ تَغـربُ؟ قـال: فـي مـاءٍ وطيـنٍ، كذلـك نجدُهُ فـي التَّـوراةِ.

قوله: «وقيل: إنَّ ابنَ عبَّاسٍ سَمِعَ مُعاويةَ يَقرَأُ: حامِية..» إلى آخره:

أخرجَه سَعيدُ بنُ مَنصورٍ في «سننه»، وابنُ جَريرٍ وابنُ المنذرِ وابنُ أبي حاتمٍ في «تفاسيرهم»(١).

﴿وَوَجَدَ عِندَهَا﴾ عنـد تلـك العَيـنِ ﴿قَوْمًا﴾ قيـل: كان لِباسُـهُم جلـودَ الوَحـشِ وطعامُهُـم ما لَفَظَـهُ البَحرُ، وكانوا كُفَّـارًا، فخيَّرَهُ اللهُ بين أَنْ يُعذِّبَهُـم أو يَدعُوَهُم إلى الإيمـانِ كمـا حكـى بقولِـه: ﴿قُلْنَا يَٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ﴾؛ أي: بالقتـلِ علـى كُفرِهِم ﴿وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ بالإرشادِ وتَعليمِ الشَّرائعِ.

وقيـل: خَيَّـرَه بيـنَ القَتلِ والأَسـرِ، وسَـمَّاهُ إحسَـانًا فـي مُقابلـةِ القتـلِ، ويؤيِّدُ الأَوَّلَ قولُـه:

---

(١) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (١٧١٤)، وسعيد بن منصور في «سننه ـ التفسير» (١٣٥٦)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١/ ٢٦٠)، برواية: «تغرب في ماء وطين».

ورواه عبد الرزاق في «تفسيره» (١٧١٠)، والطبري في «تفسيره» (١٥/ ٣٧٥)، برواية «تغرب في ثأط».

ورواه عبد الرزاق في «تفسيره» (١٧١٢) برواية: «تغرب في عين سوداء».

ورواه الطبري في «تفسيره» (١٥/ ٣٧٧) برواية: «في عين حارة».

ورواه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١/ ٢٥٧)، والواحدي في «الوسيط» (٣/ ١٦٤ ـ ١٦٥)، برواية: «في طينة سوداء».

(٨٧ ـ ٨٨) ـ ﴿قَالَ أَمَّا مَن ظَلَمَ فَسَوْفَ نُعَذِّبُهُۥ ثُمَّ يُرَدُّ إِلَىٰ رَبِّهِۦ فَيُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا نُّكْرًا ﴿٨٧﴾ وَأَمَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلْحُسْنَىٰ ۖ وَسَنَقُولُ لَهُۥ مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا﴾.

﴿قَالَ أَمَّا مَن ظَلَمَ فَسَوْفَ نُعَذِّبُهُۥ ثُمَّ يُرَدُّ إِلَىٰ رَبِّهِۦ فَيُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا نُّكْرًا﴾؛ أي: فاختارَ الدَّعوةَ، وقال: أمَّا مَن دَعَوْتُه فظلمَ نفسَهُ بالإصرارِ على كُفرِهِ واستمرَّ[١] على ظُلمِهِ الذي هو الشِّركُ فنُعَذِّبُه أنا ومَن مَعِيَ في الدُّنيا بالقَتلِ، ثمَّ يُعذِّبُه الله في الآخرةِ عَذابًا مُنكَرًا لم يُعهَدْ مِثلُه.

﴿وَأَمَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾ وهو ما يَقتضيهِ الإيمانُ ﴿فَلَهُۥ﴾ في الدَّارينِ ﴿جزاءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾: فِعْلَتِه الحُسْنى.

وقرأَ حمزةُ والكِسائيُّ ويَعقوبُ وحَفصٌ: ﴿جَزَآءً﴾ مُنوَّنًا مَنصوبًا على الحالِ[٢]؛ أي: فلَهُ المثوبَةُ الحُسنى مَجْزِيًّا بها، أو على المصدَرِ لفعلِهِ المقدَّرِ حَالًا؛ أي: يُجزَى بها جزاءً، أو التَّمييزِ.

وقُرِئَ مَنصُوبًا غيرَ مُنوَّنٍ[٣] على أنَّ تَنوينَهُ حُذِفَ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ.

ومُنَوَّنًا مرفوعًا[٤] على أنَّه المُبتدأُ و﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ بدلُه.

ويجوزُ أَنْ يكونَ ﴿أَمَّا﴾ و﴿أَمَّا﴾ للتَّقسيمِ دُونَ التَّخييرِ؛ أي: لِيَكُن شأنُكَ مَعهُم إمَّا التَّعذيبُ وإمَّا الإحسانُ، فالأوَّلُ لِمَن أصرَّ على الكُفرِ، والثَّاني لِمَن تابَ عنه.

---

(١) في (ت) و(ض): «أو استمر».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٩٨)، و«التيسير» (ص: ١٤٥).

(٣) نسبت لابن عباس ومسروق في «إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ٣٠٦)، ونسبت للضحاك وابن أبي إسحاق. انظر: «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٢٩٤).

(٤) رويت عن شعبة في غير المشهور عنه. انظر: «جامع البيان في القراءات» (٣/ ١٣٢٠ ـ ١٣٢١)، ونسبت لابن أبي إسحاق في «إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ٣٠٦).

ونداءُ اللهِ إيَّاه إنْ كانَ نبيًّا فبوحيٍ، وإن كانَ غيرَهُ فبإلهامٍ أو على لسانِ نَبيٍّ.

﴿وَسَنَقُولُ لَهُۥ مِنْ أَمْرِنَا﴾: ممَّا نأمُرُ به ﴿يُسْرًا﴾: سَهْلًا مُتيَسِّرًا غيرَ شاقٍّ، وتَقديرُه: ذا يُسرٍ، وقُرِئَ بضَمَّتين[1].

(٨٩ - ٩١) - ﴿ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا ﴿٨٩﴾ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَطْلِعَ ٱلشَّمْسِ وَجَدَهَا تَطْلُعُ عَلَىٰ قَوْمٍ لَّمْ نَجْعَل لَّهُم مِّن دُونِهَا سِتْرًا ﴿٩٠﴾ كَذَٰلِكَ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خُبْرًا﴾.

﴿ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا﴾: ثمَّ أتبعَ طَرِيقًا يُوصِلُه إلى المَشرقِ ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَطْلِعَ ٱلشَّمْسِ﴾ يعني: الموضِعَ الذي تطلعُ الشَّمسُ عليه أولًا مِن مَعمورَةِ الأَرضِ.

وقُرِئَ بفَتحِ اللامِ[2] على إضمارِ مُضافٍ؛ أي: مكانَ مَطلَعِ الشَّمسِ، فإنَّه مَصدَرٌ.

﴿وَجَدَهَا تَطْلُعُ عَلَىٰ قَوْمٍ لَّمْ نَجْعَل لَّهُم مِّن دُونِهَا سِتْرًا﴾ مِن اللباسِ أو البناءِ، فإنَّ أَرضَهُم لا تمسكُ الأَبنِيَةَ، أو أنَّهم[3] اتَّخذُوا الأسرابَ بدلَ الأَبنِيَةِ.

﴿كَذَٰلِكَ﴾؛ أي: أمرُ ذي القرنينِ كمَا وَصفْنَاهُ في رِفعَةِ المكانِ وبَسطَةِ المُلكِ.

أو: أمرُهُ فيهِم كأَمرِهِ في أهلِ المَغربِ مِن التَّخييرِ والاختِيارِ.

ويجوزُ أن يكونَ صِفَةَ مَصدرٍ مَحذوفٍ لـ(وَجَد) أو ﴿نَجْعَل﴾، أو صِفَةَ ﴿قَوْمٍ﴾؛ أي: على قومٍ مثلِ ذلك القَبيلِ الذي تغربُ عليهِم الشَّمسُ في الكُفرِ والحكمِ.

﴿وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ﴾ مِن الجُنودِ والآلاتِ والعُدَدِ والأَسبابِ ﴿خُبْرًا﴾: عِلْمًا تعلَّقَ بظَواهِرِهِ وخَفاياهُ، والمراد: أنَّ كثرةَ ذلك بَلَغَت مَبْلَغًا لا يحيطُ بِهِ إلا عِلْمُ اللَّطيفِ الخَبيرِ.

---

(١) قرأ بها أبو جعفر حيث وقعت. انظر: «النشر» (٢/ ٢١٦).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٥) عن عيسى وابن محيصن وابن كثير في رواية شبل.

(٣) في (خ): «أو لأنهم».

(٩٢ - ٩٣) - ﴿ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا ۝٩٢ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْمًا لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾.

﴿ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا﴾ يعني: طَرِيقًا ثالثًا مُعترِضًا بينَ المَشرِقِ والمَغرِبِ آخِذًا مِن الجَنُوبِ إلى الشِّمالِ.

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ﴾: بين الجبلينِ المَبنيِّ بينَهُما سدُّهُ، وهما جَبَلا أَرمينيَةَ وأَذْرَبِيجانَ.

وقيل: جبلانِ في آخرِ[1] الشمالِ في مُنقطَعِ أرضِ التُّرْكِ مُنيفانِ[2] مِن وَرائِهما يَأجوجُ ومَأجوجُ.

وقرأَ نافِعٌ وابنُ عامرٍ وحمزةُ والكِسائيُّ وأبو بكرٍ ويَعقوبُ: ﴿بَيْنَ السُّدَّينِ﴾: بالضمِّ[3]، وهما لُغتانِ.

وقيل: المَضمومُ لِمَا خلقَهُ اللهُ والمَفتوحُ لِمَا عَمِلَهُ النَّاسُ؛ لأنَّه في الأصلِ مَصدَرٌ سُمِّيَ بِهِ حدثٌ يُحْدِثُهُ النَّاسُ، وقيل بالعكسِ.

و﴿بَيْنَ﴾ هاهنا مفعولٌ به، وهو مِن الظُّروفِ المُتصرِّفَةِ.

﴿وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْمًا لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ لغرابَةِ لُغَتِهِم وقِلَّةِ فِطنَتِهِم.

وقرأ حمزةُ والكِسائيُّ: ﴿يُفْقِهُونَ﴾[4]؛ أي: لا يُفهِمُونَ السَّامعَ كلامَهُم ولا يُبيِّنونَهُ لتَلَعْثُمِهِم فيه.

---

(١) في (ت) و(ض): «أواخر».

(٢) في (خ) و(ت): «منيعان».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣٩٩)، و«التيسير» (ص: ١٤٥)، و«النشر» (٢/ ٣١٥).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٣٩٩)، و«التيسير» (ص: ١٤٥).

(٩٤ ـ ٩٦) ـ ﴿قَالُواْ يَٰذَا ٱلۡقَرۡنَيۡنِ إِنَّ يَأۡجُوجَ وَمَأۡجُوجَ مُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَهَلۡ نَجۡعَلُ لَكَ خَرۡجًا عَلَىٰٓ أَن تَجۡعَلَ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَهُمۡ سَدّٗا ﴿٩٤﴾ قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيۡرٞ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجۡعَلۡ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُمۡ رَدۡمًا ﴿٩٥﴾ ءَاتُونِي زُبَرَ ٱلۡحَدِيدِۖ حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيۡنَ ٱلصَّدَفَيۡنِ قَالَ ٱنفُخُواْۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارٗا قَالَ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾.

﴿قَالُواْ يَٰذَا ٱلۡقَرۡنَيۡنِ﴾؛ أي: قال مُترجِمُهُم، وفي مُصحَفِ ابنِ مَسعودٍ: (قالَ الذينَ من دُونهم)[١].

﴿إِنَّ ياجوجَ وماجوجَ﴾ قبيلتانِ مِن ولدِ يافثَ بنِ نوحٍ، وقيل: يأجوجُ مِن التُّركِ، ومَأجوجُ مِن الجِيلِ، وهما اسمانِ أَعجَمِيَّانِ بدَليلِ منعِ الصَّرفِ.

وقيل: عَربيَّانِ مِن أَجَّ الظَّليمُ: إذا أسرعَ، وأَصلُهُمَا الهمزُ، كمَا قرأَ عاصِمٌ[٢]، ومَنعُ صَرفِهِمَا للتَّعريفِ والتَّأنيثِ.

﴿مُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾؛ أي: في أرضِنَا بالقَتلِ والتَّخريبِ وإتلافِ الزُّروعِ، قيل: كانوا يَخرجونَ الرَّبيعَ فلا يَتركونَ أَخْضَرًا إلا أَكلوهُ، ولا يابسًا إلا احتمَلُوهُ.

وقيل: كانوا يأكلونَ النَّاسَ.

﴿فَهَلۡ نَجۡعَلُ لَكَ خَرۡجًا﴾: جُعْلًا نخرجُهُ مِن أَموالِنا.

وقرأَ حمزَةُ والكِسائيُّ: ﴿خراجًا﴾[٣]، وكلاهما واحِدٌ كالنَّوْلِ والنَّوالِ.

وقيل: الخراجُ على الأرضِ والذِّمَّةِ، والخَرْجُ المَصدَرُ.

---

(١) ذكرها الثعلبي في «تفسيره» (١٧/ ٢٦٧)، والكرماني في «لباب التفسير» عند هذه الآية، والقسطلاني في «إرشاد الساري» (٥/ ٣٣٦).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٩٩)، و«التيسير» (ص: ١٤٥).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٤٠٠)، و«التيسير» (ص: ١٤٦).

﴿عَلَىٰٓ أَن تَجۡعَلَ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَهُمۡ سَدّٗا﴾ يحجزُ دونَ خُروجِهِم علَينَا، وقَد ضمَّهُ مَن ضمَّ ﴿السُّدَّينِ﴾ غيرَ حمزةَ والكِسائيِّ[(١)].

﴿قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيۡرٞ﴾: ما جعَلني فيه مَكِينًا مِن المُلكِ والمالِ خيرٌ ممَّا تَبذلونَ لي مِن الخراجِ ولا حاجةَ لي إليه. وقرأَ ابنُ كَثيرٍ: ﴿مَكَّنَني﴾ على الأصلِ[(٢)].

﴿فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ﴾؛ أي: بقُوَّةِ فعَلَةٍ، أو: بما أَتقوَّى به مِن الآلاتِ.

﴿أَجۡعَلۡ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُمۡ رَدۡمًا﴾: حاجِزًا حصينًا، وهو أكبرُ مِن السدِّ، مِن قولِهم: ثَوبٌ مُرَدَّمٌ: إذا كانَ رِقاعٌ فوقَ رِقاعٍ.

﴿ءَاتُونِي زُبَرَ ٱلۡحَدِيدِ﴾: قِطَعَه، والزُّبْرَةُ: القِطعَةُ الكَبيرَةُ، وهو لا يُنافِي رَدَّ الخَراجِ والاقتصارَ علَى المَعونَةِ؛ لأنَّ الإيتاءَ بمعنى المُناولَةِ، ويدلُّ عليهِ قِراءَةُ أبي بكرٍ: ﴿رَدمًا ائتوني﴾ بكسرِ التَّنوينِ مَوصولةَ الهمزةِ[(٣)] على مَعنى: جِيئُونِي بزُبَرِ الحَديدِ، والباءُ مَحذوفَةٌ حَذْفَها في:

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ[(٤)]

ولأنَّ إِعطاءَ الآلةِ مِن الإعانَةِ بالقُوَّةِ دونَ الخَراجِ على العملِ.

---

(١) قرأ نافع وابن عامر وأبو بكر بالضم، وباقي السبعة بالفتح. انظر: «السبعة» (ص: ٣٩٩)، و«التيسير» (ص: ١٤٦).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤٠٠)، و«التيسير» (ص: ١٤٦).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٤٠٠)، و«التيسير» (ص: ١٤٦)، وفيه: بكسر التنوين وهمزة ساكنة بعده من باب المجيء وإذا ابتدأ كسر همزة الوصل وأبدل الهمزة الساكنة بعدها ياء.

(٤) قطعة من بيت «الكتاب» الذي تقدم عند تفسير الآية (٦٨) من سورة البقرة، وتمامه:

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به ... فقد تركتك ذا مال وذا نشب

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ﴾: بين جانِبَي الجَبَلَين بتَنضيدِها. وقرأ ابنُ كَثيرٍ وابنُ عامرٍ والبَصريَّانِ بضَمَّتين، وأبو بكرٍ بضمِّ الصَّادِ وسُكونِ الدَّالِ[(١)].

وقُرِئ بفَتحِ الصَّادِ وضَمِّ الدَّالِ[(٢)]، وكلُّها لُغاتٌ مِن الصَّدْفِ، وهو المَيلُ؛ لأنَّ كُلًّا مِنهما مُنعَزِلٌ عَن الآخرِ، ومِنه: التَّصادُفِ، للتَّقابُلِ.

﴿قَالَ ٱنفُخُواْ﴾؛ أي: قال للعَمَلَةِ: انفُخُوا في الأكْوارِ والحَديدِ ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ﴾: جعلَ المنفوخَ فيهِ ﴿نَارًا﴾: كالنَّارِ بالإحماءِ ﴿قَالَ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرًا﴾؛ أي: آتوني قطرًا ـ أي: نحاسًا مُذابًا ـ أفرغْ عليهِ قِطْرًا، فحُذِفَ الأوَّلُ لدَلالَةِ الثَّاني عليه، وبه تمسَّكَ البَصريُّونَ على أنَّ إعمالَ الثَّاني مِن العامِلَينِ المُتوجِّهَينِ نحو[(٣)] معمولٍ واحدٍ أَوْلَى؛ إذْ لَوْ كانَ ﴿قِطۡرًا﴾ مَفعولَ ﴿ءَاتُونِيٓ﴾ لأُضمِرَ مَفعولُ ﴿أُفۡرِغۡ﴾ حذرًا من الإلباسِ.

وقرأَ حمزَةُ وأبو بَكرٍ: ﴿قَالَ ائْتُونِي﴾ مَوصولةَ الألفِ[(٤)].

(٩٧) ـ ﴿فَمَا ٱسۡطَٰعُوٓاْ أَن يَظۡهَرُوهُ وَمَا ٱسۡتَطَٰعُواْ لَهُۥ نَقۡبٗا﴾.

﴿فَمَا ٱسۡطَٰعُوٓاْ﴾ بحذفِ التَّاءِ حَذَرًا مِن تَلاقِي مُتقارِبَيْنِ، وقرَأَ حمزَةُ بالإدغامِ[(٥)]

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٠١)، و«التيسير» (ص: ١٤٦).

(٢) انظر: «المحتسب» (٢/ ٣٤)، و«شواذ القراءات» (ص: ٢٩٤) عن الماجشون. والماجشون هو عبد الملك بن عبد العزيز من رجال «التهذيب».

(٣) في (خ): «على».

(٤) وهي عن أبي بكر بخلف عنه، والوجه الثاني له بالمد كالباقين. انظر: «السبعة» (ص: ٤٠١)، و«التيسير» (ص: ١٤٦).

(٥) انظر: «السبعة» (ص: ٤٠١)، و«التيسير» (ص: ١٤٦).

جامِعًا بينَ ساكِنَين على غيرِ حَدِّهِ، وقُرِئَ بقلبِ السِّينِ صادًا[١].

﴿أَن يَظْهَرُوهُ﴾: أن يَعْلُوه بالصُّعودِ لارتفاعِهِ وانمِلاسِه ﴿وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا﴾ لثخنِه وصَلابتِه.

قيل: حفرَ للأساسِ حتَّى بلغَ الماءَ، وجعَلَهُ مِن الصَّخرِ والنُّحاسِ المُذابِ والبُنيانَ مِن زُبرِ الحَديدِ بينَها الحَطبُ والفَحمُ حتَّى ساوَى أَعْلَى الجَبلينِ[٢]، ثمَّ وضعَ المَنافيخَ حتَّى صارَتْ كالنَّارِ، فصبَّ النُّحاسَ المُذابَ عليهِ[٣] فاختلطَ والتَصقَ بعضُهُ ببَعضٍ وصارَ جَبلًا صَلْدًا.

وقيل: بناهُ مِن الصُّخورِ مُرتَبطًا بعضُها ببعضٍ بكَلاليبَ مِن حديدٍ ونُحاسٍ مُذابٍ في تَجاويفِهَا.

(٩٨) ـ ﴿قَالَ هَٰذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي ۖ فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَّاءَ ۖ وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا﴾.

﴿قَالَ هَٰذَا﴾: هذا السَّدُّ، أو الإقدارُ على تَسوِيَتِه ﴿رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي﴾ على عِبادِه ﴿فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي﴾: وقتُ وَعدِه بخُروجِ يأجوجَ ومَأجوجَ، أو بقيامِ السَّاعةِ بأَنْ شارفَ يومُ القيامَةِ ﴿جَعَلَهُ دَكًّا﴾: مَدكوكًا مَبْسوطًا مُسوًّى بالأَرضِ، مصدرٌ بمَعنى مفعولٍ، ومنه: جَمَلٌ أَدَكُّ، لمُنبسِطِ السنامِ.

---

(١) ذكرها الداني في «جامع البيان في القراءات» (٢/ ٩١٥) و(٣/ ١٣٢٧) رواية عن قالون وورش، و(٣/ ١٠٢٤) رواية عن أبي بكر، وانظر: «الكامل» للهذلي (ص: ٥٠٧).

(٢) قوله: «وجعله»؛ أي: الأساس، و«البنيانَ» بالنصب عطفٌ على ضمير «جعله»، ووضع الحطب والفحم بين زبر البنيان لتوقدَ فتذوب الزبر فتلتحم بما تحتها، لا أن الفحم يبقى في البناء كما يوهمه ظاهر العبارة، وقوله: «ساوى أعلى الجبلين»؛ أي: بلغه، وقوله: «بينها»؛ أي: الزبر، وفي نسخة: «بينهما»؛ أي: بين الأساس والبنيان. انظر: «حاشية الشهاب» (٦/ ١٣٦).

(٣) في (ت) و(ض): «عليها».

وقرأ الكُوفِيونَ: ﴿دَكَّآءَ﴾ بالمدِ[1]؛ أي: أرضًا مُستويَةً.

﴿وَكَانَ وَعۡدُ رَبِّي حَقّٗا﴾: كائنًا لا محالةَ، وهو آخرُ قولِ ذي القَرنينِ.

(٩٩ - ١٠١) - ﴿وَتَرَكۡنَا بَعۡضَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ يَمُوجُ فِي بَعۡضٖۖ وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَجَمَعۡنَٰهُمۡ جَمۡعٗا ٩٩ وَعَرَضۡنَا جَهَنَّمَ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡكَٰفِرِينَ عَرۡضًا ١٠٠ ٱلَّذِينَ كَانَتۡ أَعۡيُنُهُمۡ فِي غِطَآءٍ عَن ذِكۡرِي وَكَانُواْ لَا يَسۡتَطِيعُونَ سَمۡعًا﴾.

﴿وَتَرَكۡنَا بَعۡضَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ يَمُوجُ فِي بَعۡضٖ﴾: وجعَلْنَا بعضَ يأجوجَ ومَأجوجَ حينَ يَخرجونَ ممَّا وراءَ السدِّ يَموجونَ في بَعضٍ مُزدَحمينَ في البلادِ.

أو يموجُ بعضُ الخَلقِ في بَعضٍ فيَضطَرِبُونَ ويَختَلِطُونَ إنسُهُم وجنُّهُم حَيارَى، ويؤيِّدُه:

﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾ لقيامِ السَّاعةِ ﴿فَجَمَعۡنَٰهُمۡ جَمۡعٗا﴾ للحسابِ والجَزاءِ ﴿وَعَرَضۡنَا جَهَنَّمَ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡكَٰفِرِينَ﴾: وأبرزناهَا وأَظهرنَاها لَهُم ﴿عَرۡضًا﴾.

﴿ٱلَّذِينَ كَانَتۡ أَعۡيُنُهُمۡ فِي غِطَآءٍ عَن ذِكۡرِي﴾: عَن آياتي التي يُنظَرُ إليها فأُذكَرُ بالتَّوحيدِ والتَّعظيمِ ﴿وَكَانُواْ لَا يَسۡتَطِيعُونَ سَمۡعًا﴾: استماعًا لذكرَي وكَلامِي لإفراطِ صَمَمِهم عَن الحقِّ، فإنَّ الأَصَمَّ قَد يَستطيعُ السَّمْعَ إذا صِيحَ به، وهؤلاء كأَنَّهُم أُصْمِيَتْ[2] مَسامِعُهُم بالكُلِّيَّةِ.

قوله: «عَن آياتي التي يُنظَرُ إليها فاذْكُر بالتَّوحيدِ والتَّعظيمِ»:

قالَ الطِّيبيُّ: يَعني: الذكرُ لا يقالُ فيه: أعينُهم في غطاءٍ عنه، بل: في آذانهم وقرٌ، ولكنَّ النظرَ إلى الآياتِ الدالَّةِ عَلى القدرَةِ الباهرَةِ سببٌ لذكرِ الله تعالى

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٠٢)، و«التيسير» (ص: ١٤٦).

(٢) في (خ): «أصمت».

عندَ مُشاهَدَتِها، كما يقال: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ﴾ فأُطلِقَ المُسبَّبُ وأُرِيدَ السَّببُ[١].

(١٠٢) ـ ﴿أَفَحَسِبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن يَتَّخِذُواْ عِبَادِي مِن دُونِيٓ أَوْلِيَآءَۚ إِنَّآ أَعْتَدْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَٰفِرِينَ نُزُلًا﴾.

﴿أَفَحَسِبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾: أفظَنُّوا ـ والاستفهامُ للإنكارِ ـ ﴿أَن يَتَّخِذُواْ عِبَادِي﴾ اتِّخاذَهُم الملائكةَ والمَسيحَ ﴿مِن دُونِيٓ أَوْلِيَآءَ﴾ مَعبودِينَ= نافِعَهُم، أو: لا أُعذِّبُهم بِه، فحُذِفَ المفعولُ الثَّاني كمَا يُحذَفُ الخَبرُ للقَرينَةِ، أو سدَّ ﴿أَن يَتَّخِذُواْ﴾ مَسدَّ مَفعولَيْهِ[٢].

وقرئ: (أفَحَسْبُ الذين كفَرُوا)[٣]؛ أي: أفَكافِيْهِم في النَّجاةِ، و﴿أَن﴾ بما في حَيِّزِه مُرتَفِعٌ بأَنَّه فاعِلُ (حَسْبُ)، فإنَّ النَّعتَ إذا اعتمدَ على الهمزةِ ساوَى الفعلَ في العَملِ، أو خبرٌ له.

﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَٰفِرِينَ نُزُلًا﴾: ما يقامُ للنَّزيلِ، وفيهِ تَهكُّمٌ وتَنبيهٌ على أنَّ لَهُم وراءَها مِن العَذابِ ما تُستحقَرُ دونَه.

قوله: «وقُرئ: (أفَحَسْبُ الذين كفروا)؛ أي: أكافِيهم في النَّجاةِ، و(أن) بما

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٥٥١).

(٢) قوله: «أو سدّ أن يتخذوا..» وعليه فالمعنى: أحسبوا أنفسهم متخذي أولياء غيري؛ أي: لا ينبغي مثل هذا، قيل: وعلى هذا يجوز أن يكون ﴿أَوْلِيَآءَ﴾ بمعنى: أنصاراً، ولا وجه للتخصيص به. انظر: «حاشية الشهاب» (٦/ ١٣٦).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٥)، و«المحتسب» (٢/ ٣٤) عن علي وابن عباس رضي الله عنهما ومجاهد وعكرمة وغيرهم.

فـي حَيِّـزِه مُرتَفِـعٌ بأنَّـه فاعلُ (حَسْـبُ)؛ فـإنَّ النعـتَ إذا اعتمَـدَ على الهمزةِ سَـاوَى الفعلَ فـي العَملِ»:

قال أبو حيَّان: الذي يظهَرُ أنَّ هذا الإعرابَ لا يَجوزُ؛ لأنَّ (حَسْبَ) ليسَ باسمِ فاعلٍ فيعملَ، ولا يلزَمُ مِن تَفسيرِ شيءٍ بشيءٍ أن يجري عليه جميعُ أَحكامِه[1].

وقال الطِّيبِيُّ في تَوجيهِه: إنَّ (حَسْبُ) بمعنى: الـمُحْسِبِ، فيكونُ اسمَ فاعلٍ[2].

(١٠٣ ـ ١٠٤) ـ ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴿١٠٣﴾ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾.

﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ نصبٌ على التَّمييزِ، وجُمِعَ لأنَّه مِن أسماءِ الفَاعلينَ، أو لتَنوُّعِ أعمالِهم.

﴿الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾: ضـاعَ وبطـلَ لكُفرِهـم وعُجبِهـم؛ كالرَّهابنَـةِ فإنَّهـم خَسـرُوا دُنيَاهُـم وأُخرَاهُـم[3]، ومَحلُّـه الرَّفـعُ على الخبـرِ المحـذوفِ؛ فإنَّه جَـوابُ السُّـؤالِ، أو الجـرُّ علـى البَـدلِ، أو النَّصـبُ علـى الذمِّ.

﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ لعُجْبِهم واعتقادِهم أَنَّهُم على الحقِّ.

(١٠٥ ـ ١٠٦) ـ ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا ﴿١٠٥﴾ ذَٰلِكَ جَزَاؤُهُمْ جَهَنَّمُ بِمَا كَفَرُوا وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَرُسُلِي هُزُوًا﴾.

﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ﴾: بالقـرآنِ، أو بدَلائلِـهِ المَنصوبَـةِ علـى التَّوحيدِ والنُّبـوَّةِ ﴿وَلِقَائِهِ﴾ بالبَعـثِ علـى مـا هوَ عليـهِ، أو لقـاءِ عَذابِه.

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (١٤/ ٣٧٤).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٥٥٣).

(٣) في (ت): «وآخرتهم».

﴿فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾ بكُفرِهِم فلا يُثابونَ عليها ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا﴾: فنَزْدَري بهِمْ ولا نجعلُ لَهُم مِقْدارًا واعتبارًا، أو: فلا نَضَعُ لهم ميزانًا يوزَنُ به أعمالُهُم لانحِباطِها.

﴿ذَلِكَ﴾: الأمرُ ذلك، وقوله: ﴿جَزَاؤُهُمْ جَهَنَّمُ﴾ جُملَةٌ مبيِّنةٌ له.

ويجوزُ أَنْ يكونَ ﴿ذَلِكَ﴾ مُبتدأً والجملةُ خبرُهُ والعائدُ مَحذوفٌ؛ أي: جزاؤُهُم بهِ، أو ﴿جَزَاؤُهُمْ﴾ بدلَه و﴿جَهَنَّمُ﴾ خبرُه، أو ﴿جَزَاؤُهُمْ﴾ خبرُه و﴿جَهَنَّمُ﴾ عطفُ بَيانٍ للخَبرِ.

﴿بِمَا كَفَرُوا وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَرُسُلِي هُزُوًا﴾؛ أي: بسببِ ذلك.

(١٠٧ ـ ١٠٨) ـ ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا (١٠٧) خَالِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾.

﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا﴾ فيما سبقَ مِن[1] حُكمِ اللهِ ووَعدِه، والفِردَوْسُ: أعلى دَرجاتِ الجنَّةِ، وأصلُه: البُستانُ الذي يجمَعُ الكَرْمَ والنَّخلَ.

﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾ حالٌ مُقدَّرَةٌ ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾: تَحوُّلًا؛ إذ لا يجدونَ أطيبَ مِنْها حتى تُنازِعَهُم إليه أَنفُسُهُم، ويجوزُ أَنْ يُرادَ بهِ تأكيدُ الخُلودِ.

(١٠٩) ـ ﴿قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾.

﴿قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا﴾: ما يُكتَبُ به، وهو اسمُ ما يُمدُّ به الشَّيءُ كالحبرِ للدَّواةِ والسَّليطِ للسِّراجِ.

---

(١) في (خ): «في».

﴿لِكَلِمَٰتِ رَبِّي﴾: لكلماتِ علمِهِ وحِكمَتِه.

﴿لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ﴾: لنَفِدَ جنسُ البَحرِ بأَسرِهِ؛ لأنَّ كلَّ جِسمٍ مُتناهٍ.

﴿قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي﴾ فإنَّها غيرُ مُتناهيَةٍ لا تَنْفَدُ كعلمِهِ.

﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ﴾: بمثلِ البَحرِ المَوجودِ ﴿مَدَدًا﴾: زيادَةً ومَعونَةً؛ لأنَّ مَجموعَ[1] المتناهيَيْنِ مُتناهٍ، بل مجموعُ ما يدخلُ في الوُجودِ مِن الأَجسامِ لا يكونُ إلا مُتناهِيًا؛ للدَّلائلِ القاطعَةِ على تَناهي الأَبعادِ، والمُتناهي ينفدُ قبلَ أَنْ ينفدَ غيرُ المُتناهي لا محالَةَ.

وقُرِئَ: ﴿يَنْفَدَ﴾ بالياءِ[2]، و: (مِدَدًا) بكسرِ الميمِ[3] جمعُ مِدَّةٍ، وهي ما يَستَمِدُّهُ الكاتِبُ، و: (مِدَادًا)[4].

وسببُ نُزولِها: أنَّ اليَهودَ قالوا: في كتابِكُم: ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩]، وتقرؤونَ: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥][5].

---

(١) في (خ): «جميع».

(٢) هي قراءة حمزة والكسائي، والباقون بالتاء. انظر: «السبعة» (ص: ٤٠٢)، و«التيسير» (ص: ١٤٦).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٥)، و«شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٢٩٦) عن الأعرج.

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٥)، و«المحتسب» (٢/ ٣٥)، عن ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما ومجاهد والأعمش وغيرهم.

(٥) انظر: «تفسير أبي الليث السمرقندي» (٢/ ٣٦٥)، و«تفسير الثعلبي» (١٧/ ٣٠٥)، و«أسباب النزول» للواحدي (ص: ٢٩٨)، و«البسيط» له (١٤/ ١٧٢)، و«تفسير البغوي» (٥/ ٢١٢)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٥٤٦). وعزاه بعضهم لابن عباس رضي الله عنهما.

ورواه الطبري في «تفسيره» (١٥/ ٦٨) عن عكرمة لكن في سبب نزول قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي =

(١١٠) ـ ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾.

﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ لا أَدَّعي الإحاطةَ على كَلِماتِه ﴿يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ وإنَّما تميَّزْتُ عَنْكُم بذلك.

﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ﴾: يأمُلُ حسنَ لِقائِه ﴿فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا﴾ يرتَضيهِ اللهُ له ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ بأَنْ يُرائِيَهُ أو يطلُبَ مِنهُ أَجْرًا.

رُوِيَ أنَّ جُندبَ بنَ زُهيرٍ قالَ لرَسولِ اللهِ ﷺ: إنِّي لأَعمَلُ العمَلَ للهِ، فإذا اطُّلِعَ عليهِ سَرَّنِي فقال: «إنَّ اللهَ لا يقبَلُ ما شُورِكَ فيهِ» فنزلَتْ تَصديقًا له[1].

وعنه عليه السَّلامُ: «اتَّقُوا الشِّركَ الأصغَرَ» قالوا: وما الشِّركُ الأَصْغَرُ؟ قال: «الرِّياءُ».

قوله: «رُوِيَ أنَّ جُندبَ بنَ زهيرٍ قال لرسولِ اللهِ ﷺ: إني لأَعْمَلُ العملَ لله، فإذا اطُّلِعَ عليه سرَّنِي فقال: «إنَّ اللهَ لا يقبَلُ ما شُورِكَ فيه»، فنزلَتْ تَصديقًا»:

= ﴿الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧].

(١) قال الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (٢/ ٣١٣): (غريب، وذكره الواحدي في أسباب النزول عن ابن عباس رضي الله عنهما). قلت: هو في «أسباب النزول» (ص: ٢٩٢).

ورواه بنحوه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١٥٩١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١/ ٣٠٤)، من طريق محمد بن مروان عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، ومحمد بن مروان كذاب، والكلبي متروك، وأبو صالح لم يسمع من ابن عباس.

قال الشَّيخُ وَلِيُّ الدِّينِ: ذكرَهُ الواحِدِيُّ في «أسباب النزول» بغيرِ إِسنادٍ عَن ابنِ عبَّاسٍ[١].

قلت: أَخرجَهُ أبو نُعيمٍ وابنُ مَنده كِلاهما في «معرفة الصحابة» من طريقِ السُّدِّيِّ الصَّغيرِ عَن الكَلبيِّ عَن أبي صَالحٍ عن ابنِ عبَّاسٍ قال: كان جندبُ بنُ زهيرٍ إذا صَلَّى أو صامَ أو تَصدَّقَ فذُكِرَ بخيرٍ ارتاحَ له فزادَ في ذلكَ لِمَقالَةِ النَّاسِ، فنزلَ في ذلك: ﴿وَٰحِدٌۖ فَمَن كَانَ يَرۡجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلۡيَعۡمَلۡ عَمَلٗا صَٰلِحٗا وَلَا يُشۡرِكۡ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدَۢا﴾[٢].

قولـه: «وعنـه ﷺ: «اتَّقُوا الشِّـركَ الأَصْغَـرَ» قالوا: ومـا الشِّـرْكُ الأَصْغَرُ؟ قال: الرِّياء».

أخرجَه ابنُ مردويه فـي «التفسير» والأَصفهانيُّ في «الترغيب والترهيب» مِن حَديثِ أبي هريرةَ[٣].

---

(١) انظر: «أسباب النزول» للواحدي (ص: ٢٩٩).

(٢) رواه أبـو نعيـم فـي «معرفـة الصحابـة» (١٥٩١)، وابن عسـاكر فـي «تاريخ دمشـق» (١١/ ٣٠٤). ومحمـد بـن مـروان كـذاب، والكلبـي متـروك، وأبـو صالـح لم يسـمع من ابـن عباس.

(٣) رواه قوام السنة الأصفهاني في «الترغيب والترهيب» (١٢٠)، والثعلبي في «تفسيره» (١٧/ ٣١٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وروى نحوه الإمام أحمد في «مسنده» (٢٣٦٣٠) و(٢٣٦٣٦) من حديث محمود بن لبيد بلفظ: «إن أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر» قالوا: وما الشرك الأصغر يا رسول الله؟ قال: «الرياء، يقول الله عز وجل لهم يوم القيامة إذا جزي الناس بأعمالهم: اذهبوا إلى الذين كنتم تراؤون في الدنيا فانظروا هل تجدون عندهم جزاء».

وروى نحوه البزار في «مسنده» (٣٤٨١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧١٦٠)، والحاكم في «المستدرك» (٧٩٣٧) وصححه، من حديث شداد بن أوس رضي الله عنه.

والآيـةُ جامِعَـةٌ لخُلَاصَتَـي العلمِ والعَمَـلِ، وهمَـا: التَّوحيـدُ، والإخلاصُ في الطَّاعةِ.

وعَن النَّبيِّ ﷺ: «مَن قرأ عند مَضْجعه: ﴿قُلۡ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ﴾ كانَ له نورًا في مَضجعِهِ يَتلأْلَأُ إلى مَكَّةَ، حشوُ ذلكَ النُّورِ مَلائكةٌ يُصلُّونَ عليهِ حتَّى يَستيقِظَ، فإنْ كان مضجعُه بمَكَّةَ فإنَّ له نورًا يتلأْلَأُ مِن مضجعهِ إلى البَيتِ المَعمورِ حَشْوُ ذلك النُّورِ ملائكةٌ يُصلُّونَ عليهِ حتَّى يَستيقِظَ».

وعنه عليه السَّلامُ: «مَن قرأَ سُورَةَ الكَهفِ مِن آخرِهَا كانَتْ لَهُ نُورًا مِن قَرنِه إلى قَدَمِه، ومَن قرأَهَا كُلَّها كانَتْ لَه نورًا مِن الأَرضِ إلى السَّماءِ»(١).

قوله: «مَن قرأ خاتِمَةَ الكَهفِ عندَ مَضجَعِه كانَتْ له نورًا يَتلأْلأُ» الحديثَ:

أخرجَهُ ابنُ مردويه مِن حديث [أبي بن كعب](٢).

---

(١) جاء بعده في نسخة العلامة الخيالي بخطه والمرموز لها بـ(خ): «الحمد لله ولي الإنعام على حالتي الختم والإتمام، واتفق ذلك صبيحة يوم السبت من شهر ذي القعدة سنة ثلاث وستين وثمان مئة هجرية، يتلوه المجلد الأخير من سورة كهيعص إلى الآخر».

(٢) انظر: «الفتح السماوي» (٢/ ٨٠٥) وما بين معكوفتين منه، ورواه أيضاً من حديث أبيٍّ رضي الله عنه المستغفري في «فضائل القرآن» (٨٢٩).

وروى نحوه إسحاق بن راهويه كما في «المطالب العالية» (٣٦٥٤)، والبزار في «مسنده» (٢٩٧)، والثعلبي في «تفسيره» (١٧/ ٣١٤)، والحاكم في «المستدرك» (٣٤٠٣)، جميعهم من طريق النضر بن شميل، حدثني أبو قرة الأسدي، قال: سمعت سعيد بن المسيب، يحدث عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَن قرأ في ليلةٍ ﴿فَمَن كَانَ يَرۡجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلۡيَعۡمَلۡ عَمَلٗا صَٰلِحٗا وَلَا يُشۡرِكۡ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدَۢا﴾ [الكهف: ١١٠] كان له نورٌ من عدن أبين إلى مكة حشوه الملائكة». قال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وتعقبه الذهبي بقوله: أبو قرة فيه جهالة ولم يضعف. وقال المنذري في «الترغيب والترهيب» (٢/ ٢٩٤): رواه البزار ورواته ثقات، إلا أن أبا قرة الأسدي لم يرو عنه =

قوله: «مَن قرأ سُورةَ الكَهفِ مِن آخرِها كانَتْ له نورًا مِن قَرنِه إلى قَدمِه، ومَن قَرأَهَا كلَّها كانت له نُورًا مِن الأَرضِ إلى السَّماءِ»:

أخرجَه ابنُ السُّنِّيِّ في «عمل اليوم والليلة» من حديثِ مُعاذ بن أنسٍ الجُهنيِّ(١).

وأخرجَه أحمَدُ في «مسنده» بلفظ: «مَن قرأَ أوَّلَ سُورَةِ الكهفِ كانَتْ له نورًا»، والباقي مثلُه(٢).

وقَدْ سَلِمَ المُصنِّفُ مِن إيرادِ حَديثٍ مَوضوعٍ في هذه السُّورَة، ولله الحَمدُ.

***

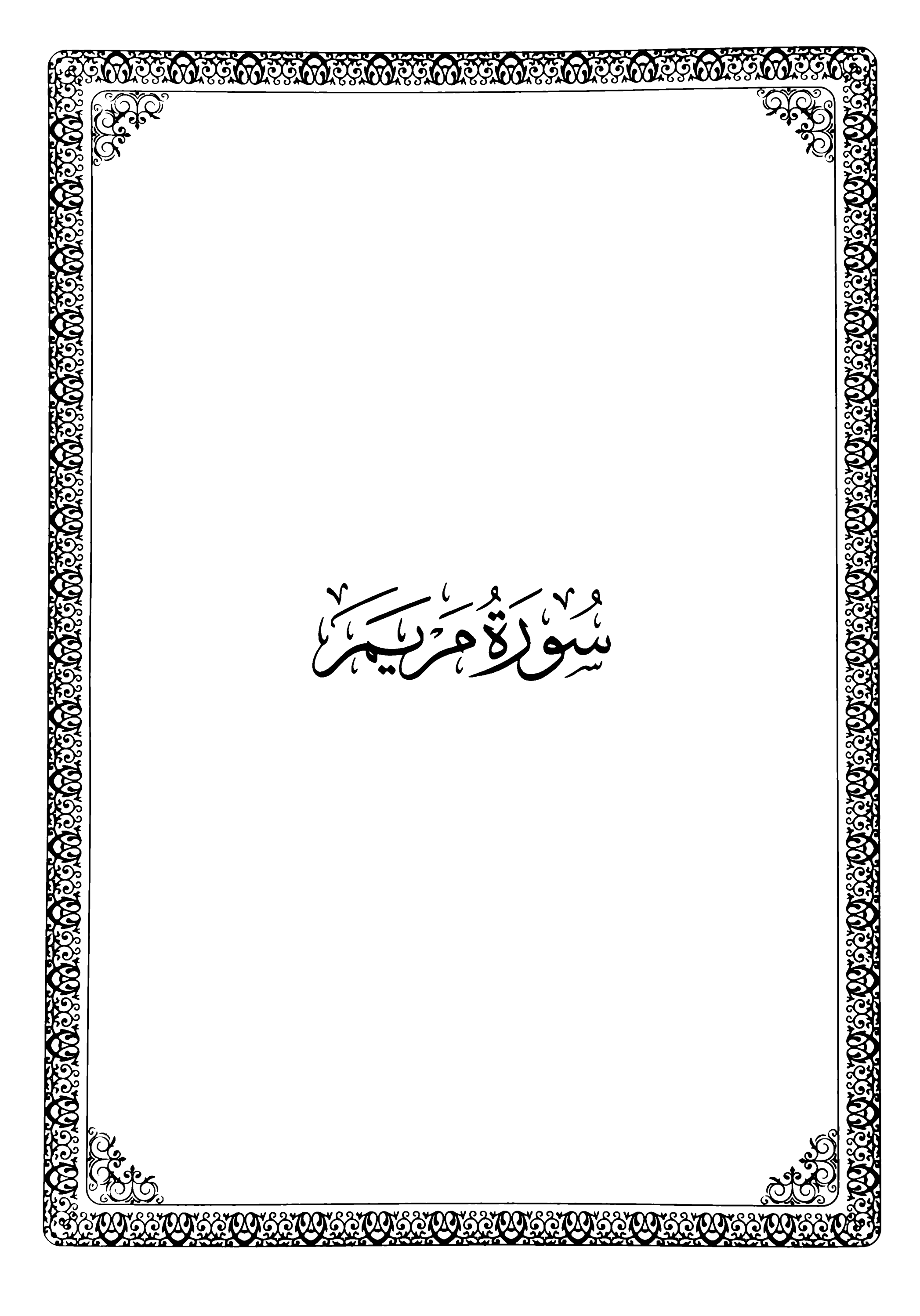
= فيما أعلم غير النضر بن شميل.

(١) رواه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٦٧٧).

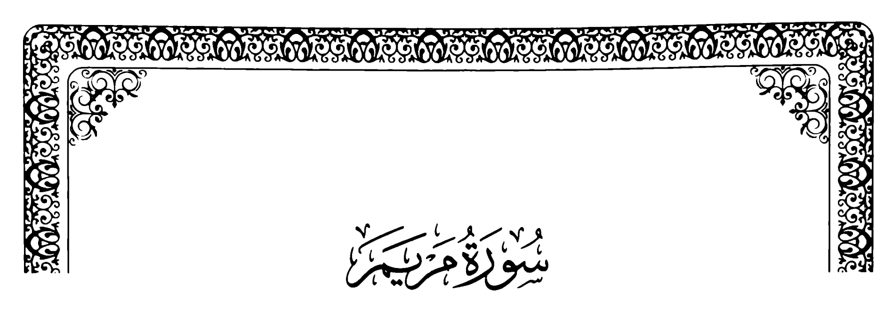
(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٥٦٢٦) من طريق ابن لَهِيعةَ، حدَّثنا زَبَّانُ، عن سهل بن مُعاذٍ، عن أبيه، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مَن قرأ أولَ سورة الكهف وآخِرها كانت له نورًا من قدمه إلى رأسه...»، الحديث.

ورواه الطبراني في «الكبير» (٢٠/ ١٩٧) من طريق رشدين بن سعد، عن زبَّان، به.

وإسناده ضعيف لضعف زَبَّان بن فائد، وكذا سهل بن معاذ في رواية زَبَّان عنه، وابن لهيعة ورشدين ضعيفان، وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٥٢)، وقال: رواه أحمد والطبراني، وفي إسناد أحمد ابنُ لهيعة، وهو ضعيف، وقد يُحسَّن حديثه.



سورة مريم



سُورَةُ مَرْيَمَ

مَكِّيَّةٌ إلا آيَةَ السَّجدةِ[1]، وهي ثمانٍ أو تسعٌ وتسعونَ آيةً.

بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

(١ ـ ٢) ـ ﴿كٓهيعٓصٓ ۝١ ذِكۡرُ رَحۡمَتِ رَبِّكَ عَبۡدَهُۥ زَكَرِيَّآ﴾.

﴿كٓهيعٓصٓ﴾ أمالَ أبو عمرٍو الهاءَ لأنَّ أَلِفاتِ حروفِ[2] التَّهجِّي ياءاتٌ، وابنُ عامرٍ وحمزةُ الياءَ، والكِسائيُّ وأبو بكرٍ كِلَيهِما، ونافعٌ بينَ بينَ[3].

ونافعٌ وابنُ كثيرٍ وعاصمٌ يُظهرون دالَ الهجاءِ عند الذال، والباقون يدغمونها[4].

﴿ذِكۡرُ رَحۡمَتِ رَبِّكَ﴾ خبرُ ما قبلَه إنَّ أُوِّلَ بالسُّورةِ أو القرآنِ فإنَّه مُشتَمِلٌ عليه، أو

---

(١) وهو قول مقاتل كما في «تفسيره» (٢/ ٦١٩)، وذكره الحافظ في «فتح الباري» (٩/ ٤١).

وقال بمكيتها دون استثناء: يحيى بن آدم في «تفسيره» (١/ ٢١٣)، وابن قتيبة في «غريب القرآن» (ص: ٢٩٢)، والطبري في «تفسيره» (١٥/ ٤٤٣)، والماتريدي في «تأويلات أهل السنة» (٧/ ٢١٨)، والنحاس في «معاني القرآن» (٤/ ٣٠٧)، وأبو الليث السمرقندي في «تفسيره» (٢/ ٣٦٧)، والثعلبي في «تفسيره» (١٧/ ٣٢١)، ومكي في «الهداية» (٧/ ٤٤٨٧)، والداني في «البيان في عد آي القرآن» (ص: ١٨١)، والواحدي في «الوسيط» (٣/ ١٧٤)، والبغوي في «تفسيره» (٥/ ٢١٥). وغيرهم كثير من أئمة التفسير.

(٢) في (ت): «أسماء».

(٣) وقرأ ابن كثير وحفص بفتح الهاء والياء. انظر: «التيسير» (ص: ١٤٧).

(٤) انظر: «التيسير» (ص: ١٤٨).

خبرُ مَحذوفٍ؛ أي: هذا المتلوُّ ذِكرُ رَحمةِ ربِّكَ، أو مُبتدأٌ حُذِفَ خبرُهُ؛ أي: فيما يُتلى عليكُم[١] ذكرُها.

وقرئ: (ذَكَّرَ رحمةَ ربِّك) على الماضي[٢]، و: (ذَكِّرْ) على الأمرِ[٣].

﴿عَبْدَهُۥ﴾ مفعولُ الرَّحمةِ، أو الذِّكرِ على أنَّ الرَّحمةَ فاعلُهُ على الاتِّساعِ كقولكَ: ذَكَرَني جُودُ زَيدٍ ﴿زَكَرِيَّآ﴾ بدلٌ منهُ أو عطفُ بيانٍ له.

(٣) ـ ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا﴾.

﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا﴾ لأنَّ الإخفاءَ والجهرَ عندَ اللهِ سِيَّانِ، والإخفاءُ أشَدُّ إخباتًا وأكثَرُ إخلاصًا، أو لئلَّا يُلامَ على طلبِ الولدِ في إبَّانِ[٤] الكبرِ، أو لئلَّا يطَّلِعَ عليه مَوالِيْهِ الذين خافَهُم، أو لأنَّ ضعفَ الهرمِ أَخْفَى صوتَهُ.

واختُلفَ في سنِّهِ حينئذٍ؛ فقيل: سِتُّونَ، وقيل: سبعونَ، وخمسٌ وسبعونَ، وخمسٌ وثمانون.

(٤) ـ ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلۡعَظۡمُ مِنِّي وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا وَلَمۡ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيّٗا﴾.

﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلۡعَظۡمُ مِنِّي﴾ تفسيرٌ للنِّداءِ، والوهنُ: الضَّعفُ. وتخصيصُ العَظْمِ

---

(١) في (خ) و(ض): «عليك».

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٦) عن يحيى بن يعمر، و«المحتسب» (٢/ ٣٧)، و«الكشاف» (٥/ ٢٣٢)، عن الحسن. والمعنى كما في «الكشاف»: هذا المتلوُّ من القرآن ذكَّر رَحمةَ ربِّك.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٦)، و«شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٢٩٧) عن يحيى بن يعمر.

(٤) في (ت): «أيام».

لأنَّه دعامَةُ البدنِ وأصلُ بنائِهِ، ولأنَّه أصلَبُ ما فيهِ فإذا وهنَ كان ما وراءَهُ أوهنَ، وتوحيدُه لأنَّ المرادَ به الجنسُ.

وقُرِئَ (وَهُـنَ) بالضمِّ والكسرِ[1]، ونظيرُه (كمل) في الحركاتِ الثَّلاثِ.

﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ شبَّهَ الشَّيبُ في بياضِهِ وإنارَتِه بشُـواظِ النَّارِ، وانتشارُهُ وفشـوُّهُ فـي الشَّـعرِ باشـتِعالِها، ثمَّ أُخـرِجَ مُخرجَ الاسـتعارةِ، وأُسـندَ الاشـتعالُ إلى الـرَّأسِ الـذي هو مـكانُ[2] محلِّ الشَّـيبِ مُبالغـةً، وجَعَلَهُ مميِّـزًا إيضاحًـا للمَقصودِ، واكتَفـى بالـلامِ عَـن الإضافـةِ للدَّلالـةِ علـى أنَّ علـمَ المُخاطـبِ بتعيُّنِ المـرادِ يُغني عـن التَّقييدِ.

﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ بـل كلَّمـا دعوتُكَ اسـتَجَبْتَ لي، وهو توسُّـلٌ بمـا سـلفَ معَـهُ مـن الاسـتجابةِ، وتنبيـهٌ علـى أنَّ المدعـوَّ لـه وإن لـم يَكُـن مُعتـادًا فإجابَتُـه مُعتـادةٌ، وأنَّـه تَعالـى عـوَّدَه بالإجابـةِ وأطمعَهُ فيها، ومـن حقِّ الكَريـمِ أن لا يُخيِّـبَ مَـن أطمعَهُ.

سُورَةُ مريمَ عليها السَّلام

قوله: «والوَهنُ: الضَّعفُ»:

الراغبُ: الوهنُ: الضَّعفُ مِن حيثُ الخَلْقُ والخُلُقُ، قالَ تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾ وقال: ﴿وَلَا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ﴾ [النساء: ١٠٤][3].

---

(١) كلاهما في «المختصر في شواذ القرآن» (ص: ٨٦) عن بعضهم، ونسب أبو حيان في «البحر» (١٤/ ٣٩١) الكسر للأعمش.

(٢) «مكان»: ليس في (خ).

(٣) انظر: «المفردات في غريب القرآن» (مادة: وهن).

قوله: «وتَخصيصُ العَظمِ لأنَّه دعامَةُ البَدنِ وأصلُ بنائِه، ولأنَّه أصلَبُ ما فيه»:

قال الطِّيبيُّ: يَعني أصلُ الكَلامِ: ضَعُفَ بَدني، وإنَّما كَنَى عَنه بقولِه: ﴿وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي﴾ وخصَّ العظمَ بالذِّكرِ لأنَّه كالأَساسِ للبَدنِ وكالعَمودِ للبَيتِ، وإذا وقعَ الخَللُ في الأُسِّ وسقَطَ العَمودُ تَداعى الخَللُ في البِناءِ وسقطَ البيتُ، فالكِنايَةُ مَبنيَّةٌ على التَّشبيهِ، أو أنَّ العظمَ أصلبُ ما في الإنسانِ، فيلزَمُ مِن وَهنِه وهنُ جَميعِ الأَعضاءِ بالطَّريقِ الأَوْلى فالكِنايةُ غيرُ مَسبوقَةٍ بالتَّشبيهِ[1].

قوله: «شبَّه الشَّيبُ في بياضِه وإنارتِه بشُواظِ النَّارِ وانتشارُه وفشوُّه في الشَّعرِ باشتِعالِها»:

قال الطِّيبيُّ: كتبَ صاحبُ «الإيضاح» في حاشيةِ كتابِه: إنَّ في جعلِ الآيةِ مِن التَّشبيهينِ نظرًا؛ لأنَّ المذكورَ في طرفي التشبيه في الاستعارة بالكناية اسمُ المشبَّهِ دونَ المشبَّهِ به، والاستعارَةُ بالكِنايَةِ تَستَلزِمُ الاستعارةَ التَّخييليَّةَ؛ فإنَّ التَّخييليَّةَ: إمَّا إثباتُ أمرٍ مختصٍّ بالمشبَّهِ به للمشبَّه مِن غيرِ أَنْ يكونَ هناك أمرٌ ثابتٌ حِسًّا أو عقلًا أُطلِقَ عليه اسمُ ذلك الأمرِ، وإمَّا إطلاقُ لفظٍ على صُورَةٍ وَهميَّةٍ قُدِّرَت مُشابهةً لصورةٍ مُحقَّقَةٍ هي مَعنى ذلك اللفظِ، فلو كانَ تشبيهُ الشَّيبِ بشواظِ النَّارِ كما ذكرَهُ مَقصودًا في الآيةِ لكانَت استعارةً بالكنايَةِ، ولو كانت استعارةً بالكنايةِ لكانَ قولُه: ﴿وَٱشْتَعَلَ﴾ استعارةً تخييليَّةً، وذلك لا يمكنُ لأنَّه جعلَ انتشارَ الشيبِ في الشَّعرِ وفشوَّهُ فيه وأخذَه منه كلَّ مأخذٍ تَشبيهًا باشتعالِ النَّارِ، وهو ينافي ذلك الأمرَ لِمَا مرَّ أنَّ الاستعارةَ التَّخييليَّةَ لا تعتمِدُ المشبَّه أمرًا محقَّقًا، والأَوْلَى أَنْ يُجعَلَ المشبَّهُ انتشارَ

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٥٦٣).

الشَّيبِ في الشَّعرِ، والمشبَّهُ به اشتعالَ النَّارِ، والجامِعُ فشوُّ الشَّيءِ في الشَّيءِ، انتهى ما كتبَه صاحِبُ «الإيضاح».

قال الطِّيبِيُّ: وإنَّما دخلَ عليه هذا مِن جَعْلِ التَّشبيهَيْنِ تَمْهيدًا لقاعدَةِ الاستعارَةِ المُمكِنَةِ لأنَّها مُستدعيَةٌ لِمَا ذُكرَ، وذهب عنه أنَّ التَّشبيهينِ تمهيدٌ للاستعارةِ التَّمثيليَّةِ، وهو أن يُنتزَعَ التَّشبيهُ مِن عدَّةِ أُمورٍ مُتصوَّرَةٍ، فلا بُدَّ مِن سبقِ تشبيهِ حالةِ الشَّيبِ بحالةِ النَّارِ وحالةِ فُشوِّهِ في الرَّأسِ بحالةِ اشتعالِ النَّارِ في الحطبِ كما قال:

[واشتَعَلَ المُبْيَضُّ في مُسْوَدِّه   مثلَ اشتعالِ النارِ في جَزْلِ الغَضَا][1]

قوله: «وأُسنِدَ الاشتعالُ إلى الرَّأسِ الذي هو مكانُ الشَّيبِ مُبالغَةً»:

قال الطِّيبِيُّ: هذا أخذٌ في فرعِ علمِ المعاني بعدَ الفَراغِ مِن فرعِ علمِ البَيانِ، يريدُ أنَّ أصلَ الكَلامِ: اشتعلَ شيبُ رَأْسِي، فتركَ هذه المرتبَةَ إلى ما هيَ أبلَغُ وهيَ: اشتعلَ الرَّأسُ شيبًا، وكونُها أبلَغَ مِن جِهاتٍ:

إِحداهَا: إسنادُ الاشتعالِ إلى الرَّأسِ لإفادَةِ شُمولِ الاشتعالِ؛ لأنَّ وِزانَ (اشتعلَ شَيبُ رَأْسِي) و(اشتعَلَ رَأسِي شَيْبًا)، وِزانُ (اشتَعَلَ النَّارُ في بَيتِه) و(اشتَعلَ بيتُه نارًا).

وثانيها: الإجمالُ والتَّفصيلُ في طَريقِ التَّمييزِ.

وثالثُها: تَنكيرُ ﴿شَيْبًا﴾ لإفادَةِ التَّعظيمِ[2].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٥٦٤ـ ٥٦٥)، وما بين معكوفتين منه، والبيت من مقصورة ابن دريد كما في «شرح أبيات مغني اللبيب» للبغدادي (٦/ ٣١٦).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٥٦٥ـ ٥٦٦).

قوله: «واكتفى باللامِ عَنِ الإضافَةِ»: مَرَّ تَحقيقُ هذا عندَ قولِه: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ﴾ [البقرة: ٣١].

(٥ ـ ٦) ـ ﴿وَإِنِّى خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِىَ مِن وَرَآءِى وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِى عَاقِرًا فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِى وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾.

﴿وَإِنِّى خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِىَ﴾ يعني: بني عمِّه، وكانوا أشرارَ بني إسرائيلَ، فخافَ أن لا يُحسِنُوا خلافتَهُ على أمَّته ويبدِّلُوا عليهِمْ دينَهُم[١].

﴿مِن وَرَآءِى﴾: بعدَ مَوْتي. وعَن ابن كثيرٍ المدُّ والقصرُ بفتحِ الياءِ[٢]، وهو مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ أو بمَعنى الولاية في الموالي؛ أي: خِفتُ فِعلَ الموالي مِن ورائي، أو الذين يَلُونَ الأمرَ مِن وَرائي.

وقُرِئَ: (خَفَّتِ الموالي مِن وَرائي)[٣]؛ أي: قَلُّوا وعَجَزُوا عن إقامةِ الدِّينِ بَعدِي، أو: خَفُّوا ودَرَجُوا قُدَّامِي، فعلى هذا كانَ الظَّرفُ مُتعلِّقًا بـ(خَفَّت).

قوله: «وعن ابنِ كَثيرٍ المدُّ والقَصرُ»: قال الطِّيبيُّ: قراءَةُ القَصرِ شاذَّةٌ[٤].

---

(١) في (خ): «ويبدلوا دينهم عليهم».

(٢) ذكر ابن مجاهد في «السبعة» (ص: ٤٠٧)، والأزهري في «معاني القراءات» (٢/ ١٢٩)، وابن خالويه في «إعراب القرآن» (ص: ٢٤٦ ـ ٢٤٧) روايتين عن ابن كثير: الأولى عن قنبل مهموزةً ممدودةً مفتوحة الياء، والثانية عن شبل بغير همز وبفتح الياء مثل عصاي. والأولى في «التيسير» (ص: ٢٧٠) و(ص: ٤٢٨)، وهي المعتمدة عن ابن كثير. والثانية عُدَّت من الشواذ. انظر: «المختصر في شواذ القرءات» (ص: ٨٦)، و«شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٢٩٧).

(٣) نسبت لعثمان وزيد بن ثابت وابن عباس رضي الله عنهم وغيرهم. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٦)، و«المحتسب» (٢/ ٣٧).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٥٦٧)، وانظر ما تقدم في تخريج القراءة.

قال أبو البقاءِ: هُو مِن قَصرِ المَمدودِ[(١)].

قوله: «ودرجوا»: الراغب: الدَّرْجُ: طيُّ الكتابِ والثَّوبِ، واستُعيرَ للمَوتِ كما استُعيرَ الطَّيُّ له في قَولِهم: طَوَتْهُ المَنِيَّةُ[(٢)].

﴿وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِي عَاقِرًا﴾ لا تَلِدُ ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ﴾ فإنَّ مِثلَهُ لا يُرجَى إلا مِن فَضلِكَ وكمالِ قُدرَتِكَ فإنِّي وامرأتي لا نصلُحُ للوِلادةِ ﴿وَلِيًّا﴾ مِن صُلْبي ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾ صِفَتانِ له، وجَزَمَهُما أبو عمرٍو والكِسائيُّ[(٣)] على أنَّهما جوابُ الدُّعاءِ، والمرادُ: وراثةُ الشَّرعِ والعلمِ فإنَّ الأَنبِيَاءَ لا يورِّثونَ المالَ.

وقيل: ﴿يَرِثُنِي﴾ الحُبُورةَ فإنَّه كانَ حبرًا ﴿وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾ الملكَ، وهو يعقوبُ بن إسحاقَ عليهِما السَّلامُ.

وقيل: كان يعقوبُ أخا زكريَّا، أو عمرانَ بنِ ماثانَ مِن نَسلِ سُليمان[(٤)].

وقرئَ (يَرِثُني وارثَ آلِ يَعقوبَ)[(٥)] على الحالِ مِن أحدِ الضَّميرينِ.

و: (أُوَيْرِثَ) بالتَّصغيرِ لصِغَرِه[(٦)].

---

(١) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (٢/ ٨٦٦).

(٢) انظر: «المفردات في غريب القرآن» (ص: ٣١١).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٤٠٧)، و«التيسير» (ص: ١٤٨).

(٤) يعني: يعقوبُ هذا وعِمرانُ أبو مريم أَخَوان من نسل سُليمان بن داوُد عليهم السلام. انظر: «الكشاف» (٥/ ٢٣٥).

(٥) نسبها الزمخشري في «الكشاف» (٥/ ٢٣٥) إلى ابن عباس والجحدري.

(٦) ضبط (أويرثَ) في النسخ الخطية لـ«الكشاف» بالنصب كما بيَّنَّا في تحقيقه، فهو حال كما في القراءة السابقة، لكن من ضمير الفاعل فقط؛ لعدم ملاءمة التصغير لضمير المفعول المختص بزكريا عليه السلام. وضبط في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٦) بالرفع واقتصر فيه على لفظ =

و(وارثٌ مِن آلِ يَعقوبَ)[1] على أنَّه فاعلُ ﴿يَرِثُنِي﴾ وهذا يُسمَّى: (التَّجريدَ) في علمِ البَيانِ؛ لأنَّه جرِّدَ عن المذكورِ أوَّلًا مع أنَّه المرادُ.

﴿وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾: تَرضاه قَوْلًا وعَمَلًا.

قوله: «صِفتانِ له»:

قال صاحبُ «المفتاح»: الأَوْلَى حملُ قراءةِ الرَّفعِ على الاستئنافِ دونَ الوَصفِ؛ لئلَّا يلزمَ منه أنَّه لم يُوْهَبْ مَن يوصفُ بهذا؛ لأنَّ يحيى قُتِلَ قبلَ زكريَّا عليهما السَّلام[2].

قال الطِّيبيُّ: وهذا واردٌ على الوُجوهِ المَذكورَةِ كلِّها؛ لأنَّ قولَه: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾ مرتَّبٌ بالفاءِ على الدُّعاءِ، وهو ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي﴾، إلى قوله: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِى﴾ وهو وصفٌ مناسِبٌ لطلبِ ولدٍ شأنُه أن يرثَ بعدَه، على أنَّ الاستئنافَ أيضًا رابطٌ معنويٌّ، لا سيَّما أنَّه في هذا في المقامِ واردٌ لبيانِ الموجبِ، قال صاحبُ «الكشاف» في أولِ سورةِ البقرَةِ: إنَّ الكَلامَ المُبتدأَ عَقِبَ ﴿ٱلْمُتَّقِينَ﴾ سبيلُه الاستئنافُ، وإنَّه مَبنيٌّ على تقديرِ سؤالٍ،

= (أويرث)، ويؤيد الرفع أن القراءة عند أبي حيان في «البحر المحيط» (١٤/ ٣٩٥) بلفظ: (أويرثٌ من آل يعقوب).

وقال ابن خالويه: كأنه أراد (وُوَيْرثٌ) فقلبت الواو همزة لانضمامها واجتماعها مع الأخرى.

(١) نسبت لابن عباس رضي الله عنه والجحدري. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٦)، ونسبها ابن جني في «المحتسب» (٢/ ٣٨)، لعلي رضي الله عنه وابن يعمر والحسن والجحدري وقتادة وغيرهم.

(٢) انظر: «مفتاح العلوم» (ص: ٣٢١)، و«فتوح الغيب» (٩/ ٥٦٩).

فذلك إدراجٌ له في حكمِ ﴿ٱلْمُتَّقِينَ﴾ وتابعٌ له في المَعنى وإن كانَ مُبتدأً في اللفظِ، فهو على الحقيقةِ كالجارِي عليه.

قال الطِّيبِيُّ: والجوابُ الصَّحيحُ: أنَّ الأنبياءَ صلواتُ اللهِ عليهم وإن كانُوا مُسْتَجابي الدَّعوةِ ليس كلُّ ما دعوه استجيبَ لَهُم؛ لأنَّ قضاءَ اللهِ لا يُدفَعُ، أَلَا ترى إلى إبراهيمَ عليهِ السَّلامُ ودعائِه في حَقِّ أبيهِ، وإلى دعوةِ نبيِّنا صلواتُ اللهِ وسلامُه عليه، حيثُ قال: «وسأَلتُه أنْ لا يُذيقَ بعضَهُم بأسَ بعضٍ فمَنَعنِيهَا»[1] وكانَ مِن قضاءِ اللهِ وقَدَرِه أن يوجدَ يحيى نبيًّا صالحًا ثمَّ يُقتلَ فاستُجيبَ دعاءُ زكريَّا في إيجادِه ومُنعَ أن يكونَ وارثًا له مِن بَعدِه، انتهى[2].

قوله: «فإن الأنبياءَ لا يورثونَ المالَ»:

هذا مأخوذٌ مِن حديثِ: «إنَّ العُلماءَ ورثةُ الأنبياءِ، لم يورثوا دينارًا ولا دِرهمًا إنَّما ورثوا العِلمَ، فمَن أخذَ به فقَدْ أخذَ بحَظٍّ وافرٍ» رواهُ التِّرمذيُّ من حديثِ أبي الدَّرداءِ[3].

قوله: «الحبورَة» قال الطِّيبِيُّ: وُجِدَ بخطِّ الزَّمخشريِّ: كأَنَّها مصدَرُ حَبُرَ الرَّجلُ كقَضُوَ: إذا تُعجِّبَ مِن قضائِه، وإلَّا الحُبورُ هو السُّرورُ[4].

---

(١) رواه الترمذي (٢١٧٥) بهذا اللفظ من حديث خباب بن الأرت رضي الله عنه، ورواه مسلم (٢٨٩٠) من حديث سعد رضي الله عنه بلفظ: «وسألته أن لا يجعل بأسهم بينهم فمنعنيها».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٥٧٠).

(٣) رواه الترمذي (٢٦٨٢)، ورواه أيضاً أبو داود (٣٦٤١)، وابن ماجه (٢٢٣). قال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص: ٤٥٩): صححه ابن حبان والحاكم وغيرهما، وحسنه حمزة الكناني، وضعفه غيرهم بالاضطراب في سنده، لكن له شواهد يتقوى بها، ولذا قال شيخنا: له طرق يعرف بها أن للحديث أصلاً.

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٥٧٢). وكلام الزمخشري ورد في نسخة الأتقاني من «الكشاف»، وقد أثبتناه في حواشيه، وليس فيه: «إذا تعجب...». انظر: «الكشاف» (٥/ ٢٣٦).

قولـه: «و: (وارثٌ مِـن آلِ يعقـوبَ) علـى أنـه فاعِـلُ ﴿ يَرِثُنِي ﴾، وهذا يسـمى: التَّجريـدَ، فـي علـمِ البَيانِ»:

قال الطِّيبيُّ: التَّجريدُ: هو أن يُنتزعَ مِن مُتَّصفٍ بصفةٍ آخَرُ مثلُه فيها مُبالغَةً لكمالها فيه نحو: لقيتُ مِن فلانٍ أسدًا.

قال ابنُ جنِّي: وهي قراءَةُ عليٍّ وابنِ عبَّاسٍ وابنِ يعمر والحسنِ والجحدريِّ وقتادَةَ وجعفرِ بن مُحمَّدٍ، وهو ضَربٌ من العربيَّةِ غريبٌ مَعناه التَّجريدُ، يريد: فهَبْ لي مَن لَدنكَ وَلِيًّا يَرِثُني مِنه أو به وارثٌ مِن آلِ يَعقوبَ، وهو الوارِثُ نفسُه فكأنَّه جرَّدَ مِنه وارثًا.

ومنه قوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ﴾ [فصلت: ٢٨]، وهي بنفسِها دارُ الخلدِ فكأنَّه جرَّدَ مِن الدَّارِ دارًا.

قال: وقد أَفْرَدنا لهذا الضَّربِ بابًا في كتابِ «الخصائص» فاعرِفُه؛ فإنَّه مَوضوعٌ غَريبٌ لطيفٌ(١).

(٧) ـ ﴿ يَٰزَكَرِيَّآ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ ٱسْمُهُۥ يَحْيَىٰ لَمْ نَجْعَل لَّهُۥ مِن قَبْلُ سَمِيًّا ﴾.

﴿ يَٰزَكَرِيَّآ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ ٱسْمُهُۥ يَحْيَىٰ ﴾ جـوابٌ لِندائـهِ ووعـدٌ بإجابـةِ دُعائِـه، وإنَّمـا تَولَّى تسـميتَهُ تشـريفًا له.

﴿لَمْ نَجْعَل لَّهُۥ مِن قَبْلُ سَمِيًّا﴾: لـم يُسـمَّ أحـدٌ بـ(يحيـى) قبلَـه، وهـو شـاهدٌ بأنَّ التَّسـمِيَةَ بالأسـامي الغريبـةِ تنويهٌ للمُسـمَّى.

وقيل: ﴿سَمِيًّا﴾: شَبيهًا؛ كقوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥] لأنَّ المُتماثلينِ يَتشاركانِ في الاسمِ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٥٧١ ـ ٥٧٢)، وانظر كلام ابن جني في «المحتسب» (٢/ ٣٨ ـ ٣٩).

والأظهرُ أنَّه اسمٌ أعجمِيٌّ، وإن كانَ عربيًّا فمنقولٌ مِن فِعْلٍ كـ(يعيشَ) و(يعمرَ) قيل: سُمِّيَ بهِ لأنَّه حَيِيَ به رَحِمُ أمِّهِ، أو لأنَّ دينَ اللهِ حَيِيَ بدَعوَتِه.

(٨ - ٩) - ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا ۝٨ قَالَ كَذَٰلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا﴾.

﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عُتِيًّا﴾ جَساوةً[1] وقحولاً في المفاصل، وأصلُه: عتوٌّ[2] كـ: قُعودٍ، فاستَثْقَلوا تواليَ الضمَّتين والواوين، فكسروا التاء فانقلبتِ الواوُ الأولى ياءً، ثم قُلبت الثانيةُ وأُدغمتْ.

وقرأ حمزةُ والكسائيُّ وحفصٌ: ﴿عِتِيًّا﴾ بالكسر[3].

وإنما استَعْجَبَ الولدَ من شيخٍ فانٍ وعجوزٍ عاقرٍ اعترافًا بأنَّ المؤثِّر فيه كمالُ قدرتِه، وأن الوسائطَ عند التحقيقِ مُلغاةٌ، ولذلك ﴿قَالَ﴾؛ أي: اللهُ، أو الملَكُ المبلِّغُ للبِشارةِ تَصديقًا له:

﴿كَذَٰلِكَ﴾: الأمرُ كذلك، ويجوزُ أَنْ تكونَ الكافُ مَنصوبةً بـ(قال) في ﴿قَالَ رَبُّكَ﴾ و(ذلك) إشارةٌ إلى مُبهَمٍ يفسِّرُه ﴿هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ﴾، ويؤيِّدُ الأوَّلَ قراءةُ مَن قرأَ: (وهو عليَّ هيِّنٌ)[4]؛ أي: الأمرُ كمَا قلتَ أو كما وُعدتَ وهو على ذلك يَهونُ عليَّ،

---

(١) جسا: ضد لطف، وجسا الشيخ جسواً: بلغ غاية السن، وجسيت اليد وغيرها جسواً: يبست. انظر: «الصحاح» (مادة: جسا).

(٢) في (خ): «عتوو» وفي نسخة في الهامش كالمثبت، وكلاهما صواب.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٤٠٧)، و«التيسير» (ص: ١٤٨).

(٤) نسبت للحسن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٦). وهي تؤيد الوجه الأول لأن الواو لا يناسبُها أن يكونَ ما بعدَها مقولاً لما قبلَها، بخلاف تركها.

أو كما وعدتُ وهو عليَّ هَيِّنٌ لا أحتاجُ فيما أريدُ أَنْ أفعلَهُ إلى الأسبابِ، ومفعولُ ﴿ قَالَ ﴾ الثَّاني محذوفٌ.

﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا ﴾ بل كنتَ مَعدومًا صرفًا، وفيه دليلٌ على أنَّ المعدومَ ليسَ بشيءٍ. وقرأ حمزةُ والكسائيُّ: ﴿وَقَدْ خَلَقْناكَ﴾[1].

قوله: «وقحولًا» في «الصحاح»: قحَلَ الشَّيءُ يَقحُلُ قُحولًا: إذا يَبِس[2].

قوله: «ويجوزُ أن تكونَ الكافُ مَنصوبةً، بـ﴿ قَالَ ﴾، في ﴿قَالَ رَبُّكَ ﴾»:

قال الطِّيبيُّ: إنَّما أعملَ الثَّانيَ دونَ الأوَّلِ لأنَّه لا يَكادُ يوجَدُ في الكَلامِ الفَصيحِ ـ لا سِيَّما في التَّنزيلِ ـ (كذلك) وهوَ مَنصوبٌ وعامِلُه مقدَّمٌ عليه، بل يَكونُ مُؤخرًا نحو: ﴿وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [الأنعام: ٨٤]، ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ [البقرة: ١٤٣]، إلى غير ذلك، وذلك لأنَّه لا واسطَةَ تُلحِقُ ما بعدَه بما قبلَه على سبيلِ التشبيه، بخلافِ ما إذا كان مرفوعًا فإنَّ الجُملةَ حينئذٍ للتَّقريرِ، وعليه كلامُ صاحبِ «التقريب»: الكاف إمَّا رفعٌ و(ذلك) إشارةٌ إلى قولِ زكريَّا عليه السَّلام؛ أي: الأمرُ كذلكَ، تَصديقًا له، ثمَّ ابتدأَ: ﴿قَالَ رَبُّكَ ﴾، فينتصبُ ﴿هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ﴾ ـ وكذا (وهو) على قراءة الواوِ ـ بـ﴿قَالَ ﴾؛ أي: قالَ: وهو على ذلك يهونُ عليَّ، وإمَّا نَصبٌ بـ﴿قَالَ ﴾، و(ذلك) مُبهَمٌ يفسِّرُه ﴿هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ ﴾، فعلى قراءةِ الواوِ لا يكونُ تَفسيراً لوجودِ العاطف، فالوجهُ أن يشارَ بـ(ذلك) إلى ما تقدَّمَ مِن وعدِ اللهِ حتَّى لا يحتاجَ إلى تفسيرٍ؛ أي: قالَ قَوْلًا مثلَ ذلك الوَعدِ، فحينئذٍ يَبقى ﴿هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ ﴾ بالواوِ وبدونِها غيرَ منصوبٍ بـ﴿قَالَ ﴾ المظهَرِ لاشتغالِه بما قبلَه،

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٠٨)، و«التيسير» (ص: ١٤٨).

(٢) انظر: «الصحاح» (مادة: قحل).

فيضمَرُ ﴿قَالَ﴾ على كلتا القراءتين لينصبَه، أو لا يضمرُ لأنَّ اللهَ هو المُخاطَبُ[1].

(١٠ ـ ١١) ـ ﴿قَالَ رَبِّ ٱجْعَل لِّيٓ ءَايَةً قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَ لَيَالٍ سَوِيًّا ﴿١٠﴾ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنَ ٱلْمِحْرَابِ فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ أَن سَبِّحُوا۟ بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾.

﴿قَالَ رَبِّ ٱجْعَل لِّيٓ ءَايَةً﴾: علامةً أعلمُ بها وقوعَ ما بشَّرْتَني به ﴿قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾ سَوِيَّ الخَلْقِ ما بك من خَرَسٍ ولا بَكَم.

وإنَّما ذكرَ الليالِيَ هاهنا والأيامَ في (آلِ عمرانِ)[2] للدَّلالةِ على أنَّه استمرَّ عليه المنعُ مِن كلامِ النَّاسِ والتَّجرُّدُ للذِّكرِ والشُّكرِ ثلاثةَ أيامٍ ولياليهنَّ.

﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنَ ٱلْمِحْرَابِ﴾: مِن المُصلَّى، أو: من الغرفةِ ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ﴾: فأومَأَ إليهم؛ لقوله: ﴿إِلَّا رَمْزًا﴾ [آل عمران: ٤١]، وقيل: كتبَ لَهُم على الأرضِ.

﴿أَن سَبِّحُوا۟﴾: صَلُّوا، أو: نزِّهوا ربَّكُم ﴿بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ طرَفَي النَّهارِ، ولعلَّهُ كانَ مأمورًا بأن يسبِّحَ ويأمرَ قومَهُ بأَنْ يُوافِقوهُ، و﴿أَن﴾ تَحتمِلَ أَنْ تكونَ مصدريةً وأن تكونَ مفسِّرةً.

قوله: «وقيل: كتبَ لهم على الأرضِ»:

قلتُ: يؤخَذُ مِن هذا أنَّ تحريمَ الكتابَةِ خاصٌّ بنبيِّنا ﷺ دونَ سائرِ الأنبياءِ.

(١٢ ـ ١٣) ـ ﴿يَٰيَحْيَىٰ خُذِ ٱلْكِتَٰبَ بِقُوَّةٍ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا ﴿١٢﴾ وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا وَزَكَوٰةً وَكَانَ تَقِيًّا﴾.

﴿يَٰيَحْيَىٰ﴾ على تقديرِ القولِ ﴿خُذِ ٱلْكِتَٰبَ﴾؛ أي: التَّوراةَ ﴿بِقُوَّةٍ﴾: بجدٍّ

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٥٧٨).

(٢) في قوله تعالى: ﴿قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا﴾ [آل عمران: ٤١].

واستظهارٍ بالتَّوفيقِ ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا﴾ يعني: الحكمةَ وفهمَ التَّوراةِ.

وقيل: النبوَّةَ، أحكمَ اللهُ عقلَهُ في صِباهُ واستنبأَهُ.

قوله: «وقيل: النبوة»:

قال الإمام: الأقرَبُ هذا؛ لأنَّه تعالى ذكرَ هنا مناقِبَ شريفَةً ليحيى على سَبيلِ المدحِ، ولا ارتيابَ أنَّ أشرَفَها النُّبوةُ فوجبَ حملُه عليهَا[1].

وقد وردَ ذلك عن ابنِ عبَّاسٍ[2].

﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا﴾: ورحمةً مِنَّا عليه، أو: رحمةً وتعطُّفًا في قلبِهِ على أبويهِ وغيرهما، عطفٌ على ﴿ٱلْحُكْمَ﴾.

﴿وَزَكَوٰةً﴾: وطهارةً مِن الذُّنوبِ، أو: صدقةً؛ أي: تصدَّقَ اللهُ به على أبويهِ، أو مكَّنه ووفَّقَه للتَّصدُّقِ على النَّاسِ.

﴿وَكَانَ تَقِيًّا﴾: مُطيعًا مُتجنِّبًا عن المعاصِي.

(١٤ ـ ١٥) ـ ﴿وَبَرًّا بِوَٰلِدَيْهِ وَلَمْ يَكُن جَبَّارًا عَصِيًّا (١٤) وَسَلَٰمٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾.

﴿وَبَرًّا بِوَٰلِدَيْهِ﴾: وبارًّا بهما ﴿وَلَمْ يَكُن جَبَّارًا عَصِيًّا﴾: عاقًّا أو عاصيَ ربِّه.

﴿وَسَلَٰمٌ عَلَيْهِ﴾ مِن اللهِ[3] ﴿يَوْمَ وُلِدَ﴾ مِن أنْ ينالَه الشَّيطانُ بما ينالُ به بني آدمَ ﴿وَيَوْمَ يَمُوتُ﴾ مِن عذابِ القبرِ ﴿وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾ مِن عذابِ النَّارِ وهولِ القيامةِ.

---

(١) انظر: «التفسير الكبير» للرازي (٢١/ ٥١٦).

(٢) ذكره الواحدي في «الوسيط» (٣/ ١٧٨)، والديلمي في «مسند الفردوس» (٤/ ٤٠٢).

(٣) في (خ): «﴿وَسَلَٰمٌ﴾ من الله ﴿عَلَيْهِ﴾».

(١٦) ـ ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتۡ مِنۡ أَهۡلِهَا مَكَانٗا شَرۡقِيّٗا﴾.

﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ﴾: في القُرآنِ ﴿مَرۡيَمَ﴾ يعني: قصَّتَها ﴿إِذِ ٱنتَبَذَتۡ﴾: اعتزلَتْ، بدلٌ مِن ﴿مَرۡيَمَ﴾ بدلَ الاشتمالِ لأنَّ الأحيانَ مُشتمِلةٌ على ما فيها، أو بدلَ الكلِّ لأنَّ المرادَ بمريمَ قصَّتها وبالظَّرفِ الأمرَ الواقعَ فيه وهما واحدٌ، أو ظرفٌ لِمُضافٍ مُقدَّرٍ(١).

وقيل: ﴿إِذِ﴾ بمعنى (أنْ) المصدريَّةِ كقولِك: لا أكرمتُكَ إذ لم تُكرِمْني، فتكونُ بَدلًا لا مَحالةَ(٢).

﴿مِنۡ أَهۡلِهَا مَكَانٗا شَرۡقِيّٗا﴾ شرقيَّ بيتِ المَقدسِ، أو شرقيَّ دارِها، ولذلك اتَّخذَ النَّصارَى المشرقَ قِبلةً. و﴿مَكَانٗا﴾ ظرفٌ، أو مفعولٌ لـ﴿ٱنتَبَذَتۡ﴾ مُتضمِّنةً معنى: أتَتْ.

قوله: «بدلٌ مِن مريمَ بدلَ اشتِمالٍ؛ لأنَّ الأحيانَ مُشتملَةٌ على ما فيها»:

قال أبو حيَّان: نصبُ (إذ) بـ: اذكُرْ على جهَةِ البدليَّةِ يَقتضي التَّصرُّفَ في (إذ)، وهي مِن الظُّروفِ التي لم يُتصَرَّف فيها إلا بإضافةِ ظرفِ زمانٍ إليها، فالأَوْلى أنْ يُجعَلَ ثَمَّ مَعطوفٌ محذوفٌ دلَّ عليه المعنى، وهو العامِلُ في (إذ)، وتبقَى على ظرفيَّتِها وعدمِ تَصرُّفِها؛ أي: اذكُر مريمَ وما جرى لها إذ انتبَذَتْ.

---

(١) قوله: «أو ظرف لمضافٍ مقدَّرٍ» تقديره: خبرَ مريمَ، وهو أَولى من كونه بدلًا؛ لأن حذف مفردٍ أَولى من حذفِ جملةٍ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٦٠٩).

(٢) قوله: «وقيل: ﴿إِذِ﴾ بمعنى (أنْ) المصدريَّةِ...» كون (إذ) مصدرية ذكره أبو البقاء، وهو قول ضعيف للنحاة، وقوله: «لا أكرمتك إذ لم تكرمني»؛ أي: لعدم إكرامك لي، والظاهر أنها ظرفية أو تعليلية إن قلنا به، وقوله: «فتكون»؛ أي: ﴿إِذِ ٱنتَبَذَتۡ﴾ على هذا القول وهو بدل اشتمال أيضاً. انظر: «حاشية الشهاب» (٦٣/ ١٤٩).

واستبعَدَ أبو البقاءِ قولَ الزَّمخشَرِيِّ، قال: لأنَّ الزَّمانَ إذا لم يَكُنْ حالًا عن الجُثَّةِ ولا خَبرًا عنها ولا وَصْفًا لها لم يَكُن بَدَلًا منها.

قال أبو حيَّان: واستبعادُه ليسَ بشيءٍ لعدمِ المُلازمَةِ[1].

وقال السَّفاقسيُّ بعدَ ما ذكر أبو حيَّان أنَّه الأَوْلَى: أَوْلى مِنهُ أن يكونَ ظَرْفًا لِمُضافٍ مَحذوفٍ؛ أي: خبرَ مريم؛ لأنَّ حذفَ مُفردٍ أَوْلَى مِن حذفِ جُملَةٍ، ولعلَّ حذفَ المُضافِ أكثرُ مِن حذفِ المعطوفِ.

(١٧) ـ ﴿فَاتَّخَذَتْ مِن دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾.

﴿فَاتَّخَذَتْ مِن دُونِهِمْ حِجَابًا﴾: سِترًا ﴿فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾.

قيل: قَعَدَتْ في مَشْرُقَةٍ[2] للاغتسالِ مِن الحيضِ محتجِبةً بشَيءٍ يَستُرُهَا، وكانَتْ تتحوَّلُ مِن المَسجدِ إلى بيتِ خالتِها إذا حاضَت وتعودُ إليه إذا طهرَتْ، فبينَما هي في مُغتَسَلِها أتاها جِبريلُ مُتمثِّلًا بصورةِ شَابٍّ أمردَ سويِّ الخلقِ[3]؛ لتستأنسَ بكَلامِه. ولعلَّهُ ليهيجَ شهوتَها فتنحدرَ نُطفَتُها إلى رَحِمِها.

قوله: «ولعلَّهُ لتهيجَ شَهوَتُها فتنحَدِرَ نطفَتُها إلى رَحِمِها»:

قلتُ: كانَ المُصنِّفُ في غُنيَةٍ عن هذا الكَلامِ الفاسدِ، ولكن هذا ثمرةُ التَّوغُّلِ في الفلسفَةِ[4].

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (١٤/ ٤٠٥ ـ ٤٠٦)، وانظر كلام أبي البقاء في «التبيان في إعراب القرآن» (٢/ ٨٦٨).

(٢) المَشرقةُ ـ مثلثة الراء ـ: محل شروق الشمس والقعود فيه شتاء. انظر: «حاشية الشهاب» (٦/ ١٤٨).

(٣) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٧/ ٣٥٠) عن عكرمة.

(٤) قال أبو السعود في «تفسيره» (٥/ ٢٦٠ ـ ٢٦١): وأما ما قيل من أن ذلك لتهييج شهوتِها فتنحدر =

(١٨ ـ ١٩) ـ ﴿قَالَتْ إِنِّىٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا ۝١٨ قَالَ إِنَّمَآ أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَٰمًا زَكِيًّا﴾.

﴿قَالَتْ إِنِّىٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَٰنِ مِنكَ﴾ مِن غايةِ عفافِها ﴿إِن كُنتَ تَقِيًّا﴾ تَتَّقي اللهَ وتحتفِلُ بالاستعاذةِ، وجوابُ الشَّرطِ محذوفٌ دلَّ عليه ما قبلَه؛ أي: فإنِّي عائذةٌ منكَ، أو: فتَتَّعظُ بتعويذِي، أو: فلا تتعرَّضْ لي.

قوله: «وتَحتَفِلُ»؛ أي: تُبالي.

ويجوزُ أن يكونَ للمُبالغَةِ؛ أي: إن كنتَ تَقِيًّا مُتورِّعًا فإنِّي أَعوذُ مِنكَ فكيفَ إذا لم تَكُن كذلك؟

﴿قَالَ إِنَّمَآ أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ﴾ الذي استعذتِ به ﴿لِأَهَبَ لَكِ غُلَٰمًا﴾: لأكونَ سَببًا في هِبَتِه بالنَّفخِ في الدِّرعِ.

ويجوزُ أَنْ يكونَ حِكايةً لقَوْلِ اللهِ سُبحانَهُ، ويُؤيِّدُه قراءةُ أبي عمرٍو، والأكثَرِ عَن نافعٍ، ويعقوبَ بالياءِ[1].

﴿زَكِيًّا﴾: طاهرًا مِن الذُّنوبِ، أو: ناميًا على الخيرِ؛ أي: مترقِّياً مِن سنٍّ إلى سنٍّ على الخيرِ والصلاحِ.

= نطفتُها إلى رحمها فمع مخالفته لمقام بيانِ آثارِ القدرة الخارقةِ للعادة يكذبه قوله تعالى: ﴿قَالَتْ إِنِّىٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَٰنِ مِنكَ﴾ فإنه شاهدُ عدْلٍ بأنه لم يخطُر ببالها شائبةُ ميل ما إليه، فضلاً عما ذُكر من الحالة المترتبة على أقصى مراتبِ الميل والشهوة، نعم كان تمثلُه على ذلك الحسنِ الفائقِ والجمالِ الرائقِ لابتلائها وسبْر عِفّتها، ولقد ظهر منها من الورع والعَفافِ ما لا غايةَ وراءَه.

(١) أي: ﴿لِيَهَبَ﴾. انظر: «السبعة» (ص: ٤٠٨)، و«التيسير» (ص: ١٤٨)، و«النشر» (٢/ ٣١٧).

(٢٠ ـ ٢١) ـ ﴿قَالَتْ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ۝٢٠ قَالَ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ ۖ وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِّلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِّنَّا ۚ وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا﴾.

﴿قَالَتْ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾: ولم يُباشِرْني رَجلٌ بالحَلالِ؛ فإنَّ هذه الكناياتِ إنَّما تُطلَقُ فيه، أمَّا الزِّنا فإنَّما يقالُ فيه: (خَبُثَ بها) و(فَجَرَ) ونحوَ ذلك، ويعضدُهُ عَطفُ قولِه: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ عليه، وهو فَعُولٌ مِن البغيِ قُلِبَت واوُه ياءً وأُدغِمَت، ثمَّ كُسِرَت الغينُ إتْباعًا ولذلك لم تلحَقْهُ التَّاءُ، أو: فعيلٌ بمعنى فاعلٍ، ولم تَلْحَقْه التاءُ لأنَّه للمُبالغةِ، أو للنَّسبِ كطالقٍ.

﴿قَالَ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ ۖ وَلِنَجْعَلَهُ﴾؛ أي: ونفعلُ ذلك لنجعلَهُ آيةً، أو: لنبيِّنَ به قُدرتَنا ولنجعلَهُ، وقيل: عطفٌ على ﴿لِيَهَبَ﴾ على طريقةِ الالتفاتِ.

﴿آيَةً لِّلنَّاسِ﴾: علامةً لَهُم وبرهانًا على كمالِ قُدرتِنا ﴿وَرَحْمَةً مِّنَّا﴾ على العبادِ يَهتَدونَ بإرشادِه ﴿وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا﴾؛ أي: تعلَّقَ به قضاءُ اللهِ في الأَزَلِ، أو: قُدِّرَ وسُطِّرَ في اللوحِ، أو: كانَ أمرًا حقيقًا بأن يُقضَى ويُفعلَ لكونِه آيةً ورحمةً.

(٢٢) ـ ﴿فَحَمَلَتْهُ فَانتَبَذَتْ بِهِ مَكَانًا قَصِيًّا﴾.

﴿فَحَمَلَتْهُ﴾ بأنْ نفخَ في دِرْعِها فدَخَلت النَّفخَةُ في جوفِها، وكانَتْ مُدَّةُ حملِها سبعةَ أشهُرٍ، وقيل: ستَّةً، وقيل: ثمانيةً. ولم يَعِش مولودٌ وُضِعَ لثمانيةٍ غيرُهُ[1].

وقيل: ساعةً كما حَمَلَتْه نبذَتْهُ[2].

---

(١) انظر: «تفسير الثعلبي» (١٧/ ٣٥٥)، قال الألوسي في «روح المعاني» بعد ذكره لهذه الأقوال: وقد يعيش المولود لثمان إلا أنه قليل فليس ذلك من خواصه عليه السّلام إن صح. ولم يصح عندي شيء من هذه الأقوال المضطربة المتناقضة.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٥/ ٤٩٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وسِنُّها ثلاثَ عشرَة سنةً[١]. وقيل: عشرَ سِنينَ وقد حاضَتْ حَيْضَتَينِ[٢].

﴿فَٱنتَبَذَتۡ بِهِۦ﴾: فاعتزلَتْ وهو في بَطنِها؛ كقولِه:

تَـدُوسُ بِنَـا الجَمَاجِـمَ والتَّرِيبَـا[٣]

والجارُّ والمَجرورُ في مَوضعِ الحالِ.

﴿مَكَانًا قَصِيًّا﴾: بَعيدًا مِن أَهلِهَا وراءَ الجَبلِ، وقيل: أقصى الدَّارِ.

(٢٣) - ﴿فَأَجَآءَهَا ٱلۡمَخَاضُ إِلَىٰ جِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ قَالَتۡ يَٰلَيۡتَنِي مِتُّ قَبۡلَ هَٰذَا وَكُنتُ نَسۡيًا مَّنسِيًّا﴾.

﴿فَأَجَآءَهَا ٱلۡمَخَاضُ﴾: فأَلْجَأَهَا، وهو في الأَصْلِ مَنقولٌ مِن (جاء) لكنَّهُ خصَّ بهِ في الاستعمالِ كـ(آتى) في (أَعْطَى).

وقُرِئَ: (المِخاض) بالكسرِ[٤]، وهما مصدرُ مَخِضَتِ المرأةُ: إذا تحرَّكَ الوَلدُ في بَطنِهَا للخُروجِ.

---

(١) قاله مقاتل في «تفسيره» (٢/ ٦٢٤).

(٢) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٧/ ٣٥٦)، وقاله مقاتل في «تفسيره» (٢/ ٦٢٤).

(٣) عجز بيت للمتنبي، وهو في «ديوانه» (١/ ٢٦٥)، وقبله:

كأن خيولنا كانت قديماً ... تُسقى في قحوفهم الحليبا

فمرت غيرَ نافرةٍ عليهم ... تدوس بنا الجماجم والتريبا

التريب: جمع التريبة وهي عظام الصدر. والعرب تسقي اللبن كرام خيولهم، يقول: إن خيلنا كانت تُسقى اللبن في أقحاف رؤوس الأعداء وأَلِفَت بها، فلذلك وطئت رؤوسهم وصدورهم ونحن عليها ولم تنفر.

(٤) رواية عن ابن كثير في غير المشهور عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٧)، وكذا نسبت لأبي عمرو في غير المشهور عنه. انظر: «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٢٩٨).

﴿إِلَىٰ جِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾ لتَستَتِرَ به وتَعتَمِدَ عليهِ عندَ الوِلادَةِ، وهو ما بينَ العِرقِ والغصنِ، وكانَتْ نخلةً يابسةً لا رأسَ لها ولا خضرَةَ، وكان الوقتُ شِتاءً.

والتَّعريفُ إمَّا للجنسِ، أو للعَهدِ إذ لم يَكُن ثمَّةَ غيرُهَا، وكانَتْ كالمُتعالَمِ عند الناسِ، ولعلَّه تعالى ألهمَها ذلك ليُرِيَها مِن آياتِها ما يسكِّنُ رَوْعَتَها، ويُطعمَها الرُّطَبَ الذي هو خُرسةُ النُّفَساءِ الموافقةُ لَهَا.

﴿قَالَتْ يَٰلَيْتَنِى مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا﴾ استحياءً من الناس ومخافةَ لومهم.

وقرأ ابن كثير وأبو بكر وأبو عمرٍو وابنُ عامر: ﴿مُتُّ﴾ من مات يموت[١].

﴿وَكُنتُ نِسْياً﴾ ما من شأنه أن يُنسى ولا يُطلبَ، ونظيرُهُ: الذِّبحُ، لِمَا يذبحُ.

وقرأ حمزَةُ وحفصٌ بالفتحِ[٢]، وهو لغةٌ فيه، أو مصدرٌ سُمِّيَ به، وقُرِئَ به وبالهمزِ[٣]، وهو الحليبُ المَخلوطُ بالماءِ ينسؤهُ أهلُهُ لقِلَّتِه.

﴿مَّنسِيًّا﴾: منسيَّ الذِّكرِ بحيثُ لا يخطرُ ببالِهم، وقُرِئَ بكسرِ الميمِ على الإتباعِ[٤].

قوله: «فألجأَها المَخاضُ، وهو في الأَصلِ مَنقولٌ مِن (جاءَ) لكنَّه خصَّ به في الاستِعمالِ كآتى في أَعطَى»:

عبارةُ «الكشاف»: (أجاءَ) مَنقولٌ مِن (جاءَ) إلَّا أنَّ استِعمالَهُ قد تغيَّرَ بعدَ النَّقلِ

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢١٨)، و«التيسير» (ص: ٩١).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤٠٨)، و«التيسير» (ص: ١٤٨).

(٣) أي: (نَسْئاً)، نسبت لمحمد بن كعب القرظي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٧)، و«المحتسب» (٢/ ٤٠).

(٤) نسبت للأعمش. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٧).

إلى مَعنى الإلجاءِ، أَلَا تراكَ لا تقولُ: (جِئتُ المكانَ وأَجَاءنيه زيد) كما تقولُ: (بَلَغتُه وأَبلَغَنيه)، ونَظيرُه (آتى) حيثُ لم يُستعمَل إلا في الإعطاءِ، ولم يُقَلْ: (أتيتُ المكانَ وآتانيهِ فلانٌ)[1].

قال أبو حيَّان: أمَّا قولُه وقولُ غيرِه: (إنَّ الاستعمالَ غيَّره إلى مَعنى الإلجاءِ) فيَحتاجُ إلى نقلِ أئمَّةِ اللغةِ المستقرئين ذلك عَن لسانِ العَربِ.

والإجاءةُ تدلُّ على المطلقِ، فتَصْلحُ لِمَا هو بمَعنى الإلجاءِ، ولِمَا هو بمَعنى الاختيارِ، كما لو قلتَ: (أَقَمْتُ زيدًا) فإنَّه قَدْ يَكونُ مُختارًا لذلك، وقد يَكونُ قد قَسَرْتَه على القيامِ.

وأمَّا قولُه: (ألا تراكَ لا تقولُ..) إلى آخره، فمَن رأى أنَّ التَّعدِيَةَ بالهمزةِ قياسٌ أجازَ ذلك ولو لم يُسمَعْ، ومَن لم يره قياسًا فقد سُمِعَ ذلكَ في: جاءَ، حيثُ قالوا: أجاءَ، فيجيزُ ذلك.

وأمَّا تَنظيرُه بـ(آتى) فهوَ تَنظيرٌ غيرُ صَحيحٍ؛ لأنَّه بناهُ على أنَّ الهمزةَ فيه للتَّعديَةِ، وأنَّ أصلَهُ: (أتى)، وليسَ كذلك، بَلْ (آتى) ممَّا بُنِيَ على أَفْعَلَ وليسَ منقولًا من (أَتَى) بمعنى: جاءَ؛ إذ لو كانَ منقولًا مِن (أَتَى) المُتعدِّيةِ لواحِدٍ لكانَ ذلك الواحِدُ هو المفعولَ الثَّاني والفاعلُ هو الأوَّلَ إذا عُدِيَتْ بالهمزةِ، تقول: (أتى المالُ زيدًا) و(آتى عمرٌو زيدًا المالَ) فيختلِفُ التَّركيبُ بالتَّعديَةِ؛ لأنَّ زيدًا عندَ النَّحويِّينَ هو المَفعولُ الأَولُ، والمالَ هو المفعولُ الثاني، وعلى ما ذكَرَه الزَّمخشريُّ يكونُ العَكسُ، فدلَّ على أنَّه ليسَ على ما قالَه.

وأيضًا فـ(آتى) مرادِفٌ لأَعْطَى، فهوَ مُخالِفٌ مِن حيثُ الدلالَةُ في المَعنى.

---

(١) انظر: «الكشاف» (٥/ ٢٥٠).

وقوله: (ولَمْ يُقل: أتيتُ المكانَ وآتانيه) هذا غيرُ مُسلَّمٍ، بل يقالُ: (أتيتُ المكانَ) كما يقالُ: (جئتُ المكانُ) وقالَ الشَّاعرُ:

أَتَـوا نَـارِي فقُلْـتُ: مَنُـــونَ أَنْـتُـــمْ فَقَالُوا: الجِـنُّ قُلْـتُ عِمُـوا صَبَاحَـا[١]

ومَن رأى النَّقلَ بالهمزةِ قِياسًا قال: آتانيه، انتهى[٢].

وقال الحَلَبِيُّ: هذه الأبحاثُ التي ذَكرَهَا الشَّيخُ معهُ ظاهرةُ الأَجوبةِ، فلا نطوِّلُ بذكرِها[٣].

وقال السَّفاقسيُّ: قولُه: (إنَّ نقلَه لمَعنى الإلجاءِ يحتاجُ إلى نقلٍ)، قد نقلَهُ الجَوهرِيُّ عَن الفرَّاءِ، قال: وأَجَأْتُه إلى كذا بمَعنى: أَلجَأْتُه واضطرَرْتُه إليه، قال الفرَّاءُ: أصلُه مِن جئتُ، وقد جَعلَتْهُ العَربُ: أَلجَأَ[٤].

ومَنعُه قولَ الزَّمخشريِّ: (إلَّا أنَّه لا يُقال: أجاءنيه)، جوابُه: أنَّ الزَّمخشريَّ لم يمنَعْه إلَّا على أنَّه يكونُ بمعنى الإِلجاءِ؛ لأنَّه كذلك إنَّما يَتعدَّى بـ(إلى) فتقولُ: أجاءَنِي إليه.

---

(١) البيت لشمير بن الحارث الضبي. انظر: «النوادر في اللغة» (ص: ٣٨٠)، و«شرح أبيات سيبويه» للسيرافي (٢/ ١٧٤).

وبلا نسبة في «العين» (٨/ ٣٩٠)، و«الكتاب» (٢/ ٤١١)، و«الحيوان» (١/ ١٢٢).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١٤/ ٤١٣).

(٣) انظر: «الدر المصون» (٧/ ٥٨١).

(٤) انظر: «الصحاح» (مادة: جيأ)، وفيه: (وقد جعلته العرب: إلجاء). وانظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ١٦٤)، وفيه: (وقوله: ﴿فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ﴾ من (جئت) كما تقول: فجاء بها المخاض إلى جذع النخلة، فلما ألقيت الباء جعلت في الفعل ألفاً كما تقول: آتيتك زيداً تريد: أتيتك بزيد). قلت: وقول الفراء: (فجاء بها المخاض) هو عين ما فسر به أبو حيان الآية، ولا يظهر من كلام الفراء أن (أجاءها) معناه: ألجأها، فليس فيه ما يؤيد كلام الزمخشري حتى يساق دليلاً له كما فعل السفاقسي.

وقوله[١]: (وتنظيرُه بـ(آتى) لا يَصِحُّ).

قلتُ: الحقُّ أنَّه يحتمِلُ أن يكونَ مَنقولًا بالهمزةِ إلى معنى الإعطاءِ، وأن يكونَ ممَّا بُنِيَ على أَفْعَل، ويُرجِّحُ الأوَّلَ أنَّ الأصلَ إيجادُ المادَّةِ، ويُرجِّحُ الثَّانيَ أنَّ اختلافَ المَعنى دَليلٌ على اختِلافِها.

وقوله: (ولو كانَ..) إلى آخرِه، إنَّما يلزَمُ ذلك إذا بقيَ المعنى الأَوَّلُ، وأمَّا إذا كانَ بمعنًى آخرَ وهو الإعطاءُ فلا؛ لأنَّه يختلفُ التَّركيبُ.

قوله: «وهُما مَصدرُ مَخِضَتِ المرأَةُ: إذا تحرَّكَ الولدُ في بَطنِها للخُروجِ»:

قال صاحبُ «الكشف»: شبَّه بامتخاضِ اللبنِ، وهو تَحرُّكُه كتَحرُّكِ الولدِ في البَطنِ.

قوله: «كالمُتعالَم عندَ النَّاسِ»: الجوهريُّ: تَعالَمَه الجميعُ؛ أي: عَلِمُوه[٢].

قوله: «خرسةُ النفسَاءِ»: الجوهريُّ: الخُرْسُ بالضمِّ: طعامُ الوِلادةِ[٣].

«الأساس»: أطعَموا النُّفساءَ خُرْسَتَها، وهي طعامُها خاصَّةً، وقد خُرِّسَتْ فتَخَرَّسَتْ[٤].

وعن بعضِهم: الخُرْسُ بالضم: طعامُ الوِلادَة والوليمَةُ، وبالتَّاءِ طعامُ النُّفساءِ، ذكره الطِّيبيُّ[٥].

---

(١) أي: قول أبي حيان.

(٢) انظر: «الصحاح» (مادة: علم).

(٣) انظر: «الصحاح» (مادة: خرس).

(٤) انظر: «أساس البلاغة» (مادة: خرس).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٥٩٨).

قوله: «ما مِن شأنِه أَنْ يُنْسى ولا يُطلَب»: الراغبُ: النِّسْيُ أصلُه: ما يُنْسَى، كالنِّقْضِ لِمَا يُنْقَضُ، وصارَ في التَّعارُفِ اسمًا لِمَا يقلُّ الاعتِدادُ به[1].

قوله: «وقُرِئَ بِهِ وبالهمزِ، وهو الحليبُ المَخلوطُ بالماءِ»:

قال في «الكشفِ»: يقال: نَسَأْتُ اللَّبَنَ: صَببتُ عليه ماءً، فاستُهلكَ اللبنُ فيهِ لقلَّتِه، فكأنَّها تَمنَّتْ أن تكونَ مثلَ ذلكَ اللبنِ الذي لا يُرَى ولا يَتميَّزُ مِن الماءِ.

(٢٤) ـ ﴿فَنَادَىٰهَا مِن تَحْتِهَآ أَلَّا تَحْزَنِي قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾.

﴿فَنَادَىٰهَا مَنْ تَحْتَهَا﴾: عيسى، وقيل: جبريلُ عليهِمَا السَّلامُ، كان يَقْبُلُ الولدَ[2]، وقيل: ﴿تحتَها﴾: أسفلَ مِن مكانِها.

وقرأ نافعٌ وحمزةُ والكِسائيُّ وحفصٌ ورَوْحٌ: ﴿مِن تَحْتِهَآ﴾ بالكَسرِ والجرِّ[3]، على أنَّ في (نادى) ضميرَ أَحَدِهِما، وقيل: الضَّميرُ في ﴿تَحْتِهَآ﴾ للنَّخلةِ.

﴿أَلَّا تَحْزَنِي﴾: أي لا تحزَني، أو: بأنْ لا تَحزَني.

﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾: جَدْوَلًا، هَكذا رُوِيَ مَرفوعًا.

وقيل: سَيِّدًا من السَّروِ، وهو عِيسَى.

قوله: «سَرِيًّا جدولاً هكذا رُوِيَ مرفوعًا»:

أخرجَهُ الطَّبرانيُّ في «معجمه الصغير» مِن حديثِ البراءِ بن عازبٍ، قال: ولَمْ يرفَعْهُ عَن أبي إسحاقَ إلَّا أبو سِنان[4].

---

(١) انظر: «المفردات في غريب القرآن» (مادة: نسي) (ص: ٨٠٣).

(٢) أي: كان يَقْبُله كالقابلة، كما في «الكشاف» (٥/ ٢٥٣).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٤٠٨ ـ ٤٠٩)، و«التيسير» (ص: ١٤٨)، و«النشر» (٢/ ٣١٨). ومن قرأ بكسر الميم كسَر التاء من ﴿تَحْتِهَآ﴾، ومن فتح الميم فتح التاء.

(٤) رواه الطبراني في «الصغير» (٦٨٥) من طريق بقية بن الوليد، عن معاوية بن يحيى الصدفي، عن أبي =

وأعَلَّه ابنُ عَدِيٍّ في «الكامل» براويه عن أبي سنانٍ وهو مُعاويَةُ بنُ يحيى، وحكى تَضعيفَه عن ابنِ مَعينٍ وابنِ المَدينيِّ والنسائي[1].

وذكَره البُخاريُّ تعليقًا موقوفًا على البراء[2].

وأسندَهُ عبدُ الرزَّاقِ وابنُ جَريرٍ وابنُ مردويه في «تفاسيرهم» عن البراءِ مَوقوفًا عليه[3].

وكذا رواهُ الحاكِمُ في «مستدركه» وقال: إنَّه صَحيحٌ على شرطِ الشَّيخينِ[4].

ورَوى الطَّبرانيُّ وأبو نُعيمٍ في «الحلية» مِن حَديثِ ابنِ عمرَ مرفوعًا: «إنَّ السري نهرٌ أخرجَهُ الله لتشربَ مِنه»، وفيه أيوبُ بن نَهيكٍ ضعَّفَه أبو زُرعَةَ وأبو حاتمٍ[5].

= سنان، عن أبي إسحاق، عن البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: في قوله عز وجل: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ قال: «النهر». قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٥٤): فيه معاوية بن يحيى الصدفي وهو ضعيف. وانظر التعليق الآتي.

(١) انظر: «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (٨/ ١٤١)، لكن ابن عدي روى الحديث في ترجمة معاوية بن يحيى الأطرابلسي، وما حكاه المصنف عنه من تضعيف معاوية بن يحيى نقلاً عن ابن معين وابن المديني والنسائي إنما ذكره في ترجمة الذي قبله وهو معاوية بن يحيى الصدفي، وهكذا وقع عند الطبراني: الصدفي. وعلى كل فالمرفوع سنده ضعيف، فقد قال الدارقطني عن الأطرابلسي: هو أكثر مناكير من الصَّدفي، قال: وقد خلط أبو حاتم ابن حبان تخليطاً قبيحاً فجعلهما واحدًا. انظر: «تعليقات الدارقطني على المجروجين لابن حبان» (ص: ٢٥٦).

(٢) علقه عنه البخاري قبل الحديث (٣٤٣٦) تعليقاً مجزوماً به.

(٣) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (١٧٥٨)، والطبري في «تفسيره» (١٥/ ٥٠٦).

(٤) رواه الحاكم في «المستدرك» (٣٤١٣) عن البراء موقوفاً، وصححه.

(٥) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٣٣٠٣)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٣/ ٣٤٦)، وانظر: «تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي (٢/ ٣٢٢).

قوله: «مِن السَّرْوِ»: الراغب: السَّرْوُ: الرِّفعَةُ، ومِنه: رَجُلٌ سَرِيٌّ[1].

(٢٥) ـ ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ تُسَٰقِطۡ عَلَيۡكِ رُطَبٗا جَنِيّٗا﴾.

﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ﴾: وأَمِيليهِ إليكِ، والباءُ مَزيدَةٌ للتَّأكيدِ، أو: افعَلِي الهَزَّ والإِمالةَ به، أو: هُزِّي الثَّمرةَ بهزِّه، والـهَزُّ: التَّحريكُ بجَذبٍ ودَفعٍ.

﴿تَسَّاقَطْ عَلَيْكِ﴾: تتساقطْ، فأُدغِمَت التاءُ الثانية في السين، وحذَفَها حمزة، وقرأ يعقوبُ بالياء[2]، وحفصٌ: ﴿تُسَٰقِطۡ﴾[3] من ساقَطَتْ بمعنى: أَسْقَطتْ.

وقرئ: (تَتَسَاقَطْ) و: (تُسْقِطْ) و: (يُسْقِطْ)[4]، فالتاء للنخلة والياء للجذع.

﴿رُطَبٗا جَنِيّٗا﴾ تمييزٌ، أو مَفعولٌ.

رُوِيَ أَنَّها كانَتْ نخلةً يابِسَةً لا رأسَ لها ولا ثمرَ، وكانَ الوقتُ شِتاءً، فهَزَّتْه فجعلَ اللهُ تَعالى له رأسًا وخَوْصًا ورُطَبًا، وتَسْلِيَتُها بذلك: لِمَا فيه مِن المُعجزاتِ الدَّالَّةِ على براءةِ ساحَتِها، فإنَّ مِثلَهَا لا يُتصوَّرُ لِمَن يَرتَكِبُ الفَواحِشَ، والمنبِّهةِ[5] لِمَن رآها عليه على أنَّ مَن قدرَ أن يُثمِّرَ النَّخلةَ اليابسةَ في الشِّتاءِ قدرَ أن يُحبِلَها مِن غيرِ فَحلٍ، وأنَّه ليسَ ببِدْعٍ مِن شَأنِها مَع ما فيه مِن الشَّرابِ والطَّعامِ، ولذلك رَتَّبَ عليه الأمرينِ فقال:

---

(١) انظر: «المفردات في غريب القرآن» (مادة: سري) (ص: ٤٠٩)، وفيه: «رجل سرو».

(٢) بالياء على التذكير مع فَتْحِها وتشديدِ السين وفتح القاف.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٤٠٩)، و«التيسير» (ص: ١٤٨)، و«النشر» (٢/ ٣١٨).

(٤) (تَتَسَاقَطْ) نسبت لأبي السمال، و(تُسْقَطْ) و(يُسْقَطْ) نسبتا لأبي حيوة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٧)، و«شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٢٩٩)، وذكر فيها ابن خالويه تسعة وجوه، وأوصلها الكرماني إلى خمسة عشر وجهاً، وذكر عن أبي حيوة ست قراءات لهذه الكلمة.

(٥) عطف على «الدالة».

(٢٦) - ﴿فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾.

﴿فَكُلِي وَاشْرَبِي﴾؛ أي: مِن الرُّطَبِ وماءِ السَّرِيِّ، أو مِن الرُّطَبِ وعَصيرِه ﴿وَقَرِّي عَيْنًا﴾: وطَيِّبي نَفسَكِ وارفُضِي عَنْها ما أحزَنَكِ.

وقُرِئَ: (وقِرِّي) بالكسرِ[1] وهو لغَةُ نَجدٍ، واشتقاقُهُ مِن القرارِ، فإنَّ العينَ إذا رَأَتْ ما يَسُرُّ النَّفسَ سكنَتْ إليهِ مِن النَّظَرِ إلى غيرِهِ، أو: من القَرِّ فإنَّ دمعةَ السُّرورِ باردَةٌ ودمعةَ الحُزنِ حارَّةٌ، ولذلك يقال: (قُرَّةُ العَينِ) و(سُخْنَتُها) للمَحبوبِ والمكروهِ.

﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾: فإنْ تَرَي آدَمِيًّا. وقُرِئَ: (ترئنَّ)[2] على لغةِ مَن يقولُ: (لَبَأْتُ بالحجِّ) لتآخِ بينَ الهمزةِ وحرفِ اللِّينِ.

﴿فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾: (صَمْتًا)، وقَدْ قُرِئَ به[3]، أو: صِيامًا، وكانوا لا يَتكلَّمونَ في صيامِهِم.

﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾ بعدَ أَنْ أَخبَرْتُكُم بنَذرِي، وإنَّما أُكَلِّمُ الملائكةَ وأُناجي ربِّي.

---

(١) انظر: «تفسير الطبري» (١٥/ ٥١٦)، و«الكشاف» (٥/ ٢٥٧)، و«التفسير الكبير» للرازي (٢١/ ٥٢٨)، و«البحر المحيط» (١٤/ ٤٢٣).

(٢) رواية غير مشهورة عن أبي عمرو. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٧)، و«المحتسب» (٢/ ٤١)، و«جامع البيان في القراءات» (٣/ ١٣٤٢).

(٣) نسبت لعبد الله وأنس رضي الله عنهما في «تفسير الثعلبي» (١٧/ ٣٦٦). وروى الطبري في «تفسيره» (١٥/ ٥١٧) عن أنس أنه قرأ: (صوماً وصمتاً)، وكذا ذكرها عنه ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٧).

وقيل: أخبرَتْهُم بنَذرِها بالإشارةِ، وأمرَهَا بذلك لكَراهةِ المُجادلةِ والاكتفاءِ بكَلامِ عِيسَى عليهِ السَّلامُ فإنَّه قاطِعٌ في قَطعِ الطَّاعِنِ.

قوله: «أو افعَلِي الهزَّ بـه»: قال الطِّيبِيُّ: يعني: نُزِّلَ المُتعدِّي منزلةَ اللازمِ للمُبالغَةِ، نحو: فلانٌ يُعطِي ويَمنَعُ، ثمَّ عُدِّيَ كما يُعدَّى اللازمُ[1].

وقال صاحبُ «الكشف»: هذا هو الوَجهُ الصَّحيحُ المُلائِمُ لِمَا عليه التَّنزيلُ مِن غرابَةِ النَّظمِ لِمَا عليه مِن فوائدِ هذا الأُسلوبِ.

قوله: «﴿رُطَبًا جَنِيًّا﴾ تمييزٌ أو مفعولٌ»:

قال الطِّيبِيُّ: على حسبِ القراءَةِ، فإذا قُرِئَ بفتحِ الياءِ والتَّاءِ يكونُ تَمييزًا؛ أي: تتساقط النَّخلةِ رطبًا؛ كقولِك: تصبَّبَ الفَرسُ عَرَقًا، وإذا قُرِئَ بالضَّمِّ يكونُ مفعولًا به؛ أي: تُساقطِ النَّخلةُ رطبًا[2].

قوله: «وقُرِئَ: (ترئِنَّ)؛ أي: بالهمزِ»: قال ابنُ جنِّي: رُوِيَت عَن أبي عمرٍو وهي ضَعيفَةٌ[3].

قوله: «على لغةِ مَن يقول: لبَّأْتُ بالحَجِّ»: قال الطِّيبِيُّ: أصله: لَبَّيْتُ تَلبيةً، ثم أُبدلَ التَّضعيفَ بالياءِ، ثم أُبدلَ الياءُ بالهمزَةِ[4].

قوله: «وكانوا لا يَتكلَّمُونَ في صِيامِهِم»:

ذكرَ القاضي أَبُو بكر بنُ العربيِّ في «شرح الترمذي» أنَّ مَن قَبْلَنا كانوا يَتكلَّمُونَ في الصَّلاةِ ولا يَتكلَّمونَ في الصَّومِ، فجاءَ شَرعُنا على العكسِ مِن ذلك[5].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٨).

(٢) المصدر السابق (١٠/ ٧).

(٣) انظر: «المحتسب» لابن جني (٢/ ٤٢).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ١١).

(٥) لم أجده في المطبوع من «عارضة الأحوذي».

(٢٧ ـ ٢٨) ـ ﴿فَأَتَتْ بِهِۦ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُۥ ۖ قَالُوا۟ يَٰمَرْيَمُ لَقَدْ جِئْتِ شَيْـًٔا فَرِيًّا ۝٢٧ يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾.

﴿فَأَتَتْ بِهِۦ﴾: مع وَلَدِها ﴿قَوْمَهَا﴾ راجعةً إليهِمْ بعد ما طهرَتْ مِن النِّفاسِ ﴿تَحْمِلُهُۥ﴾: حامِلَةً إيَّاه ﴿قَالُوا۟ يَٰمَرْيَمُ لَقَدْ جِئْتِ شَيْـًٔا فَرِيًّا﴾: بديعًا منكرًا، مِن فَرَى الجلدَ: إذا قطَعه ﴿يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ﴾ يعنُونَ: هارونَ النبيَّ، وكانَتْ مِن أعقابِ مَن كان معه في طبقةِ الأخوةِ.

وقيل: كانَتْ مِن نَسلِهِ وكان بَينَهُما ألفُ سنةٍ.

وقيل: هو رَجلٌ صالحٌ ـ أو طالِحٌ ـ كانَ في زَمانِهِم شَبَّهُوهَا به[١]؛ تَهَكُّمًا، أو لِمَا رَأَوا قبلُ مِن صَلاحِها، أو شَتَموها به.

﴿مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾ تقريرٌ لأنَّ ما جاءَتْ به فريٌّ، وتنبيهٌ على أنَّ الفواحشَ مِن أَولادِ الصَّالحينَ أفحَشُ.

قوله: «﴿تَحْمِلُهُۥ﴾: حاملَةً إيَّاه»:

قال الطِّيبيُّ: في «إيجازِ البيانِ» ﴿تَحْمِلُهُۥ﴾ حالٌ مِنها، أو منه، أو مِنهُما، لحصولِ الضَّمائرِ في الجملَةِ التي هيَ حالٌ[٢].

---

(١) رواه في التشبيه بالرجل الصالح عبد الرزاق في «تفسيره» (١٧٦٤)، والطبري في «تفسيره» (١٥/ ٥٢٣)، عن قتادة قال: كان رجلاً صالحًا في بني إسرائيل يسمى هارون، فشبَّهوها به، فقالوا: يا شبيهة هارون في الصلاح.

وفي التشبيه بالطالح ذكره الطبري في «تفسيره» (١٥/ ٥٢٥) دون سند ولا نسبة.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ١٣)، وانظر: «إيجاز البيان» لنجم الدين أبي القاسم النيسابوري (٢/ ٥٣٦).

(٢٩ ـ ٣٣) ـ ﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا (٢٩) قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا (٣٠) وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا (٣١) وَبَرًّا بِوَالِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا (٣٢) وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾.

﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ﴾: إلى عيسى؛ أي[1]: كلِّموهُ ليُجيبكُم ﴿قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ ولم نَعهَدْ صبيًّا في المهدِ كلَّمَه عاقلٌ.

و﴿كَانَ﴾ زائدةٌ، والظَّرفُ صلةُ ﴿مَن﴾، و﴿صَبِيًّا﴾ حالٌ مِن المستكنِّ فيه، أو تامةٌ، أو دائمةٌ كقولِه: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٧]، أو بمعنى: صارَ.

﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ أنطقَهُ اللهُ به أوَّلًا لأنَّه أوَّلُ المقاماتِ، وللردِّ على مَن يزعمُ رُبوبِيَّتَه ﴿آتَانِيَ الْكِتَابَ﴾: الإنجيلَ ﴿وَجَعَلَنِي نَبِيًّا (٣٠) وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا﴾: نفَّاعًا معلِّمًا للخيرِ.

والتَّعبيرُ بلفظِ المُضِيِّ إمَّا باعتبارِ ما سبقَ في قضائِه، أو بجعلِ المحقَّقِ وقوعُه كالواقعِ.

وقيل: أكملَ اللهُ عقلَهُ واستَنْبأَهُ طِفلًا.

﴿أَيْنَ مَا كُنتُ﴾: حيثُ كنتُ ﴿وَأَوْصَانِي﴾: وأمرَنِي ﴿بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ﴾: زكاةِ المالِ إن ملَكْتُهُ، أو تطهيرِ النَّفسِ عن الرَّذائلِ ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا (٣١) وَبَرًّا بِوَالِدَتِي﴾: وبارًّا بها، عطفٌ على ﴿مُبَارَكًا﴾.

وقُرِئَ بالكسرِ[2] على أنَّه مَصدرٌ وُصِفَ به، أو منصوبٌ بفعلٍ دلَّ عليه (أَوْصاني)؛

---

(١) في (خ): «أن».

(٢) أي: بكسر الباء، نسبت لأبي نهيك وأبي مجلز. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٤)، و«المحتسب» (٢/ ٤٢).

أي: وكلَّفَني بِرًّا، ويؤيِّدُه القراءةُ بالكَسرِ والجرِّ عطفًا على (الصَّلاةِ)(١).

﴿وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا﴾ عندَ اللهِ من فَرْطِ تَكبُّرِه(٢).

﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ كما هو على يحيى، والتَّعريفُ للعَهدِ، والأظهَرُ أنَّه للجنسِ والتَّعريضِ باللَّعنِ على أعدائِه، فإنَّه لَمَّا جعلَ جنسَ السَّلامِ على نفسِهِ عرَّضَ بأنَّ ضدَّهُ عليهم؛ كقولِه تعالى: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَىٰ مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَىٰ﴾ [طه: ٤٧] فإنَّه تَعريضٌ بأنَّ العَذابَ على مَن كذَّبَ وتَولَّى.

قوله: «والظَّرفُ صِلَةُ ﴿مَن﴾»:

قال الطِّيبِيُّ: يجوزُ جَعلُ ﴿مَن﴾ موصوفةً، والمراد: كلُّ مَن هو مَوصوفٌ بكونِه في المهدِ صَبيًّا، فيكونُ قولُه: ﴿نُكَلِّمُ﴾ لحكايةِ الحالِ الماضيةِ و﴿كَانَ﴾ على إبهامِها(٣).

وقال الزَّجَّاجُ: الأَجْوَدُ أن يكونَ في معنى الشَّرطِ؛ أي: مَن يَكُن في المهدِ صَبيًّا كيفَ نُكلِّمُه(٤)؟

قال ابنُ الأنباريِّ: هذا كمَا يقال: كيفَ أَعِظُ مَن كانَ لا يَقبَلُ مَوعِظَتي، أي: مَن يَكُن لا يقبلُ، والماضي بمَعنى المُستقبَلِ في بابِ الجَزاءِ(٥).

---

(١) أي: (وبِرٍّ) بكسر الباء وجر الراء. انظر: «المحرر الوجيز» (٤/ ١٥)، و«البحر» (١٤/ ٤٢٩).

(٢) قوله: «من فرط تكبره» بيان لـ «جبَّار».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ١٤).

(٤) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٣/ ٣٢٨)، و«فتوح الغيب» (١٠/ ١٥).

(٥) انظر: «الأضداد» لابن الأنباري (ص: ٦١) وفيه: معناه: من يكون في المهد فكيف نكلمه! فصلح الماضي في موضع المستقبل لبيان معناه». و«فتوح الغيب» (١٠/ ١٥) وعنه نقل المصنف.

قوله: «أنطقَهُ اللهُ به أوَّلًا لأنَّه أولُ المقاماتِ وللردِّ عَلى مَن يزعُمُ رُبوبيَّتَه»:

قال الطِّيبيُّ: أي: قدَّمَ ما هو الأَهمُّ وأعنى بشَأنِه، وهو كتقدمةِ الإعجازِ[١].

(٣٤) ـ ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَۚ قَوۡلَ ٱلۡحَقِّ ٱلَّذِي فِيهِ يَمۡتَرُونَ﴾.

﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَۚ﴾؛ أي: الذي تقدَّمَ نَعتُه هو عيسى ابنُ مريمَ لا ما تَصِفُه النَّصارى، وهو تكذيبٌ لَهُم فيما يَصِفونَه على الوجهِ الأبلغِ والطَّريقِ البرهانيِّ حيثُ جعلَهُ مَوصوفًا[٢] بأضدادِ ما يَصِفونَه ثمَّ عكسَ الحُكم[٣].

﴿قولُ ٱلۡحَقِّ﴾ خبرُ مَحذوفٍ؛ أي: هو قولُ الحَقِّ الذي لا ريبَ فيه، والإضافَةُ للبَيانِ، والضَّميرُ للكلامِ السَّابقِ أو لتمامِ القصَّةِ.

وقيل: صفةُ ﴿عِيسَى﴾، أو بدلُه، أو خبرٌ ثانٍ، ومعناه: كلمةُ الله.

وقرَأَ عاصِمٌ وابنُ عامرٍ ويَعقوبُ: ﴿قَوۡلَ﴾ بالنَّصبِ[٤] على أنَّه مصدرٌ مُؤَكِّدٌ.

وقُرِئَ: (قالُ الحقِّ) وهو بمَعنى القولِ[٥].

﴿ٱلَّذِي فِيهِ يَمۡتَرُونَ﴾: في أمرِه يَشُكُّونَ، أو: يَتنازعونَ، فقالَت اليَهودُ: ساحِرٌ، وقالت النَّصارى: ابنُ اللهِ. وقُرِئَ بالتَّاءِ على الخطابِ[٦].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ١٥).

(٢) في (ض) و(ت): «الموصوف».

(٣) في هامش (ض): «بقوله ذلك عيسى ابن مريم».

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٤٠٩)، و«التيسير» (ص: ١٤٩)، و«النشر» (٢/ ٣١٨).

(٥) نسبت لابن مسعود رضي الله عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٧)، و«الكشاف» (٥/ ٢٦٢) وفيه: (قالُ الحقِّ وقالُ الله).

(٦) نسبت لعلي رضي الله عنه وأبي عبد الرحمن السلمي وداود بن أبي هند ونافع في غير المشهور عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٧)، و«الكشاف» (٥/ ٢٦٣)، و«المحرر الوجيز» =

(٣٥ ـ ٣٦) ـ ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ سُبْحَانَهُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴿٣٥﴾ وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ هَٰذَا صِرَاطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾.

﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ سُبْحَانَهُ﴾ تكذيبٌ للنَّصارَى وتَنزيهٌ للهِ عمَّا بهتوهُ.

﴿إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ تبكيتٌ لهم بأَنَّ مَن إذا أرادَ شيئًا أوجدَهُ بـ(كن) كان مُنزَّهًا من شَبَهِ الخلقِ والحاجةِ في اتِّخاذِ الولدِ بإحبالِ الإناثِ.

وقرأَ ابنُ عامرٍ: ﴿فيكونَ﴾ بالنَّصبِ على الجوابِ[1].

﴿وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ هَٰذَا صِرَاطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ سبقَ تَفسيرُه في سورةِ آلِ عِمرانَ.

وقرأَ الحِجازِيَّانِ والبَصرِيَّانِ: ﴿وأَنَّ﴾ بالفتحِ[2] على: ولِأَنَّ، وقيل إنَّه مَعطوفٌ على (الصَّلاةِ).

(٣٧) ـ ﴿فَاخْتَلَفَ الْأَحْزَابُ مِن بَيْنِهِمْ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا مِن مَّشْهَدِ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾.

﴿فَاخْتَلَفَ الْأَحْزَابُ مِن بَيْنِهِمْ﴾: من اليَهودِ والنَّصارَى، أو فرقِ النَّصارَى: نَسْطُورِيَّةٌ قالوا: إنَّه ابنُ اللهِ، ويَعْقُوبِيَّةٌ قالوا: هو اللهُ هبطَ إلى الأرضِ ثمَّ صعدَ إلى السَّماءِ، ومَلْكَانيَّةٌ[3] قالوا: هو عبدُ اللهِ ونبيُّهُ.

﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا مِن مَّشْهَدِ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾: مِن شُهودِ يومٍ عَظيمٍ هولُهُ وحِسابُهُ وجَزاؤُهُ وهو يومُ القِيامَةِ، أو: مِن وقتِ الشُّهودِ، أو مِن مَكانِهِ فيهِ، أو: مِن شَهادةِ ذلك اليومِ

= (٤/ ١٥)، و«البحر المحيط» (١٤/ ٤٢٩). وتحرفت في مطبوع «الشواذ» إلى: «يمترون» على لفظ المشهورة.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٠٩)، و«النشر» (٢/ ٢٢٠).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤١٠)، و«التيسير» (ص: ١٤٩)، و«النشر» (٢/ ٣١٨).

(٣) في (ض): «وملكائية».

عَلَيهِم، وهو أَنْ تشهدَ عليهم الملائكةُ والأَنبياءُ وأَلسِنتُهُم وآرابُهُم بالكُفرِ والفُسوقِ، أو: مِن وَقتِ الشَّهادةِ، أو مِن مَكانِها.

وقيل: هو ما شَهِدُوا به في عيسى وأُمِّه.

(٣٨) ـ ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَٰكِنِ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾.

﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ تعجُّبٌ مَعناه: أنَّ استِماعَهُم وإِبصارَهُم ﴿يَوْمَ يَأْتُونَنَا﴾ ـ أي: يومَ القيامةِ ـ جديرٌ بأَنْ يُتعَجَّبَ مِنهُما بعدما كانوا صُمًّا عُمْيًا في الدُّنيا، أو: التَّهديد[١] بما سَيَسْمَعُونَ ويبصرونَ يومَئذٍ.

وقيل: أَمرٌ بأَنْ يُسْمِعَهم ويُبَصِّرَهُم مواعيدَ ذلك اليومِ وما يَحيقُ بهم فيه.

والجارُّ والمَجرورُ على الأَوَّلِ في مَوضعِ الرَّفعِ، وعلى الثَّاني في محلِّ[٢] النَّصبِ.

﴿لَٰكِنِ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ أوقعَ (الظَّالِمينَ) موقِعَ الضَّميرِ إشعارًا بأَنَّهُم ظلَمُوا أنفُسَهُم حيثُ أغفَلُوا الاستماعَ والنَّظرَ حينَ يَنفَعُهُم، وسجَّلَ على إِغفالِهِم بأَنَّهُ ضَلالٌ مُبينٌ.

(٣٩ ـ ٤٠) ـ ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٩﴾ إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ الْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا وَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ﴾.

﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ﴾: يومَ يَتحسَّرُ النَّاسُ: المُسيءُ على إِساءَتِه، والمُحسِنُ على قِلَّةِ إحسانِه.

﴿إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ﴾: فرُغَ مِن الحسابِ وتصادرَ الفَريقانِ إلى الجنَّةِ والنَّارِ، و﴿إِذْ﴾ بدلٌ مِن اليومِ أو ظرفٌ لـ﴿الْحَسْرَةِ﴾.

---

(١) قوله: «أو التهديد» عطف على «أنَّ استماعَهم». وفي (خ): «أو تهديد».

(٢) في (خ) و(ت): «موضع».

﴿وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ حالٌ مُتعلِّقةٌ بقولِه: ﴿فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ وما بينَهُما اعتِراضٌ، أو بـ(أَنذِرْهُم)؛ أي: أَنذِرْهُم غافِلِينَ غيرَ مُؤمنينَ، فتكونُ حالًا مُتضمِّنَةً للتَّعليلِ.

﴿إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ الْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا﴾ لا يَبْقَى لأَحدٍ غيرِنا عليها وعليهم مِلكٌ ولا مُلكٌ، أو: نتوفَّى الأرضَ ومَن عَلَيها بالإفناءِ والإهلاكِ تَوَفِّيَ الوارثِ لإرثِه ﴿وَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ﴾: يُرَدُّونَ للجَزاءِ.

قوله: «مِن شُهودِ يومٍ عَظيمٍ...» إلى آخره:

قالَ صاحِبُ «الكشف» والطِّيبيُّ: ذكرَ في ﴿مَّشْهَدِ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ ستَّةَ أوجُهٍ؛ لأنَّ المشهدَ:

إمَّا أن يكونَ مِن الشُّهودِ بمَعنى الحُضورِ، وهو إمَّا مَصدَرٌ مِيميٌّ، والمَعنى: مِن شُهودِهِم هولَ الحسابِ، أو اسمُ مَكانٍ منه؛ أي: من مكانِ الشُّهودِ، أو زمانٍ والمعنى: مِن وقتِ الشُّهودِ.

وإمَّا بمعنى الشَّهادةِ، فهو أيضًا إمَّا مصدرٌ والمعنى: مِن شَهادةِ ذلك اليومِ، أو اسمُ مَكانٍ؛ أي: مِن مكانِ الشَّهادةِ، أو زَمانٍ والمعنى: مِن وَقتِ الشَّهادةِ[1].

قوله: «﴿وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ حالٌ متعلِّقةٌ بقوله: ﴿فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ وما بينهما اعتراض»:

قال صاحبُ «الكشف»: وعلى هذا الظَّاهرُ أنَّه عطفٌ على قولِه: ﴿الظَّٰلِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾؛ أي: هُم في ضَلالٍ وهم في غَفلةٍ، ويجوزُ أن يكونَ حالًا من الضَّميرِ في الظَّرفِ، ووجهُ الاعتراضِ: أنَّ الإنذارَ يُؤكِّدُ ما هُمْ فيه من الغَفلَةِ والضَّلالِ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٢٢ ـ ٢٣).

قوله: «أو بأنذِرْهُم»:

قال صاحبُ «الكشف»: قيل: لا يُلائِمُ قولَه: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخۡشَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٥].

قال: وهذا غيرُ واردٍ؛ لأنَّ ذاك بالنِّسبةِ إلى النَّفعِ، وهذا بالنِّسبَةِ إلى تَنبيهِ العاقلِ لبيانِ أنَّ النفعَ في الآخرةِ، وهذا وظيفَةُ الأَنبياءِ عَن آخرِهِم.

(٤١ ـ ٤٥) ـ ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ إِبۡرَٰهِيمَۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقٗا نَّبِيًّا ﴿٤١﴾ إِذۡ قَالَ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا ﴿٤٢﴾ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي قَدۡ جَآءَنِي مِنَ ٱلۡعِلۡمِ مَا لَمۡ يَأۡتِكَ فَٱتَّبِعۡنِيٓ أَهۡدِكَ صِرَٰطٗا سَوِيّٗا ﴿٤٣﴾ يَٰٓأَبَتِ لَا تَعۡبُدِ ٱلشَّيۡطَٰنَۖ إِنَّ ٱلشَّيۡطَٰنَ كَانَ لِلرَّحۡمَٰنِ عَصِيّٗا ﴿٤٤﴾ يَٰٓأَبَتِ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٞ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ فَتَكُونَ لِلشَّيۡطَٰنِ وَلِيّٗا﴾.

﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ إِبۡرَٰهِيمَۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقٗا﴾: مُلازِمًا للصِّدقِ كثيرَ التَّصديقِ؛ لكثرةِ ما صدَّقَ به مِن غُيوبِ اللهِ وآياتِه وكُتبِهِ ورُسلِه.

﴿نَّبِيًّا﴾: استَنْبَأَهُ الله.

﴿إِذۡ قَالَ﴾ بدلٌ مِن ﴿إِبۡرَٰهِيمَ﴾ وما بينَهُما اعتراضٌ، أو مُتعلِّقٌ بـ﴿كَانَ﴾ أو بـ﴿صِدِّيقٗا نَّبِيًّا﴾.

﴿لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ﴾ التَّاءُ مُعوَّضَةٌ مِن ياءِ الإضافةِ، ولذلك لا يُقال: يا أبتي[1]، ويقال: (يا أَبتا)، وإنَّما تُذكَرُ للاستعطافِ ولذلك كرَّرَها.

﴿لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ﴾ فيعرفَ حالَكَ ويسمعَ ذكرَكَ ويَرى خضوعَكَ ﴿وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا﴾ في جلبِ نَفعٍ ودفعِ ضُرٍّ؟!

---

(١) قال في «الكشاف» (٥/ ٢٦٧): لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه.

دعـاهُ إلـى الهُـدَى وبيَّن ضلالَـهُ، واحتـجَّ عليه أبلـغَ احتجـاجٍ وأرشـقَهُ[1] برفقٍ وحسـنِ أدبٍ، حيـثُ لـم يُصـرِّح بضلالِـهِ بل طلـبَ العِلَّـةَ التـي تَدعُوه إلى عبـادةِ ما يَسـتخِفُّ بـه العَقـلُ الصَّريـحُ ويأبـى الرُّكـونَ إليه، فضـلًا عَـن عبادتِه التي هـي غايةُ التَّعظيـمِ، ولا تحـقُّ إلَّا لِمَن له الاسـتغناءُ التَّـامُّ والإنعامُ العـامُّ، وهو الخالـقُ الرازقُ المُحيـي المُميـتُ المُعاقـبُ المُثيـبُ، ونبَّه علـى أنَّ العاقلَ ينبغـي أَنْ يفعـلَ ما يفعلُ لغـرضٍ صَحيـحٍ، والشَّـيءُ لـو كانَ حيًّـا مميِّـزًا سـميعًا بَصيـرًا مُقتـدِرًا علـى النَّفـعِ والضـرِّ ولكـنْ ممكنًا لاسـتنكفَ العقـلُ القويمُ عَـن عبادَتِـه وإن كانَ أشـرفَ الخلقِ كالمَلائكـةِ والنَّبيِّـينَ؛ لِمَا يـراهُ مثلَهُ في الحاجةِ والانقيـادِ للقُدرةِ الواجبـةِ، فكيفَ إذا كانَ جمـادًا لا يَسـمعُ ولا يبصرُ؟

ثمَّ دعاه إلى أن يَتَّبعَهُ ليَهْديَهُ الحقَّ القويمَ والصِّراطَ المُستقيمَ لمَّا لم يَكُن مَحظوظًا مِن العلمِ الإلهيِّ مُستقلًّا بالنَّظرِ السَّوِيِّ، فقال: ﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّي قَدۡ جَآءَنِي مِنَ ٱلۡعِلۡمِ مَا لَمۡ يَأۡتِكَ فَٱتَّبِعۡنِيٓ أَهۡدِكَ صِرَٰطٗا سَوِيّٗا﴾ ولم يَسِمْ أباه بالجهلِ المفرطِ ولا نفسَه بالعلمِ الفائقِ، بل جعلَ نفسَه كرفيقٍ له في مَسيرٍ يكونُ أعرفَ بالطَّريقِ.

ثمَّ ثبَّطَه عمَّا كانَ عليه بأنَّه مع خلوِّهِ عَن النَّفعِ مُستلزِمٌ للضرِّ، فإنَّه في الحَقيقَةِ عبادةُ الشَّيطانِ مِن حيثُ إنَّه الآمرُ به فقال: ﴿يَٰٓأَبَتِ لَا تَعۡبُدِ ٱلشَّيۡطَٰنَ﴾.

واستَهْجنَ ذلك، وبيَّنَ وجهَ الضرِّ فيهِ بأنَّ الشَّيطانَ مُستَعْصٍ على ربِّكَ المُوْلي للنِّعم كُلِّها بقولِه: ﴿إِنَّ ٱلشَّيۡطَٰنَ كَانَ لِلرَّحۡمَٰنِ عَصِيّٗا﴾ ومَعلومٌ أنَّ المطاوعَ للعاصي عاصٍ، وكلُّ عاصٍ حَقيقٌ بأَنْ تُستَرَدَّ مِنه النِّعَمُ ويُنتقَم منه، ولذلك عقَّبَه بتخويفِه سوءَ عاقِبَتِه وما يجرُّه إليه فقال:

---

(١) في (خ): «وأوثقه»، وفي (ت): «وأرشده». ومعنى «أرشقَه»؛ أي: أحسنَه، من قولهم: رجلٌ رشيقٌ؛ أي: حسنُ القَدِّ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٦٢١ ـ ٦٢٢).

﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ فَتَكُونَ لِلشَّيۡطَٰنِ وَلِيّٗا﴾: قرينًا في اللعنِ أو العذابِ تليه ويَلِيكَ، أو: ثابتًا في مُوالاتِه فإنَّه أكبرُ مِن العَذابِ كمَا أنَّ رضوانَ اللهِ أكبرُ مِن الثَّوابِ.

وذكرُ الخَوفِ والمسِّ وتَنكيرُ العَذابِ: إمَّا للمُجاملةِ، أو لخفاءِ العاقِبَةِ.

ولعلَّ اقتِصارَهُ على عِصيانِ الشَّيطانِ مِن جِناياتِه لارتقاءِ هِمَّتِه في الرَّبَّانيَّةِ، أو لأنَّه مِلاكُها، أو لأنَّه مِن حيثُ إنَّه نتيجةُ مُعاداتِه لآدمَ وذرِّيَّتِه فنبَّه عليها[1].

قوله: «﴿إِذۡ قَالَ﴾ بدلٌ مِن ﴿إِبۡرَٰهِيمَ﴾، وما بينَهُما اعتراضٌ أو مُتعلِّقٌ بـ﴿كَانَ﴾ أو بـ﴿صِدِّيقٗا نَّبِيًّا﴾»:

قال أبو حيَّان: التَّخريجُ الأوَّلُ يَقتَضِي تصرُّفَ (إذ)، وقَد تَقدَّم[2] أنَّها لا تتصرَّفُ.

والثَّاني: مَبني على أنَّ (كانَ) النَّاقصةَ وأخواتِها تعمَلُ في الظَّرفِ، وهي مَسألَةُ خِلافٍ.

والثَّالثُ: لا يَصِحُّ؛ لأنَّ العَربَ لا تنسِبُ[3] إلَّا إلى لفظٍ واحدٍ، أمَّا أن تنسبَ إلى مُركَّبٍ مِن مَجموعِ لَفظَينِ فلا، ولا جائزٌ أَنْ يكونَ (إذ) مَعمولًا لـ﴿صِدِّيقٗا﴾ لأنَّه قد نُعِتَ، إلا على رَأيِ الكُوفِيِّينَ، ويحتمِلُ أن يكونَ مَعمولًا لـ﴿نَّبِيًّا﴾؛ أي: مُنبَّأً في

---

(١) قوله: «لارتقاء همته»؛ أي: همةِ إبراهيم عليه السلام «في الرَّبانية»؛ أي: فلم يذكُرْ من جنايات الشيطان إلا ما يختصُّ بربِّ العزَّة من معاداته بعصيانه له ـ دونَ معاداته لآدمَ وذرِّيَّته ـ لأن ذلك أعظمُ ما ارتكبَه «أو لأنه»؛ أي: العصيانَ «ملاكها»؛ أي: الجناياتِ، وملاكُ الشيء: ما يقومُ به؛ كما يقال: القلبُ مِلاكُ الجسدِ، «فنبه عليها»؛ أي: على نتيجة معاداتِه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٦٢١ ـ ٦٢٢). ووقع في (ض): «منبه»، وفي (ت): «مبنية».

(٢) في النسخ: «تقرر»، والمثبت موافق لما في «البحر».

(٣) في «البحر المحيط»: «لأن العمل لا ينسب».

وقتِ قولِه لأبيهِ ما قالَ، وأنَّ التَّنبِئةَ كانت في ذلكَ الوَقتِ، وهو بَعيدٌ[١].

وقال الحَلَبيُّ: العَامِلُ فيه ما لخَّصَه أبو القاسمِ ـ يعني: الزَّمخشريَّ ـ ونَضَّدَهُ بحُسنِ صِناعَتِه مِن مجموعِ اللَّفظينِ، ولذا قال: أي: كان جامعًا لخَصائصِ الصِّدِّيقينَ والأَنبياءِ حينَ خاطبَ أباه[٢].

وقال السَّفاقُسيُّ: مرادُه التَّعلُّقُ المعنوِيُّ، وأما الصِّناعيُّ فما يدلَّان عليه، أعني: ﴿صِدِّيقًا نَّبِيًّا﴾ وهو ممَّا أشارَ إليه بقولِه[٣]: جامِعًا حين خاطبَ أباه، انتهى.

وقال الطِّيبِيُّ على التَّخريجِ الأوَّلِ: قالَ صاحبُ «الفرائد»: كونُ الجُملَةِ اعتراضًا بين البَدلِ والمُبدلِ منه بدونِ الواوِ بَعيدٌ عَن الطَّبعِ وعَن الاستعمالِ.

ويمكنُ أن يقالَ: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا﴾ في مقامِ التَّعليلِ، كأنَّه قال: واذكُرْهُ لقَومِكَ لأنَّه كان صِديقًا نَبيًّا، ثمَّ ابتدأَ وقال: ﴿إِذْ قَالَ﴾، أي: اذكُرْ لَهُم ما قالَ لأبيهِ، كأنَّه بيانٌ لبعضِ ما يكونُ به صديقًا نَبيًّا، والعامِلُ في ﴿إِذْ﴾: اذكُرْ، والوقتُ في هذا قائمٌ مقامَ المفعولِ به، هذا كلامُ صَاحبِ «الفرائد».

قـال الطِّيبِـيُّ: أمَّا قولُه: (كـونُ الجُملَةِ اعتراضًا بـدونِ الواوِ بعيـدٌ)؛ فكلامُ مَن لـم يُحقِّـقْ مَعنى الاعتـراضِ، وهو أن يُؤتـى في أثنـاءِ كلامٍ أو بينَ كلاميـنِ مُتَّصِلَينِ مَعنًـى بجُملَـةٍ لا محـلَّ لهـا مِـن الإعـرابِ، ومَرجِعُـهُ إلـى التَّأكيـدِ، وهو يأتـي تارةً بالـواوِ كقولِه:

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (١٤/ ٤٣٩).

(٢) انظر: «الدر المصون» (٧/ ٦٠٥).

(٣) أي: الزمخشـري، ولفظـه: أي: كان جامعـاً لخصَائـصِ الصِّدِّيقين والأنبياءِ حيـن خاطب أباه تلك المخاطَبـات. انظر: «الكشـاف» (٥/ ٢٦٧).

إنَّ الـثَّـمانـيـنَ وبُـلِّـغْتَهَا قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَانِ[1]

وأُخرَى بلا واوٍ، كقولِه تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾ [النحل: ٥٧].

ومن القَبِيلَينِ قولُه تعالى: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٥ ـ ٧٧]، هذا إذا كانَ ﴿إِذْ قَالَ﴾ بدلًا مِن ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾، وإذا كانَ مُتعلِّقًا بـ﴿كَانَ﴾ أو بـ﴿صِدِّيقًا﴾ كانَ تعليلًا، انتهى[2].

قوله: «التاءُ معوضَةٌ مِن ياءِ الإضافَةِ، ولذلك لا يقالُ: يا أَبَتِي، ويقال: يا أَبَتَا»:

قال الطِّيبِيُّ: يريدُ: (يا أبتي) غيرُ جائزٍ لاجتِماعِ العوضِ والمُعوَّضِ منه صَريحًا، وهما التَّاءُ والياءُ، بخلافِ: (يا أَبتا)؛ لأنَّ الألِفَ بدلٌ مِن الياءِ كما أنَّ التاءَ بدلٌ مِنْها، فلا يكونُ في الصَّراحَةِ مثلَ الياءِ، ولكن قلَّ استِعمالُهُ للعودِ إليهِ، ولا يَبعُدُ اجتِماعُ عوضَيْنِ عَن معوَّضٍ واحدٍ، فإنَّ صاحِبَ الجَبيرَةِ يجبُ عليه التَّيمُّمُ والمَسحُ وهما عِوَضانِ عَن الغَسلِ[3].

(٤٦) ـ ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَٱهْجُرْنِى مَلِيًّا﴾.

﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ قابلَ استعطافَهُ ولُطفَهُ في الإرشادِ بالفَظاظةِ وغلظةِ العنادِ، فناداه باسمِهِ ولم يقابِل ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ بـ: يا بنيَّ، وأخَّرَه وقدَّمَ الخبرَ

---

(١) لعوف بن محلم الخزاعي. انظر: «طبقات الشعراء» لابن المعتز (ص: ١٨٧)، و«أمالي القالي» (١/ ٥٠)، و«البصائر والذخائر» (٦/ ٨٥).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٢٦).

(٣) المصدر السابق (١٠/ ٢٧).

على المبتدأِ وصَدَّرَه بالهمزةِ لإنكارِ نفسِ الرَّغبةِ على ضربٍ مِن التَّعجُّبِ كأنَّها ممَّا لا يَرغَبُ عنها[١] عاقلٌ، ثمَّ هدَّدَه فقال:

﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهِ﴾ عن مقالكَ فيها أو الرَّغبةِ عنها ﴿لَأَرْجُمَنَّكَ﴾ بلِساني، يعني: الشَّتمَ والذَّمَّ، أو بالحجارةِ حتَّى تَمُوتَ أو تبعدَ مِنِّي.

﴿وَاهْجُرْنِي﴾ عطفٌ على ما دلَّ عليه ﴿لَأَرْجُمَنَّكَ﴾؛ أي: فاحذَرْني واهجُرْني ﴿مَلِيًّا﴾: زمانًا طَويلًا، مِن الملاوةِ، أو: مَلِيًّا بالذَّهابِ عني.

قوله: «وقدَّمَ الخبرَ على المبتدأِ، وصدَّرَه بالهَمزةِ لإنكار نفسِ الرَّغبَةِ على ضربٍ مِن التَّعجُّبِ»:

قال أبو حيَّان: المختارُ في ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ﴾ أنْ يكونَ (راغبٌ) مُبتدَأً لأنَّه قد اعتمدَ على أَداةِ الاستفهامِ، و﴿أَنتَ﴾ فاعلٌ سدَّ مَسدَّ الخبرِ، وترجَّحَ هذا الإعرابُ على ما أعربَه الزَّمخشريُّ بوَجهينِ:

أحدُهُما: أنه لا يكونَ فيهِ تَقديمٌ وتَأخيرٌ، إذ رُتبَةُ الخبرِ أن يَتأخَّرَ عَن المبتدَأِ.

والثَّاني: أن لا يكونَ فصلٌ بينَ العاملِ الذي هو ﴿أَرَاغِبٌ﴾ وبينَ مَعمولِه الذي هو ﴿عَنْ ءَالِهَتِي﴾ بما ليسَ بمَعمولٍ للعَاملِ؛ لأنَّ الخبرَ ليسَ هو عاملًا في المبتدأ، بخلافِ كونِ ﴿أَنتَ﴾ فاعلًا فإنَّه مَعمولُ ﴿أَرَاغِبٌ﴾ فلَمْ يُفصَلْ بين ﴿أَرَاغِبٌ﴾ وبينَ ﴿عَنْ ءَالِهَتِي﴾ بأَجْنَبيٍّ؛ إنَّما فُصِلَ بمَعمولٍ له، انتهى[٢].

وقال صاحِبُ «الكشف»: نُقلَ عن أبي البقاءِ وابنِ مالكٍ وغيرِهما أنَّ

(١) في (ض): «عنه».

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١٤/ ٤٤٢).

﴿أَنتَ﴾ فاعِلُ الصِّفَةِ لاعتمادِها على حَرفِ الاستفهامِ، وذلك لئلَّا يلزَمَ الفَصلُ بينَ ﴿أَرَاغِبٌ﴾ ومَعمولِه ـ وهو ﴿عَنْ ءَالِهَتِي﴾ ـ بأجنَبِيٍّ هو المُبتدَأُ.

وأجيبَ: أنَّ ﴿عَنْ﴾ مُتعلِّقَةٌ بمُقدَّرٍ بعدَ ﴿أَنتَ﴾ يدلُّ عليهِ: ﴿أَرَاغِبٌ﴾.

قال: وأقولُ: المُبتدَأُ ليسَ أجنبيًّا مِن كُلِّ وجهٍ، لا سِيَّما والمَفصولُ ظَرفٌ، والمُقدَّمُ في نِيَّةِ التَّأخيرِ، والبَليغُ يَلتَفِتُ لِفْت المعنى بعدَ أن كانَ لِمَا يرتكِبُه وجهٌ مساغٌ في العَربيةِ وإن كانَ مَرجوحًا، وأظنُّ سُلوكَ هذا الأسلوبِ قريبًا مِن تَرجيحِ الاستحسانِ لقُوَّةِ أثرِه على القِياسِ، ولا خفاءَ أنَّ زيادةَ الإنكارِ إنَّما تَنشَأُ مِن تَقديمِ الخبرِ؛ كأنَّه قيل: أراغِبٌ أنتَ عَنْها لا طالبٌ لها راغبٌ فيها؟ مُنبِّهًا له على الخَطأِ في صدوفه عَن ذلك، ولو قيلَ: أترغَبُ؟ لم يَكُن مِن هذا البابِ في شيءٍ، انتهى.

وقال ابن الحاجبِ في «الأمالي»: لا يَتوهَّمُ أحدٌ أنَّ (أقائمٌ هو؟) مِن قبيلِ: أقامَ زيدٌ؟ بل (قائِمٌ) خبرٌ لـ(هو) مُقدَّمٌ عليه، ولهذا يقالُ في التَّثنيَةِ والجمعِ: أقائمانِ هُما؟ و: أَقائمُونَ هم[1]؟

قال الطِّيبِيُّ: وعُورِضَ بنحو: (أراغِبٌ أنتُما؟) و: (أراغِبٌ أنتُم؟)؛ لأنَّه يتعيَّنُ أن يكونَ (أراغبٌ) مبتدأً[2].

قوله: «﴿وَٱهۡجُرۡنِي﴾ عطفٌ على ما دلَّ عليهِ ﴿لَأَرۡجُمَنَّكَ﴾؛ أي: فاحذَرْني واهجُرْني»:

قال الطِّيبِيُّ: لأن المذكور لا يصلحُ أَنْ يكونَ مَعطوفًا عليهِ لأنَّه جوابُ القسمِ، ولا يصلُحُ هذا أن يكونَ جوابًا له، فيقدَّرُ ما يكونُ مُسَبَّبًا عمَّا تقدَّمَ فيُعطفُ عليه، على

---

(١) انظر: «أمالي ابن الحاجب» (٢/ ٤٩٥).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٣٤).

مِنوالِ قولِه تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَـٰنَ عِلْمًا وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [النمل: ١٥][(١)].

وقال أبو حيَّان: إنَّما احتاجَ إلى حذفٍ ليُناسِبَ بينَ جُمْلتَي المَعطوفِ والمَعطوفِ عليه، وليس ذلك بلازمٍ عندَ سيبويه، بل يَجوزُ عِندَهُ عَطفُ الجُملَةِ الخبريَّةِ على الجُملَةِ الإنشائيَّةِ فقولُه: ﴿وَٱهْجُرْنِى ﴾ معطوف على قولِه: ﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ ﴾، وكلاهُما معمولٌ للقَولِ[(٢)].

(٤٧ ـ ٤٨) ـ ﴿ قَالَ سَلَـٰمٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّىٓ إِنَّهُۥ كَانَ بِى حَفِيًّا ۝٤٧ وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَأَدْعُوا۟ رَبِّى عَسَىٰٓ أَلَّآ أَكُونَ بِدُعَآءِ رَبِّى شَقِيًّا ﴾.

﴿ قَالَ سَلَـٰمٌ عَلَيْكَ ﴾: توديعٌ ومُتاركَةٌ، ومقابلَةٌ للسَّيِّئَةِ بالحَسنةِ؛ أي: لا أُصيبُكَ بمَكروهٍ ولا أقولُ لك بعدُ ما يؤذيكَ، ولكنْ ﴿سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّىٓ ﴾ لعلَّه يوفِّقُكَ للتَّوبةِ والإيمانِ، فإنَّ حقيقةَ الاستغفارِ للكافرِ استدعاءُ التَّوفيقِ لِمَا يُوجِبُ مَغفِرتَهُ، وقد مرَّ تَقريرُهُ في سُورةِ التَّوبةِ.

﴿إِنَّهُۥ كَانَ بِى حَفِيًّا ﴾: بليغًا في البرِّ والإلطافِ.

﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ بالمُهاجرةِ بدِيني ﴿وَأَدْعُوا۟ رَبِّى ﴾: وأعبدُهُ وَحدَه ﴿عَسَىٰٓ أَلَّآ أَكُونَ بِدُعَآءِ رَبِّى شَقِيًّا ﴾: خائبًا ضائِعَ السَّعيِ مِثلَكُم في دُعاءِ آلِهَتِهِم.

وفي تَصديرِ الكلامِ بـ(عسى): التَّواضُعُ، وهضمُ النَّفسِ، والتَّنبيهُ على أنَّ الإجابَةَ والإثابَةَ تفضُّلٌ غيرُ واجبٍ، وأنَّ مِلاكَ الأَمرِ خاتِمَتُه وهو غَيبٌ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٣٥).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١٤/ ٤٤٣).

(٤٩ ـ ٥٠) ـ ﴿فَلَمَّا اعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ وَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا (٤٩) وَوَهَبْنَا لَهُم مِّن رَّحْمَتِنَا وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيًّا﴾.

﴿فَلَمَّا اعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ بالهجرةِ إلى الشَّامِ ﴿وَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ بدلَ مَن فارقَهُم مِن الكفرَةِ.

قيل: إنَّه لَمَّا قصدَ الشَّامَ أتى أوَّلًا حَرَّانَ وتَزوَّجَ بسارةَ وولدَتْ له إسحاقَ ووُلِدَ منه يعقوبُ.

ولعلَّ تَخصيصَهُما بالذِّكرِ لأنَّهما شَجَرتا الأَنبياءِ، أو لأنَّه أرادَ أن يذكرَ إسماعيلَ بفضلِه على الانفرادِ.

﴿وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا﴾: وكُلًّا مِنْهُما أو مِنْهُم.

﴿وَوَهَبْنَا لَهُم مِّن رَّحْمَتِنَا﴾ النبوَّةَ والأَموالَ والأَولادَ ﴿وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيًّا﴾ يَفتخرُ بهم النَّاسُ ويُثنونَ عليهم استجابةً لدَعوَتِه: ﴿وَاجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾ [الشعراء: ٨٤]، والمرادُ باللسانِ: ما يوجَدُ به، ولسانُ العَرَبِ: لُغَتُهُم، وإضافَتُه إلى الصِّدقِ وتَوصيفُهُ بالعُلُوِّ للدَّلالةِ على أَنَّهُم أَحِقَّاءُ بما يُثنونَ عليهِم، وأنَّ مَحامِدَهُم لا تَخفَى على تَباعُدِ الأَعصارِ وتحوُّلِ الدُّوَلِ وتَبدُّلِ المِلَلِ.

(٥١ ـ ٥٣) ـ ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مُوسَىٰ إِنَّهُ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا (٥١) وَنَادَيْنَاهُ مِن جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا (٥٢) وَوَهَبْنَا لَهُ مِن رَّحْمَتِنَا أَخَاهُ هَارُونَ نَبِيًّا﴾.

﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مُوسَىٰ إِنَّهُ كَانَ مُخْلَصًا﴾: مُوَحِّدًا، أخلصَ عِبادَتَهُ عَن الشِّركِ والرِّياءِ، وأسلمَ(١) وجهَهُ للهِ، وأخلَصَ نفسَهُ عمَّا سِواه.

---

(١) في (خ) و(ض) و(ت): «أو أسلم».

وقرأ الكُوفِيُّونَ بالفتحِ[1] على أنَّ اللهَ أخلَصَه.

﴿وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾ أرسلَهُ اللهُ إلى الخلقِ فأنبأَهُم عنه، ولذلك قَدَّمَ ﴿رَسُولًا﴾ مع أنَّه أخصُّ وأعلى.

﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ﴾: مِن ناحِيَتِه اليُمنَى، مِن اليَمينِ وهي التي تَلِي يمينَ مُوسَى عليهِ السَّلامُ، أو: مِن جانبِهِ المَيمونِ، مِن اليُمن بأَنْ تمثَّلَ له الكَلامُ مِن تلكَ الجِهَةِ.

﴿وَقَرَّبْنَٰهُ﴾ تقريبَ تَشريفٍ، شَبَّهَهُ بمَن قَرَّبَهُ الملِكُ لِمُناجاتِه.

﴿نَجِيًّا﴾ مُنَاجِيًا، حالٌ مِن أَحدِ الضَّمِيرينِ.

وقيل: مُرتَفِعًا، مِن النَّجوَةِ وهو الارتفاعُ؛ لِمَا رُوِيَ أنَّه رُفِعَ فوقَ السَّماواتِ حتى سَمِعَ صَريرَ القلمِ[2].

﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥ مِن رَّحْمَتِنَآ أَخَاهُ﴾: مِن أَجلِ رَحْمَتِنَا، أو بعضَ رَحْمَتِنَا ﴿أَخَاهُ﴾: مُعاضدةَ أخيهِ ومُوازرَتِه إجابةً لدَعوَتِه: ﴿وَٱجْعَل لِّى وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِى﴾ [طه: ٢٩] فإنَّه كانَ أَسَنَّ مِن موسى، وهو مفعولٌ أو بدلٌ.

﴿هَٰرُونَ﴾ عطفُ بيانٍ له ﴿نَبِيًّا﴾ حالٌ مِنه.

قوله: «﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥ مِن رَّحْمَتِنَآ﴾؛ أي: مِن أَجْلِ رَحْمَتِنا، أو بعضَ رَحمَتِنا ﴿أَخَاهُ﴾: معاضَدَةَ أخيه» وهو مفعولٌ أو بَدلٌ على تَقديرِ أن يكونَ ﴿مِن﴾ للتَّبعيضِ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤١٠)، و«التيسير» (ص: ١٤٩).

(٢) رواه سعيد بن منصور في «سننه» ـ تكملة التفسير (١٣٩٣)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٤/ ٢٨٦) عن سعيد بن جبير، ورواه هناد بن السري في «الزهد» (١٥٣)، والثعلبي في «تفسيره» (١٧/ ٣٩٤) عن ميسرة، ورواه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٥٥) عن مجاهد.

قال أبو حيَّان: الذي يظهَرُ أنَّ ﴿أَخَاهُ﴾ مَعمولٌ لقولِه: ﴿وَوَهَبْنَا﴾، ولا تُرادِفُ (مِن) بعضاً فتبدلَ مِنها[1].

(٥٤ ـ ٥٥) ـ ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا ﴿٥٤﴾ وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا﴾.

﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ﴾ ذكَرَهُ بذلك لأنَّه المَشهورُ به، والمَوصوفُ بأشياءَ في هذا البابِ لم تُعهَدْ مِن غيرِه، وناهيكَ أنَّه وَعَدَ الصَّبرَ على الذبحِ فقال: ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ﴾ [الصافات: ١٠٢] فوَفَّى.

﴿وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا﴾ يَدُلُّ على أنَّ الرَّسُولَ لا يلزَمُ أنْ يكونَ صاحِبَ شَريعَةٍ، فإنَّ أولادَ إبراهيمَ كانُوا على شَريعَتِه.

﴿وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ﴾ اشتغالًا بالأَهَمِّ، وهو أَنْ يُقبِلَ الرَّجلُ على نفسِه ومَن هو أقرَبُ النَّاسِ إليه بالتَّكميلِ، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]، ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾ [طه: ١٣٢]، ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ [التحريم: ٦].

وقيل: أهلُهُ: أُمَّتُه، فإنَّ الأَنبياءَ آباءُ الأُمَمِ.

﴿وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا﴾ لاستقامَةِ أَقوالِه وأَفعالِه.

(٥٦ ـ ٥٧) ـ ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِدْرِيسَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا ﴿٥٦﴾ وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾.

﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِدْرِيسَ﴾ هو سِبطُ شِيث وجَدُّ أبي نُوحٍ، واسمُهُ أَخنُوخُ، واشتِقاقُ إدريسَ مِن الدرسِ يَردُّهُ مَنْعُ صَرفِه، نَعَمْ لا يَبعدُ أَنْ يكونَ معناه في تلكَ اللغَةِ قَريبًا مِن ذلك فلُقِّبَ به لكثرةِ دَرسِهِ، إذ رُوِيَ أَنَّه تَعالَى أنزلَ عليه

(١) انظر: «البحر المحيط» (١٤/ ٤٥٢).

ثلاثينَ صَحيفَةً، وأنَّه أوَّلُ مَن خطَّ بالقَلَمِ ونَظَرَ في علمِ النُّجومِ والحِسابِ(١).

﴿إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا ۝٥٦ وَرَفَعْنَٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾ يعني: شرفَ النُّبوَّةِ والزُّلفى عندَ الله، وقيل: الجنَّةُ.

وقيل: السَّماءُ السَّادسَةُ(٢) أو الرَّابعَةُ(٣).

(٥٨) ـ ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّۦنَ مِن ذُرِّيَّةِ ءَادَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِن ذُرِّيَّةِ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْرَٰٓءِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَٱجْتَبَيْنَآ ۚ إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُ ٱلرَّحْمَٰنِ خَرُّوا۟ سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾.

﴿أُو۟لَٰٓئِكَ﴾ إشارةٌ إلى المذكورينَ في السُّورةِ مِن زكريَّا إلى إدريسَ ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم﴾ بأنواعِ النِّعَمِ الدِّينيَّةِ والدُّنيويَّةِ ﴿مِّنَ ٱلنَّبِيِّۦنَ﴾ بيانٌ للمَوصولِ ﴿مِن ذُرِّيَّةِ ءَادَمَ﴾ بدلٌ مِنه بإعادةِ الجارِّ، ويَجوزُ أَنْ تكونَ (مِن) فيه للتَّبعيضِ لأنَّ المُنعَمَ عليهم أعَمُّ مِن الأنبياءِ وأَخصُّ مِن الذُّرِّيَّةِ.

﴿وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ﴾ أي: ومِن ذُرِّيَّةِ مَن حملنَا خُصوصًا، وهُم مَن عدا إدريسَ فإنَّ إبراهيمَ كانَ مِن ذُرِّيَّةِ سامِ بنِ نوحٍ.

---

(١) روى ابن حبان في «صحيحه» (٣٦١) عن أبي ذر رضي الله عنه من حديث طويل، وفيه: «أخنوخ وهو إدريس وهو أول من خط بالقلم»، ثم قال: «وأنزل على أخنوخ ثلاثون صحيفة»، وقال ابن كثير في «تفسيره»: روى هذا الحديث بطوله الحافظ ابن حبان في كتابه ووسمه بالصحة، وخالفه أبو الفرج بن الجوزي، فذكر هذا الحديث في كتابه «الموضوعات»، واتهم به إبراهيم بن هشام هذا، ولا شك أنه قد تكلم فيه غير واحد من أئمة الجرح والتعديل من أجل هذا الحديث.

أما قوله: (إنه أول من نظر في النجوم) فذكره الكرماني في «لباب التفسير» عند تفسير هذه الآية.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٥/ ٥٦٤) عن ابن عباس والضحاك، وخبر ابن عباس إسناده ضعيف.

(٣) ورد هذا في حديث الإسراء الطويل عن أنس في «صحيح مسلم» (١٦٢).

﴿وَمِن ذُرِّيَّةِ إِبْرَٰهِيمَ﴾ الباقونَ ﴿وَإِسْرَٰٓءِيلَ﴾ عطفٌ على ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾؛ أي: ومِن ذُرِّيَّةِ إِسرائيلَ وكان مِنْهُم مُوسى وهارونُ وزَكريَّا ويحيَى وعِيسى، وفيه دَليلٌ على أنَّ أَولادَ البَناتِ مِن الذُّرِّيَّةِ.

﴿وَمِمَّنْ هَدَيْنَا﴾: ومن جُملةِ مَن هَدَيْنَا إلى الحقِّ ﴿وَٱجْتَبَيْنَآ﴾ للنُّبوَّةِ والكَرامَةِ.

﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُ ٱلرَّحْمَٰنِ خَرُّوا۟ سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾ خبرٌ لـ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ﴾ إنْ جَعلْتَ الموصولَ صِفتَهُ، واستئنافٌ إن جعلتَهُ خبرَهُ لبيانِ خَشيَتِهِم مِن اللهِ وإخباتِهِم لَهُ مع ما لَهُم مِن عُلُوِّ الطَّبَقَةِ في شَرفِ النَّسبِ وكَمالِ النَّفسِ والزُّلفى مِن اللهِ عزَّ وجلَّ، وعَن النَّبيِّ عليهِ السَّلامُ: «اتلُوا القرآنَ وابْكُوا فإنْ لم تَبْكُوا فتَباكَوا».

والبُكِيُّ: جمعُ باكٍ؛ كالسُّجُودِ في جمعِ ساجِدٍ.

وقُرِئَ: (يتلى)[1] بالياءِ؛ لأنَّ التَّأنيثَ غيرُ حَقيقيٍّ.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿بِكِيًّا﴾ بكسر الباء[2].

قوله: «اتلوا القرآنَ وابْكُوا فإنْ لم تَبْكُوا فتبَاكوا»:

أخرجَهُ ابنُ ماجَه وإسحاقُ بن راهويه والبزَّارُ في «مسنديهما» مِن حَديثِ سَعدِ بنِ أبي وقَّاصٍ[3].

---

(١) نسبت لشبل بن عباد المكي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٨).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤٠٧)، و«التيسير» (ص: ١٤٨).

(٣) رواه ابن ماجه (١٣٣٧)، وأبو يعلى في «مسنده» (٦٨٩)، وفي إسناده فيهما: أبو رافع، واسمه إسماعيل بن رافع بن عويمر الأنصاري، قال عنه الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ١٠٦): (لين). لكن جوَّد إسناده العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (١/ ٢٢٦).
ورواه البزار في «مسنده» (١٢٣٥)، وفي إسناده عبد الرحمن بن أبي بكر قال البزار: لين الحديث.

(٥٩) ـ ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِۖ فَسَوۡفَ يَلۡقَوۡنَ غَيًّا﴾.

﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ﴾: فعقبَهُم وجاءَ بَعدَهُم عَقِبُ سوءٍ؛ يقال: (خَلَفُ صدقٍ) بالفتحِ، و: (خَلْفُ سوءٍ) بالسُّكونِ.

﴿أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾: تركوها، أو أَخَّروها عَن وَقتِها.

﴿وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِ﴾ كشُربِ[1] الخمرِ، واستحلالِ نكاحِ الأُختِ مِن الأَبِ، والانهماكِ في المَعاصي.

وعَن عليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنهُ: ﴿وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِ﴾: مَن بَنى الشَّديدَ، وركبَ المنظورَ، ولبسَ المَشهورَ[2].

﴿فَسَوۡفَ يَلۡقَوۡنَ غَيًّا﴾: شَرًّا؛ كقولِه:

فمَن يَلْقَ خيراً يَحْمَدِ الناسُ أَمْرَهُ ... ومَن يَغْوِ لَا يَعْدَمْ على الغَيِّ لائِما

أو: جزاءَ غَيٍّ؛ كقولِه: ﴿يَلۡقَ أَثَامٗا﴾ [الفرقان: ٦٨]، أو: غَيًّا عَن طريقِ الجنَّةِ.

وقيل: هو وادٍ في جَهنَّمَ تَستعيذُ منه أَودِيَتُها.

---

(١) في (خ) و(ض): «بشرب».

(٢) رواه سعيد بن منصور في «سننه» تكملة التفسير (١٣٩٥)، وذكره الثعلبيُّ في «تفسيره» (١٧/ ٤٠٨) بلفظ: (هذا إذا بُني المشيد...).

وروي مرفوعاً من حديث ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ: (من أشراط الساعة أن يركب المنظور، ويلبس المشهور، ويبني المشذور، ويصبح الناس إخوان العلانية، أعداء السريرة). رواه العقيلي في «الضعفاء» (٢/ ١٠٧) من طريق سعيد بن سنان الحمصي، وقال: لا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به. وذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ١٨٩) وقال: فيه كذابان.

قوله: «وركبَ المنظورَ»: قال الطِّيبِيُّ: أي: الفرسَ والبَغْلَ لا للجِهادِ بل لأجلِ ما يُنظرُ إليه(١).

قوله:

«فمَـنْ يَلْـقَ خَيْـرًا يَحْمَدِ النَّـاسُ أَمْرَهُ ... ومَـنْ يَغْوِ لا يَعْدَمْ علـى الغَيِّ لائِمَا»:

قال الطِّيبِيُّ: قوله: «ومَن يغوِ» بالكَسرِ مِن (غَوِيَ) وبالفَتحِ مِن (غَوَى)(٢).

قلت: هذا البَيتُ مِن قَصيدةٍ.......(٣).

قوله: «وقيل: هو وادٍ في جهنَّمَ يَستعيذُ منه أوديتها»:

أخرجَه الحاكمُ وصَحَّحه، والبَيهقيُّ في «البعث»، عن ابن مسعودٍ موقوفًا، وأخرجَه ابنُ مردويه مِن حَديثِ ابنِ عبَّاسٍ مَرْفوعًا(٤).

(٦٠ ـ ٦١) ـ ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴿٦٠﴾ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِي وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ عِبَادَهُۥ بِٱلْغَيْبِ إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا﴾.

﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾ يَدُلُّ على أنَّ الآيَةَ في الكَفَرَةِ ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ﴾

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٥٠).

(٢) المصدر السابق (١٠/ ٥١).

(٣) في النسخ هنا بياض. والبيت من قصيدة للمرقش الأصغر. انظر: «المفضليات» (ص: ٢٤٤ ـ ٢٤٧)، و«إصلاح المنطق» (ص: ١٥١)، و«الشعر والشعراء» (١/ ٢١٠).

(٤) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩١١١)، والحاكم في «المستدرك» (٣٤١٨)، والبيهقي في «البعث والنشور» (٤٧٠)، بلفظ: (﴿فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾ نهر في جهنم بعيد القعر خبيث الطعم).
وعزاه المصنف في «الدر المنثور» (٥/ ٥٢٨) لابن مردويه من طريق نهشل عن الضحاك عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً، والضحاك لم يسمع من ابن عباس.

وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو وأبو بكرٍ ويَعقوبُ على البناءِ للمَفعولِ مِن أدخَلَ[١].

﴿وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾: ولا يُنْقَصونَ شيئًا مِن جزاءِ أَعمَالِهِم، ويَجوزُ أَنْ يَنتَصِبَ ﴿شَيْـًٔا﴾ على المصدرِ، وفيه تَنبيهٌ بأَنَّ كُفرَهُم السَّابقَ لا يَضرُّهُم ولا ينقصُ أُجورَهُم.

﴿جَنَّٰتِ عَدْنٍ﴾ بَدَلٌ مِن ﴿ٱلْجَنَّةَ﴾ بَدَلَ البَعضِ لاشتِمالِها علَيْها، أو مَنصوبٌ على المدحِ.

وقُرِئَ بالرَّفعِ[٢] على أنَّه خبرُ مبتدأ مَحذوفٍ.

و﴿عَدْنٍ﴾ علَمٌ لأنَّه المضافُ إليه في العَلَمِ، أو عَلَمٌ للعَدْنِ بمَعْنى الإقامةِ كبَرَّةَ، ولذلك صَحَّ وصفُ ما أُضيفَ إليه بقولِه: ﴿ٱلَّتِى وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ عِبَادَهُۥ بِٱلْغَيْبِ﴾[٣]؛ أي: وَعدَها إيَّاهُم وهي غائبةٌ عَنْهُم، أو هم غائبونَ عنها، أو: وعدَهُم بإيمانِهِم بالغيبِ.

﴿إِنَّهُۥ﴾: إنَّ اللهَ ﴿كَانَ وَعْدُهُۥ﴾ الذي هو الجنَّةُ ﴿مَأْتِيًّا﴾ يَأتيها[٤] أهلُها الموعودُ لهم لا مَحالةَ.

وقيل: هو مِن أَتَى إليه إحسانًا؛ أي: مَفعولًا مُنجَزًا.

---

(١) انظر: «السبعة» (٢٣٧)، و«التيسير» (ص: ٩٧)، و«النشر» (٢/ ٢٥٢).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٨) عن الحسن البصري.

(٣) قوله: «و﴿عَدْنٍ﴾ عَلَم»؛ أي: علمُ شخصٍ لأرضٍ في الجنة «لأنه المضاف إليه في العلَم»؛ أي: في بابِه «أو علم»؛ أي: عَلَمُ جنسٍ «للعَدْن»؛ أي: لمعنى العَدْن المفسَّرِ بقوله: «بمعنى الإقامة»؛ أي: في الجنةِ «كبَرَّة»؛ أي: فإنها علمُ جنسٍ للمَبرَّة بمعنى البِرِّ «ولذلك»؛ أي: ولكون ﴿عَدْنٍ﴾ علمَ جنسٍ «صح وصف ما أضيف إليه» وهو ﴿جَنَّٰتِ﴾ «بقوله: ﴿ٱلَّتِى﴾..»؛ لدلالته على عموم المعنى المعروف في عَلَمِ الجنسِ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٦٢٩).

(٤) في (خ): «يأتي».

قوله: «أَوْ عَلَمٌ للعَدْنِ بمَعنى الإِقامَةِ، ولذلك صحَّ وَصفُه بقولِه: ﴿ٱلَّتِى﴾»:

قال أبو حيَّان: هذا مُتعقَّبٌ، أمَّا دعواه أنَّه عَلَمٌ لِمَا ذُكِرَ فيَحتاجُ إلى توقيفٍ وسَماعٍ مِن العربِ، وكذا دَعْوَى العَلَميَّةِ الشَّخصيَّةِ فيه.

وأمَّا دَعوَى الوَصفِ فلا يَتعيَّنُ كونُ ﴿ٱلَّتِى﴾ صِفَةً بل يجوزُ إعرابُه بدلًا[(١)].

وقال الحَلَبيُّ: الظَّاهِرُ أنَّ ﴿ٱلَّتِى﴾ صِفَةٌ، والتَّمسُّكُ بهذا الظَّاهِرِ كافٍ.

وأيضًا: فإنَّ المَوصول في قوَّةِ المُشتقَّاتِ، وقد نَصُّوا على أنَّ البدلَ بالمُشتَقِّ ضعيفٌ، فكذا ما في مَعناه[(٢)].

قوله: «أي: وَعَدَها إيَّاهم وهي غائبَةٌ عَنهم، أو وهُم غائبونَ عنها، أو: وعدَهُم بإيمانِهم بالغَيبِ»:

قال الطِّيبيُّ: يريدُ أنَّ قولَه: ﴿بِٱلْغَيْبِ﴾ إمَّا حالٌ مِن المَفعولِ الأوَّلِ لـ﴿وَعَدَ﴾ وهو الضَّميرُ الراجعُ إلى ﴿جَنَّٰتِ﴾ وهو محذوفٌ، والتَّقديرُ: وَعَدَها وهي غائبةٌ عنهم، أو حالٌ من المفعولِ الثَّاني وهو ﴿عِبَادَهُۥ﴾ فالتَّقديرُ: وهم غائبونَ عنها، أو صِلَةٌ لـ﴿وَعَدَ﴾ بتقديرِ المُضافِ، والباءُ للسَّببيَّةِ، أو: وعدَها عبادَه بسببِ تَصديقِهم الغيبَ وإيمانِهم به[(٣)].

(٦٢) ـ ﴿لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَٰمًا وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾.

﴿لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا﴾: فُضولَ الكَلامِ ﴿إِلَّا سَلَٰمًا﴾: ولكنْ يَسمَعُونَ قَوْلًا يسلَمونَ

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (١٤/ ٤٦٠).

(٢) انظر: «الدر المصون» (٧/ ٦١٢).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٥٣ ـ ٥٤).

فيـه مـن العَيـبِ والنَّقِيصَـةِ، أو: إلا تَسـليمَ المَلائكـةِ عليهِـمْ وتَسـليمَ[١] بَعضِهم على بَعـضٍ، علـى الاسـتثناءِ المُنقطِعِ، أو على مَعنى: أَنَّ التَّسـليمَ إن كانَ لغوًا فلا يسـمعونَ لَغْوًا سِـواهُ كقولِه:

وَلَا عَيْـبَ فِيهِـمْ غَيْـرَ أَنَّ سُيُوفَـهُـمْ ... بِـهِنَّ فُلُـولٌ مِـنْ قِـرَاعِ الكَتَائِـبِ

أَوْ عَلَى أَنَّ مَعناهُ: الدُّعاءُ بالسَّلامةِ، وأهلُهَا أَغنياءُ عنه، فهو مِن بابِ اللَّغوِ ظاهِرًا وإنَّما فائِدَتُه الإكرامُ.

﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ علـى عـادةِ المُتنعِّميـنَ، والتَّوسُّـطِ بيـنَ الزَّهـادَةِ والرَّغابَةِ.

وقيل: المرادُ: دوامُ الرِّزقِ ودُرُورُه.

قوله:

«ولا عيـبَ فيهِـمْ غـيرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ ... بِـهِنَّ فُلُـولٌ مِـنْ قِـرَاعِ الكَتَائِـبِ»

هو مِن قَصيدَةٍ للنَّابغَةِ الذُّبْيانِيِّ يمدَحُ بها النُّعْمَانَ بنَ الحارثِ، وأوَّلُها:

كِلِينِـي لِهَـمٍّ يـا أُمَيْمَـةُ نَاصِـبِ ... ولَيْلٍ أُقَاسِـيهِ بَطِـيءِ الكَوَاكِـبِ[٢]

قوله: «أو على أنَّ مَعناه: الدُّعاءُ بالسَّلامةِ، وأهلُها أغنياءُ عنهُ، فهو مِن بابِ اللَّغوِ ظاهراً، وإنَّما فائدَتُه الإكرامُ»:

قال المبردُ: أَصْلُ السَّلامِ: الدُّعاءُ للإنْسانِ بأَنْ يَسْلَمَ مِن الآفاتِ في دينِه ونَفسِه،

---

(١) في (ت): «أو تسليم».

(٢) انظر: «ديوان النابغة» (ص: ١٣ ـ ١٥).

ويتخلَّصَ مِن المكروهِ، ثمَّ فَشَا استِعمالُه في الإكرامِ حتَّى لا يُفهَمُ غيرُه، ولهذا لو تركتَه حملَكَ صاحبُه على الإهانَةِ[1].

(٦٣) ـ ﴿تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَنْ كَانَ تَقِيًّا﴾.

﴿تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَنْ كَانَ تَقِيًّا﴾: نُبقِيهَا عَلَيهِمْ مِن ثمرةِ تَقْواهُم كما نُبْقِي على الوَارثِ مالَ مُورِّثِهِ، والوراثةُ أَقْوَى لَفظٍ يُستَعمَلُ[2] في التَّمليكِ والاستحقاقِ مِن حيثُ إنَّها لا تُعْقَبُ بفسخٍ ولا استرجاعٍ، ولا تَبْطُلُ بردٍّ ولا إسقاطٍ.

وقيل: يُورَّثُ المتقونَ من الجنَّةِ المَساكنَ التي كانَتْ لأَهلِ النَّارِ لَوْ أَطاعُوا؛ زيادةً في كَرَامَتِهِم.

وعَن يَعقوبَ: ﴿نُورِّثُ﴾ بالتَّشديدِ[3].

(٦٤) ـ ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾.

﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾ حكايةُ قولِ جِبريلَ عليهِ السَّلامُ حينَ استَبْطَأَه رَسولُ اللهِ ﷺ لَمَّا سُئِلَ عَن قصَّةِ أَصحابِ الكَهفِ وذي القَرْنَينِ والرُّوحِ ولَمْ يَدْرِ ما يُجيبُ، ورَجَا أَنْ يُوحَى إليه فيه، فأبطَأَ عليهِ خمسَةَ عشَرَ يومًا ـ وقيلَ: أربعينَ ـ حتَّى قال المُشركونَ: وَدَّعَهُ رَبُّهُ وقَلَاهُ، ثمَّ نزلَ ببيانِ ذلك.

قوله: «حكايةُ قولِ جبريلَ عليه السَّلامُ حينَ استَبْطَأَهُ رَسولُ اللهِ ﷺ لَمَّا سُئِلَ عن قصَّةِ أصحابِ الكَهفِ وذي القرنينِ والرُّوحِ...» إلى آخره:

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٥٥)، وفيه: ولهذا لو تركتها لحمل صاحبك على الإهانة.

(٢) في (أ): «مستعمل».

(٣) هي رواية رويس عن يعقوب. انظر: «النشر» (٢/ ٣١٨).

أخرجَه ابنُ إسحاقَ وأبو نُعيمٍ في «الدلائل» عن ابنِ عَبَّاسٍ نحوَه[1].

والتَّنَزُّلُ: النُّزولُ على مهلٍ لأنَّه مُطاوِعُ نزلَ، وقد يُطلَقُ بمَعنى النُّزولِ مُطلقًا كما يُطلَقُ نَزَلَ بمَعنى أَنْزَلَ، والمَعْنَى: وما ننزلُ وقتًا غِبَّ وَقتٍ إلَّا بأمرِ اللهِ على ما تَقتضيهِ حِكمَتُه.

وقُرِئَ: (وما يَتَنَزَّلُ) بالياءِ[2] والضَّميرُ للوَحيِ.

﴿لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ وهو ما نحنُ فيه مِن الأماكنِ والأحايينِ، لا ننتقِلُ مِن مَكانٍ إلى مكانٍ، ولا ننزلُ في زَمانٍ دونَ زَمانٍ، إلَّا بأَمرِه ومَشيئَتِه.

﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾: تاركًا لكَ؛ أي: ما كان عَدمُ النُّزولِ إلا لعدمِ الأَمرِ بِه، ولم يَكُن ذلك عن تَركِ اللهِ لكَ وتوديعِهِ إيَّاكَ كما زَعمتِ الكَفَرَةُ، وإنَّما كان لحكمةٍ رآها فيه.

وقيل: أوَّلُ الآيةِ حكايةُ قولِ المُتَّقينَ حينَ يَدخلونَ الجنَّةَ، والمَعنى: وما ننزلُ الجنَّةَ إلا بأمرِ اللهِ ولطفِه، وهو مالكُ الأُمورِ كلِّها السَّالِفَةِ[3] والمترقَّبَةِ والحاضرةِ،

---

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٧/ ٤١٧)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٣٠١)، عن عكرمة والضحاك وقتادة ومقاتل والكلبي.
ورواه بنحوه دون ذكر الآية ابن إسحاق في «السيرة» (٢٥٧) ـ ومن طريقه البيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ٢٧٠) ـ قال: حَدَّثني رجلٌ من أهل مكة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وفيه رجل مبهم.
وروى البخاري (٣٢١٨) عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما، قال: قال رسولُ الله ﷺ لجبريل: «ألا تَزورُنا أكثرَ ممَّا تَزورُنا؟»، قال: فنزلت: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا﴾ الآيَةَ.

(٢) نسبت للأعرج. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٨).

(٣) في (ت): «السابقة».

فما وَجدناهُ وما نَجِدُه مِن لطفِه وفضلِه، وقولُه: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ تقريرٌ مِن اللهِ لقَولِهم؛ أي: وما كان ناسِيًا لأعمالِ العاملينَ وما وَعَدَ لَهُم مِن الثَّوابِ علَيْها.

(٦٥) ـ ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ ۚ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾.

وقوله: ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ بيانٌ لامتناعِ النِّسيانِ عليهِ وهو خبرُ مَحذوفٍ، أو بدلٌ مِن ﴿رَبُّكَ﴾.

﴿فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ﴾ خطابٌ للرَّسولِ عليهِ السَّلامُ مُرَتَّبٌ عليه؛ أي: لمَّا عرفتَ ربَّكَ بأنَّه لا ينبغي لَهُ أن ينساكَ، أو أعمالَ العُمَّالِ، فأقبِلْ على عبادتِه واصطَبِر علَيْها ولا تتشَوَّش بإبطاءِ الوَحيِ وهزءِ الكَفَرةِ، وإنَّما عُدِّيَ باللامِ لتَضمُّنِه مَعنى الثَّباتِ للعبادةِ فيما يُورَدُ عليه مِن الشَّدائدِ والمشاقِّ؛ كقولِكَ للمُحارِبِ: اصطَبِر لقَرنِكَ.

﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾: مِثْلًا يَستحِقُّ أَنْ يُسمَّى إِلهًا، أو: أحدًا يُسمَّى اللهَ، فإنَّ المُشركينَ وإنْ سَمَّوا الصَّنَمَ إلهًا لم يُسمُّوهُ اللهَ قَطُّ، وذلك لظهورِ أَحَدِيَّتِه وتَعالي ذاتِه عَن المُماثَلَةِ بحيثُ لم يَقبل اللبسَ والمُكابرةَ، وهو تَقريرٌ للأمرِ؛ أي: إذا صَحَّ أَنْ لا أحدَ مِثلُه، ولا يَستَحِقُّ العِبادةَ غيرُه، لم يَكُن بُدٌّ مِن التَّسليمِ لأَمرِهِ والاشتغالِ بعِبادَتِه والاصطبارِ على مَشاقِّهَا.

(٦٦ ـ ٦٧) ـ ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴿٦٦﴾ أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا﴾.

﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ المرادُ بِهِ: الجنسُ بأَسرِهِ، فإنَّ المَقولَ مقولٌ فيمَا بَينَهُم وإِنْ لَمْ يَقُلْ كُلُّهم، كقولِكَ: (بنو فلانٍ قَتَلوا فُلانًا) والقاتِلُ واحِدٌ مِنْهُم.

أو: بَعضُهم المعهودُ وهم الكفرةُ.

أو: أُبيُّ بنُ خَلَفٍ فإنَّه أَخذَ عِظامًا باليَةً ففتَّها وقال: يَزعُمُ مُحمَّدٌ أنَّا نُبْعَثُ بعدَما نَموتُ(١).

﴿أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ مِن الأَرضِ، أو مِن حالِ الموتِ، وتَقديمُ الظَّرفِ وإيلاؤُه حرفَ الإنكارِ لأنَّ المنكرَ كونُ ما بعدَ الموتِ وقتَ الحياةِ، وانتصابُهُ بفعلٍ دَلَّ عليه ﴿أُخْرَجُ﴾ لا بهِ؛ فإنَّ ما بعدَ اللامِ لا يعملُ فيما قبلَها، وهي هاهنا مُخلَصةٌ للتَّوكيدِ مُجرَّدَةٌ عَن مَعنى الحالِ كما خلصتْ الهمزةُ واللامُ في (يا أللهُ) للتَّعويضِ فساغَ اقترانُها بحرفِ الاستقبالِ.

قوله: «وانتِصابُه بفعلٍ دلَّ عليهِ أخرج»: قال أبو البقاءِ: أي: أأبعَثُ إذا(٢).

قوله: «وهي هنا مُخلَصَةٌ للتَّوكيدِ»:

قال ابنُ الحاجبِ في «الأمالي»: هذه اللامُ لامُ تأكيدٍ وليسَتْ لامَ ابتداءٍ، وإلَّا وجبَ أَنْ يُذكَرَ مَعها المُبتدَأُ.

فإن قيل: قدِّرِ المُبتدَأَ مَحذوفًا وأَبْقِ اللامَ داخِلَةً على الخبرِ.

قلنا: إنَّ اللامَ معَ المُبتدَأِ كـ(قد) مع الفعلِ، و(إنَّ) مع الاسمِ، فكما لا يُحذَفُ الفعل والاسمُ ويَبقى (قد) و(إنَّ) فكذلكَ هذا(٣).

---

(١) ذكره في سبب نزول هذه الآية: الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٣٠١) عن الكلبي، ومقاتل بن سليمان في «تفسيره» (٢/ ٦٣٤)، ويحيى بن سلام في «تفسيره» (١/ ٢٣٤). وسيأتي في نهاية سورة (يس).

(٢) انظر: «التبيان» للعكبري (٢/ ٨٧٧)، وتمام عبارته: ﴿أَءِذَا﴾ العامل فيها فعل دل عليه الكلام - أي: أأبعث إذا - ولا يجوز أن يعمل فيها ﴿أُخْرَجُ﴾ لأن ما بعد اللام و(سوف) لا يعمل فيما قبلها مثل (إن).

(٣) انظر: «أمالي ابن الحاجب» (١/ ٢٧٧ - ٢٧٨)، و«فتوح الغيب» (١٠/ ٦٥).

قال الطِّيبيُّ: وهذا التَّقديرُ يُخالِفُ تقديرَ صاحبِ «الكشاف» في سورةِ الضُّحَى حيثُ قَدَّر: ولأَنْتَ سوفَ يعطيكَ ربُّكَ فترْضَى[١].

ورُوي عن ابن ذكوان: ﴿إذا ما مِتُّ﴾ بهمزةٍ واحدةٍ مكسورةٍ على الخبر[٢].

﴿أَوَلَا يَذَّكَّرُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ عطفٌ على (يقول)، وتَوسيطُ همزةِ الإنكارِ بينَهُ وبينَ العاطفِ ـ مع أنَّ الأصلَ أن تَتقدَّمَهُما ـ للدَّلالةِ على أنَّ المنكرَ بالذَّاتِ هو المعطوفُ، وأنَّ المعطوفَ عليه إنَّما نَشَأَ مِنه؛ فإنَّه لو تَذكَّرَ وتأمَّلَ ﴿أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا﴾ ـ بَلْ كانَ عَدَمًا صِرْفًا ـ لم يَقُل ذلك، فإنَّه أعجَبُ مِن جمعِ الموادِّ بعد التَّفريقِ وإيجادِ مثْلِ ما كانَ فيها مِن الأعراضِ.

وقرأَ نافِعٌ وابنُ عامرٍ وعاصِمٌ وقالونُ عَن يعقوبَ: ﴿يَذْكُرُ﴾[٣] مِن الذِّكرِ الذي يُرادُ به التَّفكُّرُ. وقُرِئَ: (يَتَذَكَّر) على الأصلِ[٤].

(٦٨) ـ ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَٱلشَّيَٰطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا﴾.

﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ﴾ إقسامٌ باسمِهِ مُضافًا إلى نبيِّهِ تَحقيقًا للأمرِ وتَفخيمًا لشَأنِ الرَّسُولِ عليهِ السَّلامُ ﴿وَٱلشَّيَٰطِينَ﴾ عطفٌ[٥]، أو مَفعولٌ مَعَهُ؛ لِمَا رُوِيَ أنَّ الكَفرَةَ يُحشَرُونَ مع قُرنائِهِم مِن الشَّياطينِ الذينَ أَغْوَوْهُم كلٌّ مَع شَيطانِه في سِلسِلَةٍ[٦].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٦٥).

(٢) انظر: «التيسير» (ص: ١٤٩).

(٣) انظر: «التيسير» (ص: ١٤٩)، و«النشر» (٢/ ٣١٨)، ولم أقف عليها من طريق قالون عن يعقوب.

(٤) نسبت لأبي. انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ١٧١)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٨).

(٥) قوله: « ﴿وَٱلشَّيَٰطِينَ﴾ عطف»؛ أي: على ضمير ﴿لَنَحْشُرَنَّهُمْ﴾.

(٦) ذكر بلا نسبة في «تفسير الثعلبي» (١٧/ ٤٢١)، و«البسيط» للواحدي (١٤/ ٢٨٦)، وذكره مقاتل بن سليمان في «تفسيره» (٣/ ٦٠٤) عند تفسير قوله تعالى: ﴿ٱحْشُرُوا۟ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَأَزْوَٰجَهُمْ﴾ [الصافات: ٢٢].

وهذا وإن كانَ مَخصوصًا بِهِم ساغَ نِسبَتُه إِلَى الجنسِ بأَسْرِه[١]، فإنَّهم إذا حُشِرُوا وفِيهِم الكَفَرَةُ مَقرونينَ بالشَّياطينَ فقَدْ حُشِرُوا جَمِيعًا مَعَهُم.

﴿ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ﴾ ليَرَى السُّعَداءُ ما نَجَّاهُم اللهُ مِنْه فيزدادوا غبطةً وسُرورًا، وينالَ الأشقياءُ ما ادَّخَرُوا لِمَعادِهِم عُدَّةً، ويَزدادُوا غَيْظًا مِن رُجوعِ السُّعداءِ عَنْهُم إلى دارِ الثَّوابِ وشَمَاتَتِهِم عليهِم.

﴿جُثِيًّا﴾ على رُكَبِهِم لِمَا يدهَمُهُم مِن هَوْلِ المَطلِعِ، أو لأنَّهُ مِن تَوابعِ التَّواقُفِ للحِسابِ قبلَ التَّواصُلِ إلى الثَّوابِ والعِقابِ، وأهلُ الموقفِ جاثونَ؛ لقولِه: ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً﴾ [الجاثية: ٢٨] على المعتادِ في مَواقِفِ التَّقاوُلِ.

وَإِنْ كانَ المُرَادُ بالإنسانِ الكَفَرَةَ فلَعَلَّهُم يُساقُونَ جُثَاةً مِن المَوْقِفِ إلى شَاطِئِ جَهنَّمَ إهانةً بِهِم، أو لعَجزِهِم عَن القِيامِ لِمَا عَرَاهُم مِن الشدَّةِ، وإنْ فسِّر الإنسانُ بالعموم فالمعنى: أنهم يتجاثَوْن عند موافاةِ شاطئ جهنَّمَ على أنَّ ﴿جُثِيًّا﴾ حالٌ مقدَّرة[٢].

وقرأ حمزة والكسائي وحفصٌ: ﴿جِثِيًّا﴾ بكسر الجيم[٣].

(٦٩ - ٧٠) - ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا (٦٩) ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًّا﴾.

﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ﴾: مِن كلِّ أُمَّةٍ شاعَتْ دينًا ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾: مَن كانَ أَعْصَى وأَعْتَى مِنْهُم فنَطْرَحُهم فيها.

---

(١) قوله: «وهذا»؛ أي: حشرُ الكفرة مقرونينَ معَ الشياطينِ «وإن كان مخصوصاً بهم»؛ أي: بالكفرةِ «ساغ نسبته»؛ أي: الحشرِ «إلى الجنس بأسره»؛ أي: جنسِ الإنسانِ.

(٢) قوله: «وإن فسر الإنسان بالعموم...» إلى هنا من (خ).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٤٠٧)، و«التيسير» (ص: ١٤٨).

وفي ذِكْرِ الأَشَدِّ تَنْبِيهٌ على أَنَّهُ تعالَى يَعْفُو كَثِيرًا[١] مِن أَهْلِ العِصْيَانِ، وَلَوْ خُصَّ ذلكَ بالكَفَرَةِ فالمُرَادُ أَنَّهُ يميزُ طوائِفَهُم: أَعتاهُمْ فَأَعْتَاهُمْ، وَيَطْرَحُهُم في النَّار على التَّرتيبِ، أو يُدخلُ كُلًّا طَبَقَتَها التي تَلِيقُ بِهِم[٢].

و﴿أَيُّهُمْ﴾ مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ عندَ سِيبويهِ؛ لأنَّ حَقَّه أن يُبْنَى كسائرِ الموصولاتِ، لكنَّه أُعرِبَ حَمْلًا على (كلٍّ) و(بعضٍ) للُزُومِ الإضافةِ، فإذا حُذِفَ صدرُ صِلَتِه زادَ نَقصُهُ فعادَ إلى حَقِّهِ مَنصوبَ المحلِّ بـ(ننزعنَّ)[٣]، ولذلكَ قُرِئَ مَنصوبًا[٤].

ومَرفوعٌ عندَ غيرِه: إمَّا بالابتداءِ على أنَّه استِفهامِيٌّ وخبرُهُ ﴿أَشَدُّ﴾ والجملَةُ مَحكِيَّةٌ، وتقديرُ الكَلامِ: لنَنزعَنَّ مِن كلِّ شِيعةٍ الذينَ يُقالُ فيهِم: أَيُّهُم أَشَدُّ[٥]؟ أو مُعلَّقٌ عنها[٦] ﴿لَنَنزِعَنَّ﴾ لتَضَمُّنِه مَعنى التَّمييزِ اللازمِ للعلمِ، أو مُستأنفَةٌ والفعلُ واقِعٌ على ﴿كُلِّ شِيعَةٍ﴾ على زيادةِ ﴿مِن﴾، أو على مَعنى: لنَنزِعَنَّ بعضَ كلِّ شيعةٍ.

---

(١) قوله: «كثيراً» منصوب بنزع الخافض، وهو (عن). انظر: «حاشية الشهاب» (١٦/ ١٧٤).

(٢) في (ض): «به».

(٣) وملخص هذا الكلام الذي هو مذهب سيبويه: أنَّه مبنيٌّ على الضَّم لسقوط صدرِ الجملة التي هي صلتُه، حتى لو جيءَ به لأُعرِبَ وقيل: أَيُّهُم هو أَشَدُّ، هذه عبارة الزمخشري، قال ابن الحاجب: فهي على هذا موصولة بمعنى الذي في موضع نصب مفعولاً لـ(ننزعن). انظر: «الكتاب» (٢/ ٣٩٩ ـ ٤٠٠)، و«الكشاف» (٥/ ٢٩٥)، و«أمالي ابن الحاجب» (١/ ١٤٨).

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القرآن» (ص: ٨٨ ـ ٨٩)، عن معاذ بن مسلم الهراء أستاذ الفراء، وطلحة بن مصرف.

(٥) وهذا مذهب الخليل، ولكونها استفهامية قدَّر القول ليصح وقوع الاستفهام بعده كما ذكر ابن الحاجب. انظر: «أمالي ابن الحاجب» (١/ ١٤٧). وقول الخليل في «الكتاب» (٢/ ٣٩٩ ـ ٤٠٠)، و«الكشاف» (٥/ ٢٩٥).

(٦) قوله: «أو معلق عنها» عطف على «محكيَّةٌ».

وإمَّا بـ﴿شِيعَةٍ﴾[١] لأنَّها بمَعنى: تَشيعُ.

و﴿عَلَى﴾ للبيانِ أو مُتعلِّقٌ بـ(أفعل)[٢] وكذا الباءُ في قولِه:

﴿لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صُلِيًّا﴾؛ أي: لنَحْنُ[٣] أعلَمُ بالذين هُمْ أَوْلَى بالصُّليِّ ـ أو: صُلِيُّهُم أَوْلَى ـ بالنَّارِ، وهُمْ المُنتزَعُونَ.

ويجوزُ أَنْ يُرادَ بِهِم وبِأشدِّهِم عِتيًّا رؤساءُ الشِّيَعِ، فإنَّ عَذابَهُم مُضاعَفٌ لضَلالِهِم وإضلالِهِم.

وقرأ حمزةُ والكسائيُّ وحفصٌ: ﴿صِلِيًّا﴾ بكسرِ الصاد[٤].

(٧١ ـ ٧٢) ـ ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴿٧١﴾ ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾.

﴿وَإِن مِّنكُمْ﴾: وما مِنكُم، التِفاتٌ إلى الإنسانِ، ويُؤيِّدُه أنَّهُ قُرِئَ: (وإنْ منهم)[٥].

﴿إِلَّا وَارِدُهَا﴾: إلا واصِلُها وحاضِرٌ[٦] دونَها، يَمُرُّ بها المُؤمِنونَ وهيَ خامِدَةٌ وتَنهارُ بغَيْرِهِم.

وعَن جابرٍ: أنَّه عليهِ السَّلامُ سُئِلَ عنه فقال: «إذا دخلَ أَهلُ الجنَّةِ الجنَّةَ قالَ بعضُهُم لبَعضٍ: أليسَ قَد وعدَنَا ربُّنَا أَنْ نَرِدَ النَّارَ؟ فيقالُ لهم: قَدْ وَرَدْتُموهَا وهِيَ خامِدَةٌ».

---

(١) قوله: «وإما بـ﴿شِيعَةٍ﴾» عطف على «إما بالابتداء».

(٢) قوله: «أو متعلق بأفعل»؛ أي: وهو ﴿أَشَدُّ﴾.

(٣) في (ت): «ونحن».

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٤٠٧).

(٥) نسبت لابن عباس وعكرمة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٩).

(٦) في (ت): «وجائز».

وأمَّا قولُه تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١] فالمرادُ: عَن عذابِها.

وقيل: وُرودُهَا: الجَوازُ على الصِّراطِ فإنَّه مَمدودٌ عَلَيها.

قوله: «يمرُّ بها المؤمنونَ وهيَ خامِدَةٌ»: بالخاءِ المُعجمَةِ.

قال الطِّيبيُّ: ويُروَى: «جامدة» بالجيم؛ أي: باردةٌ أو ساكِنَةٌ(١).

قوله: «وعَن جابرٍ أنَّه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ سُئِلَ عنه، فقال: إذا دخلَ أهلُ الجنَّةِ الجنَّةَ قالَ بعضُهُم لبَعضٍ: أليسَ قَد وعدَنا رَبُّنَا أن يُوردنا النارَ؟ فيقال لهم: قد وَردتُموها وهيَ خامِدَةٌ»).

قال الشَّيخُ وَلِيُّ الدِّينِ العِراقِيُّ: رَوى الأئمَّةُ ذلك مِن قَولِ خالدِ بن مَعدانَ، وهو تابعيٌّ كبيرٌ.

رواه كذلك إسحاقُ بن راهويه في «مسنده»، وعبدُ اللهِ بنُ المباركِ في «الزهد»، وأبو عبيدٍ القاسِمُ بن سلَّامٍ في «الغريب»، وأبو نعيمٍ في «الحلية»، والبَيهقيُّ في «شعب الإيمان»(٢).

﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتۡمٗا مَّقۡضِيّٗا﴾: كانَ وُرودُهم واجِبًا أوجبَهُ اللهُ على نَفسِهِ وقَضى بأَنْ وَعَدَ به وعدًا لا يمكنُ خُلفُهُ. وقيل: أَقسَمَ عليه.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٧٧)، وفيه: «هامدة».

(٢) رواه ابن المبارك في «الزهد» (٤٠٧ ـ زوائد نعيم)، وأبو عبيد في «غريب الحديث» (٥/ ٣٨٢)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٥٤٢٩)، وهناد في «الزهد» (٢٣١)، والطبري في «تفسيره» (١٥/ ٥٩٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/ ٢١٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١/ ٥٧٥)، وانظر: «تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي (٢/ ٣٣٢).

ووقع في بعض المصادر: «جامدة» بالجيم، وهو من اختلاف الرواة كما أفاد أبو عبيد والطبري في روايتيهما.

﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا﴾ فيُساقونَ إلى الجنَّةِ. وقرَأَ الكِسائيُّ ويَعقوبُ: ﴿نُنْجِي﴾ بالتَّخفيفِ[1].

وقُرِئَ: (ثَمَّ) بفتحِ الثَّاءِ[2]؛ أي: هُناكَ.

﴿وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾: مُنهارَةً بهم[3] كما كانُوا، وهو دَليلٌ على أنَّ المُرادَ بالوُرودِ الجُثُوُّ حَوالَيْها، وأنَّ المُؤمنينَ يُفارِقُونَ الفَجَرَةَ إلى الجنَّةِ بعدَ تَجاثِيهِم، وتَبْقَى الفَجَرَةُ فيها مُنْهارًا[4] بِهِم على هَيْئَاتِهِم.

(٧٣) - ﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾.

﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ﴾: مُرَتَّلاتِ الأَلْفاظِ مُبَيَّنَاتِ المَعاني بنَفسِها أو ببيانِ الرَّسولِ، أو: واضحاتِ الإعجازِ.

﴿قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾: لأَجلِهِم أو مَعَهُم: ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ﴾: المؤمنينَ والكافِرينَ ﴿خَيْرٌ مَقَامًا﴾: مَوضِعَ قِيامٍ، أو: مَكانًا.

وقرأَ ابنُ كَثيرٍ بالضمِّ[5]؛ أي: مَوضِعَ إِقَامَةٍ ومَنزِلٍ.

﴿وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾: مَجلِسًا ومُجتمَعًا، والمَعنى: أنَّهم لَمَّا سَمِعُوا الآياتِ الواضِحاتِ، وعَجَزُوا عَن مُعارَضَتِها والدَّخَلِ عليها، أَخذُوا في الافتخارِ بما لهم مِن حُظوظِ الدُّنيَا،

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤١١)، و«التيسير» (ص: ١٤٩)، و«النشر» (٢/ ٢٥٩).

(٢) نسبت لابن عباس والجحدري وابن أبي ليلى. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٩).

(٣) «منهارة بهم»: ليس في (ض).

(٤) في (خ): «منهارة».

(٥) انظر: «السبعة» (ص: ٤١١)، و«التيسير» (ص: ١٤٩).

والاستدلالِ بزيادَةِ حَظِّهم فيها على فَضلِهم وحسنِ حالِهم عندَ اللهِ تَعالى؛ لقُصورِ نَظَرِهم على الحالِ، وعِلْمِهم بظاهرِ مِن الحياةِ الدُّنيَا، فردَّ عَلَيهم ذلك أيضًا مع التَّهديدِ نقضًا بقولِه:

(٧٤) ـ ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا﴾.

﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا﴾ (كم) مفعولُ ﴿أَهْلَكْنَا﴾، و﴿مِّن قَرْنٍ﴾ بيانُه، وإنَّما سُمِّيَ أَهلُ كُلِّ عصرٍ قَرْنًا لأنَّه يَتقدَّمُ مَن بَعدَهُم، و﴿هُمْ أَحْسَنُ﴾ صِفةٌ لِـ(كم)، و﴿أَثَٰثًا﴾ تَمييزٌ عَن النِّسبَةِ، وهو مَتاعُ البَيتِ، وقيل: هو ما جدَّ مِنْهُ، والخُرْثِيُّ ما رَثَّ.

قوله: «و﴿هُمْ أَحْسَنُ﴾ صِفَةٌ لـ﴿كم﴾».

قال أبو حيَّان: تابَعَ أبو البقاءِ الزَّمخشَرِيَّ على ذلك[1]، ونَصَّ أَصحابُنَا أنَّ (كم) الاستفهاميَّةَ والخبريَّةَ لا تُوصَفُ ولا يُوصَفُ بها، فعلى هذا يكونُ ﴿هُمْ أَحْسَنُ﴾ في موضِعِ الصِّفَةِ لـ﴿قَرْنٍ﴾، وجُمِعَ لأنَّ القرنَ مشتملٌ على أفرادٍ كثيرةٍ، فرُوعِيَ معناهُ، ولو أفردَهُ على اللفظِ لكان عربيًّا، فصارَ كلفظِ: (جميع)، قال ﴿جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢]، وقال: ﴿نَحْنُ جَمِيعٌ مُّنتَصِرٌ﴾ [القمر: ٤٤] فوصفَهُ بالجمعِ وبالمُفرَدِ[2].

والرِّئْيُ: المنظَرُ، فِعْلٌ مِن الرُّؤيَةِ لِمَا يُرَى كالطِّحْنِ والخِبْزِ.

وقرأَ نافِعٌ وابنُ عامرٍ: ﴿ورِيًّا﴾[3] ....

(١) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢/ ٨٧٩).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٤/ ٤٧٩).

(٣) هي رواية قالون عن نافع وابن ذكوان عن ابن عامر. انظر: «التيسير» (ص: ١٤٩). في (خ): «قرأ قالون وابن ذكوان».

على قلبِ[١] الهمزةِ وإدغامِها، أو على أنَّه مِن الرِّيِّ الذي هو النِّعمَةُ.

وأبو بكرٍ: (ورِيئاً) على القلبِ[٢].

وقُرِئَ: (ورِيًا) بحذفِ الهَمزَةِ[٣].

و: (زِيًّا) مِن الزِّيِّ[٤] وهو الجمعُ، فإنَّه محاسنُ مَجموعةٌ.

ثمَّ بيَّنَ أنَّ تَمتيعَهُم استدراجٌ وليسَ بإكرامٍ ـ وإنَّما العيارُ على الفضلِ والنَّقصِ ما يكونُ في الآخرةِ ـ بقولِه:

(٧٥) ـ ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّاۚ حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْا۟ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا﴾.

﴿قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾: فيُمِدُّهُ ويُمهِلُهُ بطولِ العمرِ والتَّمتُّعِ به، وإنَّما أخرجَهُ على لفظِ الأمرِ إيذانًا بأنَّ إمهالَهُ ممَّا ينبَغِي أن يفعلَهُ استِدراجًا وقطعًا لِمَعاذيرِه؛ كقولِه[٥]: ﴿إِنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِثْمًا﴾ [آل عمران: ١٧٨] وكقولِه[٦]: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ﴾ [فاطر: ٣٧].

---

(١) في (خ): «بقلب».

(٢) ذكرها أبو علي الفارسي في «الحجة للقراء السبعة» (٥/ ٢٠٩) فقال: وذكر غير أحمد بن موسى (وهو ابن مجاهد صاحب كتاب (السبعة» أن الأعشى روى عن أبي بكر عن عاصم: (وريئاً) مثل: وريعاً.

(٣) بالقصر والتخفيف عن طلحة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٩).

(٤) نسبت لسعيد بن جبير. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٩).

(٥) في (ض): «لقوله».

(٦) في (ض): «ولقوله».

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوۡاْ مَا يُوعَدُونَ﴾ غايةُ المدِّ[1]، وقيل: غايةُ قولِ الذين كَفَروا للَّذين آمَنُوا: ﴿أَيُّ ٱلۡفَرِيقَيۡنِ خَيۡرٞ... حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوۡاْ مَا يُوعَدُونَ﴾.

﴿إِمَّا ٱلۡعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ﴾ تفصيلٌ للمَوعودِ فإنَّه: إمَّا العذابُ في الدُّنيا وهو غَلَبةُ المُسلمينَ علَيْهِم وتَعذيبهُم إيَّاهُم قتلًا وأَسْرًا، وإمَّا يومَ القيامةِ وما[2] ينالُهُم فيه مِن الخزيِ والنَّكالِ.

﴿فَسَيَعۡلَمُونَ مَنۡ هُوَ شَرّٞ مَّكَانٗا﴾ مِن الفَريقينِ بأَنْ عايَنُوا الأمرَ على عكسِ ما قدَّروهُ، وعادَ ما مُتِّعُوا به خذلانًا ووبالًا عليهِمْ، وهو جوابُ الشَّرطِ، والجملةُ مَحكِيَّةٌ بعدَ (حتى).

﴿وَأَضۡعَفُ جُندٗا﴾؛ أي: فئةً وأَنصارًا، قابلَ به ﴿وَأَحۡسَنُ نَدِيّٗا﴾ مِن حيثُ إنَّ حُسنَ النَّادي باجتماعِ وُجوهِ القَومِ وأَعيانهم وظُهورِ شَوكَتِهم واستِظهارِهِم.

(٧٦) - ﴿وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهۡتَدَوۡاْ هُدٗىۗ وَٱلۡبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيۡرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابٗا وَخَيۡرٞ مَّرَدًّا﴾.

﴿وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهۡتَدَوۡاْ هُدٗى﴾ عَطفٌ على الشَّرطيَّةِ المَحكيَّةِ بعدَ القولِ؛ كأنَّه لَمَّا بيَّنَ أنَّ إمهالَ الكافرِ وتمتيعَهُ بالحياةِ الدُّنيا ليسَ لفَضلِه، أرادَ أَنْ يُبيِّنَ أَنَّ قُصورَ حَظِّ المُؤمنِ مِنها ليسَ لنَقصِه، بَلْ لأنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ أرادَ بهِ ما هو خيرٌ وعوَّضَهُ مِنه.

وقيل: عطفٌ على ﴿فَلۡيَمۡدُدۡ﴾ لأنَّه في مَعنى الخبرِ؛ كأنَّه قيل: مَن كانَ في الضَّلالةِ يزيدُ اللهُ في ضَلالِه ويزيدُ المقابلَ لَهُ هِدايةً.

---

(١) في (ت): «المدة».

(٢) في (خ): «وهو ما».

قوله: «وقيل: عطفٌ على ﴿فَلْيَمْدُدْ﴾»:

قال أبو حيَّان: لا يَصِحُّ؛ لأنَّه في مَوضعِ الخبرِ إن كانَتْ ﴿مَنْ﴾ موصولةً، أو في موضعِ الجَوابِ إن كانَتْ شَرطِيَّةً، وعلى كلا التَّقديرينِ فالجُملَةُ مِن قولِه: ﴿وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ هُدًى﴾ عاريةٌ مِن ضميرٍ يعودُ على ﴿مَنْ﴾ يربطُ جملةَ الخبرِ بالمُبتدَأ، أو جمُلةَ الشَّرطِ بالجزاءِ الذي هو ﴿فَلْيَمْدُدْ﴾ وما عُطِفَ عليه؛ لأنَّ المعطوفَ على الخبرِ خَبرٌ، والمعطوفَ على جملَةِ الجَزاءِ جزاءٌ، وإذا كانت أداةُ الشَّرطِ اسمًا لا ظرفًا تعيَّنَ أن يكونَ في جملةِ الجَزاءِ ضَميرٌ أو ما يقومُ مقامَه، وكذا في الجُملَةِ المعطوفَةِ عليها[1].

وقال الحَلَبِيُّ: ذكرَ أبو البقاءِ[2] أيضًا كما ذكرَ الزَّمخشَرِيُّ، وقد يجابُ عمَّا قالاه بأنَّا نَختارُ على هذا التَّقديرِ أنْ تكونَ ﴿مَن﴾ شرطيَّةً.

وقوله: (لا بُدَّ مِن ضميرٍ)، ممنوعٌ لأنَّ فيهِ خلافًا، فقد يكونُ الزَّمخشريُّ وأبو البقاءِ مِن القائلينَ بأنَّه لا يُشترَطُ[3].

وقال السَّفاقُسيُّ: يمكنُ أَنْ يكونَ الزَّمخشرِيُّ لاحظَ معنًى بديعًا، ومرادُه بعطفِه على ﴿فَلْيَمْدُدْ﴾ عطفُه عليه مع ﴿مَن كَانَ فِى ٱلضَّلَـٰلَةِ﴾ وحُذف مِن الثَّاني لدلالةِ الأوَّلِ عليه؛ أي: مَن كانَ في الضَّلالةِ فليمدُدْ ومَن كان على هُدًى فيزيدُه اللهُ هُدًى.

﴿وَٱلْبَـٰقِيَـٰتُ ٱلصَّـٰلِحَـٰتُ﴾: الطَّاعاتُ التي تبقى عائدَتُها أبدَ الآبادِ، ويدخُلُ فيها ما قيلَ مِن الصَّلواتِ الخَمسِ، وقولِ: سُبحانَ اللهِ والحَمدُ للهِ ولَا إلهَ إلَّا اللهُ واللهُ أكبَرُ[4].

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (١٤/ ٤٨٢).

(٢) نظر: «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢/ ٨٨٠).

(٣) انظر: «الدر المصون» (٧/ ٦٣٤).

(٤) تقدم الكلام على الباقيات الصالحات في سورة الكهف.

﴿خَيۡرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابٗا﴾: عائدةً ممَّا مُتِّعَ بِهِ الكَفَرةُ مِن النِّعَمِ المخدَجةِ الفانيَةِ التي يَفتخرونَ بها، سِيَّمَا ومآلُها[1] النَّعيمُ المُقيمُ ومآلُ هذه الحسرَةُ والعَذابُ الدَّائمُ كما أشارَ إليه بقولِه:

﴿وَخَيۡرٞ مَّرَدًّا﴾ والخيرُ هاهنا: إمَّا لِمُجرَّدِ الزِّيادَةِ، أو على طَريقَةِ قَولِهِم: (الصَّيفُ أَحَرُّ مِن الشِّتاءِ)؛ أي: أبلَغُ في حَرِّهِ مِنه في بَردِه.

(٧٧ ـ ٧٨) ـ ﴿أَفَرَءَيۡتَ ٱلَّذِي كَفَرَ بِـَٔايَٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالٗا وَوَلَدًا ٧٧ أَطَّلَعَ ٱلۡغَيۡبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحۡمَٰنِ عَهۡدٗا﴾.

﴿أَفَرَءَيۡتَ ٱلَّذِي كَفَرَ بِـَٔايَٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالٗا وَوَلَدًا﴾ نزلَتْ في العاصِ بنِ وائلٍ، كانَ لخَبَّابِ بنِ الأرتِّ عليهِ مالٌ فتَقاضاهُ، فقالَ له: لا[2]، حتَّى تَكفُرَ بمُحمَّدٍ، قال: لا واللهِ لا أَكفرُ بمُحمَّدٍ حَيًّا ولا ميتًا ولا حينَ تُبعَثُ، قال: فإني إذا متُّ بُعِثْتُ؟ قال: نعم، قال: فإذا بُعِثْت جِئتَنِي فيكونُ لي ثَمَّ مالٌ ووَلَدٌ فأُعطيكَ[3].

ولَمَّا كانَتِ الرُّؤيَةُ أقوى سَندِ الإخبارِ استعملَ (أرأيت) بمعنى الإخبارِ، والفاءُ على أصلِها، والمعنى: أَخبِرْ بقِصَّةِ هذا الكافرِ عقيبَ حَديثِ أُولئك.

وقرأَ حمزَةُ والكِسائيُّ: ﴿وُلْدَا﴾[4] وهو جمعُ وَلِدٍ كأُسْدٍ في أَسَدٍ، أو لغةٌ فيه كالعُرْبِ والعَرَبِ.

﴿أَطَّلَعَ ٱلۡغَيۡبَ﴾: أَقَدْ بلغَ من عِظَمِ شَأنِه إلى أَنِ ارتَقى إلى علمِ الغَيبِ الذي

(١) في (ض): «ومآلهما» وفي الهامش كالمثبت نسخة.

(٢) في (خ): «لا والله».

(٣) رواه البخاري (٢٤٢٥)، ومسلم (٢٧٩٥)، من حديث خباب رضي الله عنه.

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٤١٢)، و«التيسير» (ص: ١٥٠).

توحَّدَ به الواحدُ القَهَّارُ حتَّى ادَّعى أَنْ يؤتَى في الآخرةِ مالًا وولدًا وتَألَّى عليه ﴿أَمِ اتَّخَذَ عِندَ الرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾: أَم[1] اتَّخذَ مِن عالِمِ الغُيوبِ عهدًا بذلك، فإنَّه لا يتوصَّلُ إلى العلمِ به إلا بأحدِ هذينِ الطَّريقينِ.

وقيل: العَهدُ كلمَةُ الشَّهادةِ والعملُ الصَّالحِ، فإنَّ وعْدَ اللهِ بالثَّوابِ عليهِمَا كالعَهدِ عليه.

(٧٩ ـ ٨٠) ـ ﴿كَلَّا ۚ سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا ﴿٧٩﴾ وَنَرِثُهُ مَا يَقُولُ وَيَأْتِينَا فَرْدًا﴾.

﴿كَلَّا﴾: رَدعٌ وتَنبيهٌ على أنَّه مُخطِئٌ فيما تَصوَّرَه لنَفسِه ﴿سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ﴾: سنُظهِرُ لَه أَنَّا كَتَبْنَا قولَه، على طريقَةِ قولِه:

إِذَا مَـا انْتَسَـبْنَا لَـمْ تَلِدْنِـي لَئِيمَـةٌ[2]

أي: تَبيَّنَ أَنِّي لَمْ تَلِدْنِي لَئِيمَةٌ.

أو: سَنَنْتَقِمُ مِنه انتقامَ مَن كتبَ جريمةَ العَدُوِّ وحَفِظَها عليه، فإنَّ نفسَ الكِتبةِ لا تتأَخَّرُ عَن القَولِ لقولِه تَعالى: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨].

---

(١) في (ض) و(ت): «أو».

(٢) أورده الفراء في «معاني القرآن» (١/ ٦١)، والطبري في «التفسير» (٢/ ٥٧)، ولم ينسباه، ونسبه البغدادي في «شرح أبيات المغني» (١/ ١٢٥) لزائد بن صعصعة الفقعسي، وعجزه:

ولم تَجِـدي مـن أن تُقِـرِّي بـه بـدّا

«لم تلدني» جواب «إذا»، وهو ليس في معنى الاستقبال؛ لأن الولادة كانت قبلُ. يقول: إذا انتسبتُ علمتِ يا فلانةُ أني لست بابن لئيمة، وظهر لك ما تضطرين به إلى الإقرار بذلك. قال: «لم تلدني لئيمةٌ»؛ لأن الأم إذا كانت من الكرام فالأب أولى. قاله الطيبي.

﴿وَنَمُدُّ لَهُۥ مِنَ ٱلۡعَذَابِ مَدّٗا﴾: ونطوِّلُ لَه مِن العَذابِ ما يَستَأهِلُه، أو نزيدُ عَذابَه ونُضاعَفُ له لكُفرِهِ وافتِرائِه واستهزائِه على اللهِ، ولذلك أكَّدَه بالمَصدَرِ دلالةً على فَرْطِ غَضبِه عليه.

﴿وَنَرِثُهُۥ﴾ بموتِه ﴿مَا يَقُولُ﴾ يعني: المالَ والولدَ ﴿وَيَأۡتِينَا﴾ يومَ القِيامةِ ﴿فَرۡدٗا﴾ لا يصحَبُه مالٌ ولا ولدٌ كانَ له في الدُّنيا فَضْلًا أَنْ يُؤتَى ثَمَّ زائدًا.

وقيل: ﴿فَرۡدٗا﴾: رافِضًا لهذا القولِ مُنفرِدًا عنه.

(٨١ ـ ٨٢) ـ ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةٗ لِّيَكُونُواْ لَهُمۡ عِزّٗا ۝٨١ كَلَّاۚ سَيَكۡفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمۡ وَيَكُونُونَ عَلَيۡهِمۡ ضِدًّا﴾.

﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةٗ لِّيَكُونُواْ لَهُمۡ عِزّٗا﴾: ليَتعزَّزُوا بهم حيثُ يَكونُونَ لَهُم وُصلَةً إلى اللهِ تعالى وشُفعاءَ عِندَه.

﴿كَلَّا﴾ رَدعٌ وإنكارٌ لتَعزُّزِهم بها ﴿سَيَكۡفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمۡ﴾: ستجحدُ الآلهةُ عِبادَتَهُم ويَقولون: ما عَبَدْتُمونا، كقولِه تَعالى: ﴿إِذۡ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ﴾ [البقرة: ١٦٦] أو سَيُنْكِرُ الكفرَةُ لسوءِ العاقبَةِ أَنَّهُم عَبَدُوها كقولِه تعالى: ﴿ثُمَّ لَمۡ تَكُن فِتۡنَتُهُمۡ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشۡرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣].

﴿وَيَكُونُونَ عَلَيۡهِمۡ ضِدًّا﴾ يُؤَيِّدُ الأوَّلَ إذا فُسِّرَ(١) الضِّدُّ بضِدِّ العزِّ؛ أي: ويَكونونَ

---

(١) في (ض): «إلا إذا فسر»، وعليها شرح الشهاب في «الحاشية» (٦/ ١٨١ ـ ١٨٢) وينظر كلامه ثمة، والمثبت من باقي النسخ، وهو الأقرب، وعليه شرح ابن التمجيد في «الحاشية» (١٢/ ٢٩٠) فقال: قوله: «يُؤَيِّدُ الأوَّلَ إذا فُسِّرَ الضِّدُّ بضِدِّ العزِّ» فيكون المعنى: وتكون الآلهة ذلًّا لعابديها، وجه التأييد: أن هذا المعنى لا يناسب الثاني؛ لأنه لا معنى لأن يقال: ويكون الكفرة ذلًّا لآلهتهم؛ لأن الذل بمعنى إيصال الهوان وإلحاق العار لا يتصور في الجماد. =

عليهِم ذلًّا، أو بضِدِّهِم على مَعنى: أنَّها تكونُ معونةً في عَذابِهم بأنْ تُوقدَ بها نِيرانُهُم، أو جُعلَ الواوُ للكفرةِ؛ أي: يكونونَ كافرينَ بِهِم بعدَ أنْ كانُوا يَعبدونَها، وتَوحيدُه لوحدةِ المعنى الذي بهِ مُضادَّتُهم، فإنَّهُم بذلك كالشَّيءِ الواحدِ، ونَظيرُهُ قولُه عليهِ السَّلامُ: «وهُمْ يَدٌ على مَن سِواهُم».

قوله: «وهُم يَدٌ على مَن سِوَاهُم»:

أخرجَه أبو داودَ وابنُ ماجَه مِن حديثِ عمرو بن شعيبٍ عَن أبيه عَن جدِّه[١]، وأبو داودَ والنَّسائيُّ مِن حَديثِ عَليٍّ[٢]، وابنُ حِبَّانَ من حديثِ عُمَرَ[٣].

وقُرِئَ: (كَلًّا) بالتَّنوينِ[٤] على قلبِ الأَلِفِ نونًا في الوقفِ قلبَ ألفِ الإطلاقِ في قولِه:

= قلت: ويؤيد هذا كلام الآلوسي في تفسير الآية: ومعنى قوله تعالى: ﴿وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ على الأول ـ على ما قيل ـ: تكون الآلهة التي كانوا يرجون أن تكون لهم عزًّا ضدًّا للعز؛ أي: ذلا وهوانا.

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٦٧٩٧)، وأبو داود (٢٧٥١)، وابن ماجه (٢٦٨٥)، والخطابي في «غريب الحديث» (١/ ٥٥٣)، بلفظ: «المسلمون تَتكافأ دِمَاؤُهُم: يَسعَى بذمَّتهم أدناهم، ويُجيرُ عليهم أقْصاهُم، وهم يَدٌ...».

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٩٥٩)، وأبـو داود (٤٥٣٠)، والنسائي (٤٧٣٥)، ولفظه: «المؤمِنونَ تتكافأُ دِماؤُهُم، وهم يد...». والنسائي (٤٧٣٥)، من حديث علي رضي الله عنه.

(٣) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٥٩٩٦) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، ورواه أيضاً ابن ماجه (٢٦٨٣) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، و(٢٦٨٤) من حديث معقل بن يسار.

(٤) نسبت لأبي نهيك. انظر: «المحتسب» (٢/ ٤٥)، ويوهم صنيع المؤلف أنها بضم الكاف، حيث أتبعها المشهورة التي بضم الكاف ولم يضبط الكاف فيها. والصواب أنها بفتح الكاف لما سيأتي في تفسيرها من قوله: «أو على مَعنى: كَلَّ هذا الرَّأيُ كَلًّا»، وبه صرح في «الكشاف» (٥/ ٣١١) فقال: وفي «مُحْتَسَب» ابن جِنِّي: (كَلًّا) بفتح الكافِ والتنوين، وزعم أنَّ مَعناه: كَلَّ هذا الرأيُ والاعتِقادُ كَلًّا.

أَقِلِّـي اللَّـومَ عَـاذِلُ وَالعِتَابَـنْ[1]

أو على مَعنى: كَلَّ هذا الرَّأيُ كَلًّا.

و: (كُلًّا)[2] على إضمارِ فعلٍ يُفسِّرُه ما بعدَهُ؛ أي: سيَجحدونَ كُلًّا سيكفرونَ بعِبادَتِهم.

قوله: «**وقرئ: كَلًّا**» بالتنوينِ وفتحِ الكافِ.

قوله: «**وكُلًّا على إضمارِ فعل**»؛ أي: بضمِّ الكافِ.

(٨٣ ـ ٨٤) ـ ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴿٨٣﴾ فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ عَدًّا﴾.

﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ بأَنْ سَلَّطْناهُم عَلَيهِم، أو قَيَّضْنَا لَهُم قُرَناءَ ﴿تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾: تَهُزُّهُم وتُغْرِيهِم على المعاصي بالتَّسويلاتِ وتَحبيبِ الشَّهواتِ، والمرادُ: تَعجيبُ رَسولِ اللهِ ﷺ مِن أَقاويلِ الكفرةِ وتمادِيهِم في الغَيِّ وتَصميمِهِم على الكفرِ بعدَ وُضوحِ الحقِّ على ما نطقَتْ به الآياتُ المُتقدِّمَةُ.

﴿فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْهِمْ﴾ بأَنْ يَهْلِكُوا حتى تستريحَ أنتَ والمؤمنونَ مِن شُرورِهِمْ، وتطهرَ الأرضُ مِن فَسادِهِم ﴿إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ﴾ أيامَ آجالِهِم ﴿عَدًّا﴾ والمعنى: لا تَعجَلْ بهَلاكِهِم فإنَّه لم يبق لَهُم إلا أيامٌ مَحصورةٌ وأَنفاسٌ مَعدودةٌ.

---

(١) صدر بيت لجرير من قصيدة يهجو فيها الراعي النميري، وهو في «ديوانه» (٢/ ٨١٣)، و«الكتاب» (٤/ ٢٠٥)، و«النوادر» لأبي زيد (ص: ٣٨٧)، و«المقتضب» (١/ ٢٤٠)، و«معاني القرآن» للزجاج (٤/ ٢١٨)، وعجزه:

وقـولي إن أصبـت لقـد أصابـا

(٢) نسبت لأبي نهيك. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٩)، و«الكشاف» (٥/ ٣١١).

(٨٥) ـ ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ ٱلْمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحْمَٰنِ وَفْدًا﴾.

﴿يَوْمَ نَحْشُرُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾: نَجمعُهُم ﴿إِلَى ٱلرَّحْمَٰنِ﴾: إلى ربِّهِم الذي غَمَرَهُم برَحمَتِه.

ولاختيارِ هذا الاسمِ في هذه السُّورةِ شأنٌ، ولعلَّهُ لأنَّ مَساقَ الكلامِ فيها لتعدادِ نِعَمِه الجسامِ وشرحِ حالِ الشَّاكرينَ لها والكافرينَ بها.

﴿وَفْدًا﴾: وافدينَ عليهِ كما يَفِدُ[1] الوُفَّادُ على الملوكِ مُنتظرينَ لكَرامَتِهم[2] وإنعامِهِم.

(٨٦ ـ ٨٧) ـ ﴿وَنَسُوقُ ٱلْمُجْرِمِينَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وِرْدًا ﴿٨٦﴾ لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾.

﴿وَنَسُوقُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ كما تُساقُ البَهائِمُ ﴿إِلَىٰ جَهَنَّمَ وِرْدًا﴾: عِطاشًا، فإنَّ مَن يَرِدُ الماءَ لا يَرِدُه إلا لِعَطَشٍ، أو كالدَّوابِّ التي تَرِدُ الماءَ.

﴿لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ﴾ الضَّميرُ فيه للعبادِ المدلولِ عليه بذكرِ القِسمينِ وهو النَّاصبُ لليوم.

﴿إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾: إلَّا مَن تَحلَّى بما يَستَعِدُّ به ويَستَأهِلُ أنَّ يشفعَ للعُصاةِ مِن الإيمانِ والعَملِ الصَّالحِ على ما وعدَ اللهُ.

أو: إلَّا مَن اتَّخذَ مِن اللهِ إذنًا فيها؛ لقولِه[3]: ﴿لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [طه: ١٠٩] مِن قَولِهِم: عَهِدَ الأَميرُ إلى فُلانٍ بكَذَا: إذَا أَمَرَهُ بِهِ.

---

(١) في (ت): «يقدم».

(٢) في (خ): «لإكرامهم».

(٣) في (ض) و(ت): «كقوله».

وَمَحلُّهُ الرَّفعُ على البَدلِ مِن الضَّميرِ، أو النَّصبُ على تَقديرِ مُضافٍ؛ أي: إلا شَفاعةَ مَن اتَّخذَ، أو على الاستثناءِ.

وقيل: الضَّميرُ للمُجرمينَ، والمعنى: لا يَملِكُونَ الشَّفاعةَ فيهِم إلَّا مَن اتَّخذَ عندَ الرَّحمنِ عَهْدًا يَستَعِدُّ بِهِ أن يشفعَ له بالإسلامِ.

(٨٨ ـ ٩٠) ـ ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ﴿٨٨﴾ لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا ﴿٨٩﴾ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا﴾.

﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا﴾ الضَّميرُ يَحتَمِلُ الوَجهينِ؛ لأنَّ هذا لَمَّا كانَ مَقُولًا فيما بينَ النَّاسِ جازَ أَنْ يُنسبَ إليهِم.

﴿لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا﴾ على الالتفاتِ للمُبالغَةِ في الذَّمِّ، والتَّسجيلِ عَلَيهِم بالجَراءةِ عَلى اللهِ، والإِدُّ بالفَتحِ والكَسرِ: العَظيمُ المُنكَرُ، والإِدَّةُ: الشِّدَّةُ، وأَدَّنِي الأَمرُ وآدَنِي: أثقَلَنِي وعَظُمَ عَلَيَّ.

﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ وقرأَ نافِعٌ والكِسائيُّ بالياءِ[1] ﴿يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ﴾: يَتشقَّقْنَ مَرَّةً بعدَ أُخرى.

وقرأَ أبو عَمرٍو وابنُ عامرٍ وحمزَةُ وأبو بكرٍ ويَعقوبُ: ﴿يَنْفَطِرْنَ﴾[2]، والأَوَّلُ أبلَغُ لأنَّ التَّفَعُّلَ مُطاوِعُ فَعَّلَ والانفِعالَ مُطاوِعُ فَعَلَ، ولأنَّ أصلَ التَّفعُّلَ للتَّكلُّفِ.

﴿وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا﴾: تُهَدُّ هَدًّا، أو: مَهدودةً، أو: لأَنَّها تُهَدُّ[3]؛ أي: تُكسَرُ، وهو تقريرٌ لكونِه إدًّا.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤١٢ ـ ٤١٣)، و«التيسير» (ص: ١٥٠).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤١٢ ـ ٤١٣)، و«التيسير» (ص١٥٠).

(٣) قوله: «أو لأنها تهد»؛ أي: على أن ﴿هَدًّا﴾ مفعولٌ له.

والمعنى: أنَّ هولَ هذه الكلمةِ وعِظَمَها بحيثُ لو تُصوِّرَ بصُورَةٍ مَحسوسَةٍ لم تَتحمَّلْهَا هذه الأجرامُ العِظامُ وتَفتَّتَتْ مِن شِدَّتِها، أو أنَّ فَظاعَتَها مُجلِبَةٌ لغَضبِ اللهِ بحيثُ لولا حِلمُهُ لخَرَّبَ العالمَ وبدَّدَ قوائِمَهُ غضبًا على مَن تَفوَّهَ بها.

(٩١ ـ ٩٢) ـ ﴿أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا ﴿٩١﴾ وَمَا يَنبَغِي لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾.

﴿أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا﴾ يحتمِلُ النَّصبَ على العِلَّةِ لـ﴿تَكَادُ﴾ أو لـ﴿هَدًّا﴾ على حَذفِ اللامِ وإفضاءِ الفعلِ إليه، والجَرَّ بإضمارِ اللامِ أو بالإبدالِ مِن الهاءِ في ﴿مِنْهُ﴾، والرَّفعَ على أنَّه خبرُ مَحذوفٍ تقديرُهُ: الموجبُ لذلك أَنْ دَعَوْا، أو فاعلُ ﴿هَدًّا﴾؛ أي: هَدَّها دعاءُ الوَلدِ للرَّحمنِ.

قوله: «﴿أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا﴾، يحتملُ النصبَ على العلَّةِ لـ﴿تَكَادُ﴾ أو لـ﴿هَدًّا﴾ على حذفِ اللامِ وإفضاءِ الفعلِ إليه، والجرَّ بإضمارِ اللامِ أو بالإبدالِ مِن الهاءِ في ﴿مِنْهُ﴾، والرَّفعَ على أنَّه خبرُ مَحذوفٍ تقديرُه: الموجبُ لذلك أن دعوا، أو فاعل ﴿هَدًّا﴾؛ أي: هدَّها دعاءُ الولدِ للرَّحمنِ»:

قال أبو حيَّان: البَدلُ مِن الهاءِ في ﴿مِنْهُ﴾ بعيدٌ؛ لكثرَةِ الفَصلِ بينَ البَدلِ والمُبدَلِ منهُ بجُملتينِ.

والنَّصبُ بتَقديرِ سُقوطِ اللامِ أيضًا فيه بعدٌ؛ لأنَّ الظَّاهرَ أنَّ ﴿هَدًّا﴾ لا يكونُ مَفعولًا له، بل مصدرٌ مِن معنى ﴿وَتَخِرُّ﴾ أو في موضعِ الحالِ.

وكونُهُ فاعِلَ ﴿هَدًّا﴾ بعيدٌ أيضًا؛ لأنَّ ظاهرَ ﴿هَدًّا﴾ أن يكونَ مَصْدرًا توكيديًّا، والمصدَرُ التَّوكيدِيُّ لا يعمَلُ، ولو فَرَضْناهُ غيرَ تَوكيدٍ لم يَعْمَلْ بقياسٍ إلا إن كان أمرًا أو مُستفهمًا عنه، نحو: ضرباً زيداً، أو: أَضَرْباً زيدًا؟

وأمَّا إن كانَ خبرًا كما قدَّره الزَّمخشريُّ؛ أي: هذَّها دعاءُ الرَّحمنِ، فلا ينقاسُ، بل ما جاءَ مِن ذلك فهو نادِرٌ كقولِ امرئِ القَيسِ:

وُقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ(١)

أي: وقفَ صَحبي(٢).

وهو مِن (دعا) بمعنى سمَّى المُتعدِّي إلى مَفعُولَيْنِ، وإنَّما اقتصرَ على المفعولِ الثَّاني ليُحيطَ بكلِّ ما دُعِي له وَلدًا، أو مِن (دعا) بمعنى: نَسَبَ، الذي مُطاوِعُه: ادَّعَى إلى فلانٍ: إذا انتسبَ إليه.

﴿وَمَا يَنبَغِي لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾: ولا يليقُ به اتِّخاذُ الولدِ، ولا يَنطلِبُ له لو طُلِبَ مثلًا لأنَّه مُستحيلٌ، ولعلَّ تَرتيبَ الحكم بصِفَةِ الرَّحمانيَّةِ للإشعارِ بأنَّ كلَّ ما عداه نِعمَةٌ ومُنعَمٌ عليهِ، فلا يجانسُ مَن هو مبدأُ النِّعَمِ كُلِّها ومُوْلي أُصولِها وفُروعِهَا، فكيفَ يُمكِنُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلدًا؟

(٩٣ ـ ٩٥) ـ ﴿إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾ لَّقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ﴿٩٤﴾ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾.

ثمَّ صَرَّحَ به في قولِه: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضِ﴾؛ أي: ما مِنْهُم ﴿إِلَّا آتِي الرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾: إلَّا وهُوَ مملوكٌ له يَأوِي إليه بالعُبوديَّةِ والانقيادِ.

---

(١) صدر بيت لامرئ القيس أو لطرفة بن العبد في معلقته، وعجزه عند امرئ القيس:

يقولـون لا تهلِـك أسًـى وتَجَمَّـلِ

وعجزه عند طرفة بن العبد:

يقولـون لا تهلِـك أسـى وتَجلَّـدِ

انظر: «ديوان امرئ القيس» (ص: ٢٤)، و«ديوان طرفة بن العبد» (ص: ١٩).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١٤/ ٤٩٨).

وقُرِئَ: (آتِ الرَّحمنَ) على الأصلِ[1].

﴿لَقَدْ أَحْصَىٰهُمْ﴾: حَصَرَهُم وأحاطَ بهم بحيثُ لا يخرجونَ عَن حَوْزَةِ علمِهِ وقَبضَةِ قُدرَتِه.

﴿وَعَدَّهُمْ عَدًّا﴾: عَدَّ أَشخاصَهُم وأَنْفاسَهُم وأَفْعالَهُم فإنَّ كلَّ شيءٍ عندَه بمِقدارٍ.

﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا﴾: مُنفرِدًا عن الأتباعِ والأنصارِ، فلا يُجانِسُه شيءٌ مِن ذلك ليتَخِذَه ولدًا ولا يناسبهُ ليشركَ به.

(٩٦ ـ ٩٧) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا ﴿٩٦﴾ فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ ٱلْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِۦ قَوْمًا لُّدًّا﴾.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا﴾ سيُحدِثُ لَهُم في القُلوبِ مَوَدَّةً مِن غيرِ تَعرُّضٍ مِنهُم لأَسبابِها، وعن النبيِّ ﷺ: «إذا أحبَّ اللهُ عَبْدًا يقولُ لجبريلَ: أحبَبْتُ فُلانًا فَأَحِبَّهُ، فيُحِبُّهُ جِبريلُ، ثمَّ يُنادِي في أهلِ السَّماءِ: إنَّ اللهَ قَدْ أَحبَّ فُلانًا فَأَحِبُّوهُ، فيُحِبُّهُ أَهلُ السَّماءِ، ثمَّ تُوضَعُ له المَحبَّةُ في الأرضِ».

قوله: «إذا أحبَّ اللهُ عبدًا...» الحديث:

أخرجَهُ البُخاريُّ ومُسلِمٌ مِن حَديثِ أَبي هُريرَةَ[2].

والسِّينُ إما لأنَّ السُّورةَ مَكِّيَّةٌ وكانوا مَمقوتينَ حينئذٍ بينَ الكفرَةِ فوعَدَه ذلك إذا دجا الإِسلامُ، أو لأنَّ الموعودَ في القيامَةِ حينَ تُعْرَضُ حَسناتُهُم على رُؤوسِ الأَشهادِ فيُنزعُ ما في صُدورِهِم مِن الغلِّ.

﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ﴾: بأَنْ أَنْزلناهُ بلُغَتِكَ، والباءُ بمَعنى (على)، أو على أَصلِهِ لتَضمُّنِ (يَسَّرْنَا) مَعنى (أنزلنا)؛ أي: أنزلناهُ بلُغَتِك.

---

(١) نسبت لابن مسعود ويعقوب وأبي حيوة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٩).

(٢) رواه البخاري (٣٢٠٩)، ومسلم (٢٦٣٧).

﴿لِتُبَشِّرَ بِهِ ٱلْمُتَّقِينَ﴾: الصَّائرينَ إلى[1] التَّقوى ﴿وَتُنذِرَ بِهِۦ قَوْمًا لُّدًّا﴾: أشداءَ الخُصومةِ آخذينَ في كُلِّ لَديدٍ؛ أي: كلِّ شقٍّ مِن المراءِ والجدال[2] لفرطِ لجاجِهم، فبَشِّرْ بهِ وأَنْذِرْ.

(٩٨) ـ ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا﴾.

﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ﴾ تَخويفٌ للكَفرةِ وتَجسيرٌ للرَّسولِ عليهِ السَّلامُ على إنذارِهم ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ﴾: هل تشعرُ بأَحدٍ مِنْهُم وتَراه ﴿أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا﴾ وقُرِئَ: (تُسْمَعُ)[3] مِن أُسْمِعْتَ.

والرِّكزُ: الصَّوتُ الخَفِيُّ، وأَصلُ التَّركيبِ هو الخفاءُ، ومِنهُ: رَكَزَ الرُّمْحَ: إذا غَيَّبَ طَرْفَهُ في الأرضِ، والرِّكَازُ المالُ المَدفونُ.

عَن رَسولِ اللهِ ﷺ: «مَن قرَأَ سُورةَ مَريمَ أُعطِيَ عشرَ حَسَناتٍ[4] بعَددِ مَن كذَّبَ زَكريَّا وصَدَّقَ بهِ ويحيى ومَريمَ وعِيسى وسائرَ الأنبياءِ المذكورينَ فيها، وبعَددِ مَن دعَا اللهَ في الدُّنيا ومَن لَمْ يَدْعُ اللهَ».

قوله: «مَن قرَأَ سُورَةَ مَرْيَمَ...» إلى آخره، موضوعٌ كمَا تَقدَّمَ[5].

***

(١) في (خ) و(ت): «الصابرين على».

(٢) «والجدال» من (خ).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٨) عن حنظلة.

(٤) في (ت): «عشرًا من الحسنات».

(٥) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٦/ ٢٠٥) من حديث أبيٍّ رضي الله عنه، وهو قطعة من الحديث الموضوع في فضائل السور. انظر: «الفتح السماوي» (٢/ ٨٢٠)، و«الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» للشوكاني (ص: ٢٩٦)، وتقدم الكلام عليه مراراً.